جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية والموسومة بعنوان:

دور الاستثمـار الزراعـي فـي تحقيـق الأمـن الغذائـي العربـي

إعداد الطالبة:
عائشة بوثلجة

تحت إشراف:
أ.د محمد راتول

لجنة المناقشة:

أ.د بن على بلعزوز	جامعة الشلف	رئيسا
أ.د محمد راتول .	جامعة الشلف	مقررا
أ.د.اسماعين شعباني	المدرسة العليا للتجارة	مناقشا
أ.د عبد الله بن منصور	جامعة تلمسان	مناقشا
أ.د.بن شهرة مداني	جامعة تيارت	مناقشا
د.عاشور مزريق	جامعة الشلف	مناقشا

السنة الجامعية : 2016-2017

لبسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى الوالدين الغاليين

إلى كل أفراد عائلتي

و إلى كل طالب علم

أهدي ثمرة هذا البحث

شكر وعرفان

نحمد الله حمدا كثيرا سبحانه الذي أعانني على إتمام هذا العمل المتواضع، ونسأله أن يباركه.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرافان للأستاذ الدكتور " محمد راتول"، ورغم الظروف القاهرة إلا أنه أبى إلا أن يواصل المشوار معنا بإشرافه وتوجيهه لنا.

كما أتوجه بفائق الامتنان للسادة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا البحث.

ولا يفوتني أن أشكر كل من كان له فضلا في إتمام هذا البحث أساتذة وإدارة، أصدقاء و زملاء على توجيهاتهم وملاحظاتهم.

إلى كل الذين دعمونا ولو بكلمة توفيق.

عائشـــــة بوثلجـــــة

Résumé :

Le Rôle de l'Investissement Agricole pour Réaliser la Sécurité Alimentaire Arabe

Le sujet de la sécurité alimentaire fait partis des problèmes compliqué qui intéresse l'économie mondiale, surtout les pays arabes qui rencontre des problèmes en ce qui concerne la faille alimentaire une année à une autre quantitative et financière comme est lier toujours aux marché mondiaux pour assurer l'alimentation pour leurs population. Qui rends la situation critique et inquiétant, au moment que la production se diminue et la demande augmente et c'est le résultat de la diminution de l'investissement dans le domaine de l'agriculture qui est le principal pour assurer l'alimentation, malgré l'étendue de la superficie des pays arabes comme elle comprend des ressources humaines varié.

La nécessité de progresser dans le domaine de l'investissement dans le domaine de l'agriculture dans les pays arabe apparu dans la diminution de l'importation alimentaire avec de grande somme dans les marches mondiaux, l'importance de l'investissement dans le domaine de l'agriculture par la réalisation d'une force de production pour l'exportation qui mène le devise et diminue le déficit alimentaire.

Cette étude permet d'exposer le rôle de l'investissement agricole afin d'assurer la sécurité alimentaire dans les pays arabes, ainsi exposer les effervescences présente dans ses pays, au moment ou les marchés de l'alimentation et l'instabilité des prix qui a un reflet négatif sur la situation alimentaire. Cette étude comprend quatre session Comme il suit :

La première étude les informations générales sur les investissements agricoles et la sécurité alimentaire, le deuxième comprend les effervescences de l'investissement agricole dans les pays arabes, le troisième comprend l'analyse de la situation alimentaire dans les pays arabe, le quatrième l'exposition des moyens de l'investissement et les possibilités de l'améliorer dans les pays arabe.

***Les mots clés** : l'investissement agricole, la sécurité alimentaire, la faille alimentaire, la production agricole.*

Summary :

The Role of Agricultural Investment to Achieve Food Security Arabic

The issue of food security is complicated problems of parties interested in the global economy, especially the Arab countries that have problems regarding food flaw year to another quantitative and financial as always bind to the global market to ensure food for their population. Who realize the critical and alarming situation at the time that production decreases and demand increases and this is the result of the fall in investment in the field of agriculture which is the main for feeding, despite the extent of the area of Arab countries as it includes diverse human resources.

The need for progress in the field of investment in agriculture in Arab countries appeared in the food import decrease with large sum in world markets, the importance of investment in the field agriculture by achieving a production force for export leading currency and reduces the food deficit.

This study helps to expose the role of investment in agriculture to ensure food security in the Arab countries, and expose its effervescence in this country, when the markets of supply and price instability which has a negative reflection on the food situation. This study includes four session as follows:

The first study the general information on agricultural investment and food security, the second comprises the effervescence of agricultural investment in Arab countries, the third includes the analysis of the food situation in the Arab country, the fourth exhibition investment means and opportunities for improvement in the Arab country.

Keywords: *agricultural investment, food security, food break, agricultural production.*

الملخص:

دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي

تعد مسألة الأمن الغذائي من المشاكل المعقدة التي أصبحت تثير اهتمام كل اقتصاديات العالم، بما فيها الدولة العربية التي تعاني من مشكلة تزايد قيمة الفجوة الغذائية سنة بعد الأخرى كما ونقدا وتبعيتها للأسواق العالمية فيما يخص توفير الغذاء لأفراد مجتمعاتها، مما يجعل الوضع الغذائي العربي على المحك وغير مطمئن، في ظل انخفاض حجم الإنتاج الزراعي الذي يتلاءم مع حجم الاحتياجات الغذائية والزراعية في الدول العربية بسبب نقص الاستثمار الزراعي الذي يعتبر المحور الرئيسي لتوفير الغذاء وتحقيق وضع غذائي آمن، رغم امتداد المنطقة العربية على مساحة لابأس بها وتوفرها على موارد زراعية متنوعة.

إن ضرورة الارتقاء بالاستثمار الزراعي في الدول العربية تظهر بشكل جلي من خلال أهميته في توفير كميات الغذاء اللازمة، والتقليل من حجم الواردات الغذائية التي يتم الحصول عليها بتكاليف باهظة بسبب ارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية وقلتها في الأسواق العربية، كما تبرز أهمية الاستثمار في قطاع الزراعة من خلال تحقيق فائض الإنتاج الذي يوجه للتصدير مما يوفر العملة الصعبة ويقلص من حجم العجز الغذائي.

وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية، وعرض مقوماته المتوفرة في هذه الدول، لاسيما في ظل المضاربات التي تشهدها أسواق الغذاء و تذبذب أسعاره مما أثر سلبا على وضعها الغذائي. وقد تناولت دراستنا أربعة فصول على النحو التالي:

تضمن الفصل الأول مفاهيم عامة حول الاستثمار الزراعي والأمن الغذائي، أما الفصل الثاني تطرقنا فيه إلى مقومات الاستثمار الزراعي في الدول العربية، والفصل الثالث تناول تحليل الوضع الغذائي في الدول العربية، وفي الفصل الرابع قمنا بعرض إمكانيات الاستثمار وسبل تحفيزه في الدول العربية.

الكلمات المفتاحية : الاستثمار الزراعي، الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية، الإنتاج الزراعي.

قائمة المحتويـــات

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
إهداء	
شكر	
الملخصات	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمـــــــة	أ . خ
الفصل الأول: مفاهيم الاستثمـار الزراعي والأمـن الغذائـي	
تمهيد	**2**
المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الزراعي	**3**
– المطلب الأول: تعريف الاستثمار الزراعي.	**3**
– المطلب الثاني: خصائص الاستثمار الزراعي.	**6**
– المطلب الثالث: النظم الزراعية .	**14**
المبحث الثاني: عناصر الاستثمار الزراعي	**16**
– المطلب الأول: الأرض.	**16**
– المطلب الثاني: العمل.	**19**
– المطلب الثالث: رأس المال الزراعي.	**23**
– المطلب الرابع: الإدارة والتخطيط .	**26**
المبحث الثالث: العوامل المساندة للإنتاج الزراعي	**31**
– المطلب الأول: التسويق الزراعي.	**31**
– المطلب الثاني: الائتمان و التأمين الزراعي.	**35**
– المطلب الثالث: الإرشاد الزراعي والبحث العلمي.	**40**
المبحث الرابع : ماهية الأمن الغذائي	**45**
– المطلب الأول: مفهوم الاكتفاء الذاتي.	**45**

- المطلب الثاني: مفهوم الأمن الغذائي.	47
- المطلب الثالث: مداخل الأمن الغذائي.	50
- المطلب الرابع: محددات العرض و الطلب على الغذاء .	55
المبحث الخامس: مرتكزات الأمن الغذائي.	58
- المطلب الأول: العناصر الاستراتيجية للأمن الغذائي.	58
- المطلب الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي.	62
- المطلب الثالث: أبعاد الأمن الغذائي.	64
- المطلب الرابع: مساهمة الاستثمار الزراعي في توفير الغذاء.	68
خلاصة	72
الفصل الثاني: مقومات الاستثمار الزراعي في الدول العربية	
تمهيـــــد	74
المبحث الأول: الإمكانيات الطبيعية للاستثمار الزراعي	75
- المطلب الأول: تنوع الأقاليم المناخية.	75
- المطلب الثاني: الموارد الأرضية.	77
- المطلب الثالث: الموارد المائية.	87
- المطلب الرابع: الثروة الحيوانية.	95
المبحث الثاني: المقومات البشرية والتقنية للاستثمار الزراعي	101
- المطلب الأول: القوى العاملة.	101
- المطلب الثاني: رأس المال.	109
- المطلب الثالث: استخدام المكننة والمخصبات.	112
- المطلب الرابع: التكنولوجيا والبحث العلمي.	118
المبحث الثالث: السياسات الزراعية	125
- المطلب الأول: سياسات الإنتاج وتخزين المنتجات الزراعية.	125
- المطلب الثاني: السياسات السعرية والتسويقية.	127
- المطلب الثالث: سياسة التجارة الخارجية.	131
- المطلب الرابع: سياسات الدعم وتقديم الخدمات المساندة.	134
خلاصة	140
الفصل الثالث: تشخيص وتحليل الوضع الغذائي في الدول العربية	

تمهيـــــد	**142**
المبحث الأول: مساهمة الناتج الزراعي في توفير الغذاء	**143**
- المطلب الأول: الأهمية النسبية للناتج الزراعي بالنسبة للناتج الإجمالي.	**143**
- المطلب الثاني: تطور الإنتاج الزراعي في الدول العربية.	**150**
- المطلب الثالث: دور الناتج الزراعي في التجارة الخارجية للمنطقة العربية.	**158**
المبحث الثاني: أبعاد ومؤشرات الحصول على الغذاء في الدول العربية	**164**
- المطلب الأول: أبعاد مشكلة الأمن الغذائي العربي.	**164**
- المطلب الثاني: مؤشرات أسعار السلع الغذائية.	**171**
- المطلب الثالث: المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية.	**175**
- المطلب الرابع: مستويات الدخول وتأثيرها على وضعية الأمن الغذائي.	**181**
المبحث الثالث: تحليل الفجوة الغذائية في الدول العربية	**187**
- المطلب الأول: معدلات الاكتفاء الذاتي.	**187**
- المطلب الثاني: الفجوة الغذائية في الدول العربية.	**189**
- المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين الفجوة الغذائية والناتج الزراعي.	**194**
- المطلب الرابع: حجم المخزون الاستراتيجي وفاقد المحاصيل الزراعية.	**198**
المبحث الرابع: الظروف الدولية وأثرها على الوضع الغذائي في الدول العربية	**202**
- المطلب الأول: اتفاقيات الزراعة في إطار منظمة التجارة العالمية.	**202**
- المطلب الثاني: أزمة الغذاء 2006-2008.	**213**
- المطلب الثالث: تأثير تصاعد الحماية التجارية والصراعات العربية.	**217**
خلاصة	**220**
الفصل الرابع: سبل تحفيز الاستثمار الزراعي في الدول العربية	
تمهيـــــد	**223**
المبحث الأول: مناخ الاستثمار في الدول العربية	**224**
- المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار .	**224**
- المطلب الثاني: مميزات مناخ الاستثمار في الدول العربية.	**227**
- المطلب الثالث: واقع الاستثمار الزراعي في الدول العربية .	**230**
المبحث الثاني: التعاون العربي في مجال الاستثمار الزراعي و الأمن الغذائي	**235**
- المطلب الأول: المجهودات العربية في مجال الزراعة والأمن الغذائي.	**235**

– المطلب الثاني: استراتيجية التنمية الزراعية المستديمة للعقدين 2005-2025.	**247**
– المطلب الثالث: البرنامج الطارئ للأمن الغذائي.	**256**
المبحث الثالث: تحفيز القطاع الخاص في مجال الاستثمار الزراعي	261
– المطلب الأول: تشجيع ودعم القطاع الخاص وأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة.	262
– المطلب الثاني: فتح المجال أوسع للاستثمار في مجال الخدمات المساندة.	270
– المطلب الثالث: تحفيز و تفعيل دور المرأة الريفية في الاستثمار الزراعي.	274
المبحث الرابع: تشجيع الاستثمارات والمعاملات الزراعية العربية البينية	278
– المطلب الأول: واقع الاستثمار الزراعي العربي البيني.	279
– المطلب الثاني: سبل تشجيع و تحفيز الاستثمار الزراعي العربي البيني.	284
– المطلب الثالث: تشجيع التجارة الزراعية العربية البينية.	288
خلاصـــــة	297
خـــــاتمة عامـــــــة	299
قـــــــائمة المراجع	306
قـــــــائمة الملاحق	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	الأراضي الزراعية واستخداماتها في الدول العربية خلال الفترة (2005- 2014)	78
2-2	التوزيع الجغرافي للأراضي الزراعية في الدول العربية سنة2013	80
3-2	التوزيع الجغرافي للتصحر والمساحات المهددة به في المنطقة العربية	86
4-2	نصيب الفرد من الموارد المائية في الأقاليم العربية2012	88
5-2	توزيع الهطول المطري في الوطن العربي سنة 2012	90
6-2	تطور أعداد الثروة الحيوانية في الوطن العربي خلال الفترة (2005 – 2014)	96
7-2	التوزيع الجغرافي لإنتاج الأسماك في الدول العربية خلال الفترة (2005 – 2014)	99
8-2	نسبة القوى العاملة في الزراعة عام 2012	103
9-2	توزيع و نمو عدد القوى الزراعية خلال الفترة (2005-2013)	104
10-2	الكفاءة الزراعية في الدول العربية خلال الفترة (2005 – 2014)	106
11-2	توزيع القروض الزراعية خلال الفترة (2005 – 2013)	111
12-2	استخدام البذور والتقاوي المحسنة في الدول العربية خلال الفترة (2012- 2013)	113
13-2	استخدام الحصادات في الدول العربية خلال الفترة (2005-2014)	116
14-2	استخدام الجرارات الزراعية في الدول العربية خلال الفترة (2005-2014)	117
1-3	تطور الناتج الزراعي للدول العربية خلال الفترة (2005ـ 2014)	143
2-3	تطور قيمة الناتج المحلي والناتج الزراعي بالأسعار الجارية خلال الفترة (2005ـ 2014)	145
3-3	متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الدول العربية خلال الفترة (2005-2014)	147
4-3	تطور نصيب العامل من القيمة المضافة لقطاع الزراعة خلال الفترة (2005ـ 2013)	149
5-3	تطور إنتاج مجموعة الحبوب في الوطن العربي خلال الفترة (2005 ـ 2014)	151
6-3	تطور إنتاج الخضر والفواكه في المنطقة العربية خلال الفترة (2005 ـ 2014)	153
7-3	نسبة مساهمة الدول العربية في إنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية 2013	154
8-3	إنتاج الوطن العربي من اللحوم والألبان سنة 2014	155
9-3	التوزيع الجغرافي للإنتاج الحيواني سنة 2014	157
10-3	الصادرات الكلية والزراعية خلال الفترة (2005 -2013)	160
11-3	الواردات الزراعية والواردات الكلية في البلدان العربية خلال الفترة (2005-2013)	162
12-3	الأرقام القياسية للأسعار لبعض السلع الرئيسية في العالم خلال الفترة (2005ـ2014)	172
13-3	الأرقام القياسية لبعض السلع الرئيسية في الدول العربية خلال الفترة (2005 ـ 2014)	173
14-3	المتاح من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة (2005ـ 2014)	176
15-3	متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي (2005 ـ2014)	178

16–3	نصيب الفرد من السعرات الحرارية في الدول العربية2014	180
17–3	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة (2005– 2014)	183
18–3	مؤشر نقص التغذية خلال الفترة (2005– 2015)	185
19–3	معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الرئيسية خلال الفترة (2005 –2014)	187
20–3	تطور الفجوة الغذائية في الدول العربية خلال الفترة (2005 –2014)	189
21–3	قيمة العجز أو الفائض من السلع الغذائية الرئيسية في الدول العربية خلال الفترة (2005 – 2014)	191
23–3	مساهمة كل دولة في الفجوة الغذائية خلال الفترة (2008 ـ 2014)	193
24–3	نسبة مساهمة كل دولة عربية في الناتج الزراعي والفجوة الغذائية لسنة 2014	195
25_ 3	القدرات التخزينية للدول العربية 2012	200
26–3	تغير المخزون الكلي في الدول العربية من السلع الأساسية خلال الفترة (2005 ـ2014)	200
1–4	معوقات الاستثمار في الدول العربية	227
2–4	رأس المال السهمي الزراعي 2008	229
3–4	المصروفات الحكومية على قطاع الزراعة سنة 2008	230
4–4	مساهمات الدول العربية في رأس مال الهيئة العربية للإنماء والاستثمار الزراعي 2014	241
5–4	إمكانات وأفاق الاستثمار الزراعي الواعدة في بعض الدول العربية	127
6–4	تطور الاستثمارات الزراعية العربية البينية خلال الفترة (2005 ـ 2014)	278
7–4	التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات العربية البينية سنة 2010	281
8–4	الميزة التنافسية للدول العربية في المنتجات الزراعية	287
9–4	تطور التجارة الزراعية العربية والكلية البينية خلال الفترة (2005 ـ 2014)	288
10–4	الأهمية النسبية للدول العربية في التجارة الزراعية البينية خلال الفترة (2005 ـ 2014)	289
11–4	الأهمية النسبية للقيود على التجارة العربية البينية (نسبة الردود)	290

قائمـــــة الأشـكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	لصفحة
1–2	نسبة المساحات التي تزرع من المساحة الكلية 2012	77
2–2	توزيع المراعي على المساحة الزراعية الكلية في الدول العربية سنة2012	82
3–2	التوزيع العمري للسكان في الوطن العربي في 2012	101
4–2	تطور نسبة سكان الريف وسكان الحضر	102
5–2	معدل استخدام الأسمدة الكيماوية في الدول العربية سنة 2012	114
1–3	التمثيل النسبي للناتج الزراعي والصادرات الزراعية للدول العربية لسنة 2013	161
2–3	التوزيع النسبي للصادرات والواردات الزراعية في البلدان العربية سنة 2013	163
3–3	التكاليف السنوية التقديرية للتدهور البيئي سنة 2008	170
4–3	تركيبة الفجوة الغذائية من السلع الرئيسية لسنوات 2005-2008 - 2014	192
5–3	التمثيل النسبي للناتج الزراعي و الفجوة الغذائية في الدول العربية 2014	196
1–4	توزيع الاستثمار البيني العربي حسب القطاعات سنتي 2008 و2011	727

مقدمة عامـــــــــــــة

مقدمـــــة:

تعتبر قضية الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية الخمس(الغذاء، الطاقة، التضخم، السكان والتلوث)، التي أصبحت تواجهها كل اقتصاديات العالم منها الاقتصاديات العربية، على الرغم من توفرها على الموارد الطبيعية (الأراضي والمياه)، والموارد البشرية والمالية واتساع مساحتها، بالإضافة إلى جهود العديد من الهيئات والمؤسسات المتخصصة في مجال التنمية الزراعية العربية إلى جانب مجموعة المقومات التاريخية والدينية والاجتماعية ، والتي من شأنها أن تساهم في تعزيز الجهود العربية لتحقيق الأمن الغذائي. إذ ماتزال الدول العربية تستورد نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الأساسية من خارج المنطقة العربية، حيث أصبحت مشكلة الغذاء في تفاقم مستمر خصوصا بعد أزمة الغذاء 2006- 2008 والتي سبقتها أزمة خطيرة مع مطلع السبعينات من القرن العشرين، لاسيما في ظل مجموعة من الوقائع أهمها تزايد العجز في ميزان التجاري الزراعي، حيث نلاحظ من خلال التقارير السنوية للأمن الغذائي العربي ارتفاع حجم الفجوة الغذائية من سنة لأخرى. وتدهور نسب الاكتفاء الذاتي من أهم السلع الغذائية التي لا يمكن الاستغناء عنها. إلى جانب تدني إنتاجية المحاصيل الزراعية مما أدى إلى تدني مساهمة ناتج القطاع الزراعي في القيمة المضافة للناتج المحلي الاجمالي للدول العربية، الأمر الذي من ضعف موقف الدول العربية وقدرتها على توفير احتياجاتها الغذائية.

ونظرا لتداعيات الأزمة العالمية التي ما تزال آثارها تلوح ومنذ عدة سنوات، وفي ظل التدهور المستمر لوضعية الأمن الغذائي العربي ، فقد لوحظ في الآونة الأخيرة أن الدول العربية سوآءا حكومات أو مؤسسات أو هيئات اقتصادية أصبحت تولي اهتماما أكبر بالاستثمار الزراعي كسبيل أساسي لتوفير أقصى كميات الغذاء الممكنة ولا خيار لها غير ذلك، وهو الأمر الذي يسهم في توفير الغذاء محليا ويحد من درجة الارتباط بالأسواق والأسعار العالمية للغذاء ويقلل من فاتورة الغذاء بشروط أكثر ليونة.

ولكن هذه الجهود لم يكن لها أثرا واضحا في الواقع، بل حجم الفجوة الغذائية في تزايد مستمر كما ونوعا ونقدا، كما أن حجم الاستثمار الزراعي ما يزال متواضعا جدا-رغم أهمية هذا النوع من الاستثمار في مساهمته في الدخل الكلي للاقتصاد وتوفير مناصب شغل لفئة مهمة من السكان في المناطق الريفية- وذلك بسبب العزوف عن الاستثمار في القطاع الزراعي خاصة من قبل الخواص، رغم الإدراك التام بأهمية هذا النوع من الاستثمارات، وتوفر المقومات الضرورية له في المنطقة العربية مقارنة بمناطق أخرى في العالم.

الإشـــكالية :

في ظل تفاقم مشكلة الأمن الغذائي في الدول العربية يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي الإمكانيات المتاحة للاستثمار الزراعي في الدول العربية كسبيل يمكن الاعتماد عليه لتوفير الغذاء الكافي وتحقيق الأمن الغذائي العربي، وما هي السبل الممكنة لذلك؟

ومن خلال هذه الإشكالية يمكن صياغة مجموعة من الأسئلة التي لها علاقة بالموضوع:

- ماهي مقومات وخصائص الاستثمار في قطاع الزراعة وكيف يساهم في تحقيق الأمن الغذائي؟
- ماهي مقومات الاستثمار الزراعي في المنطقة العربية، وما هي التحديات التي تحول دون الارتقاء بحجم الاستثمار في قطاع الزراعة إلى المستوى المطلوب ؟
- ماهي أسباب تردي الوضع الغذائي العربي ؟
- ماهي الوسائل والأساليب التي من شأنها زيادة حجم الاستثمار الزراعي إلى المستوى المطلوب، من أجل تحقيق الأمن الغذائي العربي؟ .

الفرضيات:

- يعتبر الاستثمار الزراعي من العوامل المحددة للأمن الغذائي، لأنه يقوم على أساس الإمكانيات والموارد الزراعية بالدرجة الأولى، وعليه يمكن القول أن المستويات العالية للاستثمار الزراعي تعكس الوضع الغذائي الجيد من خلال توفير الغذاء اللازم.
- تمتلك الدول العربية من المقومات والخصائص ما يجعلها في منأى عن استيراد غذائها من الخارج إذا ما استثمرت بشكل عقلاني ومتكامل.
- تعود مشكلة الأمن الغذائي في الدول العربية إلى عدة عوامل أهمها ضعف الاستثمار الزراعي، وزيادة عدد السكان وارتفاع مستويات الدخل والمعيشة التي تؤدي إلى المزيد من الاستهلاك المفرط مما يدفع لاستيراد الغذاء أكثر.
- هناك آفاق ومجالات واعدة لخلق فرص استثمارية في المنطقة العربية من شأنها التقليل من مشكلة الأمن الغذائي العربي التي أصبحت تتفاقم سنة بعد الأخرى في ظل تذبذب الأسعار وعدم استقرارها من جهة.

الأهميـــة:

تبرز أهمية دراسة هذا الموضوع في ظل المتغيرات الدولية والعربية والقطرية ، والتي تصب في اتجاه واحد وهو ارتفاع أسعار الغذاء مما يؤدي إلى عمق الفجوة الغذائية العربية باستمرار والحصول على الغذاء وفقا لما تمليه الأسواق الدولية والدول المصدرة للغذاء ،والوضع الخطير الذي آل إليه الأمن الغذائي العربي، في حين أن الاهتمام بالاستثمار الزراعي في قطاع الزراعة كونه أحد المرتكزات التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق الأمن الغذائي العربي- كواحد من مقومات الأمن القومي- ما يزال ضعيفا مقارنة بالقطاعات الأخرى بدليل أن الإحصائيات الخاصة بقيمة الاستثمارات غير متاحة للقيام بقياس دوره أو أثره على مؤشرات الغذاء، الأمر الذي يثير العديد من التساؤلات حول التناقض بين هذه الثنائية على المستوى العربي رغم توافقها من الناحية النظرية.

الأهـــداف:

- إبراز أهمية الاستثمار في قطاع الزراعة في توفير الغذاء والمساهمة في الدخل الكلي لاقتصاد الدولة، والإشارة إلى ضرورة الاهتمام به أكثر في ظل الظروف الدولية والمعطيات والإمكانيات المتوفرة في الدول العربية .

-تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص وضعية الأمن الغذائي العربي من خلال تحليل الفجوة الغذائية من حيث التركيب والتوزيع ، وتحليل عوامل وأسباب إخفاق الدول العربية في تحقيق أمنها الغذائي مع إبراز أسباب مشكلة الامن الغذائي العربي، من أجل إعطاء تصور لخلق استثمارات زراعية سوآءا محلية أو بينية.

- إبراز التباين بين الدول العربية من حيث توفرها على مقومات الاستثمار الزراعي، مما يسمح باستغلال المزايا النسبية لكل دولة بشكل متكامل مع بقية البلدان داخل المنطقة العربية من خلال الاستثمارات البينة الزراعية.

- بحث فرص وسبل أوسع للاستثمار في قطاع الزراعي في مختلف مراحله من أجل توفير الكميات الضرورية من الغذاء على المستوى، في ظل تزايد الاحتياجات الاستهلاكية في الدول العربية بناءا على المقومات الزراعية التي تتمتع بها المنطقة .

حدود الدراسة :

من الناحية الموضوعية لقد انصبت دراستنا حول مقومات الاستثمار الزراعي في الدول العربية باعتباره سبيلا مهما لحل مشكلة الأمن الغذائي في الدول العربية، من خلال التطرق إلى المؤشرات الخاصة بالجانب الزراعي والغذائي بها جملة، أو كل دولة على حدى لإبراز الخصائص الزراعية لكل دولة ومدى تأثيرها على وضعها الغذائي وإمكانية تأمينه.

أما من الناحية الزمنية فقد حصرنا الدراسة خلال الفترة 2005-2014 أي الفترة التي تبنت فيها الدول العربية مجموعة من المبادرات لتحقيق أمنها الغذائي، كما عرفت هذه الفترة ارتفاعا مذهلا لأسعار الغذاء الأمر الذي أثر على قيمة الفجوة الغذائية في هذه الدول بشكل كبير، حيث تضاعفت في ظرف قصير.

المنهج المتبع:

انطلاقا من الفرضيات والأهداف والتساؤلات المطروحة ومن أجل الوصول إلى نتائج البحث واختبار صحة الفرضيات التي انطلقنا منها، اعتمدنا المنهج الاستنباطي من خلال أداته الوصف بالتعرض مفاهيم الاستثمار الزراعي وما يتعلق به من مصطلحات ومفاهيم كذلك الأمن الغذائي وما يرتبط به من مفاهيم ومصطلحات و ،كما اعتمدنا على أداة التحليل لعرض وتحليل مختلف قيم الإحصائيات والمؤشرات المتاحة المرتبطة بالأمن الغذائي والاستثمار الزراعي في المنطقة العربية التي قمنا بقراءتها وتحليلها، للخروج بتصورات عامة لتجسيد العلاقة النظرية بين الاستثمار الزراعي والأمن الغذائي في الواقع.

الدراسات السابقة:

لقد اطلعنا خلال مسار بحثنا على مجموعة من المصادر كتب ، أطروحات وأبحاث و التي تطرقت إلى جوانب عديدة لها صلة بموضوع بحثنا ومن أهم هذه الدراسات:

- **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، من إعداد الباحث **مقدم عبيرات** ، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2002/2001. وقد تناول الباحث في دراسته الاطار العام للتكامل الاقتصادي ومراحله وخصائصه مع التركيز على القطاع الزراعي . أما في الفصل الثاني تناول المقومات التي تعمل على إنجاح التكامل والأهداف التي يمكن بلوغها مع استعراض بعض التجارب الدولية، كما تطرق في هذا الفصل إلى العلاقة بين التكامل الاقتصادي بالتجارة الدولية وبالعولمة. كما تطرق في القسم

الثاني من الدراسة إلى الموارد الزراعية والبشرية التي تزخر بها المنطقة العربية واستخداماتها ، ثم إلى الانتاج الزراعي في الدول العربية ، وفي الفصل الثالث تناول الباحث محاولات التكامل التي برزت في المنطقة العربية سوآءا على شكل تجمعات إقليمية أو ثنائية إضافة إلى جهود المنظمات والهيئات وتقييم مدى نجاعتها. كما تناولت الدراسة المعوقات التي حالت دون قيام تكامل اقتصادي زراعي عربي سوآءا معوقات طبيعية أو مؤسسية أو هيكلية ، وفي الأخير تطرق الباحث إلى الأفاق المستقبلية لقيام تكامل زراعي عربي، وهذا بعد عرض المبررات والأسباب لقيام هذا التكامل والاستراتيجيات المقترحة في هذا الشأن.

- **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة. من إعداد الطالبة **فوزية غربي**2007 /2008، وقد تطرقت الباحثة إلى مفهوم الأمن الغذائي والمفاهيم المرتبطة به ،ثم إلى مفهوم التنمية الزراعية المستدامة في البلدان النامية مع الاشارة إلى حالة الجزائر، كما تطرقت الباحثة إلى السياسات الزراعية في البلدان العربية ومضامينها ثم إلى السياسات الزراعية في الجزائر ، كما تناولت الدراسة التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية الغذائية وتطور الفجوة الغذائية في الجزائر بعد أن تطرقت إلى واقع الانتاج الزراعي في الجزائر بشقيه (النباتي، والحيواني) وتطوره مع الإشارة إلى المشاكل والمعوقات المتعلقة بالموارد الطبيعية أو البشرية والمادية والتقنية التي يعانيها قطاع الزراعة .

- "**دراسة تحليلية للفجوة الغذائية في الدول العربية**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد من طرف **محمد بن محسن بن صالح العولقي**، بقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية – جامعة حلوان 2009 مصر، تناول الباحث من خلالها في الجانب النظري نظرية الإنتاج والعوامل التي تعتمدها دالة الإنتاج ثم تطرق إلى اقتصاديات الإنتاج الزراعي من الحبوب في الدول العربية وإلى الموقف الإنتاجي العربي من الحبوب، حيث أشار إلى أهم مؤشرات محاصيل الحبوب في الدول العربية مقارنة بالمؤشرات العالمية وقياس نسبة الاكتفاء الذاتي ومدى تطورها لأهم محاصيل الحبوب التي تستهلك على نطاق واسع، ثم تطرق إلى دراسة وتحليل الفجوة الغذائية لكل دولة على حدى مبرزا مساهمة كل دولة في هذه الفجوة .

- " **اقتصاديات التجارة الخارجية الزراعية العربية**" أطروحة للباحث **سرحان أحمد عبد اللطيف سليمان**– رسالة علمية مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الزراعية ، فرع الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة بجامعة كفر الشيخ2013 ، تناولت الدراسة مفهوم التكتلات ومختلف التكتلات الاقتصادية الدولية، ثم مختلف التكتلات الاقتصادية العربية وأهم المحاولات في هذا المجال، حيث تطرق إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة، وإلى مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي

ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وفي الباب الثاني تطرق إلى التجارة الخارجية الكلية العربية مشيرا في الفصل الثاني إلى الهيكل السلعي أهمية التجارة الخارجية العربية الزراعية موضحا العجز في الميزان التجاري الزراعي باستمرار ، أما في الباب الثالث تناولت الدراسة التجارة البينية الكلية العربية ، ثم إلى أهمية التجارة البينية العربية الزراعية وتطورها ، وفي الجزء الأخير من الدراسة تناول الباحث محددات التجارة البينية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمقومات الاقتصادية للمنطقة موارد طبيعية، بشرية ومالية موضحا المشكلات والمعوقات أمام تطوير حركة التجارة البينية العربية الزراعية ليختم بحثه بمجموعة من التوصيات في إطار تطوير حركة التجارة البينية العربية الزراعية .

- **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة،** أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، من إعداد الباحث **غردي محمد،** كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة الجزائر -3- 2012 .تناولت الدراسة دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية وإلى مفاهيم التنمية الاقتصادية والتنمية الزراعية ومقوماتها في الجزائر. ثم إلى مفهوم الاستثمار الزراعي في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ثم إلى مقوماته في الجزائر ،كما تطرق الباحث في الفصل الموالي إلى مضمون الدعم الزراعي في إطار السياسات الزراعية الدولية والوطنية بالإشارة لسياسة الدعم الزراعي في الجزائر وتطوره، كما تضمن البحث الإطار العام للتجارة الزراعية في ظل أحكام المنظمة العالمية للتجارة، وتحديات القطاع الزراعي الجزائر وأهم التدابير الممكنة لحمايته في ظل انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.

- **"واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية"** – دراسة قامت بها الدكتورة **رانيا ثابت الدروبي** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد 24 ، العدد الأول، سنة 2008 .حيث تطرقت صاحبة الدراسة إلى مفهوم الأمن الغذائي، ثم إلى وضعية الأمن الغذائي في الدول العربية بتحليلها للفجوة الغذائية ، ثم أشارت لمختلف المتغيرات الداخلية التي تؤثر على الوضع الغذائي من خلال تعرضها لمختلف الإمكانيات والموارد التي تتميز بها المنطقة العربية، ثم إلى المتغيرات والظروف الدولية ،كتغير العوائد النفطية ومدى تأثيرها على وضعية الأمن الغذائي في الدول العربية ، وكذلك تنامي التكتلات الاقتصادية، واتفاقيات منظمة التجارة العالمية .

نلاحظ أن هذه الدراسات تناولت في أغلبها الجانب الزراعي سوآءا في الجزائر أو في الدول العربية وإلى الوضع الغذائي فيها، إلا أنها لم تتطرق إلى مشكلة العزوف عن الاستثمار في قطاع الزراعة، وهو ما حاولنا التطرق إليه من خلال دراسة إمكانيات وتحديات الاستثمار الزراعي في الدول العربية .

هيكل البحث:

من أجل دراسة هذا الموضوع وتحليل الإشكالية التي طرحناها، واختبار صحة الفرضيات، قمنا بتقسيم البحث إلى مقدمـــة، أربعـــة فصول وخـــاتمة.

- **المقدمــة** قمنا من خلالها بطرح إشكالية البحث إلى جانب بعض الأسئلة الفرعية، وبناء مجموعة من الفرضيات يمكن التأكد منها من خلا مسار وبحثنا.
- **الفصل الأول** والذي يحمل عنوان "**مفاهيم الاستثمـار الزراعي والأمـن الغذائـي** "تطرقنا فيه إلى مفاهيم الاستثمار الزراعي وخصائصه، ثم إلى مفاهيم الأمن الغذائي وأبعاده ومرتكزاته، وفي الأخير إلى العلاقة القائمة بين الاستثمار الزراعي والوضع الغذائي من خلال توفير الغذاء والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد.
- أما **الفصل الثاني** يحمل عنوان "**مقومات الاستثمار الزراعي في الدول العربية**" و قسمناه إلى ثلاثة مباحث، تناولنا فيه مقومات الاستثمار الزراعي في الدول العربية وتحدياته (الموارد الطبيعية، الإمكانيات البشرية ،التقنية، لمالية و السياسات الزراعية)بالإشارة إلى المشكل التي تعانيها منها هذه المقومات.
- **الفصل الثالث** الذي يحمل عنوان "**تشخيص وتحليل الوضع الغذائي في الدول العربية** "، تناولنا في هذا الفصل مدى مساهمة القطاع الزراعي في إنتاج و توفير الغذاء في الدول العربية، ثم إلى مؤشرات الحصول على الغذاء في المنطقة العربية ، كما قمنا بتحليل الفجوة الغذائية العربية كما ونوعا وكيفية توزيعها جغرافيا مع الإشارة إلى العلاقة القائمة بين الفجوة الغذائية والناتج الزراعي في الدول العربية.
- وفي **الفصل الرابع** الذي يحمل عنوان " **سبل تحفيز الاستثمار الزراعي في الدول العربية** " تطرقنا فيه إلى مناخ الاستثمار في الدول العربية وواقع الاستثمار الزراعي فيها، وإلى المبادرات العربية في مجال الأمن الغذائي والاستثمار الزراعي، ثم طرحنا مجموعة من الحلول التي من شأنها تشجيع الاستثمار في قطاع الزراعة وتوفير أقصى الكميات الممكنة من الحاجيات الغذائية لسكان المنطقة العربية.
- **الخاتـمة** تضمنت مجموعة من النتائج والتوصيات التي توصلنا إليها من خلال مسيرة بحثنا.

صعوبات الدراسة :

لقد واجهتنا خلال بحثنا هذا مشكلة نقص الإحصائيات المرتبطة بحجم وقيمة الاستثمارات العربية في القطاع الزراعي مما جعلنا نغير خطة البحث بشكل جذري واكتفينا بأسلوب التحليل فقط رغم أن الدراسة تحتاج إلى دراسة قياسية لإظهار مدى العلاقة بين المتغيرين، ورغم أننا كنا نصادف في مسيرة بحثنا بعض الإحصائيات القليلة ولكن من مصادر غير رسمية ومتناقضة فيما بينها، كما واجهتنا مشكلة اختلاف الإحصائيات المتحصل عليها من هيئة إلى أخرى (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، صندوق النقد العربي، المنظمة العالمية للزراعة والأغذية...) ، وأحيانا تختلف هذه الإحصائيات من سنة لأخرى حتى على مستوى نفس الهيئة .

الفصل الأول:

مفاهيم الاستثمار الزراعي

والأمن الغذائي

تمهيد:

لقد كثر الحديث عن مصطلح الأمن الغذائي في ظل التغيرات والتطورات والاضطرابات التي تشهدها الساحة الدولية، ولعل أهم هذه الاضطرابات الأزمات الغذائية وارتفاع أسعار الغذاء من حين لآخر والتي كانت آخرها سنة 2008 وقد تزامنت مع الأزمة المالية، والتي جعلت أوضاع الأمن الغذائي على المحك في الكثير من الدول ، مع العلم أن هناك محورين لمفهوم الأمن الغذائي الأول يدور حول كمية ونوع الغذاء المطلوب أما الثاني يركز على كيفية الحصول على الغذاء، وضمان تدفقه من مصادره، وهو الأمر الصعب في حالة اعتماد المجتمعات على مصادر أجنبية في توفيره، والبديل في هذه الحالة هو اعتماد الاقتصاد على إمكانياته الزراعية المحلية قدر الإمكان لتوفير الغذاء، وذلك بالاعتماد على استثمار موارده الزراعية والمالية والبشرية، لما لهذا النوع من الاستثمارات من دور في إنتاج الغذاء وإتاحته بالقدر المطلوب وبمواصفات صحية بأدنى التكاليف والشروط التي تفرضها الدول المصدرة للغذاء، كما أن ذلك يساعد على تحقيق الاستقرار في المجتمع الذي يتمتع بالحصول على متطلباته دون عناء، ويجعل الأمن الغذائي أقل تأثرا بتقلبات الأسعار والتطورات العالمية، كما يقلل من حدة الضغوطات السياسية التي تفرضها الدول المصدرة على الدول المستوردة للغذاء. وهنا تظهر العلاقة بشكل واضح بين حجم وأداء الاستثمار في قطاع الزراعة وبين وضعية الأمن الغذائي في المجتمع. وهو ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الزراعي.

المبحث الثاني: مقومات الاستثمار الزراعي وخصائصه.

المبحث الثالث: العوامل المساندة للإنتاج الزراعي.

المبحث الرابع: ماهية الأمن الغذائي.

المبحث الخامس: مرتكزات الأمن الغذائي وأبعاده.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الزراعي

يعتبر الاستثمار عنصرا مهما في جميع الاقتصاديات سواء كانت متقدمة أو نامية، نظرا للدول الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية إذ يعد الركيزة الأساسية في خلق معدلات النمو، وخلق مناصب الشغل وبالتالي زيادة في دخل الأفراد والحكومات، والاستثمار الزراعي نوع من أنواعه حيث زاد الحديث عنه في ظل تزايد مشكلة الغذاء في العالم ،إذ يعتبر هذا النوع من الاستثمار المدخل الأساسي لتوفير الغذاء والوصول إلى حالة الأمن الغذائي وتوفير الغذاء لكافة سكان المعمورة، بالإضافة إلى كونه يلعب دورا مهما في النواحي الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الزراعي

نعني بالاستثمار بشكل عام التخلي عن الأموال المتاحة في الوقت الحاضر لفترة زمنية معينة قد تكون قصير أو طويلة مع تحمل عنصر المخاطرة ، بغرض الحصول على عائد (تدفقات نقدية) مستقبلا كتعويض عن الفرصة الضائعة للأموال المستثمرة وقابلية الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية لهذه الأموال بفعل عامل التضخم وارتفاع مستويات الأسعار .

أولا– التعريف بمهنة الزراعة: تعد الزراعة من المهن التي امتهنها الإنسان منذ بداية الخليقة حيث كادت أن تكون المهنة الوحيدة في العصور القديمة وما زالت أهميتها إلى يومنا هذا، فمع اكتشاف الزراعة وممارستها ، دخلت الإنسانية مرحلة تاريخية جديدة، وانتقل الإنسان من مجرد عنصر جامع للغذاء إلى عنصر فعال منتج، وبدأ الإنسان يتدخل لإخضاع الطبيعة وتطويعها لمصلحته وازداد ذلك مع توالي الاكتشافات.

وانتقلت الزراعة من مرحلة الاعتماد على الأرض ثم الأرض والعمل بالدرجة الأولى والتي دامت آلاف السنين إلى مرحلة الاعتماد أكثر على رأس المال، وقد لعبت الزراعة خلال الفترة التي سبقت الثورة الصناعية دورا هاما في التمهيد لها وقد غذتها بشكل كبير ثم انعكست الأدوار وأصبحت الزراعة تتغذى من الصناعة، وبهذا ظهر ما يعرف بـ "تصنيع الزراعة" بشكل خاص في الدول المتطورة اقتصاديا والتي تتميز باستثمار المزيد من وسائل الإنتاج المادية – استبدال الأرض بالعمل ورأس المال، والاعتماد على البحث العلمي والتخطيط– ما أدى إلى زيادة إنتاجية العمل الأرض ورأس المال ، حيث تعادل القيمة المضافة للعامل الزراعي في الدول المتقدمة عشرة أضعاف القيمة المضافة للعامل في الدول النامية[1].

ثانيا –تعريف الاستثمار الزراعي: ويعرف الاستثمار الزراعي على أنه دمج عوامل الإنتاج المتوافرة في الزراعة (الأرض، العمل ورأس المال)، وتشغيلها بقصد إنتاج موارد زراعية لسد حاجات المستهلكين

[1]منير اسماعيل أبو شاور، أمجد عبد المهدي مساعدة ، محمود يوسف عقله ، **"مقدمة في الاقتصاد الزراعي"** ، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الأردن 2011، ص23-24 بتصرف .

والحصول على أفضل النتائج الممكنة فيما يخص إنتاج الغذاء وتوفيره. أو هو الاستغلال الأمثل للأرض الزراعية للحصول على أعلى إنتاج مع الاحتفاظ بأعلى قدر ممكن من الخصوبة. غير أن مفهوم الاستثمار الزراعي يطابق في بعض الأحيان مفهوم الاستثمار الصناعي فقد اتجهت الكثير من الاستثمارات الزراعية نحو التركيز في الإنتاج الذي أصبح يتم وفق أسس صناعية (صناعة الدواجن، المجمعات الزراعية....)[1]. كما يعني الاستثمار في الزراعة التخلي عن شيء ما (في الوقت الحاضر) كالنقود أو الجهد أو الوقت لأجل تراكم الأصول أو رأس المال الذي سيسمح لهم بزيادة إنتاجيتهم ودخولهم في المستقبل، فشراء محراث أو بناء حوض للري أو تعلم مهارة جديدة أو زراعة الأشجار وتربية الحيوانات لبلوغ مرحلة الإنتاج جميعها أشكال من الاستثمار ترمي إلى زيادة إنتاجية المزارع أو دخله [2].

وهناك من يحصر عبارة الاستثمار الزراعي في كلمة الزراعة و التي تعني العناية بالحقل أو بزراعة الأرض وتتضمن جميع الفعاليات التي يقوم بها المزارع كفلاحة الأرض لإنتاج المحاصيل النباتية و اقتناء الحيوانات الزراعية لإنتاج الحليب و الصوف، اللحوم و الجلود وتربية الدواجن و النحل و دود القز وغيرها، ولكن هذا التعريف يبقى ضيقا نظرا لتطور الأنشطة الزراعة وكبر أسواق الغذاء في الفترة الراهنة، وكذلك تشمل الزراعة أي عمل آخر لاحق يجري بالمزرعة، لإعداد المحاصيل للسوق و تسليمه إلى المخازن أو الوسطاء[3]. كما أن التعريف الواسع للزراعة يعني القيام بمختلف الأنشطة التي تتم على مستوى المزرعة من زراعة الأرض وتربية المواشي إلى بعض الأنشطة كصناعة الزبادي إلى جانب بعض الأنشطة المتصلة بالقطاع كالإمداد بمستلزمات الإنتاج، التسميد، الخدمات الزراعية والتدريب، مصايد الأسماك، بالإضافة إلى الأنشطة التي تتصل بالقطاع اتصالا غير مباشر كالصناعات الزراعية والبنية الأساسية الريفية، تصنيع المستلزمات الزراعية وتنمية أحواض الأنهار وغيرها[4].

ونميز الاستثمار العام الذي تقوم به الحكومات والهيئات التابعة لها أما الاستثمار الخاص هو الذي يقوم به الأفراد سواء كانوا أصحاب حيازات صغيرة أو مستثمرين على نطاق واسع، كما يمكن أن نميز بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي الذي يقوم به مستثمرون من خارج الاقتصاد وغايته الأساسية الربح الوفير وتحقيق مصلحة الدول دون مراعاة لمصلحة الدولة المستضيفة حيث يركز على الإنتاج الوفير الموجه للتصدير دون الأخذ بعين الاعتبار احتياجاتها الغذائية، أو المحافظة على مواردها الطبيعية ما يؤدي إلى استنزافها وتدهور البيئة.

---

[1] محمود ياسين،" **الاقتصاد الزراعي**"، الموسوعة العربية على الشبكةhttp://www.arab-ency.com/index.php?module 2012/03/06

[2] منظمة الزراعة والأغذية، "**حالة الأغذية والزراعة في العالم ، الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل**"، روما 2012، ص04.

[3] جواد سعد العارف،" **الاقتصاد الزراعي** "، دار الراية للنشر و التوزيع،+الأردن –عمان ،طبعة 2009 ، ص81 .

[4] بيبلي إبراهيم أحمد العليمي،" **عناية الاقتصاد الإسلامي بالزراعة على المستويين النظري والعملي** " ، الطبعة الأولى ، التركي للكومبيوتر والطباعة، طنطا – مصر ، سنة 2002، ص ص 13-14 بتصرف.

ويشمل مجال الاستثمار الزراعي مناحي النشاط الزراعي كلها من مرحلة الإنتاج في الحقل أو المزرعة إلى غاية مرحلة تسويق المنتج، وهي:

-البنية التحية الزراعية الأساسية.

- مدخلات النشاط الزراعي.

- مخرجات الزراعة والتسويق الزراعي.

- الإدارة الزراعية والإرشاد الزراعي.

- البحث العلمي الزراعي وإيجاد الطرائق الزراعية البديلة[1].

ويجب أن يراعى في الاستثمار الزراعي الواقعية أي اعتماد نمط الاستثمار الذي يتفق مع الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة و النظام الاقتصادي السائد ، ففي نظام الإنتاج الرأسمالي يجب أن يحقق الاستثمار الزراعي أفضل عائد اقتصادي ممكن أي أكبر قدر من الربح لأنه بالنسبة للدول المتقدمة لا تعاني من مشكلة توفير الغذاء بل هدفها الاعتماد على الاستثمار الزراعي في دخلها القومي ووسيلة من وسائل القوة الاقتصادية والسياسية عن طريق السيطرة على أسواق الغذاء، أما في الدول النامية يجب أن يحقق الاستثمار الزراعي أفضل عائد اقتصادي و اجتماعي أي اهتمام الدولة بتوفير الغذاء للأفراد، و عليه يمكن تمييز عدة أنواع للزراعة، و لمعرفة أهمية كل نمط لابد بأخذ بعين الاعتبار المؤثرات التالية :

- **كثافة السكان:** إن نسبة الكثافة السكانية في منطقة ما تفرض نفسها كعامل حاسم في تحديد نمط الاستثمار الملائم، من حيث توفير القوى العاملة للزراعة والاستقرار بالإضافة إلى أنها دليل على قدم الاستثمار الزراعي.

- **الحيازة أو الملكية:** ونميز في هذا الصدد نوعين من الحيازة :

أ – **الملكية الخاصة للأفراد:** وهي حيازات يمتلكها الخواص، وتتطلب تعويض المالكين عن ممتلكاتهم التي تحتاج إلى مبالغ هائلة، وتدخل الجهة المستثمرة في علاقات تصفية للملكيات تحتاج إلى مال وفير ووقت وجهد كبيرين.

ب – **ملكية الدولة:** فهي تسمح بسهولة وتطبيق نمط معين للاستثمار نتيجة الإمكانيات التي تمتلكها الدولة من أراضي و رأس مال.

- **التكاليف الباهظة:** إن التكاليف الباهظة خاصة في استصلاح الأراضي تحتم أن تكون إدارة هذه الأراضي خاضعة لشروط حازمة تهدف إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الربحية ضمن الإطار العام لخطة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدولة.

---

[1] إبراهيم أحمد سعيد، " **أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي (الاقتصاد الزراعي واقعا طبيعيا وبشريا)** " ، مجلة دمشق ،المجلد27، العدد الثالث+الرابع 201 ، دمشق- سوريا ،ص589.

- لكي يمكن الحصول على الربحية العالية من مشاريع الاستصلاح لابد من الاعتماد على مستوى عال من التقنية والمكننة، سواء في التشغيل أو الاستثمار واستخدام الإمكانيات المتوفرة البشرية أو الآلية أو طبيعية بأقصى درجة من الكفاءة.

- إذا كان الاعتماد على الإنتاج الزراعي حتى يؤدي دوره في التنمية الشاملة وتوفير وضع غذائي آمن لأي دولة كانت فإن ذلك يحتم ربط الزراعة بالصناعة وإقامة تكامل وثيق بينهما، من خلال إقامة منشآت وهياكل إنتاج، نقل، حفظ وتعليب وكذلك تبريد وتسويق.

ثانيا–مجموعة العناصر المكونة للاستثمار الزراعي: يتميز النشاط الزراعي بمجموعة من العناصر، أهمها :

- **1– المزرعة:** ينص مفهوم المزرعة إلى كل كيان له موارد زراعية محددة يمكن لمتخذ القرار توجيهها لتحقيق الهدف الذي يسعى إليه[1]، **و**هي الوحدة الإنتاجية الأساسية في مجال الاستثمار الزراعي خصوصا الإنتاجي، والتي يتم على مستواها إنتاج سلعة زراعية واحدة أو أكثر على مساحة من الأراضي الزراعية المتصلة أو المنفصلة، وهي وحدة اقتصادية قائمة بذاتها ولها كيانها القانوني . ولها تكاليف تتمثل في القيمة النقدية لعناصر الإنتاج المستعملة فيها، ولها دخل يتمثل في القيمة النقدية للمنتجات النباتية أو الحيوانية أو لهما معا، أو لمشتقاتها التي تنتجها المزرعة، ولابد من انقضاء مدة من إنفاق التكاليف الزراعية والحصول على الدخل، وهي المدة الزمنية التي يعبر عنها في العادة بدورة رأس المال المزرعي، ويمثل رأس مال المزرعة في هذه الحالة التكاليف أي الأموال المستعملة في حيازة عناصر إنتاج في المزرعة.

- **2– المشروعات الزراعية:** يمكن تعريف المشروع الزراعي بأنه أي نشاط اقتصادي يتم من خلاله إنفاق الموارد المالية بهدف الحصول على عوائد أو في المستقبل على فترة زمنية معينة هي عمر هذا المشروع، والمشروع وفقا لذلك يتطلب منذ البداية عملية تخطيط وتنظيم وتمويل وتنفيذ كوحدة متكاملة وهو يحدد لنفسه أهدافا معينة يتم تنفيذها خلال فترة معينة هي عمر زمني محدد يجري فيه إنفاق الموارد المالية والحصول على العوائد أو النواتج، و المشروعات الزراعية ما هي إلا تلك المشروعات التي تركز نشاطها في البنيان الزراعي بشقيه النباتي و الحيواني، أي هي تلك المشروعات التي يتم فيها إنفاق الموارد المالية في القطاع الزراعي للحصول على العائد المتمثل في الإنتاج النباتي والحيواني و استغلاله أو بيعه للحصول على العوائد النقدية[2].

–3 – الحيازة الزراعية: هي كل مساحة من الأرض الزراعية مهما يكن حجمها يستغلها حائز واحد، وتعد جميع الأراضي التي يديرها حائز واحد حيازة زراعية مهما تعددت قطعها، ويستخدم اصطلاح الحيازة

---

[1] سوزان وفيق العاني ، " **علم الاقتصاد الزراعي**" ، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن ـ عمان الطبعة 2005 ، ص143.

[2] جلال الملاح ، " **تخطيط و تقييم المشروعات الزراعية** " ، دار المريخ للنشر ، الأردن– عمان الطبعة2002 ، ص 15.

الزراعية للتعبير عن امتلاك حق الانتفاع بالأراضي الزراعية و لتمييزه من الملكية الزراعية. وهناك ثلاثة أنواع من الحيازات الزراعية حيث نميز حيازات الملكية وفيها يكون الحائز و المالك شخصا واحدا وحيازات الإيجار و فيها يكون الحائز شخصا غير المالك و النوع الثالث و هي الحيازات المختلفة وفيها يكون الحائز مالكا لجزء من الأرض ويكون الجزء الآخر مستأجرا أي أن المالك يتمتع بحق الملكية وحق الانتفاع[1].وتدار شؤونها كوحدة إنتاجية مستغلة من طرف شخص واحد بغض النظر عن تعدد المساحات أو وضعيتها القانونية وبغض النظر عن الوحدات الإنتاجية التي تربى فيها الحيوانات أو تنتج فيها منتجات حيوانية.

- **4- المزارع**: وهو المحور الرئيسي في عمليات الإنتاج الزراعي، فهو الذي يتولى إدارة المزرعة (حقل، إسطبل ، بستان، مشتلة .....) ، بوصفها وحدة إنتاجية ويرسم الخطة الإنتاجية ويراقب تنفيذ العمليات الزراعية المختلفة ويقوم بجميع الأنشطة الزراعية وفي بعض الأحيان الأعمال الإدارية، ويسهم في جزء من العمل الزراعي وخاصة في الوحدات الزراعية الصغيرة إذ يكون ما يقوم به المزارع من أعمال إدارية قليلا إذا ما قورن بما يؤديه من عمل زراعي، ويمكن تصنيف المزارعين إلى فئتين[2]:

أ- **مزارع متفرغ كل الوقت**: وهو المزارع الذي يحترف الزراعة ويعتمد عليها اعتمادا كليا في معيشته والحصول على دخله كله من النشاط الزراعي الذي يمارسه سوآءا كان هو الحائز أو يستخدم من قبل الحائز. غير أنه يمكن أن يمارس بعض الأعمال الأخرى التي تدر عليه دخلا آخر، فقد ينجز بعض الأعمال المتصلة بالزراعة كتجارة المواشي والحبوب واستخدام آلات النقل أو احتراف بعض المهن الأخرى التي لها ارتباط بالزراعة أو المعيشة في الريف.

ب- **مزارع متفرغ بعض الوقت**: هذا النوع من المزارعين يمارسون النشاط الزراعي ولكن لا يعتمدون عليه بشكل كلي في الحصول على دخولهم، بل يمارسون بعض الأنشطة في المجال الصناعي والخدمي خصوصا في ظل تطور ظروف الريف وتوفير احتياجات سكان الأرياف في المناطق التي يقطنونها، مما يساهم في ممارسة نشاطات أخرى إلى جانب النشاط الزراعي.

[1] محمود ياسين . مرجع سبق ذكره- على الشبكة .

[2] المرجع سابق

المطلب الثاني: خصائص الاستثمار الزراعي

يتميز النشاط الزراعي بحساسية عالية اتجاه الظروف الطبيعية المناخية وتقلباتها، ومما لاشك فيه أن قدرة الإنسان على التحكم في الظروف البيئية للزراعة لازالت محدودة ومتباينة من اقتصاد لآخر[1]، ويعتمد الاستثمار الزراعي على دراسة الجدوى للمشروع الزراعي كباقي المشاريع الاقتصادية الأخرى، غير أن محددات هذا الأخير أكثر مرونة على ما هي عليه في القطاعات الأخرى ، فالظروف الطبيعية تعتبر المحدد الرئيسي خاصة في الدول التي تعتمد على طرق الزراعة التقليدية مثلا على التكثيف الزراعي، كما يتأثر الاستثمار الزراعي سواء أكان في الإنتاج النباتي أو الحيواني بصفة بالظروف المناخية وكذلك بالأمراض والفطريات خاصة ما ظهر منها من جنون البقر و الحمى القلاعية وغيرها ، فالاستثمار الزراعي قد يتأثر بعوامل وظروف طارئة أحيانا يصعب التنبؤ بها.

وعموما نجد أن الاستثمار الزراعي يتميز عن الاستثمار في بقية القطاعات الأخرى، ويمكن حصر الاختلاف في النقاط التالية:

- **اختلاف السنة المالية في الاستثمار الزراعي عن السنة المالية العادية:** إذ أن توقيت العوائد والاستثمارات وإتاحة الفرصة للاستفادة من السنة المالية من وجهة النظر المحاسبية وإعداد الميزانيات يخل نوعا ما بعمل المصارف سيما في الاقتصاديات التي تعتمد على النشاط الزراعي بشكل كبير .

- **الدورة الزراعية:** ويخضع الاستثمار الزراعي للدورة الزراعية إذ أن الزراعة تستوجب الإنتاج في بعض السنوات وتخصيب الأرض في بعض السنوات حسب نوع المحاصيل المنتجة وقدرة التربة على الإنتاج، من أجل تمكين التربة من الاستراحة و استعادة حيويتها حيث يتم تحسينها وزرعها بمنتوج آخر ذا طبيعة إنتاجية مختلفة ، ولكن الأمر يختلف في ظل تطور الأبحاث ففي الدول التي تعتمد أساليب الإنتاج الزراعي المتطورة قد تنتج محصولين خلال سنة واحد وبكميات وفيرة ، ولكن هناك بعض الدول النامية ما تزال تعتمد على أسلوب الدورة الزراعية التقليدية، وبهذا يمكن أن ميزة الدورة الزراعية تبقى نسبية.

- **المخاطرة:** أهم خصائص ومعوقات الاستثمار في قطاع الزراعة هي مجموعة المخاطر التي تتجلى بشكل واضح في هذا القطاع، وذلك نتيجة تقلبات العوامل الطبيعية التي لا يمكن التحكم فيها كمقيد للتنبؤ، إذ يصعب التنبؤ بمستقبل ونتائج الاستثمار في الزراعة رغم التطور الذي شهده قطاع الزراعة[2]، نجد أن نسبة المخاطرة في القطاع الصناعي أقل وذلك من خلال التنويع في مجال الاستثمار، في الوقت الذي يستوجب هذا القطاع التنويع بنفس الدرجة بالرغم من اتساع البدائل وتنوعها فيه، كما تشترك جميعها في ارتفاع نسبة

---

[1] سوزان وفيق العاني ـ مرجع سبق ذكره ـ ص 15 .

[2] Lydia Zepeda ,"**Agriculture investment and productivity in developing countries**"Economic and Social DevelopementPaper of Food and Agriculture Organisation of the United Nation, Rome 2001,p**05**.

المخاطرة التي تتولد عن سوء المناخ أو الأوبئة والكوارث الطبيعية، والتي مما لاشك فيه أن قدرة الإنسان مازالت محدودة ومتباينة في التحكم فيها من بلد لآخر مما قد ينجم عنه[1] :

- أ – تذبذب الإنتاج الزراعي تبعا للظروف المناخية مما يجعل مهمة تخطيط الإنتاج من المهام الصعبة التي يجب تذليلها للحصول على الأقل على الحد الأدنى لتوفير الغذاء الضروري للأفراد.
- ب- عدم ثبات العلاقة بين مدخلات الإنتاج والناتج النهائي للعمليات الإنتاجية نتيجة تأثر المحاصيل بالظروف المناخية وبالتالي عدم القدرة على التنبؤ بكميات الإنتاج الممكن الحصول عليها إلا في مرحلة متقدمة من النشاط .
- ج- اختلال (العرض-الطلب) على مستوى أسواق الغذاء نتيجة لأهمية السلع الزراعية عموما والغذائية خصوصا، لأن تذبذب الإنتاج يؤدي إلى اختلال السوق (العرض والطلب) مما يؤدي إلى المضاربات في أسواق الغذاء وارتفاع أسعار المنتجات الزراعية بشكل خيالي بما فيها مدخلات الإنتاج مما قد ينقل الخطر إلى دورات مستقبلية بسبب ارتفاع الأسعار .
- **التكيف:** إن إمكانيات التكيف للاستثمار الزراعي خاصة في مجال الإنتاج النباتي أكبر منها في الاستثمار الصناعي لاختلاف درجة خصوبة الأرض ودرجة قابليتها وصلاحيتها للري مما يمكن من تغيير أحجام الأنشطة والعمليات الزراعية، وكذلك التناوب الزراعي وتغيير اختيار المزروعات.
- **صعوبة تقييم الاستثمار الزراعي:** من وجهة النظر المحاسبية لاستعمال الحسابات المختلطة وكذلك تداخل الأنشطة خاصة في المزارع العائلية أين يمارس صاحب الحيازة وعائلته الأنشطة الزراعية باعتبارها أنشطة يومية قد توجه مخرجاتها للاستهلاك الذاتي وفي نفس الوقت تسوق. ومنه فالاستثمار الزراعي يتميز بمجموعة متنوعة من المخاطر تجعله يبدو أكثر صعوبة من الاستثمار في قطاعات أخرى، وتصنف المخاطر الزراعية إلى أربع فئات هي مخاطر الإنتاج حيث تتأثر بالمناخ والعوامل الطبيعية، مخاطر السوق وهي التي تنتج عن تقلبات الأسعار، والمخاطر المالية وهي ترتبط بالتمويل ومدى إمكانية حصول المزارع عليه بشكل يضمن نشاطه، وهناك المخاطر المؤسسية وهي المخاطر المرتبطة بالمنشأة الزراعية والقوانين والمناخ الاستثماري السائد في الاقتصاد[2].

- **ارتفاع حجم التكاليف الثابتة بالنسبة للتكاليف المتغيرة:** من المعروف في القطاع الزراعي هو ارتفاع حجم التكاليف الثابتة إذ تصل نسبتها أحيانا إلى نسبة 70% من حجم التكاليف الكلية، وتتمثل التكاليف الثابتة فيما يلي [3]:

  - ريع الأرض و ايجار العقارات والمنشآت.

---

[1] سوزان توفيق العاني – مرجع سبق ذكره – ص15.

[2] Calvin Miller – Sylvia Richter ,**"Agriculture Fund For DevelopingContries"** , Economic and Social DevelopementPaper of Food and Agriculture Organisation of the United Nation, – Rome 2010.P12.

[3] رحمن حسن الموسوي ـ مرجع سبق ذكره ـ ص 75.

- الفائدة على الأموال المستثمرة في المعدات والآلات الزراعية و الحيوانات .
- الاستهلاك أو الاندثار بالنسبة للمباني والآلات .
- التأمين على المباني و المكائن و الحيوانات .
- تكاليف عمل أفراد العائلة.
- الضرائب على الأرض و على الملكية الشخصية .

أما التكاليف المتغيرة تتمثل فيما يلي[1] :

- التجهيزات الجارية مثل البذور و الأسمدة.
- أجور العمال من غير أفراد عائلة المزارع و أجور الخدمات الأخرى.
- الترميمات في المباني و إصلاح الآلات و المباني .
- الوقود والأعلاف وتطعيم الحيوانات وغيرها.

إن ارتباط سعر السوق لسلعة ما بمتوسط التكاليف الثابتة لإنتاج هذه السلعة يحث المنتج في القطاع الزراعي على تخفيض متوسط هذه التكاليف إلى الحدود الدنيا لأن ارتفاع هذا المتوسط يؤدي إلى ارتفاع متوسط التكاليف الكلية مما يؤدي إلى خسارة اقتصادية ، و الحفاظ على متوسط تكاليف ثابتة في أدنى مستوياته يفسر استمرار الإنتاج الزراعي في فترة الأزمات الاقتصادية، بينما يؤدي ارتفاع هذا المتوسط إلى ارتفاع عنصر المخاطرة في حالة رغبة المنتج دخول القطاع الزراعي، ويؤدي إلى تحمله خسارة كبيرة إذا رغب في الخروج من هذا القطاع لعدم إمكانية استرداد جزء كبير من رأس المال الثابت[2].

- **ثبات كمية الموارد الاقتصادية الزراعية:** تتميز الموارد الاقتصادية الزراعية بخاصية الثبات ، وهذه الخاصية تعني أن العرض من هذه الموارد محدد أو شبه ثابت في النشاط الزراعي، مما يؤدي بشكل أو بآخر إلى أن ما يستخدم منها لا يعد ذو جدوى اقتصادية إلا في هذا النشاط ما لم يحدث هذا الاستخدام تغييرا كبيرا في العملية الإنتاجية .إن خاصية الثبات تظهر بسبب خصوصية هذه الموارد لكل نشاط زراعي فهي شديدة التخصص إلى الحد الذي تنخفض فيه قيمتها الاستعمالية إلى حد كبير خارج القطاع الزراعي فإذا أخذنا الأرض كمورد اقتصادي زراعي فإنها ثابتة لا يمكن انتقالها من مكان لآخر، وتوسيعها لا يمكن إلا من خلال استصلاح مساحات أخرى وذلك قد يكون ممكنا في بعض الأحيان ومستحيلا في أحيان أخرى،

[1] المرجع سابق، ص 75.

[2] علي جدوع الشرفات، " **مبادئ الاقتصاد الزراعي** " ، دائرة المكتبة الوطنية –المملكة الأردنية الهاشمية الطبعة الأولى ،2006 ،ص34.

كذلك استغلال ثرواتها يتطلب أن تتم عملية الإنتاج في نفس الموقع الجغرافي، كما أن الأرض لا مجال للتوسع فيه[1] .

- **موسمية الإنتاج الزراعي:** يتميز الاستثمار الزراعي بخاصية الموسمية، يعود ذلك لتأثر المحاصيل الزراعية بالظروف الطبيعية لأن عملية الإنتاج الزراعي هي عملية حيوية لإنتاج كائنات نباتية و حيوانية حية تعتمد على الظروف المناخية المحيطة بها لإتمام دورة حياتها خلال مدة زمنية معينة[2]، وهنا نلاحظ أن المزارع لا يمكن له أن يقدم منتجات معينة إلا بعد مدة من الزمن أو خلال فترات معينة و هو ما يصطلح عليه بموسمية الإنتاج الزراعي على عكس منتجات القطاع الصناعي التي تكون جاهزة فور تلق الطلبات في أي فترة من السنة .

ولكن في ظل تطور الأبحاث الزراعية فإن النشاط الزراعي تجاوز ميزة الموسمية نسبيا وأصبح بالإمكان إنتاج الكثير من المنتجات طول فترات السنة، كما أنه أصبح بالإمكان الاحتفاظ بهذه المنتجات كالخضار والفواكه في حالة الوفرة طول السنة بفضل عمليات التعليب والحفظ المتطورة.

- **ضعف مرونة الطلب و العرض في السلع الزراعية:** من الخصائص التي يتميز بها قطاع الزراعة والتي ينجم عنها في بعض الأحيان مشاكل هي ضعف مرونة الطلب و العرض في منتجاته ، ونقصد بالمرونة درجة التغيرات الحاصلة في الطلب على المحاصيل الزراعية أو في عرضها في حالة تغيير أسعارها[3] .

يعتبر الطلب أو العرض مرنا إذا أدى تغير قليل في ثمن إحدى السلع إلى تغيير كبير في الكمية المطلوبة منها أو الكمية المعروضة للبيع ، في هذه الحالة يمكن القول أن الطلب على هذه السلعة مرنا أو أن عرض هذه السلعة مرنا ، أما إذا كان التغير في كمية السلعة المطلوبة أو المعروضة للبيع أقل من نسبة التغير في ثمنها فإن طلب السلعة أو عرضها غير مرن وهو ما يلاحظ على معظم السلع الزراعية كونها من ضروريات الأفراد و ليست من الكماليات .

- **الطبيعة المحلية للإنتاج الزراعي:** يتميز القطاع الزراعي بهذه الخاصية لأنه يرتبط أساسا بالعوامل المناخية وتربة المنطقة و عادات الأفراد فيها، و حتى في المنطقة الواحدة قد نجد أن الإنتاج الزراعي يختلف من ناحية لأخرى حسب مميزات كل واحدة منها، و من هنا يمكننا القول أن تطور الزراعة وتوسع الاستثمار في منطقة ما هو إلا انعكاس ونتيجة للإمكانيات الطبيعية الموجودة فيها وكذا قدرة الأفراد فيها على استغلال وإخضاع هذه الإمكانيات وتوظيفها بشكل أمثل، ومن هذه الخاصية يمكن أن نستنتج عدة أمور أهمها [4]:

---

[1] المرجع السابق، ص30.

[2] رحمن حسن الموسوي ـ مرجع سبق ذكره ـ ص 34 بتصرف.

[3] جواد سعد العارف – مرجع سبق ذكره– ص86

[4] سوزان وفيق العاني ـ مرجع سبق ذكره ـ ص 20. 21 بتصرف.

- إن تخصص بلد ما في زراعة مجموعة من المحاصيل الزراعية تعد من الأمور الطبيعية و ليس هناك أي مبرر لاعتبارها من الظواهر غير المرغوبة و المطلوب معاكستها، بل العكس فإن أخذ هذه الحقيقة والعمل على تطوير مبدأ التخصص المبني على الميزة النسبية سيؤدي بالنتيجة إلى حدوث التطور الممكن و تجنب الكثير من التكاليف الاجتماعية والاقتصادية التي تنجم عن عدم الأخذ بهذا الواقع الموات لتطوير وتوسيع الإنتاج الزراعي.
- إن وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج الأساسية المتمثلة بالقوى العاملة و الأرض الصالحة للزراعة والمناخ تتباين من بلد لآخر، وهذا ما يجعل الاستراتيجيات المناسبة للزراعة في بلد معين تختلف عن تلك المناسبة لبلدان أخرى، ففي حالة نقص اليد العاملة مثلا يجب أن تتجه استراتيجية التنمية الزراعية إلى احلال الآلة محل اليد العاملة.
- لا يوجد محصول زراعي يمكن زراعته في كافة الترب و بمختلف المناخات، و لا توجد تربة واحدة وأجواء مناخية واحدة في أي منطقة في العالم تصلح لزراعة كافة المنتجات الزراعية فالتركيز على مبدأ التخصص وتعمقه في كل بلد أو ضمن كل إقليم من أقاليم البلد الواحد يعد من الأساسيات التي تساعد على النهوض الزراعي ضمن المحددات الموجودة في الأجل المنظور [1]. ولكن هذه الحقيقة لم تعد مطلقة حيث نجحت الكثير من الدول على استصلاح مساحات صحراوية في درجات حرارة عالية والحصول على محاصيل كانت مستحيلة في تلك البيئات ولكن ذلك يعتبر مكلفا لاسيما للدول ذات الدخل المحدود.

- **اندماج العمل و المعيشة الريفية:** من الأمور الشائعة والأكثر انتشارا في الزراعة هي اندماج منزل المزارع بحقله خاصة في الدول النامية، فالمنزل غالبا ما يكون داخل المزرعة أو متصلا بها وسبب ذلك يعود إلى أن بيت المزارع يعتبر بمثابة المركز الذي يدير من خلاله المزارع مزرعته ويشرف على عملياته الزراعية خاصة في المزارع الصغيرة . وهكذا نجد أن العمل الزراعي هو النشاط الرئيسي الذي يمارسه هؤلاء الأفراد وفي بعض الأحيان يقوم المزارع بممارسة جزء من نشاطه داخل بيته رفقة زوجه و أبنائه، حيث يتغلغل في صميم حياة ومعيشة من يباشره ، فهناك صلة وثيقة بين العائلة والمزرعة أو بين معيشة الفلاح ومهنته ويترتب على الصلة الوثيقة أن يصبح من العسير معرفة ما يصرف من دخل المزرعة على الأمور الاستهلاكية لمعيشة العائلة و بين ما يصرف لشراء عوامل الإنتاج اللازمة للزراعة ، وبسبب هذا الارتباط لا تعتبر الزراعة نشاطا للحصول على الغذاء والدخل فحسب بل هي أيضا طريقة من طرق الحياة [2].

- **ارتباط إدارة النشاط الزراعي بالحيازة الزراعية:** إن طبيعة العمل الزراعي تتطلب قيام المزارع بوظيفتي الإدارة والحيازة وهذا ما لا نجده في المنشآت الصناعية و التجارية الحديثة حيث أن الإدارة تكون منفصلة عن الملكية، حيث يؤدي ذلك إلى اعتناء الحائز باستثماراته المزرعية و صيانتها باستمرار و إدامتها ما

[1] – مرجع سابق – ص21.

[2] جواد سعد العارف – مرجع سبق ذكره– ص84.

أمكن على أفضل، و هو في هذه الحال يكون على استعداد لتحمل قدر أكبر من المخاطرة في عملية الإنتاج و اتخاذ القرارات الصعبة أحيانا كتغيير نوع النشاط الزراعي إذا تطلب الأمر ذلك، أو تغيير أسلوب الإنتاج إذا كان ذلك مناسبا[1].

- **المكانة الرئيسية للأرض:** تعتبر الأرض أهم عنصر في عمليات الاستثمار الزراعي كونها المحيط الذي تتم على مستواه الزراعة كما أنها العنصر المحدد لطبيعة ونوع المحصول المراد إنتاجه، بحكم العناصر والأملاح التي تحويها إلى جانب موقعها، وعلية يمكن القول :

- حاجة الزراعة إلى مساحات من الأراضي الشاسعة، لأن إمكانية الأرض على الإنتاج تتوقف بالإضافة على العوامل الأخرى على مدى اتساع رقعتها فبالرغم من أنه يمكن استبدال جزء من مساحات الأرض بغيرها من عوامل الإنتاج كالأسمدة و التقاوي المحسنة و المبيدات وغير ذلك، إلا أن هذا الاستبدال يتم في نطاق حدود معينة تصبح بعدها الأرض هي العامل المحدد للقدرة على الحصول على المنتج من المحاصيل المراد إنتاجها .

- ما تتصف به الأرض من الخصوبة والبناء والتركيب الطبيعي والكيميائي والموقع الجغرافي يتوقف على تفاعل تلك الصفات مع نوع المحاصيل الزراعية التي يمكن إنتاجها في الأرض، ويمكن القول أن الأرض عنصر إنتاجي نادر في الزراعة ويرجع ذلك إلى استحالة زيادة الرقعة الأرضية اليابسة بدرجة ملموسة بالرغم من أنه يمكن زيادة قدرتها الإنتاجية عن طريق تعزيز وتطوير عناصر الإنتاج الأخرى [2].

- **تناقص الغلة الزراعية:** يخضع الإنتاج الزراعي لقانون تناقص الغلة ويبين هذا القانون العلاقة بين ما ينفقه المنتج الزراعي على عوامل الإنتاج لإنتاج سلعة معينة وبين معدل الناتج من تلك السلعة[3] ، و هذا يعني أن إنتاجية الزراعة تتجه إلى إنتاج غلة متناقصة بعد أن تتم زراعة معظم الأراضي الصالحة للزراعة. وذلك بالعكس على ما هو عليه الحال في الصناعة ، حيث نجد أن قابليتها الإنتاجية تزداد كلما اتسع نطاق استخدام رأس المال في العمليات الإنتاجية .

- **تميز المنتجات الزراعية بكبر الحجم وسرعة التلف:** إن تميز المحاصيل الزراعية بهاتين الخاصيتين تسبب صعوبة على وظيفتي النقل و التخزين ، وتؤثر تكلفة النقل على اختيار مناطق البيع وحجم البيع بها. كما أن تميز المنتجات الزراعية بسرعة التلف يحتم ضرورة نقلها بوسائل خاصة تعمل على حفظ تلك المحاصيل حتى تصل سليمة للمستهلك.

---

[1] المرجع سابق ـ ص 85.

[2] .محمد عمر الطنوبي،"**الانتاجية الزراعية بين البحث العلمي و الارشاد الزراعي** " ، منشأة المعارف، الإسكندرية – مصر الطبعة 1995، ص 30.

[3] رحمن حسن الموسوي ـ مرجع سبق ذكره ـ ص 41.

المطلب الثالث: النظم الزراعية

يتسم القطاع الزراعي بتنوع النظم الزراعية المختلفة في تطبيقاتها، قد حقق بعضها نجاحات كبيرة والبعض الآخر منها لم يحقق تلك النجاحات وبالإمكان التعرف على هذه النظم فيما يلي[1]:

أولا – المزارع والحيازات الصغيرة: هذا النوع من المزارع هو عبارة عن وحدات اقتصادية صغيرة وتتسم هذه المزارع باندماج عنصري الإدارة وتنظيم العمل المزرعي، حيث تكون الأسر الصغيرة هي المالكة للأرض ورأس المال بمساعدة نفسها بزراعة الأرض حسبما يناسب وضعها فهي المسئولة عن اختيار نوح المحاصيل، وكذلك تقوم بكافة العمليات الزراعية وعند نضج المحصول وجنيه تكون ذات استقلالية في قرارها في بيع المحصول أو الاحتفاظ به أو بيع جزء منه دون تدخل أطراف أخرى، ومن المآخذ على هذا النظام الزراعي محدودية رأس ماله لذا يكون استعماله للآلات الزراعي المتطورة محدودا للغاية بسبب صغر وحدة إنتاجه (المزرعة) وكذلك يستهلك المالك الجزء الأكبر من إنتاجه من المحاصيل الزراعية، ويمكن تصنيف هذا النوع من النظم الزراعية إلى :

1– زراعة المالك: ينتشر هذا النوع في كافة أرجاء الدول النامية بما فيها الدول العربية ، حيث يستثمر صغار المزارعين مساحاتهم الصغيرة بمساعدة أفراد أسرهم بزراعة تلك المساحات فيما يرغبون زراعته من محاصيل نباتية أو تربية لبعض الطيور والمواشي في حظائر صغيرة بأساليب تقليدية حسب إمكانياتهم، ويسمى هذا النوع من النظم الزراعية بنظام المزارع العائلية.

2– نظام التأجير: هذا النظام تحدده العلاقة بين مالك الأرض والمزارع يقوم باستخدام قطعة من الأرض الزراعية أو مجموعة عن طريق استئجارها من المالك مقابل أجور إما أن تكون نقدية أو عينية حسب بنود الاتفاق بين مالك الأرض والمزارع المستأجر.

3– نظام المشاركة: ويعني هذا النظام اشتراك مالك الأرض والمزارع في استغلال الأرض الزراعية المتفق عليها عن طريق اتفاقية مكتوبة بين طرفين أو أكثر.

ثانيا– نظام المزارع الإقطاعية: لقد كانت هذه النظم منتشرة في مناطق عديدة من العالم ومنها المنطقة العربية ، ويتسم هذا النظام بالتركيز على الملكيات الكبيرة من الأراضي الزراعية، حيث يعتمد المالك في عمليات الإنتاج على استخدام عدد كبير من الأيدي العاملة ولكن بمقابل زهيد.

ثالثا– نظام الشركات الزراعية: في هذا النظام تدار الأرض الزراعية ذات المساحات الشاسعة من قبل هذه الشركات بأساليب فنية حديثة تهدف إلى زيادة كميات الإنتاج من خلال استخدام الأرض والمكائن والآلات الزراعية والموارد الاقتصادية الأخرى بصورة مثلى وعقلانية، وسيادة هذه الأنماط الرأسمالية ذات الأحجام الكبيرة وبالطرق العلمية يؤدي إلى إحداث أثر في تحقيق أهداف التنمية الزراعية حيث يتم من خلالها استخدام رشيد للموارد الزراعية.

[1] رحمن حسن الموسوي" **الاقتصاد الزراعي**" ،الطبعة الأولى ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان– الأردن2013/ص 42.

رابعا– المزارع التعاونية: نشأت المزارع التعاونية وتسمى أيضا منظمات المزارعين بوصفها رد فعل للوضع المتردي والظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة التي واجهها المزارعون الصغار فكان لابد لهم أن يجدوا تلك الوسيلة لتخليصهم من الظلم الذي تعرضوا لهم، ولكي يتمكنوا أن يتخذوا موقفا ومساواتهم في المنافسة مع غيرهم من كبار المزارعين، ولكي يستفيدوا من الخدمات الجماعية دون دمج حيازاتهم من الأراضي الزراعية شريطة أن يكون هذا النظام قد حقق أهداف الملكية الفردية للأرض الزراعية والإدارة المشتركة بين كل هذه الحيازات، والهدف الرئيسي لهذا النظام هو الجمع بين حوافز الملكية الخاصة والاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم الكبير في أنشطة الأعمال التجارية مثل التصنيع، التخزين أو تسويق المنتجات.

خامسا– المزارع الجماعية: وهو من الأنماط الزراعية التي يسعى من خلالها المزارعون إلى زيادة الإنتاجية الزراعية من خلال الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير ، ويتم ذلك على أسس علمية وإدخال كل ما من شأنه المساعدة في زيادة الإنتاج الزراعي، ولكن هذا النمط من المزارع يواجه مشاكل عديدة منها[1] :

- محدودية المزارع التي تمتلكها المزارع الجماعية .
- قلة الكوادر الفنية والقيادات الفلاحية.
- ارتباك وفشل في وضع خطط موحد للعمل في هذا النوع من المزارع.

سادسا – نظام المزارع التعاقدية: وهو من الأنظمة الزراعية الحديثة، تسمح للمزارعين بالعمل داخل أراضيهم والدخول في عقد مع شركة أكبر لإنتاج نوعية وكمية محددة من الناتج الزراعي في موعد محدد، ويكون السعر إما متفقا عليه مقدما أو محسوبا على أساس أسعار السلع السائدة في السوق، وعادة ما تقدم الشركة المستلزمات (البذور، الأسمدة، المساعدة التقنية....إلخ) كدفعة تعاقدية إلى المزارعين[2].

سابعا– مزارع الدولة: هذا النوع يسمى بالمزارع الحكومية، وهو عبارة عن مؤسسات حكومية ذات هيكل إداري وتنظيمي تمتلك من خلاله الدولة مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، حيث تقوم بإدارتها وزراعتها واتخاذ القرارات المناسبة في عمليات التخطيط والإنتاج والتسويق ويعد المزارعون في هذه المزارع عبارة عن أجراء أو عمال زراعيين[3].

إن سيادة أي نظام من هذه الأنظمة يختلف من اقتصاد إلى آخر، حسب درجة تقدم الاقتصاد والزراعي في أي دولة حسب خصائصها.

---

[1] رحمن حسن الموسوي– مرجع سبق ذكره– ص 43.

[2] منظمة الأغذية والزراعة، " **تقرير حول الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل** " – مرجع سبق ذكره– ص71.

[3] رحمن حسن الموسوي– مرجع سبق ذكره– ص 44.

المبحث الثاني: عناصر الاستثمار الزراعي

يصنف الاقتصاديون عوامل الإنتاج في الاستثمار الزراعي إلى أربعة عوامل هي الأرض، العمل الزراعي، رأس المال ، الإدارة و التنظيم المزرعي .

المطلب الأول: الأرض

تعتبر الأرض العامل الأساسي في عمليات الإنتاج الزراعي بل هي المحدد لقيام الزراعة نوعا وكما، ونعني بالأرض في الاستثمار الزراعي التربة الزراعية مع العوامل الأخرى الموجودة فيها أو المحيطة بها كالماء والضوء الحرارة، الأملاح المعدنية ،وأحيانا يسمى هذا العنصر الطبيعة لأنها تشكل أهم مورد طبيعي[1]، وتعد الأرض وسيلة الإنتاج، وهي المكان الذي تنتج فيه المحاصيل الزراعية ويتم فيه الاتصال بين وسائل الإنتاج المختلفة. ونعني هنا بالأرض التربة بالدرجة الأولى لأنها عاملا أساسيا وهاما يؤثر بشكل مباشر في الإنتاج الزراعي، فالتربة الغنية بالمواد المغذية للنبات تؤدي إلى إنتاجية كبيرة، أما التربة التي تفتقر للمواد المغذية فتكون إنتاجيتها ضعيفة، لكن في الوقت الحاضر يمكن التغلب على كثير من فقر التربة بواسطة التقنية وبواسطة استعمال الأسمدة ووسائل المعالجة للتربة و من هنا مثلا إذا تم توفير المياه فإنه يمكن معالجة مشاكل التربة، وكذلك الحال بالنسبة لمعالجة مشكل التصحر مثلا، ويمكن تصنيف الأرض حسب تربتها إلى ثلاث أنواع [2]:

- **أراضي خصبة:** وهي التي تحقق ريعا لأصحابها تزيد فيه قيمة الناتج على تكاليف إنتاجه ، ولذا تسمى بالأراضي فوق الحدية أو فوق الهامشية.
- **الأراضي المتوسطة الخصوبة:** وهي الأراضي الحدية أو الهامشية التي تتساوى فيه قيمة الناتج مع تكاليف الحصول عليه.
- **الأراضي الضعيفة الخصوبة:** ويطلق عليها تعبير تحت الهامشية أو تحت الحدية، و هي التي تقل قيمة الناتج فيها عن تكاليف إنتاجه. ومثل هذه الأراضي لا تصلح للزراعة من الناحية الاقتصادية، ولكن يمكن تغيير خصائصها عن طريق استصلاحها واستعمال الأساليب العلمية الحديثة لاستغلالها. وعليه فإن ما يميز الأرض كوسيلة فريدة للإنتاج الزراعي هو[3]:

-أن الأرض الزراعية مادة للعمل وأداة للعمل في نفس الوقت، فالأرض الزراعية بصفتها مادة للعمل يمارس الإنسان عليها تأثيره مستخدما الوسائل المختلفة لإعدادها، فالأرض الزراعية بصفتها أداة للعمل يستخدمها الإنسان للتأثير على النباتات مستعملا الوسائل المختلفة لإعدادها، وبصفتها أداة للعمل فإنها معرضة للاهتراء، لذلك لابد من إعادة إعمارها بعد كل عملية إنتاجية بالعمل على تجديد خصوبتها .

---

[1] رحمن حسن الموسوي ـ مرجع سبق ذكره ـ ص 46.

[2] منذر خدام ." **الاقتصاد الزراعي**"، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق–سوريا الطبعة 2000 ، ص .

[3] محمود ياسين ـ مرجع سبق ذكره ـ

-كذلك الأرض لا تفنى و لا يمكن استبدالها على نطاق واسع في الزراعة، فمن المعروف أن أدوات العمل الأخرى لها عمر إنتاجي محدد تهترئ بعده وتستبدل بغيرها مثلها أو أحسن منها، أما الأرض فهي هبة الطبيعة خالدة بخلودها، وحتى إن فقدت بعضا من خصوبتها فإن العوامل الطبيعية والزمن يعملان على تجديد هذه الخصوبة.

-أن جميع عوامل الإنتاج التي يصنعها الإنسان لها قيمة تقاس بالجهد الاجتماعي المبذول في إنتاجها، أما الأرض كوسيلة إنتاج زراعية فليس لها قيمة بذاتها لأنها نتاج الطبيعة .

- أن محدودية الأرض الزراعية لا تعني أبدا محدودية إمكانياتها الإنتاجية بل على العكس تماما لأن الإنسان اكتشف في سياق نشاطه الزراعي أن الأرض الزراعية تتميز بإمكانيات إنتاجية غير محدودة نظريا يكفي فقط معرفة كيف يحافظ ويجدد خصوبتها مع اختيار الزراعات المناسبة.

- الأرض الزراعية كوسيلة للإنتاج لا يمكن نقلها من مكان لآخر، بل تتحرك عليها جميع الوسائل الإنتاجية الأخرى. لذلك لابد من تنظيم الأرض بشكل معين بحيث يسمح باستخدام الوسائل الإنتاجية الزراعية عليها.

- الأرض الزراعية على خلاف جميع الوسائل الإنتاجية الأخرى فهي وسيلة إنتاج عامة، أي أنها تستخدم في زراعة مختلف أنواع المحاصيل و إن تكرار زراعة محصول معين في نفس المكان لعدة سنوات يقلل من خصوبة التربة و بالتالي يقلل من إنتاجيتها ، لذلك لابد من اتباع نظام الدورات الزراعية. وفي سياق الحديث عن خصوبة التربة يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع للخصوبة[1] :

-**الخصوبة الطبيعية**: وهي هبة الطبيعة لأنها تتكون نتيجة تفاعل العوامل الطبيعية مع مرور الوقت دون أن تتدخل يد البشر في ذلك، ونتيجة لتفاعل العديد من العوامل عبر الحقب الجيولوجية والأدوار الزمنية فقد تحولت القشرة العليا من سطح الأرض إلى وسط صالح لنمو النبات نطلق عليه مصطلح التربة الزراعية، لأن هناك علاقة تكاملية تبادلية بين الخصوبة ونمو النباتات وحياة الحيوانات، أن خصوبة التربة تساعد على نمو الغابات والنباتات الطبيعية التي بدورها تشكل البيئة الملائمة لحياة الحيوانات، ومن جهة أخرى النباتات و الحيوانات بما تخلفه من مواد عضوية تعيد تجديد الخصوبة للتربة بشكل طبيعي.

-**الخصوبة الاصطناعية**: و هنا يدل المصطلح على تدخل يد الإنسان حتى تكتسب التربة الزراعية خصوبة، ويتم هذا بالطبع بناءا على الخصوبة الطبيعية و ما تحتاجه التربة من مواد عضوية ضرورية لنمو النبات ، ويتدخل الإنسان في التربة بطريقتين وهما، إما عن طريق خلق شروط و ظروف أفضل للاستفادة من الخصوبة الطبيعية و إعادة تجديدها مثل الحراثة، العزق، حماية التربة من عوامل الانجراف والتعرية المختلفة وتصريف المياه الزائدة ....إلخ. و إما يضيف إلى التربة المخصبات و المواد الصناعية ليمنحها خصوبة أفضل، و أحيانا يلجأ إلى تصنيع التربة الزراعية بكاملها لاسيما في الزراعات المحمية. ولكن لا يمكن أن نهمل أمرا

[1] منذر خدام – مرجع سبق ذكره– ص ص 73 ، 76 بتصرف.

مهما جدا قبل الشروع في النشاط الزراعي ألا وهو تمايز الأراضي الزراعية من ناحية درجة خصوبتها الطبيعية ونوعها أو من ناحية قابليتها للخصوبة الاصطناعية، كما قد تفقد بعض الأراضي خصوبتها لمجرد سوء استخدامها، ولكن المهم هو أن العلوم الزراعية أصبحت جد متطورة فأصبح بالإمكان قياس خصوبة التربة سواء الطبيعية أو الاصطناعية مما يسمح بمعالجة التربة بالطرق الأنسب وبالتالي تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج النباتي ثم يليه الحيواني .

وقد أصبح هذا النوع من الخصوبة مهما جدا لقيام النشاط الزراعي خاصة في الدول المتقدمة، وعلى هذا الأساس مصطلح الخصوبة الاقتصادية التي سنتطرق إليها فيما يلي.

-الخصوبة الاقتصادية: ويمكن تقدير هذا النوع من الخصوبة من خلال الخصوبة الصناعية والتي هي تحويل للخصوبة الطبيعية، وإضافة لها ما تجعل التربة متاحة للزراعة، وهذا النوع من الخصوبة هي التي يستهدفها الإنسان في نشاطه الزراعي لأنها تعبر عن نفسها بكميات المنتوجات الزراعية التي يمكن الحصول عليها من خلالها و نوعية هذه المنتجات. و من المهم جدا المحافظة على خصوبة التربة الطبيعية أو الصناعية للوصول إلى حالة الخصوبة الاقتصادية، ومن أجل ذلك هناك مجموعة من الإجراءات التي يمكن الاعتماد عليها نذكر منها[1]:

- تعدد وتنوع الحراثات للتربة الزراعية وضرورة إجرائها في مواعيدها .
- مراعاة المقننات المائية أثناء استخدام الطرق الحديثة في الري منعا لتملح الأرض وتوفيرا للمياه.
- إضافة المخصبات الطبيعية والصناعية بالكميات والنوعيات المطلوبة و في الأوقات المناسبة.
- اتباع نظام الدورات الزراعية على أن يراعى تعاقب المحاصيل إمكانية تكاملها من حيث علاقتها بالخصوبة.
- المحافظة على التربة الزراعية من تأثير عوامل التعرية أو من سوء تصريف المياه الزائدة.
- في حال ساءت حالة التربة الزراعية وقلت خصوبتها من الضروري اتخاذ الإجراءات المناسبة لاستصلاح الأرض أو تركها للراحة لفترة من الزمن تستعيد من خلالها خصوبتها.

[1] المرجع سابق ،ص72 بتصرف.

المطلب الثاني: العمل

العمل الزراعي عامل من عوامل الإنتاج على قدر كبير من الأهمية، فهو المحرك الأساسي لعوامل الإنتاج الأخرى، لأنه مهما بلغت الأرض ووسائل الإنتاج كلها من أهمية، فإنها تبقى فاقدة لأهميتها وفاعليتها إذا لم تستخدم اليد العاملة لتحريكها وتوجيهها لأن عناصر الإنتاج الأخرى جامدة، [1].

ويشمل العمل الزراعي كل جهد إنساني سوآءا كان المجهود عضلي أو ذهني أم أي نوع من العمل يستخدم في إنتاج السلع الزراعية[2]، وتختلف أهمية العمل الزراعي باختلاف حجم المشروع الزراعي والمحصول الزراعي، ويعتبر الفلاحون المصدر الأساسي للعمل الزراعي وهم الفئة التي تعتمد في معيشتها على الزراعة. ولابد من الإشارة إلى أن العمل الزراعي هو على وجه العموم عمل شاق ومجهد، غير أن الثروة العلمية والتكنولوجية المعاصرة أخذت تخفف بعض الشيء من قساوة ظروفه بالتدريج، لكن رغم ذلك يبقى عملا مرهقا رغم الوسائل المتطورة فيه لأنه يخضع للتأثيرات المباشرة للعوامل الطبيعية والمناخية.

ومن الملاحظ سواء في الدول النامية أو المتقدمة أنه بالرغم من تزايد القوى العاملة إلا أن مجموع الاستخدام في قطاع الزراعة يتناقص مما يؤثر على إنتاج الأغذية من نبات وحيوان، كما لوحظ في معظم دول العالم أن الوزن النسبي لاستخدام القوى العاملة قد تغير و على الدوام في غير صالح قطاع الزراعة ، وأن المستخدمين الذين يبحثون عن عمل تجدهم دائما يفضلون العمل في غير قطاع الزراعة [3]. وفي سياق الحديث عن العمل الزراعي لابد من التطرق إلى بنية القوى العاملة الزراعية، لأن دراسة القوى العاملة بشكل عام يعكس إلى حد بعيد بنية الاقتصاد ، كما أن تركيب القوى العاملة يعكس المستوى التكنولوجي والاقتصادي الذي وصل إليه الاقتصاد ، ومن أجل ذلك لابد من توضيح المقصود بالمفاهيم التالية :

- **القوى البشرية:** يشير هذا المفهوم إلى فئة السكان النشيطين و الذين تتراوح أعمارهم بين سن 15سنة 65 سنة، ويمكن الاعتماد عليهم في النشاط الاقتصادي. أما القوة البشرية الزراعية فيقصد بها السكان الزراعيون أو الفلاحون القادرون على العمل الذين تراوح أعمارهم بين 15 سنة و65سنة [4].
- **قوة العمل:** يضم هذا المفهوم جميع السكان الذين يعملون فعلا سواء كان العمل فكريا أو يدويا ويطلق على هؤلاء عادة اسم المشتغلون بالإضافة إلى أولئك الذين يقدرون على العمل و يرغبون فيه ويبحثون عنه ولا يجدونه ويسمى هؤلاء باسم العاطلون.
- **خارج قوة العمل:** ويضم هذا المفهوم جميع الأفراد الذين يقدرون على العمل، لكنهم لا يرغبون ولا يبحثون عنه، مثل ربات البيوت و المتقاعدون الذين يقدرون على العمل.

---

[1] محمود ياسين ـ مرجع سبق ذكره ـ على الشبكة .

[2] رحمن حسن الموسوي– مرجع سبق ذكره– ص 46.

[3] جواد سعد العارف – مرجع سبق ذكره –ص67 .

[4] محمود ياسن ـ مرجع سبق ذكره ـ على الشبكة .

أ – **تصنيف العمل الزراعي**: يصنف العمل الزراعي وفقا لمعيارين أساسيين وهما التكاليف من جهة، والمهارة من وجهة ثانية[1]:

- **من وجهة نظر التكاليف**: فإن العمل الزراعي العائلي وفق هذا المعيار يعد تكاليفا ثابتة في حسابات المزرعة ومعظم المزارع الصغيرة تعتمد بصفة رئيسية على العمل العائلي ويعد هذا المورد ثابتا ومتاحا في المزرعة عند الحاجة إليه، وليس هناك تخصص وظيفي للعمل الزراعي العائلي، وينضوي تحت هذا النمط من العمل الرجال و النساء و الأطفال القادرين على العمل أيضا، ويعد عمل المرأة الريفية في الدول النامية قدرا كبيرا من إجمالي العمل المزرعي العائلي في الدول النامية، والنوع الثاني في ظل هذا التقسيم هو العمل الزراعي الذي يحتسب تكاليف جارية وهو العمل الزراعي المستأجر، إذ أن معظم العمليات الزراعية هي موسمية و يتطلب انجازها فترة معينة من الزمن مثل الحرث و الجني ...إلخ.

- **من حيث المهارة**: فبعض العمليات المزرعية تتطلب عملا ماهرا مثل تلقيح شجر النخيل وإنتاج الفسائل التي تتطلب عناية كبيرة ودراية بشروط نموها، بينما هناك عمال غير مهرة لإنجاز عمليات الحراثة والنقل. كما يمكن تقسيم العمل حسب الجنس إلى أعمال الذكور وأعمال الإناث، فضلا عن التقسيم حسب العمر أيضا .

و تعاني القوى العاملة الزراعية من مشاكل انخفاض الأجور نتيجة تدني العائد المتأتي من قطاع الزراعة ويعد هذا الانخفاض قيدا على رغبة العامل على تطوير مستواه وتحوله إلى العمل الماهر، وينعكس هذا الانخفاض في دخل العامل الزراعي في قدرته على توفير الحاجات الأساسية من غذاء ومسكن وخدمات صحية وتعليمية .... إلخ، مما يؤدي إلى تدني مستوياته الماهرة في مجال العمل الزراعي.

–ب– تقدير القوى الزراعية العاملة: ويختلف تقدير القوة البشرية العاملة الزراعية أو غير الزراعية من بلد لآخر باختلاف الحد الأدنى والأعلى لعمر أفراد المجتمع، وتركيبته البشرية، ولكن معرفة حجم وبنية وتركيب القوى العاملة على أهميتها لا تعطينا صورة دقيقة عن مدى وكيفية استخدام هذه العمالة بالعلاقة مع وقت العمل لذلك تعد ما تعرف بموازين العمل وموازين القوى العاملة [2]. لأن هناك من المزارعين ما يقضي كل وقته في المزرعة لفترات تتجاوز اثنا عشر ساعة وهناك من المزارعين من بعض وقته في المزرعة فقط، كما أن هناك من الأنشطة التي تتطلب العمل والحرص ليل نهار للحصول على المنتجات.

– . **موازين القوى العاملة**: يتم إعداد موازين القوى العاملة سنويا أو لعدة سنوات لتبيان التطور العام لها عبر الزمن و علاقة ذلك بالتغيرات التي تطرأ على الاقتصاد الوطني أو في الفروع الاقتصادية، ويمكن إعدادها على مختلف المستويات ابتداء من الوحدة الإنتاجية أو المشروع أو المزرعة وحتى على مستوى المنطقة أو

[1] سوزان وفيق العاني – مرجع سبق ذكره– ص 86 .

[2] منذر خدام – مرجع سبق ذكره – ص 175 .

الناحية أو المحافظة، وفي هذا الإطار لابد من الأخذ بعين الاعتبار أن الزراعة تتميز عن الفروع الاقتصادية بعدم انتظام وقت العمل نظرا للتأثير المباشر للعوامل الطبيعية و المناخية وما تسببه أحيانا من ضياع في وقت العمل. ونظرا لأن نقطة الانطلاق في إعداد موازين القوة العاملة هي ميزان القوى العاملة على مستوى المشروع الزراعي لذلك يجب أن يكون مفصلا حسب المحاصيل الزراعية النباتية أو أنواع الحيوانات والطيور، وحسب التأهيل العلمي والفني والإداري وأن ترتبط التغيرات فيه بالخطط الإنتاجية للمزرعة واحتمالات التطوير التكنولوجي ...إلخ. وتعد موازين القوى العاملة الزراعية في صيغة جداول تحتوي على أبواب عديدة، في الباب الأول يتم رصد الواقع القائم لهذه القوى وفي الباب الثاني يشار إلى معدل التغير المحتمل في عددها في العام التالي وحسب تأهيلها و في الباب الثالث الصورة التخطيطية المتوقعة لها وهكذا دواليك.

– **ميزان العمل:** يمكن إعداده على مختلف المستويات ابتداء من الوحدة الاقتصادية أو المشروع وصولا إلى مستوى المنطقة أو الفرع الاقتصادي، والهدف من إعداده بصورة ديناميكية ليبين التغيرات التي تطرأ على وقت العمل بالمقارنة مع التغيرات الحاصلة في بنية الاقتصاد الوطني. وتقاس عادة مؤشرات ميزان وقت العمل بواسطة المقياس (شخص/ يوم) أو(شخص/ساعة) حسب مستوى الدقة المطلوبة والغرض الاقتصادي ويتضمن ميزان العمل المؤشرات التالية[1] :

- **وقت العمل التقويمي:** ويقاس بـ (شخص /يوم) و هو عبارة عن عدد أيام السنة المطلوب حضور العامل فيها إلى مكان العمل في المزرعة يقيس هذا المؤشر الحدود القصوى لوقت العمل المتاح سنويا.

–**وقت العمل الرسمي:** ويقيس عدد أيام العمل المتاحة سنويا على اعتبار أن يوم العمل هو ثمانية ساعات (وردية واحدة) ويحسب بالعلاقة التالية :

.– **وقت العمل الفعلي:** ويقاس (ساعة / عمل) وهو عبارة عن عدد ساعات العمل الفعلية ويحسب بالعلاقة التالية :

$$TR = To(8-TL)$$

حيث أن :

TR وقت العمل الفعلي (ساعة عمل)

TL الوقت الضائع (ساعة يوم عمل).

T° عدد الأيام

[1] منذر خدام – مرجع سبق ذكره- ص 177 .

وتتميز الزراعة عن غيرها من الفروع الاقتصادية، بعدم انتظام أوقات العمل نظرا لخضوع هذا القطاع للظروف الطبيعية و المناخية و ما قد تسببه من ضياع في وقت العمل، لذلك نجد أن مدة العمل تختلف من فصل لآخر و من يوم لآخر فقد يعمل المزارع في بعض الفترات ساعات قليلة من اليوم، وقد لا يعمل في بعض الفترات، لكن قد يتجاوز الذروة في فترات أخرى كفترات جني الثمار أو الحصاد وغيرها فيصل وقت العمل ستة عشر ساعة مثلا، وعليه فالعبارة السابقة قد يصعب الاعتماد عليها في تحديد ساعات العمل بل يجب استخدام أسلوب الجمع لساعات العمل التي قد تختلف في بعض الأحيان من يوم لآخر.

وتعتبر هذه المؤشرات مهمة للغاية لإعداد موازين العمل، ليس فقط لأنها تبين مدى الاستفادة من الوقت المتاح للعمل سنويا وفي كل فصل، كما أن لها دور مهم في حساب العديد من المؤشرات الاقتصادية مثل إنتاجية العمل، حساب الأجور و المداخيل .....إلخ. ولكن الملاحظ أن العمل يساهم في العملية الإنتاجية بكميات معينة تقاس بوحدات الزمن، وتختلف هذه الكميات بحسب نوعية العمل، أي مستوى تأهيله ومهارته ومدى تسلحه بالتكنولوجيا، لهذا ظهرت فكرة تقنين العمل، وتقنين العمل يعني استهلاكه ضمن الحدود الكمية و النوعية الضرورية لإنتاج وحدة إنتاجية واحدة، بهذا المعنى أصبح استهلاك العمل مقيدا زمنيا بالاحتياجات الضرورية لإنتاج مختلف المنتوجات الزراعية في ظل الشروط والظروف الإنتاجية المتنوعة، فمثلا تحتاج زراعة الحبوب كميات من العمل تختلف عن احتياجات زراعة الخضروات، وزراعة الخضروات آليا تحتاج إلى كميات عمل تختلف عن حالة زراعتها تقليديا ....الخ ، وتقنين العمل يتأثر عادة بالعوامل التالية [1]:

- مستوى الإعداد العلمي و الفني للعاملين.
- مستوى التكنولوجيا المستخدمة ونطاق استخدامها .
- الشروط و الظروف المحيطة بمكان العمل .
- الحالة الجسدية و النفسية للعاملين .
- مصلحة العاملين بنتائج عملهم
- الشروط الاجتماعية لحياة العاملين في المزارع.

[1] منذر خدام – مرجع سبق ذكره- ص181

المطلب الثالث: رأس المال الزراعي

يقتضي أي نشاط إنتاجي سواء كان زراعي أو صناعي أو تجاري استثمار رؤوس أموال، ويعني رأس المال كل ما يعده الإنسان ليستخدم في إنتاج مواد أخرى أو في الحصول على العائد ، وهكذا فإن رأس المال الزراعي بمفهومه الإنتاجي يعبر عن أدوات العمل ومواد الإنتاج ابتداء من الفأس و السماد والبذار، وانتهاء بالجرارات والحصادات[1]، والتقنيات الزراعية المتطورة جدا وبعبارة أدق فإن رأس المال الزراعي هو جميع الأموال والسلع المنتجة التي تستعمل في إنتاج السلع الزراعية، وتصنف رؤوس الأموال الزراعية وفقا لكيفية استخدامها من الناحية الاقتصادية إلى صنفين رأس المال الثابت (الأساسي) الذي يمثل قيمة وسائل الإنتاج التي تستخدم أكثر من مرة، ورأس المال المتداول الذي يمثل قيمة المواد الأولية التي تستخدم مرة واحدة في الإنتاج كالبذار والسماد والمحروقات و مواد المكافحة وغيرها، و من هنا يظهر تقسيم التكاليف إلى تكاليف ثابتة وأخرى متغيرة. و يقصد بالتكاليف الثابتة الجزء الخاص برأس المال الثابت أي الجزء من رأس المال الذي يعبر إلى حد كبير عن ثبات السعة الإنتاجية للوحدة الاقتصادية، أي التكاليف التي تتحملها الوحدة الاقتصادية سوءا أنتجت قدرا كبيرا أو قليلا أو توقفت كليا عن الإنتاج ، وبذلك تكون هي الجزء من التكاليف المستقلة تمام كليا عن الإنتاج. أما المقصود بالتكاليف المتغيرة فهي الجزء الخاص برأس المال المتداول والذي تتوقف قيمته على مقدار الإنتاج [2].

ويتكون رأس المال الزراعي من كل الأصول الملموسة وغير الملموسة، وقد وتنظر المنظمة العالمية للأغذية الفاو رأس المال الزراعي من منظور الفئات التالية، والتي تتسم كلها بالأهمية بالنسبة للإنتاجية الزراعية أهمها[3]:

- **رأس المال البشري**: الذي يتم الحصول عليه عن طريق التعليم والتدريب وخدمات الإرشاد الزراعي التي تسمح بتطوير مهارات العامل الزراعي.
- **رأس المال المادي**: مثل والماكينات والآلات والأبنية الموجودة في المزرعة، والبنية التحتية الخارجية الموجودة خارج المزرعة.
- **رأس المال الفكري**: الذي يتم الحصول عليه عن طريق البحث والتطوير في مجال التكنولوجيات الزراعية وممارسات الإدارة.
- **رأس المال الطبيعي**: مثل الأرض والموارد الطبيعية الأخرى التي تلزم الإنتاج الزراعي، وهذا العنصر تم التطرق إليه.

---

[1] محمود ياسين ـ مرجع سبق ذكره ـ

[2] رحمن حسن الموسوي ـ مرجع سبق ذكره ـ ص 47.

[3] تقرير الفاو حول، " **الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل "–** مرجع سبق ذكر– ص21.

- **رأس المال المالي**: ويشمل المدخرات الخاصة، ورأس المال المالي هو وسيلة للحصول على أنواع أخرى من رأس المال مثل رأس المال المادي الذي يعبر عن تحويل الأموال السائلة إلى عتاد ولوازم مادية من أجل الإنتاج، والذي يمكن تصنيفه إلى عدة مجموعات سنطرق إليها فيما يلي.

و تختلف عناصر رأس المال الثابت ورأس المال المتداول باختلاف نوع وطبيعة النشاط الاقتصادي للدرجة التي تجعل تلك الظاهرة أحد السمات الأساسية التي تميز الأنشطة الاقتصادية عن بعضها، فالزراعة تتسم بضخامة نسبة رأس المال الثابت إلى رأس المال المتداول ، إذ يقدر البعض أن نسبة قيمة رأس المال الثابت في الزراعة تصل إلى 75% من إجمالي رأس المال المستثمر في الزراعة[1]، وتعتبر الأصول الرأسمالية الزراعية هي مصدر التكاليف الثابتة في الزراعة و التي تتحملها الوحدة الاقتصادية في المدى القصير، وترجع أهمية أكبر رأس المال الثابت في الزراعة إلى مدى تأثيرها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها مديرو الوحدة الاقتصادية الزراعية إذ أن ارتفاع نسبة رأس المال الثابت تؤدي إلى ارتفاع التكاليف الزراعية الثابتة وبالتالي إلى ارتفاع متوسط التكاليف الزراعية الثابتة[2]. ومن المعروف اقتصاديا أن متوسط التكاليف يحدد أدنى سعر عنده يستطيع المنتج أن يتوقف عن الإنتاج ، فكلما ارتفع متوسط التكاليف الثابتة كلما انخفض الحد الأدنى للسعر الذي يستطيع عنده المنتج أن يتوقف عن الإنتاج ، من أجل ذلك لابد من تصنيف وسائل الإنتاج إلى ثابتة وأخرى غير ثابتة (متحولة)، حتى يتسنى معرفة قيمة كل من التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة :

-أ – **وسائل الإنتاج الثابتة**: تشكل الوسائل الإنتاجية الثابتة القسم الأعظم من عوامل الإنتاج الزراعي إذ تزيد نسبة مساهمتها في بعض الأحيان عن ثلاثة أرباع من القيمة الكلية للوسائل ، وتتكون وسائل الإنتاج الزراعي الثابتة من وسائل عديدة تختلف من حيث طبيعتها ودورها في العملية الإنتاجية مما يخلق أشكالا أثناء القيام بدراستها وتصنيفها، ولكن عموما يمكن تقسيمها إلى المجموعات التالية [3]:

- **المجموعة الأولى**: تضم هذه المجموعة الوسائل الإنتاجية الثابتة ذات الطبيعة الميكانيكية مثل الآلات الزراعية والجرارات و السيارات الزراعية و المحركات ....إلخ، الخاصية المميزة لهذه المجموعة أنها من إنتاج الصناعة التعدينية الميكانيكية، وتعمل أساسا على تحويل الطاقة الكهربائية أو الحرارية إلى حركة ميكانيكية، تستخدم هذه الوسائل بشكل رئيسي كقوة جر أثناء انجاز العمليات الزراعية كالحراثة، الحصاد، والبذر ونقل الحاصلات ...إلخ. وفي البلدان المتقدمة تعتبر الوسائل الإنتاجية الميكانيكية الوسيلة الرئيسية لإنجاز العمليات

---

[1] إبراهيم صديق علي ، " **دور التمويل والتأمين ضد المخاطر الزراعية في التنمية الزراعية** "، ورقة عمل مقدمة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية ضمن ورشة عمل حول إمكانية تعميم خدمات التأمين الزراعي في الوطن العربي، مصر ، أبريل2009 .

[2] عادل يوسف عوض و آخرون، " **الاقتصاد الزراعي** "، مؤسسة رؤية ، الإسكندرية – مصر ، الطبعة 2011/ ص 34 .

[3] منذر خدام – مرجع سبق ذكره- ص ص،132 ، 133 بتصرف .

الزراعية، أما في البلدان المتخلفة فلا تزال تستخدم قوة الجر الحية في بعض المناطق، وهنا يظهر التكامل بين قطاع الزراعة وقطاع الصناعة بشكل واضح كما ذكرناه سابقا.

- **المجموعة الثانية:** وتضم هذه المجموعة الوسائل الإنتاجية الثابتة ذات الطبيعة البيولوجية مثل الحيوانات و الطيور الأهلية والأشجار المثمرة والخشبية ....إلخ. و الصفة المميزة لهذه المجموعة من عناصر الإنتاج هي كونها كائنـــــات حية، تنمو وتتكاثر وتنتج وفق القوانين البيولوجية. وتتنوع كثيرا عناصر هذه المجموعة وتشكل نسبة هامة من وسائل الإنتاج الزراعي و من مجموع رأس المال الزراعي، ولها عدة مميزات نذكر منها [1]:

- تحكمها القوانين البيولوجية في قيامها بوظيفتها فهي تنمو وتتكاثر وتنتج وفق هذه القوانين و إن كان دورها في العملية الإنتاجية يختلف بحسب اختلاف مرحلة حياتها التي يمر بها.

- تتميز الوسائل الإنتاجية الثابتة البيولوجية بطبيعتها المزدوجة، من جهة فهي أدوات للعمل لأن الإنسان يستخدمها لتحويل العديد من المنتجات الزراعية التي لا تصلح للاستهلاك المباشر من قبله إلى منتوجات أخرى فائقة الأهمية بالنسبة لغذائه، مثلا أبقار الحليب تحول الأعشاب الرعوية إلى حليب، حيوانات التسمين تحول الأعلاف المختلفة إلى لحوم...إلخ. ومن جهة ثانية تشكل هذه الوسائل مادة للعمل يمارس عليها الأفراد تأثيرهم بواسطة أدوات العمل الأخرى و الشروط الإنتاجية فيحولها إلى منتوجات نهائية .

- يتم إنتاج العديد من عناصر هذه المجموعة الحية من وسائل الإنتاج محليا أي في المزرعة ذاتها وهذه الخاصية مهمة جدا من ناحية تتبع دوران هذه الوسائل، فهي لا تمر عادة في دائرة التوزيع والتبادل، بل تنتقل مباشرة من دائرة الإنتاج إلى دائرة الاستهلاك وبالتالي تختصر العديد من العمليات الاقتصادية من نقل بيع وشراء ونفقات إنتاج نهائية ....إلخ.

- العناصر الحيوانية من هذه المجموعة لا تقبل الإصلاح الجزئي، فلا يمكن مثلا تغيير عضو من أعضاء الحيوان بغيره دون أن تتأثر طاقته الإنتاجية، ولكن لا تنطبق هذه الخاصية على النباتات والأشجار المثمرة لأنه عن طريق التطعيم يمكن تغيير أجزاء رئيسية من النباتات بأخرى أكثر إنتاجية.

- **لمجموعة الثالثة:** تضم هذه المجموعة جميع الشروط الإنتاجية من منشـــآت مدنية، أبنية وطـرق وهياكل ...إلخ.

- **المجموعة الرابعة:** وتضم الأراضي الزراعية فقط، وقد تطرقنا إلى أهمية هذا العنصر سابقا.

- **المجموعة الخامسة:** تضم هذه المجموعة العديد من الأدوات الزراعية ذات القيمة القليلة مثل المعاول والفؤوس والمناجل، وأدوات التقليم و التطعيم ....إلخ. إن قلة قيمة هذه الأدوات الإنتاجية لا يعني أنها بلا أهمية في مجال الإنتاج الزراعي، بل أن العديد من العمليات الزراعية لا يمكن إجراؤها بدونها.

[1] المرجع سابق، ص ص 133، 134 بتصرف

- **ب –الوسائل الإنتاجية المتحولة:** تشمل الوسائل الإنتاجية المتحولة مجموعة كبيرة من العناصر الإنتاجية المادية فإلى جانب المواد المستخدمة في الإنتاج على اختلافها وتنوعها فإنها تضم السلع الجاهزة والحسابات المالية. ومن حيث طبيعتها ودورها في الإنتاج تقسم الوسائل الإنتاجية المتحولة إلى قسمين، قسم يشارك في الإنتاج بشكل مباشر منها البذور والأسمدة و المحروقات و الإنتاج غير المنتهي، وقسم آخر يشمل تلك الوسائل الإنتاجية المتحولة الموجودة في دائرة التداول مثل البضاعة الجاهزة و الحسابات المالية الجارية. وأهم الوسائل المتحولة تقع في الفئة الأولى، وهي متنوعة جدا وتلعب دورا حاسما في الإنتاج الزراعي، فلا يمكن تصور الزراعة بدون البذور والمشاتل الخاصة بكل نوع من المحاصيل كما أن لصفاتها ومزاياها الوراثية والبيولوجية أهمية كبيرة بالنسبة لزيادة الإنتاج [1].

- **رأس المال السهمي:** هو القيمة الكلية لما يحوزه مزارع ما من مجموعة محددة من الأصول الثابتة، وتتكون الأصول الثابتة من أصول منظورة وأخرى غير منظورة، تستخدم بصورة متكررة أو بصورة مستمرة في عمليات الإنتاج الأخرى خلال فترات يبلغ طول الفترة منها عاما أو يزيد. ويشمل الأصول المادية تنمية الأرض، والثروة الحيوانية والآلات والمعدات، ومحاصيل المزارع (الأشجار، الكروم، وحظائر الماشية)[2].

المطلب الرابع: الإدارة والتخطيط

مما سبق ذكره فإن العملية الإنتاجية في القطاع الزراعي تتطلب محددات تعرف بعناصر الإنتاج وهي عادة الأرض، العمل و رأس المال، إن ارتباط هذه العوامل فيما بينها في العملية الإنتاجية لا يتم بصورة صحيحة ما لم يكن هناك تنظيم دقيق يتولى خلق مزيجا أمثل (الأرض–العمل–رأس المال) للوصول إلى إنتاج أكبر كمية ممكنة من المنتجات وبأقل التكاليف، وعنصر الإدارة (العنصر الرابع) يتولى إيجاد العلاقة التنظيمية والإنتاجية المثلى، التي تحقق الوصول إلى الهدف المطلوب وتحقيق أعلى ربحية ممكنة حيث يتم إتباع طرق وقوانين محددة.

أولا– تعريف إدارة المزرعة: تتداخل الإدارة والتنظيم في مجال الإنتاج الزراعي فلا يمكن وضع حد فاصل بينهما كما هو الحال في الصناعة ، ويتوقف نجاح الاستثمار الزراعي إلى حد كبير على درجة التنسيق بين الإدارة والتنظيم ، لذلك لابد للإشارة إلى الفرق بين التنظيم والإدارة :

إن العملية الإدارية تتمثل بصورة رئيسية باتخاذ القرارات من قبل المدير وهي ما يطلق عليها بالوظائف الإدارية وتتحدد العملية الإدارية بخمسة مراحل هي التخطيط ، التنظيم ، التوجيه ،التنسيق والرقابة، أما التنظيم هو أداة من أدوات الإدارة، وفي هذا السياق يمكن تحديد مفهوم إدارة المزرعة بأنه "ذلك النشاط

---

[1] المرجع سابق ، ص 222 .123 بتصرف .

[2] تقرير الفاو ، " **الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل 2012**" – مرجع سبق ذكر– ص 110.

الذي يهتم بتنظيم جميع عمليات الإنتاج الزراعي واستثمار كافة عناصر الإنتاج بكفاءة ضمن حدود المزرعة مستهدفة الحصول على أعلى ربح ممكن وبأقل التكاليف"[1]، حيث تعنى إدارة المزرعة بدراسة مشكلة الحصول على المزيج الأمثل لعناصر الإنتاج والذي يعطي أكبر قدر ممكن من الدخل الصافي، كما يعتبر البعض إدارة المزارع فنا والمقصود بالفن في هذه الحالة هو الكفاءة بالمعنى الجسمي و العقلي ، حيث يستطيع الكثير من المزارعين أن يؤدوا واجباتهم بطريقة أمهر أو أكثر كفاءة وأسرع وأسهل من غيرهم ، والتنظيم في إدارة المزرعة كجزء من الإدارة ينصب بدرجة رئيسية على إعادة تنظيم عناصر الإنتاج في المزرعة وخلق تمازج بشكل يسمح بتحقيق مستوى أعلى من الكفاءة الاقتصادية في استعمال هذه العناصر[2] .

وبالإمكان التعبير عن إدارة المزرعة بأنها العمل الإنتاجي المسئول عن العلاقة التنظيمية والإنتاجية المثلى التي تحقق أعلى ربحية ممكنة بإتباع القواعد والأساليب الاقتصادية التي يمكن عن طريقها حل المشكلات الزراعية المتعلقة بتجميع واستغلال عوامل الإنتاج الزراعي للحصول على أكبر ما يمكن من المخرجات بأقل قدر من التكاليف[3].

إن وظائف إدارة المزرعة أو العمليات الإدارية في المزرعة هي نفسها في أية مؤسسة تجارية أو صناعية أو زراعية سواء في القطاع الخاص أو العام ، ويمكن تلخيص هذه الوظائف فيما يلي[4] :

- اختيار عناصر الإنتاج المناسبة وتقرير كيفية الجمع بينهما في عملية إنتاج معينة وبتعبير آخر اختيار الطرق المناسبة لاستعمال عناصر الإنتاج بحيث يتم استعمال وتوجيه هذه العناصر بكفاءة ، أي القيام بإدارة عناصر الإنتاج بكفاءة في المزرعة ، وهذه الوظيفة هي من الوظائف المهمة في الإدارة المزرعية وهي تتضمن :

- إدارة العمل المزرعي بكفاءة .
- إدارة رأس المال المتمثل بالمكائن و الآلات الزراعية و الأسمدة و البذور و مختلف التجهيزات الزراعية بكفاءة.
- إدارة الأرض اقتصاديا وزراعيا وذلك باستعمال طرق المحافظة على خصوبتها ومعرفة طرق تقدير قيمتها في العملية الإنتاجية وكذلك تقدير قيمة ما يوجد عليها من مباني ومنشآت وقنوات الري...إلخ .

- اختيار المشاريع الإنتاجية المناسبة واختيار المزيج المناسب من هذه المشاريع (المحاصيل الزراعية) في منهاج استثماري زراعي مناسب.
- تحقيق مستوى من الكفاءة المناسبة في إنجاز مختلف العمليات الزراعية.
- ضبط وتوجيه استعمال مختلف أنواع عناصر الإنتاج بالتفصيل خلال سنة.

---

[1] جواد سعد العارف- مرجع سبق ذكره-ص 100.

[2] هاشم علوان السامرائي، " **إدارة الأعمال المزرعية**"، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان- الأردن ، الطبعة 2008، ص17.

[3] رحمن حسن الموسوي . مرجع سبق ذكره . ص 165 .

[4] هاشم علوان السامرائي – مرجع سبق ذكره- ص 24

- إجراء التعديلات المناسبة اليومية والأسبوعية التي يجب القيام بها نتيجة لتغير أو التغيرات المفاجئة التي تطرأ على الأسعار أو تكاليف الإنتاج و التي تستدعي القيام بالتعديلات المناسبة في استعمال عناصر الإنتاج بما يناسب هذه التغيرات.
- إدخال طرق جديدة في العمل المزرعي سواء في طرق إدارة عناصر الإنتاج أو الحاصل أو الإلمام بالأمور التسويقية المتعلقة بالعمل المزرعي، أو كل ما يتعلق بالمزرعة من فعاليات إنتاجية أي إيجاد المرونة الكافية لاقتباس كل ما هو جديد في الإدارة .
- مسك السجلات الحسابية المزرعية والاحتفاظ بهذه السجلات ومراجعتها لغرض الاستفادة منها في تحقيق كفاءة أكثر في الإدارة المزرعية.

وفي سياق الحديث عن إدارة المزرعة لابد من التطرق إلى مفهوم هام و هو التخطيط الزراعي.

ثانيا – التخطيط الزراعي : و يعرف بأنه الأسلوب المنسق الذي تعتمده إدارة القطاع بقصد توجيه استغلال الموارد الموجودة فيه بما يحقق الاستخدام الأمثل لها وتلبية حاجيات المواطنين للسلع والمنتجات الزراعية والمساهمة من خلال ذلك في التطور الاقتصادي والاجتماعي. أما عملية التخطيط في المزرعة فيقصد بها تنسيق استغلال الموارد المتاحة للإنتاج الزراعي في المزرعة بما يحقق الاستغلال الأمثل لها والوصول إلى أعلى إنتاج ممكن وبأقل التكاليف الممكنة، ويسعى التخطيط الزراعي إلى تحقيق الكفاية الإنتاجية وعدالة التوزيع وكفايته وتحقيق المستوى الأفضل لمستوى المعيشة[1].

يختلف التخطيط في المزارع من مزرعة لأخرى حسب نوع الملكية فهناك مثلا المزارع الخاصة وهناك المزارع التعاونية، وهناك مزارع الحكومة ، ولكل منها نمط من هذه الأنماط الزراعية أسلوب في عملية التخطيط يختلف عن الأخرى تبعا اختلاف الإدارة و الهدف الذي أنشئت من أجله المزرعة[2].

وهناك مجـــموعة من المعايير التي يتم اعتمادها أثناء عملية التخطيط للاستثمار الزراعي و نذكر[3] منها:

- **معيار فترة الاسترداد** : يتم بموجب هذا المعيار تقدير الفترة الزمنية اللاحقة للاستثمار والتي سيتم بانتهائها استعادة مبلغ الاستثمار من صافي العوائد التي ستحقق نتيجة لهذا الاستثمار فإذا تم على سبيل المثال استثمار مبلغ قدره مائة ألف دينار في مشروع معين ثم صرفها خلال سنة واحدة وبدأت هذه الاستثمارات تدر عليه عائدا سنويا صافيا مقداره عشرون ألف دينار فإن المستثمر سيتمكن من استرداد المبلغ الذي استثمره خلال خمس سنوات، ومن البديهي أن المستثمر إذا اعتمد هذا المعيار كأساس للخيار بين فرصة استثمارية وأخرى سيختار فرصة الاستثمار التي تكون فيها فترة الاسترداد أقل من غيرها، ولكن

[1] رحمن حسن الموسوي ـ مرجع سبق ذكره ـ ص259 .
[2] جواد سعد العارف – مرجع سبق ذكره– ص 108 .
[3] سوزان وفيق العاني – مرجع سبق ذكره– ص 145

هذا المعيار بسيطا وليس دقيقا لأسباب عديدة لعل أبرزها أنه لا يأخذ بعين الاعتبار العوائد التي ستحقق بعد انتهاء فترة الاسترداد ، ومن ناحية أخرى فإن الاستثمارات ذات المردود في المدى الطويل تستلزم فترة طويلة نسبيا، وهذا يقلل من شأنها مهما كانت مردوديتها مرتفعة قياسا إلى فرص استثمار أخرى يكون مردودها سريعا ولكن منخفضا في البعيد، لذلك فإن هذا المعيار لم يعد من المعايير ذات الأهمية في حساب ربحية الاستثمارات وتفضيل فرص الاستثمار بعضها عن الآخر.

- **معدل العائد السنوي البسيط على الاستثمار:** يتم بموجب هذا المعيار احتساب المعدل السنوي لصافي العوائد التي سيحققها الاستثمار وينسب هذا المعدل إلى حجم الاستثمار، ومن العيوب التي تعتري هذا المعيار هي أنه لا يأخذ بعين الاعتبار مدة هذه الفترة التي سيستمر فيها تدفق هذه العوائد، أو بعبارة أخرى إذا كان نفس القدر من الاستثمار سيستمر بالعطاء لمدة عشرين عاما بمعدل مقداره عشرون ألف دينار مقابل فرصة استثمار أخرى بنفس المبلغ وبنفس العائد ولكن لمدة عشرة أعوام فإن هذا المعيار لا يستطيع التمييز بين هاتين الفرصتين من الاستثمار ، ويعتبر هذا المعيار هو الآخر بسيطا .

- **معايير التفضيل الزمني:** ويمكن تلخيص هذه المعايير فيما يلي [1]:

- **معيار صافي القيمة الحالية:** يستهدف هذا المعيار التعرف على ما إذا كان العائد السنوي المركب الذي من المتوقع أن يحققه المشروع على الاستثمارات اللازمة لتنفيذه سنويا أو يزيد أو يقل عن المعدل السائد الذي تحققه الاستثمارات القائمة خارج المنشأة أو المزرعة في حالة وجود سوق مالية منظمة فإن أسعار الفائدة على القروض تعتبر مؤشرا مناسبا لمعدل العائد على الاستثمارات القائمة وبالتالي فإن متخذ قرار الاستثمار يمكن أن يأخذ هذا المعدل (سعر الفائدة) كأساس للمقارنة، أي أن الاستثمار الذي يدر معدلا للعائد يفوق هذا المعدل يكون مقبولا ويمكن لصاحب القرار أن يتخذ قرار الاستثمار في المجال الذي يحقق عائدا أعلى من المعدل السائد، وفي مسار المفاضلة بين فرص متعددة الاستثمار فلا شك فإن قرار الاستثمار سيكون لصالح فرصة الاستثمار التي تحقق معدلا من العوائد على هذا الاستثمار أعلى من غيرها.

- **معيار نسبة العوائد إلى التكاليف المخصومة:** إن معيار صافي القيمة الحالية يعطي المفاضلة بين البدائل المقترحة وذلك بالاعتماد على صافي القيمة الحالية المطلقة دون أن يميز بين البدائل من حيث كفاءة الاستثمار بشكل دقيق لذلك فإن معيار صافي القيمة الحالية يتحيز ضمنا إلى البدائل ذات الاستثمار الكبير على البدائل ذات الاستثمار الأقل، لذلك فإن معيار نسبة العوائد إلى التكاليف المخصومة يستطيع أن يتجاوز هذا العيب، ولغرض حساب هذا المعيار نقوم بقسمة القيمة الحالية للعوائد على القيمة الحالية للتكاليف وبذلك نحصل على نسبة تكوين أكبر من واحد صحيح وهي الحالة التي يكون فيها صافي القيمة الحالية للمشروع موجبا أو مساويا للواحد الصحيح، وهي الحالة التي تكون فيها القيمة الحالية للعوائد

[1] المرجع السابق ذكره- ص 146 . 147 بتصرف.

مساوية للقيمة الحالية للتكاليف، أي عندما تكون صافي القيمة الحالية للمشروع أقل من واحد صحيح وهي الحالة التي تفوق فيها القيمة الحالية للتكاليف على القيمة الحالية للعوائد.

- **معيار معدل العائد الداخلي:** عند تطبيق المعيارين السابقين ثم الارتكاز على تحديد سعر خصم معين للوصول إلى كل من صافي القيمة الحالية ونسبة العوائد إلى التكاليف المخصومة وقد اكتفى المعياران السابقان بالقول ما إذا كان معدل العائد على الاستثمار في كل بديل يزيد أو يساوي أو يقل عن المعدل الذي يشير إليه سعر الخصم المستخدم لحساب هذين المعيارين، فلو كان صافي القيمة الحالية لأي بديل مساويا إلى الصفر أو نسبة العوائد إلى التكاليف المخصومة تساوي واحدا صحيحا فبالإمكان القول في مثل هذه الحالة بأن البديل المذكور سيدر معدلا من العوائد على الاستثمار المطلوب مساويا لسعر الخصم المستخدم لإيجاد أي من هذين المعيارين .

ويتطلب التخطيط الاستثماري الفعال للزراعة تعريفا واضحا للأهداف وتحديدا لكيفية ارتباط السياسات، فالأهداف تختلف من بلد لآخر وينبغي بلورتها بمشاركة فعالة من جانب أصحاب الاستثمارات الزراعية وأصحاب المصلحة إلى جانب المسؤولين.

المبحث الثالث: العوامل المساندة للإنتاج الزراعي

يبرز مفهوم الاستثمار الزراعي أهمية كبيرة لبعض العناصر والعوامل، والتي تسهم في إنجاح المشاريع الإنتاجية الزراعية، والتي لا يمكن أن نستغني عنها كونها هي الأخرى تندرج ضمن الاستثمارات الزراعية، وأهمها:

المطلب الأول: التصنيع والتسويق الزراعي

تتميز المنتجات الزراعية بسمات تؤثر تأثيرا مباشرا على نمط العمليات والخدمات التسويقية فمعظم السلع الزراعية تعد موادا أولية بحاجة إلى التصنيع لتصبح سلعا استهلاكية نهائية، كما تتسم بعض المنتجات بأنها سريعة التلف مما يزيد من العبء على الخدمات التسويقية اللازمة لتوصيلها إلى المستهلك بصورة مناسبة، كما تعتبر بعض المنتجات الزراعية كبيرة الحجم مقارنة بقيمتها وذلك يؤثر على الخدمات التسويقية كالنقل والتخزين. فضلا عن أن الإنتاج الزراعي يتميز بخصائص مكانية وأخرى زمانية، كأن تنتج معظم المنتجات في الريف في حين تستهلك في كافة مناطق القطر الاقتصادي وحتى خارج الاقتصاد.

أولا– التصنيع الزراعي: يعتبر التصنيع الزراعي محورا هاما في مجال الاستثمار الزراعي في العالم في ظل التطورات التقنية والتكنولوجية، حيث يسمح بتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الإنتاج الزراعي، وذلك عن طريق تجهيز المنتجات الزراعية وحفظها وتقديمها للمستهلك، ففي بعض الأحيان يعاني المستهلك من الندرة، كما تتفاوت الاحتياجات الغذائية للمستهلك على مستوى العالم، والغرض من التصنيع الزراعي هو جعل بعض المحاصيل قابلة للاستهلاك بشكل نهائي أو حفظ الأغذية للمحافظة على جودتها من وقت حصادها إلى غاية استهلاكها، ويعتبر التصنيع الزراعي ذو أهمية كبيرة من خلال[1]:

- تصنيع وحفظ الأغذية التي تزيد عن حاجة الاستهلاك الطازج في مواسم الإنتاج لاستعمالها عند ندرتها وبذلك يمكن تفادي مخاطر الأسعار والمحافظة على مستوى الأسعار .
- يؤدي التصنيع إلى رفع قيمة الخامات الزراعية كصناعة النشا والغلوكوز خصوصا إذا كانت المنتجات موجهة للتصدير.
- يقوم التصنيع الزراعي بتحليل الخامات الزراعية التي لا يمكن استهلاكها على حالها إلى منتجات مختلفة مثل استخلاص الزيوت من البذور، وطحن الحبوب وغيرها.
- من خلال التصنيع يمكن تحويل مخلفات المصانع الغذائية إلى منتجات اقتصادية كصنع السماد من مخلفات الحيوانات وغيرها.

[1] حسين عبد المطلب الأسرج،" **تفعيل دور التصنيع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي**" ، مجلة إيكونوميكات ، العدد الثاني22، فبراير 2013 ، القاهرة– مصر على الموقع : https://www.academia.edu 2015/03/20/

- تدعيم اقتصاديات الريف حيث تستوعب المصانع الغذائية محاصيل زراعية مختلفة قيمتها أكثر ارتفاعا من المحاصيل الزراعية التقليدية، وكذلك رفع مستوى الدخل القومي وخلق فرص عمل مستديمة.

ثانيا – التسويق الزراعي: يهدف التسويق الزراعي إلى تسهيل تبادل السلع الزراعية بين الأطراف المعنية بها وبالنوعيات والكميات والأسعار المناسبة. ويمكن تعريف التسويق الزراعي على أنه مجموعة من المعارف الاقتصادية التي يهتدي بها المختصون في النشاط الزراعي للإحاطة بالعمليات المختلفة التي تؤدي إلى تعظيم الإيرادات بعد الانتهاء من عمليات الإنتاج الزراعي وهناك من يعرفه بأنه " ذلك النظام المرن الهادف إلى تسهيل تدفق السلع الزراعية والخدمات المرتبطة بها من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها بالأوضاع والأسعار والنوعيات المناسبة و المقبولة من كافة أطراف العملية الزراعية "[1]. ومن هنا نلاحظ مجموعة النقاط الرئيسية التي يمكن أن ندرجها فيما يخص مفهوم التسويق[2]:

– إن التسويق الزراعي هو عبارة عن نظام يحتوي على العديد من الأجزاء المتكاملة فيما بينها والمقصود بها إدارة التسويق الزراعي المكونة من كافة المؤسسات لتطوير وتنفيذ السياسات الزراعية كمؤسسات توزيع المنتجات الزراعية، وسطاء الجملة والتجزئة، والتعاونيات والمزارع نفسها وغيرها من المؤسسات.

– إن الوظيفة الرئيسية للتسويق الزراعي هي تسهيل عملية تدفق السلع الزراعية وكل الخدمات المرتبطة بها– كالصناعات الغذائية — من المنتج الأول أي المزارع إلى المستهلك النهائي.

– يهتم التسويق الزراعي بكل من العرض والطلب الخاص بالمنتجات الأطراف المرتبطة بالعملية الزراعية والتي تتأثر بأسعار ونوعيات المنتجات الزراعية هم المنتجون وكل الوسطاء في العملية التبادلية وكذلك المستهلكون النهائيون .

1– الوظائف التسويقية: ومن الملاحظ تعدد وتباين الوظائف و الخدمات التسويقية وفقا لنوع المحصول الزراعي، والمقصود بالوظائف التسويقية الإجراءات والعمليات التي يؤديها النظام التسويقي لإيصال المنتج من باب المزرعة إلى المستهلك، وتقسم الوظائف التسويقية إلى ثلاثة وظائف هي [3]:

- الوظائف التسويقية التبادلية: وتشير إلى الأنظمة التي ترتبط بنقل ملكية السلع الزراعية، وهي تضم عمليتين إحداهما البيع والأخرى الشراء والتي يتحدد من خلالها السعر، ويضع المنتجون الزراعيون اهتمامهم بعملية البيع لأنها إحدى أشكال إيجاد الطلب على هذه السلعة وبذلك يعرض البائع الأنواع المختلفة من

[1] جواد سعد العارف – مرجع سبق ذكره– ص123

[2] – بن تفات عبد الحق، **"دور التسويق الزراعي في تحسين الامن الغذائي – مع الاشارة إلى حالة الصناعات الغذائية الجزائرية"**، مجلة الباحث ،العدد09، 2011، ص 184.

[3] سوزان وفيق العاني – مرجع سبق ذكره– ص115 .

السلعة للغرض المذكور، في حين أن عملية الشراء تتم بالبحث عن السلعة الزراعية التي يرغبها المستهلك، ومن خلال تفاعل هاتين العمليتين يتم تحقيق سعر التوازن الذي تباع وتشتري به السلع الزراعية.

-الوظائف التسويقية الفيزيقية: وهي التي تتضمن إضافة منافع مكانية أو زمانية أو شكلية أو قدر من كل من هذه المنافع المذكورة، وتضم هذه الوظائف العديد من العمليات في مقدمتها وظيفة النقل، ومهمتها إضافة منفعة مكانية إلى السلعة عن طريق نقلها إلى الأسواق التي يوجد عليها الطلب، وهو بذلك يعد طلبا مشتقا من الطلب على السلعة الزراعية .أما الوظيفة الثانية "التخزين"، وهو إضافة منفعة زمنية إلى السلعة الزراعية وذلك بالحفاظ عليها لحين استهلاكها، وتظهر أهمية التخزين ودوافعه من التغيرات غير المتوقعة كالجفاف أو لمواجهة ظروف استثنائية كالحروب ولكن تبقى المسألة الأساسية من التخزين من جهة نظر المنتج هو خلق التوازن بين العرض والطلب لتحقيق سعرا توازنيا مرغوبا ومجزيا نتيجة التباين في مواسم الإنتاج والاستهلاك، إذ أن الأول محدد زمنيا بينما الثاني يستمر طول السنة، وبصورة عامة فإن أسعار السلع المعروضة والقادمة من المخازن التي تزيد أسعارها عن مثيلتها قبل التخزين (موسم الإنتاج)، بمقدار تكاليف التخزين فكلما امتدت فترة التخزين ترتب عليها ارتفاعا أكبر في سعر السلعة الزراعية، ولهذا فإن أسعار السلع قبل بداية موسم إنتاجها تعد أعلى ما يمكن، نتيجة طول فترة التخزين ثم تأخذ بعدها بالانخفاض لدخول السلع في موسم إنتاج جديد[1]. والوظيفة الثالثة هي "التصنيع" وتعني إضافة منفعة شكلية إلى السلعة لغرض استهلاكها كتحويل القمح إلى دقيق، والفاكهة إلى مربى[2].

- **الوظائف التسويقية التسهيلية:** وتشير هذه الوظائف إلى الخدمات التسويقية التي تساعد على أداء الوظيفتين التسويقيتين السابقتين، ويندرج تحت هذه الوظائف العديد من الخدمات في مقدمتها وظيفة (الفرز، والتدرج والمماثلة) فالسلع الزراعية إن لم تكن ذات تراكيب وراثية تستهدف تماثلها، فغالبا أن المزارع يقوم باختيار البذور من الحقل لإنتاج سابق تتباين معه صفات السلعة الزراعية مما يتطلب وضعها ضمن مواصفات من حيث الحجم والنضج والجودة، وبالتالي تعيين رتبتها، وتعمل حاليا منظمات دولية على تحديد المواصفات والمقاييس. وبعدها تأتي وظيفة "التعبئة والتغليف"، وتعني وضع المحاصيل الزراعية ذات الرتب المحددة في عبوات (صناديق أو أكياس، أو غيرها.....) تتلاءم وطبيعة المحصول الزراعي، وكذلك وظيفة التمويل كوظيفة تسهيلية لتوفير المال اللازم لتغطية نفقات العمليات التسويقية المختلفة[3].

---

[1] بن تفات عبد الحق–مرجع سبق ذكره– ص285

[2] سوزان وفيق العاني – مرجع سبق ذكره– ص117.

[3] المرجع السابق ـ ص117.

2- أهداف التسويق: تعنى وظيفة التسويق إلى تحقيق مجموعة الأهداف نذكر منها [1]:

- زيادة الإنتاج ورفع كفاءة الإنتاجية بتوفير عناصر الإنتاج المختلفة بأسعار مناسبة، من أجل زيادة دخل المنتج عن طريق ضمان وصول السلع أو الخدمات الزراعية التي ينتجها إلى المستهلك بقنوات تسويقية مميزة.
- توفير المعلومات الفنية حول عملية الإنتاج لمن يقوم بها، وكذا توفير المعلومات اللازمة للمستهلكين حول المنتج.
- توفير المعلومات التسويقية للمنتج حول الأسعار والطلب وغيرها من المعلومات المهمة له، بالإضافة إلى تقديم الخدمات اللازمة للاستهلاك والتصنيع والتصدير وتنظيم عمليات الإنتاج الزراعي.
- زيادة دخل المنتج والتوفير على المستهلك بإتباع الطرق السليمة للتقليل من الفاقد أو التالف أثناء عمليات الإنتاج المختلفة، وكذا مساعدة المنتجين في توفير التمويل اللازم لهم لعملية الإنتاج. بالإضافة إلى مساعدة متخذي القرار في وضع السياسات المناسبة للإنتاج والاستهلاك وما يتصل بهما من قرارات.
- تحسين المستوى المعيشي للأفراد بزيادة فرص العمل في مجالات التسويق المختلفة.

3- عناصر المزيج التسويقي: يختلف المزيج التسويقي الزراعي من ناحية العدد والمسميات عن المزيج التسويقي للسلع الأخرى، لأسباب أهمها اتساع الفئات الزراعية، وتعدد العناصر و الأنماط السلوكية وبشكل عام يمكن النظر لعناصر المزيج التسويقي الزراعي كما يلي[2]:

- المزارع الذي يكون زارعا للحبوب أو الخضار أو الفواكه أو مربيا للمواشي أو الطيور.
- الخبرات السابقة والحالية للمزارع والتي قد تكون عالية أو متوسطة، أو منخفضة أو معدومة.
- المستوى التعليمي للمزارع .
- نوع الأرض التي تكون متاحة للزراعة، رملية حمراء، أو سطحية أو عميقة.
- الري وهل تحتاج السلعة المراد زراعتها إلى سقي أم أنها بعلية.
- المناخ ومدى استقراره من ناحية درجة الحرارة أو البرودة أو الاعتدال.
- طبيعة البذار وأنواعها، وأصنافها وأسعارها .
- اهتمام الأجهزة المركزية بالزراعة والمزارعين.
- مستوى التكنولوجيا السائدة في الزراعة.
- درجة فعالية الرقابة في استخدام الأسمدة الزراعية.
- استخدام منافذ التوزيع الأكثر الملائمة.
- توفير مختلف التسهيلات الأساسية لنقل المنتجات الزراعية.

---

[1] علي جدوع الشرفات –مرجع سبق ذكره –ص202.

[2] جواد سعد العارف – مرجع سبق ذكره –ص 125- 126 بتصرف.

- وجود الصناعات الغذائية .
- سياسات الترويج للسلع الزراعية الغذائية.

المطلب الثاني: التمويل والتأمين الزراعي

يتميز قطاع الزراعة عن غيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى بعدة خصائص ينعكس أثرها على مدى إقبال المستثمرين على توظيف أموالهم في المشروعات الزراعية إذ يواجه الإنتاج الزراعي العديد من المخاطر واللايقين في مراحل الإنتاج المختلفة متمثلا ذلك في التغيرات الجوية من حرارة وصقيع ورياح وأمطار وجفاف، فضلا عما يتعرض له ذلك الإنتاج من الإصابة بالآفات الزراعية المختلفة الحشرية والفطرية والفيروسية بالإضافة إلى احتمالات التعرض للأضرار الناتجة عن الفيضانات والكوارث الطبيعية الأخرى وغيرها من مخاطر التسويق والنقل والتخزين، ويتزايد مستوى المخاطرة في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، لذلك يعتبر التمويل الزراعي عنصرا مهما لتشجيع القيام بالمشاريع الاستثمارية إلا أن هناك صعوبة نظرا لحجم المخاطر التي تناولناها.

أولا– التمويل الزراعي: يعتبر التمويل عنصرا مهما في تحقيق وفرة رأس المال للمزارع وزيادة القدرة الإنتاجية، مما ينعكس على مستويات معيشتهم و تحسين دخول المزارعين الصغار ومساعدتهم على البقاء في مزارعهم. ويشير الإقراض الزراعي إلى الاحتياجات التي تتطلبها المزرعة أو المزارع لتلبية وتنفيذ برامجها الإنتاجية، خاصة في ظل القيود التي تحدث في ظل أوضاع التضخم والتزايد في الاستخدام التكنولوجي في العمليات الزراعية [1].

1 – **أهمية التمويل الزراعي:** يمكن تلخيص أهمية التمويل الزراعي فيما يلي[2]:

- **تشجيع مبادرات إقامة مشروعات زراعية كبيرة:** حيث أن المشروعات الكبيرة تحتاج إلى وفرة رأس المال، وغالبا لا تتوفر رؤوس الأموال الكبيرة لدى أصحاب هذه المشروعات، الأمر الذي يتوجب الاستعانة بالاقتراض من المصارف أو الأفراد بإصدار سندات مقابل فوائد وبنسب معينة تدفعها هذه المشروعات إلى الدائنين عند حلول موعد الدفع.

- **التشجيع على زيادة الإنتاج:** لأن توفير الأموال اللازمة تساهم في زيادة الإنتاج الزراعي فإن ذلك يؤدي إلى زيادة العوائد المتحققة من خلال توسيع العمليات الإنتاجية.

- **الإسهام في استثمار رؤوس الأموال المدخرة:** حيث يميل الأفراد دائما إلى ادخار جزء من أموالهم التي لا تشجعهم على إقامة المشروعات التي تحتاج إلى كميات من رأس المال أو قلة خبرتهم في عمليات الاستثمار أو غير ذلك، فيساعدهم الائتمان على جمع مدخراتهم الصغيرة فتكون الفائدة التي يخلقها ذات

[1] سوزان وفيق العاني – مرجع سبق ذكره– ص164.

[2] رحمان حسن الموسوي – مرجع سبق ذكره– ص160.

حدين، حيث يستفيد أصحاب المدخرات الصغيرة في زج مدخراتهم في مشروعات استثمارية كبيرة، وخلق فرص للمزارعين الذين لا يملكون المال الكافي للقيام بتلك الاستثمارات.

- **تشجيع الادخار**: كون الائتمان يساعد على خلق فرص استثمارية لرؤوس الأموال الفائضة عن حاجة أصحابها، فهذا يشجع الأفراد على عملية الادخار للأموال المتأتية من استثمار المدخرات التي تشجع الآخرين عن التنازل عن أموالهم الحاضرة لقاء أموال يحصلون عليها في المستقبل.

2 – مصادر الائتمان الزراعي: تتعدد مصادر الائتمان ويمكن إيجازها فيما يلي [1]:

- **الاقتراض من الأفراد**: حيث يتجه الكثير من المنتجين الزراعيين إلى الاقتراض من التجار والسماسرة، وهم أكثر دراية بنشاط المستثمرين الزراعيين وظروفهم، لذلك هم أكثر معرفة باحتياجات المزارعين من القروض.

- **الاقتراض من ملاك الأراضي**: أحيانا يقوم ملاك الأراضي بتقديم القروض اللازمة إلى مستأجريهم من المزارعين، ولكنهم لا يقدمون قروضا للمزارعين إلا حسب ما تقتضيه مصالحهم بالدرجة الأولى بغض النظر عن مصلحة المزارعين.

- **الاقتراض من تجار الحاصلات**: يضطر أحيانا كثيرا من تجار الحاصلات بالقيام بتقديم القروض إلى المزارعين بشروط معقدة، باعتبار قروضهم بمثابة شراء للمحاصيل الزراعية وهي في بداية النمو أي البيع على الأخضر وذلك بأسعار زهيدة مستغلين ضيق حالتهم المالية.

- **الاقتراض من البنوك التجارية**: في الكثير من الأحيان يقوم المزارعون بالاقتراض من البنوك التجارية وذلك لضخامة إمكاناتها المالية، وهي القروض تكون لآجال طويلة ومعدل فائدة أقل مما هي عليه في مصادر الإقراض الأخرى. وتتسم الزراعات المتقدمة بشبكة من المصارف والمؤسسات الإقراضية الزراعية لتسهل عملية الإنتاج الزراعي، كما يعتمد الإقراض الزراعي الحكومي على المخصصات التي تنفقها الدولة من خلال الميزانية العامة من خلال المصارف الزراعية الرسمية والمؤسسات المرتبطة بالنشاط الزراعي وذلك بصورة عينية أو نقدية[2].

- **الاقتراض من شركات التأمين**: حيث تسعى هذه الشركات إلى استثمار المبالغ المتجمعة لديها أو جزء منها في القطاع الزراعي، وغالبا ما تكون هذه المبالغ في شكل قروض طويلة الأجل أو متوسطة الأجل وخاصة لكبار المزارعين متجنبة صغار المزارعين.

- **الاقتراض من الجمعيات التعاونية**: قد يلجأ كثير من المزارعين إلى الاقتراض من الجمعيات التعاونية المتخصصة في التسليف والتمويل الزراعي، أو قد تكون بصورة تعاونية، وهي لا تهدف إلى تحقيق الأرباح بل هدفها الأساسي هو خدمة أعضائها التعاونيين.

---

[1] رحمن حسن الموسوي – مرجع سبق ذكره- ص156.

[2] سوزان وفيق العاني – مرجع سبق ذكره- ص166.

3- صعوبة التمويل الزراعي: يعتبر التمويل من العناصر المهمة لقيام الاستثمار في القطاع الزراعي، إلا أن تميز قطاع الزراعة بدرجة عالية من المخاطرة و عدم المعرفة أو اللايقين من نتائج أي نشاط إنتاجي وذلك بسبب ارتباط عمليات الإنتاج في هذا القطاع بالعوامل الطبيعية التي يقف الإنسان عاجزا عن مجابهتها، وهذا ما يجعل عملية الإقراض أو التسليف الزراعي صعبة و هذا للأسباب التالية [1]:

- **الأول:** إن الضمان الأساسي لسداد القروض الزراعية هو الإنتاج النباتي أو الحيواني وهو عبارة عن محاصيل بيولوجية غير مضمونة في مراحل نموها للأسباب التي ذكرناها، كما أنها قد تتعرض للتلف أثناء خزنها و نقلها.

- **الثاني:** إن أسعار المحاصيل الزراعية تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض دون أن تستقر على حالة واحدة لمدة طويلة تبعث على الاطمئنان في أداء السلفة عند الأجل المحدد .

- **الثالث:** حاجة الإنتاج في قطاع الزراعة لحجم تمويلي كبير نسبيا و لمدة زمنية طويلة نسبيا في الكثير من الأحيان لتغطية عوائد هذا التمويل يزيد من صعوبة هذا الأخير.

ثانيا – مفهوم التأمين الزراعي: يعتبر التأمين من الأساليب المعمول بها في بعض البلدان لمواجهة المخاطر بأنواعها المختلفة، ويهدف التأمين إلى حماية المؤمن عليه من الخسائر المحتملة حيث تنطوي فلسفة التأمين على تجميع عدد كبير من المخاطر الصغيرة التي لا يمكن التنبؤ بها بأكملها، أما التأمين الزراعي فهو تأمين المزارع ضد أنواع المخاطر التي يتعرض لها مشروعه الزراعي والتي قد تشمل البرد والصقيع والفيضانات والعواصف وانتشار الأوبئة [2]، والجفاف وتعرض المشروع لخطر غير متوقع، فالتأمين الزراعي هو وسيلة الغاية منها تقليل حجم الخسائر جراء تعرض القطاع الزراعي أو المشروع الزراعي لعناصر المخاطرة بتوزيع أعباء هذه الخسائر على مجموعة كبيرة من المزارعين المشاركين في عملية التأمين، كما أن التأمين الزراعي لا يقتصر على التأمين على المحاصيل فقط، بل يشمل أيضا المواشي، الخيول والغابات والاستزراع المائي والبيوت البلاستيكية الزراعية[3].

---

[1] جواد سعد العارف ـ مرجع سبق ذكره ـ ص 87.

[2] محمد رشراش وآخرون ،" **التمويل الزراعي** " ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر للاتحاد الإقليمي للائتمان الزراعي في الشرق الأدنى و شمال إفريقيا1995، مصر ، ص 159.

[3] د. زهير عماري- أسامة عامر، " **دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2012**"، يوم دراسي حول القطاع الفلاحي بين تحديات الاكتفاء الذاتي ورهان الأمن الغذائي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 04 جوان2014 .

1- أهمية التأمين الزراعي: يلعب التأمين الزراعي دورا بارزا لتشجيع الأنشطة الاستثمارية في المجال الزراعي ، ويكمن ذلك بشكل عام فيما يلي:

- يلعب التأمين الزراعي دورا مهما في امتصاص الصدمات التي يتعرض لها المزارع من جراء الكوارث التي قد تلحق بمنتوجه خسائر تكون فوق طاقته مما يساعد على استقرار دخل المزارع ويعمل على تثبيت أصحاب الحيازات الصغيرة في مزارهم، كما يساعد على توزيع المخاطر عبر السنين مما يخلق نوعا من الاستقرار والطمأنينة بين أوساط المزارعين خاصة في الاقتصاديات التي تعتمد على القطاع الزراعي بشكل أساسي. و يساهم التأمين الزراعي في تقليل الاعتماد على الحكومات في حالة حدوث كوارث وتعرض المزارع لخسائر ففي هذه الحالة يتوجه المزارع لمؤسسات التأمين للتعويض مما يخفف العبء على الحكومات، ويحفظ كرامة المزارع عند حدوث كوارث ولا يقع تحت رحمة الهبات والإعانات والمنح التي قد تستغرق وقتا أطول للحصول عليها. كما يسهم التأمين في قطاع الزراعة في تشجيع الاستثمارات في هذا القطاع وخلق تراكم رأسمالي وولوج عدد كبير من المزارعين والمستثمرين لهذا القطاع .

- يسهل وصول صغار المزارعين للمؤسسات المقرضة لأنه يصلح كضمان لقروضهم كبديل عن الضمانات التقليدية التي ربما لا يملكونها[1].

- تأمين الحماية للمزارع المؤمن له من مخاطر أسعار السوق والهزات التي تعرفها أسواق السلع الزراعية، كما تنبع أهمية التأمين الزراعي من تأثيره على حماية وتنمية استثمارات المزارع على المدى بعيد، مما يسهم في تثبيت دخل المزارعين على المدى البعيد خاصة في حالة الهزات والكوارث والخسائر الكبيرة .

- يسهم التأمين الزراعي في زيادة التراكم الرأسمالي في الريف حيث يعمل التأمين الزراعي على تشجيع المزارعين على زيادة الاستثمار ورفع الكفاءة في استغلال موارد المزرعة، كما يعتبر أداة مهمة تستخدمها الدولة من أجل دعم وحماية القطاع الزراعي خاصة في ظل تحرير التجارة العالمية .

ثالثا- أنواع المخاطر: هناك مجموعة من المخاطر التي يتعرض لها الإنتاج الزراعي التي يمكن تقسيمها إلى[2]:

- **المخاطر الطبيعية:** هناك العديد من المخاطر الطبيعية التي تهدد النشاط الزراعي ويمكن أن يغطيها التأمين، وتنقسم هذه المخاطر إلى ثلاث مجموعات هي :

---

[1] عامر أسامة ، " **دور التأمين الزراعي في دعم التنمية الزراعية في الجزائر** " ، **خلال الفترة 2002 ـ 2013**، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي ، نوفمبر 2014 ، جامعة الشلف.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ورشة عمل حول "**إمكانيات تعميم خدمات التأمين الزراعي في الوطن العربي**"، القاهرة –مصر،أبريل2009، ص23 .

- **المخاطر المناخية:** وتشمل الأمطار الغزيرة، الفيضانات، الجفاف، الرياح الشديدة والأعاصير، البرد، الصقيع، العواصف الثلجية ، الموجات الحارة ....إلخ.
- و**المخاطر الجيولوجية:** والتي تضم الزلازل والبراكين وغيرها.
- **المخاطر البيولوجية:** والمتمثلة في الأمراض والأوبئة التي قد تؤدي إلى خسائر تصل إلى حد إعدام الكثير من رؤوس الماشية.
- **المخاطر الاقتصادية:** والتي تنشأ نتيجة التعرض للتقلبات السعرية الشديدة سواء بالنسبة للمنتجات أو مستلزمات الإنتاج مما ينعكس على حجم الفائض من العملية الإنتاجية الزراعية، ومعروف أن الإنتاج الزراعي أكثر عرضة من غيره من المنتجات للتقلبات السعرية الشديدة نظرا لانخفاض كل من مرونة عرض وطلب المنتجات الزراعية.
- **مخاطر سياسية:** وتشمل غياب السياسة الزراعية الواضحة والملتزم بها وتطبيقها بما في ذلك الأنظمة الإجرائية واللوائح التنفيذية واعتماد السياسات الزراعية غير الفعالة في العديد من الدول، وذلك نوع من المخاطرة للمزارعين بدلا أن تكون عونا.

رابـــعا – أشكال التأمين: هناك عدة أشكال للتأمين الزراعي أهمها [1]:

– **التأمين على أساس نوع الخطر:** يقوم هذا النوع على أساس القياس الفعلي للخسائر أو الدمار الناجم عن الخطر موضع التأمين، ويعد التأمين ضد الصقيع والبرد والحريق من أهم صور هذا النوع ويتميز أنه يشمل منطقة معينة وتقدير التعويضات يكون على أساس الخسارة بعد وقوع الخطر.

– **التأمين على أساس الإنتاجية:** وهو ما يطلق عليه التأمين ضد أخطار متعددة، ويقوم على أساس ضمان مستوى معين من الإنتاجية الهكتارية وليس على أساس مستوى الضرر الناتج من خطر بعينه بعد حدوثه، ويغطي هذا النوع من التأمين الحالات التي يصعب إن لم يكن مستحيلا تحديد الأثر المباشر الذي يسببه خطر معين على المحصول، وأن الانخفاض في المحصول هو محصلة لكل أنواع الخطر، كما أنه يناسب المخاطر التي يمتد تأثيرها للأكثر من موسم زراعي.

– **التأمين على أساس الإيراد المحصول:** يقوم البناء الأساسي بهذه المنتجات على فكرة الدمج بين كل من مخاطر الإنتاج ومخاطر التقلبات السعرية، في ظل الظروف الطبيعية لعلاقات العرض والطلب، فنقص الإنتاج (المعروض) يتوقع أن يؤدي إلى زيادة في الأسعار يمكن أن تعوض المزارعين جزئيا عن النقص الذي حدث في المحصول، لكن إذا لم تكن الزيادة في السعر كافية لتعويض الانخفاض في الدخل الناتج عن نقص الإنتاجية، فيصبح هناك حاجة لمنتج تأميني لتعويض هذا النوع من الخسائر، ولكن مشكلة هذا

[1] المرجع سابق ذكره– ص15 .

النوع تكمن في ارتفاع التكلفة الإدارية عند صغر حجم المزارع وبالتالي صغر حجم إيرادات المؤمن، وبالتالي فهو غير قادر على اعتماد هذا النوع من التأمين الزراعي.

- **التأمين على أساس الأرقام القياسية:** في التأمين على أساس الرقم القياسي والذي يعرف بطريقة الكوبونات فإن سياسة التأمين تعتمد على القياسات المناخية كأساس لصرف التعويضات، وفي هذه الحالة فإن المعيار المناخي الذي يمكن أن يسبب الخسائر قد يكون:

- سيادة درجة حرارة دنيا لفترة زمنية معينة (على الأقل) في مرحلة معينة من مراحل نمو المحصول.

- سقوط الأمطار بمعدلات تفوق حد معين في فترة زمنية معينة أو عدم سقوط الأمطار بمعدلات معينة خلال فترة زمنية (حالات الجفاف). وفي مثل هذه الحالات يعطى كوبونا يحدد فيه التعويض الواجب الدفع لكل هكتار في حالة سيادة ظروف مناخية معينة وتقديم ما يثبت سيادة هذه الحالة المناخية بدرجة الشدة المحددة في الكوبون، وغالبا ما تكون قيمة التعويض متناسبة مع درجة حدة سيادة الظاهرة المناخية، ومن الطبيعي أن هذه الطريقة تطبق على منطقة جغرافية بالكامل ويمتد ليشمل أنماط إنتاجية مختلفة يمكن أن تعاني من سيادة الظروف المناخية السيئة.

المطلب الثالث: الإرشاد الزراعي والبحث العلمي

يلعب الإرشاد الزراعي دورا مهما في الاقتصاد الزراعي حيث أنه يساهم في زيادة وتحسين كفاءة الإنتاج، وبالتالي سد الطلب على المنتجات الزراعية وزيادة الربح.

أولا – مفهوم الإرشاد الزراعي: الإرشاد الزراعي هو نظام للتعليم في غير المدرسة، حيث يتعلم المزارعون والمهتمون بمجال الزراعة عن طريق العمل، وهو عمل مشترك تقوم به معا كل من الحكومة والكليات الزراعية، والأهالي لتوفير الخدمة والتعليم المستهدفين مقابل حاجات الناس وهدفه الأساسي هو تطوير أساليب وطرق الإنتاج. حيث يعتبر الإرشاد الزراعي المحور الأساسي في عملية التنمية الزراعية، لأنه الأداة الحقيقية للربط بين القطاع البحثي وقطاع الزراعة، ويعتبر المرشد الزراعي الأداة الفعلية في تنفيذ ونجاح البرامج الإرشادية التي تصب في سياق تحديد أهداف القطاع الزراعي[1].

1– **أهمية الإرشاد الزراعي:** ولقد كانت الخدمات الإرشادية في السنوات الأولى من القرن العشرين في مرحلة التكوين، واتصفت بأنها صغيرة الحجم ونطاق عملها واتصالها بالمزارعين محدود نسبيا، وكان تنظيما عشوائيا إلى حد كبير على الرغم من أنها كانت تقوم على تشريعات وكان يجري تنظيمها إما من قبل الحكومات المركزية أو المحلية أو من قبل الكليات الزراعية، ومع التقدم أصبحت هذه التنظيمات تقترب من النضج وأصبح العاملون في الإرشاد أفضل تدريبا وأكثر احترافا، علاوة على ذلك طورت أنواع أخرى من

[1] فاروق إسماعيل أحمد، " **الآثار الاقتصادية للاستثمار في الإرشاد الزراعي**"، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الإرشاد الزراعي وتحديات التنمية الزراعية في الوطن العربي، مركز جامعة القاهرة للمؤتمرات 1998.، ص67.

التنظيمات أعمالا مشابهة للإرشاد كالشركات التجارية ذات الصلة بالزراعة ومجالس تسويق السلع الزراعية ومشاريع التنمية الزراعية التي كان الكثير منها يغطي مساحات واسعة. ولقد أصبح الإرشاد الزراعي الآن معروفا بأنه آلية أساسية لتقديم المعلومات والنصائح كمدخل للزراعة الحديثة، ولأنه يمكن للمزارعين التجاريين أن يحصلوا على فوائد مالية مباشرة من هذه المدخلات، فإن هناك اتجاها نحو خصخصة منظمات الإرشاد في كثير من الأحيان كمؤسسات شبيهة بمؤسسات الدولة أو شبه الحكومية [1].

2- **الأهداف العامة للإرشاد الزراعي:** يعرف الإرشاد بأنه أداة أو وسيلة لتوجيه المستهدفين لتغير سلوكهم واتجاههم نحو الأفضل والأحسن وذلك بإكسابهم مزيدا من المعلومات والمعارف وإقناعهم بتبنيها طوعيا[2] ، والهدف الأساسي للإرشاد الزراعي أن يعلم المزارعون كيف يحددوا مشاكلهم بدقة وأن يساعدهم في تحصيل المعرفة وأن يحثهم على العمل على أن يكون هذا العمل نتيجة لمعرفتهم واقتناعهم.

– تحقيق التقدم الزراعي ويتم ذلك عندما يبلغ المزارعون أعلى المستويات في الثروة والرفاهية والمعرفة والاستقامة، عن طريق إعطاء المزارع المعرفة والمساعدة اللذين يمكنانه من أن يزرع بكفاية أكثر وأن يزيد من دخله، وكذا تشجيعه على أن يزرع غذاءه ويصنف تشكيلة مأكولاته .

– الحفاظ على موارد الطبيعة عن طريق مساعدة المزارعين في المزيد من الاعتزاز والإحساس بمزايا الحياة الريفية، وإنشاء بيوت أفضل لهم وتحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والروحية مع تحسين التسهيلات التعليمية والترفيهية للحياة اليومية.

– تحسين الصحة للمزارعين عن طريق تقديم نصائح للتغذية أحسن وتسهيلات وخدمة صحية أكثر ومجانية إن أمكن.

– تحسين وسائل الاحتفاظ بمصادر الثروة حتى يمكن للأجيال القادمة أن تتمتع أيضا بحياة طيبة وبذلك يصان الرخاء العام ويدوم في المستقبل.

بالسعي إلى تحقيق الأهداف السابقة الذكر عن طريق أسلوب الإرشاد الزراعي بين المزارعين يمكن الوصول إلى النتائج التالية [3]:

- زيادة الدخل عن طريق زيادة غلة المحاصيل وتحسين خصوبة التربة .
- الوصول إلى إدارة مالية أفضل.
- تحسين الصناعة الزراعية وكذا طرق التسويق .

---

[1] بيرتون إي –سوانسون وآخرون، **"تحسين الارشاد الزراعي"** ،تقرير المنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الفاو، ترجمة وتوجيه إدارة الإرشاد والتعليم والاتصال القاهرة – مصر 2005،ص08 .

[2] عبد الحكيم احمد الحسن خبير . وزارة الزراعة السودانية . http://kassalaextension.sudanagri.net/posts/506713 .2016/03/20

[3] جواد سعد العارف – مرجع سبق ذكره- ص 148

- تقليل الخسارة من الحشرات مع حفظ الأغذية والأطعمة.
- الوصول إلى رعاية أفضل للثروة الحيوانية والنباتية.
- تحسن الوضع الاجتماعي للمزارعين والحصول على وسائل الراحة المنزلية .
- تطوير التعاون.

ثانيا– البحث العلمي: لقد سعى الإنسان منذ وجوده ولازال كذلك إلى البحث و إيجاد الوسائل لحل المشكلة الاقتصادية، فارتبط تطور البحث العلمي والاجتماعي بتطور المعرفة العلمية وفهم البيئة وعناصرها، من أجل معرفة الطرائق الاقتصادية حتى يمكننا اختيار طريقة أو أكثر تعتبر أكثر ملاءمة لحل المشكلة الموضوع الدراسة أو البحث. لذلك فالنشاط الزراعي اليوم يعتمد على عاملين أساسين في تطوره وهما:

1– أهمية البحث العلمي الزراعي: يلعب البحث العلمي في مجال الزراعة دورا مهما في تحسين كمية ونوعية المحاصيل مع ما تتطلبه الحياة اليومية للأفراد، حيث تظهر أهميته بشكل جلي في الدول المتقدمة، وتدر العائدات من البحوث والتطوير الزراعي حوالي 45[1] % على مستوى العالم، وتتحدد خطوات البحث العلمي في مجالات الاقتصاد الزراعي كالآتي[2] :

- تحديد مشكلة البحث واعتماد الفروض التي تكفل الوصول إلى حلها.
- جمع البيانات والإحصاءات و المعلومات عن الظاهرة من مصادرها المختلفة.
- تحليل البيانات و المعلومات في ضوء الفروض المعتمدة في البحث بعد تمثيلها وفقا لأساليب التحليل.
- اختبار صحة النتائج وفقا لفرض النظرية الاقتصادية التي حددها البحث مقدما.
- الاستنتاج واعتماد النتائج المحصلة من التحليل والمقارنة ومن ثم الوصول إلى تعميم النتائج.

2–التكنولوجيا: ويعني مصطلح التكنولوجيا طرق استخدام الموارد وعوامل الإنتاج لإنتاج السلع المختلفة، والتطور التكنولوجي يعني استحداث تلك الطرق بحيث تكون أكثر كفاءة من سابقتها ، ومن هنا كانت الأهمية الكبيرة للتكنولوجيا وأثرها على النمو والإنتاج والبيئة وانعكاسها على المجتمع بصفة عامة، الأمر الذي أدى إلى وجود العديد من أنواع التكنولوجيا التي تشير بدورها إلى تنوع المستويات التكنولوجية، فمنها تكنولوجيا كثيفة رأس المال وتكنولوجيا كثيفة العمل، وتكنولوجيا معدلة وتكنولوجيا بسيطة و أخرى معقدة[3]. وهناك من يعرفها على أنها ترجمة نتائج البحث العلمي في صورة أساليب ووسائل وطرق فنية مستحدثة لأداء

---

[1] تقرير عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة حول "**تحسين الأمن الغذائي في البلدان العربية** "، روما يناير 2009 ، ص 31.

[2] سوزان وفيق العاني – مرجع سبق ذكره– ص 14.

[3] رفعت محمد الصغير أحمد ، " **نقل التكنولوجيا في ظل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية لجولة أورجواي وأثره على القطاع الزراعي في مصر**"، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في اقتصاديات التجارة الخارجية عام 2000 ،كلية التجارة و إدارة الأعمال، جامعة حلوان ص14.

العمليات الإنتاجية بمعناها الواسع الذي يتضمن الفكرة والتصميم والإنتاج، كما يمتد أثر المستحدثات من الأساليب الفنية على زيادة كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة[1].

فالتكنولوجيا تلعب دورا رئيسيا في القطاع الزراعي حيث تسهم بفعالية في النهوض بالإنتاج الزراعي، وذلك من خلال ما تقدمه من رصد العوامل المناخية والبيئية الموارد الأرضية، وتحقيق التنوع البيولوجي والمحافظة على الأصول الوراثية وإدخال الأصناف والهجن الجديدة، فضلا عن استخدام التقاوي عالية الإنتاج والجودة والمكننة وطرق الري الحديثة وإدارة المحصول ومعاملات ما بعد الحصاد ومن ثم فهي تغطي كافة مراحل النشاط الإنتاجي الزراعي، حيث تعمل على زيادة الإنتاجية وزيادة المساحات المزروعة والمستصلحة، كذلك تعد منبعا هاما للغذاء وإمداد القطاع الصناعي بالمواد الخام مثل قطاع الصناعات الغذائية وقطاع المنسوجات والملابس. ونعلم وفق مضاعف التكنولوجيا أن زيادة إنتاجية قطاع معين يعمل على تخفيض التكلفة في القطاعات ذات الروابط وبالتالي فإنه يمثل حافزا لها لتبني المزيد من التكنولوجيا المستحدثة للاستفادة من هذا القطاع .

وأهم أشكال التكنولوجيا الزراعية، للإشارة إلى أن بعض هذه الأشكال قد تؤثر في مجالات أخرى غير زراعية[2] :

- **التكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا التحوير الوراثي:** الناتجة عن الكائنات الدقيقة المحورة وراثيا وبالأخص المحاصيل التي تستخدم جينات منقولة. وتعرف على أنها أي أسلوب تقني يستخدم كائنا حيا أو مواد مسمدة من الكائنات الحية لإنتاج وتطوير منتجات نباتية أو حيوانية، أو إنتاج كائنات دقيقة لاستخدامات معينة، وتشمل هندسة الموروثات و الجينات و إعادة تركيب الحامض النوويDNAواستخدام البكتريا و الفيروسات والإنزيمات وزراعة الأنسجة النباتية و معالجة ونقل الشفرات الوراثية في الحيوانات، ومن أمثلتها زراعة الأجنة وحبوب اللقاح وزراعة الخلايا والأوراق والشتلات بأعداد ضخمة. وتتميز هذه الأصناف الناتجة بتحملها لظروف البيئة والتربة غير المناسبة كما أنها تنضج مبكرا وخالية من الأمراض ومقاومة للآفات. بالإضافة إلى توجيه هذه التكنولوجيا نحو المعالجات العضوية لبعض المخلفات الحيوانية بغرض استخدامها كسماد بديل عن الأسمدة الفوسفاتية والنيتروجينية الضارة بالبيئة.

-**تكنولوجيا الاستشعار عن بعد:** وتتمثل في عمليات مسح ورصد الموارد الطبيعية والأراضي بواسطة الأقمار الصناعية، مما يمكن من التعرف على المناطق التي تعاني من مشاكل مثل ارتفاع نسبة الملوحة أو

---

[1] . سعد طه علام ،"**الآفاق والامكانات التكنولوجية في الزراعة المصرية** " ، المجلة المصرية للتخطيط ، الناشر معهد التخطيط القومي القاهرة، مصر العدد الأول، ص 209.

[2] محمد سمير مصطفى، " **الفقر و المؤسسات و التنمية في الوطن العربي** "،أعمال المؤتمر السنوي الثامن للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية القاهرة 19-20 أبريل 2008 ، الناشر الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية القاهرة – مصر ص.333.

الجفاف أو التصحر، علاوة على حساب المساحات المحصولية في المواسم الزراعية المختلفة والتنبؤ بإنتاجيتها، وكذلك التنبؤ بمستوى الفيضانات و الموارد المائية المتاحة.

- تكنولوجيا استخدام أشعة الليزر: وتستخدم في عمليات تعقيم وحفظ المواد الغذائية والتسوية الدقيقة لسطح التربة لتوفير مياه الري.

- تكنولوجيا الري المتطور: في ظل الندرة النسبية للموارد المائية وتذبذب هطول الأمطار من عام لآخر وزيادة الطلب على المياه، تسهم تكنولوجيا الري المتطور في ترشيد الاستهلاك من المياه من خلال بعض الوسائل، منها الري السطحي أو بالرش والري المحوري والري بالتنقيط، فضلا عن إعادة استخدام مياه الصرف الزائدة .

- تكنولوجيا المعلومات والحاسب الآلي: والتي تمكن من إنشاء قاعدة بيانات متطورة تتعلق بكل ما يتعلق بالنشاط الزراعي ، بحيث تكون متاحة للمزارعين ، وفي نفس الوقت للاسترشاد بها في وضع سياسات وبرامج التنمية الزراعية.

وعموما يمكن القول أن استخدام التكنولوجيا أصبح أمرا مهما لاسيما في ظل التوسع العمودي الذي يهدف إلى إنتاج كميات وفيرة من السلع الغذائية على مساحات محدودة، والاحتفاظ بها أطول مدة ممكنة.

المبحث الرابع: مفهوم الأمن الغذائي

من القضايا الشائكة التي تواجهها البشرية هي قضية الأمن الغذائي بكل ما تنطوي عليه من معاني وتحديات، ولمعالجة هذه المشكلة لابد من تحديد وصياغة مجموعة من المفاهيم و المصطلحات المعرفية المتقاربة فيما بينها ، فثمة عدة مفاهيم أخذت ترتبط بموضوع الأمن الغذائي ، فهناك مفهوم الاكتفاء الذاتي والعجز الغذائي، الفجوة الغذائية وغير ذلك من المفاهيم التي تبلورت مع اختلال التوازن بين العرض والطلب على المواد الغذائية – أي بين إنتاج المواد الغذائية واستهلاكها وحدوث عجز كبير في إنتاج الغذاء وانتشار ظاهرة الجوع في مناطق عديدة من العالم-. وسنحاول التطرق من خلال هذا الجزء من بحثنا إلى هذه المفاهيم :

المطلب الأول: مفهوم الاكتفاء الذاتي

يعرف الاكتفاء الذاتي بأنه "قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على الموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا"، ومن البديهي القول أن الاكتفاء الذاتي يجب أن ينعكس أولا على المستوى الاقتصادي والمعيشي للسكان، لأنه من غير المعقول أن نتحدث عن اكتفاء ذاتي لدى بلد معين ولا يكفل هذا الاكتفاء الأمن الغذائي الحقيقي للسكان وسد حاجياتهم من الطاقة، ومما لاشك فيه أن مستوى هذا الاكتفاء هو الذي يجب أن يحدد درجة المستويات الغذائية إذا كانت في حدودها الدنيا أو عند حدود مستويات أفضل أو عند مستويات عالية ، كما أن الاكتفاء الذاتي الكامل يرتبط بحجم ونوعية الموارد المتاحة وبالتالي بقدرتها على تحقيق الاحتياجات الغذائية المطلوبة للاستهلاك[1]، وهو يعني الأمن الغذائي الذاتي دون حاجة إلى الآخرين أي أن الدولة أو مجموعة الدول تريد أن تكتفي ذاتيا في تأمين الاحتياجات الغذائية لسكانها بصورة كاملة فلا تحتاج إلى إنفاق أموال في الخارج هي بحاجة إليها في الداخل، فالاكتفاء الذاتي هو الحالة المثالية لتأمين احتياجات المجتمع من الغذاء التي تتطلع إليها وتتمناها كل دول العالم، غير أن هذا المفهوم أثيرت حوله مجموعة من التحفظات أهمها:

- **نسبية مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي:** وتتجلى هذه النسبية في الغموض الذي يسود الإجابة عن حقيقة الاكتفاء الذاتي الغذائي هل هو عند الحد الأدنى في توفير الاحتياجات الغذائية أو الحد المتوسط أو الحد الأعلى وفي هذا الصدد لابد من ربط مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي بالمستوى الاقتصادي والمعيشي للمجتمعات أو المجتمع محل الدراسة.
- **عدم القدرة على تحقيق هذا الهدف عمليا:** إذ أن الاكتفاء الذاتي غير الكامل قد يكون هدفا قوميا صائبا إلا أن تحقيقه مرتبط بالدرجة الأولى بالموارد المتاحة وقدرتها على الوفاء بالاحتياجات، فقد

[1]أحمد أمين بيضون، "**الأمن الغذائي في العالم العربي** "، مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التدقيق ، بيروت –لبنان، الطبعة الأولى 2001 ص16.

تقرر إحدى الدول المضي في تحقيق هذا الهدف إلا أن ذلك يكلفه تضحيات اقتصادية واجتماعية باهظة إذا ما قورنت بحلول أكثر وسطية.

- **مدى العقلانية الاقتصادية لهذا المفهوم:** ويتعلق هذا التحفظ بمدى العقلانية بالنسبة للقرار الاقتصادي القاضي بسياسة الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل، إذ أن الموارد الزراعية محدودة بالإضافة إلى أن قطاع الزراعة هش لأنه يرتبط بصورة مباشرة بالتغيرات المناخية ، مما يجعل التعويل عليه بصورة مطلقة قرارا اقتصاديا غير رشيد خصوصا في ظل العولمة الاقتصادية، وما رافقها من تحرير التبادل التجاري في إطار المنظمة العالمية للتجارة، لأن معيار الاختيار الرشيد يميل إلى اعتبار التكلفة الأفضل بغض النظر ودون التمييز بين إنتاج محلى وآخر غير محلي، وهناك اعتبار آخر يتعلق بارتفاع مستويات المعيشة وتعدد متطلبات وأذواق المستهلكين إلى درجة يصعب معها أن تنتج كلها محليا[1]. والاعتبار الأخير هو التقدم التكنولوجي في وسائل حفظ وتصنيع ونقل المنتجات الغذائية، ومن ثم إمكانية تبادلها على نطاق واسع وعبر مسافات بعيدة.

ورغم وجاهة التحفظات حول مفهوم الاكتفاء الذاتي الكامل فإن الاعتماد على سياسة الاكتفاء الذاتي الكامل أو الجزئي من السلع الاستهلاكية يعتبر خيارا استراتيجيا يجب على الدول خاصة العربية عدم التنازل عنه حتى إن كلف باهظا، ولكن هذا ليس بصورة مطلقة بل في بعض السلع الأساسية كالقمح والأرز ... إلخ ، وفي هذا الصدد هناك مثالين مهمين هما [2] المثال الأول : إصرار اليابان على أن تنتج محليا نسبة كبيرة من احتياجاتها من الأرز رغم الفرق الباهظ بين تكلفة الإنتاج المحلي وتكلفة الاستيراد، فالحكومة هناك تدعم منتجي الأرز بقوة وكذلك المواطن يدعم هذا الموقف من خلال تفضيله للأرز المحلي حتى وهو يدفع فيه أضعاف سعر الأرز المستورد. والمثال الثاني : زراعة القمح في المملكة السعودية التي استطاعت في فترة مضت تحقيق هذا الهدف وارتفع الإنتاج من بضعة آلاف من الأطنان إلى عدة ملايين، وقد انتقد البعض هذه السياسة بدعوى ارتفاع تكلفة الإنتاج بدرجة كبيرة بينما يمكن الحصول على القمح من السوق العالمي بسهولة وبسعر أقل بكثير، ولكنهم يتجاهلون أن جزءا كبيرا من تكلفة الإنتاج ينفق محليا وللمزارعين السعوديين، فضلا عن ذلك هو أن ذلك اختبار للقدرة على توفير احتياجات البلاد عند الحاجة تلغي إمكانية استخدام الغذاء للضغط السياسي أو الاقتصادي.

---

[1]. فوزية غربي، " **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي مع دراسة حالة الجزائر**" ، مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى، بيروت – لبنان 2010 ،ص 52.

[2] محمد السيد عبد السلام، "**الأمن الغذائي للوطن العربي**"، سلسلة كتب شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون ، الناشر عالم المعرفة، الكويت العدد230، ص 75 .

المطلب الثاني: مفهوم الأمن الغذائي

لقد تعددت مفاهيم الأمن الغذائي وتباينت، فهناك من يعتبر الأمن الغذائي مجرد توفير للحاجيات الغذائية الأساسية للإنسان (الغذاء)، ومنهم من يعتبره جزءا لا يتجزأ من أمن الأمة القومي.

أولا– تعريف الأمن الغذائي: هناك عدة تعاريف أهمها تعريف منظمة الأغذية والزراعة الدولية للأمن الغذائي هو "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية و نشطة "[1].كما يعرفه البعض على أنه "قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الأمة وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام ويتم توفير الاحتياجات الأساسية، إما بإنتاجها محليا أو باستيرادها من الخارج، وعلى هذا الأساس فإن مفهوم الأمن الغذائي لا يتضمن وجوب الإنتاج المحلي لكل الاحتياجات الغذائية إنما يقتضي بوجوب تأمين المداخيل القومية اللازمة لاستيراد الاحتياجات الغذائية الأخرى" [2]. وتعرف من جانب آخر منظمة الصحة العالمية "أمان الغذاء بأنه جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات إنتاج و تصنيع وتخزين، توزيع وإعداد الغذاء ، اللازمة لضمان أن يكون الغذاء صحيا وموثوقا به، ملائما للاستهلاك الآدمي و غير ضار بالبيئة[3]، وعليه نلاحظ أن مفهوم الأمن الغذائي من خلال هذا التعريف أوسع من توفير الغذاء بالقدر الكافي في كل الأوقات بل تعدى إلى ضرورة صحة الغذاء للمحافظة على صحة المستهلك ونشاطه.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الأمن الغذائي هو أن يحصل كل مواطن على احتياجاته الغذائية الضرورية على مدار السنة دون حرمان في أي وقت يشاء هو ذلك، سوآءا من الإنتاج المحلي أو المستورد وبعبارة أخرى الأمن الغذائي هو قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين على المدى البعيد والقريب كما ونوعا بالأسعار التي تتناسب مع مستويات دخولهم وقدرتهم الشرائية.

فنلاحظ أنه استبدل مفهوم الاكتفاء الذاتي الذي تناولناه سابقا إلى مفهوم الاعتماد على الذات في الحصول على الغذاء وليس إنتاجه، ومعنى هذا أن تقوم الدولة بتوفير الغذاء من إنتاجها المحلي، فضلا عن توفير النقد الأجنبي من الإمكانيات الذاتية لها لاستكمال احتياجاتها من سوق الغذاء العالمي، ومنه فإن التعاريف السابقة لا تقتضي بضرورة إنتاج وتوفير ما يكفي فحسب بل يقتضي أيضا أن يكون في مستطاع كل فرد أو أسرة الوصول إلى الغذاء الذي يحتاجونه وتأمين الحد الأدنى من السعرات الحرارية اللازمة يوميا، وقد تم التعبير عن أهمية هذا المفهوم تعبيرا واضحا في كثير من الإعلانات الدولية التي تدرج الأمن الغذائي في عداد حقوق الإنسان.

---

[1] صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008 ، الفصل الثالث "**قطاع الزراعة والمياه**" ، ص 171.

[2] أحمد أمين بيضون – مرجع سبق ذكره– ص 19

[3] يحي بكور ،" **الأمن الغذائي الواقع وأفاق المستقبل** "، مجلة شؤون عربية ، القاهرة –مصر ، العدد 101 مارس 2000 ، ص 206

وفي هذا السياق يمكن استعراض مجموعة من الأبعاد هي [1]:

-أ – **البعد الزمني**: يمكن لأي بلد يتمتع بأمنه الغذائي أن يغطي احتياجاته باستمرار سوآءا كان ذلك على المدى القريب أو على المدى البعيد، وقد اعتمد هذا التوزيع الزمني على اختلاف أساليب التعامل مع المشاكل المرتبطة بضرورات الأمن الغذائي، حيث تختلف الأساليب والسياسات والإجراءات لمعالجة تبعات انعدام أو عجز الأمن الغذائي للمجتمع وفق البعد الزمني الذي يحدد إطار المشكلة الغذائية، فعلى المدى القصير يتوقع المجتمع من الدولة أو الحكومة أو الوزارة المعنية أو نظام الأمن الغذائي أن يوفر للمستهلكين الغذاء المطلوب بغض النظر عن :

- **طبيعة التمويل**: لأن الأفراد يهمهم توفر الغذاء بغض النظر عما إذا كانت نفقات الغذاء قد غطيت من الميزانية لنظام الأمن الغذائي أو من الميزانية العامة للدولة أو من القروض، فالمهم أن يجد المستهلك ضالته المنشودة متوفرة في السوق وبالسعر المناسب.

- **مصدر الغذاء**: يجب أن يوفر المجتمع حاجاته الغذائية في الظروف الطبيعية من مصادر يطمئن إليها سوآءا من الداخل أو الخارج، أما في حالة الأزمات وبالاعتبار القريب للأمن الغذائي تأخذ هذه الاعتبارات موقعا هامشيا، فالمطلوب هو الحصول على الغذاء سواء كان ذلك من دولة مجاورة أو دولة بعيدة أو من دولة صديقة أو من دولة غير ذلك.

-ب– **البعد الكمي**: ويعني حصول المستهلك على الكمية الصحيحة والكافية من المواد والعناصر الغذائية، والتي تغطي احتياجاته بالمعنى الكمي حسب المقررات من الطاقة والعناصر الغذائية المبنية على الاحتياجات الفردية للمستهلك، ويجدر بالذكر أن الأرقام الموصي بها مقترنة بمتغيرات العمر والجنس والحالة الفيزيولوجية وطبيعة العمل الذي يمارسه المستهلك، وتتعلق هذه الأرقام بالكميات المفروض تناولها من الطاقة الغذائية مقاسة بالكيلو كالوري أو البروتين والدهون والنشويات مقاسة بالغرام وكذلك المعادن والأملاح والفيتامينات، ويتمتع المستهلكون بالأمن الغذائي إذا ما تناولوا طعاما يمدهم بالأرقام المفروض الحصول عليها والتي تغطي احتياجاتهم ، وإذا ما حصل المستهلك على الأقل على 80% من هذه المقررات فإنه يعاني من فقدان الأمن الغذائي في مثل هذه الحالة.

ت– البعد النوعـــي: إضافة إلى توفير البعد الكمي فلا يكتمل الأمن الغذائي للمستهلكين إلا بتوفير البعد النوعي أيضا، أي حصول المستهلك على الغذاء بنوعية معينة، وترتبط النوعية بمصدر الغذاء سواء من أصول نباتية أو حيوانية، فلا نستطيع الحكم على نوعية الاستهلاك لفئتين من المستهلكين يتناولون نفس الكمية من

[1] محمد رفيق أمين حمدان ، " **الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق** "، دار وائل للطباعة والنشر، عمان– الأردن، الطبعة الأولى 1999،ص16.

العناصر الغذائية والطاقة إلا بمعرفة مصادر هذه العناصر، وكلما كانت العناصر الغذائية ذات أصول حيوانية كانت أعلى بقيمتها الغذائية لأن القيمة البيولوجية للبروتين الحيواني أعلى من البروتين النباتي، فليس كل الغذاء ذا قيمة واحدة ولو كانت الكميات متشابهة معتمدا بذلك على نوعية الطعام.

– ث– البعد الاقتصـــادي: حتى لو توفر الغذاء المطلوب دائما بالكميات والنوعية المطلوبة لا نستطيع الجزم بتوفر الأمن الغذائي، إلا إذا كان بمقدور الأفراد الوصول إلى الغذاء مدعومين بقدرة شرائية تمكنهم فعلا من الحصول على الغذاء وتناوله، ولذلك كان الدخل الكافي أو القدرة الشرائية الذي يضمن للمستهلك حصوله على الغذاء المطلوب ركنا أساسيا من أركان الأمن الغذائي.

ثانيا – مفهوم الفجوة الغذائية: وتعني الفرق بين إنتاج المواد الغذائية والطلب عليها من أجل استهلاكها في اقتصاد أو إقليم معين، غير أن هناك من يعتقد بأن اعتبار الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك بأنها الفجوة الحقيقية أمر يعوزه كثير من الدقة في البلدان النامية، حيث أن الفرق بين الإنتاج والاستهلاك هو الفجوة الظاهرية التي قد لا تساوي بالضرورة الفرق بين الإنتاج والحاجة الموضوعية للسكان، حيث أن سكان البلدان النامية حتى في الدول ذات الدخل المرتفع لا يحصلون على الحاجة الحقيقية من الغذاء، والتي يمكن احتسابها على أساس ثلاث مستويات [1]:

- **الحد الأدنى:**مستوى الحد الأدنى من الغذاء موصى به من قبل منظمة الأغذية والزراعة الدولية ومنظمة الصحة العالمية.
- **الحد المتوسط:** مستوى الاستهلاك العالمي للفرد سنويا .
- **الحد الأمثل:** مستوى استهلاك الفرد في البلدان الرأسمالية .

– **التبعية الغذائية:** نعني بها عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات سكانها من المواد الأساسية الاستهلاكية لغذائهم اليومي، وتكون مرغمة على توفير هذه المواد عن طريق الاستيراد من الخارج، لأن أي اختلال أو ندرة يعرض السكان إلى نقص في التغذية وبالتالي انتشار الأمراض والمجاعة، ومع وجود المنظمات الدولية والإقليمية أصبح العمل تحت لوائها ضمن اتفاقيات و تشريعات معتمدة تخفف من حدة هذه الوضعية.

[1].مهدي محمد القصاص،" **الأمن الغذائي قضية أمن قومي** " ، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي لجامعة الزقازيق تحت عنوان العلوم الاجتماعية وصورة مستقبل المجتمع ، مصر ، أبريل 2009 .

المطلب الثالث: مداخل الأمن الغذائي

لمعرفة مستوى الأمن الغذائي لابد من الولوج إلى مجموعة من العناصر الأساسية من أجل معرفة مدى تحقق الأمن الغذائي من جهة وعند أي مستوى من جهة ثانية، ومن أجل ذلك سنعتمد على دراسة مجموعة من المداخل أهمها [1]:

أولا – المدخل الفردي: يشكل الفرد هنا أبسط الوحدات الاستهلاكية حيث يتم رصد استهلاك الفرد الواحد من العناصر والطاقة الغذائية ومقارنتها بالمتطلبات الغذائية، فإذا كان الاستهلاك مطابقا أو قريبا للمتطلبات الغذائية كان الوضع الغذائي مرضيا على هذا المستوى، ويعرف الأمن الغذائي على مستوى الأسرة على أنه تأمين غذاء كاف لضمان مكون غذائي ملائم لكل أفرادها [2]. وكلما ابتعد الواقع الاستهلاكي عن هذه المتطلبات قرب الأمن الغذائي من نقطة الحرج ويتم التعامل مع الاستهلاك بالأرقام المتوسطة لمجموعات المستهلكين المصنفين حسب مجموعة من العوامل منها (العمر –الجنس– المواصفات البدنية– الدخل – العمل– المتغيرات الاجتماعية ....) على أن تشمل هذه المسوحات عينة إحصائية طبقية عشوائية تمثل المجتمع الإحصائي بمواقعه الجغرافية المختلفة ، وأن تجرى مثل هذه المسوحات في مواسم مختلفة، ومن خلالها يمكن التعرف على ما يلي :

- الأنماط الغذائية السائدة.
- مكونات العناصر الغذائية لهذه الأنماط.
- علاقة الأنماط الغذائية والمستويات الغذائية بالنمط الغذائي لذوي الدخل المحدود في المجتمع، حيث تشكل هذه الطبقة الاجتماعية الشريحة المهددة بسوء التغذية وتشكل الجزء الأكبر من هرم المجتمع.
- الأخذ بالنمط الغذائي للفقراء كقاعدة حسابية لتقدير حجم الغذاء المطلوب وفق متطلبات الأمن الغذائي التي تسمح ظروف الدولة الاقتصادية بتوفيرها من جهة وتغطي الحد الأدنى من المتطلبات الغذائية من جهة ثانية.

ثانيا – المدخل المحلي :تتم في هذا المستوى دراسة العوامل السكانية والاقتصادية والتكنولوجية في الوحدات الإدارية المحلية وعليه فإنه يجب تحديد المتغيرات التالية :

- الوضع الغذائي القائم.
- تحديد الأهداف.
- معرفة الموارد المتاحة.

---

[1] محمد رفيق أمين حمدان – مرجع سبق ذكره– ص30 .

[2] علا محمد علي الخواجة ،"**دراسة تحليلية للعوامل الأساسية المؤثرة في مشكلة لأمن الغذائي** " ، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة القاهرة ، مصر 1995، ص 33.

- تحديد الوسائل الكفيلة بتحقيق الأمن الغذائي .

وعند توفر البيانات المطلوبة عن هذه الوحدات يتم المرور إلى تطوير خطط غذائية عن الأقاليم المختلفة تخضع للتنسيق والربط والدمج فيما بينها ، لتصبح بذلك خطة وطنية شاملة ، ولدراسة المستوى المحلي كما هو مشار إليه أعلاه باختصار يجب دراسة العوامل التالية :

- العوامل الديمغرافية التي تشمل (عدد السكان – التوزيع الجغرافي – البنية السكانية – العوامل الثقافية للمجتمع – العمالة – العادات والتقاليد...إلخ) .
- العوامل الجغرافية التي تتضمن المتغيرات التالية :

1 - **الظروف المناخية:** والتي تؤثر على الإنتاج الغذائي والزراعي مثل كميات الأمطار وتوزيعها الزمني ودرجات الحرارة وحركة الرياح وغير ذلك.

2- **طوبوغرافية الأرض:** التي تحدد النمط الزراعي والذي يحدد طبيعة الإنتاج الزراعي الذي يشكل القاعدة الأساسية لإنتاج الغذاء، حيث تتغير طبيعة الإنتاج بالطبيعة الطوبوغرافية للأرض الزراعية ما بين مناطق جبلية وأخرى سهلية أو صحراوية.

3- **البيئة:** وهي مجموع العناصر التي تشكل المحيط الطبيعي لحياة الإنسان من أرض وهواء وماء ونشاط إنساني يؤثر على القدرة الإنتاجية للموارد الزراعية، إذ يجب التعامل مع هذه الموارد بمنتهى العقلانية وحسن الاستثمار للمحافظة عليها وصيانتها وتنميتها بشكل تصبح معه قابلة للتجديد والديمومة[1].

4- **العوامل الاقتصادية:** وهي التي تعكس القوة الاقتصادية للسكان وقدرتهم الشرائية لاسيما للغذاء، الأمر الذي يتحدد من خلاله مستواهم الغذائي ، وعلية لابد من دراسة العوامل التالية :

- مستوى الدخل للفرد أو الاسرة وربط ذلك بمستوى المعيشة وتكاليف الغذاء.

- توزيع الدخل بين شرائح المجتمع المختلفة، إذ أنه لا قيمة لمستوى الدخل المرتفع إحصائيا بينما هو في الواقع ينحصر ضمن فئة اجتماعية معينة في وقت تحرم فيه فئات أخرى من ذلك الدخل.

- الموارد الاقتصادية يتم في هذا السياق تحديد الموارد الاقتصادية المحلية التي يعتمد عليها السكان في حياتهم اليومية كأن تكون موارد زراعية (أرض ومياه) ، أو معادن أو تجارة أو صناعة أو سياحة وما شابه ذلك ومعرفة طاقتها الإنتاجية ومشاركتها بتوليد الدخل والعمالة ومعرفة قدرة هذه الموارد على تشغيل القوى العاملة ومعرفة تركيبة هذه القوى، من حيث كونها عمالة محلية أو وافدة ومعرفة التركيب الجنسي والعمري والتأهيل.

- 5 – **البنية التحتية:** حيث تشكل هذه الخير شرطا أساسيا لاستثمار الموارد المتاحة ودعم جهود التنمية الاقتصادية ، وهي تضم العناصر التالية :

[1] محمد رفيق أمين حمدان – مرجع سبق ذكره- ص33

* **نظام المواصلات والاتصالات:** لأنها ضرورية لنقل المدخلات الزراعية من مواقع الإنتاج إلى مواقع الاستهلاك في المناطق الزراعية ، أو بين المناطق الزراعية والمدن.

* **التعليم والإرشاد:** لأنهما من الوسائل المهمة لتأهيل المنتج لتحقيق أفضل إنتاج كما تسهل على المستهلك اتخاذ القرار الصحيح لإنفاق المبالغ المتاحة لتحقيق أفضل مستوى من المنفعة.

***الخدمات الصحية:** تكمن أهمية الأوضاع الصحية في المجتمع في الجانب الإنتاجي والاستهلاكي للإنسان، باعتبار الإنسان عنصر إنتاج لا يمكنه العمل بكفاءة إلا في ظروف صحية مناسبة. وكذلك إن لم يكن المستهلك في وضع صحي سليم فإن استهلاكه يعتبر شكلا من أشكال الهدر.

* **المرافق الزراعية:** لأن هناك مجموعة من النشاطات المساندة للقطاع الزراعي كالإرشاد الزراعي وخدمات البيطرة والخدمات التسويقية ونقل للمخزون بالإضافة إلى الخدمات المصرفية التي تؤهل المزارع لشراء المدخلات الضرورية.

ثالثا – المدخل الوطني: يهتم هذا المدخل بقدرة الدولة على تأمين عرض ملائم من الغذاء لإطعام سكانها عند أسعار معقولة بغض النظر عن التقلبات التي يمكن أن تحدث في إنتاجية المحاصيل من سنة لأخرى[1]، كما يمثل المستوى الوطني المجال الشامل الذي يستوعب كل المعطيات الضرورية المرتبطة بمسألة الأمن الغذائي على خارطة المستويين السابقين، بما يتعلق بتنسيق الخبرات والإدارة واتخاذ القرار والتشريع والتنفيذات، ولتطوير برامج الأمن الغذائي على المستوى الوطني لابد من تحليل سوق الغذاء متضمنا ما يلي[2]:

- تحديد حجم العرض والطلب على الغذاء.
- تحديد الدور الأساسي للتجارة الخارجية وتحديد البنود الغذائية في حركة التجارة الخارجية من تصدير واستيراد .
- رسم سياسة–جيو– ديمغرافية تتعلق بتوزيع السكان ما بين حضر وريف لتأمين وتنمية الموارد الإنتاجية وضمان تدفق الغذاء من الريف إلى المدن.
- العمل على إحداث تنمية اقتصادية حقيقية عن طريق الاستثمار الذي يخلق فرص عمل تولد دخلا يؤهل المستهلك لتناول كميات من الغذاء المناسب تضمن أمنه الغذائي الفردي والأسري. ولإنجاح الخطط الغذائية على المستوى الوطني فلابد من اعتماد سياسات سعرية وتسويقية ومصرفية وإرشادية تهيأ أفضل فرص الإنتاج والاستهلاك.

[1] علا محمد على الخواجة ـ مرجع سبق ذكره ـ ص 33.

[2] محمد رفيق أمين حمدان – مرجع سبق ذكره– ص35.

رابعا – المدخل الإقليمي والدولي: لقد تميز الثلث الأخير من القرن العشرين بظهور أزمات غذائية شملت دول العالم الثالث والتي لم يكن بالإمكان تجاوزها أو تجاوز جزء من تبعاتها دون الجهود المشتركة الرامية إلى صيانة الأمن الغذائي عن طريق التعاون الإقليمي أو الدولي إما عن طريق التجارة الخارجية أو المساعدات والهبات الغذائية، أو بدعم الإنتاج الغذائي وتنمية الموارد الزراعية وتوليد الدخل الذي يسمح بتحقيق الأمن الغذائي. وكرد فعل للأزمات الغذائية أنشأ المجتمع الدولي مجموعة من المنظمات الدولية لحل هذه المشاكل : وعلى رأس هذه المنظمات[1] :

1- **منظمة الغذاء والزراعة الدولية التابعة للأمم المتحدة FAO:** تأسست هذه المنظمة عام 1945 في العاصمة الإيطالية روما ، ومن أهدافها :

- دعم الإنتاج الزراعي ومكافحة سوء التغذية.
- مكافحة الهدر والفاقد في المحاصيل .
- تعبئة القوى العاملة لتطوير المناطق الريفية .
- زيادة العملة الصعبة .

ولتحقيق هذه الأهداف تعتمد المنظمة مجموعة من الوسائل ، أهمها[2]:

- تجميع وتحليل وتوزيع البيانات الزراعية و الغذائية على دول العالم.
- تقديم الاستشمارات والخبرات في المجالات الزراعية والتغذية، إلى جانب تقديم المساعدات الفنية المطلوبة.
- دعم الجهود المشتركة لمكافحة الجوع وأوبئة الثروة الحيوانية .

وقد سعت منظمة الفاو إلى إحداث آلية لخدمة الأمن الغذائي يذكر منها ما يلي :

- ضرورة اقتناء الدول لمخزون غذائي يشكل القمح المادة الاستراتيجية الرئيسية في عزلة عن احتياطي الحبوب للأغراض التجارية.
- في حالة نفاذ المخزون الاحتياطي لأغراض الاستهلاك تلتزم الدول باتخاذ مجموعة من الإجراءات لتعويض هذا المخزون.
- في حالة عجز الدول الفقيرة عن توفير الاحتياطي الغذائي تقدم الفاو المساعدة لهذه الدول .
- دعم كل ما من شأنه تدعيم الاكتفاء الذاتي في الدول المحتاجة ، وتقديم المساعدة الغذائية للأقطار التي تتعرض لأزمات غذائية.

---

[1] رحمن حسن الموسوي – مرجع سبق ذكره- ص 283 بتصرف .

[2] http://www.fao.org الصفحة الرئيسية للفاو 23 مارس 2016.

2- **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (لإيفاد)**: تأسس هذا الصندوق سنة 1978،هو مؤسسة مالية دولية ووكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة تهدف إلى القضاء على الفقر والجوع من المناطق الريفية في البلدان النامية . وقدم ما يناهز 10.6 مليار دولار في شكل قروض، ومنحه نحو 796 برنامجا ومشروعا إنمائيا. ويدعم الصندوق اليوم ما مجموعه حوالي 200 برنامج ومشروع جار تنفيذه في 87 بلدا ناميا ، ومكن ذلك قرابة 344 مليون نسمة يمثلون أكثر من 64 مليون أسرة من صغار المزارعين والرعاة من مزاولة أنشطتهم وتدعيمهم لاتخاذ قرارات وخطوات لتحقيق أهدافهم ومستويات معيشة أفضل لأسرهم[1].

3- مجلس الغذاء العالمي: يمثل هذا المجلس وجهة النظر القائمة على عدم الأخذ بمبدأ الاكتفاء الذاتي للدول النامية فحسب، بل تقديم المساعدات الغذائية لها لاسيما في حالات الطوارئ وقد نادى هذا المجلس وعمل على الاحتفاظ باحتياطي غذائي استراتيجي بغرض تقديم المساعدة للدول الفقيرة تحت الاعتبارات التالية [2]:

- ضرورة دعم وإقامة الاحتياطي الغذائي ضمن برامج التنمية الوطنية للدول المعنية.
- على الدول المعنية أن تكون قادرة على إدارة واستعمال هذا المخزون والسيطرة على حالات الطوارئ المحتملة .
- تقديم مساعدات التنمية لتطوير الإنتاج الزراعي، وأن تتم هذه الجهود بالتنسيق بين المؤسسات الدولية المعنية بما يتعلق بتخطيط وتنفيذ برامج الأمن الغذائي.

4- برنامج الغذاء العالمي: انطلق هذا البرنامج عن منظمة الأمم المتحدة الفاو عام 1962 وأعطيت الأولوية في عملها لقضية الأمن الغذائي منذ أزمة الغذاء 1973- 1974، ومن أهداف هذا البرنامج تشجيع الإنتاج الزراعي من أجل حسين الوضع الغذائي في الدول الفقيرة والاحتفاظ باحتياطي غذائي لمساعدة الدول الفقيرة. ويرى البرنامج أن المساعدة في مجال التنمية الزراعية هي أفضل الوسائل للوصول إلى الأمن الغذائي، حيث تتمكن الدول الفقيرة عندها من استغلال وتنمية مواردها الزراعية لزيادة الإنتاج وتقوية ركائز الأمن الغذائي، فيها وتقليل درجة اعتمادها على السوق الغذائية العالمية أو الهبات والمساعدات الغذائية[3].

كما أن هناك عدة هيئات تعمل وتنشط من أجل تحقيق الأمن الغذائي العالمي، إلى جانب التكتلات الدولية التي تولي مشكلة الأمن الغذائي أهمية بالغة ضمن أهدافها .

---

[1] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) –.www.ifad .org 18-04-2016

[2] محمد رفيق أمين حمدان – مرجع سبق ذكره- ص39

[3] المرجع السابق ، ص40.

المطلب الرابع: محددات العرض و الطلب على الغذاء

من المداخل المهمة في مفهوم الأمن الغذائي هو العرض والطلب على المنتجات الغذائية، وهناك مجموعة من العوامل التي تحدد وتؤثر في كل واحد منهما. وسنحاول في هذا السياق التطرق لهذه العوامل :

أولا – العوامل المؤثرة على العرض: عرف العرض بأنه الكميات التي يعرضها المنتجون من سلع وخدمات معينة ينتجونها للبيع في الأسواق في فترة زمنية معينة وفق أثمان معينة مع ثبات باقي العوامل المؤثرة على هذا العرض [1].

- **توفر مدخلات الإنتاج:** يعتمد حجم العرض لسلعة معينة على مدى توفر عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج هذه السلعة. فعملية الإنتاج الزراعي على سبيل المثال تعتمد على الأرض والماء والأيدي العاملة ورأس المال والتكنولوجيا، فإذا توفرت هذه العناصر بقدر معين فإن حجم الإنتاج وبالتالي حجم العرض للسلعة يتحدد بقدر إتاحة هذه العناصر طرديا. ويمتاز الإنتاج الزراعي بضعف المرونة في الأجل القريب، ففي حالة تغير حجم المدخلات يستجيب الإنتاج ببطء لأن العملية الإنتاجية الزراعية بحاجة لوقت محدد، فإذا تغيرت الظروف الإنتاجية العامة بما يشجع التوسع في إنتاج سلعة ما مثلا يجب أن يمر على ذلك موسم زراعي واحد على الأقل حتي يستجيب السوق لذلك[2].فإذا كانت :

- Δ = التغير ، ك= الكمية ، س= السعر

فإنه يمكن حساب مرونة العرض عن طريق المعادلة التالية :

$$\text{م ع} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المعروضة}}{\text{التغير النسبي في سعرالسلعة}}.$$

$$\text{م ع} = \frac{\frac{\Delta ك}{ك}}{\frac{\Delta س}{س}} = \frac{\Delta ك}{\Delta س} \cdot \frac{س}{ك}$$

وتكون المرونة مساوية للواحد صحيح أكبر أو أقل من ذلك

- فإذا كانت م ع> 1 فإن العرض عندها يكون مرنا
- وإذا كانت م ع < 1 فيكون العرض عندها غير مرن
- م ع =1 فيكون العرض في هذه الحالة متعادل المرونة

- **تكاليف الإنتاج:** تعتبر تكلفة عناصر الإنتاج من أهم العوامل المؤثرة في العرض، إذ أن ارتفاع سعر عنصر معين أو أكثر من عناصر الإنتاج يؤدي إلى زيادة النفقات الإنتاجية وبالتالي تقليل الكميات

[1] علي جدوع الشرفات – مرجع سبق ذكره- ص101.

[2] محمد رفيق أمين حمدان – مرجع سبق ذكره – ص41 .

المعروضة لقلة الإنتاج من السلعة أو الخدمة قيد الإنتاج عند سعر معين، أما إذا انخفض سعر العنصر فإن النفقات ستقل وبالتالي ستزيد الكميات المعروضة بسبب زيادة الإنتاج للسلعة أو الخدمة قيد الإنتاج عند نفس السعر.

- **السعر**: يعتبر السعر إشارة للمنتج تفيده في تخطيط مشاريعه الزراعية للموسم القادم، فإذا ارتفعت أسعار سلعة معينة في نظر المزارع من ذلك بأن هذه الأسعار ستكون أيضا أسعار المستقبل. وبصفة عامة فإن الإنتاج يزداد بزيادة سعر السلعة وينخفض بانخفاضه وهذا ما يطلق عليه بقانون العرض.
- **أسعار السلع الأخرى**: إن انخفاض أسعار السلع الأخرى المنافسة للسلعة أو الخدمة قيد الإنتاج يؤدي إلى شعور المنتج بارتفاع سعر السلعة التي يقوم بإنتاجها بالنسبة إلى أسعار السلع الأخرى، مما يولد لديه رغبة بزيادة الإنتاج وبالتالي زيادة العرض، أما إذا ارتفع سعر السلع المنافسة فإن المنتج يشعر بأنه لا يحقق الربح الذي تحققه هذه السلع لذا فإنه يعتمد إلى تقليل الإنتاج من السلعة التي ينتجها مما يؤدي إلى انخفاض عرضها.
- **المستوى الفني للإنتاج**: إن استخدام التقنية والأساليب الحديثة في النشاط الزراعي يؤدي بشكل أو بآخر إلى تخفيض كلفة الإنتاج ومنه زيادة الإنتاج وارتفاع الكميات المعروضة، وهو ما يؤدي إلى انتقال منحنى العرض إلى الأعلى.
- **عدد المنتجين**: هناك علاقة طردية بين عدد المنتجين وبين الكميات المعروضة من سلعة ما، أي أنه كلما زاد عدد المنتجين لسلعة ما فإن الكمية المعروضة منها تزداد في السوق.
- **المخزون الاستراتيجي من الغذاء**: يمثل المخزون الاستراتيجي من الغذاء مكونا رئيسيا في عرض الغذاء على مدار السنة، حيث يحقق تكوين المخزون الاستراتيجي توفير الاستقرار في عرض السلعة على مدار السنة[1].

ثانيا – محددات الطلب:

إن الطلب على سلعة غذائية معينة هو الكمية التي يرغب المستهلكون بشرائها وفق أسعار بديلة مع بقاء باقي العناصر ثابتة، ومن المعروف أنه كلما انخفض سعر السلعة زاد الطلب عليها ، والعكس ويمكن حصر محددات الطلب فيما يلي [2]:

- **الأسعار**: يعتبر السعر من العوامل الأكثر تأثيرا على طلب سلعة ما، وبناء على نظريات الاقتصاد الجزئي، واستجابة لقانون العرض والطلب فإن الطلب يرتفع بانخفاض الأسعار وينخفض بارتفاعها، أي أن هناك علاقة عكسية بين السعر والكمية المطلوبة لذلك يكون منحنى الطلب على سلعة غذائية ما ذو ميل

[1] محمد صالح دمبري، " **سياسات الإنتاج والممارسات التجارية في السوق العالمية للمنتجات الغذائية** " ، المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة، الجزائر ، ص 29.

[2] محمد رفيق أمين حمدان – مرجع سبق ذكره – ص45.

سالب. ويتأثر التغير في الكمية المطلوبة الناجم عن تغير السعر بدرجة مرونة الطلب السعرية والتي تتميز بالانخفاض، لأن معظم هذه السلع ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها، لذلك مهما ارتفع السعر فإن الكميات المطلوبة سنخفض بشكل محدود .

- **الدخل**: إذا افترضنا ارتفاعا في الدخل مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، فإن القدرة الشرائية سترتفع بالنسبة للمستهلك، فينعكس ذلك في زيادة الطلب على السلع منها الغذائية، وهذا يعني زيادة الطلب على الغذاء مما يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب على الغذاء ناحية اليمين، والعكس صحيح .
- **عدد السكان**: من البديهي أن تكون هناك علاقة طرية بين عدد السكان والكميات المطلوبة من الغذاء، بحيث كلما زاد عدد السكان زادت الكمية المطلوبة من السلع الغذائية والعكس صحيح مع افتراض ثبات العوامل الأخرى[1].
- **الأذواق، العادات والتقاليد**: يندفع المستهلك لشراء ما ينسجم مع نظام ذوقه وموقفه الشخصي من السلع، وهذا أمر صعب القياس لأنه يخضع لمتغير شخصي يختلف من فرد لآخر، قد يكون استهلاك بعض السلع شيئا فاخرا عند شخص ما أو مجتمع ما وشيئا مثيرا للتقزز عند شخص آخر أو مجتمع آخر، ولذلك يختلف الاستهلاك وفقا للعادات والتقاليد والمواقف الشخصية [2]. وهذه العوامل لها تأثير كبير في الدول النامية أكثر منها في الدول المتقدمة .
- **توقعات المستهلكين**: إذا توقع المستهلكون أن أسعار السلع الغذائية سترتفع في المستقبل فإنهم يقبلون على شراء هذه السلع، ويحدث العكس إذا توقعوا انخفاض الأسعار .
- **أسعار المواد البديلة**: ففي حال ارتفاع سعر السلعة (أ) والتي يمكن أن تحل محلها السلعة (ب) في الاستهلاك ، فإن المستهلكين سيخفضون من استهلاك السلعة الأولى وسيزداد الطلب على السلعة الثانية والعكس صحيح، أما إذا كانت السلعتان متكاملتان فإن ارتفاع سعر إحداهما سيؤدي إلى انخفاض الطلب على السلعتين في نفس الوقت ، والعكس صحيح[3].
- **السياسات الاقتصادية**: تتمثل السياسة الاقتصادية في أنها من الاجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية، وتسعى نحو تحقيق أهداف المجتمع، ولعل أهم السياسات الاقتصادية التي تؤثر على الطلب على الغذاء في الدول النامية سياسات إعادة توزيع الدخل القومي، من خلال سياسة مباشرة ـالمدفوعات التحويليةـ أو عن طريق سياسة غير مباشرة في صورة الدعم الغذائي[4].

---

[1] السيدة إبراهيم مصطفى، أحمد رمضان نعمة الله، السيد محمد أحمد السريتي، " **اقتصاديات الموارد والبيئة**"، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ص 208 .

[2] محمد رفيق أمين حمدان – مرجع سبق ذكره- ص 46

[3] مرجع سابق – ص47.

[4] السيدة إبراهيم مصطفى و آخرون ـ مرجع سبق ذكره ـ ص 216.

المبحث الخامس: مرتكزات الأمن الغذائي

هناك مجموعة من المرتكزات التي يتم الاعتماد عليها لمعرفة مدى قدرة الاقتصاد على توفير الغذاء المناسب كما ونوعا لأفراد المجتمع، ومدى اقترابه أو بعده عن تحقيق هدف الأمن الغذائي لمواطنيه، فهناك العناصر الاستراتيجية التي من شأنها توفير الغذاء إلى جانب الاعتماد على مجموعة من المؤشرات لقياس مستوى التغذية في المجتمع في ظل العمل على تحقيق مجموعة من المبادئ التي تسمح ببلوغ الغاية .

المطلب الأول: العناصر الاستراتيجية للأمن الغذائي

هناك مجموعة من العناصر التي تعطي للأمن الغذائي أبعاده الاستراتيجية وتحدد مدى اقتراب أو ابتعاد بلد ما عن تحقيق أمنه الغذائي، وسنستعرضها في هذا السياق كما يلي[1]:

أولا– الموارد الزراعية: يعتبر مدى توافر الموارد الزراعية في بلد ما من العناصر الهامة المحددة للأمن الغذائي كونها الدعامة الأساسية لقيام للاستثمارات الزراعية التي يعنى بها توفير الغذاء، وتأخذ هذه الموارد معنا إضافيا في حالة توفر الموارد المالية أو عدمها. وبشكل عام فإن توفر أو عدم توفر الموارد لا يعني بالضرورة توفر الأمن الغذائي أو انعدامه، ويمكن تصنيف الأقطار المختلفة على عدة أنماط، منها:

- **بلدان تمتلك الموارد الزراعية والمالية بشكل وفير:** تتمتع بالأمن الغذائي إلى حد مقبول، ولا تعاني هذه البلدان من أي مشكلة في توفير غذائها.
- **بلدان لا تمتلك الموارد الزراعية وتمتلك الموارد الاقتصادية بالمقابل:** وما دامت هذه البلدان تعيش مناخا إقليميا ودوليا سلميا وتعاونيا، فلا خوف لهذا النمط من البلدان على أمنها الغذائي لأن ذلك سيساعدها على الحصول على غذائها من خارج حدودها وفقا لعلاقاتها الاقتصادية والسياسية، أما في حالة غياب التعاون الإقليمي أو الدولي فهناك مشكلة حقيقية.
- **بلدان تمتلك الموارد الزراعية وتفتقر للموارد المالية:** يعاني هذا النمط من البلدان من مشكلة قصيرة ومتوسطة المدى في أمنها الغذائي وبمجرد توفر القدرة المالية، والإرادة السياسية فإنه يمكنها تفعيل هذه الموارد وتوظيفها لتحقيق الأمن الغذائي وتوفير احتياجات الأفراد .
- **بلدان لا تملك الموارد الزراعية وتفتقر للموارد المالية:** يعاني هذا الصنف من البلدان من مشكلة حقيقية على المدى البعيد في مجال أمنها الغذائي، كما أنها تشهد ارتفاع معدلات ناقصي التغذية وقد تستفيد هذه الدول من المعونات الغذائية.

ثانيا – الإنتاج الغذائي: يقاس الأمن الحقيقي للأمن الغذائي بقدرة الموارد الوطنية الزراعية بالذات على تغطية الاحتياجات الغذائية للمواطنين، وهنا لابد أن نأخذ بعين الاعتبار مفهوم الاكتفاء الذاتي الذي

[1] محمد رفيق حمدان أمين – مرجع سبق ذكره– ص 20

له علاقة بالأمن الغذائي، والذي يعني كما سبق وأن تطرقنا إليه " نسبة مشاركة الإنتاج الغذائي المحلي في تغطية الاحتياجات الغذائية الفعلية للمستهلكين"، يمكن احتسابها بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة الاكتفاء الذاتي} = \frac{\text{الانتاجي المحلي}}{\text{المتاح للاستهلاك}} \times 100$$

ونحصل من خلال هذه المعادلة على رقم نسبي، فإذا كان الحاصل 75% مثلا، فهذا يعني أن الإنتاج المحلي يغطي ثلاثة أرباع من احتياجات المواطنين من مادة غذائية معينة، وكلما كانت هذه النسبة أعلى ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي والعكس صحيح. ولكن هناك بعض التضليل عن الوضع الغذائي، فإذا كان بلد ما يظهر درجة عالية من الاكتفاء الذاتي من مادة غذائية معينة ويعيق الاستيراد من هذه المادة ليحصل المستهلك على كميات قليلة منها فلا يعني هذا بالضرورة تمتع البلد بالأمن الغذائي. كذلك قد تظهر الأرقام الإحصائية أن بلدا ما يغطي احتياجاته المحلية من مادة ما كاللحوم مثلا بنسبة عالية جدا، بينما يستورد هذا البلد معظم مدخلات هذه المادة، فإن هذه الأرقام مضللة ولا تعبر عن الواقع ، أما إذا كانت هذه المدخلات هي أيضا من إنتاج محلي فإن هذا الرقم صحيح، وحتى يصبح الإنتاج الزراعي عنصرا فعالا في إطار تحقيق الأمن الغذائي فإن الإنتاج يجب أن يستجيب لضروريات الاستهلاك، أي استغلال الموارد الزراعية المتاحة في إنتاج الموارد الزراعية والغذائية المهمة في نمط استهلاك أفراد المجتمع.

ثالثا – عناصر الدالة الاستهلاكية: تعني الدالة الاستهلاكية علاقة الاستهلاك بمجموعة من المتغيرات الأساسية كالدخل والسعر والذوق وعدد السكان ...إلخ، ويمكن التعبير عنها بالشكل التالي:

الاستهلاك = د (الدخل ، السعر، الذوق ، السكان .....)

د: يعني الحرف د هنا دالة ، أي أن الاستهلاك يتعلق بهذه المتغيرات أو يتبع أو يخضع لها .

فدخل المستهلك هو العامل المحدد للسلوك والقدرة الشرائية للمستهلك، لذلك فإنه من غير المتوقع حصول المستهلك على الغذاء المطلوب بغير دخل كتعبير على القدرة الشرائية والاستهلاكية للأفراد، إلا في حالة هبات. كما أنه لا يعني لنا حجم الدخل شيئا بعيدا عن المستوى السعري، فالسعر يعبر عن القوة الفعلية التي تربط الدخل بالواقع، وفي سياق فهمنا للأمن الغذائي لا نستطيع القول بأن دخل الفرد في بلد "أ" والبالغ 500 دولار شهريا هو أعلى من دخل مثيله في بلد "ب" والبالغ 450 دولار، إلا إذا ارتبط ذلك بالأسعار. فإذا كانت أسعار المواد الغذائية في البلد الثاني أدنى منها في البلد الأول فإن مستوى المعيشة لمواطن البلد الثاني يمكن أن يكون أعلى من مستوى مثيله في البلد "أ" للسبب نفسه[1].

ويمكن أن نقيس الدخل والأسعار بوحدات نقدية سهلة التناول، أما قياس الذوق فهو أمر أصعب لأنه يخضع للمواقف الشخصية و الفهم الذاتي للأشخاص فما هو مقبول من المواد الغذائية لشخص ما ليس

[1] المرجع سابق ، ص 22.

بالضرورة أن يكون مقبولا عند غيره من الأشخاص، وإذا درسنا الاستهلاك على المستوى الوطني فإن عدد السكان عامل هام في تحديد حجم الاستهلاك الوطني لذلك نجد فروقا كبيرة في استهلاك مادة القمح في بلدين مختلفين في حجم السكان. أما الأسعار فإنه من الممكن أن تكون أسعار حرة، أي أنها تخضع لعوامل السوق (العرض والطلب) في تحديد مستواه وهذا ما يعرف بآلية السوق، ويعتبر سعر السوق سعرا حقيقيا ويعبر عن الواقع الاقتصادي في جانبي العرض والطلب إلا أن سعر السوق يفتقر إلى الحس الاجتماعي، لأن السعر الحر لا يفرق بين الغني والفقير الأمر الذي يحتم تدخل الدولة لتحديد أسعار المواد الغذائية من أجل إتاحة الغذاء لذوي الدخل المحدود.

رابعا– التجارة الخارجية: تعتبر التجارة الخارجية عنصر توازن مهم للسوق المحلية فإذا كان الإنتاج المحلي عاجز عن تغطية الطلب المحلي على المواد الغذائية يأتي الاستيراد من الخارج ليغطي العجز، فتعود السوق عندها إلى حالة التوازن أي تطابق العرض مع الطلب وتتوازن عندها الأسعار ويحول ذلك دون إحداث ضرر بمصلحة المستهلك، وفي حالة زيادة العرض عن الطلب بوجود فائض في السوق، فإن ذلك يعني انخفاض الأسعار مما يضر بمصلحة المنتج، وهنا يجب التخلص من الفائض عن طريق الصادرات فتقل الكمية المعروضة وتعود السوق إلى التوازن[1] .

وإذا أريد للتجارة الخارجية أن تخدم قضية الأمن الغذائي فيجب ضبط حركة التجارة الخارجية بضرورات السوق المحلية من جهة ومصلحة الإنتاج المحلي من جهة ثانية ومعطيات السوق العالمية من جهة ثالثة، حيث تتميز أسواق الغذاء العالمية بالتركيز الشديد حيث تسيطر الدول المتقدمة على صادرات السلع الغذائية خاصة الحبوب مثل القمح والذرة[2] .

خامسا – التخزين: يمثل المخزون الاستراتيجي من الغذاء مكونا رئيسيا في عرض الغذاء ويستهدف تكوينه بناء خط الدفاع الأول والصمام الرئيسي لعلاج مشاكل نقص عرض الغذاء على مدار السنة [3]. رغم أهمية التخزين إلا أنه لا يعني تحقيق الأمن الغذائي ولا يعتبر في الواقع أداة هامة من أدوات الأمن الغذائي حيث يقوم نظام الأمن الغذائي بالاحتفاظ بمخزون غذائي يمكن الإفراج عنه عند اللزوم مما يجنب البلد الوقوع في أزمة غذائية. لأنه من أجل تحقيق الأمن الغذائي ولأسباب تتعلق بتكاليف التخزين لا يمكن تخزين كل شيء لاسيما في البلدان الفقيرة، فشراء المواد الأساسية والمواد النادرة في الدول النامية يدفع عادة بالعملة الصعبة، وهي نادرا ما تمتلك وسائل التخزين الحديثة إلى جانب ارتفاع تكاليف التخزين بالإضافة إلى تعرض المواد المخزنة في بعض الأحيان إلى التلف، لذلك لابد من التعامل مع مجموعة من المواد الغذائية لأغراض

---

[1] محمد رفيق أمين حمدان ـ مرجع سبق ذكره ـ ص 23.

[2] السيدة إبراهيم مصطفى و آخرون ـ مرجع سبق ذكره ـ ص 244 بتصرف.

[3] المرجع السابق، ص261..

التخزين، ويجب تخزين المواد التي تخدم الأمن الغذائي والتي بمقدور الدولة توفيرها لكل شرائح المجتمع وبكلفة معقولة ويمكنها تخزينها، وعلى المادة التي ينبغي تخزينها أن تتوفر فيها المواصفات التالية [1]:

– **انتشار الاستهلاك:** يجب أن تكون هذه المواد الغذائية تدخل في العادات الغذائية للغالبية العظمى من أفراد المجتمع واستهلاكها غير مقصور على فئة معينة، بل يستهلكها الفقير والغني دون استثناء.

– **تكرار الاستهلاك:** أي أن المستهلك يتناول هذه المادة على فترات زمنية متقاربة، لأنه كلما تتكرر استهلاك مادة ما دل ذلك على ارتفاع أهميتها للمجتمع.

– **اعتدال سعرها:** تخزن عادة تلك المواد الغذائية المتدنية السعر لتكون في متناول الجميع، ولذلك تتميز هذه المواد بمرونة طلب دخلية وسعرية متدنية .

– **القيمة الغذائية:** يجب تخزين المواد الغنية بمحتواها الغذائي الذي يجعل المستهلك يتناولها بشكل دائم.

– **سهولة الحصول عليها وتوفرها في السوق:** فالمادة أو مجموعة المواد الغذائية التي تجمع بين هذه المواصفات يطلق عليها المواد الغذائية ذات الصفة الاستراتيجية، وتتصدر الحبوب والزيوت قائمة المواد الغذائية هذه القائمة.

– **الوضع الغذائي:** تنعكس الحالة السلبية للأمن الغذائي على المستهلكين سلبا أو إيجابا بالوضع الغذائي لهم فإذا تمتع المجتمع بأمن غذائي قوي فإن ذلك يعني حصول أفراده على الأرقام الموصي بها من الطاقة الغذائية والعناصر الغذائية الأخرى، وإذا ما افتقر المجتمع للأمن الغذائي فإن ذلك ينعكس بتدني استهلاكه من هذه العناصر.

– **السياسة الغذائية العامة:** يقصد بالسياسة الغذائية العامة للدولة ذلك النظام الذي يشكل شبكة الأهداف و الوسائل والإجراءات التي تتعامل الدول من خلالها مع قضية الأمن الغذائي لتحقيقه اعتمادا على الموارد الذاتية، وفي حالة تعذر تحقيق الأمن الغذائي بالاعتماد على القدرات الوطنية يجب العمل على رفع درجة الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية، وكما ذكرنا سابقا فإن المجتمع يستطيع أن يحقق اكتفاء ذاتيا من مادة غذائية معينة فإن لم يستطع فعله على الأقل محتواه رفع درجة الاكتفاء الذاتي منها.

[1] محمد رفيق أمين حمدان ـ مرجع سبق ذكره ـ ص 22.

المطلب الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي

هناك مجموعة من المؤشرات التي يتم الاعتماد عليها في قياس مدى تمتع المجتمعات بالأمن الغذائي، وأهم هذه المؤشرات ما يلي :

المؤشر الأول– متوسط السعرات الحرارية المتوفرة للفرد في اليوم: وهو من أهم مؤشرات استهلاك الغذاء و لكن نقطة ضعف هذا المؤشر هو أن المتوسط الحسابي لا يقيس تأثير التوزيع غير العادل لإمكانية الحصول على الغذاء بين السكان، فقد يكون قسم من السكان يستهلكون كميات أكبر من الطعام بينما البقية منهم يحصلون على كميات أقل من الحد الأدنى الذي يتراوح من 1800إلى 2000كيلوكالوري وبالتالي نجد أن الدول التي ليست فيها عدالة في توزيع الدخل، لا يمكن فيها ضمان غياب نقص التغذية المزمن في حال كان هذا المؤشر في حده الأدنى أو أعلى قليلا. وحسب تقديرات الفاو فإن متوسط الاستهلاك الفردي اليومي في العالم قد تزايد تقريبا بنسبة الخمس خلال الأربعين سنة الأخير من القرن العشرين من 2400كيلو كلوري في منتصف الستينات إلى2800 كيلو كلوري حاليا، ومعظم هذا تزايد حدث في الدول النامية، ولكن هناك تفاوت بينها يتراوح ما بين 2200كيكلر في صحراء إفريقيا و2400 في جنوب آسيا و2900 في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وحوالي 3000 في الشرق الأدنى وشمال لإفريقيا [1].

المؤشر الثاني – نقص التغذية المزمن: وهذا المؤشر يحدد عدد الأفراد الذين يحصلون على الطاقة الغذائية في حميتهم اليومية بشكل غير كافي لأداء العمل والحفاظ على وزن الجسم ونمو الأطفال، تعتمد طريقة العمل بهذا المؤشر وحساباته على بيانات الإحصاء الرسمي للسكان وعلى معلومات مأخوذة من استبيانات مقاييس مستوى المعيشة ومسوحات الأسر.

المؤشر الثالث – نقص الوزن عند الاطفال: يعتبر هذا مؤشرا على انعدام الأمن الغذائي، وهو يعتمد على مقاييس النمو النسبية للأطفال المحددة حسب العمر والجنس التي وضعتها منظمة الصحة العالمية والأمم المتحدة وتمويل الطفولة اليونيسف، وتختلف نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن بشكل كبير من دولة إلى أخرى، ففي عدة دول من الصحراء الإفريقية وبعض دول جنوب آسيا نسبة الأطفال المصابون بعمر أقل من خمس سنوات مرتفعة (20%إلى 35%)، وفي دول أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي نسبة انتشار هذه الحالة منخفضة ومعتدلة تقريبا (05%إلى 20%) وكذلك في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وبشكل متباين بين الدول، والوضع أسوأ في بعض الدول مثل السودان وإيثيوبيا والسودان[2].

---

[1] نوال نعمة، " **تقييم واقع الأمن الغذائي العالمي مع منظور للشرق الأدنى** " ، منتدى السياسات الزراعية دمشق بالمركز الوطني للسياسات الزراعية ، سوريا،2006 .

[2] نفس المرجع

المؤشر الرابع – الجوع المستتر: من المعروف أن الجوع يظهر بعدة أشكال أبسطها وأوضحها هو الشعور بالجوع بسبب عدم الأكل وهذا يدعى "الجوع الواضح" وهو يعني نقص السعرات الحرارية. والشكل الثاني للجوع وهو أكثر تعقيدا هو الذي لا نشعر به مباشرة و إنما يسبب الشعور بالإرهاق والمرض المتكرر أو الموت المبكر ويدعى الجوع المستتر وله عدة مظاهر أهمها[1]:

- نقص الفيتامين "أ" يؤدي إلى إصابة من 100-140 مليون طفل بضعف الجهاز المناعي وضعف الرؤية وإصابة (250-500) مليون طفل بالعمى .
- عوز اليود يسبب التخلف العقلي، وقد أدى إلى وجود 20 مليون شخص معاق عقليا في العالم، كما يسبب 100ألف طفل سنويا مصابون بأذى دماغي غير قابل للشفاء بسبب نقص اليود في غذاء الأمهات .
- نقص الحديد يسبب فقر الدم وهو أكثر أمراض نقص التغذية انتشارا في العالم، ويسبب خفض الخصوبة بنسبة 10-15 %، كما أنه المسبب الأكبر لوفيات الأمهات والأجنة.

المؤشر الخامس– فرط التغذية: هناك أعداد من اللذين يعانون من فرط التغذية في العالم حاليا أكبر من أعداد اللذين يعانون من نقصها، ووفقا لمنظمة الصحة العالمية يوجد أكثر من مليار شخص في العالم يعانون من زيادة الوزن بالإضافة إلى 400 مليون شخص بالغ يعانون من البدانة. وفرط التغذية هذه الحالة التي تظهر أعراضها في شكل زيادة الوزن والسمنة، عن تناول كميات كبيرة من السعرات الحرارية، مقارنة بما ينبغي أن يستهلكه الشخص من هذه السعرات، مع تخزين الفارق في شكل دهون وشحوم. وكما هو معرف يؤدي هذا الاختلال في كمية المتناول من الطاقة، بالنسبة إلى المستهلك منها، إلى العديد من الأمراض، مثل أمراض القلب والشرايين أو داء السكري[2].

[1] نوال نعمة ،منتدى السياسات الزراعية – مرجع سبق ذكره–

[2] أكمل عبد الحكيم، " قمة الجوع ومفاهيم فرط التغذية"، http//www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=64184 30/ 03/ 2016.

المطلب الثالث: أبعاد الأمن الغذائي

إن دراسة العناصر الأساسية للأمن الغذائي يضعنا أمام عنوانين رئيسيين تندرج تحتهما هذه العناصر، العنوان الأول مبادئ الأمن الغذائي أما الثاني فهو الغذاء السليم الصحي ويطلق عليه أيضا تسمية "أمان الغذاء":

أولا – أبعاد الأمن الغذائي: إن التعمق في تحليل هذه المبادئ يجعلنا نخلص إلى القول أن مضامينها تضع الحكومات على المحك مع قضية الأمن الغذائي و قد أصبح مفهوم الأمن الغذاء يقوم على مجموعة من الأركان الأساسية هي[1]:

1- **المبدأ الأول:** (**الوفرة**) ونعني به إتاحة المعروض من المواد الغذائية سواء من الإنتاج المحلي أو من السوق العالمي والمقصود هو إتاحة الغذاء وكفاية المعروض منه من حيث الكم والنوع، وتقاس بقدرة الدولة على توفير الإمدادات الكافية من الغذاء لسكانها سواء من الإنتاج المحلي أو الأسواق الخارجية، وتعتمد مدى كفاية الغذاء على طاقة الدولة فيما يتعلق بالإنتاج والقدرة على الاستيراد وكفاءة الأنظمة التسويقية ، ويندرج تحت كل عنصر ما يلي :

- **الإنتاج المحلي من السلع الغذائية:** ويعتمد على مدى توفر الموارد الزراعية الأرضية المائية والبشرية والمالية، وكذلك مستوى التكنولوجيا المستخدمة في إنتاج السلع الغذائية، وتوجهات السياسات الزراعية والغذائية و مدى توفر البنى التحتية الزراعية، بالإضافة إلى توجهات السياسات الاستثمارية ومدى قدرتها على خلق البيئة المناسبة الاستثمار في إنتاج السلع الغذائية.
- **القدرة على الاستيراد:** وتعتمد على ما يلي :
  - الأسعار العالمية (العرض و الطلب)
  - السياسات التجارية السائدة ومدى انفتاحها.
  - القيود الجمركية وغير الجمركية.
  - السياسات الاقتصادية الكلية وخاصة ما يتعلق منها بأسعار الصرف ومعدلات التضخم.
  - الميزان التجاري ومدى توفر العملة الصعبة.
- **الكفاءة السوقية:** وتؤثر على مدى إتاحة الغذاء بالاعتماد على ما يلي :
  - التركيب السوقي من حيث كونه احتكاري أو تنافسي .
  - المخزون الاستراتيجي وكفاءة إدارته والسياسات الخاصة به.
  - مدى توفر ومدى كفاءة البنى التحتية التسويقية.

[1]. صبحي القاسم – سالم اللوزي وآخرون، " **تحديات الأمن الغذائي العربي** " ، ندوة الأمن الغذائي العربي في ظل التطورات الإقليمية والدولية، مؤسسة عبد الحميد شومان ، عمان – الأردن، ص 05 .

- التشريعات والأنظمة التسويقية.

2- **المبدأ الثاني:** استقرار المعروض من المواد الغذائية على مدار السنة[1]، أي (**الديمومة**) ويعني استقرار الإمدادات الغذائية أو استقرار المعروض من الغذاء من موسم لآخر ومن عام لآخر، خاصة في حالات الطوارئ والظروف المناخية غير المواتية، ومن أجل ضمان استقرار الإمدادات الغذائية يجب توفير مخزون استراتيجي مناسب يكفي لفترات لا تقل عن 3-6 أشهر.

3 – المبدأ الثالث: (**السهولة**) أي القدرة على الحصول على الأغذية، وهذا يفترض بالضرورة أن تكون أثمانها مكيفة مع مداخيل السكان وأنه في حال وجود شرائح فقيرة ليس بمقدورها تأمين حاجاتها الغذائية لابد للدولة من التدخل عن طريق تأمين الغذاء لهذه الشرائح المحتاجة إلا أن التهديد الفعلي للأمن الغذائي يتفاقم بشكل مناسب مع تضاؤل القدرات التداخلية للدولة[2]، وتتأثر هذه القدرة بمجموعة من العوامل منها :

- مستويات الدخل الفردي.
- الأسعار.
- الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي.

4- الاستفادة من الغذاء: ويقصد به كيفية استخدام الجسم للمغذيات المتنوعة التي يحتويها الغذاء، حيث يحقق كما كافيا من الطاقة من خلال تنوع النظم الغذائية وتوزيع الغذاء داخل الأسرة بصورة عقلانية [3].

ثانيا: الغذاء الصحي السليم " أمان الغذاء"، وهذا بتطبيق المعايير الضرورية لسلامة الغذاء الآمن وملاءمته للاستهلاك الآدمي على طول السلسلة الغذائية، وقد عرف العالم ابتداء من عقد الثمانينات من القرن الماضي أمنا غذائيا نسبيا بسبب تزايد الكيماويات في الزراعة الحديثة إلا أن تزايد الإنتاجية الزراعية بهذا الشكل أحدث العديد من المخاوف بين المستهلكين، وبدأ الحديث والتفكير في طريقة جديدة لزيادة الإنتاجية أكثر أمانا لصحة الإنسان كالزراعة البديلة أو الزراعة العضوية. ففي تقرير لمنظمة الصحة العالمية عن حقيقة أمان الغذاء لم يعد يكف أن يتاح الغذاء بكمية كافية وأن يشمل على محتوى غذائي كاف لاحتياجات الجسم، ولكن يجب أيضا أن يكون آمنا للاستهلاك وألا يعرض صحة المستهلك للخطر أو الضرر من خلال العدوى أو التسمم، وتعرف منظمة الصحة العالمية أمان الغذاء على أنه " جميع الظروف

[1] المرجع سابق، ص 06.

[2] أحمد أمين بيضون ـ مرجع سبق ذكره ـ ص 15.

[3] تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة حول" **حالة أسواق السلع الزراعية 2015-2016** "- مرجع سبق ذكره- ،ص 19.

والمعايير الضرورية خلال عمليات الإنتاج والتصنيع والتخزين والتوزيع والإعداد الغذائي اللازمة لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الآدمي" [1].

وهناك ثلاث حالات يكون فيها الغذاء الموجه للأفراد غير صحي و غير سليم أي أنه يفتقد للأمان وهي [2]:

- **الشكل الأول: وهو سوء التغذية** ، وتظهر آثار سوء التغذية في ضعف الجسم الإنساني ووهنه، كما أن النقص في الغذاء والفيتامينات يؤديان إلى الإصابة بمرض الكساح والبرص والأنيميا وغيرها من الأمراض الأخرى، ويعاني ثلث أطفال البلدان النامية من سوء التغذية الأمر الذي يترك أثرا عميقا في حياتهم بسبب نموهم المشوه ، وهنا يظهر ما يعرف بالفجوة التغذوية .

وتعرف الفجوة التغذوية: ويتعلق الأمر هنا بقيمة ونوعية الغذاء الذي يتناوله الفرد، والجدير بالذكر أن نقص التغذية هو الحصول على الاحتياجات التغذوية بنسب غير كافية أي حصول الشخص على مواد غذائية ذات قيمة تغذوية منخفضة كما هو الحال بالنسبة إلى المواد النشوية أو البروتينات التي يتحصل عليها في معظمها من أصناف غذائية غير حيوية وبناءا على هذا التعريف تكون الفجوة التغذوية كبيرة بين الفرد في الدول النامية أو المتخلفة ونظيره في الدول المتقدمة، من حيث توفر الغذاء اليومي الذي يتناوله كل منهما على المقومات الضرورية من حيث المكونات والتنوع واعتباره كقيمة غذائية[3].

وفي قراءة ثانية لمفهوم سوء التغذية يمكن القول إنه يشمل جميع الحالات التي تعاني فئات المجتمع تغذية غير سليمة خارجة عن المعايير الصحية لاحتياجات الإنسان الفعلية من المواد الغذائية مما يؤدي إلى عاهات صحية وأمراض خطيرة، وهذا المفهوم بالمعنى الدقيق يشمل حالات فرط التغذية إلى جانب سوء التغذية، وهي الحالات الشائعة في البلدان النامية ومنها العربية. عدا هذا فإن النقص النوعي للفيتامينات أو العناصر أو المواد البروتينية يشكل النمط السائد لأمراض سوء التغذية، وإطلاق لفظ الجوع النوعي على مثل هذا النقص هو من التعبيرات ذات الدلالة البالغة، لأن الجوع قبل أن يكون إحساسا عضويا هو افتقار فيزيولوجي لابد من إشباعه، والمتفق عليه أنه ما من بلد من بلدان العالم يخلو ممن يعانون نقص التغذية لسبب أو لآخر إلا أن هذا الواقع يأخذ حجم المشكلة الكبرى في البلدان النامية.

[1] فوزية غربي – مرجع سبق ذكره- ص52

[2] أحمد أمين بيضون – مرجع سبق ذكره – ص 20

[3] فوزية غربي – مرجع سبق ذكره- ص 56.

- **الشكل الثاني– تلوث المواد الغذائية:** ثمة مشكلة أخرى تواجه شعوب البلدان النامية، وهي مشكلة تلوث المواد الغذائية التي شهدت تطور بالغ الخطورة بات يهدد عشرات الآلاف من السكان.

وتعود أسباب هذه المشكلة إلى انتشار استخدام المبيدات السامة في مكافحة الآفات الاجتماعية، وإلى سوء تعليب المواد الغذائية أو انتهاء المدة الصالحة فيها للاستهلاك وأغلب النتائج الصحية لهذه المشكلة الحادة تحدث من تأثيرات مرة واحدة أو من مرات قليلة وهي إن لم تؤد إلى الوفاة فإن التعرض المزمن لها يسبب أمراض العضال وتأثيرات عصبية وسلوكية. كما أدى طلب السكان الكثيف على المواد الغذائية وخصوصا المستخرجة من الزراعة إلى استعمال المبيدات الواقية من الأمراض التي تنقلها الحشرات والحشائش الضارة والقوارض والفطريات وغيرها، بل أصبحت تشكل تجارة المبيدات 40% من السوق العالمية للكيميائيات. والخطورة في استخدام المبيدات أنها سموم لكل أشكال الحياة وهي لا تطال الآفة المستهدفة وحدها، ووفقا لتقارير منظمة الصحة العالمية فهناك حوالي مليون شخص على الأقل يتسممون بمبيدات الآفات سنويا. والجانب الآخر من المشكلة هو مدى مطابقة المواد الغذائية المعلبة للمعايير الصحية، فنجد أن استهلاك الأصناف الغذائية المحفوظة في أغلب البلدان النامية آثارا شديدة الخطورة في سلامة الإنسان، والمشكل الأكثر خطورة هو الاعتماد الدائم على هذا النوع من المواد الغذائية، والمركبات الكيميائية المضافة إلى المواد الغذائية المستخدمة في حفظ هذه المواد ليست المحذور الوحيد، بل أن أخطارا أخرى تظهر من خلال انتشار اعتماد المضادات الحيوية لحفظ الدواجن واللحوم غير المطهية التي تصدر من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية. ومشكلة تلوث الغذاء في البلدان النامية ومنها العربية هي من القضايا الشديدة الخطورة على سلامة السكان، وما يعزز هذا الاتجاه أن السياسات الهادفة إلى الحد من تلوث المواد الغذائية في ظل أجواء الفقر والعوز لا تحقق ما هو مراد منها إما لأنها مصاغة بطريقة رديئة، أو لأنها لا تتحمل تكلفتها الباهظة، وغالبا ما زادت السياسات الاقتصادية والمالية العامة في تفاقم مشكل التلوث لانعدام الرؤية الشاملة على مستوى ما يمكن أن يحدثه النقص فيها عن أثر في المواد الغذائية، فضلا عن القيود الإدارية والتقنية والمؤسساتية التي تعترض تنفيذ السياسات العملية باعتماد الوسائل اللازمة للحد من تلوث المواد الغذائية بكفاءة[1].

الشكل الثالث – الأمراض الحيوانية المعدية: إذ نلاحظ أنه من المشاكل التي أصبحت تعاني منها الدول هو انتشار مجموعة من الأمراض التي يستهلك لحومها الأفراد أو على الأقل تعيش معه، والمشكلة الكبرى على هذا المستوى أو الدول المتقدمة قادرة على السيطرة على هذه الأمراض بضبطها كليا باتخاذ التدابير السريعة والفعالة والتي من شأنها أن تحد أولا من انتشارها ومن ثم القضاء عليها، أما في الدول النامية

[1] أحمد أمين بيضون – مرجع سبق ذكره– ص22.

و منها العربية فإنه من المشكوك جدا بقدرتها على اتخاذ التدابير المماثلة التي من شأنها الحد نهائيا من عدوى هذا المرض مثلا وانتقاله إلى الأفراد فالمسألة هنا تتعلق بمدى تقدم البلد أو تخلفه[1].

المطلب الرابع: مساهمة الاستثمار الزراعي في توفير الغذاء

يحتل القطاع الزراعي بشقيه الإنتاج النباتي والحيواني و ما يتفرع عن كل منهما أهمية كبرى في اقتصاديات الكثير من دول العالم، تتفاوت الأهمية النسبية للاستثمار الزراعي من اقتصاد إلى آخر، حيث تحدد هذه الأهمية في أي اقتصاد بعاملين أساسين هما :

- **العامل الأول:** كمية ونوعية الموارد الطبيعية و البشرية المتاحة للقطاع الزراعي .
- **العامل الثاني:** مرحلة التطور التي يمر بها الاقتصاد.

وقد أكد العديد من الاقتصاديين الدور الكبير الذي يلعبه القطاع الزراعي في قيادة عمليات التنمية، حيث يرون أن الزراعة تساهم في عمليات التنمية وتحقيق الأمن الغذائي من خلال ثلاث مجالات رئيسية وهي [2]:

- **الإسهام الإنتاجي:** وهو مقدار ما تضيفه الزراعة إلى الدخل القومي من خلال زيادة الإنتاج الزراعي.
- **الإسهام السوقي:** وذلك من خلال ما يقدمه قطاع الزراعة من فرص لتنمية قطاعات الاقتصاد القومي، عندما تتبادل الزراعة منتجاتها مع القطاعات الأخرى في الداخل و الخارج.
- **الإسهام الموردي:** وذلك من خلال ما يقدمه قطاع الزراعة من موارد اقتصادية يمكن تسخيرها لاستخدامات القطاعات الأخرى خاصة موردي العمل ورأس المال.

وانطلاقا من التجارب التاريخية يظهر لنا الدور الأساسي للزراعة في قيادة عمليات التنمية الصناعية في معظم الدول المتقدمة، حيث نلاحظ أن الزراعة المتطورة هي التي قادت عمليات التصنيع في أوروبا واليابان و الولايات المتحدة الأمريكية، ومن هنا تظهر أهمية كبيرة وروابط قوية بين القطاع الزراعي وباقي قطاعات الاقتصاد القومي، ذلك أن زيادة الإنتاج الزراعي لا يترتب عليها فقط زيادة في المدخرات المتاحة للاستثمار، بل يظهر دورها في عدة مجالات أهمها :

أولا– توفير الاحتياجات الغذائية و العمل على سد الفجوة الغذائية: يسعى الإنسان إلى توفير احتياجاته الغذائية قبل أي شيء آخر وحوالي 90% من المنتجات الزراعية عبارة عن مواد غذائية، وعليه

---

[1] المرجع سابق ، ص 23 .

[2] إيمان عطية علي ناصف، " **العوامل المحددة لمستقبل التنمية الزراعية الرأسية في مصر**"، دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد ، جامعة الإسكندرية، مصر 1998 ، ص 06.

يمثل الاستثمار في قطاع الزراعة عاملا مهما في مواجهة الطلب المتزايد على الغذاء من منتجات نباتية كالخضر والفواكه وحيوانية كاللحوم والألبان ومشتقاتها[1]، خاصة في ظل تزايد عدد السكان من ناحية وارتفاع مستويات المعيشة من ناحية أخرى، ومن هذا المنطلق يعتبر الاستثمار الزراعي المورد الأساسي لخلق كميات إضافية من الغذاء لمجابهة النمو السكاني، و إلا سيؤدي ذلك إلى تغير نمط الاستهلاك و الطلب على الغذاء، مما يرفع فاتورة الغذاء لاسيما وأن هدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الأساسية من أهم الأهداف التي يسعى إليها أي اقتصاد والتي يقع على القطاع الزراعي مسؤولية القيام بها، و في هذا السياق يرى " آرثر لويس" ضرورة الإبقاء على الدخل الحقيقي في القطاع الزراعي عند مستوى أجر الكفاف و أن يكون هذا الدخل دائما أقل من الدخل الحقيقي لقطاع الصناعة مما يؤدي إلى تحويل عنصري العمل ورأس المال من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي[2]، وهنا تبرز أهمية الزراعة كسبيل للرزق لحوالي 86%من سكان المناطق الريفية وتتيح العمل لأكثر من 1.3 مليار من أصحاب الحيازات الصغيرة والعاملين بها، وللإنتاج الزراعي أهمية كبيرة في تحقيق الأمن الغذائي لأنه مصدر من مصادر الدخل بالنسبة لغالبية السكان في المناطق الريفية خصوصا في البلدان النامية[3]. وبهذا يعد الاستثمار الزراعي دعامة مهمة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي.

فالاستثمار في قطاع الزراعة والقطاعات الداعمة يمكنه أن يزيد من توافر الأغذية في الأسواق ويحافظ على الأسعار الاستهلاكية منخفضة، مما يجعل الأغذية في متناول جميع المستهلكين الريفيين والحضريين بأسعار ملائمة، مما يمكن المستهلكين من تحسين وجباتهم الغذائية بمجموعة أكثر تنوعا من الأغذية، كما تساهم الاستثمارات الزراعية في الحد من تعرض الإمدادات الغذائية للصدمات ما يساعد على الاستقرار في الاستهلاك.

- **المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي:** تختلف مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وفي تكوين الدخل الكلي من دولة لأخرى حيث تنخفض في الدول الأكثر ارتفاعا في الدخل، ويرجع ذلك إلى طبيعة عمليات التنمية الاقتصادية التي يصاحبها انخفاض في النصيب النسبي لقطاع الزراعة وزيادة نشاط باقي قطاعات الاقتصاد القومي، والملاحظ أن نسبة الناتج المحلي المتولد من القطاع الزراعي إلى إجمالي الناتج المحلي إلى التناقص المستمر في كافة الدول على السواء، أما في الدول النامية فإن مساهمة القطاع

[1] منير إسماعيل أبو شاور – مرجع سبق ذكره- ص37

[2] .محمد عمر حماد أبو الدوح ، " **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية** "، الدار الجامعية الاسكندرية- مصر الطبعة 2003، ص 216

[3] البنك الدولي ،" **الزراعة من أجل التنمية ، تقرير عن التنمية في العالم 2008** " ، ص 03.

الزراعي في توليد الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية بصفة عامة لا تتناسب مع ما تستوعبه من العمالة [1]، ولكنه مصدر من مصادر الرزق لفئة واسعة من الناشطين في هذا القطاع.

- **استيعاب القوى العاملة و زيادة الدخول:** يوفر الاستثمار في قطاع الزراعة مناصب شغل من خلال خلق المزيد من فرص العمل المرتبطة بالأنشطة الزراعية حيث يستوعب هذا القطاع حوالي ثلث السكان[2] في الدول النامية، وكذا الأنشطة الصناعية و التسويقية و المرتبطة بالقطاع الزراعي مما يساهم في الحد من مشكل البطالة من جهة، وتوفير الدخول لسكان الأرياف من جهة أخرى ولسكان الحضر من خلال ممارستهم للأنشطة الداعمة، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المصنعة الاستهلاكية أو التي تستعمل أثناء النشاط الزراعي كالزيوت والأسمدة والمبيدات وغيرها... .

- **زيادة الصادرات وتحسين وضعية ميزان المدفوعات:** يساهم قطاع الزراعة في تحسين وضعية ميزان المدفوعات من خلال تحقيق الفائض في الإنتاج وتصدير منتجاته ما يسمح بتغطية ولو جزء من الواردات الغذائية التي يعاني الاقتصاد بنقص في كمياته المناسبة لاحتياجات الأفراد ما يمنح الدولة بعض المزايا في التعامل مع دول مصدرة أخرى فيما يخص عمليات الاستيراد والتصدير، كما يساهم ذلك في توفير النقد الأجنبي الذي يمكن من استيراد مدخلات جديدة للزراعة والصناعة بالإضافة إلى إمكانية استيراد منتجات زراعية لا تسمح الظروف بإنتاجها داخل الاقتصاد.

ومن ناحية أخرى فإن عمليات التصدير تعني إيجاد منافذ للتخلص من فائض الإنتاج الزراعي الذي تحققه بعض الدول، مما يقي المنتجين من خطر كساد منتجاتهم لاسيما وأن المنتجات الزراعية حساسة وسريعة التلف لا يمكن الاحتفاظ بها مدة أطول، وحتى عملية الحفظ والتخزين المبالغ فيها تمثل تكلفة إضافية على المنتجين.

- **توفير العمل لقطاعات الاقتصاد الأخرى:** يعمل القطاع على توفير العمالة للقطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع الصناعي مثلا أو قطاع الخدمات وذلك من خلال انتقال العمالة لهذه القطاعات من القطاع الزراعي، ويتم لسببين هما إما بسبب وجود بطالة موسمية أو مقنعة في القطاع الزراعي تؤدي إلى خروج حجم معين من العمالة من هذا القطاع دون أن تؤثر على إجمالي الناتج الزراعي، هذه العمالة تنتقل بدورها إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى غير القطاع الزراعي وهذا الانتقال يتم عادة في الدول التي تتميز بكثافة سكانية عالية في مناطق الإنتاج الزراعي تؤدي إلى وجود ظاهرتي البطالة الموسمية والمقنعة، أما السبب الثاني لانتقال العمالة من القطاع الزراعي لقطاعات اقتصادية أخرى فهو تبني الطرق التكنولوجية الحديثة في عملية

---

[1] إيمان عطيه ناصف، " **اقتصاديات الموارد والبيئة** "، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية – مصر ، الطبعة 2007 ص 91.

[2] منظمة الأغذية والزراعة، " **حالة الأغذية والزراعة ، مستقبل الزراعة 2012**"– مرجع سبق ذكره – ص56.

الإنتاج الزراعي مما يساهم في الاستغناء عن جزء من العمالة الزراعية تتحول إلى العمل في القطاعات الأخرى و هذا الانتقال يتم عادة في الدول التي تتميز بكثافة سكانية منخفضة نوعا ما في مناطق الإنتاج الزراعي[1].

- **توفير المواد الخام للقطاع الصناعي:** يقوم القطاع الزراعي بتوفير العديد من المواد الخام و التي يمكن أن تستخدم كمدخلات للإنتاج في القطاع الصناعي بشكل خاص مما يؤدي إلى دعم وتطوير هذا القطاع و بالتالي دعم الاقتصاد ككل، فالقطاع الزراعي يوفر القطن مثلا لصناعة الملابس، كما أنه يوفر الحبوب التي يمكن استخلاص الزيوت منها مما ساهم في نشأة وتطور قطاع استخلاص وتعبئة الزيوت التابع للقطاع الصناعي، ويوفر كذلك العديد من المواد الخام لصناعة المخللات والمربيات و المواد الغذائية الجافة والمعلبة، وغير ذلك من المواد التي ساهمت في إنشاء العديد من الصناعات المعتمدة على إنتاج القطاع الزراعي، وبالمقابل فإن القطاع الصناعي يعمل على دعم وتقوية القطاع الزراعي في مرحلة لاحقة فزيادة الدخول في القطاع الصناعي تخلق حافز للقطاع الزراعي على التوسع و إدخال محاصيل جديدة واستخدام وسائل متطورة، وكذلك فإن تقدم وسائل المواصلات و الاتصالات في المناطق الصناعية يعمل على دعم النشاط التجاري للسلع الزراعية مما يدعم اقتصاد الزراعة هذا فضلا عما يوفره التقدم الصناعي من آلات ومستلزمات الإنتاج الزراعي و التي تعمل على تقويته و النهوض به.

- **الزراعة كمورد لخدمات حماية البيئة:** عند استغلال(أو إساءة الاستغلال المستمرة) للموارد الطبيعية يمكن للزراعة أن تخلق نواتج بيئية جيدة وسيئة وهي إلى حد بعيد المستخدم الأكبر للمياه الذي يساهم في ندرة المياه، وهي أيضا لها دور أساسي في استنزاف المياه الجوفية و التلوث الزراعي الكيميائي وإنهاك التربة وتغير المناخ في العالم مما يتسبب فيما يزيد عن 30 %من انبعاثات الغازات من الصوبات الزراعية كما أن الزراعة أيضا مورد رئيسي لخدمات حماية البيئة، ومع ازدياد الموارد وتغير المناخ والاهتمام بتكاليف حماية البيئة فالعمل كالمعتاد بالطريقة التي تستغل بها الزراعة الموارد الطبيعية ليس خيارا [2].

يعد الاستثمار الزراعي مهم جدا في بناء أي اقتصاد لما يؤديه من تحقيق للأمن الغذائي و استقرار قومي للدول، سواء كانت دولا متقدمة أو نامية .

---

[1] علي جدوع الشرفات – مرجع سبق ذكره- ص28 .

[2] The Word Bank ,worddevelopment report " Agriculture For Development" Washington 2008.

خلاصة

يعبر الاستثمار الزراعي عن التفاعل القائم بين الأرض، العمل ورأس المال، غير أنه في بعض الأحيان يأخذ مفهوم الاستثمار الصناعي نظرا لتوسع مجالاته، كونه لم يعد يقتصر على جانب الإنتاج الزراعي (النباتي، الحيواني) بل تعدى ذلك إلى مجالات التسويق و التعليب ولحفظ والبحث العلمي والإرشاد وغيرها من الأنشطة ذات العلاقة بقطاع الزراعة. ويلعب المزارع دورا مهما في هذا النوع من الاستثمارات لاسيما في الدول النامية التي تتميز بنمط الحيازات الصغيرة التي تمتلكها العائلات. كما يتميز الاستثمار الزراعي بالتكاليف الباهظة وارتفاع عنصر المخاطرة بسبب تعرضه لتقلبات في معظم العوامل الطبيعية التي لا يمكن التحكم فيها بالإضافة إلى محدودية تجديد الموارد (الأرض، المياه)، مما يؤدي إلى عدم القدرة على التحكم في اختلالات سوق السلع الغذائية.

ويلعب الاستثمار في قطاع الزراعة دورا مهما كونه يساهم في الناتج المحلي وزيادة الدخل من خلال استيعاب القوى العاملة، وتوفير مدخلات قطاع الصناعة وزيادة الصادرات في حالة وجود فائض، ولكن يبقى هدفه الجوهري هو توفير الاحتياجات الغذائية محليا والحد من الفجوة الغذائية التي تعكس وضعية الأمن الغذائي للمجتمع، والتي تعبر عن توفر الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين بصورة مستمرة تضمن لهم أوضاعا صحية للممارسة أنشطتهم بصورة عادية، حيث يركز مفهوم الأمن الغذائي على وفرة الغذاء بشكل دائم والحصول عليه بسهولة، والذي يتحدد على عدة مستويات الفردي، المحلي، الوطني، الإقليمي والدولي، بالاعتماد على مجموعة من المرتكزات أهمها الموارد الزراعية وعناصر الدالة الاستهلاكية وطاقات التخزين للاقتصاد، ويتحدد الأمن الغذائي من خلال مجموعة من المؤشرات التي تعكس الحالة الحقيقية له كمؤشر عدد السعرات الحرارية، ومؤشر الفقر، ومؤشر وزن الأطفال، ومؤشر نوع الغذاء وتركيبته... إلخ ،ولكن في ظل التطورات التكنولوجية والتقنية واستخدام المبيدات والمواد الكيماوية لتعظيم الإنتاج أصبح الحديث عن مصطلح آخر وهو أمان الغذاء والذي نعني به سلامة الغذاء وخلوه من المواد السامة المضرة بجسم الإنسان وصحته، ويبقى هذا الأخير جزء من معضلة الأمن الغذائي.

الفصل الثاني:
مقومات الاستثمار الزراعي
في الدول العربية

تمهيد

إن وضعية الأمن الغذائي في المنطقة العربية مزرية ولا يختلف في هذا الرأي اثنان ، ولكن هناك آمال في تحسين هذه الوضعية عن طريق تشجيع الاستثمار الزراعي الذي يعتبره البعض المخرج الأساسي لحل مشكلة الغذاء في هذه الدول بحكم العوامل المشتركة بينها (دين، لغة، تاريخ، جغرافيا.....)، كما أن المصير المشترك بينها هو الحافز الأقوى إلى جانب بوادر ومحاولات التكامل الاقتصادي، في ظل التباين الواضح من حيث الموارد الاقتصادية، ولا شك أن هناك مجموعة الدول العربية التي تمتلك الموارد الطبيعية من أراضي زراعية ووفرة المياه وتنوع مناخي، وهناك مجموعة تمتلك الموارد المالية كالدول النفطية، وأخرى تمتلك اليد البشرية التي يمكن أن تستغل في قطاع الزراعة لإنتاج الغذاء، الأمر الذي يعتبر حافزا قويا لاستثمار هذه الموارد بين الدول العربية ككتلة واحدة، تسعى إلى تحقيق هدف مشترك، ألا وهو الأمن الغذائي العربي، وفي نفس الوقت تحقيق أهداف أخرى كالاستقرار الاجتماعي في هذه المنطقة التي أصبحت تعيش ثورات سببها الرئيسي هو تدني مستويات المعيشة، والتقليل من التدخلات الأجنبية التي فرضها عليها وضعها الغذائي، كذلك تحسين الكثير من المؤشرات الاقتصادية كالنهوض بالتجارة الخارجية والبينية وتحسين وضعية ميزان المدفوعات والميزان التجاري محلي، والإسهام في الناتج الإجمالي ...إلخ. و من خلال هذا الفصل سنقوم بالتطرق إلى الإمكانيات والموارد المتاحة أمام البلدان العربية للنهوض بالاستثمار الزراعي ومدى مساهمته في اقتصادياتها، من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول: الإمكانيات الطبيعية للاستثمار الزراعي.**
- **المبحث الثاني: المقومات البشرية والتقنية للاستثمار الزراعي.**
- **المبحث الثالث: السياسات الزراعية في الدول العربية.**

المبحث الأول: الإمكانيات الطبيعية للاستثمار الزراعي

والمقصود بالموارد الطبيعية المناخ، الأرض والموارد المائية، حيث يمتلك الوطن العربي مجموعة من الموارد الطبيعية الهامة، بحكم موقعه واتساع مساحته الجغرافية حيث يمتد بين قارتين (إفريقيا وآسيا)، وبين مناخ المنطقة المعتدلة والمنطقة المدارية وبين خطي طول30و59 شرقا وخطي طول 15/58 غربا، وهذا الامتداد يسمح بتنوع المناخ والخصائص الطبيعية بين أنحاء المنطقة العربية ودولها .

المطلب الأول: تنوع الأقاليم المناخية

تزخر الدول العربية بتنوع حيوي وموارد وراثية هامة بحكم الموقع الجغرافي المتميز وتنوع المناخ والتضاريس الطبيعية، إلا أن هذا التنوع وما يحمله من مخزون وراثي معرض للتآكل نتيجة لتدهور النظم البيئية، وتضم الدول العربية العديد من الأقاليم البيئية ذات المناخ المتباين ، إذ يشمل أربعة أقاليم وهي[1]:

- **إقليم البحر الأبيض المتوسط**: ويشمل لبنان ومعظم فلسطين، وغرب وشمال سوريا والأجزاء الشمالية والغربية من الأردن والأجزاء الساحلية من مصر، وبعض الأجزاء من شمال المغرب العربي – الجزائر، المغرب، تونس وليبيا- ، تتراوح معدلات الأمطار في هذا الإقليم بين 300و1000ملم/سنة، وتتميز المناطق في هذا الإقليم التي تزيد فيها الأمطار عن 400ملم/السنة بانتشار الغابات الكثيفة، أما المناطق التي يقل فيها سقوط المطر عن ذلك المستوى ، فتنتشر فيها الشجيرات والأعشاب القصيرة والحشائش التي تتحمل الجفاف نوعا ما، ويتميز هذا الإقليم بتنوع النباتات فيه، وتغلب على جزء كبير منه مناطق جبلية البعض منها شديد الوعورة.

- **الإقليم شبه الجاف**: ويشمل الأجزاء الشمالية الشرقية من الأردن ومعظم سوريا وشمال العراق، وبعض الأجزاء من المغرب العربي، ويضم بيئات متعددة من السهول والهضاب وسلاسل الجبال العالية. ويتميز هذا الإقليم بقلة أمطاره نسبيا، إذ لا يتعدى 200 ملم/السنة وبموسم جفاف طويل يتراوح بين خمسة وسبعة أشهر في السنة، بارتفاع درجات الحرارة صيفا وانخفاضها شتاءا، وتسود في هذا الإقليم النباتات القصيرة التي يتكون معظمها من الحشائش والشجيرات القصيرة وهو من أغنى الأقاليم بالتنوع النباتي والطبيعي.

- **الإقليم الصحراوي**: وهو أكثر الأقاليم وأوسعها ويضم أجزاء كبيرة من دول المغرب العربي تقع ضمن الصحراء الكبرى، وأجزاء كبيرة من مصر، بادية الشام، ونجد والربع الخالي، وبعض الأجزاء من شمال السودان، وتعتبر من المناطق قليلة الأمطار بوجه عام، باستثناء الأجزاء الشمالية منها والتي تبلغ معدل

[1] صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006،" **الفصل الثالث حول الزراعة**" ، ص46 .

الأمطار فيها بين 150و200 ملم/السنة، حيث تقل الأمطار تدريجيا كلما اتجهنا نحو الجنوب، ويتميز هذا الإقليم بانخفاض الرطوبة النسبية وشدة الحرارة التي تصل في فصل الصيف إلى ما يقارب 58درجة مئوية، وتنخفض في فصل الشتاء إلى ما دون 10م° أي هناك فروق حرارية كبيرة بين الصيف والشتاء وبين الليل والنهار [1]، وتعتبر ملوحة الأراضي وانتشار الكثبان الرملية من الظواهر الشائعة في أجزاء متفرقة من هذا الإقليم، كما توجد بعض الأشجار القصيرة في الوديان والمنخفضات. وبوجه عام يتصف الإقليم بقلة النباتات نوعا وكما، وأن المنظومة البيئية فيه جعلت النشاط الرعوي هو النمط السائد للاستغلال فيه.

– **الإقليم المداري:** يغطي هذا الإقليم مساحات السودان والصومال وجيبوتي والأجزاء الغربية والجنوبية من شبه الجزيرة العربية، وأجزاء من شبه جزيرة سيناء والحفرة الانهزامية في فلسطين. ويتميز هذا الإقليم بارتفاع معدلات درجات الحرارة على مدار السنة ، ويضم بيئات متنوعة من سهول منبسطة وجبال عالية تتخللها وديان عميقة ومستنقعات ويعتبر هذا الإقليم غنيا بالثروة النباتية الطبيعية والمزروعة.

وتعتبر الدول العربية التي تقع ضمن هذا الإقليم من أغنى المناطق الرعوية نظرا لكثافة النبات وتنوعه وارتفاع إنتاجيته، وقد تم استغلال هذه الموارد ولفترات طويلة استغلالا جائرا فاق طاقتها الإنتاجية مما نتج عن ذلك تدهورا كبيرا في هذه الموارد وانتشارا لظاهرة التصحر.

وتلعب الرياح دورا مهما في سقوط الأمطار وتحديد درجات الحرارة وهي ثلاثة أنواع (الرياح)، صيفية شمالية شرقية جافة تتعرض لها المناطق الشمالية من المنطقة العربية وجنوبية غربية آتية من المحيطين الأطلسي والهندي، تتعرض لها المناطق الجنوبية من الوطن العربي كوسط وجنوب السودان واليمن. والنوع الثاني للرياح شتوية وهي غربية رطبة وهي قادمة من الأطلسي مارة فوق المتوسط محدثة منخفضات جوية وهطولات مطرية، وتؤثر بشكل أساسي على أجزاء المنطقة العربية الشمالية، وهناك الرياح التجارية الشمالية الشرقية الجافة والباردة وتسود معظم أجزاء البلاد العربية وتسبب نتيجة تصادمها بالرياح الرطبة تساقط ثلوج. أما النوع الثالث للرياح فهو رياح الربيع والخريف، وهي رياح محلية محملة بالرمال وترفع درجات الحرارة الضارة بالزراعة، وتحدث لفترات قصيرة ومتقطعة وتسمى بالسموم في بلاد الشام وبالهبوب في السودان والقبلي في ليبيا والشرقي في الجزائر والمغرب[2].

[1] محمود الأشرم ،" **التنمية الزراعية المستدامة ، العوامل الفاعلة**"، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت– لبنان 2008 ،ص 98.

[2] المرجع سابق، ص 99.

المطلب الثاني: الموارد الأرضية

تمثل الأرض أهم القواعد الموردية للاستثمار في قطاع الإنتاج الزراعي، حيث قدرت مساحة الوطن العربي بـ 1383 مليون هكتار[1*]،وتقدر المساحة الزراعية المستغلة فعلا في الدول العربية سنة 2014حوالي 27%من مساحة الأراضي القابلة للزراعة والبالغة حوالي 72.1مليون هكتارمايعادل5.4%من المساحة الكلية للدول العربية ، وتتوزع هذه الأراضي بين المحاصيل المستديمة والمحاصيل الموسمية ،كما أن هناك مساحات متروكة واسعة لا يستهان بها تقدر بـ16.5 %[2].

الشكل (2–1): نسبة المساحات التي تزرع من المساحة الكلية سنة 2012

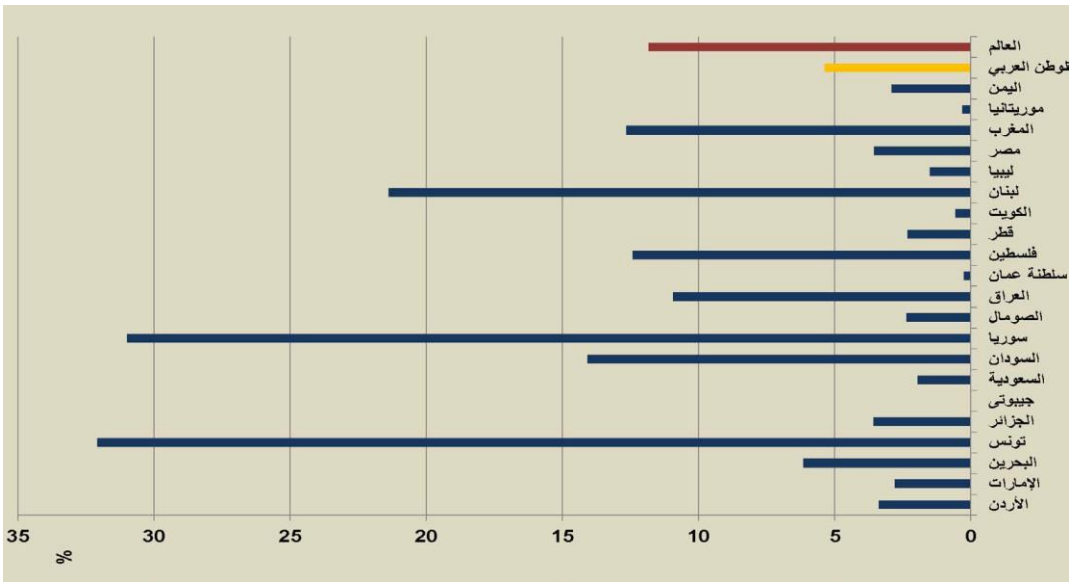

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012 ص07.

نلاحظ أن نسبة الأراضي الزراعية للمساحة الأرضية الكلية تصل إلى أكثر من30% في كلٍ من تونس وسوريا، وتقدر بحوالي % 21.4 في لبنان و14% في السودان، وتتراوح بين% 10.9 و% 12.6 في المغرب وفلسطين والعراق. وأما على المستوى العالمي فتبلغ النسبة حوالي% 11.8مقارنة بحوالي% 5.3في الوطن العربي، ويعود التباين في نسبة مساحات الأراضي الزراعية بين الدول العربية إلى المساحة والخصائص الجغرافية والمناخية التي تميز كل دولة، وبهذا يمكن القول أن هناك فرصة للتوسع الأفقي في الإنتاج الزراعي، واستغلال المزيد من الأراضي الزراعية عن طريق استصلاح المساحات غير المستغلة ، غير أنه لم تشهد هذه

---

[1] إبراهيم أحمد سعيد –مرجع سبق ذكره– ص12

(*) جمعت مساحات الدول العربية كما قدمت كل دولة مساحتها إلى جامعة الدول العربية فكانت 13.83 مليون هكتار وليس 14 مليون هكتار كما تعتمده بعض المراجع.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2014،ص01.

المساحات تطورا كبيرا خلال فترة الدراسة حسب الجدول الموالي بل عرفت تراجعا في العديد من المواسم، نسبة استغلالها تحسنت نوعا ما حيث ارتفعت من 72.84% إلى 83.48%.وتشمل الرقعة الأرضية الزراعية على مساحات للزراعة المستديمة وأخرى للزراعات الموسمية بالإضافة إلى بعض المساحات المتروكة والتي تتقلب من عام إلى آخر حسب عوامل واعتبارات مختلفة من أهمها العوامل الخاصة بالأمطار ومدى وفرتها.

أولا– تصنيف المساحات الزراعية: يمكن تقسيم الرقعة الزراعية إلى ثلاثة أنواع وهي (الرقعة الزراعية المستديمة، الرقعة الزراعية الموسمية، الرقعة الزراعية المتروكة) .

الجدول (2–1): الأراضي الزراعية واستخداماتها في الدول العربية خلال الفترة (2005 ـ 2014)

الوحدة: مليون هكتار

السنوات	مساحة المحاصيل المستديمة			مساحة المحاصيل الموسمية			المساحة المتروكة	المساحة زراعية الكلية	نسبة الاراضي المستخدمة %	نسبة المساحة المتروكة	مساحة الغابات	مساحة المراعي
	المطرية	المروية	المجموع	المطرية	المروية	المجموع						
2005	4.897	3.353	8.25	33.104	10.657	43.761	19.399	71,41	72.84	27.16	92.687	468.647
2006	4.904	3.399	8.303	34.187	11.031	45.218	17.717	71,238	75.12	24.82	93.329	480.878
2007	4.671	3.057	7.728	29.544	10.311	39.855	18.261	68,144	77.60	22.40	49.15	481.393
2008	5.213	3.798	9.01	37.45	8.481	45.931	13.65	68,592	80.00	19.9	48.72	496.904
2009	5.308	4.096	9.404	35.70	11.36	47.06	13.43	69,894	80.78	19.81	48.53	494.288
2010	5.190	3.806	8.996	35.47	10.44	45.91	13.57	68,476	80.18	19.81	49.89	494.258
2011	5.224	3.879	9.1	35.34	10.58	45.92	13.79	68,813	79.96	20.00	48.53	494.288
2012	5.57	3.67	9.24	32.91	10.80	43.71	16.04	68.99	76.75	23.25	51.97	425.30
2013	5.70	3.70	9.4	36.71	11.02	47.73	12.48	69.61	82.07	17.92	51.97	425.32
2014	5.86	3.72	9.62	38.96	11.62	50.58	11.9	72.1	83.48	16.51	51.97	425.33

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير أوضاع الأمن الغذائي أعداد مختلفة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية, الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية أعداد مختلفة-

من خلال الجدول (2–1) نلاحظ أن الأراضي الزراعية تتوزع على المساحات الموسمية وأخرى مستديمة إلى جانب نسبة هامة من الأراضي المتروكة بور رغم أنها عرفت تراجعا ولكن ما تزال مرتفعة قياسا بوضع الأمن الغذائي في الدول العربية بالإضافة إلى مساحات شاسعة جدا من المراعي وكذلك مساحات هامة من الثروة الغابية التي يمكن استغلالها.

–1الرقعة الزراعية الموسمية: يمكن اعتبار الزراعات الموسمية مهمة جدا في الزراعات العربية، سوآءا ما تعلق بالزراعات المروية أو الزراعات المطرية حيث بلغت نسبة الأراضي الزراعية الموسمية نسبة 67.33%من المساحة الزراعية العربية الكلية رغم أن هذه المساحات متقلبة من سنة لأخرى ولكن عموما عرفت نسبة نمو قدرت بـــ 6.82%بين سنتي 2005 و2014رغم أنها سجلت تراجعا ملحوظ في سنة 2007، ثم عرفت

تزايد في الفترة 2008-2009 لتسجل تراجعا في سنة 2010 ثم 2012 ، وتتوزع هذه الأراضي بشكل متفاوت حيث تحظى السودان بحصة الأسد بنسبة 42.9 %من المساحة الموسمية للوطن العربية، ثم المغرب والعراق، الجزائر، سوريا ومصر على التوالي، والملاحظ كذلك أن المساحات المطرية أكثر من المساحات المروية في معظم الدول عدا الجزائر مصر، العراق إلى جانب دول الخليج التي تعتمد على الزراعة المروية بشكل كامل، وقدرت مساحة الأراضي المروية بنحو 14.04 مليون هكتار سنة 2011 وهي تعادل 19.6%من مساحة الأراضي المزروعة وتعادل في الوقت نفسه حوالي 5% من مساحة الأراضي المروية عالميا (278.1مليون هكتار). وتعد نسبة الأراضي المروية عربيا أعلى من النسبة العالمية و البالغة 17.9%. وهذا عائد إلى جملة من الأسباب، أهمها[1]:

-الظروف المناخية العربية لا تتوافق كثيرا في معظم المناطق مع الزراعة البعلية.

– الاهتمام التاريخي التراكمي بالأراضي الزراعية كونها كانت مهدا للحضارات العربية.

–وجود أغلب الأراضي الزراعية الجيدة في أحواض الأنهار ومحاولات الاستفادة منها بالقدر الكبير.

– المشاريع الطموحة التي نفذت في الدول الزراعية الأساسية كمصر وسوريا والعراق والمغرب.

– ضعف البحث العلمي الموجه نحو الإنتاجية وتحسين السلالات المحلية.

2– الأراضي الزراعية المستديمة: نلاحظ أن مساحات الأراضي المخصصة للزراعة المستديمة على مستوى الوطن العربي ضيقة جدا إذا ما قورنت بمساحة الأراضي الزراعية الموسمية، حيث عرفت الزراعة المستديمة ميلا واضحا للزيادة في معظم الأحيان رغم أنها تراجعت في بعض السنوات في فترة الدراسة، وارتفعت من8.25 مليون هكتار سنة 2005إلى 9.52 مليون هكتار سنة 2014 بمعدل نمو 15.4%كما أنها سجلت معدل نمو متزايد خلال متوسط الفترة 2010-2014 قدر بـ 5.82%، رغم أنها تراجعت في سنة 2007 إلى 7.728 مليون هكتار، ولكن هناك تفاوت فيما يخص هذا الاهتمام بين الدول وذلك حسب حجم مواردها ومستوى إمكانياتها ،وهذا ما يعكس اهتمام الدول العربية باستغلال الأراضي الزراعية المستديمة، وهذا مايظهر من خلال الجدول(2-2) .

[1] إبراهيم أحمد سعيد- مرجع سبق ذكره- ص559

الجدول (2-2) : التوزيع الجغرافي للأراضي الزراعية سنة 2013 **الوحدة:** ألف هكتار

الدول	مساحة المحاصيل المستديمة			مساحة المحاصيل الموسمية			المساحة المتروكة	نسبة الأراضي المتروكة إلى المساحة الزراعية	إجمالي المساحة الصالحة للزراعة
	المطرية	المروية	المجموع	%المطرية	المروية	المجموع			
الجزائر	488.28	455.82	911.10	3723.70	531.18	4254.88	3246.51	38.441	8445.49
الأردن	38.03	46.98	35.01	107.13	48.81	155.94	61.05	20.215	252.09
الإمارات	-	188.75	188.75	-	44.76	44.76	29.07	12.44--	233.51
البحرين	-	2.98	2.98	-	0.64	0.64	0.72	16.589	4.34
تونس	2176.09	210.01	2386.10	1490.44	306.54	1796.98	1022.54	19.643	5205.62
جيبوتي	-	-	-	0.41	-	0.41	-	--	0.41
السعودية	-	172.00	172.00	-	634.00	634.00	3386.00	80.773	4192.00
السودان	1.68	205.80	207.48	18795.84	1396.92	20192.76	705.40	3.342	21105.64
سوريا	846.02	207.70	1053.72	2333.81	1191.73	3525.54	1136.47	19.88	5715.74
الصومال	32.00	-	32.00	980.00	160.00	1140.00	328.00	19.88	1500.00
العراق	-	251.75	251.75	1097.00	2160.75	3257.75	971.00	21.67	4480.50
عمان	-	59.09	59.09	-	16.30	16.30	-	--	75.39
فلسطين	59.29	-	59.29	24.84	-	24.84	-	--	56
قطر	-	2.60	2.60	-	9.02	9.02	16.10	00	27.72
الكويت	-	3.64	3.64	-	6.50	6.50	-	--	245.14
لبنان	70.03	55.90	125.93	35.77	70.50	106.27	12.94	0.49	2644.00
ليبيا	769.00	159.00	928.00	767.00	99.00	866.00	850.00	32.15	2644.00
مصر	106.87	705.07	811.94	45.34	2762.88	2808.22	0.00	0.00	3620.16
المغرب	430.20	1003.80	1434.00	5629.70	1518.50	7148.20	1496.20	14.85	10078.40
موريتانيا	50.00	5.00	55.00	250.00	17.00	267.00	--	--	322.00
اليمن	240.70	360.40	601.10	422.90	387.90	810.800	197.60	12.28	1609.50
المجموع	5308.19	4096.29	9404.48	35703.88	11362.93	47066.81	13430.53	12.00	69901

المصدر : الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية 34

- الخانات الفارغة لم تتوفر المعطيات

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أكبر مساحة أراضي زراعية مستديمة تتركز في دول شمال إفريقيا بنسبة تفوق 60 % من مجموع المساحة المستديمة في الوطن العربي، وتأتي في مقدمة هذه الدول تونس بأعلى قيمة على المستوى العربي رغم صغر مساحتها الزراعية مقارنة مع دول أخرى بقيمة 2386.10 ألف هكتار ثم المغرب، ليبيا، الجزائر ومصر على التوالي ولكن هناك مساحات مطرية وأخرى مروية حسب الظروف المناخية لكل دولة وخصائصها. وتأتي في المرتبة الثانية دول المشرق العربي بنسبة 16.22%ويعود الفضل الكبير في هذه النسبة لسوريا بـ1053.72 ألف هكتار. أما دول مجلس التعاون رغم إمكانياتها المالية وقدرتها على استخدام التكنولوجيا المتقدمة في هذا المجال إلا أن المساحة المستديمة فيها قدرت بحوالي4.56% من المساحة المستديمة الكلية للوطن العربي وهي نسبة قليلة مقارنة بإمكانياتها حيث سجلت كل من قطر والبحرين والكويت أدنى المساحات على المستوى العربي، غير أن هذه المساحة كلها مروية نظرا للظروف المناخية الحارة في هذه الدول وتتوزع باقي النسبة على باقي الدول بنسب ضئيلة.

3-**الرقعة الزراعية المتروكة (بور)**: من الجدول (2-2) نلاحظ أن هناك مساحة لا يستهان بها من الأراضي الزراعية متروكة دون استغلال ، غير أن هذه المساحة عرفت تراجعا خلال الفترة 2005-2014قدر بنسبة 38.65%،حيث انعدمت تماما في مصر وجيبوتي وعمان والكويت وفلسطين في سنتي، يعود ذلك

إلى عمل الدول العربية على الاستغلال الأمثل للأراضي الصالحة للزراعة كما تعتبر ضئيلة في السودان ولبنان مقارنة بمساحة الأراضي الصالحة للزراعة في هذين البلدين، وهذا نتيجة العبء الأثقل الذي أصبحت تتحمله البلدان العربية نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء على المستوى العالمي وبالتالي ارتفاع فاتورة استيراد الغذاء، حيث عرفت هذه المساحات تراجع بـ 1.61% من 2008 إلى 2009 ، وبـ 0.6%من 2009 إلى غاية 2010بمعدل 12.3% خلال الفترة 2010-2014 رغم أنها ارتفعت سنة 2012. وترتفع نسبة هذه المساحة المتروكة بالدرجة الأولى في السعودية، قطر والجزائر ذوي الاقتصاد الريعي بسبب الاعتماد على النفط كمصدر دخل أساسي، بالنسب التالية 80.77% و58.08% و 38.1%على التوالي، ولكن هناك أمل في انخفاض هذه النسبة بحكم الإمكانيات المالية في هذه الدول والتي تسمح باستصلاح الأراضي واستخدام التقنيات الحديثة في استغلالها، وهي من الدول الأكثر استيرادا للغذاء كما بينته الدراسة. وتأتي في المجموعة الثانية من حيث المساحات المتروكة كل من العراق ليبيا والأردن بنسب تزيد بقليل عن خمس المساحة الزراعية الكلية، أما بقية الدول فيقل معدل مساحة الأراضي الزراعية المتروكة بور عن 20%.

4 – الغابات: بلغت مساحة الغابات في الدول العربية في عام 2005حوالي4.897مليون هكتار لتصل 5.86 مليون هكتار سنة 2014 بمعدل نمو 19.66%. وتمثل مساحة الغابات حوالي7.1 %من المساحة الإجمالية للدول العربية و2.2 من إجمالي مساحة الغابات في العالم[1].

ويتميز توزيع الغابات في الدول العربية بالتباين، حيث يتركز حوالي91.5%من تلك المساحة في ست دول عربية وفقا لتسلسل أهميتها وهي السودان 65%قبل الانقسام. يليه المغرب والصومال بـ 9.5%لكل منهما، والجزائر بـ 4.5% والسعودية بـ3%.وتتعرض الغابات إلى العديد من التعديات والانتهاكات كالإزالة والاستغلال التجاري والتحطيب إلى جانب تعرضها إلى الحرائق والأمراض والجفاف، ولقد ساهمت هذه العوامل إلى انحسار مساحة الغابات في بعض الدول العربية مثل السودان كما تراجعت خصائصها من حيثا النوعية والإنتاج، إذ تراجعت مساحة الغابات في بعض الدول العربية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين والعقد الأول من القرن واحد والعشرين حوالي 39 مليون هكتار، أي بمعدل خسارة سنوية يقدر بنحو 1.3 مليون هكتار، كما تدهورت إنتاجية الغابات من حوالي 10طن/الهكتار إلى حوالي 1طن/هكتار سنويا.

ومن الآثار السلبية لانحسار الغابات اختلال التوازن الطبيعي والبيئي والإخلال بالنظم الحيوية وبنظم التربة الطبيعية والمناخ، كما يؤثر على نمو الثروة الحيوانية التي تعتبر مصدرا مهما لتوفير الغذاء بالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي قد تبرز نظرا لحرمان العاملين في هذا المجال من مصادر رزقهم وفرص عملهم، وتتمثل فرص تطوير الغابات وزيادة مساحتها وتطوير إنتاجيتها في رسم وتنفيذ خطط تنمية

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2014- مرجع سبق ذكره- ص 05

اقتصادية واجتماعية وريفية متكاملة تعمل على توفير فرص عمل جديدة للمجتمعات الريفية، بالإضافة إلى تعزيز برامج الإرشاد في الأوساط الريفية للحد من التعدي على الغابات ، وتشجيع زراعة الأشجار الغابية التي تتكيف مع الظروف البيئية واستصلاح المزيد من الأراضي المناسبة لاستغلالها كغابات[1].

5 – **المراعي**: بلغت مساحة المراعي في الدول العربية في سنة 2012 حوالي 425.3 مليون هكتار بنسبة 31.6%المساحة الكلية للوطن العربي، لتصل إلى 425.33 مليون هكتار سنة 2014، يتركز معظمها في السودان والعراق والصومال وبأعلى نسبة في السعودية بنسبة 35%، وتتوزع باقي المساحة على 11 دولة عربية في البيئات الجافة والقاحلة، إذ تساهم بتوفير حوالي 35%من الاحتياجات الغذائية للثروة الحيوانية في الدول العربية، وترتفع هذه النسبة 85% و90% في كل من السودان والعراق [2].

الشكل (2–2) : توزيع المراعي على المساحة الزراعية الكلية في الدول العربية سنة 2012

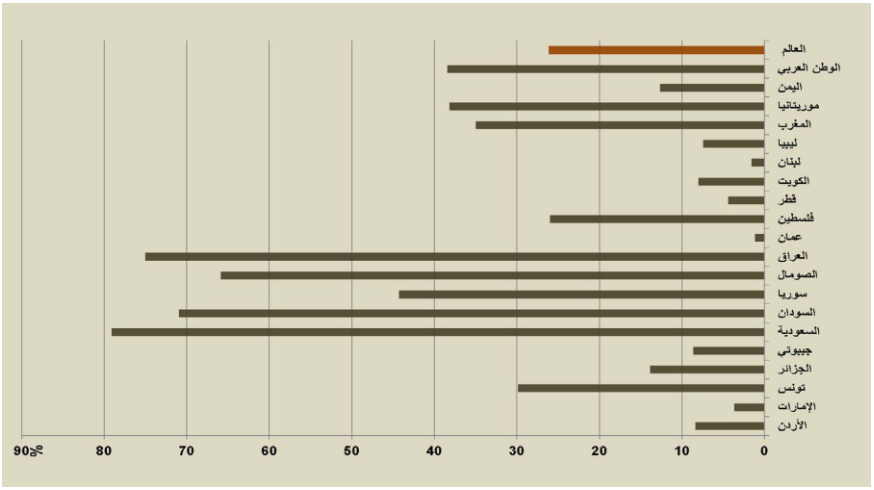

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012 ص07 .

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة المراعي في المنطقة العربية إلى المساحة الكلية تفوق نسبة المراعي على المستوى العالمي، ولكن هناك تفاوت في توزيع هذه المراعي، حيث تفوق نسبة 70% من المساحة الإجمالية في كل من السعودية والعراق والسودان، وتفوق 60% في الصومال وتتجاوز 30% سوريا المغرب وموريتانيا، ولكن تعتبر إنتاجية المراعي في الدول العربية ضعيفة، كما أنها تتفاوت من حيث المكان والزمان لارتباط ذلك بدرجة تساقط الأمطار. ولا يتجاوز متوسط إنتاجية الهكتار من المراعي الطبيعية في الدول العربية 5كلغ من اللحوم الحمراء مقابل 25 كلغ في الدول المتقدمة. ويعود ضعف إنتاجية المراعي إلى ضعف الإدارة و الممارسات الخاطئة التي يمارسها مربوا الماشية كالرعي الجائر والمبكر، مما يؤدي إلى انحسار الغطاء النباتي وتدني كثافة النباتات الرعوية في وحدة المساحة وإزالة النباتات الرعوية، وبالتالي

[1] صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد2012 " **الفصل الثالث حول قطاع الزراعة**" ، ص 53 .

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،"**تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2012**"، الخرطوم ، السودان ،ص08

انخفاض إنتاجية الأرض الرعوية، وهذا إلى جانب غياب السياسات والخطط الهادفة إلى تطوير القطاع وتعزيز دوره ، وإهمال تحديد المراعي والمحافظة عليها وتنظيم استغلالها[1].

هناك مجموعة من المعوقات المرتبطة بالأراضي الزراعية التي تحول دون قدرة الدول العربية على التوسع في مجال الاستثمارات الزراعية التي تساهم بشكل بارز في سد الفجوة الغذائية، سوآءا كان ذلك على المستوى القطري أو العربي.

ثانيا– مشاكل الأراضي الزراعية: تعتبر الأرض العامل الأساسي في معظم الأنشطة الزراعية الإنتاجية، إلا أن هذا العنصر ورغم أهميته يعاني من مجموعة من المشاكل تمثل عائقا أمام الاستثمارات الزراعية العربية ، ولعل أهم هذه المشاكل نذكر:

1–مشكل الحيازة: من المشاكل الأساسية التي تسبب تدني حجم الاستثمارات الزراعية هي حيازة الأراضي الزراعية والتي تجعل المزارع أقل كفاءة على خدمة أرضه، ونعني بحيازة الأرض تلك العلاقة المحكومة بالعرف أو القانون بين الناس سوآءا كانوا أفردا أو جماعات فيما يتعلق باستخدام الأرض، ونعني بكلمة الأراضي هنا لتشمل كل الموارد الطبيعية تربة، مياه وأشجار وغيرها وحتى المناخ الذي يؤثر على قيمة الأرض ومردوديتها[2]، ولقد بينت الدراسات التي أجرتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية أن ما يزيد عن 65.2% من المزارع في الوطن العربي تتسم بأنها ذات سعات صغيرة، وتشغل ما نسبته 3.4%من إجمالي المساحات الزراعية العربية، ولا تزيد المزارع المتوسطة السعة على 31.8 % من إجمالي المساحة المذكورة، في حين أن المزارع ذات السعات الكبيرة تمثل نسبة 2.8%فقط، إلا أنها تمتلك حيازات تربو عن 84.4% من إجمالي المساحة الزراعية العربية .مما يجعل أوضاع الحيازة والملكية الزراعية غير مستقرة وغير مشجعة على الاستثمارات الزراعية الضخمة و البعيدة الأمد [3].وهنا يمكن الإشارة إلى مسألتين أساسيتين هما:

– أن ثلثي المزارع تعد ذات مساحات صغيرة ومبعثرة ولا تستخدم سوى نسبة ضئيلة جدا من المساحة الزراعية العربية، ولا تستخدم معظمها اقتصاديات النطاق في حين أن نسبة متواضعة جدا من المزارع . تستخدم الجزء الأعظم من المساحة الزراعية.

---

[1]صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد2012– مرجع سبق ذكره – ص ص53-54 بتصرف .

[2]تقرير حول ، "**حيازة الأراضي والتنمية الزراعية**" ، مصلحة السياسات الاقتصادية والاجتماعية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة http://www.fao.org/docrep 15-11-2013 .

[3]عادل قرطاس، " **استشراف مستقبل الزراعة في الوطن العربي لسنة 2025 ، بناء المؤسسات والبنية التحتية لإنماء زراعي أفضل** "، المؤتمر القومي حول مستقبل الزراعة وإنتاج الغذاء في الوطن العربي ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم–السودان 1997، ص145.

ـ إن التفاوت في الأصول المولدة لرأس المال الزراعي يعكس تباينا واضحا في توزيع الدخل، ولهذا التباين مساوئ عديدة في مقدمتها تواضع الطلب للفئات المستخدمة للمزارع الصغيرة، وعدم قدرتها الادخارية، وانعدام حوافزها نحو التحديث التكنولوجي المزرعي، والتوسع في إنتاج الغذاء[1].

وعلى هذا نجد أن الزراعة في الدول النامية بما فيها العربية نظرا إلى صغر مساحة الحيازة الزراعية وانخفاض الإنتاج فيها، تقوم من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي العائلي أو ما تعرف باسم الزراعة القوتية، وليس بغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي وتجاوزه لتأمين حاجات السوق والتبادل الخارجي[2].بالإضافة إلى هدر قوة العامل وعدم القدرة على استخدام الآلات في العمل الزراعي، ومواصلة العمل بالأساليب التقليدية وبالتالي انخفاض حجم الإنتاج وتدني المردودية.

فعلى الرغم من الأهمية العددية والاقتصادية والكفاءة النسبية لأصحاب الحيازات الصغيرة، فإنهم يواجهون مزايا سلبية في فرص الحصول على الأرض، وولوج الأسواق، والحصول على المستلزمات، والائتمان والتأمين والتكنولوجيا، كما يعانون من قيام السياسات الحكومية في بعض الحالات بالتمييز ضدهم وهذا يؤثر بشدة على حوافزهم وعلى قدرتهم على الاستثمار في الزراعة، بالإضافة إلى ذلك غالبا ما يكون أصحاب الحيازات الصغيرة أكثر تعرضا للمخاطر، أو يعزفون عن تحمل المخاطر، الأمر الذي ينطوي على تداعيات بالنسبة لأنماطهم الاستثمارية، وعلى قدرتهم على اتباع استراتيجيات استثمارية قد تدر عائدات أعلى، وإن كانت تشمل أيضا على مخاطر أعلى[3]. فالملكية المضمونة أو حقوق الحيازة المضمونة ضرورية لتوفير الحوافز وتوسيع الاستثمارات خاصة طويلة الأجل كما هو الحال بالنسبة لاستصلاح وتحسين الأراضي. كما أن وضوح الحيازة ضروري بالنسبة لحائزي الأرض من أجل اتخاذ القرارات الاستثمارية، لأنه عندما تكون الحقوق غير مضمونة بشكل قانوني فإن الدوافع و الحوافز الداعية إلى الاستثمار قد تميل بعيدا عن الزراعة نحو قطاعات أخرى، فبالإضافة إلى تقليل الحافز للاستثمار في القطاع الزراعي، يمكن لعدم ضمان الملكية أو حقوق الحيازة أن يقيد فرص الحصول على الخدمات المالية مثل الائتمان والتأمين وهي من العوامل التي تؤثر بشدة على استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة[4].

إن مشكل تنظيم الحيازة الزراعية يعد عائقا أمام المستثمر، خاصة ما يتعلق بالاستثمارات الزراعية التي تتطلب أمد متوسط أو طويل الأجل، لذلك لابد من تنظيم هذه علاقة على الأقل من الناحية القانونية بطريقة تضمن حقوق جميع الأطراف المالكين والمستأجرين، بوضع مجموعة من النقاط على سبيل المثال:

- تحديد مدة الإجار بين المالك والمستأجر .

---

[1] سالم توفيق النجفي- مرجع سبق ذكره –ص 51 .

[2] فوزية غربي – مرجع سبق ذكره- ص 73

[3] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، " **الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل 2012** " – مرجع سبق ذكره- ص 58.

[4] المرجع السابق ، ص 59.

- تحديد قيمة العقد بين الطرفين.

- تحديد الشروط الفنية الخاصة بحرية استزراع الأرض أو استغلالها لأغراض في نفس السياق، مع ضرورة وضع شروط المحافظة على الموارد الطبيعية التي تتميز بها هذه الأخيرة بل والعمل على إجراء تحسينات للمحافظة على خصوبة التربة إن أمكن .

- تحديد الحد الأدنى لمدة للإجار الزراعي وهذا حتى يضمن المستأجر على الأقل الحصول على عائد استثماره خلال الدورة الأولى.

-الاتفاق على إمكانية تمديد العقد بعد انتهاء مدة العقد إذا التزم كل طرف بما تم الاتفاق عليه.

-سن قانون حق الشفعة وتطبيقه بصرامة فيما يتعلق بشراء الأرض الزراعية، خصوصا في حالات الميراث وذلك من أجل التقليل من ظاهرة تفتت الحيازات الزراعية وصغر حجمها كما ذكرنا آنفا.

2-التصحر وتدهور التربة: تعتبر الأراضي الزراعية أهم عناصر الإنتاج الزراعي إلا أن مساحاتها تتعرض لصور متعددة من الاستنزاف والتناقص، مما يؤدي إلى تعميق الفجوة بين إمكانيات توفير الغذاء عن طريق الاستثمار في القطاع الزراعي والتزايد السكاني من ناحية أخرى. كما أن الكثير من الممارسات غير الرشيدة لاستخدام الأرض- في إطار النشاط الزراعي- أدت إلى انخفاض إنتاجيتها إلى درجة أصبحت معها مساحات كبيرة غير قادرة على إنتاج المحاصيل الزراعية الضرورية[1]،حيث يتسم الوضع البيئي في الدول العربية بالتدهور المستمر نظرا لعدم كفاءة استخدام الموارد الطبيعية الناتجة عن قلة الوعي والتأهيل وضعف السياسات المرتبطة بالبيئة، ويعد تدهور التربة من المشاكل البيئية التي تعاني منها الأراضي الزراعية في البلدان العربية، ويحدث هذا التدهور في الكثير من المناطق، وبالتالي تراجعت إنتاجية المزارع و المراعي الطبيعية والثروة الحراجية، وذلك بسبب سوء استخدام هذه الأراضي الزراعية لغياب التشريعات الخاصة باستعمال الأراضي والحد من الزحف العمراني والرعي الجائر.

بالإضافة إلى ذلك التلوث الناتج عن استخدام المبيدات والأسمدة، كما أفاد تقرير منظمة الأغذية والزراعة لسنة 2012 بأن حوالي 40% من المحاصيل الزراعية في الدول النامية بما فيها العربية تضيع على مستوى المزارع والحقول، بسبب الأمراض النباتية المختلفة والحشرات والحشائش الضارة المختلفة. ولهذا فقد أصبحت مكافحة الآفات والأمراض التي تصيب المحاصيل الزراعية من أولويات المزارعين، ومما لا شك فيه أن استعمال المبيدات لمكافحة الآفات الزراعية قد ساهم كثيرا في الحفاظ على إنتاج الغذاء على المستوى العربي والعالمي، حيث قدرت بعض الدراسات أن كل دولار ينفق على المكافحة للمبيدات ينقذ ما قيمته 4 دولارات من المحصول، لذلك انتشر الاستعمال المكثف للمبيدات في مجال الزراعة، غير أنه بالرغم من النجاح النسبي الذي حققته المبيدات في مجال التحكم في الأمراض وفي احتواء الآفات، فإن الكثير منها يؤثر

[1] فوزية غربي – مرجع سبق ذكره- ص 76

سلبا على رفاهية الإنسان وعلى البيئة لأنه في المدى البعيد تفقد فعاليتها، وهذا ما تحذر منه فلسفة التنمية الزراعية المستدامة التي تراعي بالدرجة الأولى المحافظة على البيئة وحق الأجيال المستقبلية[1].

إلى جانب تدهور التربة الزراعية في المنطقة العربية هناك مشكل التصحر بمختلف أشكاله، نظرا لوجود أراضيها ضمن المناطق الجافة وشبه الجافة وبسبب انخفاض المعدلات السنوية لسقوط الأمطار إلى أقل 300ملم، وتقدر مساحات الأراضي الصحراوية في الدول العربية بحوالي 9.8 مليون كلومتر مربع وهي تمثل 68%من المساحة الكلية للدول العربية، وتتفاوت حدة التصحر في الدول العربية من دولة لأخرى حيث توجد أكبر المساحات المتصحرة في كل من ليبيا ومصر وجيبوتي والأردن، كما تعتبر قطر والإمارات والكويت والبحرين أكثر الدول العربية معاناة من الظاهرة وتقل بالمقابل المساحات المتصحرة في كل من تونس والصومال وسوريا[2]، ويظهر الجدول الموالي التوزيع الجغرافي للمساحات المهددة بالتصحر في المنطقة العربية .

الجدول (2-3): التوزيع الجغرافي للتصحر والمساحات المهددة به في المنطقة العربية

الإقليم	نسبة التصحر في الاقليم (%)	النسبة المهددة بالتصحر (%)
شبه الجزيرة العربية	89.6	9
المغرب العربي	77.7	16.5
الإقليم الاوسط	44.5	28.6
المشرق العربي	35.6	48.6
إجمالي الوطن العربي	68	20

المصدر: البنك الدولي، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في العالم 2012م على الشبكة.

من خلال الجدول نلاحظ أنه ما يقارب ربع مساحة المنطقة العربية عبارة عن أراضي صحراوية مناخها صعب، وإذا أخذنا بعين الاعتبار المساحات المهددة بالتصحر إذا لم تتخذ الإجراءات اللازمة فإن أكثر من أربعة أخماس المساحة ستكون عبارة عن صحاري، وبهذا يمكن اعتبار مشكل التصحر من المشاكل التي تحول دون التوسع في الاستثمارات الزراعية، لأن ذلك سيكون مكلفا على الحكومات العربية من جهة خصوصا التي لا تمتلك رؤوس أموال كافية لذلك، وعلى المستثمر العربي من جهة ثانية لاسيما وأن النسبة الأكبر من المستثمرين في قطاع الزراعة لهم إمكانيات محدودة .

[1] فوزية غربي – مرجع سبق ذكره- ص74.

[2] صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007" **الفصل الثالث، حول القطاع الزراعة** "، ص46.

ثالثا – ضعف إنتاجية الأراضي الزراعية: تشكل غلة الأرض المزروعة المؤشر الحقيقي لكفاءة استخدام الأرض الزراعية ولنتائج النشاط الإنتاجي الزراعي، ويعتبر نمط الزراعة السائد في معظم الدول العربية العامل الرئيسي في تباين متوسط الغلة في الزراعة المطرية والمروية نظرا للتفاوت في أساليب الزراعة والمعرفة واستخدام الحزم التقنية. وتعتبر إنتاجية الأراضي الزراعية في الدول العربية باستثناء مصر ضعيفة بالمقارنة مع الدول النامية في معظم المحاصيل الزراعية وفي مقدمتها الحبوب، وهي المجموعة الأكثر أهمية سواء من حيث المساحة التي تشغلها أو من حيث قيمتها الاقتصادية والغذائية وأهميتها الاستراتيجية. إذ ما تزال الإنتاجية ضعيفة ودون المستوى المطلوب وبصفة خاصة المطرية منها، ولكن في السنوات الأخيرة هناك تحسن في إنتاجية بعض المحاصيل ويعود الفضل في ذلك إلى استخدام البذور المحسنة ذات الإنتاجية المرتفعة والمقاومة للأمراض والجفاف، واستخدام بعض وسائل الري الحديثة ولكن ليس بالقدر الكافي، وبذل بعض الجهد في الإرشاد الزراعي، مع التوسع في استخدام مدخلات الإنتاج الحديثة من بذور وأسمدة ومكننة زراعية. وعلى الرغم من صعوبة الظروف المناخية والبيئية، إلا أن ذلك لا يبرر سوى جزءا بسيطا من القصور في تحقيق نسب مقبولة من إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية، إذ أن هناك فجوة واسعة بين الفجوة الإنتاجية الفعلية الراهنة لمساحات واسعة من الأراضي المزروعة والإنتاجية الممكنة لتلك الأراضي، وهناك تجارب عملية في إنتاجية بعض المحاصيل التي تحققت في الحقول التي تعتمد على الإرشاد الزراعي والبحث العلمي والتكنولوجيا العالية، حيث تتراوح الإنتاجية الفعلية الحالية للعديد من الأراضي المزروعة بين 25%، و5% من الطاقة الإنتاجية الكامنة [1]، أي أنه يمكن مضاعفة الإنتاجية بنحو 2-4 مرات إذا ما استخدمت الأساليب المتطورة والخبرة العالية التي تسمح بالحفاظ على خصوبة التربة وتعظيم المحصول.

المطلب الثالث: الموارد المائية

تشكل موارد المياه المقوم الثاني للنشاط الزراعي الذي لا يمكن للزراعة أن تتم من دونه، ولكنه مقوم متحرك يختلف عن الترب ذات الخصائص الثابتة فالماء، يمكن نقله إلى حيث الأراضي الزراعية بعد تخزينه والسيطرة عليه ، وتنقسم مصادر المياه من حيث الأهمية إلى الآتي [2] :

- الأمطار بنوعيها الشتوية والصيفية.
- الأنهار والينابيع.
- المياه الجوفية .
- مصادر غير التقليدية وتضم مياه التحلية ومياه التنقية وإعادة الاستخدام.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2012 – مرجع سبق ذكره- ص 18.

[2] إبراهيم أحمد سعيد – مرجع سبق ذكره- ص559 .

وهناك تباين في توزيع وفي نصيب الفرد من الموارد المائية بين أقاليم المنطقة العربية، ويمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي:

الجدول (2–4) : نصيب الفرد من الموارد المائية في الأقاليم العربية

الإقليم	جملة الموارد المائية (مليار م^3)	نسبة كل إقليم بالنسبة للكمية الكلية لموارد المياه	نصيب الفرد (م^3/سنويا)
المشرق العربي	79.89	%31	1108.80
شبه الجزيرة العربية	15.41	%6	241.53
الإقليم الأوسط	103.00	%40	814.16
المغرب العربي	59.22	%23	708.93
الوطن العربي	257.52	%100	744.50

المصدر: البنك الدولي، تقرير حول التنمية في البلدان العربية 2008.

من خلال الجدول نلاحظ أنه يستحوذ الإقليم الأوسط على نحو40% من إجمالي موارد المياه في الوطن العربي بفضل مجرى النيل، بينما يستحوذ إقليم المشرق العربي، والمغرب العربي، وشبه الجزيرة العربية على نحو 31% و23% و6%على التوالي. أما متوسط نصيب الفرد العربي فيرتفع في دول المشرق العربي بينما يعتبر ضئيلا جدا في دول شبه الجزيرة العربية بحكم موقعها ومناخها الجاف، وعموما متوسط نصيب الفرد العربي من المياه الذي بلغ (744.5 م^3/السنة)سنة 2012. وقدر هذا المؤشر بـ 663.3 متر مكعب للفرد في سنة2014 ، وهو يقل عن خط الفقر المائي العالمي المحدد بنحو (1000م^3/السنة) في ثلاثة أقاليم (شبه الجزيرة، المغرب العربي، والإقليم الأوسط)، ويزيد قليلا في إقليم المشرق، ويقل في كل المنطقة العربية عن المتوسط العالمي الذي يقدر بنحو ألف متر مكعب في السنة، ومن المتوقع أن ينخفض هذا المؤشر إلى نحو 625 م^3 في سنة 2030 حسب تقارير لمنظمة الزراعة والتنمية العربية .

يبلغ إجمالي موارد المياه في الوطن العربي نحو257.5مليار م^3/السنة ، منها 95.4%مياه تقليدية منها 81.2%مياه سطحية، و14.1%مياه جوفية[1].وتتمثل الموارد غير التقليدية من المياه في إعادة الاستخدام والتحلية بنسبة 3.8%و0.9 %من الإجمالي على التوالي .

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012– مرجع سبق ذكره– ص08 .

أولا– مصادر المياه في المنطقة العربية: هناك عدة مصادر للمياه في المنطقة العربية تتوزع على النحو الموالي:

1. **هطول الأمطار:** تقع معظم الدول العربية في مناطق مناخية جافة وشبه جافة، وتتميز معدلات هطول الأمطار بالتذبذب حيث يتفاوت توزيعها وكمياتها وكثافتها من سنة لأخرى. ويرتفع معدل الفاقد من الأمطار بسبب التبخر على مدار السنة، وغياب الأساليب التقنية التي تستخدم لاستغلال مياه الأمطار، مما يقلل من الاستفادة من مياه الأمطار. وتعد المنطقة العربية من أقل بقاع العالم تلقيا للهطول المطري بنسبة2%من إجمالي الأمطار في العالم، رغم اتساع مساحتها الكلية وتنوع مناخها ومن سمات أمطار المنطقة العربية أنها عاصفية تسقط بغزارة ثم تنقطع بسرعة وتهطل في فترات قصيرة من السنة ومضطربة ومتفاوتة الكميات في السنوات ومختلفة بين المناطق الساحلية والداخلية، كما أن قسما من كبيرا من الأراضي العربية لا تتساقط فيه الأمطار وإن هطلت فهي نادرة[1].

[1]محمود الأشرم – مرجع سبق ذكره- ص99.

جدول(2-5): توزيع الهطول المطري في الوطن العربي الموسم2013/2012 الوحدة:مليارم^3/سنة

الدولة /إقليم	أقل من100ملم	100-300 ملم	أكثر من300ملم	إجمـــــــالي الهطول	النسبة*
الأردن	4.0	2.7	1.8	8.5	0.5
سوريا	0.6	25.4	26.8	52.7	3.14
العراق	4.7	54.5	40.7	99.9	5.93
فلسطين	001	1.2	6.8	8.0	0.48
لبنان	-	0.1	9.1	9.2	0.55
المشرق العربي	**9.4**	**83.9**	**85.2**	**178.3**	**10.6**
الإمارات	1.1	1.3	-	2.4	0.14
البحرين	0.1	-	-	0.1	0.001
السعودية	89.5	24.7	12.7	126.8	7.53
سلطنة عمان	5.4	7.6	1.9	15.0	0.9
قطر	0.1	-	-	0.1	0.001
الكويت	-	-	-	-	--
اليمن	7.0	30.8	29.4	67.2	04
شبه الجزيرة العربية	**103.2**	**64.4**	**44.0**	**211.6**	**12.57**
جيبوتي	0.9	2.6	0.5	4.0	0.24
السودان	41.7	76.5	376.2	494.4	29.38
الصومال	6.6	38.7	145.3	190.6	11.36
مصر	11.1	4.1	-	15.3	0.9
الاقليم الأوسط	**60.3**	**121.9**	**1122.0**	**704.3**	**41.85**
تونس	4.1	11.6	24.1	39.8	2.36
الجزائر	67.9	30.1	94.5	192.5	11.44
ليبيا	28.4	16.2	4.4	49.0	2.91
المغرب	29.2	34.1	86.7	150.0	8.91
موريتانيا	29.2	73.5	54.5	157.2	9.34
المغرب العربي	158.8	165.5	264.2	588.5	34.9
إجمالي الوطن العربي	**331.7**	**435.7**	**915.4**	**1682.7**	**100**

المصدر: تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012 ص 08، الخانات الفارغة لم تتوفر عنها المعطيات.

نلاحظ أن كميات الهطول في المنطقة العربية قدرت بـ 2285 مليار متر مكعب خلال سنة 2012، غير أن هناك تمايز في حظوظ الأقاليم الزراعية العربية من الهطول المطري، حيث يحظى الإقليم الأوسط والمغرب العربي بنسبة76.6%من إجمالي الهطول، فيحين لم تحظ منطقة المشرق العربي ومنطقة شبه الجزيرة العربية إلا بـ 12.5% والمشرق العربي بـ11% من الكمية

الإجمالية، و تتلقى حوالي 67 %من إجمالي مساحة الدول العربية أمطارا يقل معدلها عن 100ملم/سنة.

ويتراوح معدل تساقط الأمطار في حوالي15% من مساحة الدول العربية بين 100-30ملم/سنة ويعتبر الجزء الكبير منها مراعي، وتتلقى ما يعادل 18%أمطار تزيد عن 300ملم/سنة مما يؤهلها كمناطق للزراعات الاستراتيجية مثل الحبوب والفواكه ومصدرا رئيسيا للمياه السطحية ولتغذية المياه الجوفية. وتغطي هذه الأمطار السواحل والمناطق المرتفعة في سوريا ولبنان والمغرب العربي بالإضافة إلى السودان [1]، ولكن هذه الكميات من التساقط غير ثابتة حيث تنخفض في بعض السنوات وترتفع في سنوات أخرى لاسيما في ظل موجات الجفاف التي أصبحت تجتاح العالم في الفترات الأخيرة من موسم لآخر .

2- موارد المياه الجارية: تشكل موارد المياه الجارية الأساس الموثوق به الذي يمكن الاعتماد عليه في التنمية المستدامة لأنها قادرة -ولو نظرياًعلى تأمين الاحتياجات المطلوبة لمجمل النشاطات الاقتصادية والخدمية والاجتماعية، وتقدر كمية المياه الجارية في الوطن العربي بنحو 194.8مليار متر مكعب، ولكن مع ذلك فإن هذه الكمية ليست بأغلبها من داخل الوطن العربي بل هناك نحو 60%وفي بعض الإحصائيات 70 %منها قادمة من خارج الوطن العربي، مما يجعل الكمية المذكورة تقع تحت رحمة الظروف الدولية والإقليمية وقوانين المياه الدولية والإبتزاز السياسي والأمني كما حصل في عقد التسعينيات من القرن الماضي في حوض الفرات[2].

- **الأنهار المحلية:** يفتقر الوطن العربي إلى السلاسل الجبلية المعقدة التي تشكل المنابع المهمة للأنهار الكبيرة—رغم وجود سلاسل جبلية-، وتقدر كمية المياه الجارية من الأنهار المحلية بنحو 35.7 مليار متر مكعب، وإذا أخذنا في ما ذكر عن قلة الهطول المطري يتضح أن الأنهار المحلية ذات صفات متقاربة يمكن تحديدها كالآتي[3] :

- قصيرة في أطوالها .
- التذبذب في غزارتها ، حيث تتراوح بين الجفاف تقريبا في فصل الصيف إلى الخطورة الكاسحة والمدمرة أحيانا في فصل الهطول المطري بسبب قلة سعتها.
- تعرض أغلبها للتلوث الشديد ، وبشكل خاص الأنهار التي تمر في المدن الكبرى .
- غالبية هذه الأنهار تم التحكم بها واستثمارها منذ آلاف السنين.

[1] صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012- مرجع سبق ذكره- ص54.
[2] إبراهيم أحمد سعيد —مرجع سبق ذكره- ص561.
[3] نفس المرجع ، ص 561.

– **الأنهار الدولية**: وهي أنهار تنبع من خارج المنطقة العربية (أي من دول الجوار) ، وتعتبر كمية المياه الوافدة سنويا من هذه الأنهار متوسطة وتتمثل في نهر النيل والفرات ، نهر دجلة ونهر السينيغال، نهر جوبا ونهر إشبيلي.

3– المياه الجوفية: تشكل المياه الجوفية مصدرا مهما من مصادر المياه في المنطقة العربية، بل تكاد أن تكون المصدر الوحيد الذي يمتلك طابع الاستمرارية، في بعض المناطق العربية وخاصة في المناطق ذات الهطول المطري القليل حيث لا يوجد مجار مائية دائمة الجريان ، والمياه الجوفية نوعان هما :

– **المياه الجوفية المرتبطة بالتغذية السطحية**: يعد هذا النوع من المياه الأكثر في المنطقة العربية، وتقدر المياه الجوفية المرتبطة بالتغذية السطحية والمتاحة للاستثمار بنحو 42 مليار متر مكعب سنويا يستثمر منها حوالي 42مليار متر مكعب [1]، غالبية هذه المياه المستنزفة تجري في المناطق التي لا تتناسب كمية المياه المسحوبة مع الكمية المعوضة لها، لذلك تظهر مشكلات استنزاف المياه الجوفية في معظم مناطق استثمارها، مما نتج عنه جفاف العديد من الآبار أو انخفاض منسوب المياه فيها أو زيادة ملوحة مياهها وتدهور نوعيتها، وخاصة في المناطق الجافة والمناطق الساحلية، ويتركز المخزون من المياه الجوفية في المنطقة الوسطى بحوالي 83% من المخزون المائي الجوفي في الدول العربية، في حين يمثل مخزون المياه الجوفية المتجددة في دول الإقليم الأوسط والمغرب العربي معا حوالي 68%[2].

- **المياه الجوفية العميقة**: التي لا ترتبط بالتغذية السطحية حيث تتضارب تقديرات الاحتياطي من المياه الجوفية القديمة، بعضهم يقدر بنحو 7700مليار متر مكعب في حين ترى بعض الدراسات بأنها بحدود 11330مليار متر مكعب، وتتوزع هذه المياه على مساحات واسعة من الوطن العربي مكونا حوالي اثني عشر حوضا كبيرا.

4- المصادر غير التقليدية للمياه: قدرت الموارد غير التقليدية في الدول العربية بحوالي 11.9 مليار م^3 سنة 2011[3]، منها نحو 1.9 مليار م^3 من مياه التحلية وحوالي 10 مليار م^3 من المياه المعالجة بواسطة التنقية والتي يتم استخدامها في الأغراض الزراعية . ولقد أدت محدودية الموارد المائية من جهة وسلبية طرق استهلاكها من جهة أخرى إلى ظهور خلل واضح بين الموارد المائية المتاحة والطلب عليها في الكثير من الاقطار العربية ، وقد أدى هذا الخلل إلى ظهور عجز مائي من المتوقع أن يصل في سنة 2030 إلى 378 مليار متر مكعب[4].

---

[1] صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015" **الفصل الثالث حول الزراعة والمياه**" ،ص67.

[2] صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008– مرجع سبق ذكره– ص51 .

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2011 ،ص10.

[4] صندوق النقد العربي، التقرير العربي الاقتصادي الموحد 2008– مرجع سبق ذكره– ص 186 .

ثانيا – مشكل ندرة وهدر موارد المياه: على الرغم من تأثر الاستثمارات الزراعية بالمتضمنات الاقتصادية كالتكلفة وسعر الفائدة والعائد الحدي لرأس المال وحجم المخاطر وغيرها من العوامل، إلا أن تأثره يعد أكبر بالقيود الموردية المساهمة في (دالة الإنتاج الزراعي) ولاسيما الموارد المائية [1]، في حال استمرار استخدام المياه في الدول العربية بنفس الطريقة. على الرغم من انتشار نظم الري الحديثة في بعض الدول العربية إلا أن المنطقة تعد تحت خط الفقر المائي ، فقد ظهرت بعض المشاكل مثل فقدان كميات كبيرة من مياه الري بالتبخر أو تدفق المياه على سطح التربة بشكل عشوائي، كما أنه يتعذر عند استخدام طرق الري وضع تصورات دقيقة للمتطلبات المائية للنباتات المزروعة ومعدل الري والفترة الزمنية أثناء مراحل النمو لكل نوع من المحاصيل المزروعة في فترات مختلفة، وفي أنواع متعددة من التربة ، وتحديد ساعات التشغيل لكل جهاز بسبب غياب الخبرات الكافية التي تشرف على عمليات الاستثمار الزراعي ، إلى جانب عدم الأخذ بعين الاعتبار هطول الأمطار أثناء عمليات الري[2]، فالوضع المائي خطير في المنطقة العربية بسبب قلة المياه من جهة و تعرض المخزون من المياه الجوفية للاستغلال الجائر وتجاوز معدلات التغذية السنوية العادية مما يؤثر سلبا على التوازن الطبيعي للطبقات الحاملة للمياه مما يؤدي إلى تدهور نوعية المياه المتسربة من البحار المجاورة وتملح التربة .وكذلك التأثيرات المحتملة لظاهرة تبدل المناخ العالمي والتي ستؤدي إلى انخفاض الموارد المائية المتجددة في الوطن العربي، حيث تشير كل التوقعات إلى أن الهطول المطري سينخفض بمقدار 20% نتيجة التبدلات المناخية مع زيادة التغيرات مما يجعل من الصعب إدارتها، لاسيما مع محدودية قدرة الكثير من الدول العربية ماليا في المستقبل على دفع تكاليف التحلية وإدخال التكنولوجيا الحديثة في القطاع المائي بكامله[3].

كما تفتقر العديد من مشاريع الري الكبرى في الوطن العربي إلى التقنيات الحديثة في إدارة مياه الري، بما في ذلك حساب الاحتياجات المائية لكل نوع من المزروعات وجدولة توزيع المياه للري على أسس علمية سليمة. ويلاحظ ذلك على وجه الخصوص في المشاريع الكبرى المستخدمة للعشرات أو للمئات من أجهزة الري المحوري، حيث لا تتوفر الدقة في تقدير بوابات مما يؤدي إلى هدر كميات كبيرة من مياه الري وإلى عدم التوازن في التوزيع، حيث تبلغ نسبة الفاقد من المياه في هذه القنوات إلى 30%[4]،بالإضافة إلى ذلك فإن مشاريع الري الكبرى في الوطن العربي تعاني من صعوبات تنظيمية في الهيكل الإداري والفني اللازمين للإدارة الفعالة لمشروع الري وتوزيع المياه وصيانة منشآت الري والمحافظة على الثروة المائية. وهناك بعض طرق الري التي تتطلب تكاليف عالية على كاهل بعض الحكومات العربية خصوصا تلك التي لا تمتلك موارد مالية

[1] سالم توفيق النجفي – مرجع سبق ذكره – ص 70.

[2] صالح العصفور – مرجع سبق ذكره– ص19.

[3] صبحي القاسم – مرجع سبق ذكره – ص 86.

[4] صندوق النقد العربي ،لتقرير العربي الموحد 2008 – مرجع سبق ذكره– ص 185 .

ضخمة، كما تحتاج طرق الري الحديثة أيضا إلى مستوى معين من المهارة لدى المزارعين من أجل تشغيلها وصيانتها وهو مالا يتوفر على الدوام مما ينتج عليه مشاكل في عمليات الري، وعلى صعيد آخر يؤدي غياب الأقسام المخصصة بالإرشاد المائي للمزارعين في العديد من الدول العربية، إلى إبقاء المزارع بدون إرشاد كاف وفعال لأفضل الأساليب لتحسين الري داخل المزرعة وإدخال وسائل الري الحديثة، ناهيك عن أن المزارعين تنقصهم الخبرة والمعرفة في تشغيل وصيانة أجهزة الري الحديثة. وبهذا يمكن القول أن الإسراف في استخدام مياه الري أحد أسباب ضعف كفاءة النشاط الزراعي وبالتالي ظهور مشكل ندرة المياه، نظرا لعدم التقيد بالمقننات المائية وغياب التنسيق الجماعي التعاوني بين المزارعين .

ومشكل ندرة المياه ليس باليسير لاسيما وأن هناك ارتباط وثيق بين الأمن المائي والأمن الغذائي، ويظهر هذا الارتباط من خلال ما تستهلكه الزراعة المروية نحو 90% من الموارد المائية المستثمرة في الوطن العربي مع الأسف الشديد أن قطاع الزراعة لا يحقق الاكتفاء الذاتي من الغذاء كما سنراه في أجزاء لاحقة من هذا البحث لأن هذا الاستغلال غير عقلاني، ولا سيما فيما يتعلق بالحبوب والزيوت والسكر، ولكن يجب الإشارة أن الدول العربية تستثمر أكثر من 50%من الموارد المائية المتاحة، وهذه مأساة كبيرة للأمن المائي، فالزراعة تشكل التحدي الأصعب الذي يواجه الوطن العربي في هدر موارده المائية من خلال استخدام الطرائق القديمة غير الاقتصادية وغير المناسبة في الري، ومن ثم يجب التوجه قبل كل شيء إلى الكيفية الواجب اتباعها للتقليل من هدر لمياه ولزيادة كفاءتها الاقتصادية. وتبين نسب استنزاف موارد المياه النسب المستخدمة في النشاط الزراعي على المستويين العربي والعالمي، وهناك بعض الحقائق يمكن تلخيصها كالآتي[1]:

- يتجاوز المتوسط العربي لاستنزاف المياه الداخلية المتوسط المتجدد سنويا أو ما يعرف بالحد الآمن بنحو 4.27 مرة.
- يفوق المتوسط العربي لاستنزاف المياه الداخلية المتوسط العالمي بنحو 47.5 مرة.
- إن بعض الدول العربية التي ترتفع فيها نسبة المستنزف من مواردها الداخلية كمصر مثلا لأنها أساسا لا تعتمد عليه، ومن هنا فإن ارتفاع هذه النسبة يشكل مصدر قلق فعلي في المناطق التي لا تصل إليها مياه النيل كالواحات الداخلية والغربية و سواحل البحر الأحمر ... .
- ترتفع نسب الاستهلاك في الدول النفطية بسبب متطلبات النهضة السريعة فيها والاحتياجات الشديدة في مجال الخدمات و في الزراعة كما هو ملاحظ.

[1] أحمد إبراهيم سعيد – مرجع سبق ذكره- ص 564 .

– ارتفاع النسبة المستخدمة من المياه الداخلية في الزراعة في الوطن العربي عن النسبة العالمية المستخدمة بنحو 19%، وهذا عائد إلى الظروف المناخية المرتفعة الحرارة في الوطن العربي وإلى استخدام الطرائق الزراعية القديمة في الري، مما يؤدي إلى خسائر كبيرة في المياه وارتفاع النسبة المذكورة.

– إن الدول العربية الزراعية الأساسية متقاربة في نسب المياه المستخدمة في الزراعة، وهذا يعني أن المشكلة الحقيقية لموارد المياه في القطاع الزراعي وما يحتويه من قضايا الشائكة في هذا المجال، وهذا يؤكد حقيقتين مهمتين وهما:

- تراجع الاحتياطي من المخزون المائي في الأحواض المائية الداخلية.
- تردي نوعية المياه وتراجع خصائصها الطبيعية والصحية.

– تدني إنتاجية موارد المياه المستخدمة في الزراعة في الوطن العربي عن مثيلاتها العالمية بنسبة 65%،أي أن إنتاجية المياه تمثل 35% فقط من الإنتاجية العالمية. فإنتاجية المياه في الزراعة لا تعادل أكثر من 9.2%من إنتاجيتها في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهي تبلغ عالميا نحو 11.6 %، لأن إنتاجية المياه في القطاعات الأخرى أعلى منها في الزراعة، ومع ذلك فكفاءة الري في الوطن العربي لا تزيد على 60% ، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى طرائق الري التقليدية و الأنظمة الزراعية.

– تواجه سياسات تطوير الموارد المائية في البلدان العربية عددا من القيود والمحددات، في مقدمتها المحددات الاقتصادية التي تؤثر في كفاءة استخدام الموارد المذكورة مثل التقلبات في أسعار الطاقة بوصفها مدخلا لتشغيل وسائل الإرواء، وتظهر هذه المشكلة بوضوح في الدول غير النفطية، وبالأخص المنخفضة الدخل التي تتسم بتواضع مقدرتها التمويلية، وهذا بدوره يقيد قاعدة استخدام نظم الري المتقدمة والمؤدية إلى خفض الفقد من المياه على مستوى المزرعة، كما تواجه الزراعة العربية قيودا ومعوقات تتعلق بالبيئة المؤسسية والهيكلية المرتبطة بالموارد المائية[1].

المطلب الرابع: الثروة الحيوانية

تشكل الثروة الحيوانية الشق الثاني المهم من النشاط الزراعي الذي يعول عليها – بشكل كبير– لتحقيق الأمن الغذائي وزيادة الريعية الإنتاجية لقطاع الزراعة وتحسن الوضع الاقتصادي ، لأنها أساسا قريبة من تحقيق احتياجات الأسواق من سلع المنتجات الحيوانية، وتنقسم الثروة الحيوانية إلى مجموعتين :

أولا– الثروة الحيوانية البرية: تمتلك الدول العربية أعداداً كبيرة من الثروة الحيوانية المختلفة، ويعود سبب ذلك إلى التباين المناخي واتساع الرقعة الجغرافية وتنوع الغطاء النباتي. وينتشر النظام الرعوي التقليدي على نطاق واسع في معظم الدول العربية ذات الكثافة الكبيرة من الثروة الحيوانية كالسودان والصومال. أما

[1] سالم توفيق النجفي – مرجع سبق ذكره– ص72.

نظم التربية الحديثة في حظائر مغلقة يراعي فيها تطبيق أساليب الإنتاج الحيواني المتطورة فهي تنتشر على نطاق ضيق جدا، بالرغم من الجهود التي تبذل في العديد من الدول العربية لإقامة المشاريع الحديثة المتخصصة في إنتاج اللحوم والألبان[1].

وقدر الرصيد العربي من الثروة الحيوانية الأبقار والجاموس والأغنام والماعز والإبل بحوالي 345.5 مليون رأس وفقاً لتقديرات 2014م. ومن الناحية العددية تشكل الأغنام نحو 179.1مليون رأس تليها الماعز بحوالي 90.7 ملون رأس، وتنتشر تربيتهما بشكل خاص في المغرب العربي، بلاد الشام والعراق وشبه الجزيرة العربية، والأبقار والجاموس بنحو 59.1 مليون رأس وتكثر في السوادان ومصر ودول المغرب العربي، ثم الإبل بنحو16.6 مليون رأس وتربى بشكل واسع في العراق وشبه الجزيرة العربية ومصر والسودان ودول المغرب العربي وتمتلك الدول العربية حوالي 92%من إبل العالم، بينما لا تمثل أعداد الجاموس سوى % 1.1 تقريباً من جملة أعداد الثروة الحيوانية في المنطقة العربية[2]. وبصفة عامة تعكس الإحصاءات الخاصة بالثروة الحيوانية اتجاهاً نحو تزايد الأعداد الإجمالية لها ولكن ذلك لا ينف ترجع أعداد بعضها ، وعلى الرغم من ذلك فإنها لا تفي بكامل احتياجات السكان من المنتجات الحيوانية، ذلك لتدني إنتاجية السلالات الحيوانية، ويرجع ذلك إلى اعتماد المربين على التربية التقليدية وضعف البنيات التحية اللازمة لتربية وتسويق الحيوانات واستخدام أساليب تقليدية في نظم الإنتاج والتربية، ونقص الموارد العلفية وتقلباتها وفقا لمعدلات الأمطار، إلى جانب وجود معوقات ذات علاقة بالسياسات والنظم المؤسسية، مما انعكس على ضعف نمو إنتاج اللحوم الحمراء والألبان رغم ارتفاع حجم عدد رؤوس الماشية مقارنة بحجم المتاح وهو ما يظهر من خلال الجدول الموالي .

جدول(2–6) : تطور أعداد الثروة الحيوانية في الوطن العربي خلال الفترة(2005ـ 2014) **الوحدة**: ألف رأس

النوع	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	نسبة النمو2005 –2014
أبقار	61294.69	61333.72	61848.45	64526.81	63640.97	58218.94	52586.58	54145.51	54243.34	59100.0	% 3.6-
جاموس	4140.38	4115.50	4352.10	4443.10	4131.01	4131.01	4292.51	4484.51	4243.60	--	% 2.5
أغنام	177013.26	174620.36	180238.44	180358.87	180043.51	179738.50	180566.61	176910.89	177302.06	179100.00	1.18%
ماعز	112902.97	112420.53	112961.16	114921.12	113531.42	99216.02	100004.81	88660.22	89843.72	90700.00	% 19.66-
الإبل	15066.70	15076.54	15427.26	15614.74	15309.94	17117.60	17250.49	16112.62	16477.78	16600.00	10.17

المصـــدر: مـن إعـداد الطالبـة بالاعتمـاد علـى التقريـر العـربي الموحـد، تقريـر أوضـاع الأمـن الغـذائي، الكتـاب السـنوي للإحصـائيات الزراعية أعداد مختلفة .

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012 – مرجع سبق ذكره- ص60 .

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2014 - مرجع سبق ذكره- ص10 .

من خلال الجدول(2-6) نلاحظ أن بعض أنواع الماشية عرفت تراجعا خلال الفترة 2005-2014كالأبقار التي تراجعت أعدادها بنسبة 3.6%،إلا أنها عرفت نموا متزايد خلال الفترة 2011- 2014 ، أما أعداد الماعز تراجعت بنحو19.66%، بينما ارتفعت أعداد الأغنام بنسبة 1.18%خلال نفس الفترة، وهو ما يفسر تراجع الإنتاج وارتفاع الواردات من اللحوم الحمراء في ظل النمو وكذلك ترا جع نصيب الفرد من المتاح من الألبان ومشتقاتها، في حين عرفت أعداد الجاموس نموا بنحو 2.6%، والإبل بـ 10.17% ارتفاعا، ولكنه ليس بالكافي خلال عشر سنوات مقارنة بحجم المراعي والإمكانيات المتاحة لتربية كل أنواع الماشية.

إن معدل النمو الضعيف جدا لهذه الثروة الحيوانية التي تكتسب فيها مجموعة من البلدان العربية ميزة خاصة في تربيتها يعود بالدرجة الأولى إلى اعتماد الرعي التقليدي وتدني نوعية السلالات وتخلف مراكز بحوث الإنتاج الحيواني ومراكز الرعاية البيطرية وغياب الإرشاد، ونقص الموارد العلفية إلى جانب غياب هياكل التصنيع والتسويق للمنتجات الحيوانية حيث تمثل إنتاجية أبقار اللحوم والألبان ثلث نظيرتها في أستراليا وحوالي 20 إلى 30% منها في أمريكا وأوروبا، الأمر الذي يفتح مجالا واسعا للاستثمار في هذا الجانب من خلال انتهاج أساليب التربية المتطورة[1] .

ثانيا– الثروة السمكية: تحتل المنطقة العربية مساحة جغرافية هامة جدا ، فهي تمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى المحيط الهندي شرقا ولا توجد هناك أي دولة عربية لا تطل على البحر، فكل الدول العربية تتوفر على سواحل وقواعد للصيد البحري، منها التقليدية التي تعتمد على الزوارق وأخرى تعتمد على السفن العصرية المجهزة بأحدث التقنيات.

1- **الإمكانيات العربية في مجال الثروة السمكية:** تعتبر الثروة السمكية في المنطقة العربية مورداً مهماً في قاعدة الموارد الزراعية العربية التي تفتح مجالا واسعا أمام الاستثمار الزراعي سوآءا الخاص أو العام، وتعتمد عليها بعض الدول العربية في إنتاج الغذاء وسد الفجوة الغذائية بخاصة في مجال توفير البروتينات الحيوانية، إذ يساهم البروتين السمكي بأكثر من 50% من مجموع الإمدادات الغذائية من البروتين الحيواني وهو صحي، كما أن تكاليف الحصول عليه تكون أقل بكثير مقارنة بتكاليف الحصول على أي بروتين حيواني آخر وكذلك في توفير فرص العمل وتحقيق عائدات من النقد الأجنبي نتيجة لتصدير الفائض من الإنتاج السمكي. وعلى الرغم من أهمية المقدرات العربية من الثروة السمكية العربية فإن جزءاً كبيراً منها ما زال غير مستغل لنقص الاستثمار في هذا المجال وغياب الأساليب المتطور في تربية المائيات والحفاظ عليها وتنظيم مواسم الصيد والزرع وغيرها من الإجراءات الخاصة باستزراع السمكي سوآءا في المسطحات المائية

[1]صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015– مرجع سبق ذكره- ص 73 .

الطبيعية أو الاصطناعية.وتوزع الثروة السمكية في المنطقة العربية بين ثلاثة موارد هي الموارد البحرية، والمياه الداخلية، والاستزراع السمكي، و تقدر أطوال السواحل البحرية العربية في مجموعها بما يناهز 23 ألف كيلو متر[1] مقسمة على أربع مناطق رئيسية هي منطقة السواحل العربية المطلة على المحيط الهندي وإقليم عدن، ومنطقة البحر الأحمر، ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، ومنطقة المحيط الأطلسي، حيث يتمتع المغرب بأطول ساحل يمتد على مساحة 3500 كلم على جبهتين بحريتين، الأولى على المحيط الأطلسي وكذلك موريتانيا، والثانية على البحر الأبيض المتوسط، كما تطل الجزائر على ساحل طوله 1200 كلم وهناك إحصائيات حديثة تشير إلى أن طول الساحل الجزائري يبلغ 1800كلم، وتونس بـ 1300 كلم، وليبيا بساحل طوله 1685 كلم وفي الشرق نجد كل من لبنان، سوريا وفلسطين وتطل هذه البلدان على البحر الأحمر. أما على المحيط الهندي نجد مصر والسودان ودول مجلس التعاون الخليجي، بينما العراق يطل على منطقة شط العرب والخليج، ويتمتع اليمن بساحل طوله 2250 كلم ،أما الصومال يقع على الجنوب الغربي من المحيط الهندي تمتد سواحله على طول 3300 كلم ويبلغ طول ساحل جيبوتي 300كلم[2].

وهناك أيضا الموارد السمكية التي تعتمد على مسطحات المياه العذبة أو الداخلية تتمثل في مجاري الأنهار والخزانات والسدود السطحية. وتقدر أطوال الأنهار الداخلية في الدول العربية بنحو 16.6ألف كيلو متر في حين تقدر مساحة الخزانات والسدود بنحو 2.4مليون هكتار منها 744.2ألف هكتار توجد في العراق ومصر والسودان، وتتواجد في عدد من الدول العربية إمكانيات استغلال مصادر مياه داخلية وهي تونس، الجزائر، السودان، سوريا، العراق، مصر، المغرب، وموريتانيا، واليمن. إلا أن استغلال الموارد الداخلية في أغلب هذه الدول يقتصر على استغلال المخزونات الطبيعية في الأنهار وشبكة القنوات الرئيسية المتصلة بها، فضلاً عن البحيرات والمنخفضات الساحلية. وبالإضافة إلى الموارد السمكية السابقة، توجد موارد أخرى في مناطق دلتا الأنهار ومصبات المياه العذبة على البحار والخلجان. كما أصبح الاستزراع السمكي في الفترة الأخيرة يمثل أحد المصادر المهمة للثروة السمكية، حيث بدأ ينتشر في الدول العربية مسهما بنحو 25%من الإنتاج العربي من الأسماك 2012عام[3].

2- **تطور نمو الثروة السمكية:** لقد أولت الدول العربية اهتماما كبيرا باستغلال ثروة الأسماك التي تزخر بها المنطقة وتنوع المناخ الذي أسهم في تنوع أصناف الأسماك وكمياتها، كما أولت بعض البلدان العربية الاهتمام بإنشاء مزارع لزيادة هذه الثروة كالسعودية ، عمان، تونس، العراق ومصر، ويبدو ذلك من خلال الجدول الموالي :

---

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015 – مرجع سبق ذكره– ص73 .

[2] لمنظمة العربية للتنمية الزراعية " المؤتمر القومي حول الاستثمار والتجارة في قطاع المصائد والأسماك " الخرطوم–الخرطوم 2009 ص 8–11.

[3] الاستزراع السمكي والامن الغذائي العربي – يوم الزراعة 27 سبتمبر 2013– عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية الخرطوم – السودان، ص01–02 .

الجدول(2–7): التوزيع الجغرافي لإنتاج الأسماك خلال الفترة (2005 ـ 2014) **الوحدة:** ألف طن

الدول	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	نسبة النمو 2005-2014
الجزائر	139.83	157.31	157.76	142.04	132.27	130.12	144.31	108.21	104	102.2	%26.91-
الأردن	1.07	1.07	0.86	0.90	1.01	0.97	1.54	1.31	1.5	1.8	%68.22
الإمارات	90	90	90.00	74.15	77.71	77.71	85.47	72.73	77.7	77.7	%13.66-
البحرين	11.85	15.59	15.01	16.19	16.19	16.33	19.23	12.32	10.8	9.5	%19.83
تونس	108.70	110.91	105.10	100.30	100.30	102.40	110.86	116.8	117.2	122.7	12.88%
جيبوتي	0.26	0.26	0.26	0.26	0.26	0.26	0.26	0.26	0.26	0.3	%15.38
السعودية	74.79	75.34	146.53	93.50	96.45	126.85	122.04	90	92.3	86.5	%15.65
السودان	60.00	57.50	68.00	64.00	70.00	72.00	122.04	93.32	95.9	105.6	%76.0
سوريا	16.98	17.17	17.89	15.60	14.41	12.77	7.12	7.04	5.4	4.2	%75.26-
الصومال	30.00	30.00	30.00	30.00	30.00	30.00	30.00	30.00	30.00	30.00	%00.00
العراق	37.00	37.00	41.00	50.26	54.93	42.00	46.57	51.00	57.6	65.1	%75.94
عمان	142.08	152.08	149.60	158.79	158.79	164.05	155.49	191.88	206.87	213.3	%50.12
فلسطين	1.82	2.32	2.32	2.71	2.71	1.70	2.48	2.06	2.70	2.7	%48.35
قطر	13.97	16.99	15.18	14.11	14.11	13.76	15.60	11.34	11.5	11.6	%16.96-
الكويت	4.81	4.81	4.81	4.81	4.81	4.81	5.14	4.78	4.78	4.8	% 0.2-
لبنان	8.51	8.51	8.51	8.51	14.51	10.00	10.1	10.2	10.2	10.4	%22.21
ليبيا	46	46	20.00	47.35	47.35	47.35	43.29	47.35	47.35	47.4	%3.04
مصر	865.03	889.30	970.92	1092.89	1092.89	1304.8	1324.65	1371.98	1374.74	1505.8	%74.07
المغرب	1024.45	881.16	785.20	1160.90	1158.85	1135.86	1014.72	1164.92	1246.43	1194.7	%16.61
موريتانيا	642.86	642.86	642.57	642.33	644.33	644.33	644.33	644.33	644.33	646.7	%0.6
اليمن	238.80	248.76	179.92	183.38	183.38	183.83	160.58	161.82	158.28	147.8	%38.10-
المجموع	3579.85	3484.94	3451.68	3906.41	3909.32	4111.64	3951.1	4198.37	4321.24	4385.6	%22.50

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية المجلد أعداد مختلفة .

من الجدول نلاحظ أن إنتاج الأسماك عرف نموا مستمرا في معظم الدول العربية حيث ارتفع من 35798.5 ألف طن خلال سنة 2005 إلى4385.6 سنة2014حيث عرف إنتاج هذه الثروة نموا ملحوظا بمعدل نمو 22.5 %، ويتركز هذا الإنتاج بشكل خاص في ثلاث دول وهي مصر ، المغرب ، موريتانيا حيث تساهم هذه الدول في الإنتاج السمكي بـ 31.81%و28.84% و 14.91%على التوالي،وبدرجة أقل اليمن ،تونس ، الجزائر و السعودية ، غير أن حجم هذا

الإنتاج لا يتناسب مع حجم الثروة المتاحة في المنطقة العربية، وذلك لنقص الاستثمار في هذا القطاع ، وهو ما يمكن اعتباره فرصة من فرص الاستثمار الزراعي المتاحة لرجال الأعمال العرب للمساهمة في الحد من حجم الفجوة وترقية الصادرات في هذا الجانب.

كما عرف إنتاج الأسماك تراجعا ونموا سلبيا في مجموعة من الدول كسوريا بشكل خاص بنسبة 75.26%، نظرا بالظروف الأمنية التي تمر بها، أما في الجزائر، اليمن، قطر، الإمارات، والكويت فقد سجلت نسب تراجع قدرت بـ 26.91 % ، 38.10% ، 16.96%،13.66%، 0.2 %على التوالي.

ويعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمها ضعف الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع سواء من القطاع العام أو الخاص، الاستغلال الجائر الذي يؤدي إلى استنزاف المخزون زيادة عن الحدود المسموح بها خصوصا من الشركات الدولية في بحر العرب والمحيط الأطلسي، إلى جانب ضعف البنى والهياكل من موانئ مجهزة، مراكز تخزين ونقل حديث، وعدم الاهتمام بخدمات التسويق في ظل غياب برامج الإرشاد والتأهيل والتدريب للصيادين، وعدم وجود آليات للتعاون والتنسيق العربي في مجال استثمار واستغلال الموارد السمكية والحفاظ عليها كثروة يمكنها أن تسد جزءا من الاحتياجات الاستهلاكية في المنطقة العربية.

المبحث الثاني: المقومات البشرية والتقنية للاستثمار الزراعي في الدول العربية

يعتبر العنصر البشري و التطور التقني من العوامل التي من شأنها تحفيز الاستثمار وتعظيم عائده في أي مجال كان، وبخصوص المقومات البشرية والتقنية المتاحة في البلدان العربية في مجالا لاستثمار الزراعي فيمكن تلخيصها من خلال العناصر التالية.

المطلب الأول: القوى العاملة

تعتبر الموارد البشرية المحرك الأساسي للتنمية في أي مجتمع ومهما كانت خصائصه وبفضل التطور التكنولوجي الذي عرفته البشرية فقد تراجعت أهمية العنصر البشري كمصدر للعمل اليدوي التقليدي في المزرعة بفضل الآلات والاختراعات الحديثة، ولكن ما يزال دور المورد البشري مهما في البحث عن الكيفية التي يستخدمها في الاستفادة من الموارد الزراعية والحفاظ عليها وتحقيق أعلى قدر من الإنتاج بأقل التكاليف الممكنة (تكاليف اقتصادية، تكاليف بيئية) ، على العكس بل زادت هذه الأهمية.

ولكن في الواقع من الصعب حساب قوة العمل الزراعية بدقة خاصة في الأرياف، حيث يعمل أفراد الأسرة في النشاط الزراعي بعضهم أو جّلهم، و يكون العمل الزراعي وفق مراحل نمو النبات المزروع ومدته، وكم محصولاً يزرع في الأرض خلال العام الواحد، ومدى ارتباط الأسر بالعمل الزراعي .

و قد قدر عدد السكان حسب تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2014 في المنطقة العربية في سنة2014 بحوالي 388.2 مليون نسمة ويشكل السكان الريفيون حوالي 41%منهم ، كما تشكل معدلات النمو السكاني المرتفعة نسبيا في المنطقة تحديا للجهود التنموية، فهي نحو 2.1%مقارنة بنحو1.2% على المستوى العالمي، وعلى العموم ترتبط قوة العمل الزراعية بكتلة السكان المحسوبة على الأرياف[1].

الشكل(2-3) : التوزيع العمري للسكان في الوطن العربي في 2012

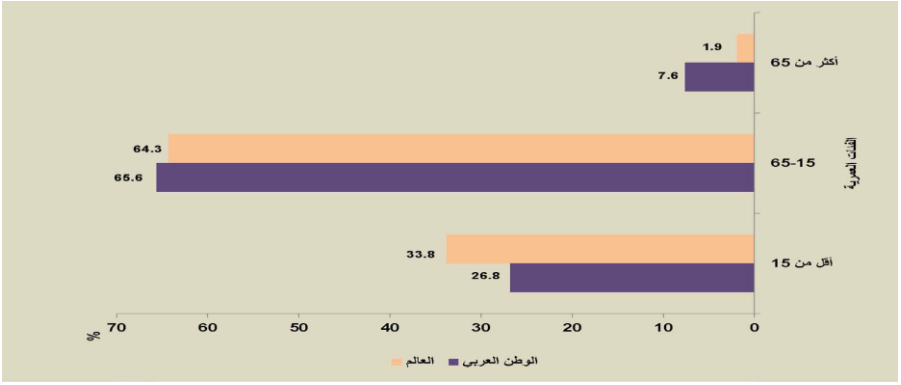

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2012ص 09

[1]أحمد إبراهيم سعيد–مرجع سبق ذكره –ص 576

إن نسبة الفئة النشطة في الوطن في الوطن العربي تفوق نظيرتها على المستوى العالمي بـ 65.5%، ولكن هذا لا ليس له أي دلالة بحكم الخصائص التي يتميز بها قطاع الزراعة لاسيما في ظل مشكلة النزوح الريفي التي تعاني منه الكثير من الدول. بسبب انخفاض دخل العامل الزراعي في الدول العربية إذ يتراوح دخله بين 20 و30% من متوسط دخل العامل في القطاعات الأخرى[1]، والتباين في توزيع الخدمات والمرافق العامة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية من جهة وضعف التكوين في هذا المجال من جهة أخرى. حيث بلغت نسبة العمالة الزراعية في العالم العربي في سنة 2012 حوالي23.2%من إجمالي القوى العاملة العربية وهي في تراجع مستمر بعد أن بلغت حوالي 25.3% و23.6% سنتي 2010 و2011 على التوالي [2].

شكل (2–4): تطور نسبة سكان الريف وسكان الحضر

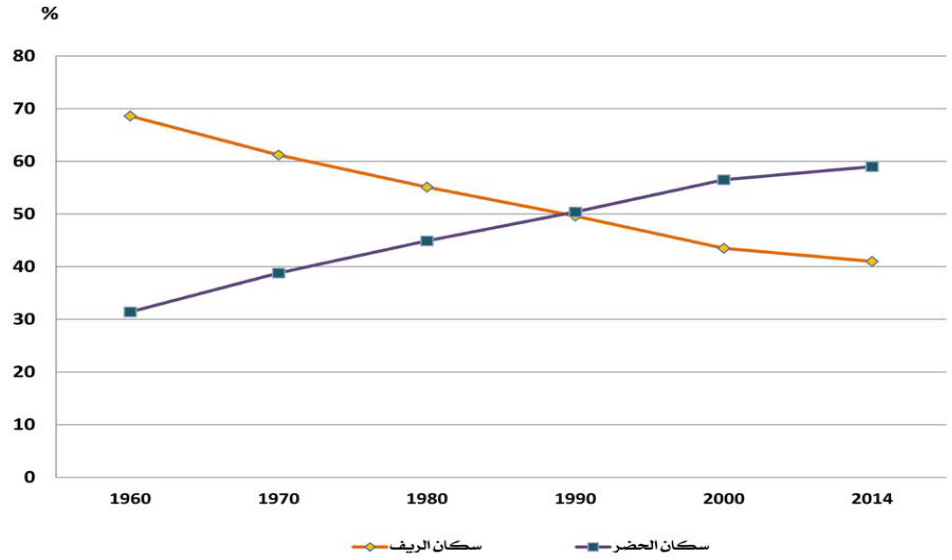

المصدر : تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2014 /ص 4 .

من خلال الشكل نلاحظ أن هناك تراجع في عدد سكان الأرياف فبعد أن كانت هذه النسبة 60%سنة 1960 انخفضت إلى 50%سنة 1990، لتسجل نسبة 41%سنة 2014 وهو ما يؤثر سلبا على عدد القوى العاملة في قطاع الزراعة وبالتالي على النشاط في هذا القطاع، ويمكن تفسير ذلك بنقص الاهتمام بالمناطق الريفية وضعف التشغيل ما يؤدي إلى الهجرة إلى المدن للبحث عن الرفاهية ووظائف الدخل المرتفع.

[1] صندوق النقد العربي ،التقرير العربي الموحد 2012– مرجع سبق ذكره- ص 67.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012– مرجع سبق ذكره- ص 10 .

جدول(2-8): نسبة القوى العاملة في الزراعة عام2012 **الوحدة:** مليون نسمة

	السكان الزراعيون (مليون نسمة)(1)	القوى العاملة في كافة القطاعات الأخرى (مليون نسمة)(2)	القوى العاملة في الزراعة(مليون نسمة)(3)	نسبة 3الى 2 %	نسبة 3 الى 1 %
الدول العربية	84.53	113.2	25.3	22.3	29.93
الدول النامية	257.8	180.3	112.4	62.4	43.6
الدول الأقل نموا	537.8	364.2	238.8	65.6	44.4
الاتحاد الأوروبي	21.7	241.0	10.7	4.4	49.3
آسيا	1955.9	2029.3	1023.2	50.4	52.3
العالم	2619.1	3279.1	1307.1	39.9	49.9

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير العربي الموحد2014/ ص75

إن نسبة العمالة الزراعية في المنطقة العربية في سنة 2013 بلغت حوالي22.3%من إجمالي القوى العاملة في الدول العربية في حين تبلغ هذه النسبة نحو39.9%على المستوى العالمي، وهي الأقل ضمن المجموعات المذكورة عدا الاتحاد الأوروبي باعتباره تكتلا متقدما يعتمد على التكنولوجيا في تعويض اليد العاملة، بينما لا تمثل القوى الزراعية سوى 29.93% من مجموع سكان الأرياف بينما بلغت هذه النسبة 49.9%على المستوى العالمي، 49.3% في الاتحاد الأوروبي نظرا لقلة عدد سكان الأرياف وفي الدول آسيا 52.3 % أما في الدول النامية والأقل نموا بلغت هذه النسبة نحو 43.6%، و 44.4% ويعود السبب إلى ظاهرة النزوح الريفي بسبب غياب الخدمات الضرورية في الأرياف العربية مقارنة بالمنطق الحضرية وضعف الدخل الزراعي حيث يبلغ الدخل في القطاعات الأخرى خمسة أضعاف الدخل الزراعي لاسيما في الدول التي تتميز بارتفاع دخلها، إلى جانب ذلك مجموعة المخاطر التي تهدد المزارع في ظل غياب الاستراتيجيات الحكومية للحد من آثارها لتشجيع المزارعين للبقاء في أراضيهم مما يجعل سكان الأرياف يفضلون العمل في القطاعات الأخرى. وهي في تراجع مستمر بعد أن بلغت حوالي 25.3% و23.6%سنتي 2010 و2011 على التوالي [1]. أما معدل العمالة الزراعية بالنسبة للسكان الريف فقد بلغت30.1%سنة 2010 وهي أقل بين المجموعات الاقتصادية على المستوى العالمي ، فهي أقل من النسبة العالمية التي قدرت بـ49.9 % وأقل من نظيراتها في مجموعة الدول النامية التي تنتمي إليها الدول العربية بـ 43.6%، ويعود هذا الانخفاض للأسباب التي ذكرناها.

أولا – التوزيع النسبي للقوى العاملة الزراعية في الدول العربية: هناك تفاوت بين نسب العمال الزراعيين وكفاءتهم الإنتاجية بين الدول العربية وذلك لاختلاف المعطيات الاجتماعية والطبيعية والمالية لكل دولة ويظهر هذا بشكل جلي من خلال الجدول الموالي:

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012– مرجع سبق ذكره- ص 10.

الجدول(2-9):توزيع ونمو عدد القوى الزراعية خلال الفترة (2005-2013) **الوحدة:** ألف نسمة

الدول	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	نسبة التغير 2013-2005
الجزائر	1381.00	1609.63	2220.12	2244.06	3157.00	3175.00	2442.60	2476.50	2528.90	%83.12
الأردن	76.38	78.20	75.23	120.10	157.00	125.00	114.00	112.00	206.0	% 169.7
الإمارات	191.09	183.89	176.96	170.29	170.29	170.29	170.29	170.29	210.05	%9.92
البحرين	9.12	9.12	9.12	9.12	9.12	9.5	9.5	9.50	9.50	%4.16
تونس	564.00	585.81	608.47	730.07	739.65	749.36	759.95	759.95	759.95	%34.78
جيبوتي	274.01	276.02	278.04	280.08	279.00	285.00	291.00	291.00	291.00	%6.20-
السعودية	594.00	605.00	600.00	592.30	542.45	492.60	475.40	470.00	470.00	% 2.08-
السودان	5700.00	5963.00	6000.00	6201.80	6358.71	6510.00	3026.57	3118.00	3252.00	%42.94-
سوريا	953.00	945.00	947.00	814.00	758.00	721.00	767.58	872.30	872.30	%8.50-
الصومال	3300.00	3403.00	3509.47	3619.14	3732.23	3848.86	3969.14	3969.14	3969.14	%20.27
العراق	1266.00	1304.00	1343.00	1443.00	1452.00	1467.00	1461.00	1504.00	1558.00	%23.06
عمان	226.54	267.99	280.74	236.93	239.52	245.77	247.95	149.91	375.57	%65.78
فلسطين	91.80	106.10	103.90	86.80	86.80	79.65	99.60	97.80	93.10	%1.41
قطر	3.00	3.00	3.00	19.44	19.78	17.07	17.29	18.16	21.21	%607
الكويت	164.08	209.59	267.72	280.14	293.14	306.74	320.98	320.98	320.98	%95.62
لبنان	39.00	37.10	35.29	35.29	33.57	31.93	30.37	30.37	30.37	%22.12-
ليبيا	91.00	88.89	86.83	86.83	84.82	82.85	80.93	80.93	80.93	%11.06-
مصر	5824.00	6090.00	6231.00	6372.00	6848.00	6728.00	6851.00	6851.00	6851.00	% 17.63-
المغرب	4858.00	4630.00	4626.00	4168.00	4167.00	4315.00	11660.0	4119.00	4119.00	%15.21-
موريتانيا	340.00	330.00	330.00	330.00	311.14	293.36	276.60	276.60	276.60	%18.64-
اليمن	1201200	1200.00	1260.00	1260.00	1260.00	1260.00	1260.00	1250.00	1250	%4.16
المجموع	27196.02	27926.06	28991.89	29099.39	38016.22	38187.98	34331.75	27047.43	27545.60	%1.28

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية أعداد مختلفة.

وهناك تباين واضح في توزيع القوى العاملة بين الدول العربية فمصر في الصدارة بما يقارب سبعة ملايين مزارع بعد أن قارب هذا العدد ستة ملايين في سنة 2005 ما يجعلها تحقق أعلى ناتج زراعي في المنطقة العربية، وتأتي في المرتبة الثانية المغرب بما يزيد قليلا عن أربعة ملايين عامل سنة 2013، بعدما قاربت الخمسة ملايين شخص سنة 2005، ثم الصومال التي تتزايد فيها القوى الزراعية بشكل متواصل حيث قارب عددها سنة 2013 أربعة ملايين ،ثم السودان بما يزيد قليلا عن الثلاثة ملايين عامل بالزراعة

ولكن الملاحظ أن هذه القيمة تراجعت مقارنة بسنة 2005، أما في الجزائر تجاوز عدد العمال في الزراعة مليونين ونصف قليلا سنة 2013 بعد أن كان هذا العدد يقل عن مليون ونصف عامل سنة 2005، ثم العراق بنحو مليون ونصف مليون عامل زراعي سنة 2013 وقد عرفت هذه الفئة تزايدا مستمرا منذ سنة 2005، وبعدها اليمن بنحو مليون و250ألف عامل زراعي، أما السعودية لم يبلغ فيها عدد العمال في قطاع الزراعة نصف مليون .وينخفض عدد العمال الزراعيين عن مئة ألف في البحرين، لبنان، فلسطين وقطر وليبيا، و ويرتبط عدد العمال الزراعيين بالمساحات المزروعة بالدرجة الأولى وبالكثافة السكانية للاقتصاد وكذلك بمدى استخدام المكننة والتقنيات الحديثة في الزراعة التي تحل محل اليد العاملة في الكثير من الأحيان.

وتختلف نسبة نمو عدد اليد العاملة الزراعية من بلد عربي لآخر حيث عرفت نموا مذهلا في قطر بنحو 607%لكن ذلك لم يؤثر كثيرا على المجموع الكلي لقلة عدد سكانها، أما في الأردن سجلت هذه الأخيرة نموا نحو 169.7%،وقد سجلت كل من الكويت، الجزائر، عمان، تونس، العراق، والصومال نسبا على النحو التالي 95.62 % ، 83.12%، 65.78%،34.87%، 23.06%، 20.27%،وتراوحت هذه النسبة بين 4.14% و 9.92%في كل من فلسطين، البحرين، اليمن والإمارات.

بينما شهدت بقية الدول تراجعا في عدد الأيدي العاملة تراوحت بين -42.94% في السودان رغم أنه بلد زراعي والسعودية بـ 2.08 % ولكن ذلك لم يؤثر على إنتاجها بفضل استخدام التقنيات والوسائل المتطور، وسجلت كل من جيبوتي، سوريا، ليبيا، المغرب، مصر وموريتانيا نسبا سالبة تراوحت بين 6.2% و18.64% .

إن تطور مجموع القوى الزراعية عل المستوى العربي لم يشهد نموا واضحا رغم الجهود والمساعي العربية في المجال الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي من خلال استقطاب الأيدي العاملة لهذا القطاع لزيادة الإنتاج، حيث بلغت نسبة نموها خلال فترة الدراسة نحو 1.28%فقط، ويرجع السبب إلى انخفاض الدخل الزراعي ما يؤدي إلى انتقال الأيدي العاملة إلى القطاعات الأخرى والنزوح الريفي كما ذكرنا سابقا، وكذلك إلى استخدام أساليب وتقنيات الزراعة العالية والعتاد الزراعي المتطور الذي يسمح بتعويض جزء من اليد العاملة.

ثانيا – كفاءة قوة العمل: وتظهر كفاءة قوة العمل الزراعية في العالم العربي من خلال نصيب الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي على صعيد كل دولة وعلى الصعيد العربي، ولكن هذا لا يعكس وضع القطاع الزراعي بقدر ما يعكس نصيب بعض القطاعات الإنتاجية الأخرى خاصة في الدول النفطية، لأن الدول النفطية ليست دولا زراعية، وفي الوقت نفسه لا تستطيع أسعار المنتجات الزراعية أن تنافس أسعار النفط ومدخلاته في الدول الزراعية التي يدخل في إنتاجها النفط والغاز باعتبارهما مصدرين مهمين من

مصادر الدخل كما هو الحال في سورية والعراق، أو أن تنافس دخل السياحة كمصدر حيوي من مصادر الدخل في تونس ومصر[1]، قبل الحراك الشعبي العربي.

الجدول(2-10): الكفاءة الزراعية في الدول العربية (2005 ـ 2013) الوحدة: (%)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	0.45	0.45	0.55	0.48	0.71	0.40	0.39	0.44	0.49
الأردن	0.46	0.44	0.43	0.35	0.42	0.47	0.48	0.47	053
الإمارات	0.31	0.24	0.17	0.20	0.19	0.27	0.24	0.24	0.24
البحرين	0.16	0.13	0.15	0.42	0.62	0.46	0.46	0.45	0.45
تونس	0.42	0.68	0.44	0.37	0.40	0.36	0.41	0.43	0.41
جيبوتي	0.04	0.04	0.04	0.05	0.05	0.05	0.05	0.05	0.05
السعودية	0.80	0.37	0.59	0.39	0.54	0.46	0.40	0.41	0.44
السودان	0.64	0.59	0.68	0.55	0.58.	0.66	0.67	0.67	0.69
سورية	1.03	1.08	1.10	0.91	1.12	0.99	1.04	1.02	1.02
العراق	0.50	0.51	0.43	0.76	1.06	1.12	1.04	0.99	1.17
عمان	0.05	0.04	0.05	0.03	0.05	0.05	0.04	0.04	0.04
قطر	0.04	0.04	0.02	0.16	0.16	0.17	0.13	0.14	0.15
الكويت	0.17	0.13	0.12	0.09	0.07	0.22	0.30	0.29	0.35
لبنان	2.91	3.14	2.71	2.79	2.6	2.16	2.28	2.40	2.66
ليبيا	0.53	0.47	0.42	0.61	0.93	0.91	0.66	0.33	0.58
مصر	0.46	0.43	0.50	0.41	0.41	0.55	0.58	0.59	0.61
المغرب	0.31	0.37	0.30	0.49	0.55	0.54	0.58	0.55	0.65
موريتانيا	0.29	0.22	0.24	0.34	0.37	0.31	0.27	0.29	0.28
اليمن	0.21	0.32	0.33	0.29	0.33	0.31	0.37	0.40	0.41
المجموع	0.25	0.24	0.23	0.22	0.29	0.27	0.25	0.24	0.25

المصدر :التقرير العربي الموحد أعداد مختلفة

الكفاءة الاقتصادية: قيمة الناتج الزراعي/ عدد العاملين الزراعيين

من خلال الجدول(2-10) يمكن الإدلاء ببعض الملاحظات حول الكفاءة الزراعية في الدول العربية، هناك تباين في الكفاءة الزراعية حيث يمكن تقسيم الدول العربية من خلال هذا المؤشر إلى ثلاث مجموعات:

- مجموعة الأولى ذات كفاءة زراعية عالية وتضم سوريا، العراق ولبنان، بنسب1.02%،1.77% و2.19%على التوالي. وهي نسب مقبولة جدا رغم أنها تتراجع في بعض المواسم الزراعية.

[1] إبراهيم سعيد مرجع سبق ذكره- ص 580.

-المجموعة الثانية وتضم مجموعة الدول ذات كفاءة مقبولة نسبيا وهي تتراوح تقريبا بين0.50و1.00%، وتضم هذه المجموعة الأردن، الجزائر، السعودية، السودان، ليبيا والمغرب.

-أما المجموعة الثالثة فتضم بقية الدول ما عدا فلسطين لعدم توفر المعلومات عنها، وهي تتميز بكفاءة تقل عن 0.50 % .

كما أن إنتاجية العامل الزراعي – وهي المؤشر الذي يعكس الكفاءة الإنتاجية للعامل الزراعي والكفاءة التكنولوجية لقطاع الزراعة بصفة خاصة- تتميز بالانخفاض في معظم الدول العربية مقارنة بالدول الأخرى حتى بالنسبة لبقية الدول النامية، ويرجع ذلك إلى عدم توافر المقومات التي تحفز على رفع الإنتاجية [1]، مثل مصر والمغرب والسودان وسورية والجزائر وتونس، كما تتميز إنتاجية العامل الزراعي بالتفاوت فيما بين الدول العربية رغم أنها متزايدة بشكل مستمر، ويعود هذا لعدة عوامل أهمها، التفاوت في نصيب المزارع من الأراضي الزراعية، ومدى جودة هذه الأراضي والعوامل المناخية، والبنى التحتية المتاحة في الاقتصاد، ومدى قدرة وكفاءة المزارع، ونصيبه من مدخلات الإنتاج الزراعي ومن الأبحاث والمعلومات والإرشاد الزراعي، وهي العوامل نفسها التي تؤثر في قيمة الكفاءة الاقتصادية الزراعية التي لها نفس الدلالة حول مستوى الإنتاج.

كما يؤثر على مستوى إنتاجية العامل الزراعي مدى ملاءمة السياسات الزراعية بمختلف أدواتها، وضعف مستوى التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية لذوي المزارعين والسياسات الاستثمارية غير المواتية، والتباين النسبي للاستثمار في قطاع الزراعة [2].

ثالثا –مشاكل اليد العاملة الزراعية في الدول العربية: تعرف معظم الدول العربية انتشارا للأمية وانخفاض مستويات التعليم في الأرياف بين المزارعين والعاملين في قطاع الزراعة بشكل خاص، وحتى إن وجد المتعلمون فإن نسبتهم قليلة، ويعانون ضعف المستوى التعليمي، حيث إن غالبيتهم لا يواصلون تعليمهم ، وإن كان لهم ذلك فإنهم يهاجرون لقلة الرعاية والاهتمام والتهميش من قبل الحكومات، ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد من الأمية أو تدني مستوى التعليم، وإنما يسود غياب أو انعدام التكوين والتأهيل المهنيين. ومثل هذه الوضعية من الأمية وانعدام التكوين العلمي والمهني تجعل المزارع مقتنعا بأنه الأكثر دراية وتأهيلا بهذه المهنة، فيتمسك بتلك الممارسات والتقاليد الزراعية المتوارثة ويصر على تلقينها لغيره رافضا أي تجديد، كما أن ضعف مستوى التعليم العام، ومن خلاله ضعف مستوى التعليم المهني إن وجد يغلب عليه في

[1] محمد سمير مصطفى،" **الفقر والمؤسسات والتنمية في الوطن العربي**"، أعمال المؤتمر السنوي الثامن للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية – القاهرة 19-20 أبريل 2008 – الناشر الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية /ص 340 .

[2] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009 - مرجع سبق ذكره- ص 10 .

الكثير من الأحيان الطابع النظري البعيد عن اعتماد البحث العلمي الزراعي، مما تسبب في نقص العمالة الزراعية المدربة على الرغم من وفرة الموارد البشرية المتزايدة كما رأينا سابقا، فمدارس ومعاهد التكوين تخرج مجرد موظفين إداريين بعيدين عن العملية الزراعية- الإنتاجية. والجدير بالذكر أن التقدم التقني والمعرفة العلمية التطبيقية في الزراعة مرهونان بمراعاة عدد غير محدود من الشروط التي يصعب التعرف عليها بعيدا عن الميدان وفي غياب المتخصصين الذين يكتسبون دراية حول شروط وظروف كل ميدان نشاط أو استثمار زراعي، كما يتطلب ذلك التعرف المباشر على مواصفات وتركيبة الكائنات الحية (نباتات أو حيوانات) والذي يختلف من منطقة إلى أخرى، وبالتالي لا يجوز نقل نتائج البحوث من بلد لآخر أو من منطقة لأخرى بشكل عشوائي دون مراعاة لهذه الاختلافات [1]، وهو ما يحدث في الكثير من الأحيان بين المزارعين في الدول العربية.

وبسبب النقاط التي ذكرناها سابقا فإن المشروعات الاستثمارية الزراعية عادة ما تواجهها مشكل نقص العمالة المدربة والمؤهلة ذات المهارة العالية على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج والتي عادة ما تكون إحدى أولويات الأهداف المسطرة لأي مشروع استثماري زراعي، ويعود هذا إلى نقص البرامج التدريبية في المجال الزراعي مما أثر سلبا على الإنتاجية الزراعية، وإلى ضعف الإرادة الحكومية العربية التي تدعم ذلك.

كما أنه يمكن اعتبار عامل تدني الدخل الزراعي من العوامل التي تحد من أداء الاستثمارات الزراعية في الدول العربية أو العزوف عنها تماما، حيث نلاحظ أنه غالبا ما يعجز الإنتاج الزراعي عن تغطية سعر التكلفة، وإن حدث ذلك فإن فائض الدخل عن التكاليف لا يغطي نفقات المعيشة للأسرة الريفية، كما أن ما يتبقى من نفقات من الدخل بعد دفع كل نفقات الاستهلاك لا يفي بمتطلبات الاستثمار الزراعي الجديد وهو غالبا ما يصرف في تحسين مستوى الاستهلاك أو كادخار احتياطي لتغطية الالتزامات الاجتماعية، أو عند الحاجة إليه. وحتى ذوي الدخول المرتفعة في الكثير من الأحيان لا يوجهون مدخراتهم نحو الاستثمار الزراعي، وإنما يفضلون إنفاق مدخراتهم في المناطق الحضرية، أو إيداعها في البنوك التي تقوم بتوجيهها نحو مشاريع الصناعة والخدمات بالدرجة الأولى وليس إلى القطاع الزراعي[2]، وبهذا يمكن اعتبار انخفاض الدخل من المعوقات التي تحول دون الوصول إلى مستويات ملائمة للاستثمار في قطاع الزراعة في البلدان العربية في ظل انتشار الحيازات الصغيرة.

وكذلك الهجرة من الريف إلى المدن أحد المعوقات الرئيسية التي تعترض نمو النشاط الزراعي وزيادة الإنتاجية الزراعية، ويرجع تنامي هذه الظاهرة إلى غياب المرافق الاجتماعية ما أدى إلى ضعف مستوى

---

[1] فوزية غربي – مرجع سبق ذكره- ص 77 .

[2] فوزية غربي ،" **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية** "، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2007-2008 – جامعة منتوري محمد قسنطينة ، الجزائر / ص 290.

الخدمات الأساسية في الوسط الريفي من صحة وتعليم وخدمات اجتماعية، حيث لا تتجاوز نسبة من يحصلون على الماء الصالح للشرب في الوسط الريفي 50%من سكان الريف، كما تعاني الأرياف العربية من ضعف فرص العمل الجديدة بسبب تركز معظم مشاريع التنمية في المناطق الحضرية، إلى جانب ذلك تدني مستوى المعيشة في الريف، فمعظم الدول العربية الزراعية تعاني من عدم توفر الأيدي العاملة الزراعية الماهرة وبوجه خاص في ذروة مواسم العمل الزراعي، وارتفاع أجور تلك العمالة في أوساط الإنتاج الزراعي ، وبالتالي زيادة تكاليف الإنتاج بمعدلات أعلى من ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، مما يسهم في تقليل هوامش الربحية وتراجع حجم الاستثمارات الزراعية، بالإضافة إلى إحداث بطالة بين النازحين من الأرياف مما يشكل عبئا اقتصاديا واجتماعيا على المناطق الحضرية ومرافقها[1].

المطلب الثاني: رأس المال

يعتبر التمويل وتوفير رأس المال للقطاع الزراعي عنصرا مهما في النهوض بالزراعة العربية كما وكيفا، ولا تقتصر مهمة التمويل على رفع العبء على كاهل المزارع فحسب بل يساهم في تسهيل استخدام التكنولوجيا وتنمية المجتمع الريفي، وقد انعكس اهتمام الدول العربية في القطاع الزراعي من خلال زيادة المخصصات الاستثمارية للقطاع الزراعي في الخطط التنموية على المستوى القطري. و بالرغم من ذلك إلا أن حصة القطاع الزراعي من الاستثمارات لا زالت منخفضة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث خصص الجزء الأكبر من الاستثمارات لقطاعات التجارة و الخدمات والصناعة، بينما قطاع الزراعة مازال مهمشا. وقد قامت الدول العربية منذ عقد السبعينات بإنشاء مؤسسات الإقراض الزراعي، وذلك بهدف تحفيز المؤسسات و الأفراد على توجيه جزء من مدخراتهم لتمويل الأنشطة الزراعية في بلدانهم، كما عملت خلال عقد الثمانينات على زيادة مساهمتها في رؤوس أموال هذه المؤسسات ولكن ذلك لم يكن في المستوى المطلوب[2].

وينحصر عمل مؤسسات الإقراض الزراعي في بعض الدول العربية، في تقديم القروض بشروط ميسرة، ويتعد بذلك في دول أخرى ليشمل تقديم الخدمات الزراعية الأخرى وخدمات الإرشاد ومدخلات الإنتاج والتسويق. وتقدم بعض المؤسسات القروض للأفراد والتعاونيات والبعض الآخر للأفراد فقط وذلك لمختلف أنواع النشاط الزراعي .

و من المهم الإشارة إلى أن بعض الدول العربية تتوفر لديها موارد طبيعية و بشرية جاهزة لتنمية الزراعة و لكن تنقصها الموارد المالية، وعلى العكس من ذلك فإن هناك دولا عربية أخرى

[1] صندوق النقد العربي ،التقرير العربي الموحد2015– مرجع سبق ذكره- ص69.

[2] الدكتور خليل حسن ، "**السياسات الزراعية في الدول النامية** "، http://drkhalilhussein.blogspot.com/ 2011/08/20

تنقصها الموارد الطبيعية والبشرية وتتمتع بالموارد المالية التي يمكن أن توجه للاستثمار، بمعنى آخر فإن الدول العربية تتصف بظاهرة اختلال توافر الموارد الرأسمالية، مما يؤدي إلى تباين برامج وأهداف السياسات الاستثمارية بين الدول العربية في ظل غياب التكامل والتنسيق فيما بينها، ويمكن إيجاز مصادر تمويل الاستثمار الزراعي في الدول العربية بما يلي[1] :

- قروض محلية.
- قروض خارجية مباشرة لتمويل الاستثمار الزراعي.
- تمويل ذاتي من قبل الأفراد والمؤسسات.
- حجم قليل من القروض المصرفية(سواء من البنوك الزراعية المتخصص، أو البنوك التجارية)
- صناديق التنمية الزراعية.
- مؤسسات التمويل العربية كالهيئة العربية للإنماء والاستثمار الزراعي والمنظمة العربية للتنمية الزراعية وبعض الصناديق العربية كصندوق أبو ظبي.

كما ذكرنا سابقا هناك تباين من حيث الإمكانيات المالية في المنطقة العربية، فهناك دولا غنية تمتلك مواردا مالية معتبرة جدا كدول الخليج ، ولكنها رغم ذلك فإنها غير مستغلة في المنطقة بشكل يجعل مخرجات الإنتاج الزراعي كافية لمتطلبات السكان الغذائية والزراعية في الدول العربية، والدليل على ذلك هو الجدول الموالي الذي يظهر قيمة القروض لبعض الدول فقط، ولم تظهر دول أخرى كقطر والإمارات رغم أنها تستورد نصف غذائها من الأسواق العالمية.

[1] صالح العصفور، " **السياسات الزراعية** "، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الواحد والعشرون – سبتمبر2003 ص06، على الشبكة

الجدول (2-11): توزيع القروض الزراعية خلال الفترة (2005 ـ 2013) **الوحدة:** مليون دولار

الدول	2005	2006	2007	2008-2	2009	2010	2011	2012	2013	متوسط 2005 2014
الجزائر	711.74	1223.69	1358.17	2693.40	1015.97	1015.97	1015.97	111.33	225.82	1041.30
الأردن	169.61	226.34	238.25	332.25	361.71	333.70	359.47	326.85	354.52	260.00
اليمن	4.82	35.37	33.90	9.12	119.74	60.10	76.59	66.25	65.10	52.33
المغرب	382.62	635.91	644.05	767.30	854.26	904.35	988.33	988.83	988.83	794.94
تونس	--	963.82	805.50	970.34	1017.18	1045.18	1045.18	1045.18	1045.18	995.63
السعودية	292.48	278.8	278.8	211.41	0.00	0.00	244.57	246.71	246.71	176.69
السودان	226.31	40.16	80.25	556.92	1358.50	474.40	574.41	420.00	204.79	437.7
سوريا	138.44	160.98	177.54	238.43	1712.90	1010.50	1845.28	1845.28	1845.28	381.64
موريتانيا	54.87	27.84	37.79	33.74	11.02	10.73	10.73	10.73	10.73	18.36
العراق	--	5.00	18.33	193.87	235.39	211.13	438.67	476.37	292.23	207.89
عمان	4.03	47.04	32.49	21.20	12.66	26.10	24.33	44.88	44.88	28.63
مصر	5002.21	5861.91	4882.66	3731.91	3155.25	2996.26	2564.04	2889.62	2889.62	3774.83
لبنان	--	--	--	--	--	--	450.45	478.10	577.04	501.86
قطر	--	--	--	--	--	--	11.15	9.28	18.67	39.1
المجموع	**6987.13**	**9506.86**	**8587.73**	**8964.54**	**9854.58**	**8088.42**	**9649.17**	**8959.41**	**8899.4**	**7333.20**

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية أعداد مختلفة .

نلاحظ أن الجدول لا يحتوى إلا على أربعة عشر دولة عربية – وفي بعض السنوات أقل من ذلك– تقدم القروض في المجال الزراعي وهو ما يعبر عن ضعف التمويل في الدول العربية إما لغياب الإرادة الحقيقية للقيام بالقطاع الزراعي وإما لانخفاض الدخل الكلي في البعض منها، وتعتبر مصر الأولى في تمويل القطاع الزراعي أثناء فترة الدراسة بمتوسط 3774.83مليون دولار تدعيما لمزارعيها ذوي الإمكانيات المحدودة رغم تراجع حجم التمويل في السنوات الأخيرة بسبب تدهور الوضع الأمني والاقتصادية فيها، وتليها الجزائر بمتوسط 1041.30 مليون دولار وذلك من خلال البرامج التي اعتمدتها الحكومة لدعم قطاع الزراعة في ظل الوفرة المالية التي تمتع بها الاقتصاد الجزائري، ثم تونس بمتوسط 995.63 مليون دولار والمغرب وبلغ متوسط القروض الممنوحة للقطاع الزراعي خلال نفس الفترة 794.94 مليون دولار وما يلاحظ عن قروضه الزراعية في تزايد مستمر أما السودان رغم أنه بلد زراعي ورغم محدودية إمكانية المزارعين هناك إلا أنه لا يمنح سوى 437.7 مليون دولار، أما سوريا ورغم الأوضاع السائدة إلا أن قيمة القروض الزراعية فيها متزايدة حيث

ارتفعت من138.44 سنة 2005 إلى 1845.28 مليون دولار سنة 2013 والغاية الأساسية من هو تحسين الوضع الإنساني الذي تدهور بسبب الصراع القائم فيها، وتليها الأردن بـ 260 مليون دولار، أما السعودية وقطر رغم الموارد المالية المتاحة إلا قيمة القروض دون المستوى المطلوب حيث لم يتجاوز متوسطها خلال المدة المذكورة 176.69 مليون دولار في حين قطر لم تتاح المعطيات عنها سوى خلال ثلاث سنوات من الفترة المذكورة بمتوسط 39.1 مليون دولار وكذلك عمان لم يتجاوز متوسط القروض 28.63 مليون دولار، أما موريتانيا واليمن بلغ متوسط قيمة القروض فيها 18.36 مليون دولارو52.33 مليون على التوالي. عموما فإن قيمة القروض الممنوحة لتمويل النشاط في القطاع الزراعي محدودة مقارنة بأهمية القطاع والوفرة المالية التي تتمتع بها مجموعة من الدول العربية.

المطلب الثالث: استخدام المكننة والمخصبات

تعاني الزراعة في الدول العربية من فجوة تقنية ملحوظة في قطاعات الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي حيث تسود الأساليب التقليدية للزراعة والرعي والصيد، إن استخدام المكننة الزراعية والمخصبات في النشاط الزراعي يعكس درجة الاهتمام بالاستثمار في القطاع الزراعي، ويبين خصائص المدخلات في النشاط الزراعي، حيث يظهر أنه كانت مدخلات النشاط الزراعي تحتوي على قدر أكبر من التقانة ونتاجها كما هو الحال في المخصبات كلما وصلنا إلى حالة التكثيف الزراعي والعمل على زيادة الإنتاجية في وحدة المساحة من جهة وزيادة إنتاج وحدة العمل من جهة ثانية .وهو ما يجب أن تتوجه إليه الزراعة في المنطقة العربي لتحقيق الأمن الغذائي[1].

أولا – استخدام التقاوي المحسنة و الأسمدة الكيماوية :تعتبر البذور والتقاوي المحسنة أحد أهم العوامل التي تساهم في الفجوة التقنية الزراعية في المنطقة العربية، كما أنها عامل أساسي لزيادة الإنتاجية الهكتارية من وحدتي الأرض والمياه في الدول العربية، حيث يقدر العجز في ثمانية دول عربية من التقاوي المحسنة لمحاصيل الحبوب (القمح ، الذرة الشامية، الشعير، الذرة الرفيعة، الأرز) خلال الموسم الزراعي بحوالي 76.8%من إجمالي احتياجاتها السنوية[2] .

[1] أحمد إبراهيم سعيد – مرجع سبق ذكره– ص 598

[2] تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2014 . مرجع سبق ذكره .

الجدول(2-12): استخدام البذور والتقاوي المحسنة في الدول العربية للموسم2014/2013 الوحدة: ألف طن

المحاصيل	الاحتياجات	الإنتاج		المتاح		العجز	
	كمية	كمية	%	كمية	%	كمية	%
قمح	420.9	113.4	26.9	113.4	26.9	307.5	73.1
ذرة شامية	78.5	1.3	1.6	10.4	13.2	77.3	98.4
شعير	48.5	1.6	3.3	1.6	3.3	46.9	96.7
ذرة رفيعة	87.5	31.9	36.4	31.9	36.4	55.6	63.6
أرز	94.6	21.3	22.5	21.3	22.5	73.4	77.5
جملة الحبوب	730.1	169.4	23.2	178.5	24.4	560.7	76.8
بذور زيتية	35.0	3.8	10.8	3.8	10.8	31.2	89.2
بقوليات	28.8	8.9	31.0	14.0	48.4	19.9	69.0
بطاطس	520.2	6.3	1.2	226.6	43.6	513.7	98.8
الخضر	14.4	9.5	66.0	13.1	91.0	1.3	09.0

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة حول استخدام التقنية في الزراعة العربية 2015.

* **الجدول يخص الدول التالية فقط** :الأردن ، البحرين، تونس، السودان ،العراق، لبنان، مصر واليمن)

نلاحظ أن كل السلع الغذائية الأساسية تعاني من عجز في التقاوي التي تستخدم لإنتاجها، وهو ما يفسر ارتفاع قيمة الفجوة الغذائية وارتفاع فاتورة استيرادها في نفس الوقت بسبب قلة الإنتاج وارتفاع تكاليفه، إذ يظهر من خلال الجدول أن التقاوي المحسنة للبطاطس والذرة الشامية تستورد بصفة شبه كاملة بنسب 98.8% و98.4 %على التوالي وتقل هذه النسبة بقليل بالنسبة للشعير بنسبة96.7%، بينما تتراوح هذه النسبة بين63.6% و89.2%في باقي المجموعة ماعدا الخضر وهو ما يرفع من تكلفة الاستثمار الزراعي من أجل إنتاج هذه السلع ، ويعود هذا إلى نقص الإنتاج في هذه التقاوي وقلة الأبحاث لدراسة كيفية تطويرها على المستوى العربي. بينما ينخفض العجز في مجموعة التقاوي الخاصة بالخضر إلى نحو يصل إلى 09.0%ما يفسر تحقيق اكتفاء في إنتاج الخضر كما سنرى لاحقا. ويواجه توفير واستخدام الأصناف والتقاوي المحسنة جملة من المشاكل من أهمها ما يلي [1]:

- انخفاض الوعي بأهمية البذور المحسنة لدى المزارعين ، وارتفاع أسعارها في نفس .
- تخوف المزارعين من استعمال الأصناف الجديدة في ظل تدني دخولهم.
- محدودية الكميات المنتجة من التقاوي المحسنة وعدم ملاءمتها لمتطلبات المزارعين وبيئتهم خاصة المقاومة للجفاف.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،" **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2007** "، ص63.

– ما تزال الثروة الحيوانية تفتقر إلى السلالات ذات الإنتاجية العالية التي تسمح بتعظيم إنتاج السلع الغذائية الحيوانية.

– أما عن معدل استخدام الأسمدة في المنطقة العربية لا يزال متدنيا، وذلك كونها غير متوفرة بالشكل الكافي وفي الأوقات الملائمة، فضلا عن الارتفاع المتواصل في أسعارها في الأسواق العالمية إلى جانب ارتفاع تكاليف النقل ولكن هذا لا يعني قلة استخدام الأسمدة في كل الدول العربية، بل هناك دول تستخدم هذه الأسمدة بمعدل يفوق المعدل العالمي بكثير ، وهو ما يظهر في الشكل الموالي :

الشكل (2–5): معدل استخدام الأسمدة الكيماوية في الدول العربية سنة 2012

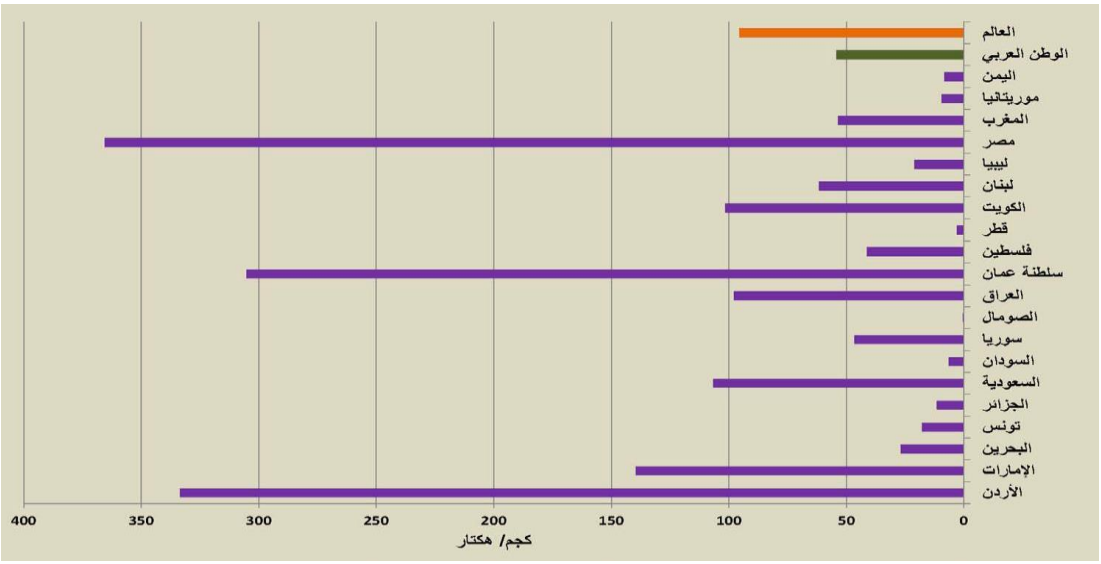

المصدر : تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012

إن قلة استخدام الأسمدة في الدول العربية بشكل عام يظهر بشكل واضح مقارنة مع المعدل العالمي، حيث يقدر الأول بـ 54.1 كلغ/الهكتار خلال الفترة 2010-2012 ويتأثر هذا المعدل بالاستخدام المفرط للأسمدة في بعض الدول كمصر وعمان والأردن ، بينما قدر الثاني في نفس الفترة بـ 95.5كلغ/الهكتار، ولكن ذلك بشكل متفاوت بين الدول العربية حيث :

– يرتفع معدل استخدام الأسمدة عن المستوى العربي في سبعة دول وهي الأردن الإمارات السعودية، العراق، سلطنة عمان، الكويت ومصر .

– تدني معدل استخدام المخصبات في السودان والتي يعول عليها باحتياطها الكبير كسلة للغذاء العربي. وتدني هذا المعدل كذلك في قطر رغم الإمكانيات المالية لاستيراد هذه الأسمدة أو إنتاجها، كما ينخفض في اليمن وموريتانيا.

– أما في مصر يصل معدل استخدامها إلى أربعة أضعاف معدل الاستخدام العالم ، وهذا يعني أن التربة في الأراضي الزراعية المصرية تتحمل جهودا مضنية لزيادة الإنتاجية الزراعية،

وإذا لم تكن شروط استخدام هذه المخصبات مراقبة بشكل جيد وضمن الشروط المقبولة علميا فإنها ستؤثر سلبا على التربة وعلى صحة المواطن في نفس الوقت[1] ، وتعاني الدول العربية من مجموعة من المشاكل في مجال استخدام الأسمدة من بينها[2]:

– عدم إلمام المزارعين بالطرق الصحيحة للتسميد خاصة فيما يتعلق بالجرعات ومواعيد التسميد، وأنواع السماد المناسبة والمطلوبة.

– تلوث الماء، الأرض والبيئة والذي ينتج عن الاستخدام المفرط للأسمدة الكيماوية وتملح الأراضي ومياه الري لقلة التوصيات البحثية وضعف الخدمات الإرشادية المقدمة الخاصة بتحديد معدلات التسميد.

– ارتفاع أسعار الأسمدة خاصة في الفترات التي يرتفع فيها أسعار الطاقة مما يؤثر على ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي على تراجع ربحية المزارع.

– عدم توفر بعض أنواع الأسمدة لدى بعض الدول، وتدني جودة بعض الأسمدة.

– استخدام المبيدات: تبنت العديد من الدول العربية عمليات المكافحة والاستخدام الرشيد للمبيدات الكيماوية لوقاية مختلف المحاصيل من الأمراض تماشيا مع متطلبات صيانة البيئة والمحافظة على صحة الإنسان والحيوان وتتولى وزارات الزراعة العربية إلى جانبها القطاع الخاص مهام توفير المبيدات الحشرية ومبيدات الأعشاب، وهناك مجموعة من المشاكل فيما يخص استخدام المبيدات أهمها[3]:

– ارتفاع أسعار المبيدات مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج.

– نقص الوعي لدى المزارعين في المزارع التقليدية والصغيرة بالاستخدام السليم للمبيدات وأنواعها ومصادرها.

– عدم استخدام المبيدات بالكميات المطلوبة وفترات الأمان الموصى بها مما أدى إلى زيادة كمية المتبقيات من المبيدات في التربة والمحاصيل الأمر الذي يرفع تكلفة الإنتاج ويؤثر على صحة الإنتاج ويؤثر على صحة الإنسان ويقلل فرص التصدير إلى الأسواق الدولية.

ثانيا – استخدام المكننة: يوضح مؤشر استخدام المكننة الزراعية عدد الجرارات والحاصدات المستخدمة بقدراتها المختلفة لكل ألف هكتار من الأراضي الزراعية، وهو ما يعكس الكفاءة التقنية لقطاع الزراعة باعتبار أن الجرار الزراعي هو الأداة المحركة لمعظم الآليات الحقلية.

---

[1] إبراهيم أحمد سعيد – مرجع سبق ذكره –ص 601

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2007– مرجع سبق ذكره– ص67 .

[3] المرجع السابق ص66.

الجدول (2-13): استخدام الحصادات في الدول العربية خلال الفترة (2005-2014) العدد بالوحدة

الدولة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	12346	12418	12554	11665	12850	13146	9443	9521	9619
الأردن	74	80	76	74	37	32	32	120	60
الإمارات	20	20	20	20	20	20	20	20	20
تونس	2754	2754	2754	2773	2754	2754	2754	2754	2754
السعودية	18	18	110	85	110	110	110	110	110
السودان	6534	3650	3552	4712	3453	3553	3748	4138	4138
سوريا	5651	5724	5845	5645	5663	5950	6125	6169	6169
العراق	6205	6265	8366	7071	8402	8404	8407	5291	5300
عمان	193	193	195	208	195	195	195	202	304
فلسطين	58	121	110	93	130	127	127	80	116
قطر	1	4	4	3	3	4	4	4	4
الكويت	1	1	1	1	1	14	14	15	15
لبنان	135	135	135	135	135	135	135	519	519
ليبيا	3410	3410	3410	3410	3410	3410	3410	3410	3410
مصر	2437	2437	2451	2432	4005	4738	4988	5666	5566
المغرب	3763	3763	3900	3790	3900	3900	4095	4095	4095
موريتانيا	40	40	45	42	45	50	50	50	50
اليمن	1244	1250	1271	1277	1667	1678	1836	2023	1936
المجموع	4484	42383	44799	43436	46780	48207	45480	43992	44185

المصـــدر: مـن إعـداد الطالبـة بالاعتمـاد علـى المنظمـة العربيـة للتنميـة الزراعيـة، الكتـاب السـنوي للإحصـائيات الزراعيـة المجلـد أعـداد مختلفة

نلاحـظ أن هنـاك تبـاين واضـح فيمـا يخـص اسـتخدام الحصـادات حيـث تحتـل الجزائـر المرتبـة الأولى فيمـا يخـص اسـتخدام الحاصـدات ، ثم سـوريا، مصـر والعـراق بينمـا هـذا المؤشـر ضـئيل جـدا في قطـر والكويـت والإمـارات ويرجـع هـذا التفـاوت الشـديد في عـدد الحاصـدات إلى نـوع المحاصـيل الـتي ينتجهـا كـل بلـد وإلى أسـاليب الزراعـة المسـتخدمة إلى جانـب الإمكانيـات الماديـة، ولكـن هـذا المؤشـر لا يعـبر بمـا فيـه الكفايـة عـن قـدرة كـل دولـة علـى اسـتخدام المكننـة لأن معظـم المحاصـيل يـتم جنيهـا وقطافها عن طريق اليد العاملة لذلك سنعتمد على معدل استخدام الجرارات.

الجدول(2-14): استخدام الجرارات الزراعية في الدول العربية خلال الفترة (2005- 2014)

الوحدة: العدد بالوحدة)

الدولة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المعدل جرار/ألف هكتار سنة 2013	المساحة الزراعية 2013 (ألف هكتار)
الجزائر	99300	103558	103558	104529	105657	107456	100847	102055	103635	12.27	8445.49
الأردن	5520	5483	5357	6844	2400	4294	3836	3879	5060	16.75	302.00
الإمارات	380	380	380	380	380	380	380	380	380	1.63	233.51
البحرين	13	13	14	16	16	16	16	16	16	3.68	4.34
تونس	39069	39069	39069	39069	40438	40438	40438	40438	40438	7.77	5205.62
جيبوتي	8	8	8	8	8	8	8	8	8	57.14	0.41
السعودية	930	944	755	754	1674	1674	1674	1674	1674	0.4	4192.00
السودان	48193	19615	17348	25564	28106	28166	29010	29854	30657	1.45	21105.64
سوريا	106131	107946	108425	109980	109372	112339	114583	115342	115342	20.18	5715.74
الصومال	1371	1371	1371	1371	1371	1371	1371	1371	1371	0.91	1500.00
العراق	64427	64676	72775	72775	72814	73194	73585	75493	75534	16.86	4480.50
عمان	210	215	2782	3170	3792	4313	4313	1477	1823	24.18	75.39
فلسطين	7653	7593	7478	7756	7756	7835	7835	3378	6287	**111**	**56.92**
قطر	60	57	57	57	37	53	53	52	52	1.87	27.72
الكويت	108	109	109	109	267	267	267	270	276	1.12	245.14
لبنان	8300	8300	8300	8300	8300	8300	8300	8300	16258	6.15	2644.00
ليبيا	39750			39750	39750	39750	39750	39750	39750	15	2644.00
مصر	97600	97600	102219	103188	110068	112824	115491	123276	125131	34.56	3620.16
المغرب	43226	43226	43300	43300	51764	56945	61000	61000	61000	6	10078.40
موريتانيا	380	390	390	390	390	400	400	400	400	1.24	322.00
اليمن	28401	28811	29195	597154	31315	32326	31625	29372	28419	17.65	1609.50
المجموع	**510660**	**567810**	**582640**	**597154**	**615517**	**632191**	**634624**	642785	653511	11.57	**56471.29**

المصـدر: مـن إعـداد الطالبـة بالاعتمـاد علـى المنظمـة العربيـة للتنميـة الزراعيـة، الكتـاب السـنوي للإحصـائيات الزراعيـة المجلـد أعـداد مختلفة

إن اسـتخدام الجـرارات في النشـاط الزراعـي ارتفـع بشـكل ملحـوظ خـلال الفـترة 2005-2013، ولكـن هنـاك تبـاين كبـيرا جـدا في معـدل اسـتخدام الجـرارات الزراعيـة بـين الـدول العربيـة، وذلـك لاخـتلاف طبيعـة الـنظم الزراعيـة ومسـتوى المكننـة الزراعيـة بـين الـدول العربيـة .حيـث يرتفـع معـدل الاسـتخدام في كـل مـن مصـر، سـوريا والجزائـر والمغـرب، ويعتـبر ضـئيلا جـدا في كـل مـن جيبـوتي ، البحـرين وقطـر ،وكـذلك بالنسـبة لـدول الخلـيج الأخـرى الـتي تعتـبر أغـنى الـدول في المنطقـة العربيـة إلا أنهـا لا تسـتخدم المكننـة بالمقـدار الكبـير ويعـود ذلـك إلى اسـتخدام تقنيـات متطـورة في

خدمة التربة كالسعودية وقطر أما بقية دول المجموعة فعدد الجرارات يتناسب مع حجم نابجها الزراعي كما سنرى .

ويقدر متوسط استخدام المكننة الزراعية بحوالي 11.57جرار لكل ألف هكتار على المستوى العربي حسب الجدول أعلاه، وهو يقل عن المتوسط العالمي الذي بلغ 20 جرار لكل ألف هكتار في سنة2013.

ومن خلال دراستنا لهذه الموارد الزراعية يتضح لنا أن الموارد الزراعية على الرغم من كونها متوفرة في الدول العربية إلا أنها مقسمة بدرجات متفاوتة وبتوزيع غير منسق في الدول العربية (وهو ما يخلق ميزة نسبية)، ولكن في الواقع هناك صعوبة في الاستفادة من هذه المزايا النسبية ، وعدم استغلالها الاستغلال الأمثل وهدرها في مواطن توافرها بكميات كبيرة، في ظل مجموعة من المشاكل المتعلقة باستخدام التكنولوجيا والبحث العلمي .

المطلب الرابع: التكنولوجيا والبحث العلمي

لا تكف الموارد الزراعية والسياسات الزراعية للتشجيع والقيام بالاستثمار الزراعي، بل هناك مجموعة من العوامل المكملة التي يجب أن تتوفر لتحسين أداء هذه الاستثمارات وتحفيزها، وفي حال غياب هذه العوامل يعتبر ذلك عائقا، ومن هذه العوامل البحث العلمي، واستخدام التكنولوجيا وغيرها.

أولا– البحث العلمي: إن البحث الزراعي هو الأساس في عملية التنمية الزراعية ،كما أنه من العوامل المحفزة على الاستثمار في القطاع الزراعي بل هو نفسه أحد أوجه الاستثمار الزراعي لما له من آثار إيجابية على العائد وزيادة الربحية بالنسبة للمستثمر المزارع، وقد اهتمت الدول العربية بإنشاء دوائر ومراكز للبحث العلمي والتطوير وكان في معظمها في بداية خمسينات القرن العشرين ومعظمها تحت وصاية وزارة الزراعة في كل دولة، كما اهتمت الجامعات فيما بعد بإنشاء وحدات أو مراكز بحثية في مختلف المجالات بلغ عددها مع نهاية القرن العشرين ما يقارب 150وحدة ،توزعت بنسبة 62%في القطاع العام و18%في الجامعات الرسمية، و6%في المؤسسات العربية والإقليمية و4%في القطاع الخاص [1].

ولكن مؤسسات البحث العلمي العربية لم تلم بعد بأحدث التقنيات في العلوم البيولوجية والفيزيولوجية، وعلم الحشرات والبكترلوجيا الحيوية ...الخ، رغم التقدم المذهل الذي أصبح يشهده العالم، والسبب هو أن الدول العربية لم تضع البحوث العلمية ضمن أولوياتها المتقدمة، فحجم الإنفاق العربي على البحوث الزراعية يعد متدنيا جدا، إذ قدرفي سنة2011نسبته نحو 0.5%من الناتج الإجمالي الزراعي رغم الجهود المضنية

[1]صبحي عبد الفتاح القاسم، "**واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله**"، مؤسسة عبد الحميد شومان عمان–الأردن ، الطبعة الأولى 2010 ، ص58.

والتوصيات، بينما المعدل الموصى به هو 02% في الدول المتقدمة[1]. بعد أن كان نحو 0.2%من الناتج الزراعي مقابل2.8 %في الدول المتقدمة، كما بلغ متوسط كثافة الكوادر العاملة في البحث والتطوير العلمي في الدول العربية حوالي ثلث الكثافة على المستوى العالمي[2]. إذ مازالت الحكومات العربية المصدر الرئيسي لتمويل البحث العلمي والتطوير الزراعي عبر السنين، وتنقسم الدول العربية إلى مجموعتين، أولهما الدول العربية المصدرة للنفط التي لا تتلق معونات مالية حيث تمول هذه الدول ما يبلغ 97-100% من نفقات البحث والتطوير، ويساهم القطاع الخاص بنسبة ضئيلة جدا تصل في أقصاها إلى3%، والمجموعة الثانية هي الدول التي تمول 80% من نفقات البحث والتطوير الزراعي، وتمول الدول المانحة 15% و5 %للقطاع الخاص[3]. وتتميز هذه المراكز ومؤسسات البحوث العلمية الزراعية التي أنشئت في العالم العربي، ببعض المزايا والخصائص التي تميزها، يمكن اختصارها فيما يلي[4]:

- إن الهياكل التنظيمية لمؤسسات البحوث العلمية الزراعية في العالم العربي تتسم بالتعدد والتشتت والذاتية والازدواجية وإن هناك قصورا في آلية تقييم الأداء البحثي داخل المؤسسات .
- بالرغم من بعض الإنجازات التي حصلتها مراكز البحث العلمي الزراعي في المنطقة العربية، إلا أن الربط بينها يكاد يكون مفقودا بينها وبين مراكز التوجيه والإرشاد الزراعي حتى تتمكن هذه الأخيرة من نقل المعلومات التكنولوجية إلى مستوى المزارع.
- إن مراكز البحث العلمي والتعليم الزراعي في العالم العربي، قد يكون لديها من المعلومات الزراعية التي يحتاجها المزارع ، وقد تقوم ببعض البحوث التي تفيده ، ولكن الصلة بينهما غير موجودة .
- إن شبكة الاتصال بين مراكز الأبحاث العلمية الزراعية في العالم العربي – ما عدا المنظمة العربية للتنمية الزراعية – تكاد تكون مفقودة.
- عدم توافر البيئة العلمية والمهنية التي تحافظ على العلماء والباحثين في هذا المجال، لأن الكيان المعنوي والمادي للباحث في العالم العربي قد وصل إلى حافة اليأس والقنوط، باعتبار أن الحوافز المادية والمعنوية التي تقدم للباحث الزراعي لا تتناسب مع كفاءته ومؤهلاته العلمية وعدد السنين التي يقضيها في الدراسة والبحث والتحصيل، وهذا يعود لعدم اهتمام أصحاب القرار في الدول العربية بالبحث الزراعي، وقد يجد الكثير من الباحثين الزراعيين أنه من الأفضل لهم الهجرة والانتقال إلى المنظمات الدولية، أو المؤسسات العلمية الزراعية في الخارج بدلا من البقاء في الوطن العربي.

---

[1] محمد سمير مصطفى – مرجع سبق ذكره- ص 332 .

[2] صندوق النقد العربي، لتقرير العربي الموحد 2008 – مرجع سبق ذكره- ص53 .

[3] صبحي عبد الفتاح القاسم – مرجع سبق ذكره- ، ص65.

[4] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المؤتمر القومي حول "**مستقبل الزراعة وإنتاج الغذاء في الوطن العربي** "، ديسمبر الخرطوم- السودان 1998.

- تعاني مؤسسات البحث العلمي الزراعي في الدول العربية من محدودية الباحثين ذوي الخبرة العالية في المجالات الأكثر حداثة، وزاد من هذا الأثر السلبي لهذه الظاهرة محدودية احتكاك الباحثين العرب بنظائرهم على المستوى الدول للتعرف على الإنجازات التي تحققت وتبادل الخبرات والمعارف، وإمكانية نقل وتوطين المناسب منها إلى البيئات الزراعية العربية[1]. وكذلك عدم الاستفادة من الكفاءات العلمية العربية التي تعمل في الخارج، مع أنه يمكن لهذه الكفاءات العربية أن تغني وأن تثري وطنها .
- انخفاض المستوى المعرفي للخرجين بسبب غياب التنسيق بين التكوين النظري والميداني لعدم وجود ضوابط تحكم ذلك لغياب الوعي ،بالإضافة إلى الثبات النسبي في الهياكل والمؤسسات والسياسات التعليمية الزراعية في مواجهة تغيرات متسارعة في جانب الطلب على الخريجين، أحدثتها التحولات إلى اقتصاد السوق والمتغيرات الإقليمية والدولية [2].
- ضآلة مساهمة القطاع الخاص رغم الدور الذي يؤديه في مجال نقل التقنية ، وانحصار دوره في مجال الزراعة التصديرية ذات العائد المرتفع والسريع.
- غياب التنسيق بين مراكز البحوث العربية وأنشطتها، الأمر الذي يجعل من الصعب على كل مؤسسة أو مركز بحث تحقيق نتائج في المستوى.

ثانيا– الإرشاد والتدريب: يشكل الإرشاد الزراعي خط الإمداد الأولي لنتائج البحوث الزراعية ويمثل حلقة الوصل بينها وبين المزارعين في تلبية احتياجاتهم من البحوث ومساعدتهم للوصول إلى المدخلات اللازمة لتحقيق النتائج المطلوبة، حيث يهدف الإرشاد الزراعي إلى تدريب المزارعين وإقناعهم بتبني النماذج والتقنيات الزراعية الحديثة من أجل تخفيض الكلفة وتحسين الإنتاجية النوعية، كما يناط بها التعرف على المشاكل التي تواجه المنتجين الزراعيين وتشخيصها ونقلها إلى مراكز البحوث لدراستها وتحديد الأساليب الملائمة للتعامل معها، وقد بذلت جهودا لا يستهان بها في هذا المضمار وأسست معاهد ومخابر مختصة في البحث الزراعي كما ذكرنا سابقا، ورغم الأهمية البالغة لمثل هذه الخدمات الإرشادية إلا أن واقع الإرشاد الزراعي في الدول العربية يكشف عن ضعف شديد في عدة نواحي من أهمها[3]:

– تدني نوعية المرشد الزراعي وندرة المرشدين الزراعيين المختصين، بالإضافة إلى ضعف وسائل الاتصال الإرشادي، لعدم توافر برامج تدريبية منتظمة للعاملين الإرشاديين واقتصار التدريب على الجوانب النظرية، وافتقاده للجوانب العملية التطبيقية.

---

[1] صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد2008– مرجع سبق ذكره– ص53

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية –كتاب حول "**استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005–2025** "، الخرطوم–السودان أوت 2007 ،ص43.

[3] المرجع السابق ،ص46.

– ضعف التنسيق بين نشاطات ونتائج البحوث وبين نشاطات المرشدين الزراعيين، لعدم وجود علاقة مستمرة بين المرشدين الزراعيين ومصادر المعرفة المتجددة في الجامعات والمراكز البحثية وهذا ينعكس على ضعف الخدمة الإرشادية .

– على الرغم من الاقتناع بأن الدور الإرشادي ما زال يمثل أحد أهم أدوار وزارات الزراعة في الدول العربية، حتى بعد تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي في العديد من هذه الدول، فإن المؤسسات والأجهزة المسئولة عن تقديم الخدمات الإرشادية الزراعية مازالتا تعانيان من قصور واضح في الموازنات المالية، وضعف التدريب للعناصر الإرشادية والقصور في الإمكانيات والوسائل الإرشادية.

– يركز العمل الإرشادي على بعض المحاصيل دون الأخرى، وعلى بعض المناطق دون الأخرى وعلى بعض المجالات دون الأخرى.

– العديد من واضعي السياسات الإرشادية غير مؤهلين بما فيه الكفاية للقيام بمثل هذه المهام، وهذا ينعكس سلبا على العمل الإرشادي، بالإضافة إلى النظرة غير الواقعية من قبل بعض القيادات الزراعية لنشاطات الجهاز الإرشادي.

– وعدم وضوح توزيع الأدوار بين الحكومة والقطاع الخاص في إطار سياسة محددة للإرشاد الزراعي وهو ما يؤثر على الأداء الزراعي ولا يساهم بشكل لائق في تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي. وذلك لعدة عوامل نذكر منها[1]:

- ضعف التنسيق بين مؤسسات الإرشاد الزراعي وهيئات البحث الزراعي.
- عدم دراسة مواضيع البحث الزراعي واختيارها على أسس علمية وكذلك عدم توظيف نتائجها بشكل لائق.
- عدم استقرار السياسات الزراعية يعتبر أيضا عاملا أساسيا في عدم استقرار خدمات الإرشاد الزراعي.

وفي هذا الإطار عملت الدول العربية خصوصا بعد تنامي مشكلة الأمن الغذائي في المنطقة العربية وزيادة حجم الفجوة الغذائية، عملت على خلق مؤسسات الإرشاد الزراعي المختص المدفوعة الأجر، ممثلة في بعض شركات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والتي استطاعت أن تجد لها مكانا على الساحة الإرشادية في العديد من الدول العربية ، خاصة في الأنشطة الزراعية التصديرية والتي تتطلب الالتزام بقيود عديدة فرضتها النظم التجارية للدول المستوردة، كما استخدمت أجهزة الإرشاد الزراعي في العديد من الأقطار العربية أنماطا إرشادية غير تقليدية محاولة منها التوافق مع متطلبات العمل الزراعي التي شهدت

[1] محمد محمد الأمين، " **أسباب فشل السياسات الزراعية العربية في تحقيق الامن الغذائي**"، على الموقع http://www.aljazeera.net/salfiles 2016/01/20

متغيرات عديدة، لعل من أعمها الإرشاد التسويقي، الإرشاد الاستثماري، هذا بالإضافة إلى الإرشاد البيئي وغيرها من الأنشطة ذات الصلة.

ثالثا–استخدام التكنولوجيا: تلعب التكنولوجيا المستعملة في الزراعة دورا أساسيا في تحديد معدل الإنتاج والإنتاجية وتحديد مصير الأمن الغذائي، ويعود انخفاض الإنتاجية بالنسبة للدول النامية بما فيها الدول العربية بالدرجة الأولى إلى اعتمادها في الإنتاج على تكنولوجيا بسيطة أو تقليدية خاصة الدول التي تتوفر على موارد زراعية معتبرة وموارد مالية محدودة، إذا غالبا ما تعتمد الزراعة في الكثير من البلدان العربية على العمل اليدوي البشري أو الحيواني أكثر من كونها تعتمد على الآلات والمعدات، أو على التكنولوجيا الحيوية المتطورة في تحسين السلالات وأصناف ذات الجودة العالية والإنتاجية المرتفعة، رغم أن هناك مجموعة من الدول العربية التي خطت خطوات لابأس بها في هذا المجال إلا أن ذلك غير كاف بالنظر إلى حجم الفجوة الغذائية، والحاجة الماسة لزيادة ربحية الاستثمارات يكون ذلك محفزا لجلبها، كما يعتمد استخدام التكنولوجيا الزراعية على نتائج البحث الزراعي – وهي ضعيفة كما ذكرنا سابقا. لذلك يستوجب تجاوز الفجوة التقنية لإحداث قفزات في زيادة كميات الإنتاج ورفع الإنتاجية عن طريق الاهتمام بالبحث العلمي الزراعي، وإنتاج وتوفير التقاوي المحسنة واستنباط السلالات عالية الإنتاجية، واستنباط الأصناف النباتية الأقل احتياجا للماء ، والعمل على تأهيل العنصر البشري لذلك.

ومن أهم النتائج الايجابية التي تم إحرازها في جانب استخدام التكنولوجيا الزراعية والتطورات التي تم إحرازها لاسيما المتعلقة بنقل وتوطين التقنية ، نذكر[1]:

- تقنيات إنتاج الأصناف النباتية الأغزر إنتاجا أو الأكثر توافقا مع البيئة الزراعية باستخدام الهندسة الوراثية ونظم الإكثار بزراعة الأنسجة.
- تقنيات تهجين وأقلمة الأصناف والأصول الحيوانية الأكفأ في معدلات التحويل الغذائي.
- تقنيات استخدام المخصبات الزراعية لزيادة إنتاجية وحدة الأرض والمياه.
- تقنيات نظم المكافحة الكيماوية والبيولوجية الأكثر توافقا مع البيئة الزراعية.
- تقنيات الزراعة النظيفة الأكثر اتفاقا مع مقتضيات حماية البيئة من ناحية، والأوفر طلبا في الأسواق خاصة أسواق التصدير الدولية و ذلك من ناحية أخرى.
- تقنيات نظم الري الحديثة المرشدة لاستخدام موارد المياه المحدودة من ناحية والمنظمة للإنتاجية الزراعية من ناحية أخرى.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،"**استراتيجية التنمية الزراعية العربية للعقدين القادمين 2005–2025** "– مرجع سبق ذكره،ص106.

-تقنيات معاملات ما بعد الحصاد ذات العلاقة المباشرة بالقدرة على النفاذ إلى الأسواق التصديرية والحد من الفواقد والتوالف الزراعية.

-تقنيات نظم الزراعة الحديثة مثل الزراعات المحمية والزراعات البيولوجية وغيرها من نظم الزراعة التي زاد انتشارها بشكل ملفت في مجموعة من الدول العربية كالإمارات، السعودية ، الجزائر...الخ، لا سيما مع بداية القرن الواحد وعشرون، والتي تستهدف تحقيق الاستفادة من فرص التسويق المتاحة خلال طول أيام السنة.

رغم أن هناك نتائج إيجابية تم تحقيقها في مجال استخدام التقنية الزراعية الحديثة، إلا أن الزراعة العربية مازالت تعاني من فجوة تقنية واسعة، رغم أهمية هذا العنصر في زيادة الإنتاجية على كل المستويات للحد من قيمة الفجوة الغذائية، ويعود ذلك لعدة معوقات تختلف من دولة عربية لأخرى، كما أن قدرات الدول العربية متفاوتة في الحد من الآثار السلبية لهذه المعوقات، ولعل أهم هذه المعوقات نذكر[1]:

-ضعف التوازن القطاعي فيما أحرزه من تطوير في التقانات الإنتاجية والتسويقية، فبينما حظي قطاع الزراعات المروية بالنصيب الأكبر، فإن نصيب الزراعات المطرية –التي تشكل 80%من المساحات المزروعة- مازال متواضعا في هذا الشأن. وقد كان ذلك تحت وطأة ما تواجهه هذه الزراعات المطرية من معوقات ترتبط بضعف استقرار الأمطار وندرتها وتقلبها، الأمر الذي يؤكد أهمية تطوير التقنيات الملائمة للزراعات المطرية مستقبلا، سواء تمثل ذلك في استنباط الأصناف النباتية الملائمة أو التوسع في استخدام تقنيات حصاد المياه، أو غيرها من التقانات الداعمة لهذا النمط الزراعي الغالب في المنطقة العربية.

- ضعف التوازن بين قطاعي الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني وذلك فيما يتعلق بالتطبيقات التكنولوجية الحقلية، حيث كان النصيب الأكبر لقطاع الإنتاج النباتي، وقد انعكس ذلك في التقدم الأوسع الذي أحرزه هذا القطاع قياسا بالإنتاج الحيواني.

- ضعف التوازن بين المكونات الرئيسية لكل قطاع من قطاعات الإنتاج الزراعي وذلك فيما أحرزه من تطور في تقنيات الإنتاج والتسويق، حيث كان نصيب قطاع المحاصيل البستانية والحبوب وافرا قياسا بنظيره لمحاصيل البذور الزيتية، كما كان لقطاع إنتاج الألبان وتصنيعها أوفر حظا من قطاع إنتاج اللحوم.

من جهة أخرى فإن استخدام الآلات الزراعية كما رأينا سابقا، يعود إلى مجموعة من العوامل يمكن اختصارها فيما يلي[2]:

- صغر الحيازات وتبعثرها الأمر الذي يحد من استخدام الآلات الزراعية على نطاق واسع.

---

[1]– المرجع سابق – 118 .

[2]حسن فهمي جمعة- مرجع سبق ذكره-ص 52.

– صعوبة التضاريس في الكثير من المناطق وعدم استواء سطح التربة يشكل عائقا آخر في سبيل إدخال المكننة الزراعية في بعض الأقطار الزراعية العربية .

– عدم قدرة المزارعين الصغار منهم على وجه التحديد على اقتناء الآلات الزراعية خاصة في ظل ارتفاع أسعارها مع قلة الدعم والتشجيع الحكومي للمزارعين وغيابه في الكثير من الأحيان، إلى جانب ضعف الأجهزة الائتمانية وتعقيد إجراءات الحصول على القروض الزراعية متوسطة والطويلة الأجل كما رأينا فيما سبق، الأمر الذي يحد في النهاية من مدى إقبال المزارعين على شراء الآلات الزراعية التي من شأنها رفع الإنتاجية وزيادة الأرباح.

– عدم توفر قطاع الغيار ومحطات الصيانة اللازمة للآلات الزراعية الأمر الذي يحد من كفاءتها الإنتاجية، بالإضافة إلى عدم توفر المعلومات الفنية الدقيقة عن النوعيات المناسبة من العمليات الزراعية بسبب ضعف خدمات الإرشاد الزراعي، وبكل نوعية من نوعيات الأراضي الزراعية الأمر الذي جعل من البلدان العربية سوقا مفتوحة لكل أنواع الآلات الزراعية على اختلاف جودتها مما يتسبب في خلق مشاكل عديدة من صيانة هذه الآلات والمحافظة على قدرتها الإنتاجية .

وتجدر الإشارة إلى أن المعوقات المرتبطة بالتخلف النسبي للتقنيات المستخدمة في الزراعة العربية، هي نتاج طبيعي للعديد من المحددات والمعوقات الأخرى والنابعة من عدم مواءمة العديد من السياسات الزراعية مع مقتضيات التغير التكنولوجي المطلوب، والقصور الواضح في أداء المؤسسات الزراعية خاصة مؤسسات المزارعين الصغار، إلى جانب ضعف قدرة المؤسسات البحثية الزراعية على إنتاج تيار مستمر من التغيرات التكنولوجية الملائمة للزراعات العربية، مع قدرة مؤسسات الإرشاد الزراعي على نقل وتوطين ما يمكن إحرازه من تطور في هذا المجال و نقل ذلك إلى حيز التطبيق العملي.

المبحث الثالث: السياسات الزراعية في الدول العربية

تتجسد السياسات الزراعية في مجموعة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تتخذها السلطات العامة في الدولة، وتساهم فيها بعض الهيئات الخاصة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية. هذه الأهداف غالبا ما ترمي إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي، وزيادة العائد من الصادرات وتكثيف الجهود لتضييق الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه، وهذه الأهداف تتطلب من الدولة أيضا مساعدة المزارعين للتغلب على جملة المعوقات[1].

المطلب الأول: سياسات الإنتاج وتخزين المنتجات الزراعية

انتهجت الدول العربية سياسات إنتاجية استهدفت تشجيع الإنتاج الزراعي ودعمه وتطويره ، من خلال إتباع الدورات الزراعية والتراكيب المحصولية التي تلائم مختلف النظم الزراعية في هذه الدول.

أولا– سياسات الإنتاج: كما اتبعت الدول العربية سياسات التوسع الأفقي والرأسي حسب الموارد المتوفرة لديها، وقد انتهجت الدول العربية في سياساتها الإنتاجية أسلوب التركيب المحصولي في ظل إتباع سياسة التحرر الاقتصادي، حيث أصبحت التركيبة المحصولية تركيبة تأشيرية يتم تنفيذها بالوسائل التنظيمية والفنية كما هو الحال في مصر مثلا، ونتيجة ندرة الموارد المائية وتراجع المساحات القابلة للزراعة في معظم الدول العربية تم انتهاج سياسة التوسع الزراعي بالاعتماد بشكل أساسي على التوسع الزراعي الرأسي[2]، دون إهمال التوسع الأفقي في بعض الدول التي تتوفر على مساحات شاسعة وموارد أخرى ملائمة لذلك .

1 – التوسع الرأسي: يحتاج هذا الأخير إلى استخدام تقنيات ومدخلات الإنتاج الزراعي الحديثة والمتطور إلى جانب الاعتماد على الزراعة المحمية ، ويتركز على العناصر التالية :

- استنباط السلالات عالية الإنتاج بالاهتمام بالهندسة الوراثية .
- استخدام الآليات والتقانات في الإنتاج الزراعي، واستخدام الحزم التقنية المتطورة .
- تكليف مراكز البحوث بوضع الخطط العلمية لزيادة الغلة المحصولية للوحدة المزروعة، وإعطاء أهمية كبرى للإرشاد الزراعي.
- الاهتمام بالنباتات الأقل احتياجا للمياه ومرتفعة الإنتاجية مع الاهتمام والعناية بالتربة وحمايتها والحفاظ عليها من التدهور.

---

[1] خليل حسين – مرجع سبق ذكره–

[2] فايز جاد الله المقداد، **"التنمية الزراعية إنتاج أهم محاصيل الحبوب في الوطن العربي "**، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الزراعية ،جامعة عين شمس، القاهرة – مصر 2009، ص175 .

وهذه الأمور المذكورة تحتاج إلى أموال ضخمة يكون من السهل تحقيقها في الدول ذات الدخل المرتفع كدول التعاون الخليجي والتي تتميز ببيئة صحراوية تحتاج إلى ذلك، وكذلك دول المشرق العربي(الأردن، سوريا، لبنان، العراق وفلسطين) بيئتها مشابهة وحتى بعض الدول الأخرى ولكن إمكانياتها المالية متواضعة، وبهذا يمكن القول أن الدول العربية منفردة كل على حدا لا يمكنها النجاح في استخدام هذا الأسلوب الإنتاجي إلا في إطار متكامل .

2- التوسع الأفقي: هو زيادة مساحة الأراضي الزراعي عن طريق استصلاحها ، وبهذا يختلف هذا المحور من دولة إلى أخرى حسب خصائصها الجغرافية، فقد يتركز على تسوية الأراضي الجبلية واستصلاحها خصوصا في المناطق الممطرة التي يمكن أن تزرع فيها أشجارا أو محاصيل ملائمة لذلك، وقد يقصد به تحويل بعض الأراضي الصحراوية إلى أراضي زراعية بتوفير مياه الري، أو استصلاح الأراضي المتملحة إلى أراضي زراعية. وبهذا نجد أن كل من مصر ، سوريا ،لبنان ، الأردن، موريتانيا ،اليمن والسودان تعتمد في سياساتها الإنتاجية مبدأ التوسع الأفقي ، في حين تعتمد دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا والعراق على سياسة التوسع الرأسي بفضل إمكانياتها المالية وخصائص أراضيها ومناخها.

ثانيا – سياسة التخزين الزراعي: تختلف هذه السياسة بين الدول العربية باختلاف حجم إنتاجها المحلي، وحجم وارداتها من السلع الزراعية والغذائية ، والغاية من التخزين هو توفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي في فترة معينة، والملاحظ أن الإنتاج الزراعي في الدول العربية لا يفي باحتياجات سكانها من الغذاء، وهذا ما يجعل هذه الدول عرضة للمخاطر خصوصا في ظل انتشار ظاهرة الاحتكار للسلع الغذائية الأساسية في العالم، لذلك لابد على الدول العربية أن تعتمد على سياسة تخزين معينة، سوآءا تعلق الأمر بالمخزون العامل الضروري لتأمين حاجة السكان خلال موسم معين ويعتمد هذا المخزون على الواردات ويتفاوت حجمه من دولة إلى أخرى حسب احتياجاتها ، أو بالمخزون الاستراتيجي وهو ما يخزن للحالات الطارئة فقط كالكوارث والحروب والحصار ... ويتوقف حجمه على أهداف الدولة المستندة إلى أنواع المخاطر المرتقبة.[1].

ويهدف التخزين إلى تحقيق الأمن الغذائي الذي يستند إلى:

- توسيع الإنتاج وتنميته عن طريق التوزيع والاستخدام الأمثل للعناصر الموجودة في الاقتصاد.
- تكوين المخزون الاستراتيجي .

والتخزين مهم جداً للمحافظة على الأسعار ففي حالات الوفرة يساعد على المحافظة على الأسعار لصالح المنتج عندما تتدخل الدولة مشترياً لحماية المنتج وذلك حتى لا تتدنى الأسعار إلى مستوى يضر

[1]صالح العصفور ،" **السياسات الزراعية في الدول العربية** "،سلسلة دورية خاصة بقضايا التنمية في الأقطار العربية ، العدد21 ، المعهد العربي للتخطيط الكويت ،سبتمبر 2003 ، ص 16.

بالمنتج وهذا نوع من أنواع حماية المنتج، وفي حالات الندرة فإن الأسعار غالباً ما ترتفع، وفي هذه الحالة يمكن أن ينزل هذا المخزون إلى الأسواق مرة أخرى. وفي هذه السياسات نلاحظ أيضاً دعماً للمستهلك .وهكذا يمكن المحافظة على الأسعار (البيع والشراء) في مستوى معقول[1].

وفي هذا السياق شهد قطاع الصناعات الغذائية في السودان جهودا لابأس بها في إقامة صناعات التعبئة والتغليف و أجهزة التخزين والتبريد ، أما في سوريا فهناك جهود لابأس بها تبذل في اعتماد أساليب متطورة في نقل الإنتاج وتقليل الفاقد أثناء النقل والحفاظ على سلامة وجودة السلع الزراعية، وإلى جانب مخازن الدولة هناك القطاع الخاص الذي يلعب دورا بامتلاكه لـ 60%من المخازن المبردة. وفي ليبيا وموريتانيا تم إنشاء عدد مهم من المخازن والثلاجات بمساهمة الدولة والقطاع الخاص وتهدفان من خلال ذلك للحفاظ على المنتجات الزراعية من التلف من جهة، والحفاظ على التوازن بين العرض والطلب على المنتجات الزراعية وبالتالي استقرار أسعار هذه المنتجات ،كما عملت كل من السعودية والأردن وسوريا واليمن رغم ضعف امكانياتها المالية على تشجيع القطاع الخاص لإنشاء المستودعات ومخازن التبريد في مختلف المناطق[2]، وفي الجزائر عرف هذا الجانب اهتماما واضحا من خلال دعم الدولة لإقامة مشاريع لغرض التصنيع والتعليب والحفظ والتبريد لاسيما من خلال برامج الدعم.

المطلب الثاني: السياسات السعرية والتسويقية

للسياسات السعرية والتسويقية الزراعية أهمية بالغة لما تقوم به من دور في توجيه الموارد بين مختلف أنواع الإنتاج الزراعي وغير الزراعي ، وفي توزيع هذا الناتج على استخداماته المختلفة، ولتأثيرها على الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الموارد .

أولا – السياسات السعرية: إن معظم السياسات السعرية الزراعية في الدول العربية تستهدف بالدرجة الأولى حل مشكلة التنافس بين المحاصيل في ظل الرقعة الزراعية المحدودة وضرورة زيادة إنتاج الغذاء لرفع نسبة الاكتفاء الذاتي أو تقليل الاعتماد على الخارج كما أنها تستهدف العمل على تحقيق الاستقرار في الأسعار والمداخيل الزراعية وتخفيف أثر التقلبات السعرية العالمية وتطوير استخدام وتخصيص الموارد المتاحة للاستغلال الزراعي ورفع مستوى معيشة المزارع، ومن هذه الوسائل زيادة السعة الإنتاجية عن طريق التوسع الأفقي أو العمل على زيادة إنتاجية الأراضي الزراعية المستغلة فعلا أي بالتوسع الرأسي أوتحديد استخدام المساحة

---

[1]عوض خليفة موسى،" **التعاون الإفريقي في تحقيق الأمن الغذائي** "،معهد دراسة الكوارث واللاجئين ، ندوة ملتقى الجامعات الافريقية، الخرطوم –السودان، يناير 2006 ،ص 10.

[2]مقداد فايز جاد الله –مرجع سلق ذكره- ص 190.

المتاحة عن طريق التحكم الإداري أو تقديم حوافز اقتصادية. وتتفق السياسات السعرية الزراعية في عدة سمات وملامح في عدد من الدول العربية لاسيما الدول الزراعية، فيما يلي[1]:

– عدم شمولية السياسة السعرية الزراعية حيث تقتصر على بعض المحاصيل كما تتناول أسعار كل محول على حدا .

– تهتم السياسات الزراعية السعرية بالمحاصيل التصديرية أو الغذائية التي تسوق حكوميا أو تعاونيا مع ترك تحديد أسعار المحاصيل الأخرى لقوى العرض والطلب، الأمر الذي يؤدي إلى تفاوت الأسعار والعائد والانخفاض النسبي لدخل منتجي المحاصيل التصديرية والغذائية مما يحد من حافز الاستثمار أو التحول إلى زراعة المحاصيل الأخرى غير محددة الأسعار.

– تهتم السياسات الزراعية في الدول العربية بالمحافظة على الأسعار المزرعية على ما هي عليه، ولا يتم تعديل الأسعار إلا في حالات الأزمات الحادة وعجز الإنتاج المحلي لمحصول غذائي أو تصديري رئيسي مما يؤدي إلى وجود تفاوت حاد بين الأسعار المحلية والعالمية.

– لا تراع بعض السياسات السعرية الزراعية تكاليف الإنتاج الفعلية و العائد المناسب للمنتج عند تحديد الأسعار، بل يهمها فقط تحقيق أهدافها دون قياس الضرر الذي يمكن أن تلحقه بالمزارع.

– التوجه الأساسي للسياسات السعرية الزراعية لصالح المستهلك بتحديد أسعار منخفضة أو لصالح الحكومة بالحصول على النصيب الأكبر من عائد المحاصيل التصديرية وذلك على حساب المزارع الأمر الذي يحد من توجه المستثمرين للقطاع الزراعي.

– عدم الترابط بين السياسات السعرية العامة والسياسات السعرية للمنتجات الزراعية والسياسات الخاصة بأسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي.

– تتحمل الدولة في الكثير من الأحيان دعما حقيقيا مباشرا لتغطية الخسائر الناجمة عن فرق السعر بين تكلفة الاستيراد وسعر البيع للمستهلكين.

– توجد سياسات سعرية لدعم أسعار مستلزمات الإنتاج الرئيسية في بعض الدول العربية، ولكن يرتبط توزيع هذه المستلزمات بالتحكم الإداري وتوزع على المحاصيل التي تسوق حكوميا أو تعاونيا وتسلم هذه المستلزمات بأسعار التكلفة (أو أقل من السعر العالمي في حالة استيرادها)، رغم ذلك فالكمية التي يحصل عليها المزارع وفقا لهذا النظام تكون غير كافية، كما أن طريقة التوزيع غير عقلانية ولا تراعى فيها الأولويات بقدر ما تراعى المصالح الخاصة للأفراد القائمين على ذلك.

– لا تؤدي السياسات السعرية دورها في تقديم ضمان أو تأمين للمزارع خاصة في المناطق التي تعتمد على الأمطار خلال فترات الزرع.

[1] عبد الحليم حامد و آخرون – مرجع سبق ذكره- ص 59 .

- تعتبر معظم الدول العربية إلى حد بعيد متلقية أسعار، كما أن علاقات الأسعار العالمية بالنسبة لمعظم صادراتها وجميع وارداتها هي علاقات محددة من الغير خارجة عن نطاق سلطتها إلا في استخدام التعريفات والإعانات المالية والحواجز غير الجمركية وغيرها من تدابير الحماية لتقرير نظام الأسعار النسبية للسلع العالمية التي عند حدودها.

- وجود فوارق كبيرة بين الأسعار الفعلية والأسعار المحددة من طرف الدولة ما يسبب هدرا للموارد المالية، دون دراسة ذلك بشكل دقيق[1].

ثانيا– السياسات التسويقية: تلعب عمليات التسويق دورا مهما وفعالا في تحديد المنفعة الاقتصادية العائدة على المنتجين والمستهلين للمنتجات الزراعية، وتشترك السياسات التسويقية العربية في الأهداف من حيث أنها تسعى إلى زيادة الكفاءة التسويقية، وتقليل الفاقد وتوصيل السلع إلى المستهلك، وإيصال المستلزمات إلى المزارع بأقل تكلفة ممكنة، في حين درجت الكثير من الدول العربية على إلزام المزارعين بتوريد جزء كبير من إنتاج الحبوب للسلطات الحكومية بأسعار محددة سلفا، مما أدى ذلك في الكثير من الأحيان إلى التهريب وبعض الممارسات الخاطئة مما دفع بالعديد من الدول إلى إلغاء التوريد الإجباري وفتح مجال التوريد الاختياري أو التوريد بأسعار مغرية أعلى من تلك السائدة في السوق، حيث تكون السلطات الحكومية المعنية منافسة للقطاع الخاص لتأمين استقرار الأسعار في حركة الإنتاج والتسويق، وهناك نمطان من السياسات التسويقية العربية هما:[2]

– **النمط الأول**: ويقوم فيه القطاع الحكومي بالدور الهام في التخطيط والتنفيذ والمراقبة في كل مرحلة من مراحل التسويق، وهذا لا يلائم أهداف المنتج الزراعي ولا يحفز على الاستثمار في مجال التسويق الزراعي.

– **أما النمط الثاني**: فهو انتهاج سياسات تسويقية مبنية على آليات السوق وتحرير الأسعار وإلغاء القيود التجارية وإعطاء دور هام للقطاع الخاص في التسويق ولكن دون أي ضمانات وهذا أيضا من شأنه أن يزرع بعض المخاوف بين المسوقين، لاسيما أن معظم المنتجات الزراعية تتميز بالحساسية للظروف الطبيعية وسرعة التلف.

وفي هذا الإطار شجعت الكثير من الحكومات العربية القطاع الخاص على القيام بدوره والاستثمار في مجال التسويق الزراعي، وعملت على تحسين ورفع كفاءة نظم جمع ونشر المعلومات التسويقية، إضافة إلى تشجيع الصادرات الزراعية ووضع نظم المواصفات القياسية وضبط الجودة للمنتجات.

---

[1] خليل حسين – مرجع سبق ذكره–

[2] فايز جاد الله المقداد– مرجع سبق ذكره– ص184

وبهذا الخصوص يمكن القول أنه اقتصر دور الحكومات العربية على تنظيم الأسواق والعمليات التسويقية، وإفساح المجال للمنتجين لتسويق إنتاجهم من المحاصيل والسلع الزراعية، مع ضمان أسعار مناسبة لبعض المحاصيل والسلع الزراعية الاستراتيجية الهامة كالحبوب. ويتسم هذا الدور بأنه غير شامل لكافة المراحل التسويقية بل يقتصر على بعضها فقط مثل تنظيم الأسواق وبعض المعاملات، وقد ترتب عن ذلك أحيانا بعض المشاكل التي أثرت على كفاءة أداء الأجهزة التسويقية وذلك لافتقار الأجهزة الحكومية إلى التكامل فيما بينها الأمر الذي أدى إلى سلبيات انعكست في ارتفاع نسبة الفاقد أثناء المراحل التسويقية وعدم انسياب تدفق السلع وحدوث اختناقات في توزيعها. وعموما يمكن تلخيص الملامح المشتركة للسياسة التسويقية في الدول العربية فيما يلي[1]:

- عدم قدرة الدول العربية على تنظيم الأسواق بشكل يتوافق مع مصالح جميع المتعاملين فيها.
- لا تقوم الأجهزة التسويقية بأداء الخدمات التسويقية بدرجة عالية من الكفاءة، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفتها وارتفاع الأسعار من جهة ، وزيادة الفاقد من جهة ثانية ففي الكثير من الأحيان يتعرض المزارع إلى خسائر بسبب غياب منافذ التسويق .
- عدم وجود صلة وثيقة بين قطاعات الإنتاج والتوزيع والتصنيع والاستهلاك، إذ نلاحظ في بعض الفترات أن المنتج يتلف ويرمى بسبب غياب سياسات التصنيع التي تسهم في حفظ المنتج أو تحويله إلى منتجات معلبة في حين أن هذا المنتج بعد فترة وجيزة ترتفع أسعاره إلى أعلى مستوى بعد أن كانت في الحظيظ. .
- كما أن نصيب المزارع من سعر المستهلك قليل بدرجة لا تشجع على الإنتاج بسبب سياسات الأسعار التي تعتمدها الدولة وفرضها لضرائب مرتفعة دون مراعاة القدرة التمويلية للمزارع وتكلفة نشاطه.
- التدخل الحكومي في بعض الدول لدعم الأجهزة التسويقية يقتصر أحيانا على تسويق بعض السلع الزراعية الرئيسية، ويتسم هذا التدخل بعدم الشمولية لكافة المراحل التسويقية بل يقتصر على تنظيم الأسواق أو التصنيع الزراعي لبعض المحاصيل فقط دون مراعاة مصلحة المنتجين لباقي المحاصيل.
- ضعف البنى الأساسية في بعض الدول العربية من وسائل اتصال ونقل ومواصلات، يعوق من تسويق المنتجات الزراعية، مما يجعل استيراد تلك المنتجات أكثر سهولة من الحصول عليها من مناطق إنتاجها المحلية.
- شجعت الدول العربية القطاع الخاص للقيام بدور رئيسي في عمليات التسويق، وقد خطت الزراعة العربية خطوات هامة في تطوير البنية التسويقية، وانتهجت سياسة ارتكزت على التحرير الكامل لتسويق المدخلات والمنتجات الزراعية بشكل عام، باستثناء بعض المحاصيل الاستراتيجية في بعض الدول، وهي

[1] فايز جاد الله المقداد– مرجع سبق ذكره– ص189.

سياسة من المنتظر أن تساهم في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي للقطاع الزراعي العربي ، وقد تزيد من فرص المنافسة العالمية في ظل النظام التجاري القائم.

رغم زيادة دور الشركات والهيئات الحكومية لتسويق المحاصيل الزراعية إلا أن قطاع التسويق يعرف مجموعة من المشاكل التي يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- ضعف البنى التحتية لوسائل النقل والتخزين والتصنيع .
- عدم العناية بمعايير ومواصفات الجودة.
- ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية.
- نقص المختصين في التسويق الزراعي.
- غياب الاهتمام بالقدر الكافي بالتسويق الزراعي في الخطط التنموية الزراعية ، رغم محاولة الكثير من الدول العربية انتهاج سياسات تسويق أكثر ملاءمة .
- غياب التنسيق بين السياسات الانتاجية والتسويقية والتصنيعية مما يخلق هوة فيما يخص مصير المحاصيل.

المطلب الثالث: سياسة التجارة الخارجية

إن المعيار الحقيقي والفعلي لتحقيق مدى كفاءة التنسيق بين السياسات الاقتصادية والزراعية في الدول العربية هو أداء التجارة الخارجية في هذا الشأن ودور الأسواق العربية فيه، ولقد كانت التجارة الخارجية المحور الوحيد في مظاهر العلاقات الاقتصادية العربية وقد اختلفت في الفترات السابقة درجة تدخل الدولة في نشاط التجارة الخارجية من اقتصاد لآخر، ويعود هذا إلى تباين الاتجاهات والنظم الاقتصادية السائدة واختلاف نظم النقد والقدرة الشرائية للعملة وللسياسات الاقتصادية والنظام الاقتصادي العام للدولة، كما كان لتطور إنتاج وأسعار البترول دور هام في هذا المجال حيث دفع ذلك الدول النفطية إلى ربط اقتصاداتها بالدول المتقدمة لاستيراد احتياجاتها من الغذاء بصرف النظر عن السعر حيث تتمتع معظم الدول العربية النفطية بنظم مفتوحة للتجارة والمدفوعات، أما بالنسبة للدول الأخرى هناك تفاوت في درجات الحماية لمختلف قطاعاتها إما عن طريق دعم بعض الصناعات والزراعة ، أو فرض رسوم جمركية .....إلخ ، غير أن هذا التباين تراجع نوعا ما في العقد الأخير من القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرون بعد تطبيق معظم الدول العربية لسياسات الإصلاح الاقتصادي ورفع يد ا الدولة عن الكثير من الأنشطة الاقتصادية فيما عرف ببرنامج التحرير و الخصخصة. وعلى العموم يمكن تصنيف الدول العربية من حيث التجارة الخارجية إلى ثلاثة مجموعات :

[1] خليل حسين – مرجع سبق ذكره-

- **مجموعة الدول المصدرة للبترول:** وتضم كل من الجزائر، البحرين، الكويت، عمان، قطر، السعودية، ليبيا والإمارات ، تحصل هذه البلدان على 80 % أو أكثر من حصيلة صادراتها من النفط وتنويع صادراتها عادة موجها نحو الصناعات البتروكيماوية أو الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة [1]،في حين أن وارداتها من السلع الزراعية مرتفعة جدا مقارنة بمجموعة الدول الأخرى نتيجة ارتفاع القدرة الشرائية بفضل ارتفاع الدخل.

- **مجموعة الدول المتنوعة الصادرات:** وتشمل كل من مصر الأردن، المغرب، سوريا وتونس. لديها قاعدة إنتاجية أوسع وهيكل تصديري يزيد عن البلدان المصدرة للنفط.

- **مجموعة الدول المصدرة للمنتجات الأولية:** أي تعتمد في صادراتها على سلعة أو سلعتين، وتشمل هذه المجموعة كل من موريتانيا ،الصومال، السودان. وتشمل صادرات هذه الدول على التوالي الحديد والأسماك، الموز والماشية، القطن.

وقد برزت ملامح سياسات التجارة الخارجية العربية في مجموعة من النقاط تطبق كل دولة عربية منها ما يناسب نظامها ووضعية اقتصادها، ويمكن تلخيصها فيما يلي[2] :

- سياسة الحماية الجمركية ، ويمكن تصنيف الدول العربية إلى دول ذات تعريفة جمركية منخفضة على الواردات مثل دول مجلس التعاون الخليجي، ودول ذات تعريفة عالية وهي غالبية الدول الأخرى .

- سياسة تراخيص الاستيراد وطبقت تقريبا على جميع الواردات في عشرة دول عربية وهي (الجزائر، الأردن، السودان، سوريا، الصومال، العراق، عمان، ليبيا، موريتانيا واليمن)، ويشترط الحصول على التراخيص وفقا لقوائم سلعية تحددها السلطات المعنية في ثمانية دول (البحرين، تونس، السعودية، قطر، الكويت، لبنان ، مصر والمغرب).

- الاستيراد دون تحويل العملة، تحديد أسعار السلع المستوردة أو دعمها على مستوى المستهلك، وتقديمها للدعم بالنسبة الصادرات.

- تعيين هامش ربح للمستوردين من القطاع الخاص، مع اشتراط التدابير النقدية حيث فرضت 12 دولة الإيداع المسبق للاستيراد من أجل الحد من الواردات (الأردن، السودان، سوريا، الصومال، العراق، عمان، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا واليمن).

- القيود شبه الجمركية وتتمثل في فرض رسوم تصدير أو استيراد بشكل خاص ولها أثر مماثل للتعريفة، لأنها تستخدم لتقييد الطلب على الواردات واستعملتها معظم الدول العربية ، لكن عدم شفافية هذه

[1] كبير سمية ، "**أداء التجارة الخارجية العربية البينية**"، مجلة شمال إفريقيا العدد 05 جامعة الشلف- الجزائر، ص 69.

[2] عبد الحليم حامد و آخرون – مرجع سبق ذكره- ص 68.

الرسوم وتعددها وقلة وضوح طرق احتسابها والجهة الحكومية التي تديرها، جعل لهذه القيود تأثيرا يشوه أنماط التجارة بصورة مماثلة للقيود غير الجمركية أخرى[1].

كما يمكن تلخيص السمات المشتركة للتجارة الخارجية للدول العربية خصوصا ما يتعلق بالجانب الزراعي، فيما يلي:

- لا يتوفر للتجارة الخارجية العربية الدعم الكافي من قبل البنى الأساسية القطرية في الدول العربية وخاصة فيما يتصل بالنقل وإجراءات العبور، مما يؤدى إلى ارتفاع تكلفة النقل بين الدول العربية واستحواذ الدول الأجنبية على مدفوعات النقل البحري لمعظم سلع التجارة الخارجية العربية بينما يتم حجم معتبر من التجارة الخارجية بين الدول العربية.

- لا يوجد ما يشير إلى تكيف الصناعة التحويلية العربية للعمل وفق متطلبات نظام التجارة العالمية الراهن بما يساعد على زيادة الصادرات من تلك الصناعات، حيث لم يشهد نصيب صادرات الصناعة التحويلية أو الزراعة من إجمالي الصادرات العربية تغيراً ملموساً، الأمر الذي يشير إلى استمرار اعتماد الصادرات على المنتجات الأولية خارج قطاع الزراعة.

- تمثل واردات الغذاء عبئاً على التجارة الخارجية العربية وقد يبدو ذلك من خلال نسبة تغطية الصادرات الغذائية للواردات منها والتي لم تتجاوز 20% في معظم الأحيان مع استمرار الفجوة الغذائية في الارتفاع، حيث تقارب الفجوة الغذائية حوالي ثلثي قيمة عجز ميزان التجارة العربية بالسلع الزراعية وذلك في المتوسط خلال فترة الدراسة .

- تزايد تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول العربية غير أن الملاحظ هو ارتفاع نصيب مصر وتونس والمغرب في ضوء ما حققته من اتفاقات تحرير التجارة مع الاتحاد الأوروبي، في حين أن التدفقات التجارية والمالية بين الدول العربية ما تزال ضعيفة.

- إن العلاقات التجارية للدول العربية منفردة مع العالم الخارجي تزيد عن العلاقات التجارية بين هذه الدول، ويخشى ان تتسع هذه الظاهرة في المستقبل إلى الحد الذي قد يضعف محاولات إنشاء تكتل اقتصادي عربي وفق المدخل التجاري، وذلك في حالة إذا استمر التباطؤ في دعم التجارة العربية البينية، إلا أن دخول منطقة التجارة العربية الحرة حيز التنفيذ اعتباراً من عام 2005 يعمل في اتجاه زيادة حجم التجارة العربية البينية بما يؤدى إليه من خلق التجارة وتحويلها من الخارج إلى الداخل، ولكن ذلك لم يتحقق بعد .

- لم تشهد القدرة التنافسية للصادرات العربية تطوراً يعتد به، و هذه النتيجة في الأساس من أن الصادرات الصناعية في القطاع الزراعي وغيره لم تحقق زيادة ملموسة ومستمرة في معظم الدول العربية، وهو

[1] كبير سمية– مرجع سبق ذكره- ص74

ما ينعكس على القدرة التنافسية للاقتصاد العربي، ويقود هذا الوضع إلى القول بأن الطموح إلى زيادة إسهام الصادرات العربية في الصادرات العالمية يعتمد على دعم جهود التعاون الاقتصادي والتجاري العربي الراهن .

– أما بخصوص المنتجات الزراعية صنفت مصر كأول دولة عربية لتحتل المرتبة 58 عالميا في مؤشر كفاءة في هذا النوع من السلع، ثم المغرب كثاني دولة عربية في المرتبة 67 ثم الأردن، فلبنان بعدها سوريا بمراتب عالمية على التوالي 79، 84،91. أما ما يتعلق بالأغذية المصنعة تحتل مصر المرتبة الأولى عربيا و47 عالميا، ثم تونس في المرتبة الثانية عربيا و51 عالميا، بعدها لبنان الثالثة عربيا و57 عالميا، ثم المغرب الرابعة عربيا و59 عالميا، أما بالنسبة للمنسوجات والغزل تتصدر سوريا الدول العربية بمرتبة 48 عالميا ثم لبنان ومصر في المرتبة الثانية والثالثة في مراتب عالمية 51و52 دوليا، ثم الأردن وتونس عند المرتبة 67 و68 عالميا والبحرين في المرتبة 75 عالميا[1] .

– احتكار الحكومة للواردات حيث تولت المؤسسات الحكومية في العديد من الدول العربية احتكار استيراد السلع الأساسية التي تشمل الحبوب، المواد الزراعية والغذائية، المنتجات النفطية، الخامات والمعادن، وتتفاوت درجة الاحتكار من قبل هذه المؤسسات من قطر لآخر .

المطلب الرابع: سياسات الدعم وتقديم الخدمات المساندة

يعتبر الدعم من أهم صور الإعانات التي تمثل الجانب المهم في السياسة المالية في تطبيق السياسة الزراعية من خلال الإنفاق العام، وقد تميزت سياسات الدعم في الدول العربية بالإلغاء التدريجي للدعم بالنسبة لمعظم السلع الزراعية والغذائية إما في إطار عضوية المنظمة العالمية للتجارة أو في إطار التفاوض من أجل الانضمام خاصة في مصر، لبنان ، السودان والأردن ،ويتميز الدعم الزراعي في الدول العربية بما يلي[2]:

– ضآلة مبالغ الدعم –بكافة أشكاله– مقارنة بقيمة الناتج الزراعي المحلي في كل دولة على حدة، وأيضا على المستوى العام للوطن العربي. حيث تبلغ قيمة الدعم في أفضل الأحوال ما يعادل عدة ملايين دولارات فقط، ولا يحصل في أي دولة – على الإطلاق– إلى حدود المليار الواحد من الدولارات.

– إن النسبة الأعظم مما يقدم من الدعم الزراعي يدخل ضمن دائرة الدعم غير المشوه للتجارة، وبخاصة ضمن البنود الأساسية والضرورية للحفاظ على الحد الأدنى المأمول من معدلات التنمية الزراعية والحفاظ على المستوى الضروري من الإنتاج من المحاصيل الرئيسية.

---

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013 " **الفصل الثامن حول التجارة الخارجية للدول العربية** " ص172.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **"دراسة قومية حول سياسة الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية** "، الخرطوم– السودان 2009،ص81.

– إن ما يوجه من أشكال الدعم المباشر والمشوه للتجارة والذي يندرج ضمن معيار الدعم المحلي، يعد محدودا للغاية سوآءا في قيمته أو في عدد الدول العربية التي كانت تقدمه قبل أن تبدأ في التخلي التدريجي عنه وفق التزامات منظمة التجارة العالمية.

حيث اتخذت هذه الدول عدة إجراءات لإصلاح سياسات الدعم للقطاع الفلاحي، كان أهمها إلغاء الدعم على أسعار الصرف عند استيراد السلع الغذائية المدعمة، وتعديل وتوحيد أسعار الصرف للعملات المحلية لتعكس قيمتها الحقيقية في استيراد السلع الغذائية، وأيضا إلغاء القيود المفروضة على القطاع الخاص في مجال إنتاج وتوريد وتصدير السلع الغذائية وفقا لآليات السوق، ويمكن تلخيص إجراءات التي قامت بها بعض الدول بخصوص تقديم الدعم على النحو التالي:

وفي **الجزائر** تم إلغاء الدعم على العديد من السلع المستوردة ماعدا السلع الأساسية للأفراد، وقد ركزت سياسات الدعم على ضمان أسعار مجزية للمحاصيل الزراعية الأساسية وأهمها الحبوب وتعويض المنتجين عن الأضرار التي قد تحدث، إلا أن سياسة الدعم التي انتهجتها الدولة قبل سنة 2000 كانت ضعيفة جدا، حيث لم تتجاوز نسبة الدعم 0.07%في أحسن الحالات من حجم الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بأهمية القطاع. ولكن مع بداية القرن الحالي والخروج من الأزمة الاقتصادية التي عانى منها الاقتصاد الجزائري وتحقيق وفورات مالية، وفي ظل التفاوض للانضمام لمنظمة التجارة العالمية وتوقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تم وضع استراتيجية هامة تعتمد على تدعيم المستثمرين في قطاع الزراعة لتفعيل هذا القطاع والحد من الفجوة الغذائية، وذلك من خلال برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وقد تضمن البرنامج ما يلي[1]:

- دعم تكييف أنظمة الإنتاج ودعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف الفروع.
- دعم استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز .ودعم استصلاح الأراضي في الجنوب.
- دعم البرنامج الوطني للتشجير.

ثم اعتمدت الدولة برنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي خلال المخطط الخماسي 2009-2013، الذي جاء لمواصلة البرنامج السابق وقد ركزت سياسة الدعم على تكثيف إنتاج المواد الغذائية الأساسية من الحبوب، الحليب، البقول الجافة، اللحوم وغيرها، فضلا عن حماية مداخيل الفلاحين والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين وإلى حماية وتثمين الموارد الطبيعية، كما منح البرنامج نمط وحيد لاستغلال الأراضي التابعة للدولة عن طريق الامتياز بعلاقة تعاقدية على المدى الطويل. وفي إطار هذا البرنامج تحملت الدولة تكاليف اقتناء البذور، وتخصيص مساعدات لشراء العتاد الفلاحي ومع دعم إنتاج

---

[1] غردي محمد،" **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة** "،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،جامعة الجزائر -3- 2012 ، ص136.

الحليب واللحوم بكل أنواعها، والعمل على رفع كفاءة الإطارات العاملة في القطاع الزراعي .وبهذا يمكن القول أن الجزائر من خلال البرامج التي اعتمدته والدعم الذي أصبحت تقدمه تداركت نوعا ما فاتها في الفترات السابقة، وخصوصا وأنه في إطار التفاوض للانضمام لمنظمة التجارة العالمية لذلك لابد أن تستغل وضعها هذا أحسن استغلال للقيام بقطاع الزراعة واستثمار الموارد النفطية لخلق موارد غير نفطية.

وفي **السعودية** تقدم مؤسسات الإقراض المتخصصة قروضا ميسرة طويلة الأجل، ويستفيد أفراد المجتمع ومؤسسات القطاع الخاص من هذه القروض، ويقوم المصرف الزراعي بدور هام في تشجيع ودعم القطاع الزراعي، كما تقوم سياسة الإعانات على ثلاث محاور، حيث يختص المحور الأول بالدعم السعري لمدخلات الإنتاج الزراعي لتشجيع المزارعين والمستثمرين على تطوير العملية الإنتاجية من خلال استخدام المكننة الزراعية وتبني التقنيات الحديثة في كافة العمليات الزراعية كما يتم دفع تكاليف نقل الأبقار المستوردة لإنتاج الحليب بشكل كامل، أما المحور الثاني يتعلق بدعم المنتجات الزراعية لتشجيع زراعة بعض المحاصيل الزراعية والتوسع في إنتاجها لأهميتها الغذائية الاستراتيجية والمحور الأخير يختص بدعم شراء بعض المنتجات بأسعار تشجيعية مثل القمح والتمور[1].

بالنسبة **للبحرين** ساهم برنامج الدعم والحوافز في تشجيع المزارعين على تبني نظم متطورة للإنتاج، وزاد إقبالهم على استخدام طرق الري الحديثة وترشيد استخدام مياه الري وارتفعت إنتاجية الوحدة الأرضية وانتشار نمط تكثيف الإنتاج الزراعي وارتفع عدد البيوت البلاستيكية، فعرف الإنتاج ارتفاع ملحوظا ومرضيا في عقد التسعينات من القرن الماضي، غير أن هذا الأخير تراجع مع مطلع القرن الواحد وعشرون بسبب تقلص الاعتمادات المخصصة للدعم الزراعي ورفعه عن الكثير من المدخلات كالأسمدة والبذور ومعدات الزراعة المحمية، كما تراجعت مستويات الإنتاجية للعديد من المحاصيل وارتفعت تكلفة الإنتاج مما أضعف القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية أمام مثيلاتها المستوردة، ونفور المزارعين من العمل الزراعي بسبب تدني المردود منه[2].

وفي **سوريا** قامت الحكومة بإلغاء وتخفيض الكثير من أنواع الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعي عام 1994، والتي تم إلغاءها كليا فيما بعد ، إلا أن سياسات الدعم غير المباشر للإنتاج الزراعي لازالت مستمرة وتتركز حول دعم أسعار الفائدة على القروض الزراعية بنسبة لا تتجاوز5%في حين أن أسعار الفائدة في المصرف الزراعي السوري كانت تزيد عن 8%، ولكن باعتبارها عضو مراقب في منظمة التجارة العالمية في إطار ما يجري انتهاجه من التقليص التدريجي للدعم الزراعي في الاتجاه نحو إلغائه فإن التأثيرات تتنوع بين سلبية وأخرى إيجابية. فمن الآثار السلبية المحتملة إلغاء الدعم الزراعي، وبخاصة على مستلزمات

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " **دراسة حول خرائط وفرص الاستثمار في الدول العربية**"، الجزء الثاني، الخرطوم – السودان2007، ص57.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **" دراسة قومية حول سياسة الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية**"-مرجع سبق ذكره- 84.

الإنتاج من الأسمدة والبذور والمحروقات أنه سيؤدي للحد من استخدام تلك المدخلات، أو يؤدي إلى عدم استخدام البذار المحسنة مرتفعة الثمن، أو تقليل عدد الريات نظرا لارتفاع نفقات الري، يؤدي كل ذلك إلى انخفاض مستويات الإنتاج ، وارتفاع الأسعار وفقدان القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية والداخلية خاصة في مواجهة الواردات المعفاة من الرسوم من الدول العربية الأخرى في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية. كما أنه من المتوقع في إطار إلغاء الدعم أو تخفيضه أن يؤدي إلى عزوف المزارعين عن زراعة المحاصيل الاستراتيجية، ومن ثم التأثير السلبي على الأمن الغذائي الذي حققت سوريا مستويات مرتفعة منه خلال الحقبة الماضية، وحققت فوائض تصديرية من بعض السلع كالقمح، والاضطرار إلى الاستيراد من هذه السلع، يضاف إلى ذلك تراجع الإمكانيات التصديرية نتيجة ضعف القدرة على المنافسة، واتجاه الواردات الزراعية والغذائية نحو الزيادة .أما الآثار الإيجابية الممثلة لرفع أو تخفيض الدعم المحلي للقطاع الزراعي فمن المتوقع أن يكون في مقدمتها الحد من استنزاف الموارد المالية التي تتحملها ميزانية الدولة نتيجة دعم المستلزمات والخدمات الزراعية، وتفادي الخلل في التوزيع غير العادل للدعم الزراعي الذي يستفيد منه كبار الملاك بالنصيب الأكبر، وفي ظل إلغاء أو تخفيض الدعم تزول التشوهات السوقية المحلية ويتوجه المزارعون نحو المنتجات عالية الربحية ، وسيضطرون لخفض نفقات الإنتاج عن طريق تطوير العمليات واستخدام المكننة وترشيد استخدام الأسمدة والمبيدات، كما أن ذلك سيؤدي إلى إدخال تعديلات هيكلية على نظم الإنتاج والإدارة المزرعية والدورات الزراعية في صالح الأنشطة والمحاصيل عالية الجودة والقيمة والكفاءة في استخدام الموارد، مما ينعكس إيجابا على القدرة التصديرية خاصة في إطار تطوير المؤسسات التسويقية والتصديرية[1].

أما عن **العراق**، وللعلم فإن الدعم الذي تقدمه الدولة للقطاع الزراعي والذي تطور منذ السبعينات من القرن الماضي قد حقق بعض أهدافه التي تمثلت في رفع معدلات إنتاج المحاصيل الاستراتيجية، ومن ثم تحسين أوضاع الأمن الغذائي. ولا تزال الدولة تحدد أسعارا لشراء المحاصيل الرئيسية من المزارعين بأسعار تشجيعية تفوق مستوى الأسعار العالمية وبخاصة محاصيل القمح والشعير والذرة الصفراء ، ومن المتوقع أن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، والالتزام بخفض الدعم المباشر للمنتجات سوف تترتب عليه آثار سلبية في مجال إنتاج تلك المحاصيل. وفي الآونة الأخيرة فقد أبدت الحكومة اهتماما واضحا بإعادة الاعتبار للقطاع الزراعي وإعادة صياغة سياسة دعم تساهم في تطوير أداء هذا القطاع وتقلل من حدة المشاكل التي يعانيها الاقتصاد.

وفي **عمان** فإن سياسة الدعم المنتهجة من قبل الدولة تميزت بمحدودية الدعم حيث لم يكن له أثر كبير على أوضاع الإنتاج، إذ لم يكن يتجاوز نحو 0.7% من قيمة الإنتاج الزراعي، وفي إطار الانضمام

[1]- المرجع سابق – ص83 بتصرف .

لمنظمة التجارة العالمية قد تم استبدال الدعم المباشر بصور أخرى غير مباشرة مثل توفير القروض الميسرة لإقامة مشروعات زراعية متطورة وإقامة البيوت المحمية وغيرها من المشروعات ذات الأثر الإيجابي الفعال على زيادة الإنتاج، كما أدى إلغاء الدعم المباشر لمستلزمات الإنتاج إلى صور أخرى للدعم غير المباشر، إلى إعادة توجيه استخدام الموارد الزراعية بطريقة أكثر كفاءة وفي مجالات الإنتاج ذات الميزة النسبية كالخضروات والزراعات المحمية، كما أدت الزيادات الكبيرة في الاعتمادات المخصصة لمجالات البحوث والإرشاد إلى زيادة مستويات الإنتاجية، ومن ثم الإنتاج الزراعي [1].

أما عن **فلسطين** وفي ظل ظروف الاحتلال الإسرائيلي، لا توجد أي مخصصات للدعم الزراعي ، كما أن الموازنة الحكومية للقطاع الزراعي ضعيفة وهي تتضاءل بشكل حاد ، مما ساهم في سوء الأوضاع الإنتاجية الزراعية، وسوء أحوال المزارعين المعيشية لاسيما في ظل إغراق الأسواق المحلية بالمنتجات الإسرائيلية بأسعار لا يمكن للمنتجات المحلية منافستها، وفي ظل هذه الأوضاع يتوجه ما يتاح من مبالغ الدعم للعمل على تثبيت المزارعين وأسرهم في أراضيهم واستمرارهم في النشاط الزراعي رغم ما يتعرضون له من خسائر [2] ومضايقات من قبل الاحتلال.

وفي **قطر** لا تمثل الزراعة سوى قدرا ضئيل الأهمية في الاقتصاد القطري، ومع ذلك فقد عملت الدولة على خفض- في ظل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية- ما تقدمه لهذا القطاع الثانوي من أشكال الدعم التي تسعى للحفاظ وعلى إمكانياته المحدودة من الهدر. ومن ثم فإن إلغاء الدعم الزراعي أو الاستمرار في خفضه قد يهدد استمرار الأنشطة الزراعية الحالية نتيجة ارتفاع التكاليف الإنتاجية وما يترتب عليها من خسائر في ظل الأسعار السائدة للسلع المستوردة ، ونظرا لمحدودية نسبة الإنتاج المحلي فإن الآثار لن تكون ملحوظة على أوضاع الأمن الغذائي التي تعتمد بصفة أساسية على الاستيراد، وفي المقابل فإن رفع الدعم وارتفاع تكاليف الإنتاج يمكن أن يكون حافزا لبعض المزارعين إلى اللجوء لأنشطة ومشروعات زراعية حديثة ومتطورة كثيفة الاستخدام لرأس المال ، ولا تعتمد على الدعم والإعانات المباشرة كما أنها تحفز على تبني أساليب زراعية وأنماط زراعية وتراكيب إنتاجية أكثر كفاءة [3].

أما في **لبنان** فإن المستفيدين من برامج الدعم هم فئة المصدرين للمنتجات الزراعية، سواء كانوا منتجين زراعيين أو تجار مصدرين، إلا أنه لا يمكن رصد انعكاسات هامة لهذا البرنامج على أوضاع القطاع الزراعي من حيث تطور المساحات أو الإنتاج أو الصادرات، حيث تعكس كل هذه الأوضاع تقلبات محدودة بين الارتفاع والانخفاض من عام لآخر دون مؤشرات واضحة على تحسنها كنتيجة مباشرة لبرنامج دعم الصادرات.

---

[1] ـ المرجع سابق - ص84،بتصرف.

[2] مقداد فايز جاد الله –مرجع سلق ذكره- ص 84 .

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **" دراسة قومية حول سياسة الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية"**-مرجع سبق ذكره- 87.

و في **المغرب** يعتبر القطاع الزراعي ذو أهمية بالغة لاسيما وأن هذا القطاع حظي باهتمام كبير من الدولة بتقديم عدة أشكال من عناصر الدعم لتنميته وتطوير قدراته الإنتاجية وتحسين أحوال المزارعين، وقد انعكست تلك السياسة إيجابا على قطاع الزراعة، حيث ساهمت في خفض تكاليف الإنتاج وتحديث المناطق الريفية، وتشجيع المزارعين والمستثمرين الوطنيين والأجانب على الاستثمار في الزراعة رغم ظروف الجفاف، كما ساعدت على تنويع الإنتاج والصادرات والتوسع في زراعة الأشجار المثمرة التي تتحمل الجفاف، بالإضافة إلى ما تحقق من تحسين أوضاع الأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر وتحسين دخول المزارعين، وباعتبار المغرب عضو في منظمة التجارة العالمية وبخصوص تخفيض الدعم فإنها تهتم في هذا الشأن بدرجة أكبر من الدول المتقدمة، وذلك نظرا لأهمية القطاع الزراعي في التجارة الخارجية تصديرا واستيرادا، وبذلك تتأثر المغرب سلبا من خفض الدعم أو إلغائه في تلك الدول بخصوص ارتفاع فاتورة الواردات من السلع الغذائية الأساسية لاسيما الحبوب، بينما يتأثر إيجابا من جهة زيادة فرصه وطاقاته التصديرية من خلال زيادة قدرته على النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة – خاصة في أوروبا- وزيادة حصص صادراته إليها وبخاصة الخضر والفواكه[1].

بالنسبة للدعم الزراعي يعتبر ضئيلا مقارنة بأهمية هذا القطاع في توفير الحاجيات الغذائية والمحاصيل الزراعية في الدول العربية ويعتبر منعدما في البعض منها، وهو ما لا يتوافق مع أهداف السياسات الأخرى مما يجعلها محدودة الفعالية ومتناقضة فيما بينها.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **" دراسة قومية حول سياسة الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية"–** مرجع سبق ذكره- ص86.

خلاصة

يعتبر توافر الموارد الأرضية والمائية والعمالة الزراعية والموارد المالية اللازمة للاستثمار الزراعي حجر الزاوية والركيزة الأساسية التي يعتمد عليها هدف تحقيق الأمن الغذائي وتتدنى الفائدة المرجوة من أحد هذه الركائز، إن لم تنعدم أو تتوافر إلى جانبها بقية العوامل الأخرى ،وبالتالي فإنه لا غنى عن أي من هذه الموارد من أجل قيام الاستثمارات اللازمة لتحقيق غاية الأمن الغذائي، حيث نلاحظ أنه تتوافر جميع الموارد الضرورية للاستثمار في الدول العربية ككتلة، بينما لا تتوافر كلها على المستوى القطري في دولة واحدة، مما يحتم على الدول العربية العمل معا من أجل العمل على تكامل هذه الموارد فيما بينها وعبر حدودها بأقصى التسهيلات الممكنة. فعلى سبيل المثال تتوافر الموارد المالية في دول الخليج التي يفوق إجمالي الناتج المحلي فيها نصف إجمالي الناتج المحلي العربي ، بينما تتمتع السودان بالموارد الأرضية والمائية بشكل قد يجعل تغطي كل احتياجات المنطقة العربية من الغذاء إذا استغلت بشكل عقلاني ولكنها تفتقر إلى الموارد المالية التي تتوفر في دول أخرى إلى جانبها مصر التي تتميز بغناها بالموارد الطبيعية والبشرية، ولكن في ظل كل هذا تغيب السياسات الزراعية التي تسهم في التنسيق بين هذه الموارد واستثمارها بشكل يضمن أمن الدول العربية الغذائي والقومي، إلى جانب مجموعة من المشاكل التي تعاني منها هذه الموارد الزراعية حيث تعاني الموارد المائية من الندرة والهدر، أما الأراضي الزراعية تعاني من مشكل الحيازة إلى جانب مشكل التصحر والتملح، أما المورد البشري الذي يعد جوهر النمو الاقتصادي وركيزته الأساسية يعاني من نقص الخبرة والتأهيل بسبب غياب الإرشاد والتدريب في ظل وجود الفجوة التقنية، بسبب قلة المخصصات المالية الموجهة للقطاع الزراعي رغم وفرتها في الكثير من الدول ، وكذلك غياب المرافق الضرورية في الأرياف العربية مما أدى إلى تفاقم ظاهرة النزوح الريفي بسبب قلة الخدمات وضعف مداخيلهم وتدني مستوياتهم المعيشية.

كما أن تباين الموارد والإمكانيات يعد حافزا قويا لتوسيع المعاملات التجارية العربية في المجال الزراعي لسد أكبر قدر ممكن من الفجوة الغذائية على المستوى العربي من جهة، كما أنه محفز للاستثمار الزراعي البيني في قطاع الزراعة دون خوف عن طريق ضمان على الأقل أسواق عربية. ولكن الملاحظ أنه رغم المزايا النسبية التي تمتلكها الكثير من الدول في امتلاكها للموارد الزراعية ، إلا هناك عدة عوائق أهمها غياب التنسيق العربي ما أدى إلى ضعف السياسات الزراعية العربية وعدم تكاملها حيث نجدها بشكل عام تهتم بجانب الإنتاج وتهمل جانب التسويق والتخلص من المحاصيل، إلى جانب ارتباط الاقتصاديات العربية بقوى اقتصادية أخرى كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وضعف البنية الأساسية والمواصلات وقل الأبحاث الزراعية واستخدام التكنولوجيا، وهي كلها عوامل تؤدي إلى رفع الإنتاجية وتوفير كميات هائلة من المحاصيل والسلع الزراعية والغذائية وسنحاول إسقاط ذلك على الواقع العربي في الفصل الموالي.

الفصل الثالث:

تشخيص وتحليل الوضع الغـــذائي في الدول العربية

تمهيد:

تعتبر قضية الأمن الغذائي واحدة من أبرز القضايا التي أصبحت تؤرق الشعوب العربية سواء في كتلة الدول العربية أو كل قطر على انفراد، لما لها من تأثير قوي على الأوضاع السيادية والسياسية والاقتصادية وحتى البيئية والاجتماعية، ونتيجة الاعتماد الكبير للدول العربية على الواردات الغذائية من الأسواق العالمية وفي ظل الأزمات الغذائية العالمية لاسيما أزمة 2006-2008 التي ما تزال آثارها لحد الساعة، فإن أزمة الغذاء في الدول العربية هي الأخرى تفاقمت و ما تزال كذلك. لأن مشكلة الغذاء في العالم العربي ما هي إلا جزء من أزمة الغذاء العالمية التي طالت كل الدول النامية خاصة المستوردة للغذاء. هنا ننظر إلى المفهوم العربي للأمن الغذائي أنه توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة بصورة مستمرة لكل أفراد الأمة العربية، اعتمادا على الإنتاج الذاتي أولا، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر عربي، وإتاحته للمواطنين العرب بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المالية، ويتطلب ذلك تنمية القطاع الزراعي والتنمية البشرية عن طريق تطوير البحث العلمي والتوسع في الاستثمارات الزراعية بما يساير التطور الحاصل على المستوى العالمي، ويستوجب استقرار تدفق الإمدادات تبني سياسات بناء المخزون الاستراتيجي ومخزون الطوارئ من السلع الغذائية الرئيسية، كما يتطلب ضمان حصول كافة المستهلكين على كفايتهم من السلع الغذائية بتشجيع المشروعات التي تهتم برفع مستوى معيشة الفئات الأكثر تعرضا لسوء التغذية، بالإضافة إلى زيادة الوعي الغذائي والسعي نحو ترشيد الاستهلاك وخفض الفاقد، و الاهتمام بحماية المستهلك وجودة الأغذية وتوفير الغذاء الآمن للمستهلكين .وعليه سنتناول من خلال هذا الفصل ما يلي:

- **المبحث الأول: مساهمة الناتج الزراعي في توفير الغذاء.**
- **المبحث الثاني: أبعاد ومؤشرات الحصول على الغذاء في الدول العربية.**
- **المبحث الثالث: تحليل الفجوة الغذائية في الدول العربية.**
- **المبحث الرابع: الظروف الدولية وأثرها على الأمن الغذائي في الدول العربية.**

المبحث الأول: مساهمة الناتج الزراعي في توفير الغذاء

للاستثمار في قطاع الزراعة بشقيه النباتي أو الحيواني أهمية كبيرة وفاعلية مميزة على الصعيد المحلي وعلى الصعيد القومي، لأنه يؤدي إلى زيادة إنتاج الغذاء الذي يحتاج إليه الأفراد، كما أنه المدخل السليم لتحقيق الأمن الغذائي العربي (الذي يدخل ضمن الأمن القومي) ، وإيجاد قاعدة مادية تبنى عليها علاقات توافق وتضامن عربية في ظل الظروف الدولية، ولكن لسوء القرارات لم يعنى موضوع الاستثمار الزراعي حقه من الاهتمام من قبل المسؤولين العرب ولم يلق إقبالا من طرف المستثمرين العرب وهو ما يظهر من خلال قيمة الناتج الزراعي في المنطقة العربية وكذلك من خلال العجز الغذائي الذي تعانيه المنطقة .

المطلب الأول: الأهمية النسبية للناتج الزراعي بالنسبة للناتج الإجمالي

يمكن الاعتماد على قيمة الناتج الزراعي العربي لمعرفة مدى مساهمة قطاع الزراعة في توفير الغذاء الضروري لسكان المنطقة العربية محليا والمساهمة في الدخل الإجمالي لدول هذه المنطقة وهو ما سيعكس الدور الذي تلعبه الاستثمارات الزراعية في توفير كميات الإنتاج، وهو ما يظهر من خلال الجدول الموالي:

الجدول (3–1): تطور الناتج الزراعي للدول العربية خلال الفترة (2005 . 2014) **الوحدة:** مليون دولار

	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	1014	معدل النمو (%)
الناتج المحلي الاجمالي (1)	1152547	1585628	1993973	1743251	2027293	2365373	2633529	2734061	2757343	139.24
الناتج الزراعي (2)	70682	89118	101596	113158	124493	132802	129334	136251	146533	100.7
(2)بالنسبة (1)	6.1	5.6	5.1	6.5	6.14	5.61	4.9	4.98	9.03	--

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية أعداد مختلفة، وصندوق النقد العربي التقرير الاقتصادي العربي الموحد أعداد مختلفة.

من الجدول نلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع الزراعة في إجمالي الناتج المحلي ضئيلة جدا مقارنة بأهمية هذا القطاع في الاقتصاد لأي دولة وفي حياة الأفراد من خلال توفير احتياجاتهم الغذائية، إن دل ذلك إنما يدل على ضعف الاستثمارات وقلتها وضعف الكفاءة الإنتاجية حيث عرفت هذه النسبة تذبذبا، إذ انخفضت خلال الفترة 2005-2013 من6.1%إلى 4.98%سنة 2013 ولكنها عرفت تطورا ملحوظا سنة 2014 ، كما أن معدل نمو الناتج الإجمالي العربي خلال الفترة كان أعلى من معدل نمو الناتج الزراعي العربي ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع دخل بعض الدول النفطية التي يتجاوز دخلها الإجمالي نصف الدخل

العربي حين عرفت أسعار المحروقات ارتفاعا مذهلا، في حين أن ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي في هذه الفترة ساهم بشكل سلبي على الناتج الزراعي. رغم الجهود والمساعي العربية من خلال استراتيجية التنمية المستدامة والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي خلال هذه الفترة ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل تؤثر على القطاع الزراعي وأخرى لها علاقة باقتصاديات الدول العربية بشكل عام سنتناول في أجزاء لاحقة من البحث .

أولا– الأهمية النسبية للناتج الزراعي في المنطقة العربية: تختلف الأهمية النسبية للناتج الزراعي من دولة عربية إلى أخرى حسب مصادر دخلها وخصائصها الطبيعية والمالية، ويظهر ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول (3–2): تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي بالأسعار الجارية خلال الفترة (2005–2014) **الوحدة:** مليون دولار

الدولة	الناتج المحلي الاجمالي (1)										الناتج الزراعي الاجمالي (2)										
	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	نسبة2إلى 1لسنة2014 (ù)
الأردن	12611.0	14637.00	17005.00	21993.00	23853.00	26462.62	28880.96	30971.36	3367.46	35877.0	315.00	389.40	433.00	541.00	647.66	791.11	843.86	852.35	1007.74	1192.0	(%) 3.32
الامارات	133583.0	168384.0	196643.0	314845.0	259734.00	283916.13	338689.99	338689.99	358940.00	419741.0	3003.0	3333.00	2612.00	2410.00	2619.47	2688.36	2853.91	2853.91	2853.91	3106.0	(%) 0.74
البحرين	13460.0	15852.00	18447.00	22151.00	22938.22	25713.27	29157.45	29157.45	29157.45	33869.0	52.00	53.00	67.00	72.00	77.37	76.54	83.70	83.70	83.70	9.3.0	(%) 2.74
تونس	29026.0	31147.00	35650.00	44924.00	43636.70	44340.60	46430.80	46430.80	45611.00	48544.0	3246.0	3411.00	3688.00	3536.00	3607.98	3248.78	3800.84	3800.84	3800.84	4008.0	(%) 8.25
الجزائر	102800.00	117288.0	134143.0	171756.0	137746.7	161734.40	198769.10	207821.72	209415.56	221.91.0	7902.0	8812.00	10105.00	11195.00	12820.26	13644.41	16110.62	18334.02	20573	22725	(%) 10.24
جيبوتي	708.00	770.00	848.00	951.00	1049.10	1128.61	1237.74	1237.74	1878.00	1985.0	22.00	23.00	28.00	32.00	36.78	38.06	40.28	40.28	40.28	53	(%) 3.4
السعودية	315338.0	356155.0	383871.0	476305.0	429097.9	526811.50	669506.70	727307.0	727307.0	752460.0	10208.00	10499.00	10708.00	10970.00	12246.93	12550.13	12843.47	13307.00	13307.00	14300.0	(%) 1.9
السودان	33157.00	45467.00	56565.00	5585.00	59927.96	69691.37	69960.08	51689.47	51689.47	79676.0	10735.00	13567.00	16364.00	17922.00	19334.83	23627.91	23853.89	22661.57	17487.96	25135	(%) 33.8
سوريا	28203.0	33407.00	40804.00	52582.00	53965.00	60038.00	60193.00	60193.00	60193.00	60193.00	6279.00	6862.00	8400.00	9401.00	12318.73	11777.88	12221.40	12221.40	12221.40	12221.40	(%) 20.30
الصومال	1300.00	1300.00	1300.00	1300.00	1300.00	1300.00	1300.00	1300.00	1300.00	1300.00		820.00	820.00	820.00	820.00	820.00	820.00	820.00	820.00	820.00	(%) 63.0
العراق	32116.00	54846.00	72486.00	107672.0	94290.89	122040.94	163034.35	210280.00	231258.90	196493.0	2955.0	3713.00	4335.00	4740.00	5820.88	7150.63	7528.73	8568.00	9213.00	9350.0	(%) 4.8
عمان	30923	36804.00	41639.00	60566.00	48240.31	58813.00	69971.91	77176.82	79325.74	81797.00	439.00	509.00	524.00	608.00	680.10	773.99	529.66	888.0	965.0	1056.0	(%) 1.3
فلسطين	4479.70	4619.10	4672.50	6108.00	6760.00	7480.00	7480.00	11279.40	12579.20	---		267.91	294.3	234.00	371.90	314.16	624.50	524.70	477.04	524.70	(%) 3.8
قطر	42463.0	56770.00	71041.00	110712.0	97798.17	125122.25	171476.10	173439.83	202357.68	211817.0	59.00	64.00	69.00	84.00	120.60	147.53	159.50	176.02	190.85	209.0	(%) 0.1
الكويت	80799.0	101549.0	114585.0	147541.0	105993.2	119835.00	160939.40	154330.41	173424.00	163677.0	245.00	240.00	244.00	268.00	279.05	279.94	403.04	437.51	618.0	733.0	(%) 0.3
لبنان	21558.0	22437.00	25044.00	30080.00	34650.00	37124.00	40094.00	44665.97	45855.00	49582.0	1722.00	1778.00	1955.00	1687.00	1764.51	2043.10	1526.67	2047.94	1738.00	1893.0	(%) 3.8
ليبيا	45395.0	55227.00	63854.00	86506.00	62106.60	73823.70	36688.40	36688.40	36688.40	24308.0	1187.0	1254.00	1512.00	1813.00	1906.16	2004.05	685.98	685.98	685.98	673.0	(%) 2.8
مصر	89528.0	107378.00	130367.0	162464.0	188488.9	218387.30	235463.80	247398.44	242545.07	286766.0	12517.00	14213.00	17496.00	20520.00	24500.74	29134.77	32656.59	35787.46	35189.21	39726.0	(%) 13.9
المغرب	58956	65637.00	69020.45	88880.00	90553.00	91425.57	93574.15	88960.60	95167.26	107852.0	7067.00	9150.00	7696.19	11727.00	13234.64	12629.42	13144.87	11885.52	14776.67	15390.0	(%) 14.3
موريتانيا	1853.0	2699.00	2819.00	3536.00	3031.20	3628.90	4063.70	4063.70	4199.00	4500.0	167.00	417.00	354.00	609.00	559.68	574.91	558.85	558.85	558.85	639.0	(%) 14.2
اليمن	16761.0	20903.00	23727.00	30395.00	28459.00	31166.70	31407.40	32075.00	34714.04	38012.0	1817.00	1936.00	2484.00	3033.00	3586.41	3715.35	4332.85	4733.00	5126.54	6039.0	(%)(%) 15.9
المجموع	1095017.7	1313276.10	1504530.95	1993973	1743251.0	2027293	2365373	2633529	2734061	2757343.0	69936.00	81394.92	90188.56	113158	113158	124493	132802	129334	141144.0	146553.0	(%) 5.3

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية أعداد مختلفة، إحصائيات صندوق النقد العربية من خلال التقرير الاقتصادي العربي الموحد أعداد مختلفة

عرف الناتج الزراعي نموا ملحوظا في أغلب الدول العربية من خلال الفترة 2005-2014 خاصة في الأردن والجزائر، العراق والمغرب وكذلك في الكويت وقطر ولبنان واليمن ولكن ذلك ليس كافيا مقارنة بحجم الفجوة الغذائية التي تعانيها المنطقة العربية، من جهة أخرى تم احتساب الناتج بقيمة الدولار الجاري وليس الثابت وعليه فقد تضمنت قيم الناتج الزراعي والناتج الإجمالي قيما تضخمية ساهمت في تحقيق معدلات نمو إيجابية أكبر من تلك الحقيقية ، كما أن مساهمة الناتج الزراعي في تكوين الناتج الإجمالي العربي نحو 5.31% تعتبر ضئيلة مقارنة بحجم الإمكانيات والموارد وفي ظل الكثافة السكانية المتزايدة وما يتولد عن ذلك من احتياجات غذائية .

وهناك تفاوت في الأهمية النسبية للقطاع الزراعي بين البلدان العربية، حيث تراوحت الأهمية النسبية لقطاع الزراعة بين أدنى قيمة 0.09% في قطر وأعلى قيمة 63% في الصومال، وعليه يمكن تقسيم الدول العربية من حيث الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج إلى ثلاث مجموعات على النحو الموالي:

- **المجموعة الأولى**: تضم كل من مصر، المغرب، الصومال، السودان، سوريا، اليمن، موريتانيا حيث مساهمة قطاع الزراعة في الناتج الإجمالي فيها عالية إذ تتراوح نسبتها بين 14%في مصر و63.0% في الصومال.
- **المجموعة الثانية**: تضم دولا وتتميز هذه الأخيرة بالمحدودية نسبية للأراضي الزراعية المستغلة رغم أن معظمها عرف تحسنا ملحوظا في فترة الدراسة، وهي تضم الأردن وجيبوتي، لبنان، تونس والجزائر وتتراوح مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي بين 3.32% في الأردن و 10.24% في الجزائر و8.25%في تونس، أما في العراق 4.8 % وفي لبنان 3.8%.
- **المجموعة الثالثة**: تضم هذه المجموعة سبعة دول تعتبر مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي هامشية، وهي السعودية، ليبيا وعمان، الإمارات والبحرين، الكويت وقطر، إذ تتراوح تلك النسبة بين 1.9% في السعودية 0.1%في قطر، وميزة هذه الدول أنها دخلها النفطي مرتفع جدا لذلك لا يمثل الناتج الزراعي إلا نسبة ضئيلة حتى وإن ارتفعت قيمته كما هو الحال في السعودية مثلا.

ثانيا–نصيب الفرد من الناتج الزراعي :يعكس تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي التطور في قيمة الناتج المحلي الزراعي مقترنا بالتطور الحادث في عدد السكان في كل دولة أو على مستوى الوطن العربي وكذلك التطورات الحاصلة في الأسواق العربية والدولية. بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي نحو 323 دولار عام 2009م بعد أن كان 236 دولار سنة 2005حسب تقارير الأمن الغذائي العربي، و ارتفع إلى حوالي 347 دولار في عام 2010م، ونحو 373 دولار في عام 2011 ليرتفع في سنة 2012 إلى 379.86دولار ليتراجع في سنة 2013 إلى نحو 371.77 دولار، مقارنة بنحو 394دولار على المستوى العالمي، وهذه الزيادة لها دلالة واضحة أن النمو في الناتج الزراعي أعلى من النمو في عدد السكان

في المنطقة العربية، و هذه القيم محسوبة بالأسعار الجارية أي دون إزالة أثر التضخم كذلك. ويتفاوت نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي تفاوتا واضحا فيما بين الدول العربية مع بعضها البعض نتيجة لأهمية قطاع الزراعة في كل دولة، وكذا عدد سكانها. ويظهر ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول(3-3): متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الدول العربية خلال الفترة(2005-2014)

الوحدة :دولار

الدولة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	معدل النمو 2005-2014 %	متوسط المدة
الجزائر	240	265	293.75	321.70	365.25	382.61	442.43	488.97	537.21	587	%144.58	392.39
الأردن	63	69	75.66	92.48	108.30	129.42	135.04	133.43	154.33	179	%184.12	113.96
الإمارات	614	788	582.00	353.70	349.49	325.28	339.75	340.01	337.42	360	%41.36-	450.66
البحرين	72	70	64.47	65.07	65.65	62.30	67.83	67.53	62.49	71	%1.38-	66.83
تونس	324	341	358.90	342.34	345.77	307.96	356.10	352.68	349.97	364	%12.34	344.27
جيبوتي	27	28	39.74	44.65	42.18	42.81	44.46	43.62	43.45	51	%88.88	40.694
السعودية	442	443	441.71	425.41	459.36	462.47	452.61	455.78	445.20	465	%5.20	449.92
السودان	303	374	433.41	457.73	481.62	574.89	702.09	646.44	483.94	674	%122.44	513.11
سوريا	323	351	387.81	408.26	519.89	480.65	487.22	475.96	457.78	457.78	% 41.72	437.03
الصومال	106	136	67.63	66.30	64.99	63.93	62.88	61.81	64.25	64.25	% 39.38 -	75.8
العراق	175	173	146.05	148.61	181.31	220.44	226.59	250.48	259.98	260	%48.57	204.1
عمان	183	187	191.00	212.07	242.42	279.07	249.42	154.63	223.38	265	%44.8	219.7
فلسطين	73	74	78.07	61.32	94.48	77.60	74.25	122.21	107.91	107.91	%87.82	87.07
قطر	57	58	56.07	68.50	73.60	86.04	93.55	98.84	95.25	95	%66.66	78.18
الكويت	85	84	75.11	77.49	75.53	71.63	77.28	105.98	149.04	185	%117.64	98.60
لبنان	442	464	411.73	350.55	366.66	418.89	429.75	408.91	344.67	459	%3.84	409.61
ليبيا	179	189	261.73	308.20	304.35	295.35	106.80	105.67	89	76	%57.54-	173.51
مصر	179	199	236.73	272.75	318.92	370.07	406.13	433.57	415.95	458	%155.86	329.01
المغرب	227	250	249.54	376.14	419.96	396.48	415.32	394	478	462	%103.52	366.84
موريتانيا	98	62	115.47	198.03	178.28	178.66	169.50	165.41	163.11	173	%76.53	145.94
اليمن	91	112	115.53	136.62	159.40	160.14	181.82	192.97	203.14	233	%142	157.76
متوسط القيمة	232	257	270.90	295.78	332.07	354.29	376	379.86	371.77	399	%40.89	326.86

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية أعداد مختلفة، وصندوق النقد العربي التقرير الاقتصادي العربي الموحد أعداد مختلفة .

عرف متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي نموا ملحوظا خلال فترة الدراسة قدر بـ 40.89% بمتوسط قيمته 326.86 دولار خلال فترة الدراسة، ولكن نمو هذا المؤشر يختلف من دولة لأخرى إذ كان مرتفعا جدا في المغرب حيث تضاعف نصيب الفرد أكثر من مرتين، وفي عمان وموريتانيا فتضاعف تقريبا مرتين، وبدرجة أقل نوعا ما كل من الأردن والجزائر، اليمن ومصر، أما البحرين، الإمارات، ليبيا والصومال

فقد سجلت معدلات نمو سالبة أثناء نفس المرحلة. وبهذا تتصدر السودان بمتوسط نصيب قدرب 513.11 دولار خلال متوسط الفترة ثم السعودية والإمارات بـ 449.92 و450.66دولار ثم الجزائر، سوريا ولبنان بمتوسط434.37، 409.61 و392دولار على التوالي. وسجلت أدنى المعدلات في جيبوتي 40.69 دولار، والبحرين بمعدل 66.39 دولار، الصومال75.8 دولار وقطر والكويت بـ 78.18و98.6دولار على التوالي وكذلك فلسطين بـ 87.07دولار. وقد سجلت أعلى قيم لمتوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في كل من السودان، الجزائر، السعودية، المغرب والعراق في سنة 2014 على النحو التالي 674، 587و465، 462و460 دولار.

وتبعا لقيمة متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي يمكن تقسيم دول المنطقة العربية إلى ثلاث مجموعات:

- **المجموعة الأولى**: تمثل مجموعة الدول مرتفعة الدخل الزراعي وتضم عشرة دول عربية هي السودان، سوريا، مصر، الجزائر، المغرب، لبنان، السعودية، الإمارات والعراق، وتجاوز متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في تلك الدول تجاوز 335.75 دولار في عام 2011م كما تراوح بين 329و513.11دولار كمتوسط لفترة الدراسة .

– **المجموعة الثانية**: وهي الدول متوسطة الدخل الزراعي التي تضم سبعة دول عربية هي عمان موريتانيا، واليمن، والأردن، فلسطين والبحرين والصومال، فقد تراوح متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي خلال فترة الدراسة فيها بين 113.96 دولار في الأردن و219.7 دولار في عمان، سنة 2014 .

–**أما المجموعة الثالثة**: فتتمثل في الدول منخفضة الدخل الزراعي هي الصومال، جيبوتي، وقطر، الكويت والبحرين وليبيا وفلسطين وتراوح نصيب الفرد من الناتج الزراعي في المتوسط بين 40.69 في جيبوتي و98.25دولار خلال فترة الدراسة .

ولكن هذا التفاوت في نصيب الفرد من الناتج الزراعي لا يعكس الوضع الغذائي وإمكانيات الحصول على الغذاء في هذه الدول بصورة حقيقية، وذلك راجع إلى التفاوت في نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج الكلي لهذه الدول وكذلك التفاوت في الناتج الإجمالي، فهناك دول ينخفض فيها الناتج الزراعي ولكن لها قدرة على توفير الغذاء من الأسواق العالمية بفضل ارتفاع دخلها الإجمالي، في حين أن هناك دول يرتفع فيها الناتج الزراعي ولكن قدرتها على استيراد الغذاء ضعيفة بسبب انخفاض ناتجها الإجمالي كما أنها مضطرة لتصدير جزء من إنتاجها الزراعي الأمر الذي يؤثر سلبا على نصيب الفرد من الغذاء في هذه الدول.

ثالثا- نصيب الفرد من القيمة المضافة لقطاع الزراعة: يعكس نصيب الفرد من القيمة المضافة الزراعية الكفاءة الزراعية، ومدى استغلال الموارد الزراعية بشكل عقلاني، كذلك يعكس حجم الاستثمار الزراعي ومدى اعتماده على الأساليب الحديثة في استغلال هذه الموارد. ويتم احتساب قيمة نصيب الفرد من القيمة المضافة في القطاع الزراعي بقسمة قيمة الناتج الزراعي / عدد العاملين الزراعيين.

الجدول(3-4): تطور نصيب العامل من القيمة المضافة لقطاع الزراعة خلال الفترة (2005 -2013) الوحدة: دولار

البلد	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	متوسط الفترة2005-2013	نسبة النمو (%)
الجزائر	275.00	263.00	293.75	321.70	365.24	382.60	442.37	488.97	537.21	374.42	% 95.35
الأردن	15.90	69.0	75.66	92.48	108.36	129.40	135.00	133.43	154.33	104.5	%870.62
الإمارات	460.42	618.00	582.00	353.07	348.10	315.92	342.66	340.01	337.42	410.84	% 26.71-
البحرين	17.819	57.00	64.47	65.07	71.28	75.33	67.83	67.53	62.49	60.98	%250.67
تونس	330.0	341.00	358.90	342.34	340.59	300.97	356.10	352.68	349.97	341.4	% 6.05
جيبوتي	79.00	30.00	39.34	44.65	45.28	48.81	44.46	43.62	43.45	45.61	% 45.0-
السعودية	168.66	442.00	441.71	425.41	414.28	412.87	452.60	455.78	445.20	406.5	% 141.01
السودان	133.6	393.00	433.41	457.73	465.19	553.63	482.14	646.44	483.94	499.89	%274.17
الصومال	37.52	46.32	67.63	66.30	64.99	63.93	62.88	61.85	61.25	59.18	%57.73
سوريا	490.7	378.00	387.81	408.26	516.61	490.33	487.22	475.96	457.78	454.74	%6.70-
العراق	120.5	132.00	146.05	148.61	162.56	224.86	213.28	250.48	259.98	184.25	%115.57
عمان	148.35	193.00	191.00	212.07	239.89	309.00	160.75	154.63	223.38	203.56	%50.57
فلسطين	78.07	75.4	78.07	61.32	94.48	77.60	149.80	122.21	107.91	98.77	%38.32
قطر	61.00	61.00	56.27	68.50	60.06	56.14	92.05	95.84	95.25	73.14	%56.14
الكويت	74.40	79.00	75.11	77.49	57.86	53.15	100.52	105.98	99.89	80.33	%7.97
لبنان	435.11	447.00	411.73	350.55	349.98	397.17	308.89	408.91	344.67	383.78	%20.78-
ليبيا	132.01	183.00	261.73	308.20	318.19	267.77	106.80	105.67	103.95	198.60	%21.25-
مصر	144.60	199.00	236.73	272.75	318.93	370.07	394.93	433.57	415.95	309.61	%187.65
المغرب	164.10	315.00	249.54	376.14	415.09	695.40	984.85	1097.88	1086.11	598.23	%561.85
موريتانيا	60.70	100.00	115.47	198.03	181.51	182.68	169.50	165.41	163.11	148.50	%168.71
اليمن	59.2	88.00	106.00	136.62	143.78	150.52	181.79	192.97	203.14	140.22	%136.85
متوسط المجموع	214.3	238.22	270.90	295.78	323.36	347.33	274.02	310.01	324.09	288.66	% 51.23

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد أعداد مختلفة.

إذا لاحظنا قيمة نصيب الفرد من القيمة المضافة لقطاع الزراعة نجد أن هذا المؤشر مرتفع جدا بناءا على متوسط الفترة المذكورة في الجدول في المغرب، السودان، سوريا، الإمارات، السعودية 598.23 دولار،

499.89 دولار،454.74دولار، 410.84 دولار ،406.5 دولار، غير أن هذا المؤشر عراف تراجعا في كل من الإمارات وسوريا، حيث انخفض متوسط نصيب الفرد في الإمارات من 460.42 سنة 2005 إلى 337.42دولار سنة 2013. ثم تأتي بدرجة أقل كل من لبنان، الجزائر، تونس ومصر حيث تراوح متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة لقطاع الزراعة بين 306.91دولار و383.71 دولار. وتنحصر هذه القيمة بين104.5 دولار و 203.56 دولار في كل من الأردن ،العراق، ليبيا، موريتانيا، اليمن وعمان، وتعتبر ضئيلة في كل من جيبوبي45.61 دولار، الصومال59.18 دولار، فلسطين98.77 دولار، البحرين بـ 60.98دولار ، أما قطر والكويت رغم إمكانياتهما العالية هذا المؤشر نحو 73.14 دولار و80.33 دولار.

و عن نمو نصيب الفرد من القيمة المضافة لقطاع الزراعة فقد سجل قيما مرتفعة ومرضية جدا في كل من الأردن، المغرب، البحرين، السودان، مصر موريتانيا واليمن ، السعودية والعراق، بينما كانت قيمه سالبة في الإمارات، جيبوتي وسوريا، لبنان وليبيا، بينما نموه في بقية الدول العربية الأخرى كان مقبولا.

وتنعكس قيمة هذا المؤشر على القدرة الشرائية للقوى العاملة في قطاع الزراعة فكلما ارتفع كان ذلك محفزا على النشاط الزراعي، وكلما انخفض أدي إلى التوجه للقطاعات الأخرى التي تمنح دخلا أكبر، ولكن هذا المؤشر منخفض جدا مقارنة بالدول المتقدمة والمتوسط العالمي.

المطلب الثاني: تطور الإنتاج الزراعي في الدول العربية

تشير التقارير والدراسات الخاصة بالإنتاج الزراعي في الدول العربية، التي تنشرها العديد من الهيئات العربية المختصة في هذا المجال إلى وجود إمكانيات كبيرة لزيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني كما ونوعا، في ظل التباين في الإمكانيات والخصائص الطبيعية ولكن ذلك في الواقع يبقى محدودا .

أولا– تطور الإنتاج النباتي: تتمتع الدول العربية بإنتاج منتجات زراعية نباتية متعددة تختلف أنواعها وكمياتها من دولة لأخرى حسب خصائصها كما ذكرنا سابقا .ولقد قدرت المساحة المحصولية في سنة 2012 بحوالي 55.8 مليون هكتار بزيادة تصل إلى حوالي 6.7%عن سنة 2011 وقد استمر الإنتاج النباتي في النمو في الفترة 2013-2014بدليل أن إنتاج معظم المحاصيل الزراعية عرف نموا سواء النباتية خضر، فواكه وحبوب أو حيوانية كالألبان واللحوم. وتتصدر الحبوب المرتبة الأولى بنسبة 60.9% المساحة المحصولية، ثم تليها مجموعة البذور الزيتية بنسبة 17.5% ثم الفاكهة بنسبة 7.5%[1].

1- **إنتاج الحبوب:** تعتبر الحبوب من أهم المنتجات الزراعية التي تنتجها الدول العربية كونها تستهلك على نطاق واسع وبكميات معتبرة من قبل المستهلك العربي، وتضم مجموعة الحبوب الرئيسية في الدول العربية

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية – تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014– مرجع سبق ذكره- ص13.

القمح، الشعير، الذرة الشامية والذرة الرفيعة والأرز، حيث يزرع القمح لأهميته الغذائية في مائدة المستهلك في معظم الدول العربية، بينما ينحصر إنتاج الأرز في مصر العراق ولبنان وهو أيضا ذو أهمية في سلة الغذاء العربية.

جدول(3-5): تطور مجموعة الحبوب في الوطن العربي خلال الفترة (2005 ـ 2014)

الوحدة: مليون طن

السلعة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2111	2012	2013	2014	النسبة 2014	نسبة النمو 2014-2005
القمح	25.55	24.95	22.86	20.42	27.09	24.07	24.6	25.3	27.3	30.0	49.08	17.41
الشعير	4.6	6.9	4.422	3.01	7.95	6.5	5.9	5.4	6.9	7.3	11.95	58.69
الذرة الشامية	8.1	7.9	7.327	7.68	7.62	7.2	7.0	7.8	8.0	8.6	14	6.17
الأرز	6.6	8.7	7.429	7.67	5.87	5.63	6.2	5.8	6.5	7.0	11.45	6.06
أخرى	6.77	3.09	6.643	6.61	4.74	7.0	7.0	6.9	7.6	8.2	13.42	21.12
الإجمالي	51.62	51.54	48.86	45.39	54.93	50.9	52.3	53.7	59.8	61.1	100	18.36

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير أوضاع الأمن الغذائي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية أعداد مختلفة .

لقد بلغ إنتاج الحبوب في الوطن العربي53.7 مليون طن سنة2012 بزيادة تقدر بحوالي 2.7%مقارنة بسنة 2011 ليصل إلى 59.8 ثم 61.1 مليون طن في سنتي 2013 و2014 على التوالي، وقد عرفت هذه المجموعة نموا في الإنتاج مقداره 18.36% خلال الفترة 2005-2014حيث بلغت كميات الإنتاج 61.1 مليون طن سنة 2014 بعد أن كانت تقدر بـ 51.62 مليون طن العام 2005، ولكن المؤسف في الأمر هو تدني متوسط إنتاجيتها التي تبلغ 1.3 طن/هكتار مقارنة بنظيرتها على المستوى العالمي بـ3.7طن/هكتار، ويعود السبب في ذلك إلى الفجوة التقنية ونقص التأهيل بالنسبة للمزارعين والمستخدمين.

ويمثل إنتاج مادة القمح حوالي 49% من حجم إنتاج الحبوب في الوطن العربي، ونحو 3.5%من إنتاج القمح العالمي، رغم ذلك فإن معدلات نمو إنتاجه تبقى ضئيلة نتيجة انخفاض إنتاجيته التي قدرت بـ 2.6 طن/هكتار على المستوى العربي مقابل 3.3 طن/هكتار على المستوى العالمي. وهناك تباين في إنتاجية القمح في الدول العربية حيث ترتفع بشكل مقبول جدا في كل من مصر والسعودية بنسبة 6.5و6.1 طن/هكتار على التوالي وهي نسب تفوق النسبة المتوسطة على مستوى العالم بـ 3.2طن/ هكتار، وتتراوح هذه القيمة بين 1.53طن/هكتار و2.5طن/هكتار فيكلمن الجزائر، المغرب والسودان، العراق، تونس وسوريا.

وقد استطاعت العراق تغطية احتياجاتها من القمح سنة 2014، بينما أنتجت مصر 75% من احتياجاتها، بينما أنتج المغرب 6.9 مليون طن ولم يتجاوز إنتاج الجزائر 3.3 مليون طن [1].

[1]المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2014** - مرجع سبق ذكره-ص14 .

أما بالنسبة للشعير الذي يستخدم كمادة علفية عرف تطورا ملحوظا خلال الفترة 2005-2014 بمعدل نمو قدر بـ 58.7%خلال نفس الفترة، حيث قدرت قيمته 7.3 مليون طن، ويمثل11.38 %من مجموع إنتاج الحبوب على المستوى العربي، وبنسبة 4.4%من حجم الإنتاج العالمي ويعتبر هذا المحصول من المحاصيل المهمة كمصدر علفي .

وقدر إنتاج الذرة الشامية بـ 8.1 مليون طن سنة 2005 و في 2012 بنحو 7.8 مليون طن بنسبة 0.8 %من الإنتاج العالمي، ليصل إلى 8.6 مليون سنة 2014 بمعدل نمو أثناء الفترة 2005-2014بنحو6.12 % وهذا النمو غير كاف لتغطية احتياجات المنطقة العربية من هذه المادة، بإنتاجية تقدر بـ 5.2طن/هكتار وهي تعادل الإنتاجية العالمية .

وقدر إنتاج الأرز بمتوسط 6.4 مليون طن في الفترة 2005-2012 ليرتفع إلى7.0مليون طن سنة 2014بعد أن قدر إنتاجه بـ 6.6 مليون طن سنة2005، بمعدل نمو قدر بـ 06 % مقارنة بمتوسط الفترة المذكورة ، بإنتاجية عالية 9.0 طن/هكتار وهي تعادل ضعف الإنتاجية العالمية حيث يتراوح هذا المؤشر بين 9.6 طن /هكتار في مصر و 1.5 طن/هكتار في الصومال وتتراوح بين 8.6 طن/هكتار و4.6طن/هكتار في العراق، المغرب وموريتانيا ،وعليه تعتبر مصر الدولة الرئيسية في إنتاج هذا المحصول بنسبة 84.2 % إلى جانبها العراق بـ 12.2% ، وموريتانيا بـ 2.8% ،وهذا غير كاف نظرا لأهمية هذا المحصول في سلة الغذاء العربية .

2- **محاصيل البذور زيتية:** عرف إنتاج محاصيل البذور الزيتية نموا مقارنة بمتوسط الفترة 2008-2011، حيث ارتفع من 6.76 مليون/طن سنة 2005 إلى حوالي 8.1 مليون طن عام 2012 ثم 8.7 و9.2 مليون/طن سنتي 2013-2014 على التوالي[1]، بنسبة نمو قدرت 36.09%خلال فترة الدراسة ، هذا النمو لا يرجع إلى ارتفاع الإنتاجية بل إلى التوسع الأفقي في زراعة هذه المحاصيل لأن معظمها يتم إنتاجه في القطاع المطري في مساحة تزيد عن 10 ملايين هكتار.

ويستحوذ السودان على 94% من مساحة الفول السوداني و91% من مساحة السمسم في الوطن العربي ولكن بإنتاجية متدنية نظرا لاعتماد الأساليب التقليدية في عمليات الإنتاج، وتقدر إنتاجية الفول السوداني بـنحو 0.55طن/هكتار مقارنة بـ0.66طن/هكتار على المستوى العربي.كما تقدر إنتاجية السمسم في السودان بـ 0.20طن/هكتار مقارنة بنحو 0.28 هكتار/طن وهي إنتاجية ضعيفة مقارنة بالدول العربية الأخرى التي تصل الغلة في بعضها إلى 3.2طن/هكتار كمصر وسوريا[2].

وتعتبر مجموعة البذور الزيتية ضمن المجموعات الغذائية ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المنخفضة والتي تساهم بنسبة معتبرة في الفجوة الغذائية، ولو أن هذه الغلة كانت مرتفعة في السودان وحدها لاستطاعت

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2014 - مرجع سبق ذكره-ص 17 .

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،تقرير أوضاع الأمن الغذائي2012 – مرجع سبق ذكره- ص18.

هذه الدولة أن تغطي كل احتياجات الدول العربية بمفردها [1]، لذا فإن تطوير إنتاجية محاصيل البذور الزيتية في الزراعات من أهم السبل والحلول لتحسين معدلات الاكتفاء الذاتي وتقليل الفجوة في هذه المحاصيل، عن طريق توفير البذور المحسنة والأساليب العلمية ونتائج البحوث، وتقديم خدمات التمويل لصغار المزارعين وتطوير نظم التسويق لهم، واستخدام الري التكميلي وغيره.

3- **تطور محاصيل الخضر والفواكه:** تعتبر محاصيل الخضر والفواكه والبقوليات من المحاصيل الغذائية المهمة في المنطقة العربية، وتنتشر هذه المحاصيل في أغلب أرجاء المنطقة العربية .

جدول(3-6): تطور إنتاج الخضر والفواكه في المنطقة العربية خلال الفترة (2005-2014) **الوحدة:** ألف طن

السلع الغذائية	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	متوسط الفترة	نسبة النمو 2014-2005
الخضر	46168.7	47338.0	48156.98	51437.0	55271.0	55020.5	53012.2	57849.2	54100	56200	55294.0	%21.72
الفاكهة	27353.9	31344.3	28373.77	29887.0	30803.0	32107.6	31800.5	32601.9	33300	34300	32170.0	%17.6
التمور	4987.31	5102.22	5102.22	5194.5	53222.1	5691.3	5955.0	6218.7	5500	5700	5955.0	%14.29
البقوليات	1303.5	1496.4	1318.50	1154.0	1321.0	1228.0	1343.8	1300.7	1400	1400	1290.8	% 7.4
البطاطس	10619.6	10791.5	9367.71	11093.0	11320.0	11630.8	14166.4	16702.0	14800	15100	14166.4	42.16%

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير أوضاع الأمن الغذائي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية أعداد مختلفة.

لقد عرف تطور إنتاج السلع الغذائية بشكل عام تطورا ملحوظا خلال الفترة 2005-2014 رغم أن كميات الإنتاج كانت تتراجع في بعض السنوات، حيث عرف إنتاج الخضر نموا مقداره 21.72%خلال نفس الفترة، وكذلك إنتاج البطاطس الذي عرف نموا مقبولا جدا باعتباره أهم سلعة في سلة الخضر في العديد من الدول العربية فقد عرف نموا معتبرا قدر بـ 42.16% ويتركز إنتاج هذا المحصول بنسبة 86.4 % في ست دول هي مصر، الجزائر، المغرب، سوريا، السعودية والعراق وقد استمر إنتاج هذا المحصول في النمو بشكل دائم ما سمح بتحقيق اكتفاء ذاتي في هذا المنتوج حيث استطاعت بعض الدول بتصدير هذا المحصول بعدما كانت تستورده كما هو الحال بالنسبة للجزائر المغرب وتونس.

كما سجل إنتاج الفاكهة نموا إيجابيا هو الآخر بـ % 17.6. وذلك بفضل سعي الدول العربية من خلال استراتيجياتها لتطوير إنتاج هذه السلع لمجابهة الطلب المحلي المتزايد عليها وتعزيز قدراتها التنموية إلا أن مثل هذه المنتجات تعاني من بعض المشاكل خصوصا ما يتعلق بتسويقها إذ تواجه نقص المنافذ والأسواق لغياب التنسيق بين سياسات التسويق و سياسات الإنتاج كما رأينا سابقا، وفي بعض الأحيان تتعرض للتلف بسبب نقص الهياكل والبنى التحتية التي تعني بنقلها وحفظها. ومن ضمن محاصيل الفاكهة التمور ذات

[1] - المرجع سابق - ص13.

النوعية الجيدة والتي تتميز بها المنطقة العربية بحكم مناخها الحار عرفت نموا ملحوظا من سنة لأخرى حيث تنتج المنطقة العربي 75% من تمور العالم والذي يقدر بـ7.6 مليون طن وكذلك الحمضيات التي تتميز بإنتاجها دول حوض البحر الأبيض المتوسط.

وعرف إنتاج البقوليات نموا قدر بـ 7.4% خلال نفس الفترة ولكنه الأدنى على مستوى مجموعة المحاصيل الزراعية، لأن إنتاجها يعتمد بالدرجة الأولى على الزراعات المطرية التي تتأثر بمواسم الجفاف التي تجتاح المنطقة من فترة لأخرى لذلك لابد من استخدام نتائج البحث في استخدام الأصناف الأكثر ملائمة لهذه الظروف.

ثانيا–التوزيع الجغرافي للمحاصيل الزراعية النباتية: يتوزع الإنتاج الزراعي النباتي على **مجموعة** الدول العربية بشكل متباين من حيث النوع والكم.

الجدول(3–7): نسبة مساهمة الدول العربية في إنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية سنة 2013 (%)

الدولة	القمح	الأرز	الذرة الرفيعة	الذرة الشامية	التمور	البطاطس	البذور الزيتية	قصب السكر	الشمندر السكري
الجزائر	9.43	--	--	--	12.2	27.3	5	--	--
السودان	--	--	**75.5**	--	7.3	--	20	28.8	--
مصر	30.90	92	12	83.4	23.1	30.6	12	67.5	63.6
السعودية	4.37	--	--	----	17	4.2	--	--	--
موريتانيا	--	3.8	--	--	--	--	--	--	--
المغرب	22.22	--	--	2.9	--	13.7	20	--	20.7
سوريا	14.24	--	--	4.3	--	6.7	19	--	15.3
الامارات	--	--	--	--	15.1	--	--	--	--
اليمن	--	--	7	--	--	--	--	--	--
العراق	10.36	2.6	--	3.4	10.4	3.9	--	--	--
تونس	5.92	--	--	--	3	--	10	--	--
ليبيا	-	--	--	--	--	--	7	--	--
سلطنة عمان	--	--	--	--	4.5	--	--	--	--
دول أخرى	2.56	..	5.5	6	7.4	13.6	7	3.7	0.4

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2013.

رغم أن الإنتاج الزراعي للمحاصيل النباتية مازال ضعيفا ودون المستوى المطلوب ولا يزال عاجزا على تلبية الحاجيات الغذائية الأساسية في الدول العربية بالنسبة للكثير من المحاصيل، إلا أن هناك فرصة لرفع مستواه ببذل جهود واعتماد آليات وأساليب عملية ، إذ نلاحظ أن معظم الدول العربية لها ميزة تنافسية في إنتاج مجموعة من المحاصيل الزراعية فمصر لها قدرة على إنتاج كل المحاصيل النباتية الرئيسية المذكورة في الجدول وبنسب لا تقل عن 12% من إجمالي محصول كل سلعة على المستوى العربي ويتصدرها الأرز بنسبة

92 %، والشمندر السكري بنسبة 63.6% ، بينما السودان له ميزة عالية جدا في إنتاج الذرة الرفيعة بنسبة 75.5% إلى جانب إنتاج التمور والبذور الزيتية وقصب السكر، أما السعودية لها ميزة في إنتاج التمور، القمح والبطاطس، وكذلك الجزائر لها ميزة في إنتاج هذه المحاصيل إلى جانب إنتاج البذور الزيتية والحمضيات، أما موريتانيا لها ميزة في إنتاج الأرز، كما يتميز المغرب إلى جانب سوريا بميزة نسبية في إنتاج محاصيل القمح ، الذرة الشامية، البطاطس البذور الزيتية ، وتتمتع الإمارات بميزة في إنتاج التمور، أما العراق لها ميزة في إنتاج القمح والأرز، الذرة الشامية، البذور الزيتية والبطاطس، إلى جانب تونس التي لها ميزة في إنتاج القمح ، التمور والبذور الزيتية دون أن ننسى ليبيا التي لها ميزة في إنتاج البذور الزيتية .

ثالثا – تطور الإنتاج الحيواني: تزخر المنطقة العربية كما رأينا سابقا بعدد هام من الثروة الحيوانية وبتنوعها بفضل التباين المناخي واتساع الرقعة ، وهو الأمر الذي يسمح بإنتاج احتياجات السكان العرب من سلع الإنتاج الحيواني ، فهل هذا متاح فعلا أم لا ؟

الجدول (3–8): إنتاج الوطن العربي من اللحوم والألبان سنة 2014 **الوحدة**: مليون طن

السلعة	المنطقة العربية	العالم	الوطن العربي/العالم (%)
اللحوم الحمراء	5.2	190.0	2.5
لحوم الدواجن	4.2	101.7	3.5
الألبان ومنتجاتها	26.2	727.1	3.8
الأسماك	4.5	156.7	2.7
البيض	1.9	65.0	2.5

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2014.

تشغل عملتي إنتاج اللحوم والألبان حيزا مهما في الإنتاج الزراعي، وقد زاد الطلب عليها نتيجة عدة عوامل منها زيادة عدد السكان، انتشار الوعي التغذوي وتحسن مستويات الدخل في الكثير من الدول وتغير أنماط الاستهلاك في المنطقة العربية، حيث تنتج مجموعة الدول العربية 8.4مليون طن من اللحوم أي ما يعادل 2.9% من الإنتاج العالمي للحوم ، وكميات من الألبان ومنتجاتها تقدر بنحو 26.2 مليون طن، بالإضافة إلى 2.7%من الإنتاج العالمي للأسماك و2.5% من الإنتاج العالمي للبيض، في حين يمثل عدد السكان في الدول العربية تقريبا 10% من سكان العالم، ما يدل على أن هناك عجز في تغطية احتياجات سكان المنطقة العربية من المنتجات الحيوانية.

ويأتي الإنتاج العربي من اللحوم الحمراء في غالبيته العظمى من قطاع التربية التقليدية للثروة الحيوانية الذي يضم أعداد هائلة من الثروة الحيوانية ولكنها لا تحظ بالعناية الكافية مما يجعل إنتاجيتها متدنية. وبهذا

يمكن القول أن كميات الإنتاج الحيواني قليلة مقارنة بعدد السكان العرب واحتياجاتهم وبحجم الثروة الحيوانية المتوافرة في المنطقة العربية، بدليل أن إنتاجية الأبقار في كل من اللحوم والألبان منخفضة بالمقارنة مع المستويات الأخرى في بعض الدول، إذ تمثل ثلث مستوى الإنتاجية في أستراليا، وحوالي ربع مستوياتها في أمريكا، وسدس المستوى في أوروبا[1]. أما فيما يخص إنتاج لحوم الدواجن فقد عرف تطورا ملحوظا إلا أن مدخلات هذا المنتج والتي تتمثل خاصة في الأعلاف مستوردة من خارج الدول العربية وهذا يؤثر على الإنتاجية وعلى قيمة التكاليف، رغم ذلك هناك مجموعة من الدول التي حققت نسب اكتفاء مرضية كالسعودية، مصر، المغرب والجزائر والأردن، أما البيض قدر إنتاجه في الدول العربية بـ 1.6 مليون طن سنة 2012 ثم 1.9 مليون طن سنة 2014 بعد أن سجلت الفترة 2009-2011 متوسط إنتاج قدر بـ 1.5مليون طن، ولكن نسبة تغطية هذه المادة للاحتياجات السكانية للمنطقة العربية غير كافية[2].

أما بالنسبة لكمية إنتاج الألبان فلا يتناسب هو الآخر مع حجم القطيع الذي تمتلكه المنطقة العربية حيث بلغ 27.3 مليون طن سنة 2012 ليسجل تراجعا بقيمة 26.2 مليون طن سنة 2014 كما رأينا سابقا، وبهذا لابد من تطوير نظم الإنتاج الحيواني هو الآخر.

يعتبر الإنتاج السمكي وفيرا في بعض الدول العربية حيث عرف هذا الأخير تطورا ملحوظا مع بداية الألفية الثالثة، وهناك مجموعة من الدول قد حققت الاكتفاء الذاتي مثل مصر، المغرب وموريتانيا بنسبة تفوق 75% من إجمالي الإنتاج العربي، كما حققت كل من عمان، الجزائر، الإمارات وتونس اكتفاء ذاتيا بنسبة 31.18%.

رابعا– توزيع الإنتاج الحيواني: يتوزع الإنتاج الحيواني هو الآخر بشكل متباين بين الدول العربية حيث تتميز كل دولة بإنتاج مجموعة معينة على النحو التالي .

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012 ص ص 60-61 بتصرف.

[2] تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2014 ص10 بتصرف.

الجدول(3-9) : التوزيع الجغرافي للإنتاج الحيواني سنة 2014 (%)

الدولة	للحوم الحمراء	لحوم الدواجن	الألبان ومنتجاته	الأسماك	البيض
الجزائر	5.6	9.2	11.6	2.9	14.3
مصر	16.7	23.1	21.2	33.0	18
السودان	40.3	--	27.6	2.6	--
السعودية	--	14.5	6.1	--	12.4
المغرب	6.9	16.5	7.3	27.2	14.3
سوريا	5.4	5	9.4		10.7
تونس	--	--	4	2.5	5.7
الأردن	--	7.2	--	--	--
الصومال	--	--	3.9	--	--
موريتانيا	--	--	--	15.4	--
سلطنة عمان	--	--	--	3.9	--
اليمن	--	--	--	4.4	--
دول أخرى	--	24.2	8.9	8.1	24.6

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014.

تساهم مصر في إنتاج كل السلع الحيوانية حسب الجدول أعلاه بنسب معتبرة إلى جانب مساهمتها المعتبرة في الشق النباتي وبذلك باعتبارها من البلدان العربية الزراعية بالدرجة الأولى، كما تساهم المغرب هي الأخرى إلى جانبها الجزائر في إنتاج نفس السلة ولكن بنسب أقل، في حين تساهم السودان بإنتاج 40.3 % من إنتاج اللحوم الحمراء بحكم امتلاكها 90% من الثروة الحيوانية التي منحتها إمكانيات المساهمة بشكل كبير في إنتاج الألبان ومشتقاتها بنسبة 27.6%ولكن بإنتاجية متدنية، كما تساهم بـ 2.5% من إنتاج الأسماك، وتساهم سوريا بنسب مقبولة في إنتاج المحاصيل المذكورة أعلاه ماعدا الأسماك. أما تونس تساهم في إنتاج الألبان، الأسماك والبيض بالنسب التالية 4% ،2.5%، 5.7%على التوالي، أما الأردن لها ميزة في إنتاج الدواجن، وتمتلك كل من سلطنة عمان، اليمن وموريتانيا ميزة في إنتاج الأسماك بحكم إشرافها على مسطحات مائية هائلة منحتها تلك الميزة، ولم تظهر بعض الدول في إنتاج أيا من هذه السلع بنسبة معتبرة كقطر وجيبوتي وفلسطين بحكم معطياتها وإمكانياتها.

المطلب الثالث: دور الناتج الزراعي في التجارة الخارجية للمنطقة العربية

يعتبر قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات في البنيان الاقتصادي لأي دولة، وهو ما يظهر بوضوح في موازين مدفوعات الدول بما فيها الميزان التجاري، إلى جانب أنها تعبر عن قوة وأداء الاقتصاد الوطني للدولة، وتمثل التجارة في السلع الزراعية جزءا هاما من التجارة الخارجية، باعتبارها ترتبط بالجانب الحيوي للأمن الغذائي ومدى قدرتها على الاعتماد على الذات لتحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء وتصدير الفائض بالنسبة للسلع التي تكتسب الدولة ميزة نسبية في إنتاجها[1]، ويمكن تلخيص أهمية التجارة الزراعية في ما يلي[2]:

- عدم قدرة الدولة الواحدة على إنتاج كافة المنتجات الزراعية الغذائية التي يحتاجها المستهلكون فيها.
- أن الدول التي تتمتع بفائض في مجال إنتاج أو تصنيع سلعة غذائية ما تحاول التخلص منه من خلال تصديرها للمنتج للحصول على عملات صعبة تساعد على استيراد سلع أخرى لا يمكن إنتاجها محليا سوآءا زراعية أو صناعية، ولتخفيض العجز التجاري في ميزانها التجاري وميزان مدفوعاتها.
- هناك دول ذات القدرات الإنتاجية العالية تستطيع أن تعدل موازين مدفوعاتها لصالحها، مما يمثل لها وسيلة فعالة في مواجهة سياسات الدول الأخرى الأقل قدرة بهدف تسييرها اقتصاديا وسياسيا.
- إن المستهلكين في هذه الدولة أو تلك قد يستهلكون كميات أقل أو أكثر من هذه السلعة أو تلك، الأمر الذي يحفز على تصدير ما يجب تصديره لعدم الحاجة إليه محليا، من أجل استيراد ما يجب استيراده للحاجة القوية إليه.

– إن الدول تستورد تلك المنتجات الزراعية التي لا تستطيع إنتاجها محليا لأسباب موضوعية كارتفاع التكلفة عند إنتاجها أو عدم صلاحية أراضيها لإنتاجها.

- إن بعض الدول تنتج سلعة ما لأنها تدر عليها ربحا معقولا والعكس صحيح، حيث تختار بعض الدول أن تتخصص في مجال هذا الإنتاج الزراعي أو ذاك لما يمثله أو يوفره التخصص في إنتاج سلعة غذائية معينة من وفورات ومزايا اقتصادية ومالية، بالإضافة إلى بعض المزايا الاقتصادية الأخرى(كتوفر الأرض، المناخ، العمالة، المهارات الإدارية)، والتي تجعل مرونة التسعير للمنتجات الزراعية النهائية لها عالية أو مريحة وذلك من ناحية أن تكاليف إنتاج وتسويق سلعة غذائية أو زراعية قد يكون معقولا بالمقارنة مع الإيرادات.

---

[1] مقدم عبيرات، **" التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة "**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2002/2001، ص 110.

[2] محمد عبيدات ،**"التسويق الزراعي"**، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان – الأردن، الطبعة الأولى 2003 ،ص 232 .

ولكن هناك بعض الاعتبارات يجب أن تأخذ في الحسبان في إطار التجارة الزراعية، ويمكن إيجازها فيما يلي[1]:

– إن المزارعين أحيانا يتحملون تكاليف أعلى من اللازم وخاصة إذا كانت السياسات الحكومية ضد تصدير أية منتجات زراعية للبلدان الأخرى، ويكون هذا التحمل من خلال إجبار المزارعين على بيع منتجاتهم بأسعار منخفضة لإنجاح سياسات اقتصادية أو اجتماعية في أوقات وظروف محددة المعالم.

– كما تؤثر ظروف التجارة الدولية في مجال الإنتاج الزراعي الغذائي على الكميات المنتجة والمصدرة من هذا البلد أو ذاك، بالإضافة إلى درجة التنوع الكبيرة في المنتجات الزراعية المطلوبة وأسعارها من قبل المستهلكين المستهدفين في الأسواق الدولية.

ـــومن الملاحظ أن الحاجة المتزايدة لاستيراد المنتجات الزراعية من قبل بعض الدول يؤدي إلى نوع من السيطرة الاقتصادية للدول المنتجة والمصدرة لهذه المنتجات، ذلك أن استيراد مادة استراتيجية كالقمح قد تستخدم كسلاح سياسي فعال ضد هذه الدولة كما رأينا سابقا، مما يؤدي في أحيان كثيرة إلى ضعف السيطرة في الدول المستوردة على سياستها وبرامجها وفي ميادين عديدة .

أولا – الصادرات الزراعية العربية: تعتبر الصادرات الزراعية العربية قليلة جدا مقارنة بالصادرات العالمية للمنتجات الزراعية حيث لا تتجاوز في بعض الأحيان 0.1%، وتختلف بنية الصادرات الزراعية في البلدان العربية من بلد لآخر بحسب ظروفها المناخية وإمكانياتها الزراعية، أما عن التركيب السلعي للصادرات العربية يضم بالدرجة الأولى منتجات الأسماك بفضل طول الساحل العربي، كما يضم الفاكهة، الخضر وبعض الزيوت النباتية، الأغنام والماعز.

1– تطور الصادرات الزراعية العربية: تعتبر نسبة الصادرات الزراعية العربية إلى جملة الصادرات الكلية ضئيلة جدا إذ لم تتجاوز 2.71 % سنة 2012 لترتفع إلى 3.15%سنة 2013.

[1] محمد عبيدات – مرجع سبق ذكره- ص 234

الجدول (3-10): تطور الصادرات الكلية والزراعية خلال الفترة (2005 -2013) **الوحدة:** مليون دولار

الدولة	متوسط الفترة 2005-2010		1011		1012		2013			
	الصادرات الكلية 1	الصادرات الزراعية2	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	نسبة2 إلى 1(%)	نسبة مساهمة 2013 (%)
الجزائر	74514.02	212.98	45189.34	208.51	71865.80	840.03	47998.49	561.05	1.16	1.81
الأردن	7497.22	946.02	8026.63	1537.99	6706.39	1220.51	6784.99	2299.83	33.89	7.4
الإمارات	112764.51	1612.14	87717.90	3036.96	105741.39	3660.96	103575.73	3585.98	3.4	11.56
البحرين	17037.031	351.24	14017.45	393.99	14017.45	393.89	14017.45	393.89	2.81	1.27
تونس	17900.50	2305.28	16356.50	2183.61	16356.50	2183.61	16356.50	2183.61	13.35	7.04
جيبوتي	75.00	39.57	75	41.78	75.00	41.78	75.00	41.78	55.7	0.13
السعودية	422701	2506.92	365154.54	3544.69	388886.03	3603.43	376342	3487.20	0.9	11.24
السودان	38375.05	255.61	95976.01	3571.59	3367.66	654.53	7086.22	3614.38	51	11.65
سوريا	13405.74	1483.34	10815.99	1677.86	10815.99	1677.86	10815.99	1677.86	15.51	5.41
الصومال	374.11	21.47	375.50	22.44	375.50	22.44	375.50	22.44	5.97	0.07
العراق	2459.69	11.03	199.24	14.60	199.40	14.60	199.24	14.60	7.32	0.001
عمان	51716.42	727.23	36449.59	415.18	51921.99	463.61	194.97 56	605.95	1.07	1.95
فلسطين	798.66	65.71	719.60	162.00	782.30	74.91	782.30	74.91	9.57	0.24
قطر	125121.28	20.70	112860.60	1273.87	132906.40	1354.33	136750.80	2196.80	1.60	7.08
الكويت	84619.81	170.98	63666.10	173.73	96442.30	173.73	97370.48	173.73	0.17	0.56
لبنان	2311.20	327.53	4502.62	343.92	4732.39	836.64	4154.80	911.08	21.92	2.93
ليبيا	59370.65	7.17	44500.00	7.17	44500.00	7.17	44500.00	7.17		0.02
مصر	33301.43	2434.54	30495.54	3785.89	29275.97	4450.96	28589.44	5045.09	17.64	16.27
المغرب	21052.65	2860.10	21576.82	3861.26	21409.68	3815.96	21970.46	4307.44	19.6	13.9
موريتانيا	224.80	78.99	349.87	64.10	349.87	64.10	349.87	64.10	18.32	0.2
اليمن	7716.32	296.79	6646.37	357.61	6867.08	392.97	7162.64	478.65	6.68	1.54
المجموع	**1093337.69**	**17154.18**	**965681.21**	**26678.86**	**957674.05**	**26652.03**	**982574.95**	**31006.68**	**3.15**	**100**

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية،أعداد مختلفة

من خلال قراءة الجدول نلاحظ أن الأهمية للنسبية للصادرات الزراعية العربية ضئيلة بالنسبة للصادرات الكلية حيث سجلت الفترة 2005-2010 نسبة مساهمة قدرت بـ 1.56 % لترتفع في سنة 2011 هذه النسبة إلى 2.71% والسنة التي بعدها لتصل إلى3.15 %سنة 2013 .

وتختلف مساهمة الصادرات الزراعية العربية في قيمة الصادرات الكلية من دولة لأخرى، حيث تشكل الصادرات نسبة كبيرة جدا من قيمة الصادرات الكلية بالنسبة لمجموعة من الدول كجيبوتي 55.7% والسودان بـ 51%، الأردن بـ 33.89%ولبنان بـ21.92 %والمغرب بـ19.6% وموريتانيا بنسبة 18.32% ومصر17.64%، سوريا15.51%، وتونس13.35%، في حين تنخفض هذه النسبة وتتراوح

بين1.07%و9.57 %في كل من الإمارات والبحرين والجزائر، الصومال، العراق، عمان، فلسطين واليمن. وتكاد تنعدم في كل من السعودية، الكويت وليبيا ويرجع هذا التباين إلى مجموعة من العوامل أهمها حجم الناتج الزراعي والناتج المحلي، عدد السكان وعاداتهم الغذائية ، مستويات الدخول التي تحدد كميات الغذاء المطلوب ونوعيته.

2 – تحليل العلاقة بين الأهمية النسبية للناتج الزراعي والصادرات الزراعية على المستوى العربي:

إن نسبة مساهمة الناتج الزراعي في خلق الصادرات الزراعية في المنطقة العربية له دلالة في أهميته في توفير النقد الأجنبي الذي يستخدم جزء منه لاستيراد السلع الغذائية التي لا يمكن إنتاجها في الدول العربية من الأسواق الدولية . وسنحاول إبراز ذلك من خلال البيان الموالي:

الشكل (3-1): التمثيل النسبي للناتج الزراعي والصادرات الزراعية للدول العربية لسنة 2013

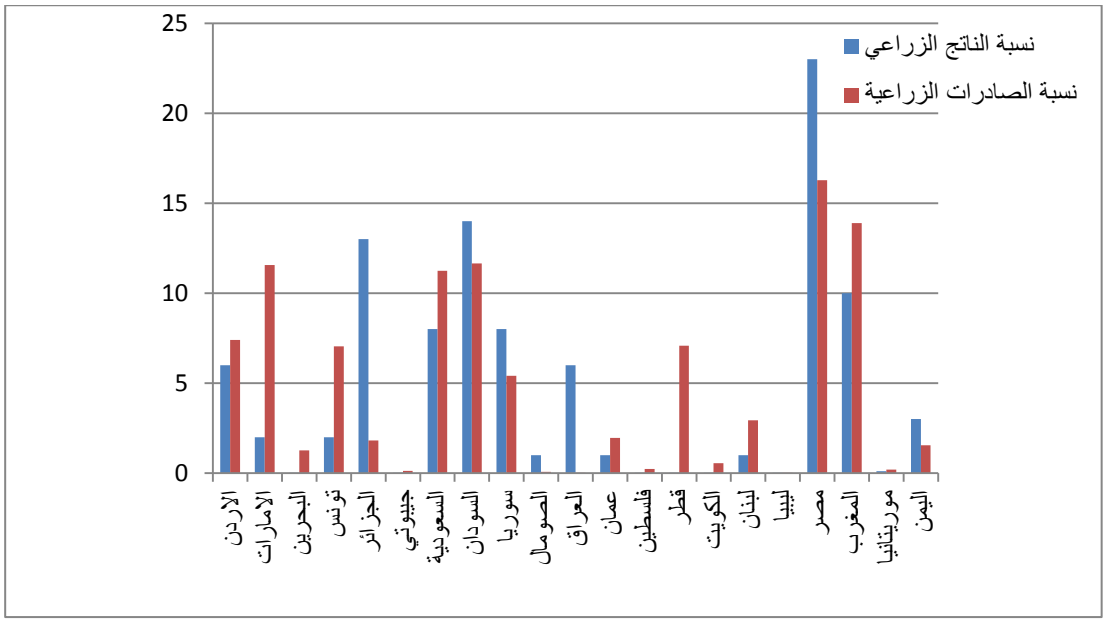

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على الجدول (3-01)و(03-10)

تساهم خمسة دول بشكل أساسي في الصادرات الزراعية العربية بنسبة تفوق 60% وهي مصر، المغرب، الإمارات، السودان والسعودية. ومن خلال قراءة التمثيل البياني نلاحظ أن هناك تباين شديد في مساهمة كل دولة عربية في التجارة العربية الزراعية حيث تسجل مصر بنسبة تفوق 16.26 %تناسبا مع أكبر نسبة للناتج الزراعي العربي، ثم المغرب والسودان والسعودية بنسب تفوق 10% وهي نسب تتناسب إلى حد ما مع نسبة المساهمة في الناتج الزراعي، ثم الأردن وتونس وسوريا وقطر بنسب تفوق 5% و7%، في حين تسجل كل من جيبوتي، الصومال، العراق فلسطين الكويت وموريتانيا نسبا ضئيلة جدا .

ولكن هناك تباين واضح بين النسبتين في كل من الجزائر والعراق و يدل ذلك على أن الإنتاج المحلي موجه بشكل خاص للاستهلاك المحلي. كما نلاحظ أن هناك دول تتفوق نسبة المساهمة في الصادرات

الزراعية العربية على نسبة المساهمة في الناتج الزراعي العربي كما هو الحال في الأردن، الإمارات، السعودية، عمان، قطر، لبنان والمغرب وموريتانيا.

ثانيا– تطور الواردات الزراعية العربية: من المهم جدا دراسة تطور الواردات الزراعية في الدول العربية من أجل معرفة مدى تغطية الصادرات لها .

الجدول(3–11): الواردات الزراعية والواردات الكلية في البلدان العربية خلال الفترة (2005 ـ 2013)

الوحدة: ألف دولار

الدولة	متوسط الفترة 2005–2010		1011		1012		2013		2013	
	الواردات الكلية	الواردات الزراعية	الواردات الكلية	الواردات الزراعية	الواردات الكلية	الواردات الزراعية	الواردات الكلية2	الواردات 1 الزراعية	نسبة 1 إلى 2 2013(%)	نسبة مساهمة كل دولة في الواردات الزراعية (%)
الجزائر	29451.89	6357.49	41191.89	7826.71	50385.00	11244.49	41336.30	11933.58	28.86	12.41
الأردن	134417.05	2133.76	18977.58	3345.25	20804.05	3652.71	22122.29	4314.98	19.50	4.48
الإمارات	1000843.51	4656.55	162744	10281.33	181761.80	10281.33	186539.99	10551.61	5.65	10.97
البحرين	10460.52	568.21	11797.61	586.19	11797.61	586.19	11797.61	586.19	4.97	0.61
تونس	18509.15	2037.00	22127.49	2631.72	22127.49	2631.72	22127.49	2631.72	11.9	2.73
جيبوتي	392.66	136.98	410.00	143.03	410.00	143.03	410.00	143.03	34.88	0.19
السعودية	86076.16	12062.33	131750.88	21785.33	155787.29	23716.81	168365.39	25631.68	15.22	26.66
السودان	8534.61	837.98	36923.21	408.29	9475.02	1418.04	9918.07	397.05	4	0.41
سوريا	13465.82	1483.70	20662.28	3631.68	17392.05	3107.40	17392.05	2372.27	13.63	2.46
الصومال	803.12	448.40	944.00	527.06	944.00	527.06	944.00	527.06	55.83	0.59
العراق	25470.89	1684.55	25791.53	1354.31	25791.53	1354.31	25791.53	1354.31	5.25	1.4
عمان	14361.87	1284.18	19692.55	944.31	28001.27	986.01	34190.59	916.86	2.68	0.95
فلسطين	3224.22	332.07	4221.10	922.66	4697.30	506.66	5163.90	240.60	4.66	0.25
قطر	18747.35	638.85	26913.55	2007.60	30755.20	2245.95	31304.40	2361.56	7.54	2.45
الكويت	20840.50	1753.03	20876.64	1699.36	22963.78	1869.25	25013.61	2036.11	8.14	2.12
لبنان	10836.68	2080.85	21279.06	1925.50	22462.99	4671.94	22408.79	4962.89	22.14	5.16
ليبيا	15907.56	1939.34	20460.00	2093.32	20460.00	2093.32	20460.00	2093.32	10.23	2.17
مصر	33022.30	5603.71	58719.20	12084.62	69537.80	15793.04	66204.97	14345.91	21.66	14.92
المغرب	28225.63	3453.55	44112.99	5782.77	44808.69	5964.39	45371.96	5271.70	11.61	5.48
موريتانيا	705.14	185.21	369.79	94.25	369.79	94.25	369.79	94.25	25.48	0.1
اليمن	7526.10	1791.45	9136.43	2697	11298.02	3501.69	13440.28	3360.37	25	3.49
المجموع	**460822.73**	**51469.19**	**699102.86**	**82833.15**	**833037.90**	**96389.59**	**770673.01**	**96127.05**	**12.47**	**100**

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

تعتبر نسبة الواردات الزراعية العربية بالنسبة للواردات الكلية مرتفعة بالمقارنة مع نسبة الصادرات، حيث تتجاوز الأولى10%وهي في تزايد مستمر، في حين لا تتجاوز نسبة الصادرات 5% في أحسن الأحوال، وتمثل الواردات الزراعية نسبا معتبرة من قيمة الواردات الكلية للكثير من الدول العربية، وتمثل هذه النسبة 55.83%في الصومال في حين أنها لا تساهم إلا 0.53%من نسبة الواردات الزراعية العربية، و34.88%

في جيبوتي في حين أنها لا تساهم إلا بـ 0.19%من نسبة الواردات الزراعية العربية، وموريتانيا بنسبة 25.48% وتساهم بـ 0.1%من نسبة الواردات الزراعية العربية، وميزة هذه الدول انخفاض دخلها مما يجعلها تركز في وارداتها على السلع الزراعية لسد احتياجات سكانها من الغذاء. أما اليمن ولبنان تساهمان بنسبة 25%، 22.14% بمساهمة عربية بلغت 3.49%و5.16%. في حين سجلت كل من الجزائر ومصر والسعودية 28.86% و 21.66 % و 15.22%والإمارات بـ10.97%بمساهمة عربية بلغت 12.41 % ، 14.92 % ، 26.66% من إجمالي الواردات وميزة هذه الدول أنها تساهم بنسبة كبيرة في قيمة الفجوة الغذائية كما نراه لاحقا. كما تساهم كل من تونس وسوريا، المغرب وليبيا بالنسب التالية 11.9% ، 13.63% ، 11.61 %، 10.23%على التوالي. ويعود سبب ارتفاع الواردات الزراعية إلى انخفاض حجم الإنتاج الزراعي مقارنة بحجم احتياجات السكان في المنطقة العربية ما أدى إلى ارتفاع قيمة فاتورة الغذاء خاصة بالنسبة للدول ذات الدخل المرتفع من جهة، وارتفاع قيمة الواردات من مدخلات وتقنيات الإنتاج الزراعي بأسعارها المرتفعة من جهة ثانية في ظل موجات ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية.

الشكل (3-2):التوزيع النسبي للصادرات والواردات الزراعية في البلدان العربية سنة 2013

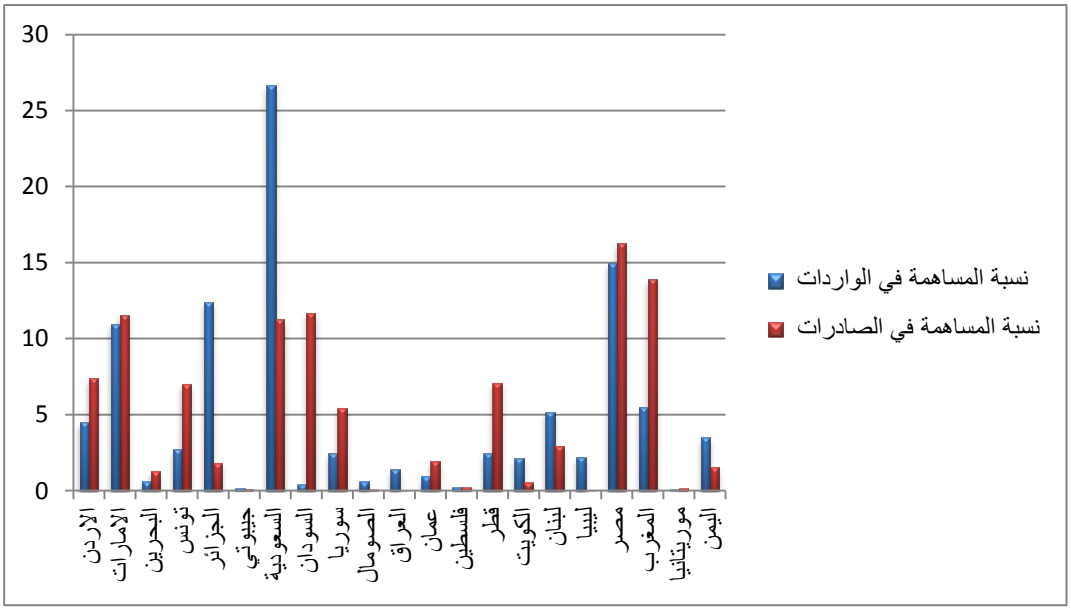

المصدر :إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الجدول رقم (3-10)و الجدول (3-11).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن المساهمة في الميزان الزراعي تختلف من بلد عربي لآخر، فالمغرب، مصر قطر، عمان، سوريا والسودان إلى جانب تونس، البحرين، الإمارات وقطر نسب المساهمة فيها في الصادرات الزراعية أعلى منها في الواردات الزراعية، بينما نلاحظ العكس في السعودية، الجزائر، لبنان، الكويت واليمن وليبيا والعراق. بينما تكاد تنعدم هاتين النسبتين في كل من موريتانيا، فلسطين، جيبوتي

والصومال، وعليه ما دامت هناك إمكانيات للتصدير فمن المكن تعظيمها على مستوى العديد من الاقتصاديات العربية.

المبحث الثاني: أبعاد ومؤشرات الحصول على الغذاء في الدول العربية

يمكن اعتماد مجموعة من المؤشرات لدراسة وضعية الأمن الغذائي في البلدان العربية، حيث تعرف المنظمة العربية للتنمية الزراعية الأمن الغذائي العربي على أنه " توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة لكل أفراد الأمة العربية في كل الأوقات من الإنتاج المحلي للدول العربية وفقا لمزاياها النسبية والتنافسية، أو عن طريق الاستيراد وبالأسعار حسب الإمكانيات التي تتناسب ودخول المستهلكين. ويرتكز مفهوم الأمن الغذائي حسب تعريف المنظمة على العناصر التالية، توافر الغذاء بالكمية الكافية والنوعية المطلوبة لضمان استعمالاته لممارسة حياة صحية مع استمرارية تواجد الغذاء أو ضمان استمرارية تدفقه بحد أدنى على امتداد السنة، فضلا عن توفر القدرة الشرائية الكافية للأفراد ليتمكنوا من الحصول على الغذاء الكافي وفي كل الأوقات، ولا يقتصر مفهوم الأمن الغذائي على إنتاج أو توفير كل الاحتياجات الغذائية الأساسية بل يتعدى ذلك ليتضمن أيضا توفير المدخلات وكذا الوسائل اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات الغذائية "[1]. أو "توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة بصورة مستمرة لكل أفراد الأمة العربية، اعتمادا على الإنتاج الذاتي أولا على أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر عربي، وإتاحته للمواطنين العرب بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المالية، ويتطلب ذلك تنمية القطاع الزراعي والتنمية البشرية، تطوير البحث العلمي والتوسع في الاستثمارات الزراعية بما يساير التطور الحاصل على المستوى العالمي، و يتطلب ضمان حصول كافة المستهلكين على كفايتهم من السلع الغذائية تشجيع المشروعات التي تهتم برفع مستوى معيشة الفئات الأكثر تعرضا لسوء التغذية، بالإضافة إلى زيادة الوعي الغذائي والسعي نحو ترشيد الاستهلاك وخفض الفاقد، والاهتمام بحماية المستهلك وجودة الأغذية وتوفير الغذاء الآمن للمستهلكين"[2].

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " **دراسة تطوير سياسات ونظم المخزون الاستراتيجي من الحبوب والبذور الزيتية والزيوت النباتية** "، الخرطوم–السودان 2009، ص 08.

[2] محمد بن محسن بن صالح العولقي، "**دراسة تحليلية للفجوة الغذائية في البلدان العربية** "، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، قسم الاقتصاد و التجارة الخارجية، جامعة حلوان– مصر 2009، ص09.

المطلب الأول: أبعاد مشكلة الأمن الغذائي العربي

يتأثر الوضع الغذائي في الدول العربية بعدة اعتبارات اقتصادية اجتماعية ، بيئية وسياسية ، وتعتبر البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الدول العربية مسئولة بصفة أساسية عن توفير الأمن الغذائي العربي في حالة الأخذ بعين الاعتبار هذه الأبعاد دون التركيز على إحداها وإهمال البعض الآخر ويمكن إيجاز هذه الأبعاد فيما يلي[1] :

أولا – البعد الاقتصادي: تعتبر المنطقة العربية منطقة عجز دائم يدفع بالدول العربية إلى البقاء تحت وطأة التبعية الغذائية الدائمة للأسواق الخارجية مما يزيد من الأعباء المالية على ميزانيات هذه الأخيرة وإعاقة مسيرات التطور الاقتصادي والتنمية وبدل ذلك الاهتمام بتوفير الغذاء مهما كانت الظروف ، وذلك بسبب ارتباط الأمن الغذائي بالأمن القومي ، ويظهر هذا البعد من خلال النقاط التالية [2]:

1- **كميات الإنتاج:** يعتبر مستوى الإنتاج وكذلك مستوى الغذاء المتاح على مستوى الدول العربية أقل نوعا وكما مما هو مطلوب للاستهلاك الأمثل كما رأينا سابقا ، حيث أن القمح لا يغطي أكثر من نصف الاحتياجات في معظم الأحيان، إذ يتميز الوطن العربي بضآلة المساحة المستغلة للزراعة والتي بلغت في سنة 2014 حوالي 5.3% من المساحة الكلية للوطن العربي و1.45 % من المساحة الزراعية في العالم[3].بالإضافة إلى أنه يعتمد على الزراعة المطرية والتي تتميز بمشكلة عدم انتظام الإنتاج وانخفاض الإنتاجية مما نتج عنه انخفاض متوسط الإنتاجية للأرض و اليد العاملة معا في الدول العربية مقارنة بالمستوى العالمي .

2- **قدرة الإنتاج الزراعي على مواجهة النمو الديمغرافي:** تعتبر الزراعة القطاع المحوري في توفير وتأمين القاعدة الاقتصادية والغذائية للمجتمعات، كما أنها عامل مهم في تحقيق الاستقرار في شتى الجوانب (الجانب الاقتصادي ، السياسي ، الاجتماعي) ، ولكن في ظل الزيادة المستمرة في عدد السكان في المنطقة العربية واتساع الهوة بين معدلات الزيادة السكانية ومعدلات التنمية من جهة ، وزيادة الطلب على المنتجات الغذائية وانخفاض المعروض منها وارتفاع الأسعار على المستوى العالمي من جهة ثانية أصبحت الدول العربية تواجه مشاكل في توفير احتياجات شعوبها من الغذاء.

3- تزايد معدلات الاستهلاك: لقد تزايدت معدلات ومستويات الاستهلاك لبعض الفئات بشكل غير عقلاني نتيجة التحسن في مستويات المعيشة وتغير العادات الاستهلاكية نتيجة التطور والعولمة، كما أدت بعض السياسات غير المخططة في الدول العربية إلى ظهور فئات اجتماعية تتمتع بإمكانات مادية هائلة

[1] محمد رفيق أمين حمدان –مرجع سبق ذكره–ص 145

[2] محمد بن محسن بن صالح العولقي –مرجع سبق ذكره– ص14

[3] صندوق النقد العربي، لتقرير العربي الموحد 2014– مرجع سبق ذكره– ص06.

وقدرات عالية الشراء واستخدمت معظم إمكاناتها في الإسراف على الاستهلاك الغذائي بشكل كبير. وقد ترتب عن ذلك انخفاض المعروض من السلع الأساسية للطبقات المحدودة الدخل، حيث تفشت ظاهرة التبذير في استهلاك السلع الغذائية لدى بعض الفئات والشعوب العربية ليست منعزلة عن غيرها من الظواهر الاقتصادية مثل سياسة توزيع الدخل والأسعار والأجور والنظام الضريبي ورسوم الإنتاج و الاستيراد ونظام البطاقات الائتمانية[1].

4- التحديث الإنتاجي: تلعب التنمية الزراعية دورا هاما في تحقيق على الأقل الحد الأدنى من الأمن الغذائي، ويمثل تطوير الأصناف والسلالات من المحاصيل الزراعية بشقيها الحيواني والنباتي مدخلا أساسيا لذلك. وفي هذا السياق يمكن القول أن الدول العربية تتوفر على إمكانيات هائلة من الموارد الطبيعية والبشرية (بغض النظر عن كيفية استخدام هذه الموارد) كما أنها تتمتع بقاعدة غنية من التنوع الحيوي (نباتي وحيواني) وأصول وراثية لا تتوافر لغيرها. إذ يعتبر توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي المحسنة بالكمية والنوعية والأوقات المناسبة من أهم العناصر المؤدية إلى زيادة الإنتاجية الزراعية، وبالتالي الحصول على إنتاج أكبر من وحدة المساحة أو وحدة العمل أو وحدة المياه[2]، غير أن الملاحظ أن الدول العربية مازالت بعيدة عن متوسط المستوى العالمي في هذا المجال .لذا لابد من العمل والاهتمام بالوسائل التقنية الحديثة سواء ما تعلق بتحسين السلالات وتطويرها أو استخدام المستلزمات الزراعية وتطوير موارد الأرض والري للوصول الهدف المراد وهو تحقيق الأمن الغذائي، وذلك سواء على مستوى القطر العربي الواحد ، أو من خلال تضافر الجهود العربية المتكاملة فيما بينها .

5- حجم الاستثمار في قطاع الزراعة: الملاحظ عن الاستثمار في هذا القطاع رغم أهميته أنه ضئيل جدا مقارنة بقطاع الصناعة وقطاع الخدمات، ويعود ذلك إلى التركيز والاهتمام اللذان أولتهما الدول العربية لتطوير القطاعات الأخرى دون قطاع الزراعة، مما أدى إلى عزوف المستثمرين عن هذا النوع من الاستثمارات وذلك لقلة التحفيزات الممنوحة من قبل الحكومات العربية من جانب، و من جانب آخر الخصائص والمخاطر التي يتميز بها الاستثمار في قطاع الزراعة ، وهو ما أدى إلى محدودية الإنتاج الزراعي الذي يوجه الجزء الأكبر منه لتلبية حاجيات الأفراد من الغذاء .

ثانيا – البعد الاجتماعي: في ظل الوضع القائم لاقتصاديات الغذاء العربية فمن المتوقع ازدياد الفجوة ما بين الأغنياء والفقراء في المجتمعات العربية عامة وما بين المدينة والريف خاصة مما يعني تصاعد النزعة لهجرة الريف وإحداث خلل في ملكية الموارد الزراعية في الريف وتحول صغار المنتجين إلى عمال زراعيين أو إلى عمال في المدينة يعيشون على هوامش الحياة في أطراف المدن، ويصبحون بذلك مستهلكين ذوي أثر سلبي

---

[1] محمد بن محسن بن صالح العولقي –مرجع سبق ذكره– ص15

[2] يحيى بكور عطية الهندي وآخرون ،حلقة نقاش حول "**أزمة الغذاء في سوريا في مواجهة الجفاف**"، ندوة الثلاثاء الاقتصادية ،جمعية العلوم الاقتصادية، المنعقدة 26-05-2009 دمشق ص2 http://www.mafhoum.com/syr/articles_09/amnghiza2013/12/08

على البنى التحتية في الحضر عوض منتجين أصحاب قرار[1] في الأرياف والمزارع، وفي هذا البعد نتناول الجوانب التالية:

1- **النمو الديمغرافي:** إن معدلات النمو الديمغرافي المرتفعة في المنطقة العربية يجعل هذه الدول في وضعية حرجة ، لأنها تزيد العبء على الدولة في توفير الغذاء والحد من الفجوة الغذائية في آن واحد، فالنمو السريع للسكان يؤدي إلى زيادة الفقر بين أفراد المجتمع لاسيما في اقتصاديات مماثلة للاقتصاديات النامية كالدول العربية، حيث تعمل الدولة على رفع معدلات الإعالات والمساعدات في الوقت الذي يكون فيه إنتاج الفرد دون تحسن ملموس، بالمقابل فإن ذلك يرهق الميزانيات المخصصة للخدمات (التعليمية، الصحية...) في مواجهة الطلب المتزايد عليها، كما أن أسواق العمل تصبح عاجزة عن مواجهة الزيادة السريعة للسكان ما يؤدي إلى ارتفاع البطالة وانخفاض الأجور نتيجة زيادة عرض العمل والتي تصاحبها تغير في أنماط وعادات الاستهلاك السلبية، وهنا يظهر جليا كيف تساهم الزيادة السكانية في زيادة الفقر وانعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية.

2- مستوى الدخل: تتأثر كميات وأنواع السلع الغذائية المكونة لسلة الغذاء بمستويات الدخول بصفة أساسية إلى جانب عوامل أخرى، حيث تشير بعض الإحصائيات حول الدخل والفقر في البلدان العربية، إلى أن هناك ارتفاع كبير في معدل الفئة النشطة في هذه البلدان نتيجة الزيادة السريعة في عدد السكان، ولكن بالمقابل قلة الطلب على العمل مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع مستوى الفقر في بعض الاقتصاديات العربية، كما أدت بعض السياسات غير المخططة إلى ظهور فئة اجتماعية ذات إمكانيات مادية عالية استخدمت معظم إمكانياتها في الإسراف على الاستهلاك الغذائي ما أدى إلى انخفاض المعروض من السلع الغذائية الأساسية[2]، بسبب عدم كفاية النمو الاقتصادي وضعف القطاع العام، وقلة نشاط القطاع الخاص ويمكن.

تلخيص الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل وارتفاع الفقر إلى :

- النمو السكاني المتزايد والتدهور البيئي للموارد.
- حالات عدم الاستقرار وأعباء الحروب والصراعات تمثل فلسطين ، العراق ، الصومال ، السودان إلى جانب الدول التي عاشت ثورات الربيع العربي والبعض يسميها ثورات الخبز كمصر وتونس وليبيا واليمن والبحرين .

[1] محمد رفيق أمين حمدان –مرجع سبق ذكره–ص 147

[2] محمد بن محسن بن صالح العولقي ـ مرجع سبق ذكره ـ ص 14.

– ضعف الإمكانيات وتواضع القاعدة الاقتصادية في الدول ذات الدخل المحدود كموريتانيا واليمن والصومال وغيرها.

– تواضع بيئة الأعمال وعدم توافق بين الميزات المالية والعينية المقدمة للعاملين في القطاع العام وتلك التي يقدمها القطاع الخاص[1] .

– فشل استراتيجيات التنمية وإصلاحات اقتصاد السوق التي اعتمدتها الدول العربية.

وهذه العوامل لها تأثير هام على خريطة الفقر في الدول العربية، وهو الأمر الذي يجعل من الفقر سببا ونتيجة لهذه العوامل في الوقت نفسه. وغالبا ما تنشأ ظواهر الفقر وانعدام الأمن الغذائي والأمن القومي والتأثيرات البيئية بشكل متلازم في آن واحد، حيث تتسم بكونها حلقة ذاتية الدعم والتأثير. مما يجعل مستوى الدخل ينعكس على أسلوب التعامل مع الأراضي الزراعية من ناحية حيازة هذه الأراضي، وهو الأمر الذي يؤثر بالتبعية على الأمن الغذائي العربي [2]،وتبين مؤشرات فقر الدخل المتاحة حول الدول العربية في التقرير العربي الموحد لسنة 2012 أن هناك تباين واضح في مستويات الفقر في المنطقة العربية .

2– عدم احتواء الغذاء على العناصر الأساسية: لا تقتصر مشكلة الغذاء في العالم العربي على عدم كفاية الإنتاج للاستهلاك المطلوب وإنما تمتد المشكلة إلى عدم احتواء الغذاء على العناصر المطلوبة، حتى وإن توافرت الكميات المطلوبة. ولكن الملاحظ أنه في الكثير من الأحيان يتوفر في الدول العربية غذاء غير صحي إما منتج محليا أو مستوردا لا تراعى فيه شروط الاستهلاك والصحة بسبب استعمال المدخلات أو غياب شروط الحفظ أو انتهاء مدة الصلاحية بل الغاية الوحيدة للمنتجين أو المصدرين هو الربح الوفير، وقد تضطر الدول العربية لاستيراده لأنه لا خيار آخر بالنسبة لها .

ثالثا – الأبعاد الدولية ،الإقليمية والسياسية لمشكلة الغذاء: لا تنحصر مشكلة الغذاء في البعد الاقتصادي و الاجتماعي داخل الدولة فحسب بل يتعدى ذلك كل الحدود ،ولا شك في أن انعدام الأمن الغذائي يعتبر من أهم مهددات الاستقرار والأمن على المستوى المحلي والقومي والإقليمي والدولي. فالطعام هو أول مقومات الحياة، وعدم توفره بالصورة المطلوبة يؤدي إلى الاضطرابات والفوضى واختلال الأمن. ولذلك فإن توفير الطعام للسواد الأعظم من السكان– بأسعار تناسب دخولهم — يعتبر من أهم دواعي توفير الأمن في المجتمع ومؤشراً للعلاقة بين الحكومات ومواطنيها. وتزداد في الوقت الراهن أهمية الأمن الغذائي كمدخل للأمن الإنساني يوماً بعد يوم حيث أصبح إنتاج الغذاء وتوفيره محكوماً بسياسات بعض الدول والتي حولت بعض السلع الغذائية كالقمح والأرز إلى سلع استراتيجية تستخدمها كسلاح ووسيلة لخدمة أهدافها ومصالحها الخاصة. وتكمن خطورة الأمر في أن الدول العظمى تكاد تحتكر معظم فائض الإنتاج الزراعي

[1] صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، " **الفصل الثالث حول قطاع الزراعة**" ،ص47.

[2] محمد بن محسن بن صالح العولقي –مرجع سبق ذكره– ص17

والغذائي وتستطيع أن تستخدمه كسلاح لخدمة أغراضها متى ما أرادت. ويؤكد ذلك ما قاله الرئيس الأمريكي السابق "بأن الترسانة الأمريكية تضم سلاحاً سياسياً ذا فعالية خاصة .ولذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية ليست في حاجة إلى استخدام الأسلحة الحربية طالما أصبح الغذاء أكبر سلاح" .لهذا فان الدول العربية مطالبة بتسخير كل إمكاناتها المادية والبشرية لتحقيق الأمن الغذائي[1].كما تستخدم صفقات القمح في الضغط الدولي لصالح الدول المصدرة لهذه السلعة، خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها المورد الأول والأساسي لسوق الحبوب العالمية، والعكس بالنسبة للدول المستوردة الأمر الذي يجعل التجارة الدولية للحبوب أداة هامة في التأثير والضغط على المستوى الدولي، وما يؤكد هذه العلاقة أن الولايات المتحدة الأمريكية تربط المنح التي تقدمها لبعض الدول النامية بالقضايا الداخلية لهذه الدول، الأمر الذي يعني التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد، حيث تعرضت بعض الدول العربية لضغوط سياسية حادة من قبل الدول الكبرى أدت إلى فرض حصار اقتصادي عليها (ليبيا ،العراق في حرب الخليج 1990،السودان) الأمر الذي أدى إلى نقص في الغذاء ومعاناة اقتصادية كبيرة [2]، بالإضافة إلى ما تلجأ إليه الولايات المتحدة الأمريكية مع مصر وتقديمها لمنحة وربطها بقضايا داخلية وأخرى خارجية أهمها حماية الحدود بين مصر وإسرائيل .

رابعا – البعد البيئي لمشكلة الغذاء: لقد أكد برنامج الأمم المتحدة للبيئة لسنة 2012 على أهمية الحفاظ على البيئة كأساس للأمن الغذائي، وقد أشار التقرير إلى أن البيئة تدعم الزراعة عن طريق الموارد الطبيعية مثل الأراضي الخصبة والإمدادات الكافية من الماء العذب، وعن طريق خدمات النظام الإيكولوجي البيئي على كوكب الأرض، مثل إعادة تدوير المغذيات ، وتثبيت التربة الذي توفره الغابات للتنوع البيولوجي[3]. ولكن للأسف الشديد تشهد البيئة الزراعية في الدول العربية تدهورا حادا، وذلك بسبب غياب البعد البيئي عن السياسات الزراعية القطرية العربية وترصد المنظمة العربية للتنمية الزراعية في أحد تقاريرها ما أدت إليه التجارب التنموية الزراعية العربية من خسائر بيئية مباشرة أثرت على القدرات الإنتاجية للزراعة العربية[4]، حيث يتسم الوضع البيئي في الدول العربية بالتدهور المستمر نظراً لعدم كفاءة استخدام الموارد الطبيعية الناتجة عن قلة الوعي وضعف السياسات المرتبطة بالبيئة. ولم تحظى خطط وبرامج الحفاظ على الوضع البيئي والزراعي بالأولوية اللازمة، مما ساهم في زيادة معدلات التلوث والتدهور بسبب الممارسات التي تتناقض مع الاعتبارات البيئية، مثل الاستخدام المفرط للكيماويات الزراعية من مبيدات وأسمدة، مما ترتب

---

[1] **حسين عبد المطلب الأسرج، "الأمن الغذائي العقبات والتحديات"، على الموقع: ماي2012http://www.karianet.org/ar**

[2] محمد بن محسن بن صالح العولقي –مرجع سبق ذكره– ص18

[3] **"إضاءات حول التنمية المستدامة"**، على الموقع: https://www.un.org/ar/sustainablefuture/l21/12/2013

[4] محمد بن محسن بن صالح العولقي –مرجع سبق ذكره– ص18

عليه تلوث المنتجات الزراعية والتربة والمياه[1]، ففي سعي الدول العربية نحو النمو الاقتصادي وتوفير الأمن الغذائي عن طريق زيادة الإنتاج آخذة بإدخال التقنيات الحديثة وزيادة الرقعة الزراعية، متبنية سياسات أدت في الكثير من الأحيان والأقطار إلى أضرار بيئية خطيرة تهدد باستنزاف الموارد المتاحة وتحد من إمكانية تحقيق الأمن الغذائي فيها من خلال [2]:

– استنزاف وتدهور الموارد الطبيعية: إن ما تتعرض له الأراضي الزراعية نتيجة التكثيف الزراعي وإدخال التقنيات بسبب اتباع سياسات زراعية غير مدروسة، أدى إلى تعاظم مشكلة الملوحة وتدهور التربة وانحسار الغطاء النباتي.

–التلوث البيئي:حيث أدى تسارع التنمية الزراعية والحضرية والصناعية إلى تلوث امتدت آثاره إلى التربة والماء والهواء ومن ذلك تلوث مياه الري بفعل الاستخدامات السكانية والزراعية والصناعية كما أدت لتلوث التربة بالملوثات الكيميائية والحيوية بفعل تلوث المياه والأمطار الحمضية .

الشكل (3–3) : التكاليف السنوية التقديرية للتدهور البيئي سنة 2008 **الوحدة** :مليون دولار

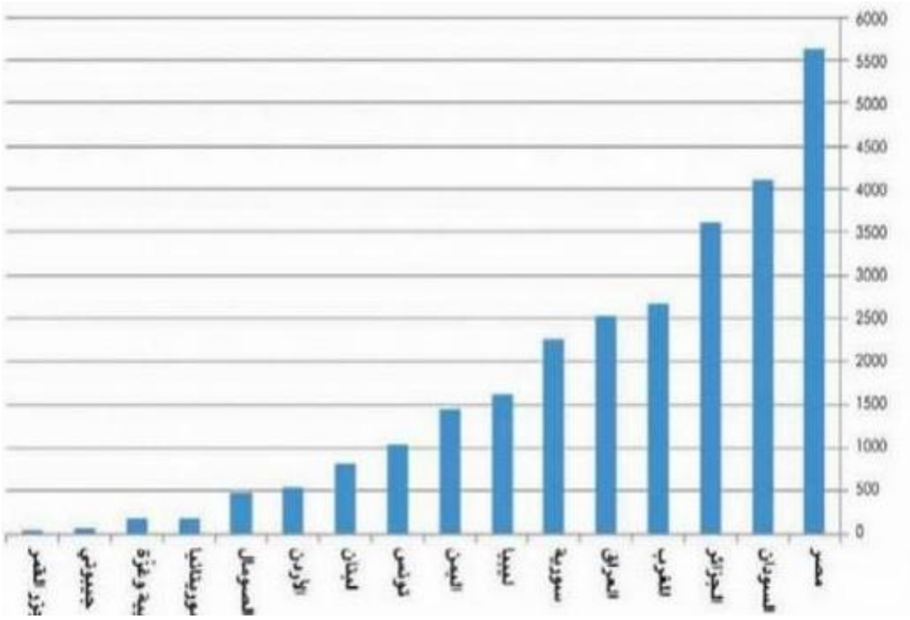

المصدر: أوصالح عبد الحليم– الاستثمارات البيئية ودورها في تحقيق الاقتصاد الأخضر للدول العربية –المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو خلال الفترة 2001-2014 .

نلاحظ أن هناك تكاليف باهظة في الدول العربية نتيجة التدهور البيئي خاصة في مصر بـ أكثر من5.5 مليار دولار والسودان بـ أكثر من 4مليار دولار والجزائر بأكثر 3.5 مليار دولار، ولمحاولة مواجهة كل هذه التأثيرات البيئية وتحقيق الأمن الغذائي لابد من[3] :

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **"الفصل الثالث حول قطاع الزراعة"**2007 ،ص47.

[2]**"الأمن الغذائي والبيئي"**، دون كاتب، على الموقع:.*2013/12/21*..efpedia.com/**arab**/.../d8a7d984d8a3d985d9d8a7d

[3]محمد بن محسن بن صالح العولقي –مرجع سبق ذكره–ص 19.

- إدخال البعد البيئي في دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروعات الزراعية .
- إدخال ضوابط للمحافظة على التنوع البيئي في البيئة الزراعة أو المحافظة على الأصناف والسلالات النادرة.
- تحقيق نصيب عادل من الاستثمارات الزراعية .
- تخطيط معدلات التوسع الأفقي والتكثيف الزراعي بما يراعي قدرة التجدد الطبيعي للموارد بالذات المائية.
- تفعيل دور المنظمات التعاونية في نشر الوعي البيئي .
- تنظيم مسألة الملكية العامة للموارد الطبيعية مثل المراعي

– فقدان التنوع الإحيائي: تلعب عوامل التوسع الزراعي والتصحر والتحول الحضري ومظاهر التحضر المتنوعة دوراً بارزاً في التأثير على الحياة البيئية وفقدان التنوع الإحيائي بما يؤثر سلباً على استدامة التنمية الزراعية. والوطن العربي يزخر بأنواع عديدة وفريدة من الأحياء النباتية والحيوانية التي يهددها الفناء والانقراض إن لم يكن بعضها قد انقرض فعلاً، فمن الأولى أن تحظى هذه الأحياء بالحماية الكافية فهي تلعب دوراً أساسيا في حفظ التنوع الإحيائي والدورة الغذائية الطبيعية. وتشير التقارير إلى أن الإقراض يهدد أنواعاً من الأسماك النادرة وكذلك بعض الحيتان والدلافين والسلاحف البرية وكذلك تأثرت الحيوانات النادرة غير المستأنسة بالسودان من ثديات وطيور وزواحف وبرمائيات من تدهور البيئة الطبيعية فهاجرت ونفي جزء منها وتأثرت بالصيد الجائر الذي يفوق معدلات تجددها، وقد أدى إزالة الغابات وانحسار الغطاء النباتي إلى اختلال التوازن الإحيائي في كثير من الدول العربية .

المطلب الثاني :مؤشرات أسعار السلع الغذائية

إن متابعة ورصد وتحليل تطورات أوضاع الأمن الغذائي من أهم الموضوعات التي يزداد الاهتمام بها على مستوى الوطن العربي لكونه منطقة عجز غذائي في عددمعتبر من السلع الغذائية الرئيسية مثل الحبوب والسكر والزيوت النباتية، وباعتباره من أكثر مناطق العالم الجغرافية تأثرا بتغيرات المناخ والأسعار.**و** هناك عدة مؤشرات تستخدم لقياس مستويات الأمن الغذائي أهمها :

أولا – تطور أسعار السلع الغذائية في العالم : تعتبر مستويات أسعار السلع الغذائية والأسعار النسبية لتلك السلع بالمقارنة مع السلع الأخرى من العوامل التي تؤثر على طلب الغذاء وتحد من إمكانية حصول المستهلك عليها، وقد شهدت البلدان العربية ما شهدته بقية بلدان العالم من ارتفاع كبير في مستويات أسعار الغذاء وما لذلك من آثار سلبية على وضعية الأمن الغذائي العربي و مستويات التغذية. وبهذا فالدول العربية معرضة للصدمات والأزمات الغذائية بشكل يمثل خطرا كبيرا على أمنها الغذائي والدليل

على ذلك هو أزمة الغذاء 2006-2008 ثم ارتفاع الأسعار مرة أخرى سنة2011 والتي بقيت آثارها إلى غاية سنة 2014 رغم أنها شهدت انخفاضا سنة 2015 بفضل انخفاض أسعار النفط، و توضح الكثير من الإحصائيات أن أسعار الغذاء تشهد تذبذبا كبيرا منذ أزمة الغذاء الأخيرة ويظهر ذلك من خلال تطور الأرقام القياسية التي تظهر في الجدول الموالي :

الجدول (3-12):الأرقام القياسية للأسعار لبعض السلع الرئيسية في العالم خلال الفترة (2005 ـ 2014)

فترة الأساس:2002-2004/100

السلع	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	معدل التغير 2005-2008	نسبة التغير 2008-2014	نسبة التغير 2005-2014%
الحبوب	**101.3**	**118.9**	**163.4**	232.1	170.2	179.2	240.9	236.1	219.3	191.9	**129.1**	17.32-	89.43%
الزيـــــوت النباتية	**102.7**	**112.7**	**172.0**	227.1	152.8	197.4	254.5	223.9	193.0	181.1	**121.12**	20.25-	76.34%
السكر	**140.3**	**209.6**	**143.0**	181.6	257.3	302.0	368.9	305.7	251.0	241.2	**29.43**	32.28	71.91
اللحوم	**123.7**	**120.9**	**130.8**	160.7	141.3	158.3	183.3	182.0	184.1	198.3	**29.91**	%23.39	60.3
الألبان	**135.2**	**129.7**	219.1	223.1	148.6	206.6	229.5	193.6	242.7	224.1	**65**	%0.45	65.97%
مؤشر أسعار الأغذية	**118.0**	**127.2**	161.4	201.4	160.3	188.0	229.9	213.3	209.8	201.8	**70.67**	% 0.19	71%

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على منظمة الأغذية والزراعة على الشبكة تقارير مختلفة .

يبين الجدول (3-12) أن الأرقام القياسية في الأسواق العالمية عرفت قفزة نوعية خلال الفترة 2005-2008 حيث ارتفع مؤشر أسعار الأغذية على المستوى العالمي بمعدل 70.67% بينما استمر هذا المؤشر في التذبذب، حيث انخفض في الفترة 2009-1010 ليشهد ارتفاعا في الفترة 2011 -2014، وقد سجل عموما تراجعا بنسبة 22.19% خلال الفترة 2008-2014، وقد عرف هذا المؤشر انخفاضا ملحوظا في سنة 2015، بينما هناك توقعات بارتفاع هذا المؤشر سنة 2016 بسبب موجة الجفاف التي يشهدها العالم حسب تنبؤات منظمة الأغذية والزراعة.

وهناك تباين ملحوظ لتطور مؤشرات الأغذية الرئيسية فمؤشر الحبوب ارتفع خلال الفترة 2005-2008 من 101.2إلى 232.1 بمعدل نمو 129.1 % و هو الأعلى على الإطلاق بين المجموعات السلعية ويعود السبب في ذلك إلى أهمية هذه المجموعة الغذائية وإلى الاحتكار والضغوطات التي تمارسها الدول المصدرة له. بينما سجل هذا المؤشر نموا أقل في الفترة 2005-2014 بمعدل 89.43 % ويعود السبب إلى تراجعه خلال الفترة 2008-2014 بمعدل 17.32% متأثرا بتراجع الأسعار الذي شهدته سنة 2015 حيث تراجع هذا المؤشر مقارنة بسنة 2014 بمعدل 19.90 % بفضل وفرة الإنتاج وارتفاع المخزون العالمي للحبوب حسب تقارير منظمة الأغذية والزراعة العالمية.

كما عرف مؤشر مجموعة الزيوت النباتية ارتفاع ملحوظا خلال الفترة 2005-2014 قدر ب 76.34% ولكن بشكل متذبذب بين الارتفاع والانخفاض، حيث عرف نموا قدر بـ 121.12% خلال الفترة 2005-2008، ليرتفع هذا الأخير خلال الفترة 2011-2013 ليبدأ في التراجع بشكل مستمر خلال الفترة الموالية، وعموما عرف هذا المؤشر تراجعا خلال الفترة 2008-2014 قدر بـ 20.25% كانت أعلى تراجع سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 بمعدل 23.68%.أما بالنسبة لمؤشر مجموعة السكر عرف نموا ملحوظا هو الآخر خلال 2005-2014 بمعدل نمو 71.91 %، فخلال الفترة 2005-2008 قدر نموه بـ 29.45% وقد سجل قيما خيالية في الفترة 2009-2012، بينما بدأ في التراجع في الفترة 2013-2014حيث عرف معدل نمو خلال الفترة 2008-2015 بقيمة 13.71% وهو المؤشر الوحيد الذي سجل نموا موجبا في هذه الفترة بين المؤشرات الموجودة في الجدول أعلاه، لكن عرف هو الآخر تراجعا سنة 2014 مقارنة بالسنة السابقة قدر بـ 13.38% .

كما عرف مؤشر أسعار اللحوم تطورا ملحوظا ولكنه الأقل بين المجموعات السلعية في الجدول أعلاه بمعدل نمو 60.3% في الفترة 2005-2014، ففي الفترة 2005-2008 قدر معدل نموه بـ 29.91%، بينما قدر بـ 23.39 في الفترة 2008-2014 وقد تراجع هذا المؤشر في الفترة 2014-2015ب20.0%. أما عن مؤشر أسعار الألبان ومشتقاتها فقد شهد هو الآخر نموا خلا فترة 2005-2014 قدر بـ 65.97%، حيث ارتفع هذا المؤشر إلى 223.1 بمعدل نمو 65% خلال الفترة 2005-2008 وقد حافظ على هذا الارتفاع إلى غاية 2014 ، بينما تراجع بنحو 32.57 % في الفترة 2014-2015.

ثانيا –تطورا لأرقام القياسية لبعض السلع الرئيسية في الدول العربية: من المؤكد أن الأسعار في الوطن العربي (الدول العربية) لن تكون في منأى عن هذا الارتفاع في الأرقام القياسية، ولمعرفة مدى تأثر أسعار السلع الغذائية في الدول العربية بقريناتها في العالم نقوم بدراسة مقارنة بين الجدول السابق والجدول الموالي :

الجدول (3-13): الأرقام القياسية لبعض السلع الرئيسية في الدول العربية خلال الفترة (2005 ـ 2014)
فترة الأساس 2002-2004/100

المجموعة السلعية	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2014	نسبة التغير 2005-2008	نسبة التغير 2008-2014	نسبة التغير 2005-2014
القمح	115.3	122.3	134	144	137	139	139	154.9	24.89	7.57	34.34
الزيوت النباتية	102.7	123.2	190	122	196	197	203	134.9	18.79	10.57	32.2
السكر	124.4	134.6	168.7	138	129	154	207	163.2	10.93%	18.26%	31.19
الألبان	125.7	129.9	98.4	135	201	199	207	135.5	7.39%	0.74%	7.8
اللحوم ا	117.5	121.7	122.7	199	172	182	205	172.9	69.36	13.11_	4.64

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي أعداد مختلفة ، تقرير البنك الدولي أعداد مختلفة .

نلاحظ أن مؤشرات أسعار الغذاء شهدت ارتفاعا ملحوظا في الفترة 2005-2014 في الدول العربية وذلك لمجموعة من الاعتبارات التي ذكرنا سابقا ، ولكن يمكن أن نميز بين فترتين الأولى 2005-2008 والتي تميزت بارتفاع كبير وسريع لمؤشرات الغذاء، أما الفترة 2008-2014 تميزت بتراجع بعض المؤشرات وارتفاع بعض المؤشرات بوتيرة أقل. حيث ارتفع مؤشر أسعار القمح من115.3 إلى 144 خلال الفترة 2005-2008 بمعدل تغير 24.89%، واستمر هذا المؤشر في الارتفاع إلى غاية 2014 حيث بلغ 154.9، بينما ارتفع مؤشر أسعار الزيوت النباتية من102.7 سنة 2005إلى 196 سنة 2009 ثم203 سنة 2011 ليتراجع إلى مستوى 134.9 سنة 2014، أما مؤشر أسعار السكر فقد عرف هو الآخر ارتفاعا من 124.4 سنة 2005 إلى 138 سنة 2008 ليسجل أعلى قيمة 207 في 2011 ثم تراجع إلى حدود 163.2في2014 بفضل انخفاض الأسعار العالمية، أما بالنسبة للألبان فإن مؤشر الأسعار ارتفع خلال الفترة 2005-2008 من 125.7 إلى135 ثم 201 في سنة 2009 ثم 207 سنة 2011، ليتراجع سنة 2014 إلى 135.5.

كذلك نلاحظ أن الأرقام القياسية لأسعار السلع الزراعية في الدول العربية تأخذ منحى متزايد كما هو الحال على المستوى العالمي، ولكن هذه الارتفاعات بمعدلات أقل من المعدلات العالمية ، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع العالمية لقلة المعروض منها نتيجة الظروف المناخية غير المناسبة والمواتية في بعض المناطق الإنتاجية الرئيسية، واستخدام المحاصيل الزراعية كوقود وزيادة الطلب نتيجة الزيادة السكانية، ونتيجة رفع الدعم وحظر التصدير في بعض الأحيان لأسباب تخص كل دولة، بالمقابل هناك مجموعة من الدول العربية التي تدعم أسعار السلع الرئيسية فيها مما يجعل الأرقام القياسية لها أقل من المستوى العالمي. وهناك مجموعة من الاعتبارات والحقائق يجب أن تؤخذ في الحسبان منها[1]:

- المعروف عن الدول العربية أنها من الدول التي تتأثر بشكل كبير اتجاه تغير أسعار السلع في الأسواق العالمية لأنها مستورد صافي للغذاء ، كما أن وارداتها تتشكل بنسبة كبيرة من السلع الرئيسية التي لا يمكن الاستغناء عنها ،وكذلك بسبب انخفاض الكميات المنتجة من المحاصيل الغذائية نتيجة الظروف الطبيعية والسياسات المعتمدة غير الملائمة للزراعة .
- ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج الزراعي والنقل خاصة بعد أزمة الغذاء سنة 2007 – 2008، حيث تأثرت هذه الأخيرة بارتفاع أسعار النفط، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج.
- وكذلك نمو عدد السكان مع عدم الاستقرار النسبي للمعروض من المواد الغذائية مما يسبب عجز في الطلب على المواد الغذائية.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، **"تقرير أوضاع الأمن العربي"** ،ص 35.

- السماح بتصدير بعض السلع رغم وجود عجز بها، ففي السودان رغم انخفاض إنتاج بعض المحاصيل إلا أنها تصدرها على حساب الاستهلاك المحلي، لكن تم فتح باب التصدير على مصرعيه .

يمكن القول أن الأمن الغذائي العربي حساس جدا لتقلبات أسعار السلع الغذائية، ومشكلة نقص الغذاء وخاصة القمح الذي تجاوزت كمياته المستوردة نصف الواردات العربية (حيث قدرت فجوته خلال الفترة 2005-2010 حوالي53%) [1]، لم يعد مشكلة اقتصادية فحسب بل تعدت إلى أن تصبح مشكلة سياسية، باعتبار المنطقة العربية الأكثر استيراد لهذه المادة إذ يمثل الاستيراد العربي للقمح حوالي 10% من التجارة العالمية لهذه المادة وبذلك فإنها فاقت أي منطقة أخرى، وفي ظل الأسعار المضطربة في الأسواق العالمية والأزمات المالية من جهة، والضغوطات التي تمارسها الدول المصدرة للحبوب من جهة ثانية، فإن الأمن الغذائي العربي في وضعية حرجة.

[1] صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012 – مرجع سبق ذكره- ص 70 .

المطلب الثالث: المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية

تمثل إتاحة الغذاء جانب العرض للسلع الزراعية وتقاس بقدرة الدولة على توفير الإمدادات الكافية من الغذاء لسكانها ،ويقصد بالمتاح للاستهلاك هو المتاح من الناتج المحلي من الغذاء مضافا إليه الواردات الغذائية مع استثناء قيمة الصادرات منها، في فترة زمنية معينة ويساعدنا هذا المؤشر في معرفة قدرة الفرد في الدول العربية على الحصول على الغذاء وبأي كمية ونوع.

الفصل الثالث ـــ

الجدول (3-14): المتاح من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة (2005 ـ 2014)

الوحدة :ألف طن

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	معدل النمو 2005-2014	الأهمية النسبية للسلع 2014 (%)
القمح والدقيق	48637.7	53690.1	48798.78	46719.00	54930.00	655705	56580.2	57452.1	53900	58200	19.66	19.41
الذرة الشامية	22457.8	20420.2	21899.39	21703.78	23630.63	23208.7	23963.0	25717.3	21900	23700	5.53	7.9
الارز	9355.7	9745.4	10066.10	10346.12	10644.78	8415.1	10300.1	9640.1	10700	11200	19.71	3.73
الشعير	14062.3	15960.9	14605.53	13987.93	15198.43	15875.7	14636.2	14225.6	20900	21200	50.75	7.07
مجموعة الحبوب	105767.4	110185.5	103620.45	102825.80	111385.80	113964.1	114435.5	114207.1	116800	123200	16.48	41.09
البطاطس	10557.9	10682.6	9506.33	10901.54	11351.99	11498.6	13435.1	15371.7	14.1	14900	41.12	4.96
جملة البقوليات	2319.3	2501.6	2007.61	2036.94	2314.36	2214.4	2545.5	2567.1	2.2	2400	3.48	0.8
جملة الخضر	46128.8	47485.8	46834.05	50738.01	52540.32	53575.1	49727.5	53904.3	49.7	49700	7.74	16.57
جملة الفاكهة	28517.6	32378.0	29011.27	30438.24	32144.72	32929.9	32273.5	32725.5	31.0	31800	11.51	10.6
السكر	7257	8239.2	10170.80	9971.69	10845.04	9258.5	10622.1	11613.3	8.8	8800	21.26	2.92
الزيوت النباتية	5188.6	5664.6	4296.10	4857.06	5139.92	5614.7	5233.8	5104.7	6.3	6200	19.49	2.1
جملة اللحوم	8766.9	--	8904.84	9069.66	9378.12	10714.6	11131.1	11456.6	11.4	12400	41.12	4.16
لحوم حمراء	4852.2	4991.3	5149.11	5336.2	5464.08	5830.0	5779.6	6037.6	6.2	6400	31.9	2.13
لحوم بيضاء	3914.7	2529.9	3755.73	3733.46	3914.53	4884.6	5351.5	5419.0	5.3	6100	55.82	2.03
أسماك	3472.6	3359.0	3388.88	3666.45	3714.53	4107.2	4076.2	4125.8	4.2	4400	26.70	1.45
بيض	--	--	1494.51	1505.83	1521.78	1631.9	1680.2	1697.4	1.8	2000	--	0.65
ألبان ومنتجاتها	33744.4	34303.1	35838.03	35929.83	36778.06	34264.2	37552.5	39841.4	31.6	31600	6.35-	10.5
إجمالي المتاح	260487.4	262320,6	263977,71	271016.71	282778.72	279773.2	282712.9	292614.9	278.1	299800	10.33	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة. الخانات الفارغة لم تتوفر عنها المعطيات.

نلاحظ أن الحبوب تشكل المكون الأساسي لسلة الغذاء في الدول العربية حيث شكلت 41.09%سنة2014 وتتشكل خاصة من القمح والدقيق، وقد عرفت تزايدا مستمرا خلال الفترة (2005 ـ2014) بمعدل نمو 16.48%في هذه الفترة رغم ارتفاع الأسعار العالمية، وقد عرف المتاح للاستهلاك من القمح والدقيق تزايدا خلال الفترة 2005-2010، ليتراجع في الفترة 2010-2014 ولكن عموما شهد خلال الفترة 2005-2014نموا بـ 19.66%. وكذلك الحال بالنسبة للذرة الشامية عرفت إنتاجا قدر بـ5.53%خلال نفس الفترة، حيث تميزت الكميات المتاحة من هذه السلعة بالتذبذب من سنة لأخرى ترتفع تارة وتنخفض تارة أخرى. أما بالنسبة للأرز فقد عرف المتاح منه نموا قدر بـ 11.2%، أما الشعير فقد عرف المتاح قدر بـ50.75%، حيث عرفت الكميات المتاحة تراجعا خلال الفترة 2006-2008، لترتفع خلال الفترة 2009- 2010 وانخفضت في الفترة 2011 - 2012، ولكنها شهدت قفزة نوعية سنة 2013 حيث بلغت الكميات المتاحة 20.9 مليون طن. أما جملة الخضر تأتي في المرتبة الثانية بمعدل 16.57 %وقد شهدت الكميات المتاحة منها معدلات نمو قدرت بـ 7.74% خلال الفترة 2005-2014، وقد حققت أعلى قيمة لها سنة 2010 بـ 53575.1 ألفطن ولكنها تراجعت في الفترة الموالية وتمثل البطاطس 4.96%وشهد المتاح منها نموا قدر بـ 41.12%،وتأتي في المرتبة الثالثة مجموعة الفواكه بـ 10.6%، كما عرف المتاح من هذه المجموعة نموا خلال فترة الدراسة قدر بـ 11.51%وقد عرفت تراجعا في متوسط الفترة 2005-2007، ولكنها تزايدت في الفترة 2008-2014 مقارنة بالفترة السابقة وقد سجلت أعلى قيمة هي الأخرى في سنة 2010 بـ32929.9 ألف طن ، ويعود الفضل في ذلك إلى ارتفاع كميات الإنتاج بالدرجة الأولى.

أما بالنسبة للمتاح من السكر فقد عرف نموا خلال الفترة 2005- 2014 قدر بـ 21.26%حيث تميز بالارتفاع خلال الفترة 2005-2012 غير أنه تراجع في الفترة 2013-2014 ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية وذلك ما أظهرته الأرقام القياسية، أما الزيوت النباتية عرفت نموا خلال فترة الدراسة بـ 19.49%، وتميز المتاح هذه المجموعة هي الأخرى بالارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى متأثرا بكميات الإنتاج وبأسعارها في الأسواق العالمية.

أما بالنسبة للمنتجات الحيوانية فإن المتاح منها عرف تقريبا كلها زيادة مستمرة خلال الفترة ويعود الفضل في ذلك بالدرجة الأولى إلى السياسات الزراعية التي اعتمدتها بعض الدول العربية، ولكن هذه الزيادة ضئيلة، حيث عرفت مجموعة اللحوم نموا ملحوظا بشكل مستمر حيث ارتفع المتاح من اللحوم الحمراء خلال الفترة 2005-2014 بـ 31.9 % والبيضاء بـ 55.82% كما أن المتاح من البيض عرف نموا متزايدا إلا أنه لا يمثل إلا 0.65%،و كذلك المتاح من الأسماك عرف نموا ملحوظا ومتزايدا قدر بـ 26.7 % خلال نفس الفترة بفضل نمو الإنتاج كما رأينا سابقا، إلا أنه لا يمثل سوى 1.45%من سلة الغذاء العربية رغم أهميته الغذائية. وفيما يخص الألبان ومنتجاتها التي تمثل 10.5 % من سلة الغذاء العربية عرفت الكميات المتاحة

منها نموا سالبا في الفترة 2005-2014 قدر بـ 6.35% غير أنها كانت متذبذبة بسبب تغير أسعار العالمية، وفي الفترة 2005-2009 ارتفعت من 33744.4 ألف طن إلى 36778.06، لتتراجع في سنة 2011 لترتفع في سنة 2010و2011 إلى37552.5 و39841.4ألف طن لتتراجع من جديد إلى 31600ألف طن سنة 2012.

من هنا يمكن القول أن المتاح في مجمل السلع الغذائية يتزايد بشكل مستمر، ولكن المشكل هو إمكانية تغطية هذه الزيادة للنمو السكاني وللإجابة على هذا المشكل نقوم بدراسة تطور نصيب الفرد من هذا المتاح.

أولا –متوسط نصيب الفرد من الغذاء: يعتبر تطور متوسط نصيب الفرد **من** الغذاء المتاح للاستهلاك من المؤشرات التي تدل على التوافق بين الزيادة في عدد السكان وبين كميات الغذاء الممكن الحصول عليها من قبل الأفراد .

جدول(3–15): متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في الدول العربية خلال الفترة(2005، 2014)

الوحدة: كلغ

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	نسبة التغير 2005-2008	نسبة التغير خلال 2008-2014	نسبة التغير خلال 2005-2014 %
القمح والدقيق	153.6	165.3	146.46	143	157	154.15	156.51	155.80	136.5	149.9	6.9-	4.8	2.4-
الذرة الشامية	70.9	62.9	65.73	57	57	64.22	66.29	69.74	56.3	60.9	13.9-	6.84	14.10-
الأرز	29.5	30	30.21	35	29	23.29	28.49	26.14	27.7	28.9	18.64	17.42-	2.03-
الخضر	145.6	49.2	140.57	146	153	148.26	137.55	146.18	127.9	139.3	0.27	-4.5	4.32-
الفاكهة	90	99.7	87.07	88	88	91.13	89.27	88.74	80.0	82.9	-2.22	5.79-	7.8-
السكر المكرر	22.9	25.4	30.53	31	28	25.62	29.38	31.49	22.7	25.8	35.37	16.77-	12.66
الزيوت النباتية	16.4	17.4	12.89	15	15	15.54	14.18	13.84	16.3	15.3	8.5-	2.00	7.18-
اللحوم الحمراء	15.3	15.4	15.45	16	16	**16.13**	15.99	16.37	15.9	16.7	4.5	4.37	9.15
لحوم الدواجن	12.4	10.9	11.27	12	13	**13.52**	14.8	14.70	13.6	14.4	3.2-	0.2	16.13
الأسماك	11	10.3	10.27	10	10	11.37	11.28	11.19	10.8	11.2	09-	12	1.81
الألبان ومنتجاتها	106.5	105.6	107.56	101	102	94.82	103.88	108.04	81.7	89.7	5.16-	11.18-	-15.77

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير أوضاع الأمن الغذائي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة .

من الملاحظ أن نصيب المستهلك العربي من المجموعات الغذائية المتاحة خلال الفترة (2005-201) سجل نموا سالبا في معظم المنتجات النباتية، بينما سجل نموا موجبا في معظم المنتجات الحيوانية.

بالنسبة للقمح والدقيق والذرة والفاكهة والزيوت النباتية عرف نصيب الفرد من المتاح منها تراجعا خلال الفترة 2005-2008 على النحو التالي -6.9 %، -13.9%، -2.22%، و-8.5% وهذا تأثرا بارتفاع

الأسعار على إثر الأزمة الغذائية، بينما تحسن نصيب الفرد من المتاح منها في الفترة 2008-2014 حيث سجل هذا المؤشر نموا على النحو التالي4.8%، 6.84 %، -3.79%، 2.00% على التوالي .

أما بالنسبة للأرز ومجموعة الخضر والسكر فقد عرف نصيب الفرد منها نموا ايجابيا على حساب تراجع المتاح من السلع السالفة الذكر خلال الفترة 2005-2008 على النحو التالي 18.64 % ،0.27%، 35.37% بينما سجلت معدلات سالبة في الفترة 2008-2014 نتيجة استمرار الأسعار في الارتفاع .

أما المنتجات الحيوانية (اللحوم البيضاء، الأسماك، الألبان والبيض) بشكل عام تراجع نصيب الفرد منها خلال الفترة 2005-2008 على النحو التالي -3.2% ، -0.9% -5.16%على التوالي، ماعدا اللحوم الحمراء التي ارتفع فيها نصيب الفرد في نفس الفترة بـ 4.5%، بينما سجل نصيب الفرد نموا موجبا لهذه المجموعات حسب الجدول (3-14) في الفترة 2008-2014، ماعدا مجموعة الألبان ومنتجاتها التي عرف فيها نصيب الفرد تراجعا مستمرا قدر بـ 11.18%على الرغم من أهميتها الغذائية.

ثانيا – الميزان الطاقوي للفرد: إن تطور نصيب الفرد من المجموعات الغذائية لاسيما الأساسية في حياته اليومية له دلالة عن وضعية الغذاء في الدول العربية ومدى توافره، ولكن هذا المؤشر غير كاف للحكم على تطور نصيب الفرد في المنطقة العربية ككل ومدى إمكانية حصول الأفراد على الكميات الكافية من الغذاء الضروري لمزاولة أنشطتهم بطريقة صحية، وهنا يطرح السؤال هل هذا المتوسط لنصيب الفرد متساويا ومناسبا في كل الدول العربية؟ .وهو ما نتطرق إليه من خلال الجدول الموالي.

الجدول (3-16): نصيب الفرد من السعرات الحرارية في الدول العربية 2014 **الوحدة:** غرام/كيلوكلوري

الدولة	سعرات حرارية (كيلوكلوري)	بروتين (غرام)	دهون (غرام)
الجزائر	3296.0	92.0	76.6
الأردن	3149.0	82.9	101.1
الإمارات	32.15.0	98.2	102.7
البحرين	3321.0	105.0	87.0
تونس	3362.0	98.0	87.1
جيبوتي	2526.0	63.5	59.9
السعودية	3122.0	87.0	96.2
السودان	2346.0	75.0	69.2
الصومال	1568.0	56.0	18.0
العراق	2489.0	61.4	69.0
عمان	3143.0	88.3	90.4
فلسطين	2392.0	62.0	41.0
قطر	3160.00	90.0	85.0
الكويت	3471.0	104.4	115.8
لبنان	3181.0	80.3	106.1
مصر	3517.0	104.2	62.4
المغرب	3334.0	95.6	79.6
موريتانيا	2791.0	80.1	79.6
المتوسط العربي	2965.7	84.7	78.5
المتوسط العالمي	2870.0	80.5	72.7

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2014 – مرجع سبق ذكره- ص24.

- **ملاحظة**: الدول الغير موجودة لغياب المعطيات عنها.

قدر متوسط نصيب الفرد العربي من السعرات 2965.7 كيلو كالوري في سنة 2014 ، بعد أن كانت في سنة 2012 بحوالي 3142.1 كيلو كالوري بعدما قدر بـ 2906 كيلو كالوري سنة 2011[1] ، وهو يفوق المتوسط العالمي الذي قدر بـ 2870.0، لكن أقل من نصيب الفرد في الدول الصناعية الذي يصل إلى 3340 كيلو كالوري، ولكن الملاحظ أن هناك تفاوت كبير جدا بين الدول فيما يخص نصيب الفرد من عناصر الطاقة إذ يرتفع في كل من الأردن، الإمارات، السعودية، البحرين ،قطر، عمان، الكويت وتونس

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2014 – مرجع سبق ذكره-ص 36.

والمغرب والجزائر ومصر مقارنة بالمتوسط العام لمجموعة الدول العربية، في حين يرتفع متوسط نصيب الفرد من البروتين في كل من الأردن ،الإمارات، السودان، الجزائر، المغرب ومصر، السعودية، البحرين وتونس وينخفض بشكل واضح جدا في كل من جيبوتي، العراق، الصومال وفلسطين عن المتوسط العربي الذي قدر بـ 84.7 غ والعالمي بـ 80.5 غ، أما بالنسبة للدهون يزيد متوسط نصيب الفرد العربي عن المتوسط العالمي في كل من السعودية وتونس لبنان، عمان، موريتانيا ،المغرب، البحرين والإمارات، ليبيا والأردن، قطر وعمان عن المتوسط العربي، في حين نصيب الفرد في كل من الصومال، فلسطين وجيبوتي ضئيل، ويفسر هذا التفاوت بعدة عوامل منها التفاوت في مستويات الدخول إذ نلاحظ أن الدول ذات الدخول المرتفعة هي التي يتمتع الفرد فيها بنصيب كاف من السعرات الحرارية وكل مصادر الطاقة من بروتين ودهون، بالإضافة إلى ذلك أعداد السكان، والظروف المناخية، والعادات الغذائية، وكذا المتاح من السلع الغذائية لكل دولة .

المطلب الرابع: مستويات الدخول وتأثيرها على وضعية الأمن الغذائي

تتأثر كميات وأنواع السلع التي تشكل سلة الغذاء في الدول العربية بشكل خاص بمستويات الدخول لأنها الصورة الحقيقية لقدرة المستهلك على تلبية حاجياته إلى جانب عوامل أخرى، وقد أشارت إحصائيات البنك الدولي لعام2011 إلى أن معدل النمو في الدخل للدول العربية قدر بـ 3%سنة 2010 حين قدر على المستوى العالمي بـ .1.1%، مما يدل على التحسن النسبي في مستويات الدخول في الدول العربية، وفي هذا الصدد يمكن تقسيم الدول العربية من حيث الدخول إلى ثلاث مجموعات أساسية وهي :

– **مجموعة البلدان مرتفعة الدخل وهي:** مجموعة مجلس التعاون الخليجي وليبيا بمتوسط شهري للفرد مقداره 2262 دولار ومساهمة قطاع الإنتاج الزراعي في الإنتاج الإجمالي عموما منخفضة أما في إطار سياسات الدعم فإن الأسعار المحلية تأخذ بالانخفاض مقارنة بنظيرتها على المستوى العالمي بفضل مخصصات الميزانيات الموجهة للحفاظ على الحفظ على مستويات أسعار السلع الغذائية عند حد معين ويمكن تصنيف الدول العربية من حيث الدخل على النحو التالي[1].

– **مجموعة البلدان العربية المتوسطة الدخل:** ويساهم قطاعها الزراعي بأهمية كبيرة في إجمالي الناتج المحلي وتتفاوت في حجم سكانها ، والبعض منها يحقق اكتفاءا ذاتيا متوسطا، وتعمل سياساتها على تحفيز صادراتها الزراعية فضلا عن اهتمامها بسياسات الدعم والحماية، وعلى الرغم من تأثرها سلبا نتيجة التشوهات التي تحصل في تخصيص الموارد الزراعية نتيجة لفقدانها لمزايا السوق، فإنها تحصل على جوانب

[1] سالم توفيق النجفي، "**سياسات الأمن الغذائي العربي حالة الركود في اقتصاد عالمي متغير**"، مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى بيروت2013/ ص104.

إيجابية تتحدد في قدرتها على توفير جزء كبير من متطلبات أفراد المجتمع من الحاجات الأساسية في صورة اكتفاء ذاتي كما هو الحال في سوريا ومصر والمغرب ونسبيا في الجزائر.

– مجموعة البلدان العربية منخفضة الدخل: ويعتمد إجمالي ناتجها المحلي بصفة رئيسية على النشاطات الاقتصادية الزراعية، وبذلك ترتفع مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج القومي، وتعتمد أيضا على الواردات الغذائية في توفير مستويات مرضية من الأمن الغذائي كالصومال ، جيبوتي، فلسطين، السودان وموريتانيا ، وبالنظر لاعتمادها على الوسائل التقليدية في جزء كبير من إنتاجها الزراعي، فإنها تتسم بضعف مرونة استجابة مواردها الزراعية لحوافز سياسات الدعم والحماية للتوسع في الإنتاج الغذائي، وبالنظر لهذا الجمود في حركة الموارد الزراعية فإنها لا تستفيد من الفروق السعرية بين أسواقها المحلية ونظيرتها العالمية[1] بسبب تدني كميات الإنتاج الزراعي و ارتفاع حجم المضاربات.

أولا– نصيب الفرد من الناتج المحلي: يعتبر متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي من أهم المؤشرات على تدل على وضعية الأمن الغذائي في أي دولة ، ولكن بما أن مفهوم الأمن الغذائي أوسع مما توفره الدولة من إنتاجها الخاص للغذاء فإن نصيب الفرد من الناتج الكلي له دلالة هو الآخر .

[1] سالم توفيق النجفي– مرجع سبق ذكره- ص104

الجدول (3-17): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة(2005- 2013)

الوحدة: الدولار

الدولة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	متوسط 2013-2005
الجزائر	3101.6	3477.99	3899.51	4935.52	3924.41	4535.29	5458.55	5542.65	5468.20	4482.63
الأردن	2152.3	2613.75	2971.34	3759.49	3988.80	4328.91	4621.69	4848.36	5157.50	3826.90
الإمارات	27085.1	39816.51	43815.29	46201.82	34654.11	34352.87	40320.24	40350.39	42437.39	38781.52
البحرين	15575.7	21347	3469.26	20018.80	19465.23	20929.89	23628.40	23523.93	21770.86	18858.78
تونس	2886.5	3067.83	3469.26	4349.35	4181.88	4203.18	4350.06	4308.32	4199.69	3890.67
جيبوتي	1039.5	1111.50	1203.53	1327.04	1203.10	1269.53	1366.16	1340.52	2025.75	1320.73
السعودية	13555.9	14937.51	15834.96	18470.72	16094.68	19413.05	23593.82	24911.36	24332.98	17256.71
السودان	1266.9	1252.64	1498.17	14521.79	1492.78	1695.65	2059.13	1950.43	1430.38	3018.65
سوريا	1365.8	1586.20	1883.84	2283.49	2277.48	2450.13	2399.68	2344.23	2254.65	2093.94
الصومال	111.6	109.38	107.23	105.11	103.03	101.36	99.69	98.06	97.10	103.61
العراق	1191.8	1903.71	2442.09	3375.83	2936.95	3762.28	4906.83	6147.28	6525.73	2597.65
عمان	12294.3	14435.32	15177.38	21125.22	17195.15	21205.57	21235.78	21301.91	20576.30	18283.04
فلسطين	1190.9	1187.98	1239.19	1596.92	1717.81	1847.64	1767.87	2627.20	2845.62	1780.12
قطر	53333.0	54495.73	57935.38	90287.89	59683.03	72970.26	98963.65	94431.37	100992.01	75899.14
الكويت	29240.1	33274.63	35270.66	42662.50	28791.16	30771.50	40138.62	37384.07	39595.22	35236.55
لبنان	4770.2	4789.21	5274.40	6250.55	7200.18	7611.42	8112.19	8918.34	9093.82	6891.14
ليبيا	7037.0	9735.01	11053.43	14705.50	9916.43	11616.63	5712.03	5651.56	5559.43	8998.55
مصر	1021.6	1479.46	1763.96	2159.48	2453.55	2773.95	2928.29	2997.28	2866.96	2271.61
المغرب	1954.0	2151.61	2237.94	2850.82	2873.42	2870.41	2901.97	7589.61	7508.30	3659.78
موريتانيا	639.1	925.63	919.52	1369.14	965.58	1127.90	1232.56	1202.81	1225.55	1067.53
اليمن	873.0	1000.14	1103.58	1398.60	1264.84	1343.39	1317.98	1307.74	1375.52	1220.53
المتوسط العام	4012.83	4043.02	4519.17	5789.43	5075.39	5783.50	6791.05	6985.44	7036.65	5559.60

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

من الجدول نلاحظ أن متوسط نصيب الفرد العربي من الناتج المحلي الكلي بالأسعار الجارية متزايد باستمرار من سنة لأخرى لعوامل موضوعية وأخرى تضخمية إلا أنه يتفاوت من دولة لأخرى ،وفقا لتنوع مصادر الدخل وحجم القطاعات الاقتصادية بالدولة وعدد سكان كل منها، حيث يصل متوسط نصيب الفرد خلال فترة الدراسة إلى أقصاه في الدول المصدرة للبترول، فهو مرتفع جدا في كل من قطر، الإمارات، الكويت، عمان، البحرين، السعودية ويقدر بنحو 38781.52 دولار، 75899.14 دولار، 35236.55 دولار،18283.04، 18858.78دولار، 17256.71 دولار على التوالي، كما أنه متزايد بشكل ملحوظ، وذلك يعود لكبر حجم الناتج الكلي فيها من جهة، وقلة عدد السكان في بعضها كالإمارات والبحرين، وهو

ما يفسر ارتفاع الدخل الفردي في هذه الدول. بينما ينخفض نصيب الفرد بشكل واضح في كل من جيبوتي السودان، فلسطين على نحو التالي 1320.73 دولار، 1780.12 دولار،، 3018.65 دولار، وبشكل رهيب في الصومال حيث لم يتجاوز 103.3دولار سنة 2009 لينخفض سنة 2011 إلى 99.69 دولار بمتوسط نحو103.61 دولار، بينما يتراوح متوسط نصيب بين1067.53دولار في موريتانيا و8998.55 دولار في ليبيا إلا أن هذا المؤشر بدأ يتراجع فيها بسبب الأوضاع الأمنية.

إن كل من متوسط نصيب الفرد من الناتج الكلي ومتوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية ليس كافيين ودقيقين للحكم على إتاحة الغذاء للمستهلك العربي، لأنهما يحسبان بجمع كل القيم وتقسيمها على عددها ، وهو ما يعرف في الإحصاء بالوسط الحسابي الذي يتأثر بالقيم الدنيا والقيم العظمى لعناصر العينة، ويمكن أن يظهر مستوى انخفاض الدخل من خلال معدلات الفقر التي سجلت في بعض الدول .

ثانيا –مستويات الفقر: ويمثل الفقر في الدول العربية ظاهرة ريفية في المقام الأول حيث يعيش ربع سكان المنطقة العربية تحت خط الفقر الوطني ويقيم 76%من هذه الفئة في المناطق الريفية، وتتراوح نسبة الفقر في الحضر بين حد أدنى يقدر بنحو2% في تونس وحد أقصى يقدر بحوالي 39% في جيبوتي بينما في الريف تتراوح هذه النسبة بين 5% في تونس و85%في السودان البلد الزراعي الأول في المنطقة العربية، كما تتراوح نسبة الفقراء في المناطق الريفية بين 29% في الأردن و 84% في اليمن كحد أقصى، ويمكن تصنيف الدول العربية إلى ثلاث مجموعات حسب نسبة عدد الفقراء، المجموعة الأولى تشمل اليمن، موريتانيا، فلسطين، الصومال، السودان، جيبوتي وجزر القمر وتفوق فيها نسبة الفقر 40%، أما الثانية تضم الأردن، البحرين، سوريا، العراق ومصر وتتراوح فيها معدلات الفقر بين 10-20%، أما المجموعة الثالثة فيقل فيها معدل الفقر عن 10% وتشمل تونس، الجزائر، المغرب، لبنان ودول مجلس التعاون الخليجي[1] .

ثالثا – مؤشر نقص التغذية: نقص التغذية يعني أن الشخص غير قادر على الحصول على ما يكفي من الغذاء لتلبية الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية اليومية لمدة عام واحد، وتعرف الفاو الجوع باعتباره مرادفا لنقص التغذية المزمن.يعتبر مؤشر نقص التغذية من المؤشرات المهمة لأن بعض الدراسات تؤكد أن ثلث الوفيات دون سن الخامسة سببها هو نقص التغذية، كما أنه من المؤشرات الدالة على قدرة المستهلك في الوطن العربي على الحصول على الغذاء وبأي مقدار وأي نوعية(مقدار الطاقة التي يتحصل عليها، ونوعية الغذاء)، خاصة في ظل ارتفاع أسعار الغذاء والكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية التي أثرت على الأقاليم الزراعية حيث تشير تقديرات المنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى أنّ ما مجموعه 842 مليون نسمة في الفترة 2011-2013، وهو ما يعادل 12% من سكان العالم أو أكثر من شخص من كل ثمانية

[1]المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " **آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي**"،- مرجع سبق ذكره- ص14.

أشخاص في العالم، كانوا يعانون من الجوع المزمن ولا يحصلون بشكل منتظم على الغذاء الكافي لحياة نشطة[1]. وتشيع ظاهرة نقص التغذية حينما ينخفض دخل الأسرة وكذلك حينما يصاحب ذلك نقص في الطعام ويفتقر النظام الغذائي إلى التنوع مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الأمراض المعدية ونقص النمو وغيرها من الآثار السلبية التي تظهر على الفرد،حيث تؤكد العديد من الدراسات والإحصائيات أن عدد ناقصي التغذية ارتفع بشكل كبير نتيجة هذه العوامل.

الجدول (3-18): مؤشر نقص التغذية خلال الفترة 2005- 2014 **الوحدة:** (%)

	نسبة عدد ناقصي التغذية في الدول العربية (%)		
الدولة	**2005-2008**	**2009-2011**	**2012-2014**
الجزائر	≤5	≤5	3
البحرين	≤5	≤5	3
جيبوتي	33.0	23.1	18.9
مصر	6.8	5.1	≤5
الامارات	≤5	≤5	≤5
العراق	26.0	25.2	23.5
الاردن	≤5	≤5	3
لبنان	≤5	≤5	≤5
ليبيا	--	--	--
موريتانيا	10.8	7.4	6.5
المغرب	≤5	≤5	≤5
سلطنة عمان	≤5	≤5	≤5
الكويت	≤5	0.9	1.5
قطر	≤5	≤5	≤5
السعودية	≤5	≤5	≤5
الصومال	--	--	--
السودان	24.3	30.6	38.6
سوريا	--	--	--
تونس	≤5	≤5	≤5
اليمن	29.6	26.6	25.7

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على منظمة الأغذية والزراعة ،خريطة الجوع لعام 2015 ،على موقع المنظمة .

[1]تقرير منظمة الأغذية والزراعة حول أوضاع الأمن الغذائي العالمي، **"الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة "**،على الموقع:
2013/12/20 http://www.fao.org/publications

هناك مجموعة من الدول العربية التي سجلت نسبا مرتفعة لناقصي التغذية كالسودان التي عولت عليها الدول العربية في الكثير من المناسبات كسلة للغذاء العربي لما تمتلكه من ثروات وموارد زراعية ولكن عدد ناقصي التغذية فيها ناهز 38.6%في الفترة 2012 -2014 والملاحظ من الجدول هو أن هذه النسبة في تزايد خلال المرحلة 2005- 2014، بعد أن كانت 24.3 %في الفترة 2005-2008،ثم تليها كل من اليمن، العراق وجيبوتي وموريتانيا بالنسب التالية 25.7%،23.5%،18.9% و6.5 %في الفترة 2012-2014، رغم أن هذه النسبة عرفت تراجعا مقارنة بالفترة 2005-2008 وكانت على النحو التالي 68.1%في جزر القمر، 29.6 %26.0 % في كل من اليمن والعراق على التوالي، وجيبوتي بـ33.0 % و10.8 % في موريتانيا التي تأثرت بشكل كبير بارتفاع أسعار الغذاء في هذه الفترة، ويمكن أن نظيف إلى هذه المجموعة كل من سوريا وليبيا اللتان تعيشان أوضاعا أمنية أثرت بشكل مباشر على قطاع الزراعة وعلى أوضاع التغذية. أما بقية الدول فقد سجلت نسبا دون 05% في معظم الفترات التي وردت في الجدول أعلاه وهي نسبا مقبولة جدا .

المبحث الثالث: تحليل الفجوة الغذائية في الدول العربية

سنحاول في هذا الجزء من الدراسة تقدير وتحليل قيمة الفجوة الغذائية التي تعاني منها مجموعة الدول العربية كما ونقدا، وكيف تساهم كل دولة في هذه الفجوة وبأي نسبة.

المطلب الأول: معدلات الاكتفاء الذاتي

تتيح تحليل نسب الاكتفاء الذاتي التعرف على حالة ومستوى الإنتاج من مختلف السلع الغذائية ، حيث توضح مقدرة الإنتاج المحلي في الوطن العربي على مقابلة الاحتياجات الاستهلاكية ومجابهة الطلب المتزايد، ومدى مساهمته في المتاح من الغذاء للاستهلاك .

جدول(3-19): معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الرئيسية خلال الفترة (2005 -2014)(%)

المجموعة السلعية	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
السكر (المكرر)	38.5	33.4	36.3	26.3	26.5	33.4	30.1	30.4	32.7	35.7
الزيوت النباتية	28.1	27.8	25.2	33.8	31.3	36.8	41.2	41.1	35.4	35.1
الحبوب والدقيق	49.7	56.3	56.1	44.6	49.2	44.6	45.7	47.00	51.1	52.6
البقوليات	56.2	59.8	58.5	56.3	57.7	55.5	52.8	50.7	65.5	65.2
لحوم الدواجن	75.1	74.8	74.2	67.00	65.9	66.5	66.8	64.6	70.9	73.1
الألبان ومنتجاتها	71.4	70.9	71.8	74.1	74.0	77.7	72.7	70.2	.83	82.2
اللحوم الحمراء	85.6	85.8	84.5	87.6	88.6	83.0	82.9	83.8	80.3	81.0
الفاكهة	95.9	96.8	96.1	99.6	100.3	97.5	98.5	99.6	107.3	107.9
البطاطس	100.6	101.0	101.5	100.00	99.2	101.2	105.4	108.7	105.1	105.4
الخضر	100.1	99.7	100.2	102.2	103.2	102.7	106.6	107.3	108.9	113.1
الأسماك	103.1	103.8	102.8	108.5	108.3	100.7	100.9	101.1	101.5	102.2

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير أوضاع الأمن الغذائي، أعداد مختلفة.

من خلال قراءة الجدول أعلاه نلاحظ أن معظم المجموعات السلعية سجلت تطورا في نسب الاكتفاء الذاتي خلال الفترة 2005-2014 ما عدا اللحوم الحمراء التي عرفت تراجعا ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى تراجع عدد رؤوس الماشية كما رأينا سابقا فيما يخص تطور الثروة الحيوانية وكذلك الأسماك .

كما يمكن تقسيم المجموعات السلعية للغذاء من حيث الاكتفاء إلى ثلاثة مجموعات وهي :

- **مجموعة السلع ذات الاكتفاء الذاتي المرتفع**: وتضم الفاكهة التي سجلت نسبة اكتفاء سنة 2009 بـ 100.3 % وعرفت استقرارا نوعا ما رغم انخفاض معدلها سنتي 2010و2011 لتستقر عند 99.6% سنة 2012، ثم107.3% 107.9% في سنتي 1013و 2014 على التوالي وهذه النسب مقبولة جدا بعد أن كانت حوالي 95.9% سنة 2005. وكذلك الأسماك التي سجلت معدلات تفوق 100% خلال الفترة (2005-2014) لتسجل نسبة 102.2% سنة 2014 وهذه النسبة هي الأخرى مقبولة جدا

رغم أنها تراجعت مقارنة بسنوات سابقة، بالإضافة إلى الخضر لم تقل نسبة الاكتفاء فيها عن 100% خلال نفس الفترة حيث ارتفعت بشكل مستمر من100.1% سنة 2005إلى102.2%سنة 2008 ثم إلى107.3% سنة 2012 ثم113.1 سنة 2014، إلى جانب البطاطس التي لم تقل نسبة الاكتفاء فيها عن 100% (ماعدا سنة 2009 بـ نسبة 99.2 %) خلال هذه الفترة حيث زادت بشكل مستمر من 100.6% سنة2005 إلى 108.7%سنة 2012 و 105.4%سنة2014.

- **مجموعة السلع ذات معدل اكتفاء ذاتي متوسط:** وتشمل اللحوم الحمراء التي حققت معدلات اكتفاء تراوحت بين 80.30% و88.6 %خلال هذه الفترة ولكن للأسف أن هذه المعدلات متذبذبة إذا قورنت بالخضر حيث قدرت نسبة الاكتفاء بـ 85.6%سنة 2005 ثم 88.6 %سنة2009 لتسجل أدنى نسبة سنة 2013 بـ 80.30% إلا أنها عرفت نموا طفيفا سنة 2014، أما اللحوم البيضاء معدل الاكتفاء فيها متوسط ولكنه لم يعرف تحسن خلال هذه الفترة بل انخفض بشكل تدريجي من75.1%سنة 2005 إلى 67% سنة 2008 إلى 64.6 %سنة 2012 إلا أن هذه النسبة تحسنت في الفترة 2013 -2014 بنحو 70.9% و73.1%، بالإضافة إلى الألبان ومنتجاتها معدل الاكتفاء الذاتي فيها أحسن من اللحوم البيضاء، ولكن هو الآخر غير مستقر بشكل كافي حيث ارتفع من71.4%سنة 2005 إلى74.1%سنة2008 ليستقر تقريبا عند نفس النسبة سنة 2009 ليرتفع سنة 2010 إلى 77.7%وينخفض إلى70.2% سنة2012 وقد قدرت نسبة الاكتفاء من هذه المادة سنة 2014 بـ 82.2%.أما البقوليات تحقق الدول العربية فيها تقريبا اكتفاء يغطي نصف حاجياتها منها حيث تراوح معدل الاكتفاء الذاتي بين56.2 % و56.5% في الفترة 2005-2007، بينما تراوح بين 56.3 % سنة 2008 و50.7% سنة 2012، ولكنه ارتفع في الفترة 2013-2014 إلى حدود 62.5 %، ولكن هذا التذبذب غير ملائم في ظل استمرار أسعار الغذاء في الارتفاع وارتباط المتاح من الغذاء في الدول العربية بها .

- **مجموعة السلع ذات معدل الاكتفاء الذاتي المنخفض:** وتضم مجموعة الحبوب التي عرفت معدلات اكتفاء متزايدة نوعا ما تراوحت بين 49.7% سنة 2005 و44.6% سنة 2008 لتصل إلى 47.7% سنة 2012 و52.6 % سنة 2014 وهي النسب متدنية وغير ملائمة لأوضاع الغذاء في الدول العربية وهي لأنها تساهم في ارتفاع قيمة الفجوة الغذائية بشكل كبير. وكذلك الزيوت النباتية هي الأخرى تدخل في تركيب الفجوة الغذائية بشكل أساسي بمعدلات اكتفاء تراوحت بين28.1% سنة 2005 لتستمر في التزايد إلى غاية 33.8% سنة 2008 لتحقق أعلى معدل سنة 2011 بـ 41.% لينخفض هذا المعدل نوعا ما سنة 2012 إلى 41.1% لتتراجع سنة 2014 إلى نحو 35.4 %، وفي الأخير مادة السكر وهي السلعة التي تحقق الدول العربية فيها أدنى معدل اكتفاء ذاتي، حيث تراوح هذه المعدل بين38.5%سنة 2005 ليتراجع إلى نحو26.3% سنة 2008 ثم تزايد نوعا ما ليصل إلى 30.4% سنة 2012 وقد استمر

كذلك إلى غاية 2014 ليسجل قيمة 35.7%، و لكن تساهم الدول العربية في تحقيق معدلات الاكتفاء هذه بشكل متفاوت، وذلك لتمايز خصائصها وتنوع مداخيلها .

المطلب الثاني: الفجوة الغذائية في الدول العربية

تقدر الفجوة الغذائية في الدول العربية على أساس الفرق بين الإنتاج وما هو متاح للاستهلاك أي صافي الاستيراد من السلع الغذائية، مع افتراض عدم وجود مخزونات مرحلة وبدون تضمين تجارة السلع الغذائية العربية البينية، أي أن الفجوة الغذائية تعنى بصافي الاستيراد مع الخارج فقط(خارج المنطقة العربية)[1]. والمعروف عن الفجوة الغذائية العربية أنها كبيرة وهي في اتساع مستمر حيث بلغت فاتورة استيراد الغذاء سنة 2013حوالي34.36مليار دولار بعد أن كانت حوالي 34.83مليار دولار سنة 2011. ولكن الأسوأ في هذا هو أن هذه الفجوة تتشكل من مجموعة السلع الغذائية الرئيسية التي تحتكر إنتاجها بعض الدول العظمى كما سنرى لاحقا.

– **أولا :تطور الفجوة الغذائية في الدول العربية:** تعرف الفجوة الغذائية في الدول العربية على أن حجمها كبير ويفوق حدود المعقول، خاصة في ظل الانكشاف الغذائي بسبب الخصائص التي تتميز بها هذه الدول وارتباط فاتورة غذائها بالمتغيرات الدولية كارتفاع أسعار الغذاء والطاقة بالإضافة إلى آثار تغيرات أسعار صرف بعض العملات كالدولار الأمريكي والأورو.

الجدول (3–20): تطور الفجوة الغذائية في الدول العربية خلال الفترة (2005–2014)

الوحدة : مليار دولار

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قيمة الفجوة	18.06	18.09	24.9	43.18	36.98	34.34	34.83	36.71	34.36	34.18
معدل النمو (%)	--	0.16	37.64	73.41	14.35-	7.1-	1.42	5.4	6.4-	0.52

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير أوضاع الأمن الغذائي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

تعتبر الفجوة الغذائية مرتفعة جدا في الدول العربية، حيث عرفت قفزة رهيبة خلال الفترة 2006–2008، إذ ارتفعت بنسبة 37.64% سنة 2007 وبنسبة73.41% سنة 2008، في غضون سنتين فقط بسبب أزمة الغذاء التي هزت الأسعار، وقد عرفت الفجوة الغذائية أعلى قيمة لها بـ43.18 مليار دولار سنة 2008 بسبب ارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية، ولكنها بدأت تتراجع بفضل تراجع الأسعار في الأسواق العالمية إذ تقلصت إلى 36.98مليار دولار في السنة الموالية واستمرت في التراجع إلى غاية 2011 بقيمة 34.83مليار دولار، ولكنها ارتفعت من جديد في سنتي 2012 و2013 على التوالي بنحو 1.42%و5.4%، بسبب ارتفاع أسعار الغذاء مرة أخرى سنة 2012، ولكنها تراجعت في سنة 2014 إلى أدنى قيمة لها منذ انفجار أزمة الغذاء وقدرت قيمتها بـ 34.18 مليار دولار بفضل انخفاض أسعار النفط

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، ص40.

وارتفاع حجم المخزون العالمي من السلع الاستراتيجية. ويمكن أن يكون حجم الفجوة الغذائية مؤشرا مهما للوضع الغذائي العربي ولكنه غير معبر بما فيه الكفاية، وسنحاول دراسة تركيبة الفجوة الغذائية للبحث في أهمية السلع التي تتشكل منها وأسباب ذلك.

ثانيا– تركيبة الفجوة الغذائية: تتكون الفجوة الغذائية العربية من مجموعة من السلع المختلفة بنسب متفاوتة ، يمكن توضيحها من خلال الجدول الموالي :

الجدول (3-21) :قيمة العجز أو الفائض من السلع الغذائية الرئيسية في الدول العربية خلال الفترة (2005-2014) **الوحدة:** مليون دولار

المجموعات السلعية	2005		2006		2007		2008		2009		2010		2011		2012		2013		2014	
	القيمةالعجز أو الفائض	العجز أوالفائض (%)	القيمةالعجز أو الفائض	العجز أوالفائض (%)	القيمةالعجز أو الفائض	العجز أوالفائض (%)	القيمةالعجز أو الفائض	العجز أوالفائض (%)	القيمةالعجز أو الفائض	العجز أوالفائض (%)	القيمةالعجز أو الفائض	العجز أوالفائض (%)	القيمةالعجز أو الفائض	العجز أوالفائض (%)	القيمةالعجز أو الفائض	العجز أوالفائض (%)	القيمة	نسبة العجز أوالفائض (%)	القيمةالعجز أو الفائض	العجز أو الفائض (%)
القمح والدقيق	4.5	24.91	4.22	23.32	7.4	29.71	12.30	28	8.06	24.9	8.06	22.49	8.41	22.86	10.51	28.6	9.91	28.8	9.43	27.6
الذرة الشامية	2.1	14.39	1.9	10.50	3.12	12.53	3.60	8	3.00	9.3	3.65	10.19	4.05	11.01	4.72	12.9	5.01	14.6	4.84	14.2
الارز	1.47	8.14	1.33	7.35	1.7	6.82	4.45	11	2.93	9.1	3.42	9.54	3.65	9.91	2.7	7.4	3.12	9.1	4.00	11.7
الشعير	1.4	7.75	1.37	7.57	2.06	8.27	3.45	8	1.77	5.5	2.3	6.44	2.24	6.09	3.09	8.4	4.09	11.9	4.04	11.8
مجموعة الحبوب	9.66	53.48	9.04	49.97	14.5	58.23	24.45	57.00	15.85	49	17.88	49.92	18.47	50.09	21.26	57.9	2.30	64.9	22.44	62
البطاطس	0.10	0.55	0.054	2.98	0.26	1.04	(0.18)	(0.4)	0.2	0.6	0.11	0.30	(0.1)	(04.3)	(0.01)	(0.03)	(0.13)	(0.4)	(0.17)	(0.5)
جملة البقوليات	0.41	2.27	0.39	2.15	0.37	1.48	0.75	2.00	0.68	2.1	0.74	2.06	0.86	2.38	0.81	2.2	0.73	2.1	0.73	2.1
جملة الخضر	--		--	--	(1.05)	(4.21)	(0.88)	(2.03)	(0.11)	(0.3)	(0.87)	(2.53)	(1.63)	69.01	(2.25)	(6.1)	(2.64)	(7.7)	(2.89)	(8.5)
جملة الفاكهة	(0.48)	(2.65)	(0.42)	(2.32)	(0.44)	(1.76)	(0.26)	1.00	(0.41)	(1.11)	(0.07')	(0.2)	(0.25)	(1.07)	(0.39)	(1.1)	(0.95)	(2.8)	(1.16)	(3.4)
السكر	1.36	7.53	1.92	10.61	2.72	10.92	2.93	7.00	2.84	8.8	3.43	9.59	3.21	8.71	3.33	9.1	2.43	7.1	2.43	7.1
الزيوت النباتية	2.0	11.07	2.44	13.48	1.86	7.47	5.4	12	4.09	12.6	4.21	11.76	3.91	10.63	4.93	13.4	4.59	13.4	4.47	13.07
جملة اللحوم	2.6	14.39	2.8	15.48	2.97	11.92	5.01	11.6	5.01	15.5	6.12	17.09	6.63	18.01	7.75	21.1	7.37	21.4	7.43	12
لحوم حمراء	1.40	7.75	1.53	8.45	1.64	6.58	2.06	05.00	2.62	8.1	3.22	09.0	3.41	9.27	4.72	12.9	4.29	12.5	4.33	12.7
لحوم بيضاء	1.2	6.64	1.25	6.9	1.33	5.34	2.66	11.0	2.39	7.4	2.9	8.09	3.22	8.75	3.56	9.7	3.08	9.0	3.1	9.1
أسماك	--	--	--	--	(1.48)	(5.94)	(1.58)	(3.66)	(0.74)	(02.00)	(0.53)	(1.54)	(0.6)	25.62	(0.08)	(0.2)	(0.56)	1.6	(066)	(1.9)
بيض	--	--	--	--	--	--	0.3	01.00	0.12	0.32	0.04	0.01	0.41	0.11	0.08	0.2	0.10	0.3	0.09	0.3
ألبان ومنتجاتها	2.86	15.83	3.2	17.69	4.43	17.79	4.32	10	3.69	11.4	3.32	9.27	3.7	10.62	1.29	3.5	1.13	3.3	1.47	4
قيمة الفائض	(0.48)	(2.65)	(0.42)	(2.52)	2.53	(10.16)	(2.46)	(5.69)	(1.25)	3.38	(1.47)	(4.28)	(2.36)	(537)	(2.73)	(1.33)	(4.28)	(12.45)	(4.88)	(14.22)
قيمة الفجوة	18.06	100	18.09	100	24.9	100	43.18	100	36.98	100	34.34	100	34.83	100	36.71	100	34.36	100.0	34.18	100.0

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الكتاب للإحصائيات الزراعية أعداد مختلفة

.ملاحظة : الأقواس تعبر عن الفائض ، بالنسبة للخانات الفارغة لم تتوفر المعلومات الكافية والدقيقة لأملئها وحسابها

تتكون الفجوة الغذائية في الدول العربية بالدرجة الأولى من مجموعة الحبوب التي فاقت نسبتها 50% في جل سنوات الدراسة، مع العلم أن المكون الرئيسي لهذه المجوعة هو القمح ودقيقه باعتباره مادة أساسية في سلة الغذاء في الدول العربية بنسبة 28.6 %ولأن نسبة المتاح منه قليلة، وتأتي في الدرجة الثانية مجموعة اللحوم التي ارتفعت من 2610.36إلى 7750 ألف دولار، ثم الزيوت النباتية التي تضاعفت هي الأخرى حوالي ثلاث مرات، ثم الألبان ومنتجاتها حيث عرفت فجوتها هي الأخرى نموا مستمرا خلال الفترة (2005-2014). بينما سجلت كل من الخضر والفواكه فائضا طول هذه المدة كونها تحقق اكتفاء تاما، أما البطاطس فقد عرفت هي الأخرى فائضا منذ سنة 2008 بعدما كانت ضمن مجموعة العجز، ولكن منتجات الأسماك رغم أهميتها الغذائية وتوفرها في المنطقة العربية فإنها سجلت تراجعا في فائضها حيث تدهور إلى 80ألف دولار سنة 2013 ثم 91 ألف دولار سنة 2014 بعد أن سجل قيمة 134.29ألف دولار 2005-2007 .

الشكل (3-4): تركيبة الفجوة الغذائية من السلع الرئيسية لسنوات 2005-2008 – 2014

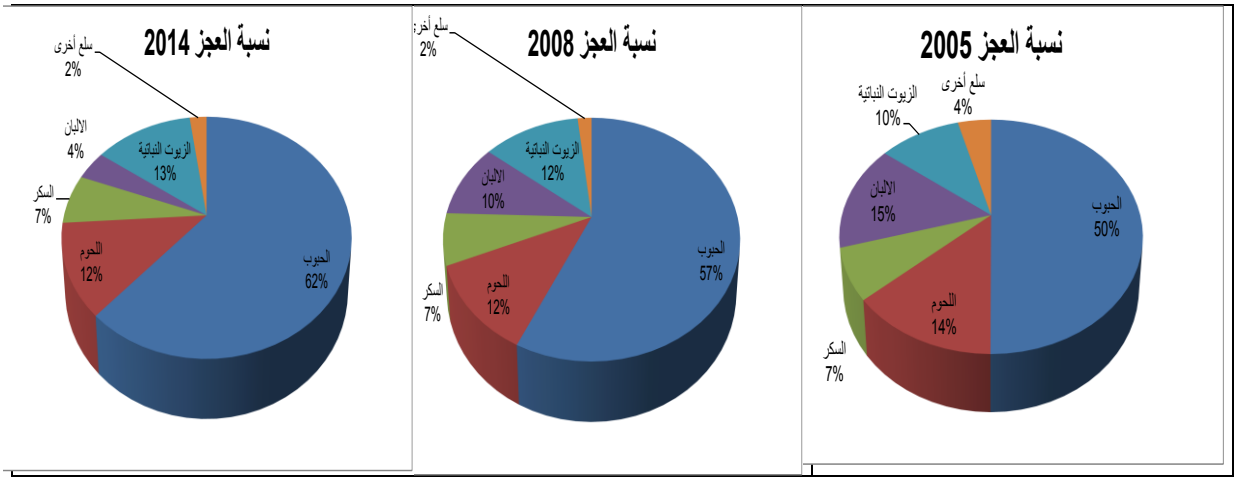

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (3-21).

من خلال الدوائر النسبية أعلاه نلاحظ أن الحبوب تتصدر قائمة الواردات الغذائية العربية خلال السنوات المحددة بنسب تفوق النصف حيث ارتفعت نسبتها من 50% سنة 2005 إلى 62% سنة 2014. وتأتي في الدرجة الثانية مجموعة اللحوم التي لم تشهد تطورا كبيرا حيث انخفضت نسبتها من14 % سنة 2005 إلى12% سنة 2014، أما مجموعة الألبان ومنتجاتها تراجعت نسبتها بشكل ملحوظ من 15%سنة 2005 إلى 10% سنة2008 ثم 04% سنة 2014، أما الزيوت النباتية تراوحت نسبتها من تركيبة الفجوة الغذائية بين 10% و13%، أما الواردات من السكر لم تشهد تطورا ملحوظا. وعليه فالفجوة الغذائية تتكون من السلع الغذائية الأساسية التي يصعب التحكم في استهلاكها كما أن أزمة الغذاء العالمية لم يكن لها تأثيرا مهما في تغيير تركيبة الفجوة الغذائية ولا حجمها بما يتناسب وأولويات الدول العربية.

ثالثا– التوزيع الجغرافي للفجوة الغذائية: إن معرفة مساهمة كل دولة عربية في قيمة الفجوة الغذائية للوطن العربي مهم جدا، لاسيما وأن هناك تفاوت وتمايز فيما يخص توفير الغذاء وإنتاجه على مستوى المنطقة العربية.

جدول(3–22): مساهمة كل دولة عربية في الفجوة الغذائية خلال الفترة (2008–2014) (%)

الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	10.6	12.6	12.93	9.66	6.95	13.71	11.39
السعودية	19.6	22.3	21.34	23.37	25.06	17.61	21.52
الإمارات	10.5	12.0	15.94	16.56	17.08	12.09	13.83
مصر	14.2	12.4	8.70	12.26	15.21	19.88	17
اليمن	5.1	5.4	5.06	4.28	3.64	--	--
الأردن	4.3	3.5	2.63	3.99	5.11	3.04	3.64
ليبيا	2.4	2.8	4.31	3.87	3.50		
لبنان	2.2	2.5	3.65	3.82	3.96	3.12	3.19
العراق	4.4	5.0	3.79	3.57	3.39	2.88	3.3
الكويت	2.2	2.5	3.86	3.48	3.17	3.71	3.85
قطر	1.3	1.4	3.51	3.28	3.08	2.96	3.23
سوريا	3.2	5.2	4.68	3.18	1.93	--	--
السودان	1.8	2.7	2.16	2.12	2.09	1.38	1.23
تونس	3.9	4.4	1.89	1.95	2.01	1.67	1.08
سلطنة عمان	3.00	1.7	2.23	1.57	1.01	1.94	1.82
البحرين	0.7	0.8	1.13	1.35	1.52	0.73	0.83
الصومال	0.6	0.7	0.84	0.62	0.44	0.56	0.5
جيبوتي	0.3	0.3	0.59	0.53	0.49	0.39	0.31
فلسطين	0.7	0.8	0.60	0.49	0.40	0.49	0.54
موريتانيا	0.7	0.8	0.49	0.36	0.26	0.29	0.31
المغرب	8.3	5.6	(0.35)	(0.32)	(0.29)	2.01	0.2
الإجمالي	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير أوضاع الأمن الغذائي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

– الخانات الفارغة الإحصائيات غير متاحة.

نلاحظ أنه على المستوى القطري تشكل قيمة الفجوة في (4) دول أكثر من 50% من إجمالي قيمة الفجوة وتتوزع على كل من السعودية، الجزائر، مصر والإمارات حيث ارتفعت نسبة مساهمتها من 57.2%سنة 2008 إلى61.85 % و64.3% سنتي2011و2012 على التوالي لتتجاوز هذه النسبة 64% سنة 2014، في حين عرفت الدول الأخرى زيادة في نسب مساهماتها، وعرفت نسبة مساهمة المغرب انخفاضا

ملحوظا جدا من8.3% سنة 2008 إلى0.29 %سنة2012 ثم02%سنة2014، كما عرفت هذه النسبة انخفاضا في كل من اليمن والعراق وسوريا. عموما فإن نسبة المساهمة في الفجوة الغذائية في معظم الدول العربية انخفضت خلال الفترة (2010-2012) عدا السعودية، الإمارات، مصر، الأردن، لبنان، ليستمر في الانخفاض في كل من السعودية، الإمارات ولبنان سنة 2013 وترتفع في الجزائر وقطر. ويعود هذا التفاوت في مقدار مساهمة الدول العربية في الفجوة الغذائية إلى مجموعة من العوامل كعدد السكان وأنماطهم الاستهلاكية، مستوى الدخل ومحدودية الإنتاج الزراعي نتيجة ضعف الموارد الزراعية الطبيعية وعدم نجاعة السياسات الزراعية وغيرها من الأسباب .

المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين الفجوة الغذائية والناتج الزراعي

لا شك أن هنا علاقة وارتباط بين ناتج القطاع الزراعي الذي يعكس حجم وأداء الاستثمار في هذا القطاع، وبين حجم الفجوة الغذائية في الدول العربية لأن الهدف الأساسي للاستثمار الزراعي هو توفير الحاجيات الغذائية للأفراد، ولكن قد نتساءل عن مدى الارتباط القائم بينهما في الدول العربية بدليل أن هذه الدول تعاني من عجز غذائي متواصل كما رأينا سابقا، لذلك سنحاول قراءة قيم ناتج الاستثمار الزراعي لكل دولة ومقارنته بحجم الفجوة الغذائية وتفسير ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول (3–24):نسبة مساهمة كل دولة عربية في الناتج الزراعي والفجوة الغذائية سنة 2014

(الوحدة%)

	الناتج الزراعي السنة 2014	نسبة المساهمة في الناتج الزراعي العربي	نسبة المساهمة في الفجوة الغذائية العربية
الجزائر	20573,89	13	11.39
مصر	35189,21	23	17
السودان	22334,02	14	**1.23**
سوريا	12221,4	8	--
السعودية	13307	8	21.52
قطر	190,85	0,01	**3.23**
الإمارات	2853,91	2	**13.83**
الأردن	10007,74	6	**3.64**
الكويت	437.51	0.01	**3.85**
البحرين	83,7	0,01	**0.87**
تونس	3800,84	2	**1.08**
جيبوتي	40,28	0,01	**0.43**
الصومال	820	1	**0.5**
العراق	9213	6	**3.3**
عمان	861,18	1	**1.82**
فلسطين	477,04	0,01	**0.54**
لبنان	1738	1	**3.19**
ليبيا	685,98	0,01	**--**
المغرب	14776	10	**0.2**
موريتانيا	558,85	0,1	**0.31**
اليمن	5126,54	3	**--**
المجموع	155296.94	100	**100**

المصدر:من إعداد الطالبة لاعتماد على تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014، الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية رقم34 للمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

ملاحظة:النسب المتعلقة بالفجوة الغذائية والتي تخص كل من سوريا وليبيا واليمن غير متوفرة لسنة 2014

من أجل تسهيل قراءة وتحليل الجدول أعلاه نقوم بتمثيل النسب المئوية:

الشكل (3-5): التمثيل النسبي للناتج الزراعي و الفجوة الغذائية في الدول العربية سنة 2014

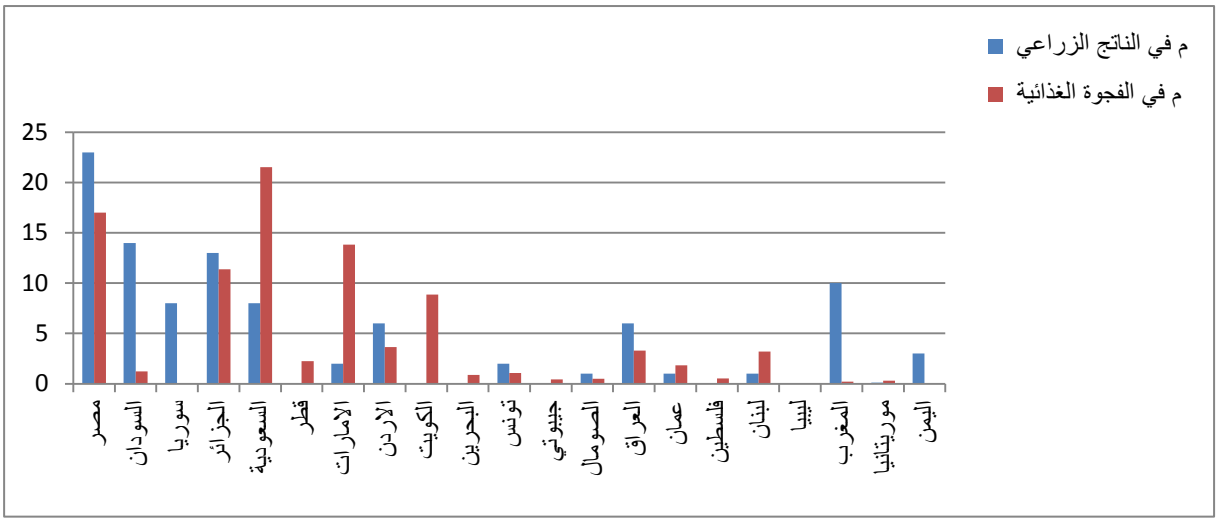

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول(3-24) .

- **م في الناتج الزراعي**: تعني مساهمة كل دول في الناتج الزراعي العربي.
- **م في الفجوة الغذائية**: تعني مساهمة كل دولة في الفجوة الغذائية لمجموع الدول العربية.

من خلال قراءة الجدول(3-24) وملاحظة البيان يمكن القول أن هناك خمسة دول تساهم بشكل أساسي في قيمة الناتج الزراعي العربي وقد سجلت نسبا على النحو التالي: مصر 23% والسودان بـ14%، الجزائر بـ 13% والمغرب 10%، والسعودية 8%، وسوريا سجلت 8% ولكن هذه النسبة تعتبر متدنية مقارنة بسنوات سابقة وهذا نتيجة تردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية فيها. وسجلت أدنى النسب في كل من البحرين، موريتانيا، فلسطين جيبوتي وليبيا التي لم تتجاوز نسبة مساهمتها في الناتج الزراعي العربي 01 % في أحسن الأحوال، ومقابل هذا نلاحظ أن أعلى نسب الفجوة الغذائية سجلت في كل من السعودية بـ21.52% ثم تليها مصر بـ17%، ثم الإمارات بنسبة 13.83%، الجزائر بـ11.39%،وسجلت أدنى النسب في كل من البحرين موريتانيا، فلسطين، الصومال، جيبوتي والمغرب .

من خلال النسب أعلاه نلاحظ أن هناك تناقض نوعا ما بين نسب المساهمة في الناتج الزراعي العربي ونسب المساهمة في قيمة الفجوة الغذائية في بعض الدول، فمصر مثلا التي تتصدر قائمة النسب في الناتج الزراعي نلاحظ أنها أيضا ضمن الدول التي تسجل أكبر النسب في الفجوة الغذائية ويعود السبب إلى ارتفاع عدد السكان مقارنة بحجم الناتج الزراعي فيها، وكذلك نفس الملاحظة بالنسبة للسعودية رغم ارتفاع ناتجها الزراعي إلا أنها تساهم بشكل كبير في قيمة الفجوة الغذائية، والسبب في ذلك هو ارتفاع المستوى المعيشي بفضل ارتفاع الدخل فيها، الأمر الذي يتطلب المزيد من الواردات لسد متطلبات سكانها، في حين أن قطر ورغم ارتفاع الدخل وارتفاع مؤشرات الأمن الغذائي فيها كعدد السعرات الحرارية والبروتين والدهون فيها كما أنها لا تسجل أي نسبة لناقصي التغذية إلا أنها لا تساهم إلا بنسبة 0.01 %من قيمة الناتج الزراعي

بسبب ضعف الاستثمارات الزراعية نتيجة قلة الموارد الزراعية وصعوبة المناخ، وبنسبة 3.23% من قيمة الفجوة الغذائية، والسبب هو قلة عدد سكانها. أما جيبوتي لا تساهم إلا بنسبة ضئيلة في الناتج الزراعي وفي نفس الوقت نسبتها في الفجوة الغذائية ضئيلة ، وبهذا يمكن القول أنه لا يمكن اعتماد تأثير قيمة ناتج الاستثمار الزراعي على نسب مساهمة كل دولة على حدى في الفجوة الغذائية بل هناك عوامل أخرى مؤثرة.

وإذا رجعنا إلى مؤشر المساحة المزروعة والناتج الزراعي نجد أن هناك تناقض قائم بينهما كما هو الحال في كل من مصر والسعودية، حيث تمثل المساحة المزروعة فيهما 7% و1.8 % من إجمالي المساحة في الدول العربية، بينما يمثل الناتج الزراعي فيهما حوالي 24% و8% على التوالي، في حين تبدو الحالة معكوسة تماما في السودان حيث تمثل المساحة المزروعة حوالي 35% من إجمالي المساحة المزروعة بينما يمثل ناتجها الزراعي حوالي 14% فقط من الناتج الزراعي العربي لعام 2014 .

أما إذا رجعنا إلى مؤشر عنصر العمل نلاحظ أن السعودية مثلا يشغل القطاع الزراعي فيها حوالي نصف مليون عامل وتساهم بنسبة 8 % ، وإلى جانبها سوريا التي تشغل حوالي مليون ومائتي ألف عامل. أما السودان تشغل أكثر من سبعة ملايين عامل إلا أنها لا تساهم إلا بـ 14% من قيمة الناتج الزراعي، ويبلغ فيها عدد السكان ناقصي التغذية حوالي 38.9%وهي الدولة الأغنى من حيث الموارد الطبيعية والبشرية الزراعية، ويعود ذلك إلى انخفاض الدخل الزراعي وقلة الموارد المالية المستثمرة في القطاع الزراعي والتي تساهم في تطوير أساليب الإنتاج من استخدام للعتاد والتقنيات المتطورة التي تساعد على رفع عائد الاستثمار الزراعي. ومصر التي تشغل ما يقارب ثلاثة ملايين عامل زراعي فإنها حققت أكبر نسبة قدرت بـ24%من الناتج الزراعي، أما الجزائر التي بلغ فيها عدد العمال المزارعين حوالي ثلاثة ملايين وثلث المليون سجلت نسبة قدرت بـ 13%، ومن هنا نلاحظ عدم التكافؤ بين نسب اليد الزراعية لكل دولة ونسب مساهمة كل دولة في الناتج الزراعي.

ويعود ذلك إلى اختلاف الأساليب المستخدمة في عمليات الاستثمار الزراعي ، فالدول المرتفعة الدخل كالسعودية يعتمد فيها الاستثمار الزراعي بشكل أساسي على الموارد المالية التي تمكن من اقتناء أجود المدخلات واستخدام أحدث التقنيات، الأمر الذي يسمح بالتقليل من حجم المخاطر التي يتميز بها القطاع الزراعي، وتحقيق عائد أكبر للاستثمار الزراعي وارتفاع القيمة المضافة لهذا القطاع رغم محدودية الموارد الطبيعية في البعض منها، وهناك دول منخفضة الدخل التي تتميز بقلة الموارد المالية كالسودان ومصر تعتمد في إنتاجها الزراعي على الاستثمارات التي تعتمد بشكل كبير على الموارد الطبيعية والبشرية ولكنها ذلك غير كاف في ظل تدهور التربة وإنهاكها نتيجة الاستغلال المستمر لها في ظل الاستخدام المحدود للكيماويات والأسمدة التي تحافظ على لخصائص التربة وخصوبتها خاصة وأننا اليوم في عالم ينتج عن طريق الخصوبة

الاصطناعية، التي تسمح بوفرة الإنتاج الذي يسمح بفتح مجالات أخرى للاستثمار، إنتاج الأعلاف، إنتاج التقاوي، تربية المواشي، كالصناعات الغذائية، التسويق، التخزين... .

وعليه يمكن القول أن العوامل التي تؤثر على حجم الفجوة الغذائية تختلف من دولة إلى أخرى، ولا تنحصر في ناتج الاستثمار الزراعي فحسب، فقد يعود العجز في الميزان الغذائي في الدول إلى ضعف الناتج الزراعي نتيجة قلة الاستثمار في قطاع الزراعة، وقد يعود إلى ارتفاع مستويات الدخل وبالتالي ارتفاع مستوى المعيشة الذي يتطلب كما هائلا من الواردات التي لا يمكن الحصول عليها إلا من خارج المنطقة العربية، وقد يعود السبب إلى ارتفاع عدد السكان واختلاف عاداتهم الغذائية التي تؤدي إلى الاستهلاك المفرط والبذخ خاصة في الدول ذات الدخل المرتفع. ولكن إذا نظرنا للدول العربية ككتلة اقتصادية واحدة وإلى مواردها الزراعية بشكل متكامل فإن السبب الرئيسي في قيمة العجز الغذائي هو قلة الاستثمارات الزراعية في المنطقة العربية.

المطلب الرابع: حجم المخزون الاستراتيجي وفاقد المحاصيل الزراعية

يعتبر كل من حجم المخزون وحجم الفاقد من المؤشرات أو العوامل التي لها دلالة على وضعية الأمن الغذائي في الدول العربية لأن حجم المخزون يؤدي دورا مهما خاصة أثناء فترات ارتفاع الأسعار، أما الفاقد فهو جزء من المتاح للغذاء ولكنه غير مستغل، فكلما زادت قيمته كلما أدى ذلك إلى التأثير سلبا على وضعية الغذاء في الاقتصاد.

أولا– حجم المخزون الاستراتيجي: يلعب المخزون الاستراتيجي دوراً هاماً ورئيسياً في موازنة أسعار السلع الغذائية في حالات ندرة العرض أو ارتفاع أسعار السلع الغذائية الرئيسية حيث تقوم الدولة بطرح كميات منه في الأسواق، وعند انخفاض الأسعار تقوم الدولة بشراء كميات منه للحفاظ على مصلحة المنتج أو الممون، وتوضح الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية بين المواسم أوضاع المعروض من تلك السلع ومدى توفرها، حيث تشير الزيادة في حجم المخزون بين موسمين زراعيين إلى وفرة تلك السلع وزيادة المعروض منها كما تدل على إمكانية حصول الدولة على تلك السلع، والعكس في حالة انخفاض المخزون. يرتبط المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية والتغيرات التي تحدث في كمياته بالتغيرات الموسمية التي تحدث في حجم المعروض من تلك السلع. وتقوم الدول العربية بالاحتفاظ بكميات متفاوتة من سلع الحبوب والسكر والزيوت والحليب تكفي احتياجاتها الاستهلاكية لفترات تتراوح بين ثلاثة إلى ستة شهور، ويتم إدارتها بطريقة مركزية داخل كل دولة. ويخضع المخزون الاستراتيجي لقواعد واضحة من حيث كميات ومواقيت السحب منه، والسياسات المتبعة في إدارته سواءً في تحديد كمياته أو مواقع تخزينه أو طرق تمويله. وتصنف الاحتياطات الغذائية من حيث وظيفتها إلى[1]:

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " **مخزون استراتيجي عربي للأغذية لمواجهة أزمات الغذاء العالمي**"، يوم الزراعة العربي، الخرطوم– السودان، سبتمبر 2014 ،ص02.

– مخزونات احتياطية لكبح الأزمات: وتعرف أيضا بالمخزونات الاحتياطية للمحافظة على استقرار الأسعار، وهي الاحتياطات التي تخزنها الدول بغية المحافظة على استقرار أسعار السلع الغذائية والحيلولة دون انفلاتها وارتفاعها فوق مستوى معين حماية للمستهلك، مع الحرص على عدم انخفاضها دون مستوى معين حماية للمنتجين.

– مخزونات غذائية للطوارئ: وهي الاحتياطات الاستراتيجية الحكومية من الأغذية التي يتم تخزينها تحسبا للطوارئ والأزمات وتعمل المخزونات الاستراتيجية للأغذية على[1] :

- الحيلولة دون حدوث نقص مفاجئ في إمدادات الأغذية بالأسواق.
- المساعدة في استقرار أسعار الأغذية والحد من تقلباته.
- ضمان انسياب الإمدادات الغذائية في حالات الطوارئ.
- استعادة الثقة في الأسواق من خلال ضمان توفر قدر مناسب من الأغذية.
- لعب دور مهم في استراتيجيات الأمن الغذائي طويلة الأجل من خلال تأمين المنتجين المحليين ضد كساد سلعهم وتدني أسعارها كنتيجة للوفرة مما يولد لديهم حافزا اقتصاديا لزيادة الإنتاج.
- تعزيز الإنتاج المحلي من السلع الغذائية من خلال قيام الدولة بشراء الإنتاج الزراعي المحلي لأغراض الاحتياطي الغذائي، مما يسهم في تحسين دخل السكان الريفيين المنتجين للغذاء.
- الاستجابة لدواعي العرض والطلب على إمدادات الغذاء.

ومن هذه المنطلقات فإن حركة المخزون من السلع الغذائية تعكس أوضاع المعروض من تلك السلع ومدى توفرها وكفايته لمقابلة حجم الطلب عليها، بذلك يمكن اعتبار المخزون من السلع الغذائية من المؤشرات المهمة لأوضاع الأمن الغذائي على المستويات القطرية والإقليمية والدولية[2]، وقد قدرت كفاية هذا المخزون من 125 يوم في العام 2006 إلى 60يوم في العام 2008 [3] بسبب نقص الإنتاج وتنامي الطلب العالميين. والمؤكد أن مخزون الدول العربية سيتأثر من جراء ما يحدث على المستوى العالمي ،وهناك تباين واضح بين القدرات التخزينية للدول العربية.

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**مخزون استراتيجي عربي للأغذية لمواجهة أزمات الغذاء العالمي**"- مرجع سبق ذكره-ص03.

[2] محمد بن محسن بن صالح العولقي – مرجع سبق ذكره- ص 75

[3] سالم اللوزي وآخرون- مرجع سبق ذكره-ص 41

الجدول (3-25): القدرات التخزينية للدول العربية

الدول	عدد الصوامع	السعة التخزينية (ألف طن)	سعة التخزين (شهر)	سعة التخزين المخطط لها (شهر)
الجزائر	--	--	4	9.7
الأردن	4	550	5	12.9
البحرين	1	8.0	8	16.6
تونس	--	--	4	6.9
السعودية	--	--	11	13
سوريا	--	--	12	13.8
العراق	45	3650.1	--	--
عمان	--	--	5	17
قطر	--	200.0	6	13.8
لبنان	2	148	2	2.6
مصر	9	--	1	2.1
المغرب	--	4500	5	6.1
اليمن	--	580	3	3.6

المصدر: تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2012.

تشير إحصائيات الجدول (3-25) إلى أن القدرات التخزينية للصوامع ومخازن الاحتياطي من الغذاء يختلف من دولة إلى أخرى تكفي لفترات تتراوح بين شهر إلى4 أشهر في كل من مصر، اليمن وتونس وهي فترة قصيرة نوعا مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يحدد بـ 125 يوما على الأقل لذا لابد من العمل على توسيع هذه الطاقة، وبين 05-07 أشهر في عمان، المغرب، قطر والأردن ، وبين ثمانية أشهر إلى اثنا عشر شهرا في البحرين، السعودية وسوريا في حين أن هناك دولا لم تظهر لضعف إمكانياتها التخزينية. أما عن تغير المخزون في الدول العربية بشكل عام فقد عرف تراجعا في عدد من المحاصيل .

الجدول(3-26):تغير المخزون الكلي في الدول العربية من السلع الأساسية

خلال الفترة(2005 ـ 2014)

الوحدة: ألف طن

السلعة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	نسبة التغير خلال فترة 2005-2014
القمح	75393.97	11290.32	12107.0	16394.0	14250.5	15400.3	18304.5	55300	56600	%24.92-
الأرز	3016.00	3075.00	3049.0	3992.81	3764.82	1091.7	1010.8	1813.6	2600	% 15.44-
الزيوت النباتية	--	--	616.800	921831	114.166	270.4	267.7	270.4	300.00	%51.30-
السكر (مكرر)	360.4	403.00	437.8	434.600	507.662	693.5	666.6	617.5	360.00	% 0.10-

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير أوضاع الأمن الغذائي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

-بالنسبة للزيوت النباتية اعتمدنا الفترة 2007-2013 .

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تراجعا ملحوظا بالنسبة للمخزون في كل السلع الغذائية الأساسية في الدول العربية نتيجة ارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية وتدني الكميات المنتجة منها محليا، حيث تراجع مخزون القمح بـ 24.92 %والأرز بـ 15.44 % ، والزيوت النباتية بـ 51.30 % ، وسجل مخزون سكر أدنى تراجع خلال الفترة 2005-2013 بـ 0.10 %رغم أنه سجلت معدلات نمو إيجابية خلال الفترة (2009-2012)، وهو ما يشير كذلك إلى الوضعية الحرجة التي قد تقع فيها الدول العربية في حالة حدوث أزمات غذائية أخرى.

ثانيا– فاقد ما بعد الحصاد: يعتبر هدر الغذاء من العوامل التي ساهمت في تفاقم مشكلة الغذاء في الدول العربية حيث بلغت الكميات المهدورة والمفقودة خلال سلسلة الإمدادات – إنتاج، تخزين، تصنيع وتعبئة، توزيع واستهلاك– من الغذاء سنة 2014 ما يناهز 95.89 مليون طن من الغذاء [1]، وهو ما عادل 38.1%من حجم الغذاء المتاح من السلع الرئيسية، ويمثل الفاقد من الخضروات نحو55%من الإنتاج الكلي، ثم تليها الفاكهة بـ 48% والبطاطس بـ 33%، والحبوب بنسبة 30% والأسماك والبذور الزيتية بنسبة 29% واللحوم والألبان بنسبتي 22% و20% في حين أن هذه النسب تتراوح بين 05%و20%في البلدان الأوربية . وهو ما يفتح مجالا واعدا للاستثمار الزراعي لاسيما القطاع الخاص من خلال اعتماد مجموعة من الأساليب المتطورة في سلسلة الإمدادات التي تمر بها المحاصيل الزراعية للتقليل من حجم الفاقد قدر المستطاع، لأن ذلك يحقق نسبة من الاكتفاء الذاتي [2].

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2014– مرجع سبق ذكره– ص11.

[2] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014 – مرجع سبق ذكره– ص 75.

المبحث الرابع: الظروف الدولية وأثرها على الوضع الغذائي في الدول العربية

هناك مجموعة من المتغيرات الدولية التي لها الأثر البالغ على الدول العربية في ظل الانكشاف الغذائي وارتباط هذه الدول بالأسواق العالمية في توفير غذائها، ولعل أهم هذه العوامل هي الاتفاقيات القائمة في إطار منظمة التجارة العالمية، وأزمات الغذاء التي أصبحت تهز الأسواق العالمية للغذاء في ظل تنامي الحماية التجارية.

المطلب الأول: اتفاقيات الزراعة في إطار منظمة التجارة العالمية

تعتبر قضية الزراعة واحدة من المواضيع التي دار حولها الخلاف كثيرا بين أعضاء منظمة التجارة الدولية، وبين التكتلات الاقتصادية والدول الأعضاء فيها، في ظل دعوة البعض إلى تحرير قطاع الزراعة وتمسك البعض الآخر بضرورة حماية هذا القطاع كونه يمثل الدعامة الاقتصادية له.

أولا – أهم مواضيع اتفاقيات الزراعة: إن الهدف الأساسي لاتفاقيات الزراعة في إطار منظمة التجارة العالمية هو إصلاح نظام التجارة للمنتجات الزراعية، بتحويله إلى نظام منصف ومستند إلى قوى السوق عبر المفاوضات حول الالتزامات المتعلقة بالدعم والحماية من أجل التوصل إلى تنازلات تدريجية في إجراءات الدعم والحماية خلال فترة متفق عليها حول القضايا المتعلقة بالوصول إلى الأسواق، الدعم المحلي، دعم الصادرات وصحة الإنسان والنبات، بالإضافة إلى المعاملة الخاصة للبلدان النامية، وقضية الأمن الغذائي وحماية البيئة. وهذه الاتفاقيات ذات مساس بالمنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني، وعلى طبيعة أسعار المواد الأولية والمتاح للتجارة العالمية منها[1]. وتعرف المنتجات الزراعية على أنها" ناتج الزراعة أي زراعة الأرض بالإضافة إلى الثروة الحيوانية بمختلف أنواعها ومنتجاتها وكذا الدواجن ومنتجات الألبان"، وتتضمن اتفاقيات الزراعة المنتجات التالية[2]:الفواكه ومنتجاتها، الخضر ومنتجاتها، الأعشاب والجذور النباتية، الحبوب ومنتجاتها، أنواع البذور، البهارات، الصماغ، الحيوانات الحية ومنتجاتها، الدواجن ومنتجاتها، الشحوم والدهون، الزيوت ومنتجاتها، المصنعات الغذائية، السكر ومنتجاته، المشروبات والكحوليات والتبغ. ويضاف إلى هذه القائمة بعض السلع الصناعية وغير الواردة في الفصول المذكورة[3](الحرير الخام وفضلاته، الجلود والفراء، الصوف والوبر، قطن غير مندوف، فضلات القطن، قطن مندوف أو ممشط، كتان خادم، مواد زلالية).

---

[1] فلاح سعيد جبر،" **انعكاسات العولمة على تحرير التجارة على الصناعة العربية**"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية الطبعة2001،ص74.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "**التقدم المحرز في مفاوضات الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات العربية** "، الأمم المتحدة ، نيويورك 2005، ص04.

[3] محمد عمر أبو الدوح– مرجع سبق ذكره– ص76.

1- النفاذ إلى الأسواق: ويتضمن هذا البند

- **تحويل القيود التعريفية إلى معدلات تعريفية:** بنهاية جولة أورجواي اتفقت كافة الدول بالالتزام بتحويل التدابير غير التعريفية المطبقة على السلع الزراعية إلى تعريفات جمركية وهو ما يطلق عليه مصطلح بعملية التعرفة[1].وقد حددت القيود غير التعريفية في القيود الكمية على الواردات، الرسوم المتغيرة على الواردات، أسعار الاستيراد الدنيا، تراخيص الاستيراد التقديرية غير الجمركية التي يحتفظ بها من خلال مؤسسات التجارة المملوكة للدولة، تراخيص الاستيراد القائمة على التمييز بين الدول والقيود على الصادرات، التدابير غير الحدودية غير الرسوم الجمركية، وقد تم الاتفاق على أن تكون فترة الأساس (1986-1988)وفترة التنفيذ تكون ما بين 1995-2000 للدول المتقدمة ، أما بالنسبة للدول النامية 1995-2004.

- **تخفيض التعريفات الجمركية:** حيث نصت الاتفاقيات على التزام البلدان المتقدمة بتخفيض تعريفاتها الجمركية على الواردات الزراعية بنسبة 36% خلال ستة سنوات، أما في حالة البلدان النامية فإن نسبة التخفيض 24% فقط خلال 10 سنوات[2].وتستثنى الدول الأقل نموا من إجراء تخفيض التعريفة، وكذلك بعض النامية الدول التي منحت وضع حدود قصوى –سقوف للتعريفة الجمركية- .

- **الحد الأدنى للنفاذ إلى الأسواق (الحصص التعريفية):** لقد نتج عن عملية التعرفة التي قامت بها مجموعة من الدول إلى إيجاد مستويات مرتفعة من التعريفات، ولمحاولة الحد من العملية التزمت كافة الدول التي قامت بعملية التعرفة بالسماح بحد أدنى من النفاذ إلى أسواقها على النحو التالي[3]:

- وذلك بالسماح بدخول ما لا يقل عن3% من متوسط الاستهلاك المحلي للدولة المستوردة خلال الفترة 1986-1988
- وتتم زيادة هذه النسبة إلى 5%عام 2000 للدول المتقدمة وعام 2004 للدول النامية.
- إذا كانت السلعة الزراعية تخضع لقيود على الإنتاج ، شرط أن تكون هذه القيود على المنتجات الزراعية الأولية.
- إذا كانت الكمية الدنيا المسموح بها في السنة الأولى 4% من متوسط الاستهلاك المحلي السنوي في فترة الأساس(1986-1988)، على أن تزداد بنسبة 0.8%في العام الواحد لتصل 8% من الاستهلاك المحلي خلال فترة التنفيذ 1995-2000 للدول المتقدمة 1995-2004 للدول النامية.

---

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **"التقدم المحرز في مفاوضات الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات العربية"** – مرجع سبق ذكره- ص04.

[2] علاء كمال، **" الجات وتناقضات الكبار"**، على الموقع: www.geocities.com 06-02-2006.

[3] محمد عمر أبو الدوح – مرجع سبق ذكره- ص64 .

– **آلية الوقاية الخاصة:** من أجل تحفيز وتشجيع الدول للتحول من القيود غير التعريفية إلى قيود تعريفية تم السماح للدول التي قامت بعملية التعرفة باستخدام آلية خاصة للوقاية وتم النص عليها في المادة (5) من اتفاقية الجات، حيث تسمح هذه المادة للدول بعرض رسوم وقائية في بعض الحالات مثل:

- الزيادة المفاجئة في الواردات الزراعية من بعض المنتجات والتي يتم تحديدها في جدول التزامات لكل دولة. وانخفاض مستوى الأسعار لمنتج ما بصورة تهدد السوق المحلية، ويعتمد في تقدير الانخفاض بالاسترشاد بالسعر المرجعي للمنتج خلال الفترة1986-1988 .

2– الدعم المحلي: ويشمل هذا الأخير على[1] :

– **الدعم المشوه للتجارة:** وهو دعم ممنوع ، يمثل مجموع الدعم المالي المقدم لدعم أسعار المنتجات الزراعية أو تقديم خدمات أو مدخلات إنتاج مجانية أو بأسعار تقل عن تكلفتها كدعم مرتبط بكميات الإنتاج أو تقديم منح أو قروض أو مساهمات مدعومة للمشاريع .

– **الدعم المشوه للتجارة المسموح بشروط:** ويشمل الدعم بصورة مدفوعات مباشرة للمنتجين ضمن برامج الحد من الإنتاج بهدف تحديد الإنتاج، وهو مشوه التجارة لأنه يؤثر سلبا على تدفق التجارة، لكنه يعتبر مقبولا وغير خاضع للتخفيض تحت ثلاث شروط هي: إذا ارتبطت المدفوعات بمساحة إنتاج ثابتة، أو دفعت على أساس 85%، أو أقل من مستوى الإنتاج في فترة الأساس أو كانت مدفوعات خاصة بالمواشي تتم على أساس عدد ثابت من رؤوس الماشية وهذا الدعم يخدم مصلحة الدول المتقدمة ولا تستفيد منه الدول النامية .

– **الدعم المسموح غير المشوه للتجارة:** وهو الدعم المسموح به والذي استثني بناءا على ذلك من التخفيض نظرا لكونه محدود الأثر على الإنتاج وغير مشوه للتجارة، ويشمل هذا الدعم 12 مجالا للخدمات العامة(الأبحاث ومكافحة الأمراض، التدريب، الإرشاد، فحص المنتجات، خدمات التسويق، الترويج ، البنية التحتية)، بالإضافة إلى التخزين الحكومي من أجل الأمن الغذائي، المعونات الغذائية والمحلية، المشاركة المالية الحكومية في التأمين على الدخل، والتأمين على المحاصيل لأغراض الإغاثة من الكوارث الطبيعية، والمدفوعات المرتبطة بالمعونات الاستثمارية وبرامج البيئة والمساعدات الإقليمية .

– **دعم مشوه مسموح للبلدان النامية والأقل نموا فقط كمعاملة خاصة لها:** يعتبر هذا النوع من الدعم جزءا لا يتجزأ من برامج التنمية في البلدان النامية، وتشمل هذه التدابير المسموحة والمعفاة من تخفيض الدعم المالي للاستثمارات ولمستلزمات الزراعة للمنتجين منخفضي الدخل ومحدودي الموارد.

3– دعم الصادرات: في ضوء التوسع الكبير في دعم الصادرات من قبل الدول المتقدمة للمحافظة على حصصها في الأسواق العالمية في السنوات السابقة لاتفاقيات جولة أورجواي (1986-1993)، عملت

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " **دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي في الدول العربية**" – مرجع سبق ذكره– ص 11.

اتفاقية الزراعة على الحد من استخدام دعم الصادرات. وقد حددت المادة الثامنة منها التزامات الخاصة بالمنافسة على التصدير بعدم تقديم أي دعم للصادرات من قبل جميع الدول إلا وفق أحكام الاتفاقية والالتزامات المقدمة في جداول التزامات الأعضاء. ثم أوجه دعم الصادرات التي ينبغي هي كالتالي[1]:

- المدفوعات الحكومية المباشرة للمنتجين اعتمادا على مستوى الصادرات.
- البيع غير المباشر من قبل الحكومة لمخزونات المنتجات الزراعية غير التجارية بأسعار تقل عن أسعار السوق.
- المدفوعات الحكومية على صادرات المنتجات الزراعية الممولة من خلال أنشطة الحكومة بغض النظر عن الكيفية التي تمول المدفوعات.
- الدعم المقدم لخفض تكاليف تسويق الصادرات.
- دعم تكلفة النقل والشحن الداخلي للصادرات، وتستثنى من ذلك الدول النامية على نحو ما ورد في جداول التزاماتها كما تستثنى منه على الإطلاق الدول الأقل نموا.
- الدعم المقدم لمنتجات مرهونا بكونها منتجات تصديرية.

وقد طبقت هذه الاتفاقية على مجموعة من المنتجات وتتمثل في القائمة التالية (القمح، الحبوب الخشنة، الأرز، البذور الزيتية، الزيوت النباتية، بذور القطن، السكر، الزبادي، البن المجفف، الجبن، لحم الخراف، لحم البقر، لحم الخنزير، منتجات أخرى للألبان، الحيوانات الحية، البيض، النبيذ، الفواكه، الخضروات، التبغ، القطن، الطيور الحية[2].

– **ائتمان التصدير**: نصت اتفاقية الزراعة على تعهد الدول الأعضاء بالعمل على وضع ضوابط دولية متفق عليها لتنظيم عملية تقديم الائتمان التصديري أو ضمانات الائتمان التصديري وبرامج التأمين للحد من تحايل على الالتزامات المتعلقة بالدعم المالي للصادرات، ويعتبر هذا من المواضيع التي يجري استكمالها في المفاوضات فيما بينها [3].

– **التزامات المعونات الغذائية**: قد حدد الاتفاق بعض المعايير لضمان عدم استخدام المعونات الغذائية للتخلص من الفائض أو كوسيلة ضغط أو لغايات أخرى، وأن لا ترتبط هذه المعونة بالصادرات الزراعية من الدول المقدمة للمعونة إلى الدول التي تتلقاها، إلا أن بعض الدول الأعضاء ترى تلك المعايير غير كافية وأنه من الأفضل وضع المزيد الضوابط، وأن يتم تطبيقها بصورة أكثر إلزامية[4].

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية،" **دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي في الدول العربية**" – مرجع سبق ذكره– ص 11.

[2] محمد عمر حماد أبو الدوح– مرجع سبق ذكره– ص 78 .

[3] غردي محمد– مرجع سبق ذكره– ص197

[4] محمد محمد على إبراهيم، " **الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات** " ، الدار الجامعية، الإسكندرية– مصر، الطبعة 2002–2003 ، ص 50.

4- **اتفاقية تدابير الحفاظ على صحة الإنسان والحيوان والنبات والتدابير المرتبطة بها:** تعتبر هذه الاتفاقية مكملة لاتفاقية الزراعة لارتباطها بالمعاملات التجارية الدولية، وهي تنص على التدابير الخاصة بحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات، وتشمل الاتفاقية كافة القوانين والمراسيم واللوائح التنظيمية والإجراءات ذات الصلة بحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات، بما في ذلك طرق التجهيز والإنتاج والاختيار والمعاينة، وكذا المتطلبات المرتبطة بنقل الحيوانات والنباتات بالمواد اللازمة لبقائها على قيد الحياة خلال فترة النقل، ومتطلبات التعبئة والملصقات المبينة للمحتويات والمرتبطة بسلامة المواد الغذائية[1].

5- **اتفاقيات المعوقات الفنية للتجارة:** تتيح هذه الاتفاقية للدول المستوردة اتخاذ إجراءات تتعلق بالقواعد الدولية المطبقة على معايير الإنتاج، العمل وتطبيق التدابير المتعلقة بمتطلبات الجودة سواء على المنتجات النباتية أو الحيوانية.

ثانيا: تطور اتفاقيات الزراعة في إطار منظمة التجارة العالمية

عرفت المفاوضات حول موضوع الزراعة عدة تطورات منذ جولة أورجواي ، مرورا بعدة بمجموعة من المحطات والاجتماعات الوزارية التي تعقدها المنظمة بشكل دوري، ولكن لحد اليوم لم يتم الفصل بشكل نهائي في هذا الموضوع نظرا لحساسيته.

1-نتائج اتفاقيات جولة أورجواي: لم تطبق جات 47 على السلع الزراعية، حيث ظل تحرير التجارة الزراعية موضوعا خلافيا بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية، إلى أن أسفرت ثامن الجولات وآخرها التي بدأت في أورجواي عام 1986 وانتهت في مراكش عام 1993 عن اتفاق جات 1994 التي أخضعت لأحكامها تجارة السلع الزراعية بشكل صريح لأول مرة [2].

2 -**نتائج مؤتمر الدوحة** : انعقد مؤتمر الدوحة سنة 2001، بعد مؤتمر سياتل الذي فشل ومن الأسباب المباشرة له هو موضوع الزراعة ، إلا أن مؤتمر الدوحة كلل بالنجاح لأنه تناول القضايا الرئيسية لهذا الموضوع من خلال الفقرتين 13 و14 من إعلان مؤتمر الدوحة[3].وتم بدأ المفاوضات في يناير 2000، وحدد موعد نهائي للتوصل إلى طرق المفاوضات في 31مارس 2003، وحدد موعدا نهائيا للمفاوضات بشأن الزراعة بحلول يناير 2005[4].وقد كلل هذا المؤتمر بالنجاح بفضل التوصل إلى اتفاق بين الدول الأعضاء في

---

[1] تقرير عن منظمة التجارة العالمية للإدارة المركزية لشؤون المنظمة العالمية للتجارة .،" **مفاوضات السلع الزراعية في إطار منظمة التجارة العالمية 2005** "، وزارة التجارة الخارجية والصناعة ـ جمهورية مصر .

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، "**دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي في الدول العربية**" – مرجع سبق ذكره- ص 11.

[3] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،" **التقدم المحرز في مفاوضات الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات العربية** " -مرجع سبق ذكره- ص24.

[4] Word Trad Organiszation", **The Doha Declarationexplained** " ,www.wto.org 06-03-2006 .

المنظمة بشأن عملية النفاذ إلى الأسواق، وتخفيضات دعم الصادرات بشكل تدريجي إلى غاية إلغائها تماما، بالإضافة إلى تخفيضات في الدعم الزراعي المشوه للتجارة الدولية للمنتجات الزراعية، كما تناول الإعلان موضوع المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية إلى جانب موضوع الأمن الغذائي والمعونة الغذائية .

3 -**نتائج مؤتمر كانكون2003**: انعقد هذا المؤتمر في نوفمبر 2003 بمدينة "كانكون" المكسيكية بمشاركة دولة 146 عضو و30دولة مراقب، والعديد من المنظمات الدولية والإقليمية، ولكن هذا المؤتمر فشل بسبب ملف الزراعة الذي عرف خلافا بين الأطراف المشاركة، وعن أهم الخلافات التي دارت حول موضوع الزراعة ما يلي[1]:

- عدم موافقة دول الاتحاد الأوروبي على تخفيض مستويات الدعم المحلي التي تقدمها للمزارعين ودعم الصادرات.

- اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية على دول غرب إفريقيا الخاص بإزالة الدعم الذي تقدمه لمزارعي القطن خلال ثلاث سنوات باعتباره السبب الرئيسي في الانخفاض الحاد لعائدات الصادرات لهذه الدول .

- ظهور مجموعة العشرين للدول النامية *، كمجموعة ضغط تمثل مصالح الدول النامية، وإصرارها على الحصول على تنازلات من الدول المتقدمة خاصة في موضوع الدعم الزراعي، ورفضها مقترح الاتحاد الأوروبي بربط تقديم تنازل في موضوع الزراعة بموافقة الدول النامية والتي تعتبر كقوة مكافأة نسبيا للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية [2].

- 4- **نتائج مؤتمر هونغ كونغ 2005 حول الزراعة**: انعقد هذا المؤتمر في ديسمبر 2005 بمدينة هونغ كونغ الصينية، وقد تم التوصل فيه إلى نتائج مهمة جدا بخصوص الخلاف حول الزراعة ، وأهم نتائج هذا المؤتمر ما يلي :

- **أ- الدعم المحلي**: تم الاتفاق بهذا الخصوص بالعمل بثلاث فئات لتخفيض مقياس الدعم الكلي، وتضم[3]:

-**الفئة الأولى**: قيمة الدعم الإجمالي لقطاع الزراعة التي تزيد عن 60 مليار دولار تخفض بنسبة (70-80%).

-**الفئة الثانية**: التي تزيد قيمة الدعم الإجمالي على 10مليار دولار وأقل من 60 مليار دولار، تخفض بنسبة (53-75%).

---

[1] عادل محمد خليل، " **على الطريق إلى هونغ كونغ**"، على الموقع : www.ik .ahram.org 2007/03/20.

[2] محمد بيبلي، "**مفاوضات منظمة التجارة العالمية، هل ستستفيد الدول النامية من تفاهم جديد** "، مجلة الرسالة الإخبارية، دمشق-سوريا، العدد 08 –2005 على الشبكة.

*__مجموعة العشرين__: البرازيل ، الأرجنتين، بوليفيا، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، إكوادور، مصر، السلفادور، جواتيمالا، الهند، المكسيك، باكستان، بارجواي، بيرو، الفلبين، جنوب إفريقيا، تايلاند، فنزويلا.

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " **دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي في الدول العربية** "– مرجع سبق ذكره- ص 28.

- **الفئة الثالثة:** لا تزيد قيمة الدعم الإجمالي لقطاعها الزراعي عن 10 مليار دولار تخفض بنسبة (31-70%)، غير أنه تم إعفاء بعض الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء والدول حديثة الانضمام من التزامات التخفيض.

- **ب- دعم الصادرات:** تم الاتفاق على إلغاء كافة أشكال الدعم التصديري سوآءا التي في شكل دعم مالي أو في تلك التي على شكل ممارسات ذات أثر مماثل، مثل اءتمانات التصدير المدعومة ومنح المعونات الغذائية للتخلص من الفائض وممارسات شركات الإيجار المدعومة مع نهاية 2013، ليتم إعداد النماذج التفاوضية والاتفاق الفعلي حول قواعد الممارسات المشوهة للتجارة، ولكن في ظل خلافات كبيرة حول نطاق الممارسات التي ينبغي أن تشملها الضوابط الجديدة[1].

أما فيما يخص المعونة الغذائية تم الاتفاق على الإبقاء على مستوى ملائم ومراعاة مصالح الدول المتلقية لها، ووضع إطار أما للمعونة الغذائية ضمانا لعدم حدوث أي إعاقة في التعامل مع حالات الطوارئ، مع التأكيد على ضمان القضاء على عمليات الإزاحة التجارية، ووضع ضوابط بشأن المعونة الغذائية العينية وتقييمها نقدا بحيث لا تشكل غطاء لمواصلة دعم الصادرات. كما تم التوصل إلى اتفاق معاملة المنتجات الحساسة[2].

- **ج-النفاذ إلى الأسواق:** تم الاتفاق على وضع المعادلة الطبقية تقوم على فرضية بأربع فئات على النحو التالي:
  - الفئة الأولى: تتراوح بين 0-20/ 20-30 % النسبة المئوية للتخفيض 20-65%.
  - الفئة الثانية: تتراوح بين 20-30/40-60%النسبة المئوية للتخفيض 30-75%.
  - الفئة الثالثة: تتراوح بين 40-60/60-90 النسبة المئوية للتخفيض 35-85%.
  - الفئة الرابعة: أكثر 60-90% النسبة المئوية للتخفيض 42-90%.

6- المؤتمر الوزاري في جنيف 2008: انعقد هذا المؤتمر بحضور ثلاثين دولة، وقد ظهر أن هنالك خلافا بين الشمال والجنوب، خصوصا فيما يتعلق بحرص دول الجنوب على تسوية مشكلة الدعم الزراعي بنوعيه دعم الإنتاج ودعم الصادرات فيما ظهر أن دول الشمال تصر على مقايضة أية تنازلات بضرورة فتح الأسواق أكثر وتخفيض الرسوم الجمركية فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية والخدمات، وكاد أن ينهار المؤتمر بعد تسعة أيام من المفاوضات المكثفة بسبب التباين الواسع في الآراء بشأن دعم المزارعين والتعريفة الجمركية والوصول إلى الأسواق غير الزراعية بين الدول النامية والمتقدمة، وعلى الرغم من هذه الخلافات فقد تمكنت الوفود المفاوضة من إقرار إطار عام لتقريب وجهات النظر، تمثلت أهم بنوده في

[1]Word Trad Organiszation, "**The Hong Kong Declarationexplaind** "www.wto.org 26-03-2006.

تخفيض الدعم الإجمالي المشوه للتجارة بالنسبة للدول المتقدمة يتم التخفيض على ست مراحل خلال خمسة أعوام وفق مستويات تحددها المنظمة، أما الدول النامية، يجب أن يتم التخفيض على تسع مراحل خلال ثمانية أعوام، بحيث يخفض إجمالي الدعم المشوه للتجارة بما نسبته 20% في المرحلة الأولى للتخفيض والدفعات الأخرى متساوية، وأعفيت كل من الدول النامية التي ليس لها مقياس للدعم الكلي وكذلك المستوردة الصافية للغذاء، أما عن دعم الصادرات يجب أن تلغي الدول المتقدمة دعم الصادرات الوارد في جداول التزاماتها بحلول عام 2013، أما الدول النامية يجب أن تلغي نهائيا دعم الصادرات بحلول عام 2016 ، كما قدمت توضيحات حول عمليات تقديم المعونات الغذائية من قبل مختلف الأعضاء، وكذلك التزام الاتحاد الأوروبي بسبب التوسع الجديد في عضوية الاتحاد الأوروبي[1].

7– المؤتمر الوزاري للمنظمة سنة 2009: لقد فشل هذا المؤتمر ولم يتم من خلاله التوصل إلى أي اتفاق يذكر بسبب الخلاف الشديد بين أطراف التفاوض في المنظمة، لاسيما ما تقوم به الدول المتقدمة من حماية لمنتجاتها، وعرقلة لنفاذ منتجات الدول النامية، بالإضافة إلى لجوئها إلى الاتفاقيات الثنائية فيما بينها هربا من تطبيق التزاماتها اتجاه الدول النامية، الأمر الذي أدى إلى تعنت المواقف وعدم الوصول إلى نتيجة إيجابية من خلال هذا المؤتمر خصوصا ما تعلق بموضوع الزراعة حيث وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود رغم تكثيف الجهود لاستكمال جدول أعمالها [2] .

8– المؤتمر الوزاري في بالي 2013: انعقد هذا المؤتمر بحضور 159 عضوا واستمر ستة أيام لمناقشة القرارات التي دار النقاش حولها طويلا، واعتبر ت نتائج هذا المؤتمر خطوة مهمة على طريق إنجاز البرنامج الواسع لتحرير المبادلات التجارية الذي أطلق في 2001 في الدوحة،وتشمل اتفاقية (حزمة بالي) الالتزام السياسي للحد من إعانات التصدير في مجال الزراعة والاحتفاظ بها عند مستويات منخفضة وكذلك الحد من العقبات التجارية على استيراد المنتجات الزراعية. كما تتناول قرار تسهيل التجارة متعددة الأطراف وتبسيط الإجراءات الجمركية من خلال تخفيض التكاليف وتحسين سرعتها وكفاءتها خاصة أمام البضائع العابرة للبلدان غير الساحلية التي تسعى الى التجارة عبر الموانئ في البلدان المجاورة وكذلك مساعدة البلدان النامية والأقل نموا لتحديث بنيتها التحتية إضافة الى تحقيق الأمن الغذائي وإدارة حصص التعريفة الجمركية ودعم الصادرات ودعم تجارة القطن[3].

---

[1] المنظمة القانونية الاستشارية لآسيا وإفريقيا (AALCO)، " **منظمة التجارة العالمية (WTO) كاتفاق إطاري ومدونة قواعد سلوك التجارة العالمية**"، أوت 2010.

[2] أ.ف .ب. كونا، " منظمة التجارة العالمية تصل إلى طريق مسدود بشأن جولة الدوحة" ، http://www.alwasatnews.com/news/615617.html ، 2015/04/23.

[3] بدون كاتب، "**منظمة التجارة العالمية تصوي لصالح حزمة بالي** "، https://arabic.sputniknews.com 20 /2016/04.

9- المؤتمر الوزاري في نيروبي: انعقد هذا المؤتمر في ديسمبر 2015في نيروبي الكينية بحضور 163 دولة، ورغم الخلافات التي عرفها هذا المؤتمر إلا أنه ركز على ملف الزراعة واعتبروه ناجحا من خلال إلغاء العديد من إعانات التصدير بحلول عام 2018، والسماح للدول النامية أن تواصل دعمها لمخزوناتها والاحتفاظ بآلية ضمان تسمح للبلدان النامية تحتكم إليها في حالة فيض من الواردات والالتزام من جانب الدول المتقدمة بإتاحة التوصل المعفى من الرسوم الجمركية [1].

ثالثا- أثر اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على قطاع الزراعة في الدول العربية: لا شك أن هناك آثار لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الدول العربية سواء كانت منظمة أم لا، ويتوقف هذا الأثر على موقف كل دولة وخصائصها.

- 1- موقف الدول العربية من اتفاقيات منظمة التجارة العالمي: هناك عدد لا بأس به من الدول العربية التي استفادت من عضوية منظمة التجارة العالمية، وهناك دول في طور الانضمام، وقد ظلت مواقف هذه الدول انفرادية في ظل المفاوضات في هذه المنظمة قبل مؤتمر هونغ كونغ 2005، إلى غاية إصدارها لما يعرف بإعلان عمان" في سبتمبر 2005 بعنوان خارطة الطريق إلى هونغ كونغ ، وقد تضمن ما يلي:

- أ- دعم تنافسية الصادرات: عن طريق إلغاء جميع أشكال دعم الصادرات للمنتجات الزراعية، والتنفيذ العاجل لقرارات مؤتمر مراكش، دون المساس بالمعاملة الخاصة والتمييزية بالنسبة للبلدان النامية التي هي مستوردة صافية للغذاء، بحسب بنود المادة (4) و(9) من اتفاقية الزراعة لفترات معقولة يتم الاتفاق عليها بعد انتهاء جميع أشكال الدعم للصادرات، مراعاة مصالح المستفيدين من المعونة الغذائية كامل المراعاة عند وضع الضوابط الخاصة بهذه المسألة[2].

- **ب- أما فيما يخص الدعم المحلي:** طالبت الدول العربية بضرورة أن تؤدي المعادلة التي سيتفق عليها إلى تخفيضات فعالة وذات مغزى للدعم الذي يمنحه الشركاء التجاريين لمجتمعاتهم الزراعية وبصورة حاسمة ينبغي ألا تؤدي ضوابط الدعم المحلي إلى نوع من المبادلة فيما بين التدابير المختلفة لإعانات الدعم المشوهة للتجارة، والعمل على الحفاظ على حيز السياسات لتنمية المجتمعات المحلية الزراعية في الدول العربية استنادا إلى أهداف منصفة وعادلة للحد من الفقر، والأمن الغذائي والمعيشي والتنمية الريفية، وينبغي أن يتيح

---

[1] **" أخبار المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية"**، على موقع منظمة الأغذية والزراعة:
.2015/02/04 /http://www.fao.org/news/story/ar/item/373012/icode

[2] منى شمايخي وآخرون، **"التطورات وقضايا برنامج الدوحة التي تهم الدول العربية بوجه خاص في سياق الأهداف الإنمائية للألفية"**، مؤتمر الأمم المتحدة ، نيويورك جنيف 2007.ص 75.

ذلك للدول العربية موارد ملائمة وفي الوقت المناسب لبلوغ أهدافها الإنمائية الأساسية عن طريق أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية بموجب ركيزة الدعم المحلي وقاعدة الحد الأدنى للدعم[1].

- **2- أثر اتفاقية الزراعة على البلدان العربية:** وتبقى مواقف الدول العربية ضعيفة سوآءا بشكل منفرد أو ككتلة مقارنة بأطراف التفاوض والنزاع في اجتماعات المنظمة مما يجعلها أكثر عرضة لآثار نتائج المفاوضات والخلافات بين أعضاء المنظمة.

- **الآثار الايجابية:** قد تستفيد الدول العربية من مجموعة من المزايا من جراء اتفاقيات منظمة التجارة العالمية فيما يخص موضوع الزراعة، يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- إن إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية سيؤدي إلى زيادة حجم حركة التبادل الدولي، وبالتالي انتعاش حركة التجارة العربية من المنظور النظري ، ، وكذلك نمو حجم الإنتاج الوطني في بعض البلدان العربية.

- تسمح اتفاقيات دعم الصادرات بزيادة فرص النفاذ للصادرات الزراعية للدول النامية بما فيها العربية إلى أسواق الدول المتقدمة، نتيجة تخفيض الرسوم الجمركية والمعاملة التفضيلية والخاصة التي حددتها اتفاقيات الزراعة والاتفاقيات ذات الصلة بالدول النامية، لأن الدول العربية تقدم دعما محدودا لصادراتها الزراعية أو منعدما أحيانا، في حين أن الدعم المقدم من قبل الدول المتقدمة مرتفع جدا[2]، و خاصة بالنسبة للسلع التصديرية التي تتمتع فيها بميزة نسبية نتيجة الإلغاء التدريجي للدعم وقيود النفاذ للأسواق، ولكن هذا الأثر يختلف من دولة عربية إلى أخرى وذلك حسب الخصائص الاقتصادية لكل دولة. مع الإشارة إلى أن الفائض الزراعي القابل للتصدير في معظم الدول العربية محدود جدا وليس من السلع الأساسية.

- كما يمكن للدول العربية الاستفادة من مبدأ المعاملة التفضيلية والخاصة للدول النامية لدعم القطاع الزراعي وتتضمن هذه المعاملة التفضيلية المساعدات الحكومية المباشرة وغير المباشرة لتشجيع التنمية الريفية، وكذلك الإعانات الزراعية الموجهة للمزارعين منخفضي الدخول بالإضافة إلى الإعانات المقدمة لدعم بعض الخدمات التسويقية للتصدير[3].

- إن إلغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول المتقدمة، سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية والغذائية المستوردة من طرف الدول العربية (سلع أساسية)، سيكون دافعا قويا للاهتمام بالاستثمار الزراعي وزيادة الإنتاج من أجل تعويض الواردات بالإنتاج المحلي، خصوصا في ظل اتفاقيات تحرير

---

[1] المرجع سابق، ص 77 .

[2] Michel Ranelli" **Organisation Mondial du Commerce**" ,Edition Marketing ellipses Décembre1994 ,P45.

[3] عبد الله بن عبد الله العبيد، " **مستقبل القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية في ظل متغيرات المحلية والدولية**" ، روقة مقدمة إلى الندوة العالمية حول الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 2020/ 2003.

الاستثمارات واتفاقيات حقوق الملكية الفكرية بما تضمنته من إلغاء للقيود والشروط على الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا في مجال الزراعة وهو ما يؤثر إيجابا على الدول العربية في الجانب الزراعي .

- إن إلزام الدول العربية بالعمل باتفاقية العوائق الفنية على التجارة الزراعية، سيسمح بالعمل وتطبيق المواصفات القياسية ومعايير الجودة ، سيساعد الصادرات العربية ويمنحها القدرة التنافسية في الأسواق العربية والدولية، مما يساعد بعض البلدان الزراعية على رفع كفاءتها الإنتاجية ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي العربي والغدو نحو تحقيق الأمن الغذائي من جهة، وكسب ثقة المستهلك العربي في المنتجات العربية التي تتوفر فيها المواصفات القياسية الدولية .

- قد تستفيد بعض الدول العربية المصدرة للقطن من اتفاقيات المنظمة بشأن هذه السلعة، رغم أن ذلك قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار القطن في الأسواق العالمية ويؤثر سلبا على الدول العربية المستوردة له.

- كما تستفيد الدول العربية من قواعد ضبط التعامل فيما بينها ومع الدول الأخرى، ووضع القواعد المحكمة لتسوية المنازعات الناشئة عن العلاقات التجارية اعتمادا على القواعد العامة للاتفاقية الدولية، ولكن يبقى هذا غير مضمون، لأن تحويل القيود غير التعريفية إلى قيود تعريفية أدى إلى مستوى حماية أعلى مما كان من قبل .

- **3- الآثار السلبية:** رغم الآثار الإيجابية التي يمكن أن تستفيد منها الدول العربية إلا أن هناك مخاوف كثيرة تهددها لاسيما ما تعلق بوضعها الغذائي وعليه ستواجه المزيد من المصاعب في هذا السياق لأن:

- الإلغاء التدريجي المقدم للمزارعين في الدول المتقدمة وتحرير تجارة السلع الزراعية، سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية خاصة المواد الغذائية الأساسية، مما يؤثر على سلبا على فاتورة الغذاء العربية وارتفاع تكاليف الحصول على الغذاء من الناحية السياسية والقومية، وارتفاع حجم الفجوة الغذائية التي يعاني منها الوطن العربي، مما يؤدي إلى استنزاف النقد الأجنبي المتاح للدول العربية.

- ستؤثر اتفاقيات الزراعة على التجارة العربية البينية وهذا من خلال الأسواق العربية التي ستصبح مفتوحة أمام الدول المتقدمة على مصرعيها لدخول المنتجات الزراعية الأجنبية، وهذا بالالتزام بما تنص عليه الاتفاقية، وبالتالي تصبح الدول العربية أقل تعاملا فيما بينها في مجال تجارة السلع الزراعية في ظل محدودية إمكانياتها، بسبب مزاحمة المنتجات الأجنبية للمنتجات الزراعية العربية لاسيما في غياب تكامل وعمل عربي مشترك جاد.

- ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج والتكنولوجيا الحديثة، لأن الدول العربية مستورد كبير لهذه التقنيات والمنتجات الحديثة لضعف التطور التكنولوجي فيها، واحتكار حقوق الملكية الفكرية من قبل الشركات العالمية.

- قد تتأثر بعض الدول العربية وخاصة النفطية التي تقدم دعما معتبرا نوعا ما للمزارعين يقدر بحوالي 40% من إجمالي تكاليف الإنتاج، لأنها مطالبة بتخفيض هذا الدعم طبقا لاتفاقيات المنظمة وبالتالي فإن رفع الدعم قد يلغي الميزة النسبية التي تتميز بها بعض المحاصيل كالقمح مما يؤدي إلى الامتناع عن إنتاجها وهذا ما يضر سياسات الاكتفاء الذاتي[1].

المطلب الثاني: أزمة الغذاء 2006-2008

مع بداية سنة 2006 ظهرت بوادر أزمة غذائية اجتاحت العالم، أطلق عليها "أزمة الغذاء العالمية الثانية " على غرار الأزمة الأولى في السبعينيات والتي كانت لها هي الأخرى مظاهرها وآثارها. فقد تزايد ارتفاع الأسعار الدولية للأغذية في عام 2006، بحيث تحول إلى طفرة تضخم في أسعار الأغذية في مختلف أنحاء العالم، مما أدى إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي ، لاسيما بعد انفجار الأزمة المالية ، ورغم أن المشكلة كانت عالمية إلا أن بعض الدول العربية كانت ضمن الدول الأكثر تضرر و تعرضا لها[2].

أولا – مظاهر الأزمة: هناك مظاهر واضحة لأزمة الغذاء في الفترة 2006-2008 يمكن تلخيصها في ما يلي:

- ارتفاعات قياسية في أسعار الغذاء ، وبلغت ذروتها في منتصف سنة 2008 فمثلا بلغ سعر البترول الذي له ارتباط وثيق بأسعار الغذاء نحو 135 دولار للبرميل الواحد، في حين وصلت أسعار المواد الغذائية إلى نحو ثلاثة أضعاف ما كانت عليه سنة 2005، وزادت أسعار القمح في السوق السوداء حوالي 130% ، والأرز بنسبة 84 % ، والصويا بنسبة 87%. بعد عام 2008، شهدت أسعار الغذاء العالمية قفزتين، كانت أولاهما في مستهل عام 2011، حيث ارتفع بشدة مؤشر البنك لأسعار الغذاء بعد تراجعه بنسبة 30% خلال الفترة بين منتصف 2008 ومنتصف 2010،ليرتفع مرة أخرى في فبراير 2011 إلى ذروته التي بلغها عام 2008 [3].أما القفزة الثانية فكانت في منتصف 2012، عندما ارتفعت أسعار الغذاء العالمية من جديد. وصعد مؤشر البنك لأسعار الدولي الغذاء بنسبة 14% خلال الفترة من جانفي إلى أوت 2012 مع ارتفاع الأسعار العالمية للذرة إلى مستوى لم يسبق أن بلغه من قبل في جوان 2012، متجاوزة ذروتها في عامي

---

[1] إبراهيم زعبر،" **هونغ كونغ ، مؤتمر منظمة التجارة العالمية، الهوة تزداد اتساعا بين الشمال والجنوب**"، على الموقع:
www.syrianc.org 11-04-2012.

[2] محمد حمدي سالم،" **ارتفاع الأسعار وأزمة الغذاء العالمية–دراسة بعنوان تحديات الأمن الغذائي العربي**"، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان- الأردن الطبعة 2009 ،ص39.

[3] فايز عبد الهادي أحمد، " **دراسة تحليلية لأزمة الغذاء العالمية**" ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني أبريل 2011 ، جامعة عين شمس ، ص 04 .

2008 و2011، إذ قفزت بنسبة 45%في غضون شهر واحد، وتدل استمرارية الارتفاع المطرد في أسعار المنتجات الزراعية على نطاق واسع على وجود نقاط ضعف هيكلية في نظام الإمدادات الغذائية العالمي.

- قيمة المخزون العالمي من المواد الأساسية انخفضت كفايته من 125 يوما في عام 2002 إلى 60 يوما سنة 2008[1] خاصة ما يتعلق بالقمح والحبوب الخشنة .

- أصبحت أسواق السلع سريعة التقلبات نتيجة للمضاربات، كما تزايد عدد الدول التي أصبحت تواجه أزمة غذائية حادة ، تهددها أوضاع كارثية ، مما أدى إلى انتشار أشكال متعدد من موجات الغضب والاضطرابات التي تهدد الاستقرار في دول عديدة بسبب مشكلات نقص الغذاء

ثانيا – أسباب أزمة الغذاء: لقد قدم المحللون الاقتصاديون عدة تفسيرات لما حدث من ارتفاع في أسعار الأغذية، وأكثر التفسيرات منطقية وانتشار هو :

1– العوامل المرتبطة بجانب العرض

– **اختلال العرض والطلب:** وتم وصف الأزمة بأنها " أزمة إنتاج" ناتجة عن زيادة الطلب على منتجات زراعية معينة كمواد أولية لإنتاج الوقود الحيوي [2]، فقد ساهمت الظروف الطبيعية غير الملائمة وآثار التغير المناخي وموجات الجفاف والصقيع المتبادلة التي ضربت عدة مناطق في العالم إلى إتلاف جزء كبير من المحاصيل والحبوب في عدد من الدول الزراعية الكبرى وهو ما أثر على حجم المعروض من السلع الغذائية، فقد انخفض إنتاج الحبوب في أستراليا وكندا بنحو 20% .

– **سياسات الحماية:** قيام بعض الدول التي تصدر المنتجات الزراعية بفرض رسوم جمركية عالية ووضع مجموعة من القيود الحادة على صادراتها [3] كالإجراءات الحمائية، ومن هذه الدول روسيا والأرجنتين، الهند وجوريا وغيرها. فقد زادت تلك الدول من رسوم التصدير، مما يسبب حساسية السوق، في ظل المضاربات والاحتكارات، واستمرار ارتفاع الأسعار، وتؤكد التقارير أن الدول المصدرة للثروة الحيوانية ومنتجاتها تفكر في تكوين تكتل لضبط سوقها ، مثلما فعلت دول الأوبك للدول المصدرة للنفط .

2 –العوامل المرتبطة بجانب الطلب:

– ارتفاع مستويات المعيشة و سرعة النمو الديمغرافي: في بعض البلدان الصاعدة كالصين والهند مما أدى إلى زيادة الطلب على الغذاء من حيث الكمية والنوعية ، حيث ارتفع الطلب على المنتجات الحيوانية خصوصا اللحوم وكذلك الطلب على القمح والأرز والذرة [4].

---

[1] سالم اللوزي وآخرون – مرجع سبق ذكره–ص 41.

[2] "**Food outlook global market analysis**" /www.Fao.org 20-04-2015

[3] فايز عبد الهادي أحمد . مرجع سبق ذكره . ص 22.

[4] "**2008 crise alimentaire mondial ou effondrement du pouvoir d'achat**"afrique verte sur le site : www.afriqueverte.org/r.20/01/2014.

- **ارتفاع أسعار البترول إلى مستويات قياسية:** ما أثر على أسعار السلع الغذائية في اتجاهين ، أولهما الأثر البالغ على تكاليف الإنتاج الزراعي والأسعار الزراعية، نتيجة ارتفاع أسعار بعض المدخلات مثل الأسمدة[1]، كما تتطلب أساليب الزراعة الحديثة وعمليات إنتاج الغذاء استهلاك جزء كبير من الطاقة أثناء الحصاد والنقل والتخزين والتصنيع. وثانيهما ما ترتب عن ارتفاع أسعار النفط أيضا من توجه الدول الصناعية والنامية الكبرى نحو إنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الزراعية الأساسية [2]،حيث عززت الاهتمام بمصادر الطاقة البديلة و التدابير على صعيد السياسات الاقتصادية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب الاتحاد الأوروبي الذي شجع هو الآخر إنتاج الوقود الحيوي ، حيث تبين بعض التقارير أن هناك حوالي 330 مصنع في أوروبا تعتمد على المصادر الغذائية لتوليد الطاقة[3].

- **ارتفاع تكاليف الشحن:** التي أصبحت مؤثرة بشدة في الأسواق الزراعية مما دفع دولا كثيرة للتوجه إلى الدول الأكثر قربا لتوفير أسعار الشحن ما ويؤدي إلى التوجه نحو الإقليمية أو المحلية، ومن ثم ارتفاع أسعار الغذاء نظرا لانخفاض المعروض برغم توافره.

- **تدفق رؤوس الأموال المضاربة إلى أسواق العقود الآجلة للسلع الزراعية:** نتيجة لتسبب الاتجاه الهبوطي المالي والعالمي في ضعف أسواق السندات والأسهم العادية بدرجة أكبر وعندما بدأت الأسعار العالمية في الارتفاع ، عزز استجابات الأسواق والاستجابات على صعيد السياسات التي حفز عليها تلك الضغوط التضخمية ، كالتحوط ضد توقعات حدوث مزيد من ارتفاعات الأسعار .

وكل هذه التفسيرات هي صالحة في المدى القصير ، لكن هناك أسباب أخرى على خلفية مشاكل أطول أجلا يواجهها إنتاج السلع الغذائية في الدول النامية و التي تتمثل في تباطؤ نمو الغلات والافتقار إلى الاستثمار ، وتدني الأموال المخصصة للبحوث والتطوير ...إلخ.

ثالثا –الآثار العامة لأزمة الغذاء: تعددت وتنوعت آثار أزمة الغذاء العالمية ، وقد كانت أكثر حدة على الدول النامية الفقيرة ومن هذه الآثار نذكر[4] :

- **على المنتجين:** نظرا لأن سوق تجارة السلع الزراعية يمثل احتكار قلة ، فإن المستفيد من ارتفاع الأسعار هو الشركات المسيطرة على تلك التجارة ، إما السعر الذي يتلقاه المزارعون في العادة يمثل نسبة ضئيلة من سعر تجزئة المنتجات النهائية، وهو ما يتراوح بينما يتضاءل حتى يصل 4% للقطن الخام و28%للكاكاو ، كما تحصل شركات التجارة الدولية والموزعون وبائعوا التجزئة على 88% من سعر التجزئة

---

[1] International Food policy Research Institue ; policy Review "**High food prices**:**The what who of and how of proposed policy action** ".May2008.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن** "، ورقة عمل مشتركة مقدمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية" 2009 الخرطوم.

[3] محمد حمدي سالم – مرجع سبق ذكره- ص41.

[4] فايز عبد الهادي – مرجع سبق ذكره- ص28

ويذهب حوالي 10% إلى البلدان المنتجة ، و2%فقط للعاملين في الزراعة ، وكل ذلك بسبب سياسة الاحتكار .-

- **ارتفاع مستويات الفقر**: أثرت أزمة الغذاء تأثيرا سيئا على المستهلكين خاصة الفقراء منهم لاسيما في البلدان النامية ، حيث يمثل الإنفاق على السلع الغذائية نسبة تتراوح بين 70 و80%من دخلهم ، وبذلك فإن ارتفاع الأسعار يؤثر على نقص الكمية المستهلكة من الغذاء كما يؤثر على تدهور نوعية الغذاء والتوجه نحو السلع الرديئة، مما يؤدي إلى سوء التغذية في عدد ناقصي التغذية الذي بلغ أقصاه في الفترة 2007 - 2009[1].

- **ارتفاع معدلات التضخم**: ساهمت أزمة الغذاء العالمية بصفة كبيرة في ارتفاع معدلات التضخم العالمية، نتيجة الارتفاع الحاد في أسعار السلع منذ منتصف عام 2007، حيث ساهمت بنسبة 44% في معدل التضخم العالمي ، وبنسبة بلغت 67.5 % في آسيا مما يؤدي إلى استجابات غير ملائمة في مجال السياسات الاقتصادية الكلية من شأنها أن تزيد العبء على كاهل الفقراء وتقوض الاستقرار الاقتصادي الكلي[2].

- **أثر أزمة الغذاء على الأسواق**: منذ أواخر عام 2007 اتخذت معظم الدول المتقدمة والنامية على السواء مجموعة من التدابير في مجال السياسات التجارية والضريبية لمواجهة أزمة الغذاء، تتمثل هذه التدابير في مجال السياسات كضوابط الأسعار المباشرة أو قيود التصدير أو زيادات الأجور فهي شملت مجموعة من التدابير المتعلقة بالتعريفات وغير المتعلقة بالتعريفات، مما يحد من تجارة الغذاء ويعتبر مصدرا للإتجار غير المنصف ، ويزيد ذلك من اختلال الأسواق[3].

رابعا – الآثار على المستوى العربي: هناك العديد من الآثار التي شهدتها الدول العربية نذكر أهمها فيما يلي:

- تصاعد التضخم المحلي في أسعار المواد الغذائية في الوطن العربي كما هو الحال معظم أنحاء العالم ، مما أدى إلى الضغط على حجم الإنفاق على الغذاء من الدخل الشهري لطبقة محدودي الدخل والطبقة المتوسطة.

- ارتفاع العجز في ميزان السلع الغذائية وارتفاع فاتورة واردات الغذاء خاصة الحبوب بشكل مذهلعامي2007-2008 بنسبة 14[4]% .

---

[1] الفاو ، " **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2009** "، روما 2009، ص11.

[2] فايز عبد الهادي أحمد – مرجع سبق ذكره- ص 33

[3] Word bank ;"**food price surge could mean** ";http/ workbank.org (Accessed on 04-05-2020.

[4] المنظمة العربية للتنمية الزراعية " **تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن**"– مرجع سبق ذكره-.

- وضح تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2008 إلى أن الأزمة أدت إلى اتجاه متوسط نصيب الفرد من العديد من السلع الغذائية في الدول العربية إلى الانخفاض كما هو الحال بالنسبة لسلع المحاصيل الحبوب والدقيق والسكر والبقوليات، أثناء الفترة 2006-2008 .-

- لقد أدى ارتفاع الأسعار إلى انخفاض واضح في استهلاك الأسر من بعض السلع كاللحوم والألبان والبيض وهو ما يتضح من خلال تراجع نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك، مما أدى إلى تفشي الأمراض الناتجة عن سوء التغذية بسبب عدم قدرة هذه الفئات على تنويع غذائها وشراء غذاء صحي وسليم، خاصة في الدول العربية الأقل نموا والتي تعتمد في غذائها على الاستيراد من الخارج.

المطلب الثالث: تأثير تصاعد الحماية التجارية العالمية والصراعات العربية

إلى جانب جملة التأثيرات التي تعيشها الاقتصاديات العربية ومن طرف النظام التجاري وما انجر عن أزمة الغذاء في الفترة 2006-2008، هناك مجموعة أخرى من التأثيرات التي تمارسها بعض القوى من الناحية الاقتصادية والسياسية.

أولا- تصاعد الحماية التجارية العالمية: إن الدول المصدرة للغذاء هي دول قليلة العدد ولكنها متقدمة اقتصاديا ويمكنها ممارسة سياسة احتكار القلة مما يؤثر على السوق العالمية للغذاء ويؤثر بالتالي على حرية القرار الاقتصادي والسياسي للدول العربية[1]، وعليه إن تأمين الغذاء لدولة ما أو كتلة من الدول لا يعتمد فقط على المقومات الطبيعية ، من مناخ وتربة وعمالة وغيره. ولكن يعتمد أيضا على القوة والوزن السياسي لها، كما يحتاج أيضا للنفوذ السياسي ، لأن النفوذ السياسي والقوة ينبغي أن يصاحبا النظم الإنتاجية بما يخدم الجانبين، حيث تؤكد الوقائع أن هناك الكثير من المناطق التي عانت من الجفاف والمجاعات منتصف عقد الثمانينات من القرن العشرين ، في الوقت الذي كانت هناك كميات هائلة ومتاحة من المواد الغذائية على المستوى العالمي ولم تستغل لإنقاذ هذه الشعوب من شبح الجوع.

هناك ظاهرة في المشهد التجاري العالمي تتمثل بتصاعد الحماية التجارية، لاسيما من قبل الدول الصناعية الكبرى والتي لها الثقل الأكبر في التأثير على التجارة الدولية والتي قامت بوضع مجموعة من القيود الحمائية خاصة على صادراتها [2]، ووفقا لمنظمة التجارة العالمية فإن مجموع الإجراءات التجارية التقييدية التي نشأت منذ 2008 إلى غاية منتصف 2013 وصلت إلى 2146 إجراء، ومن منتصف 2013 إلى غاية 2014 وصل عدد الإجراءات الحمائية التي وضعت إلى 168 إجراء ،وهذه التطورات تؤثر على الدول العربية كثيرا لأن المنطقة العربية من أبرز مناطق العالم اعتمادا على استيراد احتياجاتها خاصة الغذائية من الأسواق

[1] محمد رفيق أمين حمدان –مرجع سبق ذكره-ص 146

[2] " Afrique verte"**2008 crise alimentaire mondiale ou effondrement du pouvoir d'achat**"op.cit/p02 .

الدولية الأمر الذي يؤثر على قيمة فاتورتها الغذائية. كما أن الصادرات العربية تتأثر كثيرا بتصاعد الحماية التجارية في الدول التي تصدر إليها، بينما تعاني من ثغرات بالنسبة للحماية من المنافسة غير المشروعة، ولاسيما بسبب استمرار تفاوت النظم والتشريعات والسياسات التجارية المتعلقة بالمنافسة التجارية[1] .

ثانيا– تنامي دور الأقاليم التجارية: إن السمة الأبرز للتحولات الجارية في النظام الاقتصادي العالمي هي تصاعد دور الأقاليم التجارية وزيادة عدد الاتفاقيات التجارية الإقليمية في إطار التطور الكبير الذي تشهده التجارة داخل الأقاليم فيما بينها، وتشير آخر المعلومات المتوفرة أن عدد الاتفاقيات الإقليمية العالمية التي وضعت موضوع التنفيذ وصل إلى 253 اتفاقية، ومن أشهر هذه الأقاليم التجارية العالمية الاتحاد الأوروبي، ومنطقة التجارة الحرة الأوروبية (إفتا) إلى جانب منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)، والسوق المشتركة لدول أمريكا اللاتينية ، والمنطقة الحرة لجنوب شرق آسيا والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا[2].

وهناك في الوقت الراهن اتفاقيتان إقليميتان كبيرتان يجري التفاوض لإطلاقهما والعمل بهما قريبا، وهناك توقعات بأن يكون لهتان الاتفاقيتان تأثيرا كبيرا على المعاملات التجارية الدولية، والاتفاقية الأولى تدعى " الشراكة التجارية والاستثمارية العابرة للأطلسي " وهي قائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي ، وأما الثانية فتدعى " الشراكة العابرة للباسفيك " وهي تضم اثنا عشر دولة من بينها اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، والملاحظ عن هاتين الاتفاقيتين أنها تضم دولا تعتبر مصدرا رئيسيا لغالبية التجارة الدولية بما فيها الغذائية، وبهذه القوة يمكنها أن تشكلا مسارا منافسا لمسار جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في المنظمة العالية للتجارة والتي تمكنت من خلال مسارها التفاوضي أن تضع بعض الأحكام المتعلقة بتجارة السلع الزراعية ومراعاة أوضاع الأمن الغذائي لبعض الدول .ولاشك أن التنامي الملحوظ في دور التكتلات الإقليمية في مقابل استمرار تراجع النظام المتعدد الأطراف لمنظمة التجارة العالمية ، رغم نجاح هذه المنظمة في التوصل إلى اتفاقيات متصلة بقطاع الزراعة، آخرها كان في مدينة بالي الإندونيسية خلال شهر ديسمبر 2013 وإن كان محدودا إلا أنه تناول بعض الجوانب المتصلة بالزراعة والتنمية وبتسهيل التجارة، ولكن التقدم البطيء والمتواضع على مستوى المفاوضات الدولية المتعددة الأطراف لا يقارن بالتقدم المتسارع الذي يحصل في المفاوضات والاتفاقيات الإقليمية التي تتنامى يوما بعد آخر كخيار أنسب للعلاقات الاقتصادية بين الدول، بما فيها القوى الاقتصادية العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية والصين واليابان وغيرها، ومن هذا المنطلق نرى أنه انتقل مركز الثقل في حركة التجارة

---

[1] الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، **"استشراف الآفاق الاقتصادية العالمية والعربية 2015–2016 في ظل تزاحم التحولات والمتغيرات"** التقرير السنوي رقم 08 ،أكتوبر 2014،ص26.

[2] نفس المرجع /ص27 .

تصديرا واستيرادا، كما هو الحال في حركة الاستثمارات المتبادلة بين الأقاليم التجارية التي تعاظم دورها كثيرا خلال السنوات الأولى للقرن الواحد والعشرين[1].

وفي ظل هذه التحالفات والاتفاقيات الاقتصادية لابد على الدول العربية أن تعتبر وتولي اهتماما بالغا لتحريك مشروعها الإقليمي للتكامل الاقتصادي لكي تستفيد من الطاقات التجارية والاستثمارية التي يتيحها تحرير انتقال عناصر الإنتاج، بما فيه الإنتاج الزراعي في ظل التمايز القائم بين الدول العربية فيما يخص توزيع الموارد الزراعية فيما بينها ، ما يمكن من الاستفادة من الميزة النسبية لكل دول في إطار عربي متكامل يقلل من الاعتماد على الأسواق الخارجية في توفير الغذاء .

ثالثا –أثر النزاعات: تأثرت أوضاع الأمن الغذائي العربي في عدد من الدول العربية كثيرا من جراء الاضطرابات والنزاعات التي تشهدها المنطقة العربية خلال السنوات الأخيرة وما تزال قائمة لحد اليوم، والتي أدت إلى نقص في السلع الغذائية المنتجة محليا، وصعوبات في استيرادها وارتفاع تكاليفها نتيجة ارتفاع المخاطر وكذلك انتقال رؤوس الأموال وهروب الاستثمارات – بما فيها الاستثمارات الزراعية- إلى خارج المنطقة العربية، حيث تساهم الصراعات التي تحدث في المنطقة العربية منذ عدة سنوات على نحو خطير في توسيع فجوة انعدام الأمن الغذائي كما هو الحال في العراق والسودان وسوريا وفلسطين واليمن والصومال، ففي سوريا فقط هناك ما لا يقل عن6.3 شخص يفتقدون الغذاء ويحتاجون إلى مساعدات غذائية بعد أن كانت سوريا واحدة من الدول العربية ذات الناتج الزراعي المرتفع و تحقق اكتفاء تاما في الكثير من المنتجات الزراعية. إلى جانب التدمير الذي أصاب المنشآت والنزوح عن الأراضي الزراعية ما أدى إلى تراجع الاستثمار الزراعي مع ارتفاع حالات عدم اليقين [2].

---

[1] الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، "**استشراف الآفاق الاقتصادية العالمية والعربية 2015–2016 في ظل تزاحم التحولات والمتغيرات**"– مرجع سبق ذكره-،ص29 .

[2] تقرير الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية " **نحو مقاربة جديدة لتحقيق الأمن الغذائي العربي2015**" –مرجع سبق ذكره- ص13.

خلاصة :

تظهر مشكلة الغذاء العربي بشكل واضح من خلال حجم الفجوة الغذائية الكبير واتساعها سنة بعد أخرى، والارتفاع والتذبذب السريع للأرقام القياسية لأسعار السلع الغذائية التي تستوردها الدول العربية بشكل كبير في ظل انخفاض معدلات الاكتفاء الذاتي بسبب انخفاض قيمة الناتج الزراعي مقارنة بالاحتياجات الغذائية، بالإضافة إلى انخفاض سعة المخزون الاستراتيجي في معظم البلدان العربية عن ستة أشهر. ولكن هذه المؤشرات ليست مطلقة فبالنسبة لمعدلات الاكتفاء هناك بعض الدول تحقق اكتفاء بالنسبة لإنتاج الخضر والفواكه، في حين أن حصة الحبوب التي تعتبر مهمة في سلة الغذاء العربية- على رأسها القمح- تحتل حصة الأسد من قيمة الفجوة الغذائية مع ارتفاع الفاقد منها ليربو إلى الخمس من الإنتاج. أما بالنسبة لنصيب الفرد من السعرات الحرارية كمؤشر من مؤشرات الأمن الغذائي فإن المتوسط العربي يفوق العالمي، ولكن هناك تفاوت واضح جدا بين البلدان العربية، حيث يرتفع في بعض البلدان عن نصيب الفرد في الدول الصناعية بفضل ارتفاع الدخل الكلي في بعض الدول العربية كدول الخليج، في حين أن بعض الدول يرتفع فيها الناتج الزراعي لكن نصيب الفرد فيها من الطاقة الضرورية لمزاولة نشيطه ضئيل مما ينعكس على معدلات نقص التغذية في بعض الدول كالسودان كما ينخفض في دول أخرى بشكل كبير كما هو الحال في الصومال وجيبوتي. كما أن المتاح من الغذاء لتوفير هذه السعرات نسبة كبيرة منه مستوردة في حين أن نسبة تغطية الصادرات للواردات ضئيلة في معظم الدول العربية .

و هذا التباين في مؤشرات الأمن الغذائي في الدول العربية إذا أخذنا كل دولة على حدا يفسر التباين في الإمكانيات المتاحة لهذه البلدان، ومنه يمكن استغلال ذلك لتحسين الوضع الغذائي العربي من خلال خلق استثمارات على المستوى القطري والعربي عن طريق التنسيق والتكامل بينها، وإنجاح تجربة ومحاولات التعاون العربي في مجال الاستثمار الزراعي و الأمن الغذائي.

الفصل الرابـع:

سبل تحفيز الاستثمار الزراعي

في الدول العربية

تمهيد :

هناك العديد من الجهود والمبادرات العربية في مجال الاستثمار الزراعي من أجل تحقيق الأمن الغذائي العربي، ولكن هذه الجهود ينحصر معظمها فيما تقوم به بعض الهيئات الرسمية كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية من خلال مبادراتها ولعل أهمها استراتيجية التنمية الزراعية المستديمة للعقدين 2005-2025والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي، والهيئة العربية للإنماء والاستثمار الزراعي من خلالالاستثمارات التي تقوم بها في مجموعة من الدول العربية ، في حين المجهودات على مستوى الحكومات تبقى محدودة جدا سواء على المستوى العربي أو محلي، ويظهر ضعف التعاون العربي في مجال الاستثمار الزراعي في قيمة الاستثمارات الزراعية بشكل عام وقلة الإحصائيات حول الاستثمار الزراعي لدى الهيئات والحكومات العربية ، وقلة الاستثمارات البينية إلى درجة أن الهيئة العربية لضمان وائتمان الصادرات صرحت في أحد تقاريرها أنها تفتقر إلى الإحصائيات المتعلقة بالاستثمار الزراعي باستثناء عدد قليل من الدول، أهم سبب لهذا الوضع المزري لقطاع الزراع هو تدهور مناخ الاستثمار وعدم ملاءمته لقيام استثمارات تتميز بالمخاطر كما هو الحال في القطاع الزراعة، وهذا ما يفسر قلة العناية بقطاع الزراعة وبالاستثمار في هذا القطاع ، وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل طرح مجموعة من الأفكار لتشجيع الاستثمار الزراعي كغاية لتحقيق الأمن الغذائي سواء على المستوى المحلي أو العربي.

المبحث الأول: مناخ الاستثمار في البلدان العربية .

المبحث الثاني: التعاون العربي في مجال الاستثمار الزراعي والأمن الغذائي.

المبحث الثالث: تحفيز القطاع الخاص في مجال الاستثمار الزراعي.

المبحث الرابع: تشجيع الاستثمار العربي البيني.

المبحث الأول: مناخ الاستثمار في الدول العربية

يعتبر المناخ الاستثماري في أي مجتمع الدعامة الرئيسية لتطوير المجتمع في ظل وجود المصداقية والشفافية من قبل القائمين على شؤون الاقتصاد بجذب الاستثمار إلى داخل حدود الاقتصاد وتكمن أهمية الاستثمارات في الوطن العربي في تقليل الفجوة الاقتصادية والاجتماعية والتبعية التي تعانيها الدول العربية لاسيما في جانب توفير الغذاء.

المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار

تنبع أهمية المناخ الاستثماري من خلال أثره على جلب أو طرد الاستثمارات سوآءا الوطنية أو الأجنبية، ذلك أن هذا المناخ يشتمل على جميع الجوانب التي يراها المستثمر ضرورية لنجاح استثماراته.

أولا – تعريف مناخ الاستثمار: والذي يعبر عن مفهوم شامل للأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والتنظيمية والإدارية التي يجب أن تكون ملائمة ومناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية[1]، ويعرف مناخ الاستثمار حسب تقرير التنمية العالمي لسنة 2005 عن البنك الدولي بأنه" مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد ، والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمارية العمل بطريقة مربحة ويشير التقرير إلى أن السياسات وسلوك الإدارة الحكومية وبخاصة قضية الفساد والمصداقية تمارس تأثيرا قويا على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة وبدرجة أكبر توفر الأمن والاستقرار وبخاصة أمن حقوق الملكية ودرجة التقيد باللوائح التنظيمية والقوانين ونظام الضرائب التي تترك آثارا بالغة الأهمية على التكاليف والمخاطر[2]" أو بصيغة أخرى " مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه، فالوضع السياسي للدول و ما يتسم به من استقرار، بتنظيماتها الإدارية والاقتصادية والتشريعية، وما تتميز به من فاعلية وكفاءة، ونظامها القانوني ومدى وضوحه وثباته وتوازن ما ينطوي عليه من حقوق وأعباء، وسياسات الدول الاقتصادية وإجراءاتها، وطبيعة السوق وآلياته وإمكانياته من بنى تحتية وعناصر الإنتاج، وما تتميز به الدول من خصائص جغرافية، وديموغرافية" ، وهو ما تعكسه مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة الاستثمارية التي على أساسها يتم اتخاذ قرار الاستثمار.

---

[1] حربي محمد موسى عريقات، **"مناخ الاستثمار في الوطن العربي"** ، المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية والمالية بعنوان نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية الكترونية" – عمان الأردن 2007.

[2] غريب بولرباح، " **العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وطرق تقييمها ،دراسة حالة الجزائر**" ،مجلة الباحث، عدد10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص106.

ثانيا– مكونات مناخ الاستثمار: يتكون المناخ الاستثماري من مجموعة عوامل تحدد مدى ملاءمة البيئة السياسية والاقتصادية و غيرها.

1– الوضع الاقتصادي: يلعب الوضع الاقتصادي دورا مهما لتحفيز الاستثمار ، ويشمل درجة النمو وعوامل السوق التي تتعلق بحجم السوق ومعدل الدخل الفردي ومعدل نمو السوق والقدرة على الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والدولية، ومدى توافر الموارد في الاقتصاد وكلفتها وأنواعها وخدمات الاستثمار ، بالإضافة إلى درجة الانفتاح الاقتصادي و قوة تنافسية الاقتصاد المحلي ونموه، إلى جانب هياكل البنية الأساسية والبنية التكنولوجية ومدى كفاءة المؤسسات المالية ، والسياسات الضريبية التي تمارس تأثيرا مهما على جذب الاستثمار، والسياسات الاقتصادية الكلية في حالة التغير المستمر لها تثير البلبلة وعدم الثقة لدى المستثمرين الأجانب الذين يهتمون بعناصر الأمان .

2– التكاليف والبنية الأساسية: يعتبر انخفاض تكاليف اليد العاملة والمواد الخامة ومدى توافرها في الاقتصاد عاملا مهما لقيام الاستثمار، أما بالنسبة للبنية الأساسية يهتم المستثمر بمدى توافر المرافق العامة وجودة الخدمات وشبكة النقل البري والبحري والجوي، ومدى توفر أدوات الاتصال المتقدمة والطاقة وغيرها من البنى المكملة والميسرة للنشاط الإنتاجي والتجاري للمشروع الاستثماري[1].

3– الوضع السياسي والأمني: نظرا لتأثر النشاط الاقتصادي بالوضع السياسي الداخلي للبلد، فإن عدم استقرار نظام الحكم يتبعه عدم استقرار السياسة الاقتصادية الأمر الذي يجعل المستثمر غير مطمئن على مستقبل استثماراته في الاقتصاد غير المستقر سياسيا، والعكس كلما كان نظام الحكم السياسي مستقرا كلما كان ذلك مشجعا على زيادة وجذب المزيد من الاستثمارات. ويرتبط الاستقرار السياسي بالاستقرار الأمني، حيث أن هذا الأخير يوفر الظروف المناسبة للأول من جهة ويحمي الأفراد والممتلكات من أخطار الفوضى والجريمة، ولهذا كلما تميز النظام السياسي بالوضوح والشفافية والاستقرار في تسيير الشؤون الاقتصادية وكذا بالحرية والديمقراطية في الجانب السياسي مع تمتع المرافق بالاستقرار الأمني ساهم ذلك في تحسين مناخ الاستثمار ويكون جاذبا للمستثمرين[2].

4– الوضع البيئي والمجتمعي: ويتمثل في القيم والعادات التي تحكم سلوك المجتمع فكلما انطوى النظام البيئي على مجموعة من القيم والعادات والتقاليد الملائمة والمواتية للاستثمار كان ذلك عاملا لقيام الاستثمارات، ويشمل مؤشرات عديدة منها معدلات الفقر ومتوسط دخل الفرد ومعدلات التشغيل وقوانين العمل السارية والتي تنعكس على تكاليف التشغيل ، وكذلك سرعة وبساطة الإجراءات ، ومستوى

---

[1] عبد الكريم بعداش، "**الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996– 2005**"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2007-2008 ، ص62.

[2] مرجع سابق، ص65.

ثقة المستهلكين وسلوكياتهم، ومعايير الصحة العامة والتعليم ومدى الحصول على الخدمات الاجتماعية الأخرى، والحاجيات الضرورية كمياه الشرب النقية والكهرباء والاتصالات[1].

5- النظام المؤسسي: تكمن المكونات المؤسسية في كافة العوامل التي تتعلق ببيئة الأعمال المتمثلة في آليات تأسيس المشروعات واستخراج تراخيص الاستثمار وتسجيل الملكية العقارية والحصول على المعلومات الائتمانية ومرونة دفع الضرائب ومدى الالتزام بإنفاذ العقود التجارية بما في ذلك مدى استقلالية النظام القضائي ونزاهته وسرعة بته في النزاعات القضائية وآلية حماية المستثمر، والإفصاح عن البيانات والقوائم المالية للشركات ومدى سهولة خروج المستثمر من السوق وتصفية نشاطه وإغلاق مشروعه في حالة الفشل[2]،ونقصد به الأنظمة الإدارية والأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار، فكلما تميز النظام الإداري بقلة الإجراءات وسلاستها ووضوحها وعدم وجود تعقيدات ومعوقات إدارية كان ذلك محفزا على الاستثمار، وكذلك مدى توافر عدد كاف من المنظمين الأكفاء الذين تقع على عاتقهم مهمة تسهيل الإجراءات ومرونتها ، إلى جانب نظام المعلومات الاستثمارية الذي يتيح البيانات والمعلومات بالصورة التفصيلية المطلوبة وبالدقة المناسبة وفي الوقت المناسب ما يسمح بنشر جو ملائم لقيام الاستثمارات.

6- تشريعات الاستثمار: يعتبر التشريع أداة لترجمة السياسة الاستثمارية للدولة وللتعبير عنها في كافة نواحيها الاقتصادية والمالية والإدارية وغيرها، وتنصب تشريعات الاستثمار على عملية تنظيم استثمار رأس المال وقانون الضرائب والجمارك وكذلك قوانين النقد وقوا نين التصدير والاستيراد ...، وما يلاحظ في هذا المجال أنه[3]:

- كلما تميزت قوانين وتشريعات الاستثمار بالوضوح والمرونة وعدم التضارب فيما بينها كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار .
- كلما كان قانون الاستثمار والتشريعات المكملة تحتوي على الضمانات الكافية للاستثمار، من عدم مصادرة وعدم تأميم لأموال المشروعات، وحرية تحويل الأرباح وخروج ودخول رأس المال المستثمر، كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار.
- كلما كان قانون الاستثمار والتشريعات المكملة تتضمن مجموعة من الحوافز والمزايا المناسبة من إعفاءات ضريبية وجمركية وخلافه أدى ذلك إلى قيام الاستثمار.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار – نشرة ضمان الاستثمار- العدد الفصلي الأول ، 2011 /ص10

[2] مرجع سابق ،ص10 .

[3] عبد الكريم بعداش – مرجع سبق ذكره- ص 63

المطلب الثاني: مميزات مناخ الاستثمار في الدول العربية

إن الأوضاع السياسية والاقتصادية والإدارية والقانونية كلها تؤثر في مناخ الاستثمار ، إذ تعتبر هذه الأوضاع الدعامة الأساسية لجذب الاستثمارات في المنطقة العربية ، ويمكن تلخيص مميزات مناخ الاستثمار في هذه الدول فيما يلي .

أولا– الأوضاع الاقتصادية: تتميز البلدان العربية بمجموعة من الخصائص الاقتصادية المشتركة يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

– ضعف الهياكل الاقتصادية واعتمادها على مصدر او مصدرين للدخل أي عدم وجود تنويع في الهيكل الإنتاجي.

– عدم الاستقرار الاقتصادي وعدم وضوح التوجهات الحكومية تجاه قضايا الاستثمار وتضارب السياسات الاقتصادية والاستثمارية في بعض الدول العربية مما يزعزع ثقة المستثمر في الاستثمار في أي نشاط اقتصادي وغير اقتصادي.

– عدم وجود بيانات ومعلومات دقيقة عن الأوضاع الاقتصادية والظروف الاستثمارية الملائمة في بعض الدول العربية.

– احتكار القطاع العام في كثير من الدول العربية الكثير من الأنشطة الاقتصادية مما يعتبرها القطاع الخاص عقبة أمامه ويسعى القطاع الخاص باستمرار إلى تحويل ملكية بعض الأنشطة من القطاع العام للسيطرة عليها.

– تدهور قيمة العملات المحلية الوطنية وتعدد أسعار الصرف مما لها من آثار سلبية على المستثمر إذ يؤدي انخفاض سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملات الأخرى إلى انخفاض القيمة الحقيقية للاستثمار ويؤدي في النهاية إلى نقصان تدريجيا لأرباح المستثمرين عند تحويلها للخارج.

- محدودية توفير التمويل المحلي اللازم في معظم الدول العربية حيث أن هناك دولا عربية كثيرة تعاني من عجز مالي في تمويل مشروعات استثمارية كثيرة.

– تفاقم المديونية الخارجية في الكثير من الاقتصاديات.

– ارتفاع البطالة و ارتفاع معدلات الفقر في عدد من الدول العربية .

– الانكشاف الغذائي، والتبعية الاقتصادية.

– الفجوة التقنية.

[1] حربي محمد موسى عريقات– مرجع سبق ذكره–

ثانيا– الأوضاع الإدارية :هناك مجموعة من الخصائص التي يتميز بها الجانب الإداري فيما يتعلق بالاستثمار في الدول العربية ، يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

– البيروقراطية والروتين في الإجراءات وإنجاز المعاملات، حيث تتميز بعض الدول بكثرة الإجراءات المتعلقة بالاستثمار وطول مدة القيام بها بسبب اللامبالاة وقلة الاهتمام من قبل موظفي الإدارات إلى جانب انعدام التطوير والتحديث في الأجهزة الإدارية.

– قلة القيادات الإدارية ذات المهارة اللازمة في إدارة المشاريع الاستثمارية لنقص الخبرات والكوادر المؤهلة لذلك .

– عدم وجود دقة في البيانات والمعلومات، بسبب غياب أنظمة المعلومات المتطورة التي تساهم في نشر المعلومة في أسرع وقت ممكن .

– تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار في معظم الدول العربية مما يخلق تضاربا بين هذه الأجهزة، ويشتت تفكير المستثمر في اتخاذ قرار الاستثمار.

– غياب الأجهزة المؤهلة الخاصة بإعداد خرائط فرص الاستثمار على أسس علمية، تسمح بدراسات جدوى اقتصادية ناجعة.

ثالثا– الأوضاع السياسية: يلعب الاستقرار السياسي دورا فعالا كعنصر فعال من عناصر جذب وتشجيع الاستثمارات سوآءا المحلية أو الأجنبية، ولكن الواقع السياسي للبلدان العربية عرف تدهورا في الآونة الأخيرة، إذ أصبحت الكثير من الدول تعيش اضطرابات وصراعات سياسية وفوضى اجتماعية، وهناك دولا عربية غير مستبعدة عن هذا الحال، الأمر الذي يؤثر سلبا على مناخ الاستثمار بسبب تخريب البني التحية كما أن ذلك يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال والكفاءات مما يخلق تحديا جديدا أما دول المنطقة العربية في الحفاظ على القدر الممكن من الاستثمارات. كما تمارس بعض القوى الخارجية دورا في زعزعة استقرار الأمن الداخلي والخارجي في بعض الدول العربية كما هو الحال في العراق وفلسطين.

رابعا– الأوضاع القانونية: تتمثل الأوضاع القانونية السائدة في معظم الدول العربية بما يلي [2]:

– عدم استقرار القوانين لتشجيع الاستثمار مما أدى إلى غياب الثقة لدى المستثمرين وهروب رؤوس أموال ضخمة.

– عدم وضوح القوانين التي تحكم الاستثمار، وتضاربها في الكثير من الدول العربية وفي بعض الأحيان نجدها لا تتناسب مع التطورات والمستجدات العالمية.

– وجود ثغرات قانونية، أو بنود تحتمل أكثر من تفسير الأمر الذي يؤدي إلى تخوف المستثمرين .

---

[1] علي هادي عبد الله حدادي، " مناخ الاستثمار في الوطن العربي ، الواقع والعقبات"، hppt :faculty.ksu.edu.sa .2016/01/22

[2] حربي محمد موسى عريقات– مرجع سبق ذكره–

باختصار يعاني مناخ الاستثمار في الدول العربية من مجموعة من العقبات التي تحول دون فعاليته، و تختلف هذه الأخيرة من دولة لأخرى ويمكن تلخيص أهم هذه العقبات فيما يلي:

الجدول (4-1): معوقات الاستثمار في الدول العربية

البلد	الجزائر	جيبوتي	مصر	الاردن	لبنان	ليبيا	موريتانيا	المغرب	سوريا	فلسطين	اليمن	العراق
1	الفساد	الكهرباء	السياسات الكلية	التمويل	الاوضاع السياسية	عدم الاستقرار	التمويل	الضرائب	عدم الاستقرار	الاوضاع السياسية	عدم الاستقرا	الكهرباء
2	اقتصاد الظل	الفساد	اقتصاد الظل	الضرائب	الكهرباء	الحصول على الارض	اقتصاد الظل	الكهرباء	الفساد	الكهرباء	الكهرباء	اقتصاد الظل
3	التمويل	الضرائب	المهارات والتعليم	الاوضاع السياسية	الفساد	التشريعات	الكهرباء	اقتصاد الظل	التشريعات	اقتصاد الظل	الفساد	الاوضاع السياسية
4	الحصول على الارض	المهارات والتعليم	التشريعات	تشريعات العمال	التمويل	التمويل	الضرائب	الحصول على الارض ا	المحاكم والنزاعات	الضرائب	الجريمة	الحصول على الارض
5	الكهرباء	اقتصاد الظل	الضرائب	المهارات والتعليم	الضرائب	الضرائب	الجمارك والتشريعات التجارية	التمويل	الكهرباء	التمويل	التمويل	المهارات والتعليم
6	الاوضاع السياسية	الجمارك والتشريعا ت التجارية	الفساد	الحصول على الارض	الجمارك والتشريعات التجارية	السياسات الكلية	الحصول على الارض	المحاكم والنزاعات	المهارات والتعليم	الجمارك والتشريعات التجارية	الحصول على الارض	الرخص والاذون
7	الضرائب	النقل	التمويل	الفساد	اقتصاد الظل	الفساد	إدارة الضرائب	الفساد		الفساد		
8	-	التمويل	-	اقتصاد الظل	الحصول على الارض	--	المهارات والتعليم	--	--	الرخص والاذون	اقتصاد الظل	التمويل
9	--	الرخص والاذون	--	الجمارك والتشريعا ت التجارية	المحاكم والنزاعات	--	النقل	--	--	الحصول على الارض	الحصول على الارض	الضرائب
10	--	تشريعات العمال	--	الرخص والاذون	إدارة الضرائب	--	الفساد	--	--	النقل	المهارات والتعليم	الجمارك والتشريعا ت التجارية

المصدر : تقرير الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلدان العربية 2015 .

من خلال قراءة الجدول أعلاه نلاحظ أن استثمارات القطاع الخاص تعاني من جملة من المعوقات يختلف تأثيرها من دولة عربية لأخرى، حيث تتنوع قائمة المعوقات الأساسية إذ هذا القطاع يعاني من الفساد واقتصاد الظل في الجزائر، ويعاني من حالة عدم الاستقرار في كل من ليبيا وسوريا واليمن منذ سنوات، واضطراب الأوضاع السياسية ونقص التغذية بالكهرباء وارتفاع تكلفتها في لبنان وفلسطين، وإلى الخلل في السياسات الكلية واقتصاد الظل في مصر، وإلى صعوبة الحصول على التمويل في كل من الأردن وموريتانيا ، وإلى ارتفاع معدلات الضرائب ونقص التغذية بالكهرباء في المغرب. إلى جانب هذه المعوقات الأساسية لكل

دولة هناك عدم مرونة التشريعات الخاصة بالعمال والتفاوت في الرسوم والضرائب وصعوبة الحصول على رخص الاستثمار إلى جانب ضعف البنى التحية.

المطلب الثالث: واقع الاستثمار الزراعي في الدول العربية

وبما أن الاستثمار الزراعي له الأهمية البالغة في تحقيق الأمن الغذائي فإن الدول العربية تسعى إلى تحسين مناخ الاستثمار فيها، وإعطاء أهمية خاصة للاستثمار في القطاع الزراعي، حيث خضعت القطاعات الزراعية في الكثير من البلدان العربية إلى برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي لعلاج التشوهات في الاقتصاد الزراعي، وإعداد برامج الخصخصة وزيادة دور القطاع الخاص وتفعيله، ولقد حققت بعض البلدان العربية إنجازات واضحة في هذا الشأن ولكن تبقى الصورة العامة تؤكد على وجود العديد من أوجه القصور والمعوقات التي تتطلب مزيدا من الجهد.

إن الخاصية التي تطبع القطاع الزراعي في الدول العربية هو عزوف الاستثمارات الخاصة عنه، و تجمع الشواهد التاريخية على أن القطاع الزراعي كان القطاع الأقل جذبا لاستثمارات القطاع الخاص، كما يلاحظ أن المشاريع الزراعية المشتركة لا تركز على المحاصيل الاستراتيجية التي تعاني المنطقة العربية من عجز كبير في ميزانها السلعي كالحبوب والسكر والزيوت[1]، وبالرغم من حجم وأهمية استثمارات القطاع العام والإجراءات التشجيعية لتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع الزراعي إلا أن ذلك لم يجد نفعا لغياب الإرادة الحقيقية. ويرجع تدني الاستثمار في القطاع الزراعي إلى انخفاض ربحية المشروعات الزراعية بالمقارنة مع المشروعات الأخرى غير الزراعية، وعدم توفر دراسات أمام الراغبين في الاستثمار حول الفرص المتاحة للاستثمار، وغياب البيانات الإحصائية الدقيقة والمؤكدة في عدد من المجالات التي يرغب المستثمرين في الحصول عليها لإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لمشاريعهم قبل الاستثمار[2]. ومن الملاحظ بوجه عام أن البيانات حول الاستثمارات الزراعية تتسم بالقصور من ناحية وعدم التكامل والوضوح من ناحية أخرى، وذلك في غالبية الدول العربية، ووفقا لما هو متاح من بيانات حول عدد من الدول العربية المنتجة الرئيسية، فإن حجم هذه الاستثمارات يتراوح بين 913 مليون دولار و أقل من 100 مليون دولار بإجمالي يبلغ نحو 1719مليون دولار لعشر دول سنة 2006 هي تونس، السودان، سوريا، مصر، المغرب، اليمن، وقد ساهم القطاع الخاص بحوالي 686 مليون دولار بما يعادل 40%مقابل 46%للقطاع الحكومي، وتأتي بقية الاستثمارات من مصادر التمويل الأخرى من تمويل مشترك 9%والأجنبي 5%[3].

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،" **آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي"–** مرجع سبق ذكره- ص12

[2] فوزية غربي- مرجع سبق ذكره- ص301

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،"**آلية تمويل التنمية الزراعية في الدول العربية** " –مرجع سبق ذكره- ص206 .

ويمكن تصور حجم الاستثمارات الزراعية في المنطقة العربية من خلال قيمة رأس المال السهمي الذي يعبر حسب منظمة الأغذية والزراعة عن تقديرات للبيانات الخاصة بحصر وتقدير الأصول الرأسمالية التي تشمل تنمية الأراضي الزراعية (الأراضي المروية، الأراضي المستديمة)، الثروة الحيوانية، الماكينات والآلات والمحاصيل الزراعية والمباني الخاصة بالثروة الحيوانية و الخدمات الخاصة بالنشاط الزراعي ويؤخذ التغير السنوي في هذه الأخيرة تعبيرا عن الاستثمار في الزراعة[1]، ويختلف تكوين رأس المال السهمي بين الدول المرتفعة الدخل التي تمثل فيها تتوفر فيها الماكينات والآلات 40% منه ، بينما تمثل هذه الأخير 03%في الدول المنخفضة الدخل[2] .

الجدول (4–2): رأس المال السهمي الزراعي 2008 **الوحدة : مليون دولار**

البلد	قيمة رأس المال السهمي
الجزائر	14081
جيبوتي	384
مصر	35992
العراق	31128
الأردن	1492
لبنان	2774
ليبيا	7309
المغرب	25487
فلسطين	676
سوريا	25030
تونس	9923
اليمن	11594
موريتانيا	4306
الصومال	13145
السودان	47540
الكويت	307
عمان	1311
قطر	189
السعودية	23239
الإمارات	3309
المجموع	259351

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، تقرير حالة الأغذية والزراعة2012 ، ملحق.

[1]Agriculture Capital Stock –www.ciheam.org /décembre 2012

[2]منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة ، "**الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل.**" – مرجع سبق ذكره– ص 11.

تتصدر السودان قائمة الدول العربية فيما يخص قيمة رأس المال السهمي بامتلاكها حجم هام من الموارد الزراعية بقيمة 47540مليون دولار ثم مصر بـ 35992مليون دولار ثم العراق31128مليون دولار، والمغرب 25487 مليون دولار وبعدها سوريا25030مليون دولار، ثم الجزائر والصومال بـ 14081 و13145مليون دولار على التوالي، ويقل رأس المال السهمي عن 10مليون دولار في ليبيا، لبنان، والأردن، تونس، موريتانيا والإمارات رغم ارتفاع دخلها النقدي، ويقدر رأس المال السهمي 676 مليون دولار في فلسطين لصغر المساحة والأوضاع السائدة فيها، ونقص الموارد المالية ولكن قطر والكويت رغم ارتفاع الدخل فيهما إلا أن رأس المال السهمي قدر بـ 189 مليون دولار و 307 مليون دولار وهذا يرجع لمحدودية الموارد الزراعية الطبيعية في هذين البلدين وقلة الموارد المالية المخصصة لهذا القطاع، في حين يبلغ رأس المال السهمي في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها بـ 569262 مليون دولار و تقل مساحتها عن مساحة المنطقة العربية، ويعود انخفاض رأس المال السهمي في قطاع الزراعة العربية إلى محدودية الموارد الطبيعية أحيانا، وقلة الموارد المالية المخصصة سواء العامة أو الخاصة لهذا القطاع نظرا للظروف غير المواتية للاستثمار الزراعي[1]، إذ مازالت السياسات الاقتصادية في بعض الدول تنحاز بشكل خاص للمدن الكبرى على حساب قطاع الزراعة والتنمية الريفية، وهو ما تعكسه المخصصات و الاستثمارات الحكومية في ميزانياتها وهو ما يظهر من خلال الجدول الموالي .

الجدول (4-3): المصروفات الحكومية على قطاع الزراعة سنة 2008 **الوحدة** : مليون دولار

البلد	مجمل الإنفاق الحكومي على الزراعة	نصيب الزراعة من الإنفاق الحكومي %
الجزائر	1444	%2.7
مصر	3122	%3.0
الأردن	154	%1.5
المغرب	725	%2.0
سوريا	1742	%5.6
تونس	1280	%6.0
اليمن	206	%1.0

المصدر :منظمة الأغذية والزراعة – تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي 2012 ص 134

الجدول لا يحوي سوى على ستة دول ومعظمها يلعب فيها القطاع الزراعي دورا مهما والسبب في ذلك هو نقص المعطيات حول قطاع الزراعة في الدول العربية أو عدم الإدلاء بها، إلا أن المصروفات الحكومية المخصصة لهذا القطاع المصرح بها في هذه الدول تعتبر قليلة مقارنة بأهميته، رغم أن تونس وسوريا

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**كتاب استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين** "ـ مرجع سبق ذكره ـ ص108

نسبة المصروفات فيهما مقبولة نوعا ما بـ 6% و5.6%، مقارنة ببعض الدول التي تصل فيها هذه النسبة إلى 9%، وتعكس هذه الأرقام واقع وإمكانيات الاستثمار الزراعي في الدول العربية و ينعكس في :

– ضعف الاستقرار السياسي والاقتصادي لاسيما بعد الاضطرابات التي شهدتها مجموعة من الدول العربية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض قيمة صرف عملاتها وتراجع الاستثمار فيها بشكل كبير كما هو الحال في سوريا التي قطعت شوطا مهما في المجال الزراعي إلا أن بعض المؤشرات تراجعت .

– ضعف معدل التكوين الرأسمالي وقلة رؤوس الأموال المحلية والقومية المخصصة للاستثمار الزراعي.

– غياب أو ضعف التخطيط الاستثماري وخرائط فرص الاستثمار ودراسات الجدوى الأولية لمشاريع الزراعية قابلة للتمويل البنكي أو حتى نماذج أو أطر المشروعات الواعدة التي يمكن للممولين البحث في إمكانية الاستثمار ذلك عدم التوافق بين محتوى السياسات الاقتصادية و الزراعية و بين متطلبات الاستثمار الزراعية.

– غياب الثقة بين المستثمرين العرب ومؤسسات الاستثمار الزراعية العربية من جهة وبين الحكومات العربية من جهة ثانية لعدم وضوح التشريعات والقوانين، ولغياب البرامج الاستثمارية الإرشادية والضمانات .

– ضعف البنيات الأساسية التي تدعم الاستثمار في القطاع الزراعي، وخاصة تلك المتعلقة بالإنتاج والتسويق والتجارة (النقل، الاتصالات، التخزين، الموانئ والمطارات).

– عدم توفر الأجهزة التنفيذية الفاعلة لاعتماد التشريعات والقوانين الخاصة بالاستثمار في قطاع الزراعة في معظم الدول. إذ أن تنقيح واعتماد هذه القوانين هي الخطوة أولى في الطريق الصحيح ولكنها ما زالت تحتاج إلى التدعيم بخلق الآليات التي تضمن تنفيذ هذه القوانين الأجهزة القضائية والأمنية بالكفاءة والسرعة المطلوبتين وبتكاليف ملائمة يستطيع تحملها أغلب المتعاملين، هذا إلى جانب ضرورة سن أو تطوير قوانين مساعدة وواضحة تتعلق بتنظيم الشركات والأسواق والعقود والملكية الفردية وحالات الإفلاس والاحتكار والغش والتدليس والمواصفات وحماية المستهلك.

– تدني أداء الخدمات المساعدة خاصة الإرشاد والبحوث والتمويل والمعلومات في القضايا التي تهم المستثمرين التي لها علاقة بالاستثمار الزراعي، وهذا يتطلب إنشاء جهاز خاص بالاستثمار الإرشادي ليتمكن من التنسيق مع الجهات العامة والخاصة التي تهم المستثمر في قطاع الزراعة، ويفضل أن يتكون بهذا الجهاز ممثلون للوزارات المعنية لخدمة المستثمر في منفذ واحد دون إبطاء أو إجراءات مطولة أو معقدة. والافتقار إلى الدعم المناسب بالنسبة للجودة والمعايير والمختبرات فهناك ثغرة في مجال دعم الارتقاء بالمعايير والمواصفات الأساسية للصحة والسلامة والقدرة على المنافسة والتصدير[1].

[1] الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية،" **نحو مقاربة جديدة لتحقيق الأمن الغذائي العربي**".مرجع سبق ذكره– ص17

– عدم وجود قاعدة تفصيلية من المعلومات والإحصاءات المتوافرة للمستثمرين ورجال الأعمال عن فرص الاستثمار الزراعي مع ضعف الترويج والتعريف بالمتاح منها داخليا وخارجيا.

– طبيعة النشاط الزراعي وتعرض المحاصيل الزراعية لتقلبات المناخ والأوبئة والأمراض وصفات منتجاتها تجعلها أكثر عرضة للمخاطر الأخرى كالتلف والتعفن في حالة ظروف طارئة من القطاعات الأخرى. وهذا يؤثر على الاستثمار في غياب نظم للتأمين الزراعي والخدمات المساعدة والكفؤة.

– المحاباة في السياسات والنظم الضريبية لمصلحة النشاطات الاقتصادية الريعية، في ظل نقص التشريعات والقوانين اللازمة لتوفير الأرضية التشريعية المناسبة، وهناك تفاوت بين الدول العربية حيث تعتبر الإمارات على سبيل المثال من الدول التي توفر البيئة الاستثمارية والتجارية للاستثمار لاسيما في قطاع الصناعات الغذائية بشكل خاص[1].

– ضعف التنسيق (التكامل بين الدول العربية)[2] الذي يؤثر على انتقال رؤوس الأموال والعمالة والسلع الزراعية بطريقة منتظمة وميسرة رغم الكثير من المبادرات في هذا السياق .

– ضعف التأمين الزراعي وغياب السياسات التي من شأنها تفعيل دوره، ويعد التأمين الزراعي وسيلة مهمة لجذب الاستثمار للقطاع الزراعي، فهناك التأمين الزراعي المقدم عن طريق مؤسسات مختصة في عدد قليل من البلدان العربية، ويوجد تأمين غير شامل ضد الحريق أو فقدان الثروة الحيوانية في عدد قليل آخر من البلدان، وفي الواقع فإنه لا توجد سياسة واضحة للتأمين الزراعي في معظم الدول العربية وكذلك عدم وضوح البرامج التأمينية التي تضعها بعض البلدان ما يفقد المؤمن في بعض الأحيان الحصول على أقساط التعويض في حالة تكبده لخسائر.

[1] مرجع سابق، ص17.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، " **دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية**"، الخرطوم 2009 ، ص 12.

المبحث الثاني: التعاون العربي في مجال الاستثمار الزراعي و الأمن الغذائي

اهتمت البلدان العربية بمسألة الأمن الغذائي من الناحية النظرية والعملية منذ السبعينيات من القرن الماضي نظرًا لتأثير العديد من المتغيرات المحلية والعالمية، وفي مقدمتها حالة الجفاف التي سيطرت على أقاليم مختلفة من العالم، والاتجاهات التضخمية للأسعار في الأسواق العالمية، والتكتلات الاقتصادية في مجال التجارة الخارجية، وخاصة بالنسبة للسلع الاستراتيجية، فضلا عن متغيرات محلية عربية كتزايد السكان، وارتفاع معدلات النمو ومتوسط دخل الفرد في بعض الدول العربية النفطية من ثم تنامي الطلب على المنتجات الزراعية عمومًا والغذائية خصوصًا ترافق مع تقلص الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الهياكل الاقتصادية العربية، الأمر الذي أدى إلى تزايد العجز الغذائي. وأصبح مفهوم الأمن الغذائي جزءًا من الأمن الوطني والأمن القومي وخاصة في مطلع التسعينيات[1].

المطلب الأول: المجهودات العربية في مجال الزراعة

تشير الكثير من الدراسات إلى أن التعاون الاقتصادي في مجال التنمية الزراعية لم يكن مرضيا في العقود السابقة ولعل أكثر المؤشرات الدالة على ذلك الفجوة الغذائية التي يتم سدها بشكل كبير من خارج المنطقة العربية ، رغم ظهور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ووجود مجموعة من المؤسسات الإنمائية التي من شأنها أن تحقق أداء جيدا في مجال الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي، في ظل ما يتوفر عليه الوطن العربي من موارد طبيعية وبشرية، هناك مجموعة من السياسات والإجراءات التي تبنتها الدول العربية من أجل بناء منظومة اقتصادية تعمل على تحقيق الأمن الغذائي العربي ، أهمها [2]:

- اعتماد سياسات الاقتصاد الجزئي وآلياتها لزيادة القدرة التنافسية في استخدام الموارد في إنتاج الغذاء، ولا سيما النادرة منها من خلال توسيع الأسواق في ظل أوضاع اقتصادية عربية تكاملية.
- تطوير استخدام الموارد التكنولوجية، سواء الميكانيكية أو البيولوجية أو الكيميائية، والتوسع في التكنولوجيات الوراثية، من أجل الارتقاء بإنتاجية الوحدات الأرضية إلى مستويات قريبة من نظيراتها الإقليمية أو العالمية
- العمل على تنمية مورد العمل الزراعي وتطويره من خلال تنمية القدرات البشرية الزراعية، واستصلاح الأراضي الزراعية، والعمل على منع التصحر وانجراف التربة والحد من الزحف العمراني في العديد من المناطق الزراعية العربية.

---

[1] رانية ثابت الدروبي، **"واقع الأمن الغذائي في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية"** ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، سوريا- دمشق، المجلد 24 العدد 2008 ص289.

[2] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012- مرجع سبق ذكره- ص63.

– الاهتمام بالبنية المؤسسية الزراعية وتطويرها، وزيادة فاعليتها علة الصعيد القطري، وتناسقها الإقليمي، ولا سيما في الجانب المرتبط بمجالي بالتمويل والتسويق الزراعي.

– تنفيذ برامج عربية ذات كفاءة لوقف الهدر في المياه وخاصة في مجال الزراعة، ووضع تشريعات زراعية تنظم استخدام المياه محليا، والحفاظ على هذا العنصر الهام في النشاط الزراعي.

– بذل جهود لتقليص ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة من خلال خلق بيئة الاستقرار في المجتمعات الريفية، وتوفير حوافز العمل الزراعي والاهتمام باتجاهات تطوير البنى المرتبطة بمستويات المعيشة في الريف الساعية إلى خفض حوافز الهجرة خارج النشاط الزراعي ولكن ذلك لم يجد نفعا.

– تفعيل استراتيجيات خفض الفقر في الريف من خلال الآليات الاقتصادية المؤدية إلى خفض الأهمية النسبية للفقر الريفي وشدته، ومعالجة الحالات المحتملة لظاهرة الجوع سواء من خلال شبكة الأمان الاجتماعي أو الاستفادة من المخزون الاستراتيجي للفقراء.

– اعتماد التنمية الرأسية من خلال تعزيز قدرات البحوث الزراعية، واستخدام حزمة متكاملة من التقانات الزراعية المتطورة.

– العمل على توفير خدمات الاستثمارات اللازمة لعملية التطوير، وتحقيق زيادة مكافئة في الإنتاج، وتحقيق الأمن غذائي.

لقد تعددت المبادرات و المساعي التي أطلقتها الدول العربية على المستوى الإقليمي من أجل تحقيق أمنها الغذائي في ظل الأزمات العالمية ، ومن أهم هذه المبادرات نذكر أن هناك عدة صور للتعاون العربي في المجال الزراعي، وإن كانت نتائج هذا العمل ضعيفة، وأهم هذه الصور نذكر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تعد عملا جبارا ومهما لو طبقت بالمنطلق الذي جاءت به.

أولا – العمل في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: لقد تم إقرار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بدأت مع مطلع العام 1998 عملية التحرير التدريجي للتجارة العربية، ومع بداية العام 2005 بدأ التطبيق الفعلي للاتفاقية والتي تهدف إلى الوصول إلى نسبة تخفيض تبلغ 100%بين 18دولة * بدأت تنفذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ،وقد تضمن البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى العناصر الرئيسية التالية [1]:

[1] تقي عبد سالم، " **مستقبل التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**" ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية والاجتماعية، العراق ، العدد 28 ، سنة 2011 ص26.

*تضم الدول التالية: السعودية، الإمارات، البحرين، الكويت، مصر، الأردن، لبنان، سوريا، العراق، قطر، عمان، اليمن، فلسطين، السودان، ليبيا، الجزائر، تونس، المغرب.

– يتم تحرير السلع المتبادلة جميعها بين الدول الأطراف من الرسوم الجمركية وفقا لمبدأ التحرير التدريجي، والذي يطبق بنسب سنوية متساوية تبلغ 10%سنويا خلال عشر سنوات ابتداء من 1998/01/01 إلى 2007/12/31.

– يجوز لأي بلدين أو أكثر طرف في البرنامج التنفيذي تبادل إعفاءات تسبق البرنامج الزمني . وقد قرر المجلس الاقتصادي الاجتماعي في هذا الصدد تخفيض المرحلة الانتقالية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في 2005/12/31 ، وعليه فإن التخفيض السنوي أصبح 20%في سنتي 2004و2005 .

– يجب أن تتوفر في السلع التي ينطبق عليها هذا البرنامج قواعد المنشأ العربية، وتعامل السلع التي تنطبق عليها قواعد المنشأ العربية معاملة السلعة الوطنية.

– لا تخضع السلع التي يتم تبادلها في إطار البرنامج التنفيذي لأي قيود غير جمركية حيث تلغى بشكل فوري كالقيود الإدارية والكمية التي تعيق دخول السلع.

– تراعي الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بإجراءات الوقاية والدعم والإغراق والخلل في الميزان التجاري الناجم عن تطبيق البرنامج.

– منح معاملة تفضيلية للدول العربية الأقل نموا.

– يتولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات وتساعده في ذلك أجهزة تنفيذية.

وبنفس الوقت تعمل الدول العربية على تنسيق سياساتها الاستثمارية وتشريعاتها المتعلقة بالاستثمار بغية توفير المناخ الاستثماري الملائم وتوفير رؤوس الأموال اللازمة لإقامة المشاريع المشتركة. وكذلك تنسيق السياسات المالية والنقدية والمصرفية وتشجيع إنشاء شركات قابضة تكون مهمتها اختيار المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية ودراستها والترويج لها[1].

1– الرزنامة الزراعية: في إطار تحرير تجارة السلع الزراعية نظرت الدول الزراعية الرئيسية في المنطقة العربية إلى مسألة التحرير هذه كأداة ذات أثر سلبي في قطاعات الزراعة المحلية وستشكل عائقا أمام تحقيق أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في التكامل الاقتصادي العربي لأسباب ترتبط بتشابه الإنتاج من جهة والاختلاف في إمكانيات الإنتاج ومستوى التطور الزراعي من جهة أخرى. لذلك لم تلتزم تلك الدول بتحرير المنتجات الزراعية[2] . وقد عالج البرنامج التنفيذي هذه المسألة بالسماح للدول الأعضاء بالإبقاء على الرسوم الجمركية المطبقة قبل إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لبعض المنتجات الزراعية التجارية وفق

[1] مصطفي عبد الله الكفري، " **مقال بعنوان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**"،http://ehramalat.com/Ar/2013/05/20.

[2] رانية الدروبي،" **منطقة التجارة الحرة العربية وآثارها في التجارة العربية والزراعية بشكل خاص في التبادل السوري مع دول المنطقة** "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 23 ، العدد الأول ، سنة 2007.ص206

فترات محددة في الروزنامة الزراعية شرط أن ينتهي العمل بها في التاريخ المحدد لتأسيس المنطقة ، ويمكن باتفاق الدول الأعضاء أثناء تنفيذ البرنامج وضع أي سلعة تحت التحرير الفوري ، على أن ينطبق التحرير المتدرج على قوائم السلع العربية التالية [1]:

أ –السلع العربية الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية وفقا لأحكام المادة 1،2 من المادة السادسة من أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

ب – السلع العربية التي أقر إعفاءها المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل تاريخ نفاذ البرنامج.

ووفقا لقواعد الرزنامة الزراعية العربية المشتركة يمكن لأي دولة أن تدرج عشرة سلع كحد أقصى ضمن هذه الرزنامة ولفترات زمنية لا تتعدى 40 شهرا للسلع العشر، هذا وقد بلغ عدد السلع المدرجة في الرزنامة الزراعية 30سلعة حتى العام 2001 ، علما أن هناك 11 دولة عربية مشتركة في الرزنامة الزراعية العربية ، ولا يجوز منح أية استثناءات أخرى للسلع الزراعية خارج إطار الرزنامة[2].

2 – محتوى الرزنامة: وقد تضمنت الرزنامة الزراعية ما يلي[3] :

- أن تكون السلع الزراعية منتجة ضمن ظروف طبيعية تقليدية، ولا تشمل هذه السلع تلك التي يتم إنتاجها خارج مواسم الإنتاج الطبيعية بالتقنيات الزراعية المحمية المختلفة، والتي يتم فيها التحكم في ظروف الإنتاج.
- أن تقتصر السلع الزراعية المدرجة في جدول مواسم الإنتاج (الرزنامة الزراعية العربية) على السلع الطازجة، وبذلك لا يدخل في نطاق هذه السلع تلك المصنعة او المجهزة سواء بالحفظ او التغليف أو التحليل بهدف تنظيم فترة الحماية أو إطالتها.
- أن تمثل فترات الإنتاج للسلع الزراعية المحددة بالرزنامة الزراعية العربية على مواسم ذروة الإنتاج. ولا تمتد لتشمل طوال فترة الحصاد او الجني أو الجمع للمحصول
- أن لا تتضمن الرزنامة الزراعية العربية أصناف الخضر الورقية بأنواعها، باعتبار أن غالبية هذه الخضر تنتج على فترات (مواسم) قصيرة متعاقبة على مدار العام.
- لا تدخل الرزنامة الزراعية السلع التي ليس لها نظير ينتج في الدول العربية الأخرى.

---

[1] **إعلان " منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآثارها في التجارة العربية البينية والزراعية بشكل خاص" قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1317** بتاريخ 2006 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد، " **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**"، مجموعة النيل المصرية القاهرة- مصر، الطبعة الأولى 2003، ص 162.

[3] رانية الدروبي، " **منطقة التجارة الحرة العربية وآثارها في التجارة العربية والزراعية بشكل خاص في التبادل السوري مع دول المنطقة**"، مرجع سبق ذكره- ص207.

3- أهداف اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: تتمثل أهداف الاتفاقية فيما يلي[1]:

- زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء.
- توزيع الإنتاج بين الأعضاء حسب الميزات النسبية.
- تعديل بنية الاستثمار لتوسيع التصدير إلى الأسواق العربية ولتطوير البنية التحتية للاستثمار .
- الاهتمام بمقاييس الجودة النوعية لتحقيق المنافسة السعرية وزيادة الحصص التسويقية.
- تطوير السياسات النقدية والمصرفية لتمويل الفعاليات التجارية .
- وضع الأسس لقيام مستويات أكثر تطور لتكتل اقتصادي عربي (اتحاد جمركي، اتحاد اقتصادي ونقدي).

ثانيا – أهم الهيئات العربية في مجال الاستثمار والتمويل لقطاع الزراعة

1- **المنظمة العربية للتنمية الزراعية:** تعتبر المنظمة العربية للتنمية الزراعية بيت الخبرة في المجال الزراعي، إذ تعتبر هذه المنظمة أولى المنظمات إلى جانب الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، والأمانة العامة لمجلس وحدة الاستثمار العربية ، والهيئة العربية للإنماء والاستثمار الزراعي، بالإضافة إلى العديد من الهيئات العربية المتخصصة والمؤسسات العربية الأخرى. وتهدف المنظمة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها[2]:

- تنمية الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في القطاع الزراعي، وتحسين وسائل وطرق استثمارها على أسس علمية.
- رفع الكفاءة الإنتاجية الزراعية النباتية منها والحيوانية، وبلوغ التكامل الزراعي المنشود بين الدول العربية.
- تسهيل تبادل المنتجات الزراعية بين الدول العربية.
- العمل على زيادة الإنتاج الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي.
- دعم إقامة المشاريع والصناعات الزراعية.
- النهوض بالمستويات المعيشية للعاملين في القطاع الزراعي.

وتتخذ المنظمة مجموعة من الوسائل الكفيلة بتحقيق أغراضها في مجال التنمية وتطوير قطاع الزراعة في البلدان العربية، ومن بين هذه الوسائل نذكر ما يلي [3]:

---

[1] أنظر **إعلان " منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآثارها في التجارة العربية البينية والزراعية بشكل خاص"**، قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1317 ـ مرجع سبق ذكره .

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية على موقعها www.doad.org 2014/02/15

[3] مرجع سابق

- جمع ونشر البيانات والمعلومات والإحصاءات المتعلقة بالزراعة والأغذية من اجل استخدامها فيما يخدم التنمية الزراعية في البلدان العربية.
- دعم وتنسيق الجهود المحلية والقومية في المجال الزراعي وخاصة ما يتعلق بما يلي:
- البحوث العلمية والتكنولوجية والدراسات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالزراعة والأغذية تنمية المجتمعات الريفية.
- النهوض بالمؤسسات والخدمات الزراعية وخاصة التعليم والتدريب والإرشاد الزراعي والائتمان والإدارة المزرعية وتنمية المجتمع الريفي.
- صيانة الموارد الطبيعية وإتباع الطرق المحسنة في الإنتاج الزراعي.
- تحسين تجهيز الأغذية والمنتجات وتسويقها والنهوض بالصناعات الزراعية.
- تقديم المعونة الفنية التي تطلبها الدول العربية.
- العمل على تبادل الخبرات في المجال الزراعي.
- متابعة مختلف التطورات الدولية في المجالات الزراعية والعمل على حماية المصالح الزراعية العربية.
- العمل بكل الوسائل المحلية والقومية على تنفيذ وتقييم المشاريع والبرامج الإنمائية واتخاذ التدابير اللازمة التمويلية الضرورية والملائمة لتحقيق أهداف المنظمة.
- التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بالشؤون الزراعية والميادين المتعلقة بها.

وقد كان لجهود المنظمة التي بذلتها طيلة الثلاث عقود الأخيرة من القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة، في مجالات التنمية الزراعية المختلفة أثرها الإيجابي على مسارات التنمية الزراعية العربية، ومساعدة الدول الأعضاء في تطوير وتنمية قطاعاتها الزراعية. كما كان للمنظمة على مدى مسيرة عملها المثمر، ومن خلال خطط قومية طموحة دعما للتكامل الزراعي العربي المنشود لتحقيق الأمن الغذائي العربي، بصمات واضحة المعالم في تنسيق وتفعيل العمل التنموي العربي في شتى المجالات الزراعية. وحرصا منها على مواكبة المتغيرات والمستجدات الإقليمية والدولية وآثارها على الزراعة العربية لتلبية احتياجات التنمية الزراعية العربية، تعمل المنظمة خلال كل مرحلة من مراحل عملها على رصد ومتابعة مثل هذه التغيرات وتحديد أولويات ومجالات عملها لتنسق وتتفاعل برامجها وأنشطتها مع ما يشهده العالم من تطورات سياسية واقتصادية وتقنية في شتى مجالات عملها خدمة لقضايا التنمية الزراعية العربية. وفي هذا صددت وضعت استراتيجية التنمية الزراعية المستديمة للعقدين 2005-2025 ، والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي، وسنتطرق إليهما فيما يلي .

2 – الهيئة العربية للإنماء والاستثمار الزراعي: جاءت فكرة إنشاء الهيئة في أعقاب حرب أكتوبر 1973، حيث انتهى الرأي بين المسئولين في الدول العربية على ضرورة توفير الأمن الغذائي للأمة العربية. وأثبتت الدراسات التي قام بها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي أن السودان ولما يتمتع به من إمكانات زراعية كبيرة إذا أمكن استغلالها يمكن أن يوفر قدرا كبيرا من الغذاء. وعليه وقع اختيار السودان ليكون بداية عمل عربي مشترك لتوفير أكبر قدر من المنتجات الغذائية للدول العربيةتأسست هذه الشركة سنة 1977 [1]، ويبلغ عدد أعضائها 18دولة، وجهت نشاطها في الفترة 1977-1984 إلى السودان ليمتد النشاط في الفترة 1994-2006 إلى كافة الأعضاء. وقد بلغ رأس مالها 521.5 مليون دولار أمريكي في أول جانفي2015[2].

يعتبر نشاط الاستثمار الزراعي النشاط الرئيسي للهيئة وقد نص النظام الأساسي للهيئة، على أنه ولتحقيق أهدافها لابد من الاعتماد على دراسة وتأسيس الشركات والمساهمة في رؤوس أموالها وتملك حصصا فيها، وذلك بغرض تعبئة الموارد الزراعية والمالية العربية، وتوجيهها لتحقيق الأمن الغذائي العربي من خلال زيادة الإنتاج وتنمية التبادل الزراعي العربي بين الدول الأعضاء. وقد قامت الهيئة بتأسيس عدد من الشركات الزراعية العاملة في قطاعات الإنتاج النباتي والخدمات الزراعية والإنتاج الحيواني والتصنيع الزراعي للمساهمة في توفير الخدمات لصغار المنتجين. وكذا الاهتمام بمجالات توفير المستلزمات الزراعية والخزن ، التصدير، التسويق و توسيع التجارة العربية البينية بالإضافة إلى المساهمة في مشاريع البنية التحتية ويمتد نشاط الهيئة إلى المجالات المعززة كإجراء الأبحاث الزراعية التطبيقية والمساهمة في توفير التمويل اللازم لذلك، وتوسيع برامج نقل التقانات الزراعية الحديثة والنشر والتدريب وتنظيم اللقاءات الزراعية [3]، كما تعمل على التعاون مع المنظمات والمؤسسات العالمية والإقليمية والوطنية العاملة في مجال الاستثمار والإنماء.

وإدراكا من الهيئة ضرورة التوسع في الاستثمار الزراعي، فقد أوصت لجنة تذليل معوقات الاستثمار المشكلة من أعضاء مجلس الإدارة بعد دراستها للتحديات التي تواجه استثمارات الهيئة، قامت بإعداد خارطة استثمارية زراعية تتضمن تحديد الدول العربية التي لديها إمكانيات زراعية واعدة، وآلية تنفيذ مشاريع زراعية كبرى تساهم بها الهيئة لتقليص حجم الفجوة الغذائية في الوطن العربي .وأن يتم إعداد هذه الخارطة بالتزامن مع إعداد استراتيجية الهيئة والتي تم تبنيها في اجتماع مجلس المساهمين الذي عقد في المغرب عام 2012،

[1] الهيئة العربية للإنماء والاستثمار الزراعي - http://www.aaaid.org/arabic/AAAID_ID.htm 2012/06/20 .

[2] الهيئة العربية للإنماء والاستثمار الزراعي،"**التقرير السنوي للاستثمار الزراعي 2015**"، الخرطوم ، السودان، ص 03.

[3] الهيئة العربية للإنماء والاستثمار الزراعي، "**التقرير السنوي للاستثمار الزراعي 2004**"، الخرطوم ، السودان، ص 06.

ولقد تم إعداد الخارطة الاستثمارية الزراعية بالاستناد على تجربة الهيئة خلال مسيرة عملها بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وذلك بالتركيز على المحاور التالية[1]:

- الاستغلال الأمثل للميزة النسبية لتوزيع الموارد الزراعية والبشرية في الإنتاج.
- استغلال القيمة المضافة للصناعات الغذائية التحويلية.
- إقامة مناطق حرة لمراحل الإنتاج الزراعي ومزايا التجارة البينية العربية ،تهدف إلى حرية إنتاج وتصنيع وتصدير المنتجات الزراعية إلى جانب حرية حركة العمالة الماهرة والخبرات وتوظيفها في الإنتاج الموسع، والترويج للصناعات الغذائية وإنشاء مشاريع متكاملة إنتاجا وتصنيعا وتسويقا ، وجذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية والمحلية للعمل بالاستثمارات الزراعية من أجل زيادة الدخل القومي في النقد الأجنبي والوطني .
- **إنشاء صندوق تمويلي خاص بالأمن الغذائي العربي:** من أجل المساهمة في إنشاء المشاريع الزراعية الجديدة، وتمويل وتطوير المشروعات الزراعية والبنيات التحية في مناطق الإنتاج والتصنيع الزراعي عبر قروض ميسرة عن طريق المساهمة في رؤوس أموال تلك المشاريع، أو تقديم ضمانات للمؤسسات التي تقوم بتمويل المشروعات الزراعية، بالإضافة إلى تشجيع توظيف واستثمار أموال القطاعين العام والخاص في مجال تنفيذ المشاريع الزراعية والبنى التحتية في مناطق الإنتاج والتصنيع الحرة. أما رأس المال المقترح للصندوق في حدود50% من قيمة الفجوة الغذائية يدفع من قبل صناديق ومؤسسات مالية عربية وشركات ذات سمعة وخبرة .
- **صندوق استقطاب الشباب والاستثمار في مؤهلاتهم العلمية:** هناك تكملة لخارطة الزراعة وتوصلت الدراسة إلى اقتراح ثلاث أوجه للاستثمار الأمثل للموارد التي يتمتع بها الوطن العربي لسد الفجوة الغذائية في السلع الأساسية وهي :
  - إضافة مساحات زراعية جديدة في القطاع الزراعي المروي .
  - توظيف الميزة النسبية لتوزيع الموارد الزراعية في إنتاج السلع الغذائية الأساسية .
  - رفع الأداء الإنتاجي في القطاع الزراعي.

تعتبر تجربة الهيئة العربية للإنماء والاستثمار الزراعي تجربة رائدة في تشجيع الاستثمار الزراعي واستغلال الفرص المتاحة، وتوفير التمويل لبعض البلدان العربية إذا اقتضت الحاجة، وقد بلغ إجمالي استثمارات الهيئة بنهاية عام 2013نحو 950.7مليون دولار أمريكي، منها نحو 377.7 مليون دولار مساهمات في رؤوس أموال شركات زراعية موزعة على 34 شركة يتركز نشاطها على المنتجات الغذائية الأساسية، ونحو 213

[1] الهيئة العربية للإنماء والاستثمار الزراعي، " **خارطة زراعية استثمارية عربية لتنفيذ مشاريع زراعية كبرى** " 2012 ، ص04.على الموقع: http://www.aaaid.org/arabic/AAAID_ . 2013/12/20

مليون دولار في شكل قروض ممنوحة للشركات الزراعية، ونحو 347.6 مليون دولار استثمارات في الأسواق المالية العالمية في صورة أسهم وسندات، ونحو 12.4 مليون في صورة ودائع وحسابات بنكية ، في حين وزعت الهيئة أرباحا بلغت99% سنة 2012.وتسعى الهيئة لرفع رأس مالها إلى أكثر من مليار دولار أمريكي من خلال مساهمات الدول الأعضاء فيها حسب الجدول الموالي :

الجدول(4– 4): مساهمات الدول الأعضاء في رأس مال الهيئة العربية للإنماء والاستثمار الزراعي سنة 2014

الوحدة:(مليون دينار كويتي)

الدولة	عدد الأسهم	نسبة المساهمة	رأس المال المكتتب به
الجزائر	210	%1.50	3.36
السعودية	3150	%25	50.44
الكويت	2730	%19.43	43.71
الامارات العربية	2100	%14.94	33.63
السودان	2100	%14.94	33.63
العراق	2100	%14.94	33.63
قطر	1050	%7.47	16.81
مصر	420	%2.99	6.73
المغرب	84	%0.6	1.35
البحرين	14	%0.1	0.23
تونس	14	%0.1	0.22
عمان	14	%0.1	0.23
موريتانيا	14	%0.1	0.22
الأردن	7	%0.05	0.11
سوريا	7	%0.05	0.07
الصومال	7	%0.05	0.11
حجز القمر	7	%0.05	0.11
اليمن	7	%0.05	0.11
لبنان	6	%0.04	0.10
جيبوتي	5	%0.04	0.05
فلسطين	5	%0.04	0.08
المجموع	**14051**	**%100.00**	**224.93**

المصدر: الكتيب التعريفي للهيئة العربية للإنماء والاستثمار الزراعي2015 ، الخرطوم– السودان ،ص03.

من خلال الجدول نلاحظ أنه تساهم ستة دول السعودية، الكويت والإمارات ،السودان ومصر ، العراق وقطر بحوالي 96.70%، في حين تتوزع النسبة المتبقية على باقي البلدان العربية بنسب ضئيلة جدا رغم توفر بعضها على الكثير من الموارد الزراعية التي تسمح للهيئة بالقيام بالاستثمارات الزراعية فيها .

- **أ- التوزيع الجغرافي لاستثمارات الهيئة الزراعية:** تتوزع استثمارات الهيئة في الشركات على12 دولة عربية وفق الفرص الاستثمارية المتاحة والميزات النسبية في تلك الدول، حيث بلغت نسبة استثمارات الهيئة في السودان نحو 58.56 %من جملة الاستثمار تليها مصر بنحو 8.6%ودولة الإمارات بنحو 7.48%والسعودية بنحو 6.66%والعراق بنحو 6.35%وتمثل بقية الدول الأعضاء نحو 12.26 % (قطر، المغرب، سوريا، تونس، عمان، موريتانيا والكويت)[1]. وهذا العدد غير كاف من مجموع الدول الأعضاء إذ هناك فرص استثمار زراعية في دول أخرى كالأردن والجزائر والتي دعت في أكثر من مناسبة المستثمر الأجنبي من أجل الاستثمار في قطاع الزراعة.
- **ب- التوزيع القطاعي لاستثمارات الزراعية للهيئة:** تتوزع استثمارات الهيئة في الشركات والمؤسسات المالية القائمة وقيد التنفيذ على أربعة قطاعات رئيسية، وهي قطاع الإنتاج النباتي ويشمل إنتاج الحبوب والأعلاف والخضر والفواكه بنسبة 19%وقطاع الإنتاج الحيواني ويشمل منتجات الدواجن واللحوم البيضاء والحمراء والألبان بنسبة 24%، أما قطاع التصنيع الزراعي ويشمل تصنيع السكر والزيوت الصناعات الغذائية الأخرى بنسبة 53%وقطاع الخدمات والذي يشمل تقديم الخدمات الزراعية المختلفة بنسبة 4%.كما تعمل الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي على خطة استثمارية خلال الفترة 2014-2018 ، تستثمر من خلالها مبلغ 950 مليون دولار في المشروعات التي تساهم في إنتاج السلع الاستراتيجية وفقا لحجم الفجوة الغذائية من الحبوب (القمح) والزيوت النباتية والأعلاف والسكر والألبان واللحوم والأسماك والخضر والفاكهة مع إقامة مشروعات كبيرة ذات بعد استراتيجي كون أن لها تأثيرا مباشرا في تحقيق الأمن الغذائي[2].

[1] تقرير الهيئة العربية للإنماء والاستثمار الزراعي ا2015– مرجع سبق ذكره- ص17 .

[2] التوزيع القطاعي للهيئة العربية للإنماء والاستثمار الزراعي https://www.aaaid.org/ar/sectoral-distribution 2015/02/28.

ثالثا–أهم مؤسسات التمويل العربية: في نفس المسار مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية والهيئة العربية للإنماء والاستثمار الزراعي تسعى العديد من مؤسسات التمويلية لدعم قطاع الزراعة لتحقيق هدف الأمن الغذائي وأهم هذه المؤسسات:

1- **الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية:** تأسس هذا الصندوق في 1961/12/31 برأسمال قدره 50 مليون دينار كويتي وتضاعف هذا المبلغ في سنة 1974، يهدف هذا الصندوق إلى مساعدة الدول العربية والنامية في تطوير اقتصادياتها، وقد بلغ عدد القروض التي قدمها الصندوق للدول العربية لتمويل قطاع الزراعة 56 قرضا حتى سنة 2012 بقيمة 1128.73 دولار لحوالي 16 دولة عربية تتقدمها المغرب بنسبة 37.7 %من مجموع القروض التي قدمها الصندوق، بنسبة 13.1% من جملة القروض التي يقدمها، كما أنه يقوم بتقديم معونات لبعض الدول بشكل خاص للصومال وموريتانيا. وعموما فإن حجم القروض التي يمنحها هذا الصندوق لقطاع الزراعة قليلة، مقارنة بأهمية هذا القطاع وبمسار نشاط هذا الصندوق خلال 50 عاما[1] .

2- **صندوق أبو ظبي للتنمية:** أنشئ هذا الصندوق سنة 1971 برأس مال 8 مليار درهم إماراتي، ويتركز نشاطه في العديد من الدول العربية والنامية من خلال منحه لقروض ميسرة أو مساهمته الاستثمارية المباشرة مع القطاع الخاص في تلك الدول، ومنح قروض لتنفيذ مشاريع تنموية[2] . ويولي هذا الصندوق أهمية بالغة لقطاع الزراعة والري والاستصلاح وقد منح في هذا السياق نحو 671 مليون دولار، وبلغ عدد المشروعات في هذا القطاع 35 مشروعا بنسبة 16.9 من إجمالي عدد المشروعات التراكمية التي مولها الصندوق. و يولي هذا الصندوق اهتماما بالدول العربية حيث استفادت 11 دولة من 70% من حجم القروض والمنح التي قدمها الصندوق بمعدل 25.7 مليون دولار سنويا ، وقد استفاد قطاع الزراعة والري واستصلاح الأراضي من 31 مشروعا –من مجموع 44 مشروعا في مختلف أنحاء العالم– بنحو 22.8 مليون دولار للمشروع الواحد في المتوسط خلال 1971-2012[3].

3- **الصندوق السعودي للتنمية:** تأسس هذا الصندوق في 1974/09/01م، وبدأ أعماله في 1975/03/01م برأس مال 10 مليار ريال سعودي من حكومة المملكة السعودية ، ليرتفع على ثلاث مراحل إلى 31 مليار ريال سعودي. ويهدف إلى تمويل المشاريع الإنمائية في الدول العربية عن طريق منح

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **" آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربية"** – مرجع سبق ذكره– ص ص 57-66. بتصرف.

[2] **"صندوق أبو ظبي نظرة شمولية "** على الموقع https://www.adfd.ae/ar-sa/ABOUTADFD/Overview/Pages/Key-Facts.aspx بتاريخ 2015/01/20.

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **" آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربية"** – مرجع سبق ذكره– ص ص36-71 بتصرف.

القروض لها ودعم الصادرات السعودية خارج قطاع النفط . ويبلغ عدد الدول العربية المستفيدة من القروض التي يمنحها الصندوق 15 دولة، بينما تقتصر القروض الموجهة للقطاع الزراعي على 11 دولة فقط استفادت مجتمعة على 36 قرضا بقيمة 709 مليون دولار و تتركز هذه القروض في كل من السودان، المغرب، مصر، الجزائر ، تونس والصومال، وهناك تفاوت واضح بين الدول العربية فيما يخص الأهمية النسبية للقروض المقدمة لقطاع الزراعة إذ تصل إلى 90%من قيمة القروض التي منحها لها الصندوق بيمنا لا تتجاوز 1.1 % في الأردن[1] .

4- **الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي**: أنشئ هذا الصندوق كأول مؤسسة إقليمية عربية للتمويل الإنمائي سنة 1972م من أجل دغم مسيرة التعاون والتكامل العربي رأس مال قدره 15.4 مليون دينار، وبلغ نحو 2 مليار دينار كويتي ما يعادل 7.2 مليار دولار ، ويهدف هذا الصندوق إلى تمويل المشاريع الاستثمارية وتمويل القطاع الخاص ، وتشجيع توظيف الأموال العامة والخاصة، وعلى مدار مسيرة الصندوق فإنه قدر قروضا بنحو 1024.80 مليار دولار لقطاع الزراعة والري والتنمية الريفية بنسبة 14.9%من مجموع القروض التي منحها بمعدل فائدة 2.5% للدول ذات الدخل المنخفض و3.0%للدول الأخرى وزيادة فترة سماح للسداد بين 22و 25 عاما، بمعدل سنوي 99.7 مليون دولار لكن بشكل متفاوت بين أربعة عشر الدول العربية ، فقد تحصلت 4 دول – المغرب، تونس، الأردن والسودان- على 71.1%من القروض المقدمة من الصندوق منذ نشأته، والمغرب وحدها بـ 33.9% منها، في حين لم تحصل مصر كبلد زراعي على أية قرض في هذا المجال، أما نصيب القطاع الزراعي المقدم من الصندوق للدول العربية فقد بلغ 56 معونة بقيمة 48.5 مليون دولار وتحصل عليها بشكل كبير الصومال وموريتانيا، فلسطين واليمن، البحرين والأردن، الكويت والعراق .وعموما تعتبر قيمة وعدد القروض والمعونات التي يمنحها الصندوق العربية للإنماء الاقتصادي والاجتماعي غير كاف مقارنة بالوضع الراهن للأمن الغذائي العربي [2].

المطلب الثاني: استراتيجية التنمية الزراعية المستديمة للعقدين 2005-2025

برز مصطلح التنمية المستدامة خلال ثمانينيات القرن الماضي في الكتابات والأبحاث المعنية بمشاكل البيئة وعلاقتها بالتنمية، وقد كان تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الذي نشر عام 1987 تحت عنوان "مستقبلنا المشترك" أول من قدم تعريفا لمصطلح التنمية المستدامة على أنها في أبسط صورها تتمثل في"تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على الحياة والبقاء" ، وذلك يعنى التوزيع المناسب والعادل للموارد والحقوق والثروات بين الأفراد

[1] المرجع سابق، ص ص 72-80 بتصرف .

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " **آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربية**" – مرجع سبق ذكره- ص ص80-86 بتصرف

على مر الزمن والمساواة المتبادلة بين الأجيال المختلفة وبين أفراد الجيل الواحد، ويرتكز مفهوم المساواة بين الأجيال على فرضية أنه على الجيل الحاضر التأكد من الحفاظ على العوامل اللازمة لضمان جودة الأحوال الصحية والتنوع البيولوجي وإنتاجية الموارد الطبيعية أو زيادتها لمصلحة الأجيال القادمة[1].كما تطرق إلى هذا المفهوم مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو في البرازيل عام 1992 ، ممثلا في أجندة عمل القرن الحادي والعشرين، ثم زاد وتدعم مفهوم التنمية المستدامة بشكل أساسي وواضح في قمة التنمية المستدامة في جوهانزبورغ عام2002[2].

أما بالنسبة **لمفهوم للتنمية الزراعية المستديمة** لا يختلف عن المفهوم الشامل للتنمية المستدامة التي تتضمن البيئة ورفاهية الإنسان من خلال الحفاظ على البيئة وتنمية الموارد وتجديد المصادر باستخدام التكنولوجيا والعلم وتطوير كل ماله صلة بسلامة البيئة والوصول إلى رفاهية الإنسان مع ضمان استمرارية هذه الرفاهية لتشمل أجيالا في المستقبل[3]، كما تعني التخصص فيما يتعلق بالمجال الزراعي دون مجال آخر، وتعني التنمية الزراعية المستدامة إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية بطريقة تضمن تحقيق المتطلبات الإنسانية الحالية ، والمستقبلية للأفراد[4]، ومن منظور أشمل فإن التنمية الزراعية المستدامة هي العملية التي يتم من خلالها ضمان مقابلة المتطلبات الغذائية للأجيال الحاضرة والمستقبلية، مع وفرة الإنتاج الزراعي وصيانة القدرات من غير الإخلال بالدورات الإيكولوجية، حيث يُعنى بالتنمية الزراعية المستدامة التوازن بين استهلاك الموارد وضمان حق الأجيال القادمة منها وهي تعتمد على عناصر أساسية هي المجتمع والبيئة والاقتصاد وهنا لابد من التفكير في الآثار البيئية لأي نشاط بشري يضر بصحة الإنسان وعلى قدرة الموارد الطبيعية على التجدد والاستمرار، وفي نفس الوقت العمل على زيادة الإنتاج ورفع مستوى الدخل من أجل تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع نفسه، وعبر الأجيال المتوالية بشكل عادل دون المساس بالبيئة ولا هدر للموارد الإنتاجية، وعموما يمكن حصر أهم أهداف التنمية الزراعية المستدامة في ما يلي[5]:

---

[1] "**مفهوم التنمية المستدامة** "– http://www.sdac-uoh.com، 2013/05/15 .

[2] فوزية غربي –مرجع سبق ذكره- ص58

* الأردن ، الإمارات، البحرين، تونس والسعودية، السودان، سوريا، العراق ، عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر والمغرب، اليمن، موريتانيا والصومال .

[3] صلاح عباس، " **التنمية المستدامة في الوطن العربي**" مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية – مصر ، الطبعة 2010، ص 17.

[4] محمد براق –حمزة غربي، " **التوجهات الرئيسية لاستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين 2005-2025** "،الملتقى الدول الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ، المنعقد بجامعة ورقلة- الجزائر يومي 22و23 نوفمبر 2011 .

[5] فوزية غربي – مرجع سبق ذكره- ص60

- تحقيق الأمن الغذائي بتكلفة مناسبة .
- تصحيح أو تخفيف خلل الميزان التجاري .
- توفير العملات الصعبة .
- خلق تراكم رأسمالي في قطاع الزراعة .
- تخطيط مستقبلي لتلبية احتياجات السكان ، بما في ذلك الأجيال اللاحقة.
- المحافظة على البيئة من مخاطر الاستعمالات السيئة للأرض الزراعية.
- تقليل هشاشة القطاع الزراعية للعوامل الطبيعية والاقتصادية السيئة والمخاطر الأخرى وذلك لتقليل الآثار السلبية ومن ثم دعم وتنمية الاعتماد على الذات[1].

أولا – محتوى وأهداف استراتيجية التنمية الزراعية المستديمة: في هذا الإطار كلفت القمة العربية في الجزائر عام 2005 المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعداد استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005-2025، وبما يعزز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية في النفاذ للأسواق العالمية، ويحقق التكامل الزراعي العربي، والوفاء باحتياجات الدول العربية من السلع الزراعية[2].

وفي قمة الرياض المنعقدة في مارس 2007 صدر القرار رقم (393) بالموافقة على استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين، واعتبارها جزءاً من الاستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي [3]. وقد تمحورت حول تحقيق الأمن الغذائي العربي وتمثل هدفها الرئيسي في زيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن للسكان، ذلك أنه في ظل الأوضاع الراهنة لإنتاج واستهلاك السلع الغذائية للمواطن العربي ومعدلات الاكتفاء الغذائي من هذه السلع، ويأتي في مقدمة الأهداف الرئيسية لهذه الاستراتيجية زيادة القدرة على توفير أكبر قدر من الغذاء على الذات، دون التضحية بمعايير الكفاءة الاقتصادية أو الجدوى البيئية[4]، و تضمنت الاستراتيجية مجموعة من البرامج الرئيسية يتضمن كل برنامج مجموعة من البرامج الفرعية، كما رسمت هذه الاستراتيجية مجموعة من الأهداف تمثلت فيما يلي [5]:

1- الارتقاء بكفاءة استخدام موارد المياه المتاحة: وذلك لاستثمار ما يمكن توفيره منها في التوسع في الزراعات المروية سواء في جزء من الأراضي المتروكة، أو في استصلاح أراضي جديدة.

---

[1] محمد براق –حمزة غربي– مرجع سبق ذكره–

[2] موسوعة التكامل الاقتصادي العربي الإفريقي، **"استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستديمة"**، على الموقع : .2013/06/20http://www.enaraf.com/enaraf.com/pgs/details. x

[3] **"استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين2005-2025 "** على الموقع: http://www.aoad.org/strategy . 2011/10/20

[4] محمد بن محسن بن صالح العولقي – مرجع سبق ذكره– ص82.

[5] **" استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين2005-2025 "** –مرجع سبق ذكره–

2- **تدعيم مؤسسات البحث ونقل وتوطين التقانات الزراعية المتطورة:** وذلك لتوفير المعارف والمهارات التقنية اللازمة للارتقاء بالإنتاجية الزراعية، وإتاحتها للمزارعين، وتحسين قدراتهم على استخدامها. ويهتم هذا المرتكز الرئيسي بالعناصر التنموية التالية :

-تحديد وتطبيق الحزم التقنية والمعاملات الزراعية التي تساهم في تعظيم الإنتاجية.

- تحديد وتطبيق نظم الري الحقلي الأعلى كفاءة في استخدام المياه .

- استنباط والتوسع في استخدام الأصناف النباتية عالية الإنتاجية، والمقاومة للجفاف والملوحة.

3 – **تحسين مناخ الاستثمار الزراعي لجذب رؤوس الأموال العربية للاستثمار:** في المشروعات الزراعية والمشروعات المكملة والمرتبطة ذات العلاقة بتنمية المجموعات المحصولية (السلع) المستهدفة، ومن ذلك مشروعات إكثار التقاوي وإنتاج الأسمدة والكيماويات الزراعية، وتصنيع المعدات والمكائن الزراعية، ومشروعات التسويق والتصنيع للمنتجات الزراعية، وغيرها من المشروعات الخدمية.

4- **تطوير مؤسسات المزارعين:** وذلك باعتبارها أداة أساسية لتحديث الزراعة وتطوير الإنتاج والإنتاجية، وبخاصة لدى صغار المزارعين. فقد أثبتت التجارب العملية في عديد من الدول – وبخاصة المتقدمة – أن نجاح جهود التنمية الزراعية وبرامجها ومشروعاتها يرتبط بانتظام المزارعين ضمن أطر مؤسسية مناسبة وفعالة يمكنهم من خلالها كجماعات تحقيق العديد من المصالح التي لا يتسنى لكل منهم على حده تحقيقها.

- انتهاج المنظور التكاملي في استراتيجية الموارد الزراعية العربية.
- الوصول إلى سياسات زراعية عربية مشتركة.
- زيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن للسكان.
- تحقيق استدامة الموارد الزراعية العربية.
- تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية.

- **وقد شملت البرامج الرئيسية للإستراتيجية ما يلي[1]:**

❖ البرنامج الرئيسي لتطوير تقانات الزراعة العربية

❖ البرنامج الرئيسي لتشجيع استثمارات الزراعة والتصنيع الزراعي في البيئات الزراعية الملائمة

❖ البرنامج الرئيسي لتعزيز القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية.

❖ البرنامج الرئيسي لتهيئة بنية التشريعات والسياسات الزراعية.

❖ البرنامج الرئيسي لبناء القدرات البشرية والمؤسسية.

[1] نظر المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**كتاب استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستديمة للعقدين القادمين 2005–2025** " ، صفحات متعددة ،بتصرف .

- ❖ البرنامج الرئيسي للمساهمة في ازدهار الريف.
- ❖ البرنامج الرئيسي لتطوير نظم إدارة الموارد البيئية الزراعية.

ثانيا : تقييم نتائج الاستراتيجية في بعض الدول العربية: لقد تم انعقاد الاجتماع الأول للجنة التوجيهية الاستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين (2005-2025) في 11و12 أوت 2015، من أجل تسليط الضوء على ما تحقق من انجازات في الدول العربية :

- بالنسبة **للجزائر** فقد أشادت المنظمة العربية للتنمية الريفية بالنتائج التي حققتها وقد بلغ حجم الإنتاج الزراعي في سنة 2015 نحو 29 مليار دولار حسب الاستبيانات الخاصة بالدول العربية بمتوسط نمو سنوي 13.8%مقابل هدف سنوي بنسبة 8.3 %[1]، حيث زاد اهتمام الحكومة بالقطاع الزراعي غداة الأزمة الغذائية 2007 -2008 وفي ظل الوفرة المالية تم وضع سياسة التجديد الفلاحي والريفي سنة 2009 ـ 2014 الذي خصصت له مبلغ 200 مليار دينار سنويا ، وبهذا فقد صنفت الجزائر الثالثة عربيا من حيث الإنتاج الزراعي سنة 2015 ، وتم إنجاز حوالي 10000 مشروع جواري وقد تمكنت الجزائر بتطبيق هذا البرنامج من تحقيق الهدف الأول من أهداف برنامج الألفية للتنمية الذي وضعته الأمم المتحدة بالقضاء على الفقر المدقع سنة 2013 ، وعليه تحصلت على شهادة من قبل المنظمة العالمية للتغذية، كما برمجت الحكومة خلال الخماسي 2015ـ 2019 الذي خصصت له الحكومة 300 مليار دينار سنويا، لتطوير ودعم المكننة المتخصصة ووسائل المرافقة وآلات الغرس والقطف والري من أجل عصرنة المستثمرات الزراعية كخيار لتحقيق الأمن الغذائي ، وتعتزم الحكومة الجزائرية من خلال هذا المخطط الوصول إلى مليوني هكتار من الأراضي الزراعية المسقية في آفاق 2019 مقابل مليون ومائة ألف هكتار ورفع المساحة المسقية في شعبة الحبوب إلى 600000 هكتار مقابل 200000 سنة 2014 [2]، كما تعتزم الوصول إلى إنتاج 20000 طن سنويا من الأسماك في المزارع المائية وقد تم إبرام اتفاقية بين الغرفة الوطنية للصيد البحري والغرفة الوطنية للفلاحة للوصول إلى هذا الهدف .
- بالنسبة **السعودية** فإن الانجازات لم تكن بالمستوى المطلوب ، حيث قدر حجم الاستثمار الزراعي خلال الفترة 2005-2009 بـ 24.5 مليار دولار نموا ملحوظا بنسبة 2.1%من إجمالي الاستثمارات أما خلال الفترة 2010-2014 فقد تراجع حجم الاستثمار الزراعي إلى 22.8 مليار دولار بنسبة 1.3%من

[1] مقال بعنوان، " **الجزائر الثالثة في الإنتاج الزراعي ولكنها رهينة الاستيراد**"، بدون كاتب على الموقع الالكتروني
02/02/2016 www .aljazieera.net

[2] مقال بعنوان، "**البرنامج الخماسي 2015-2019 الأولوية للقطاعات المنتجة** "، على الموقع: 02/02/2016 .www. aps.dz

إجمالي الاستثمار، كما قدر حجم الناتج الزراعي بـ 39.986 مليار ريال سعودي بنسبة 6.4% من الناتج المحلي للقطا عات غير النفطية، وقد وضعت المملكة خطة في إطار الاستراتيجية استهدفت ما يلي [1].

- الاستخدام الكفء والمستدام للموارد الزراعية والطبيعية وخاصة المياه والحفاظ على البيئة.
- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام بمفهومه الشامل.
- رفع كفاءة القدرات المؤسسية والبشرية اللازمة لإدارة وتنفيذ التنمية الزراعية والريفية المستدامة.
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية الزراعية والريفية المستدامة.

أما بالنسبة **عمان** وفي إطار تطبيق لاستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة وفي إطار منظومتها للأمن الغذائي، تم تنفيذ مجموعة من المشاريع خاصة خلال الفترة 2011-2014 من أجل الارتقاء بالإنتاج كما ونوعا، حيث تم توفير حوالي 150 ألف فسيلة نسيجية لنخيل التمر، بالإضافة إلى تجهيز معدات التصنيع للتمور عددها 66 وتوفير غرف تجفيف التمور وعددها 75 ، في إطار تطبيق نظم مزرعية متكاملة بالإنفاق على استخدام نظم ري حديثة بمساحة 4016 فدان استفاد منها حوالي 1000 مزارع، وإنشاء أثناء هذه الفترة 800 ألف مشتلة استفاد منها 2178 مزارع ، وتجهيز 1023 بيت محمي لـ 512 مستفيد، كما تم تأهيل 2525 حظيرة حيوانية بنظام الدعم لتربية الماعز والضأن والأبقار والدواجن، إلى جانب وضع برنامج مجاني لتقديم الخدمات المجانية والإرشادية لعدد معتبر من المستفيدين في إطار الاستراتيجية. أما في مجال إنتاج الأسماك تم تخصيص 500 فدان للزراعة والاستزراع السمكي وخلق 75 منفذ لتسويق الأسماك، ومن خلال هذا البرنامج استطاعت السلطنة تحقيق نسب من الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات كلحوم الدواجن بنسبة 38%والبيض بـ 50%والألبان بـ 45%واللحوم الحمراء بـ 40%والخضروات بـ 60 % والتمور بـ 90%والفواكه بـ 25% [2].

- لقد اعتمد **المغرب** في إطار استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة ما يعرف بمخطط المغرب الأخضر 2008-2020 من خلال إطلاق المئات من المشاريع تغطي كامل التراب وتأكيد ديناميكيات الاستثمار ووضع برامج استثمار في مجال الري بـ 50 مليار دولار على مدى 10 سنوات، ولقد حقق هذا المخطط نتائج إيجابية باعتماده على دعامتين، الأولى تستهدف الزراعة ذات إنتاجية عالية تستجيب لمتطلبات السوق عن طريق تشجيع الاستثمارات الخاصة، وتقوم هذه الدعامة على عدد من المشاريع تتراوح بين 700و900 مشروع يمثل حوالي 150 مليار درهم على مدار 10سنوات، أما الدعامة الثانية تتوخى محاربة الفقر في الوسط الريفي عن طريق الرفع من الدخل الفلاحي، من خلال انجاز 550 مشروعا تضامنيا باستثمار يتراوح بين 15و20 مليار درهم على مدى 10 سنوات. وقد حقق المغرب حصيلة

[1] الاجتماع الأول للجنة التوجيهية، "**تقييم الإستراتيجية التنمية ا لزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005-2025**"، الخرطوم – السودان أوت 2015، ص 11.

[2] المرجع سابق، ص 29.

مرحلية واعدة جدا، و ارتفعت عدد الحيازات الفلاحية المستغلة من 200 ألف إلى ما يناهز 2 مليون حيازة مستغلة، وتجهيز ما يفوق 400000 هكتار بأدوات الري المحلي بنسبة تفوق 80%، وارتفاع نسبة المكننة إلى ما يفوق 40%،وارتفاع الإنتاج الفلاحي بحوالي 43%، وارتفاع حصة التصدير من الصناعات الغذائية بـ 34%وإطلاق التكوين عبر التلقين لما يفوق 60 ألف من أبناء الفلاحين[1] .

- أما **مصر** فقد اعتمدت في إطار استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة مجموعة من البرامج لتحسين الاستثمار الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي ، ويمكن تلخيص أهم ما جاء في البرنامج فيما يلي[2]:

– عمدت مصر في هذا البرنامج إلى تنفيذ سبعة مشاريع في مجالات دعم الري وتحسين الممارسات الزراعية لزيادة الإنتاجية وتطوير أصناف تتحمل الجفاف والأمراض وتطوير الكفاءة الاقتصادية للإنتاج الحيواني والخدمات البيطرية، حيث بلغت تكلفة إنتاج أربعة مشاريع نحو 271.75 مليون دولار أمريكي، ونتيجة هذا البرنامج فإن إنتاجية الفدان بنحو 20% ، وتوفير كمية مياه الري بنسبة 10-20%، وإضافة مساحية زراعية تقدر بنحو 150 ألف فدان تروى بالمياه الجوفية، إنتاج 250 ألف طن من الغذاء وتوفير فرص عمل حقيقية لنحو 300 ألف عامل.

– البرنامج الرئيسي لتشجيع استثمارات الزراعة والتصنيع ويضم مشروعي توشكي، ومشروع شرق العوينات بتكلفة 1.9 مليار دولار لتمويل أنشطة إنتاجية تتيح ميزة تنافسية للصادرات والصناعات الغذائية، من أجل إنتاج 850 ألف طن من الغذاء وتوفير نحو نصف مليون فرصة عمل .

– البرنامج الرئيسي لتعزيز القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية، من خلال تنفيذ أربعة مشاريع بإقامة مشاريع استثمارية على 250 ألف فدان، وإقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة بتكلفة 110.5 مليون دولار أمريكي، والإنتاج المتوقع 150 ألف طن بتوفير عدد 120 ألف فرصة عمل حقيقية.

– البرنامج الرئيسي لتهيئة التشريعات والسياسات الزراعية، وتم من خلاله تنفيذ 8 مشروعات في مجال الاستثمار الزراعي وتطوير الإنتاج السمكي وتطوير المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية، وإنتاج التقاوي عالية الإنتاجية إلى جانب تطوير الري الحقلي، والنتائج المحققة لهذا البرنامج هي تطوير المواصفات القياسية للسلع التصديرية وإضافة نحو 180 ألف هكتار من الأراضي المستزرعة بالري والرش والتنقيط، وزيادة القدرة التخزينية التي تصل إلى 15 مليون طن من الحبوب خاصة القمح، بالإضافة إلى زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من الأسماك.

---

[1] ـ مرجع سابق – ص30 بتصرف.

[2] مرجع سابق ، ص 50 بتصرف.

– البرنامج الرئيسي لبناء القدرات البشرية والمؤسسية بتنفيذ أربعة مشاريع في مجالات تحليل السياسات في التفاوض والتحكيم، وتطوير التعليم الفني الزراعي لتدريب وتأهيل الكوادر مع تطبيق التقنيات والإرشادات الملائمة مع نقل وتطوير التكنولوجيا الحديثة في مجال الإنتاج الزراعي.

– البرنامج الرئيسي لتطوير نظم إدارة الموارد البيئية، من خلال تنفيذ 5 مشروعات بتكلفة تقدر بنحو 400 مليون دولار أمريكي للمشروع الواحد في مجال صيانة الموارد البيئية وحماية البيئة والتنوع الحيوي، وتطوير المحميات الطبيعية والغابية وتطوير الخدمات الزراعية في مجال الأصول الوراثية، بالتوسع في المساحة المزروعة بنحو 280فدان تروى بمياه جوفية وتوفير حوالي 50 ألف منصب شغل.

- بالنسبة **للسودان** التي تم التعويل عليها كسلة للغذاء العربي فقد ركزت عليها الاستراتيجية الزراعية للتنمية المستدامة، و كان هدف الاستراتيجية تحويل القطاع الزراعي من قطاع يغلب عليه الطابع التقليدي الذي يتسم بتدني الفعالية الاقتصادية إلى قطاع تحركه آليات اقتصاد السوق، عبر تنمية الصادرات الزراعية والحيوانية بما يدرأ مخاطر انهيار الاقتصاد الكلي من جراء الاختلال عن الاعتماد المتنامي على عائدات البترول، قد أعلن عن برنامج " النهضة الزراعية" سنة 2008 المدعوم من الحكومة لتوفير المعدات والآليات الزراعية بمبلغ 30 مليون جنيه سوداني، وبذور القمح بـ 10مليون دولار أمريكي وعدم القطاع البستاني بنحو 40ألف دولار وخلق شراكات استراتيجية وفتح المجال أما الاستثمار الأجنبي في المجال الزراعي [1]، فكان ذلك فرصة لبعض الدول العربية للاستثمار في السودان كالسعودية وقطر ومصر التي أعلنت في سنة 2008 عن جملة مشروعات مطروحة للدراسة بين البلدين وقد حققت السودان نتائج إيجابية فيما يخص انجاز مشاريع خطة التنمية المستديمة وقد عرفت العديد من المحاصيل ارتفاعا ملحوظا كالقمح والقطن، الصمغ العربي والزيوت النباتية [2].

- بالنسبة **لقطر** في إطار تنفيذ برنامج الاستراتيجية العربية للتنمية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي مخططا للقطاع الزراعي بلغت تكلفته المالية 4970 مليون ريال قطري وبهذا فإن قطر هي الرائدة في ذلك، حيث اعتمدت في مجال الإنتاج النباتي مخططا يقوم على ثلاث دعائم أساسية تمثلت في تشجيع الاستثمار الزراعي من خلال عدد من الخطط قصيرة ومتوسطة الأجل تساهم في دفع عجلة الإنتاج النباتي، التوسع في المزارع القائمة عن طريق توسيع البيوت المحمية، وإقامة مشاريع جديدة أهمها ثلاث مزارع حكومية بلغت مساحتها 850 هكتار والتي يعول عليها لتغطية 40% من الاستهلاك المحلي، كما تم إطلاق عدد معتبر في مجال الزراعات العضوية والزراعات النسيجية وبلغت تكلفة المشاريع في هذا الجانب 1650 مليون ريال قطري. أما في مجال الإنتاج الحيواني تم تنفيذ ثلاث مشروعات استراتيجية ضخمة الأول لإنتاج الدواجن والبيض،

---

[1] الصادق عوض البشير، **"تحديات الأمن الغذائي"** ، دراسة مقدمة لمركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة– قطر 2009،ص89.

[2] الاجتماع الأول للجنة التوجيهية، **"تقييم الإستراتيجية التنمية ا لزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005–2025"** ، مرجع سبق ذكره ، ص،ص 53ـ 55.

الثاني لتسمين قطيع الأغنام أما الثالث خاص بتطوير مزارع إنتاج الألبان حيث بلغت تكلفة المشاريع في هذا المجال 2750 مليون ريال قطري، وبالموازاة مع ذلك اعتمدت الحكومة على برامج دعم لمربي الثروة الحيوانية لتشجيع الاستثمار في المزارع الخاصة والحيازات الصغيرة من خلال تقديم الخدمات البيطرية مجانية وإنشاء مراكز التلقيح الاصطناعي ومركز تناسل الإبل بالإضافة إلى تقديم قروض مشاريع الإنتاج الحيواني. أما في ما يخص إنتاج الأسماك فقد اعتمدت قطر على مخطط لتشجيع الاستثمار في مجال إنتاج الأسماك من خلال تهيئة وتطوير موانئ الصيد و تقديم قروض سمكية بلغت قيمتها في غضون سنتين فقط(2011-2012) نحو 4.2 مليون ريال قطري، كما تم تنفيذ مجموعة من المشاريع الاستراتيجية الضخمة في مجال الإنتاج السمكي تعمل في مجالات مختلفة الزرع وتربية الأسماك، التصنيع والتعليب والحفظ ، والتسويق وقد قدرت تكاليف هذه المشاريع بنحو 270 ريال قطري وبذلك حققت قطر في هذا المجال نسبة اكتفاء ذاتي قدرت بـ 85%[1]، كما قامت قطر بتأسيس مشروعات مشتركة مهمة مع السودان لإنتاج القمح والذرة والبذور الزيتية[2] .

-رابعا- الانجازات الكلية على مستوى برامج الاستراتيجية خلال الفترة 2011-2014 :

يمكن تلخيص أهم منجزات الاستراتيجية من خلال برامجها الرئيسية فيما يلي [3]:

- 1- انجازات البرنامج الرئيسي لتطوير تقانات الزراعة العربية: قد بلغ عدد المشروعات والدراسات المنفذة والجاري تنفيذها في إطار هذا البرنامج في الدول العربية (الأردن، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، العراق، عمان، فلسطين، قطر، لبنان ، مصر واليمن) خلال الفترة 2011-2014 نحو 272 مشروعا في مجالات استصلاح الأراضي والتنمية الزراعية، تطوير تقانات موارد المياه، تهيئة الأحواض والسدود إلى جانب تحسين إنتاجية المحاصيل وبخاصة الحبوب والبذور الزيتية ونخيل التمر، وتطوير إنتاجية الوحدة الحيوانية والتوسع في إنتاج الدواجن والبذور المحسنة ، بالإضافة إلى الاهتمام بتمويل مشاريع تطوير تصنيع الأسمدة العضوية ومنتجات الصيد السمكي، حيث بلغت التكلفة الكلية لهذه المشاريع 2.05 مليار دولار، أما مشروعات الخطة الاستثمارية في ليبيا قدرت تكلفتها بنحو 64 مليون دولار، إلى جانب وجود عدد من المشروعات أعدت للتنفيذ في سنة 2015 وبحاجة للتمويل يقدر بنحو 23.34مليون دولار.

- 2- إنجازات البرنامج الرئيسي لتشجيع استثمارات الزراعة والتصنيع الزراعي في البيئات الزراعية الملائمة: لقد تم تنفيذ حوا لي 14 مشروعا في إطار هذا البرنامج خلال نفس الفترة في تسع دول عربية(تونس، الجزائر، السعودية، السودان، العراق، قطر، لبنان، مصر واليمن) في مجالات تخص تطوير التنمية

---

[1] مرجع سبق ذكره –ص ص 30 ـ 49 تصرف.

[2] مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، **"مستقبل غامض، الأمن الغذائي الخليجي بين إشكاليات الواقع وتحديات الطموح"**، مؤسسة قطر 2014.

[3]- الاجتماع الأول للجنة التوجيهية، **"تقييم الإستراتيجية التنمية ا لزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005-2025"** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 56-57 بتصرف .

الزراعية وخلق فرص الاستثمار الزراعي، و كذلك إنتاج الحبوب والبذور الزيتية والسكر، والمنتجات الحيوانية والسمكية إلى جانب التصنيع الزراعي، وذلك بتكلفة تفوق 1.961 مليار دولار، مع وجود مشروعين معدين للتنفيذ و بحاجة للتمويل في لبنان.

– 3–الإنجازات في إطار البرنامج الرئيسي لتعزيز القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية: في إطار هذا البرنامج تم انجاز 27 مشروعا في إطار هذا البرنامج في تسع دول عربية (الأردن، الجزائر، السعودية، السودان، العراق، قطر، لبنان، مصر، فلسطين) في المجالات المتعلقة بإنشاء مراكز التعبئة والتخزين وإقامة أسواق وجمعيات تعاونية من أجل ارتقاء وتطوير المواصفات والمقاييس والمختبرات المتخصص في ذلك من أجل تعزيز قدرة التنافسية والتصديرية للمزارعين ، بتكلفة قدرت بنحو 180.384 مليون دولار.

– 4– إنجازات البرنامج الرئيسي لبناء القدرات البشرية والمؤسسية في القطاع الزراعي والسمكي: تم تنفيذ في إطار هذا البرنامج نحو 87مشروعا بتكلفة تفوق 8.34 مليون دولار خلال الفترة(2011-2014) في عشر دول (الأردن، الجزائر، السعودية، السودان، العراق، قطر، لبنان، مصر، فلسطين واليمن) في مجالات بناء القدرات البشرية وتطويرها باعتماد الدورات التدريبية سواء في الداخل أو الخارج من أجل رفع كفاءة المرشدين وتطوير التعليم الفني الزراعي ونقل التكنولوجيا لتحسين كفاءة استخدام الموارد الزراعية خاصة الموارد المائية ورصد التجارب الناجحة .

– 5– إنجازات البرنامج الرئيسي للمساهمة في ازدهار الريف:لقد فاقت تكلفة المشاريع التي تم انجازها في إطار هذا البرنامج 1.06 مليار دولار من خلال تنفيذ حوالي75مشروعا في عشر دول (الأردن، الجزائر، السعودية، السودان، العراق، قطر، لبنان، مصر، فلسطين، واليمن) لتخفيف معدلات الفقر في الريف وتعزيز دور المرأة الريفية في التنمية ، والعمل على خلق فرص العمل في الريف من خلال شق شبكات الطرق في الأرياف ، وتطوير الهياكل الضرورية لسكان الأرياف ، وتوفير المزيد من الخدمات الاجتماعية عن طريق زيادة عدد المدارس والمراكز الصحية، وتوفير الخدمات المساندة التي من شأنها توعية المزارع وترشيده[1].

– 6– الإنجازات في إطار البرنامج الرئيسي لتطوير نظم إدارة الموارد البيئية الزراعية:تم انجاز في إطار هذا البرنامج نحو 79 مشروعا في اثنا عشر دولة (الأردن، الجزائر، السعودية، السودان، العراق، قطر، لبنان، مصر، فلسطين، عمان، اليمن و ليبيا)، بتكلفة 548.04 مليون دولار، مستهدفة استثمار المزيد من الموارد الأرضية كما تضمنت هذه المشروعات مجالات التكيف مع التغير المناخي وإعادة هيكلة الري المزرعي بتقدير الاحتياجات المائية للمحاصيل الزراعية بشكل عقلاني عن طريق إدخال نظم الري الحديثة واستخدام المياه المعالجة ويتوقع أن يسهم هذا في تنمية وتوفير حوالي15 مليار متر مكعب يمكن أن تستخدم في زيادة المساحات المزروعة واعتماد أسلوب الزراعة المائية في الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى اعتماد الطاقة

[1] مرجع سابق، ص58.

الشمسية. كما غطت تلك المشاريع إنشاء وإعادة صيانة المحميات الرعوية وصياغة أسلوب لإدارة الأراضي الرعوية وحماية الثروة الحرجية والغابية وتهيئة واستصلاح الأراضي القاحلة ،وقد تم إحصاء تسعة مشاريع معدة للتنفيذ ولكنها كانت بحاجة للتمويل في سنة 2015.

المطلب الثالث: البرنامج الطارئ للأمن الغذائي

لقد توصلت الدول العربية من خلال قمة الكويت عام 2009 إلى قرار البرنامج الطارئ للأمن الغذائي والأمن المائي الذي يهدف إلى تطوير الإنتاج الزراعي وزيادة قدرة الدول العربية على الاعتماد على الذات لتلبية احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية وتقليص الفجوة الغذائية و حماية البيئة و تنشيط الاستثمار، حيث أقرت القمة عددا من المشروعات لتعزيز التنمية الزراعية وتنمية الموارد المائية في الدول العربية وأهمها مشروع البرنامج الطارئ للأمن الغذائي ومشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية، ووضع استراتيجية للأمن المائي العربي. كما أقرت القمة دعم مشاركة القطاع الخاص في التنمية والاستثمار في إنتاج الغذاء ورصدت لهذا الغرض ملياري دولار لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي ينفذها القطاع الخاص بما فيها المشروعات الزراعية.

أولا– محتوى البرنامج: تركزت المشروعات التي تندرج في إطار تعزيز الأمن الغذائي والأمن المائي ومكافحة الفقر الريفي في الدول العربية، على زيادة وإنتاجية الحبوب والمحاصيل السكرية والزيوت والمنتجات الحيوانية والأعلاف، واستنباط أصناف جديدة محسنة وملائمة لمختلف البيئات والظروف الطبيعية، وتحسين النظم المحصولية والممارسات الزراعية، وتدريب الباحثين والفنيين وذلك عن طريق تأسيس شراكة مع مراكز البحوث الزراعية الوطنية. ويعتمد تنفيذ المشروعات على اختيار مناطق واسعة في الدول المشاركة يتم تنفيذ حزمة التقانات الحديثة فيها، بالإضافة إلى تفعيل مركز بحوث القمح ليكون إطارا لشبكة تعاون لتدريب العمال الجدد بشكل مستمر لزيادة إنتاجية القمح، وتدريب طلاب الدراسات العليا، وتحسين كفاءة البحث العلمي في مراكز البحوث الوطنية، وربطها مع مراكز البحوث المتقدمة من خلال إقامة شراكات مع المؤسسات البحثية الإقليمية والعالمية. كما تشتمل المشروعات على الاستخدام الأمثل لمصادر المياه، والتوسع في استخدام الموارد المائية غير التقليدية، والنهج التكاملي في إدارة الموارد المائية، وحماية الحقوق المائية العربية.

وتتلخص الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل المنظمات والمؤسسات العربية ذات العلاقة بهذا الخصوص، في اعتماد المرحلة الأولى من الخطة التنفيذية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي (2011-2016)، وكذلك مشروع الإدارة المتكاملة للمياه. وقد ساهم كل من الصندوق العربية والبنك الإسلامي للتنمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في تمويل المرحلة الأولى من برنامج الأمن الغذائي، ومن المؤمل أن تنضم بقية المؤسسات التمويل العربية لدعم هذا البرنامج. ويجري العمل على متابعة إقرار استراتيجية الأمن المائي في

المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة بهدف توفير التمويل اللازم لتنفيذها[1].

ويمكن تلخيص محتوى هذا البرنامج في أربعة محاور أساسية. وقد حدد لذلك إطار جغرافي وإطار زمني على النحو التالي [2]:

1- الإطار الجغرافي: وفقا لمجموعة الأسس والاعتبارات التي حددها البرنامج فإن نطاق تنفيذ محاور البرنامج الطارئ يشمل11 دولة عربية وهي: تونس والجزائر، السعودية والسودان، سوريا والعراق، مصر والمغرب، اليمن والأردن ، موريتانيا وسلطنة، عمان وليبيا.

2- الإطار الزمني للبرنامج: يمتد الأفق الزمني للعمل في البرنامج 20عاما من بدء العمل وقد حدد البرنامج ثلاث مراحل زمنية لتحقيق الأهداف الكمية والتنموية لمكونات البرنامج على النحو التالي:

-**المرحلة الأولى:** وهي مرحلة ذات مدى زمني قصير يمتد لخمس سنوات منذ بدء تنفيذ البرنامج، وذلك خلال الفترة (2011-2016)، وتضم هذه المرحلة الأنشطة والعناصر التنموية ذات الطبيعة العاجلة لزيادة القدرة الإنتاجية بمعدلات مستهدفة تساهم في دعم الأمن الغذائي العربي، وتمثل هذه الأنشطة والعناصر أساسا لانطلاق آفاق تنموية أكبر في المراحل التالية للبرنامج تحقق الاستقرار في الإنتاج.

– المرحلة الثانية: وهي مرحلة متوسطة المدى وتمتد لخمس سنوات التابعة للمرحلة الأولى، وذلك حتى العام 2021، وتتطور فيها الأنشطة والعناصر لتمتد إلى مجالات تنموية أوسع نطاقا لتحقيق مستويات إنتاجية أعلى من سابقتها ووفق أسس فنية.

- **المرحلة الثالثة:** وهي مرحلة طويلة المدى ، يمتد أفقها الزمني من 2021 حتى العام 2031، وهي مرحلة ذات طبيعة استراتيجية تكتسب مجالات التنمية خلالها صفة الاستمرارية والاستدامة .

ثانيا – المكونات الرئيسية للبرنامج: تشتمل البرنامج على ثلاثة مكونات رئيسية ، يرتكز كل منها على عدد من المحاور تغطي مجالات عمل تحتاج إلى تمويل يتم تحديدها عن طريق التنسيق مع الأجهزة الخاصة في الدول المعنية بالبرنامج، وذلك وفق خصائص كل دولة وتتمثل هذه المكونات فيما يلي [3]:

1- تحسين مستويات الإنتاجية في الزراعات القائمة: عن طريق دعم وتطوير قدرات مؤسسات البحث والإرشاد ونقل التقانة، مع توفير مستلزمات الانتاج المناسبة واستخدام التقانات المطورة في الزراعات البعلية، إلى جانب دعم وتطوير مرافق ومؤسسات الخدمات الزراعية المساندة وتطوير مؤسسات المزارعين.

---

[1] صندوق النقد العربي ، التقرير العربي الموحد 2011 -مرجع سبق ذكره- ص 21

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**الخطة التنفيذية الإطارية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي**"،-الخرطوم- السودان 2009 ، ص04 .

[3] – مرجع سابق ، ص03 .

–استثمار المزيد من الموارد الأرضية: وذلك بالاستفادة من العوائد المائية لترشيد استخدام مياه الري ومصادر المياه غير التقليدية، وذلك بالعمل على تطوير مرافق ومنظومات إدارة نقل وتوزيع موارد المياه، وتطوير نظم الري الحقلي .

2–المشروعات الاستثمارية المتكاملة والمرتبطة بأنشطة البرنامج: وتمثل هذه المشروعات مطلبا ضروريا لضمان نجاح تنفيذ الأنشطة الزراعية وفق المحاور والمجالات التطويرية المستهدفة في المكونين الأول والثاني، ولقد حدد البرنامج ثلاث مجموعات رئيسية لمجالات عمل هذه المشروعات تتمثل فيما يلي:

– مشروعات المرافق الخدمات الزراعية المساندة.

– مشروعات إنتاج مستلزمات الإنتاج والمدخلات الزراعية .

–مشروعات التسويق والتصنيع الزراعي.

ثالثا – إنجازات الدول العربية المعنية بالبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي: لقد أوكلت مهمة متابعة إعداد وتنفيذ الخطة الخاصة بالبرنامج ومتابعة سير العمل فيه للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، بموجب قرارات قمة الكويت 2009، وقد نفذت الدول المعنية بالبرنامج منذ انطلاق المرحلة الأولى نحو 870 مشروعا بلغت تكلفة 681 مشروعا منها نحو 27.367 مليار دولار [1]، وقد قامت المنظمة بتقييم نتائج البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي حتى عامه الرابع 2014 على النحو التالي[2]:

1 – **الإنجازات في مكون تحسين الإنتاجية في الزراعات القائمة:** نفذت مجموعة الدول العربية المعنية بالبرنامج منذ انطلاقته الأولى نحو 133 مشروع، حيث بلغت تكاليف 78مشروعا منها نحو 5.76مليار دولار، منها تسعة مشروعات في الأردن بتكلفة 74.24مليون دولار، و10 مشروعات في تونس بنحو 180.43مليون دولار، و14في السودان بنحو329.53 مليون دولار و11 مشروعا في عمان بتكلفة 35.4 مليون دولار، أما في تم تنفيذ 5 مشاريع بتكلفة 2.976مليون دولار، واستأثرت المغرب بـ18 مشروعا بنحو 1.885 مليار دولار، ومشروعا واحدا بموريتانيا بلغت تكلفته 23 مليون دولار، وفي اليمن 10 مشروعات بـ 266.1مليون دولار. وقد شملت هذه المشروعات مجالات تحسين الإنتاجية وإنتاج البذور المحسنة، وتطوير منتجات الصيد البحري وأساليبه وكذلك التصنيع الغذائي، وفي هذا الإطار نفذت المملكة العربية السعودية نحو 420 مشروع للإنتاج الداجني حيث بلغت الطاقة الإنتاجية حوالي 620 مليون طائر سنة 2014 م، و 42 مشروع لإنتاج أمهات الدجاج اللاحم، كما استزرعت نحو 157 ألف هكتار من التمور.

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **"الاجتماع ألتنسيقي الرابع لضباط اتصال الدول الأعضاء للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي"**، الخرطوم ، أكتوبر 2015 ، 05.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **" تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2014،"** – مرجع سبق ذكره –ص31.

وفي هذا المكون ما تزال هناك مجموعة من المشروعات المعدة للتنفيذ غير أنها تحتاج إلى تمويل ويبلغ عددها 66مشروعا بتكلفة استثمارية قدرت بنحو 1.43 مليار دولار 17 منها في السودان و20 في الأردن و11 في مصر و14 مشروعا في اليمن ومشروعين بالمغرب ومشروعا واحد بتونس وآخر في سلطنة عمان، أما المملكة السعودية فقد أعدت في سنة 2014م حوالي 54 مشروعا ليتم تنفيذها في المرحلة المقبلة بتكلفة نحو 312مليون دولار في مجال إنتاج لحوم الدواجن و19مشروعا في مجال أمهات الدجاج اللاحم بتكلفة تقديرية نحو 669مليون دولار.

2 – إنجازات مكون استثمار المزيد من الموارد الأرضية: بلغ عدد المشروعات المنفذة والجاري تنفيذها في هذا المكون حتى سنة 2015 نحو71 مشروعا، حيث بلغت تكلفة(37) مشروعا منها حوالي 13.73 مليار دولار في كل من الأردن، تونس، الجزائر، السودان، العراق، سلطنة عمان، مصر، المغرب موريتانيا واليمن[1]، وقد شملت هذه المشروعات مجالات بناء وإنشاء السدود ومنشآت لحصاد مياه الأمطار، وإدخال نظم الري الحديثة بغرض ترشيد استخدام المياه والحفاظ على الموارد المائية والتقليل من هدرها بالإضافة إلى مشاريع معالجة مياه الصرف الصحي واستخدامها لأغراض الزراعة. وقد حققت السعودية في هذا السياق نتائج إيجابية جدا حيث بلغ عدد السدود فيها 482 سدا في سنة 2014م بسعة تخزينية تقدر بنحو 2.1مليار متر مكعب، كما أنها خطت شوطا مهما في معالجة مياه الصرف لاستخدامها في أغراض الزراعة .

وهناك مجموعة أخرى من المشروعات المقترحة للتنفيذ وعددها 17 مشروعا في الأردن، تونس، السودان، عمان ومصر، وتشمل هذه المشروعات المقترحة على مشروعات نشر واستخدام تقنيات الري الحديث وتخزين المياه والتحكم في الفيضانات، ويقدر حجم وفورات المياه الكلية المتوقعة من هذه المشروعات بحوالي 251.2مليون متر مكعب سنويا، وقد حددت ميزانية تقديرية لهذه المشروعات بنحو844 مليون دولار أمريكي[2].

3– إنجازات المكون الثالث والمرتبط بالمشروعات الاستثمارية المتكاملة والمرتبطة بأنشطة البرنامج: في إطار هذا المكون تم تنفيذ 68 مشروعا في تسع دول هي الأردن، تونس، الجزائر، السودان، سلطنة عمان، العراق، مصر، المغرب واليمن بلغت تكلفة الاستثمارية لهذه المشروعات 3.57 مليار دولار، وغطت هذه المشروعات بناء صوامع ومخازن الغلال، وتأهيل الطرق الزراعية، وإحداث شركات خدمات زراعية ومشروعات لتعظيم إنتاج المحاصيل الزراعية، أما المشاريع المعدة للتنفيذ وتحتاج إلى تمويل في هذا السياق 35 مشروعا في تسعة دول عربية هي الأردن، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، سلطنة عمان،

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**الاجتماع التنسيقي الرابع لضباط اتصال الدول الأعضاء للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي**"، مرجع سبق ذكره، ص16.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " **تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2014**،" – مرجع سبق ذكره –ص31.

مصر، موريتانيا واليمن، وتشمل هذه الأخيرة على مشروعات للتصنيع والتسويق الزراعي والمكننة الزراعية ونشر تقنيات الزراعة الحديثة، والاستخدام الآمن للمبيدات ومصانع للأسمدة وغيرها بتكلفة قدرت بنحو 31.07 مليار دولار[1].

رغم أن الاستراتيجية العربية للتنمية الزراعية قد مضت نصف مدة تنفيذها ، والمرحلة الأولى للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي توشك على الانتهاء إلا أن النتائج المحققة في هذا المجال محدودة جدا مقارنة بحجم المكاسب المستهدفة، بدليل أن هناك مشروعات معدة للتنفيذ ولكنها تحتاج إلى تمويل كما أن وضعية الأمن الغذائي في الدول العربية لم تشهد تحسنا ملحوظا في الكثير منها ، ويعود ذلك إلى العزوف عن الاستثمار في هذا المجال لاسيما من قبل القطاع الخاص وكذلك محدودية النتائج المحققة من جراء المشروعات المنفذة للأسباب المذكورة سابقا.

[1] مرجع سابق، ص32.

المبحث الثالث: تحفيز القطاع الخاص في مجال الاستثمار الزراعي

إن تحفيز القطاع العربي الخاص على الاستثمار في قطاع الزراعة ضرورة ملحة في تحقيق التنمية من جهة ، ودعم سبل تحقيق الأمن الغذائي من جهة أخرى، كونه يتميز بمجموعة من الخصائص التي تسمح بتحقيق الأهداف المنوطة به.

– إن الاستثمار الخاص من جانب الأفراد هو أكبر مصدر للاستثمار في الزراعة لدى البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، ويتجاوز بكثير في بعض الأحيان الاستثمار الحكومي، كما يتسم دور المستثمرين من القطاعين العام والخاص بأنهما تكامليان ولا يمكن الاستعاضة بواحد عن الآخر [1]. كما يتميز القطاع الخاص بما يلي[2]:

– امتلاك القطاع الخاص لرؤوس أموال ضخمة خصوصا في الدول العربية النفطية ودول التعاون الخليجي، والتي يجري استغلالها خارج المنطقة العربية لغياب التحفيزات الملائمة لذلك. حيث تؤكد العديد من التقارير عن وجود استثمارات عربية ضخمة جدا خارج المنطقة العربية ، إذ يتركز معظمها في أوروبا (فرنسا، بريطانيا وسويسرا) بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ويفضل رجال الأعمال العرب هذه الدول لاستقرارها السياسي والاقتصادي الذي يزرع الثقة في نفسية المستثمر، في حين تعتبر المنطقة العربية الأقل جذبا للاستثمارات نظرا لخصائص مناخ الاستثمار التي تعرضنا لها وقلة الاهتمام بقطاع الزراعة من جهة أخرى.

– يتميز القطاع الخاص بالخبرة العملية التي تكونت لديه من خلال حرصه على تحقيق أرباح ضخمة، من خلال تجاربه في المشاريع الاستثمارية، بالإضافة إلى حرصه الشديد على تحقيق نتائج إيجابية لأن هدفه الأساسي هو تحقيق الربح .

– كما يتميز القطاع الخاص بالسرعة في اتخاذ القرارات وتجاوز الإجراءات الروتينية ، وبالمرونة في الاستجابة لمتطلبات السوق وقدرته للتعامل مع متغيراته، بالإضافة إلى ذلك تتميز مشاريع القطاع الخاص بالجدوى الاقتصادية والمالية والفنية نظرا لحرص القائمين عليها لإنجاحها و لتحقيق أرباح .

---

[1] منظمة الأغذية والتنمية للأمم المتحدة، تقرير حول "**الأغذية والزراعة، نظم غذائية لتغذية أفضل**"، روما 2013،ص 38.

[2] عياد جلول ،"**دور القطاع الخاص في تحقيق الأمن الغذائي العربي**"، على الموقع https://groups.google.com/forum/?fromgroups&hl=ca#!topic/fayad6 ، 2015/05/20.

المطلب الأول: دعم القطاع الخاص وأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة

يستطيع القطاع الخاص النهوض بالقطاع الزراعي والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي في البلدان العربية من خلال بذل الدول العربية جهودا أكبر والقيام بإصلاحات تتضمن :

- إتاحة الفرصة لمشاركة ومنافسة القطاع الخاص بدون شروط تفضيلية في مجالات تسويق المدخلات والمخرجات ما يسمح لأصحاب المزارع الصغيرة التخلص من محاصيلهم دون تكبد خسائر.
- تشجيع القطاع الخاص على امتلاك المشروعات الإنتاجية للسلع الاستراتيجية مع تقديم التسهيلات الائتمانية الممكنة في إطار برامج مدروسة وتدريجية لخصخصة القطاع الزراعي إلى الحد المناسب.
- حصر ونشر مجالات الاستثمار في قطاع الزراعة وإتاحتها للراغبين في الاستثمار وتوفير المعلومات والإحصاءات الاقتصادية والفنية الضرورية لهم.
- وهناك مجالات واعدة وفرص استثمارية واعدة متعددة للقطاع الخاص، يمكن الاستثمار فيها من أجل تحقيق غاية الأمن الغذائي منها:

أولا – تشجيع أصحاب الحيازات الصغيرة: يعتبر الاستثمار في المزارع الصغيرة أمرا جوهريا حيث يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دورا هاما في مجال دعم المشاريع الزراعية الصغيرة أو التي تعمل في مجال الإنتاج البسيط، أو في مجال الصناعات الغذائية بما يضمن تلبية حاجيات السوق المحلية وتصدير الفائض منها إلى الخارج، حيث يحتاج أصحاب الحيازات الصغيرة وصغار المستثمرين إلى اهتمام خاص لكي يتمكنوا من التغلب على القيود التي غالبا ما يواجهونها في الاستثمار، بما في ذلك ضعف فرص الوصول إلى الأسواق والحصول على الخدمات المالية من جهة، وأيضا لما لهذه المشاريع من أهمية في المساهمة في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة في الريف، وتحسين المستوى المعيشي لفئة صغار المزارعين والأسر الريفية الفقيرة من خلال تمويل المشاريع الصغيرة المدرة للدخل سريعة الإنتاجية ، مثل مشاريع تربية الأبقار وتربية الدواجن المنزلية والنحل وتصنيع الألبان والأجبان ومشتقاتها، ومشاريع النباتات الطبية والعطرية مما يساعد على توفير نسبة منها على مستوى المنطقة العربية لتكون متاحة لمختلف الأقطار فيها بتكلفة أقل في ظل وجود تعاون عربي في هذا المجال.

فالمشاريع الزراعية الصغيرة تعتبر سبيلا من سبل تحقيق الأمن الغذائي، حيث تساهم في توسيع القاعدة الإنتاجية، والتقليل من الاعتماد على الاستيراد وما ينجم عن ذلك من تضخم في أسعار السلع الغذائية المستوردة في الأسواق العالمية، وهو ما يسمح بسد على الأقل جزء من حجم الفجوة الغذائية العربية على مستوى الأسرة، وذلك من خلال منح الدول الحماية لصغار المزارعين، وتضافر الجهود بين مؤسسات القطاع الخاص والقطاع العام وتبادل التجارب والنماذج الناجحة والخبرات المكتسبة في الميدان.

كذلك يلعب أصحاب الحيازات الصغيرة دورا فعالا في توفير كم هائل من الغذاء إذ يبلغ عددها حوالي 500 مليون حيازة في الدول النامية تشغل ما يناهز مليار شخص [1]، لذلك لابد من تشجيع أصحاب الحيازات الصغيرة وبحث كيفية وصولهم إلى أسواق المنتجات حافزا قويا للاستثمار في هذا المجال كما يقلل من شعورهم بالمخاطر، مما يسهم في تعزيز الإنتاجية والتنافسية. ولا يمكن تحسين فرص الولوج إلى السوق إلا عن طريق الاستثمارات الممولة من مصادر عامة في البنية الأساسية الريفية وتنمية القدرات البشرية عن طريق الاستثمار في التعليم والتدريب واكتساب المهارات. وكذلك توفير الحماية الاجتماعية بصورة منتظمة في الأرياف والمزارع تساهم في تحفيز المستثمرين الصغار .وذلك من خلال[2]:

- تحسين فرص الوصول إلى المصارف وشركات التأمين والشركات القانونية .
- زيادة ونشر الوعي بين السكان الريفيين لمزاولة أنشطة زراعية في بيئتهم والتقليل من نزوحهم إلى المدن.
- تشجيع وتنمية دور المنظمات غير الحكومية على الاستثمار وخاصة التعاونيات واتحادات المنتجين وغيرها في مجالات الخدمات الإنتاجية.
- وفي نفس السياق يجب أن لا تتنافى سياسات الاستثمار الزراعي العام مع أهداف الاستثمار الخاص وتحسين فرص استفادة المنتجين خاصة أصحاب الاستثمارات الصغيرة. وتوفير حيازة الأرض والتعويض العادل.
- العمل على تحسين وضمان الملكية والاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية لأن عدم وجود عقود مسجلة للأراضي الزراعية يجعل المزارعين غير قادرين على الحصول على الدعم المالي فيضطرون للقيام بزراعات خفيفة تفاديا للمخاطر، وكذلك الخوف من ترك الأرض الزراعية في أي لحظة.
- تحسين شروط وقوانين الاستثمار والعمل على مواكبة التشريعات المرتبطة باستخدام الأراضي الزراعية للمستجدات الإقليمية والعالمية، ووضع تشريعات خاصة باستخدام الحيازات الزراعية تضمن حقوق المزارع وتوضح التزاماته .ضمان أن تكون العقود واضحة الصياغة ومعرفة.
- ضمان أن تكون العقود واضحة الصياغة ومعرفة.

ثانيا – تشجيع الاستثمار في استغلال الثروة السمكية: إن الاستثمارات القائمة في قطاع الثروة السمكية في الوطن العربي لا تتناسب مع إمكانيات هذا القطاع الحيوي وحجم الموارد السمكية المتاحة، ونسبة الاستثمار في القطاع السمكي تعد منخفضة جدا نسبة إلى إجمالي الاستثمارات المتدنية في القطاع

[1] ErinchSahan and Monique Mikhail"**Privateinvestisment agriculture** ", site https://www.oxfam.org /25/09/ 2012

[2] منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، " **حالة الغذاء في العالم 2012** " – مرجع سبق ذكره- ص 72 .

الزراعي والتي تتصف بالضعف بشكل عام[1]. وتتعاظم أهمية هذا القطاع مع تفاقم أزمة الغذاء في العديد من دول العالم وبصفة خاصة المنطقة العربية، إذ تحتل قضية الغذاء أخطر التحديات التي تواجه الدول العربية، ويرجع انخفاض الاستثمار في هذا القطاع بالتحديد إلى جملة من الأسباب أهمها أن البلدان العربية تعتمد في تلبية مالا يقل عن نصف احتياجاتها الغذائية من الخارج، وفي الوقت الذي يوجد ما يشير إلى تزايد الاعتماد العربي على المصادر الخارجية فإن أسعار الغذاء المستورد أخذت في الارتفاع. وبذلك تزداد الصعوبات التي تواجه الدول العربية ولا سيما الدول المحدودة الدخل في تدبير احتياجاتها من الغذاء والذي يمثل تهديدا للأمن الغذائي العربي، وهنا يظهر أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه الإنتاج في قطاع الأسماك باعتبارها أحد السلع الغذائية الأساسية القليلة التي تحقق فيها الدول العربية فائضا بتكاليف منخفضة وإمكانيات طبيعية عالية.

ويمكن صياغة أهداف الاستثمار في القطاع السمكي العربي والذي هو بحاجة ملحة لاستثمارات ضخمة جدا للنهوض بهذا القطاع إنتاجا، تصنيعا وتسويقا، فيما يلي[2]:

- زيادة الإنتاج والإنتاجية من الموارد السمكية العربية مما يسمح بزيادة معدلات الاكتفاء الذاتي على مستوى الدول العربية، وخلق تبادل العربي في هذا السياق دون الحاجة للاستثمار الأجنبي الذي يسعى إلى الربح السريع دون الاهتمام بالحفاظ على الموارد أو تلبية الاحتياجات المحلية للدولة المضيفة.
- إقامة صناعات سمكية تحويلية قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية، وبناء قاعدة علمية تقنية لتكون نقطة انطلاق لتنمية المصائد والصناعات المرتبطة بها، واحترام فترات الزرع والتكاثر والنمو والصيد في المواسم الملائمة .
- خلق تكامل بين الموارد المالية والموارد السمكية في إطار عربي مشترك، يسمح باستغلال هذه الثروة والمحافظة عليها بأقل التكاليف الممكنة، وتنشيط التجارة العربية السمكية البينية من خلال العمل على إزالة المعوقات التي تعترضها قدر الإمكان.
- الحفاظ على الثروة السمكية العربية، ومحاولة التخلص من الاستثمار الاجنبي الذي استنزف الموارد السمكية في الكثير من الدول العربية والتقليل منه.
- استغلال الموارد السمكية الناقصة الاستغلال وغير المستغلة وزيادة إنتاج الأسماك السطحية في البحار والمحيطات، والتوسع في مشاريع استزراع الأسماك والأحياء المائية في المياه البحرية والمياه العذبة.

---

[1] محمد راضي حسن،" **الوضع الراهن وآليات تطوير الاستثمار والتجارة الخارجية في قطاع الثروة السمكية العربية** "،ورقة عمل للاتحاد العربي لمنتجي الأسماك ، المؤتمر العربي الثاني حول الاستثمار والتجارة الجزائر 2001 .

[2] [2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،ورقة حول "**الاستزراع السمكي والأمن الغذائي العربي في يوم الزراعة العربي**"، الخرطوم- السودان ، سبتمبر 2013، ص .

وبناءا على ما تم ذكره فإن توفير الاستثمارات العربية ستلعب دورا كبيرا في أن يأخذ القطاع السمكي دوره ومكانته في تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية، وذلك من خلال الاتجاهات الآتية[1]:

– زيادة الاستثمارات المحلية والعربية الموجه إلى قطاع الثروة السمكية على النحو الذي يسمح باستغلال الموارد السمكية المتاحة وبشكل متوازن في مجالاتها المختلفة في البحار والمياه العذبة والاستزراع وقطاع الخدمات الداعمة والمساندة.

– توجيه المزيد من الاستثمارات المحلية والعربية لتطوير التصنيع السمكي لزيادة القيمة المضافة وتوفير فرص العمل.

– العمل على تسهيل دخول الاستثمارات العربية المشتركة بكل قوة في مجال الثروة السمكية بين الدول العربية المستثمرة والأخرى المضيفة للاستثمارات وذلك لتحقيق مصالح عربية مشتركة ودعماً للأمن الغذائي العربي ، ومن جانب آخر توفير مناخ وخلق فرص استثمارية ملائمة ومشجعة لرجال الأعمال والمستثمرين العرب ولمؤسسات العمل العربي المشترك الاستثمارية والتمويلية .

ويمكن للدول العربية في مساعيها لتشجيع الاستثمارات في مجال الثروة السمكية أن تعتمد على ما يلي:

– تحسين مناخ الاستثمار في القطاع السمكي، عن طريق مراجعة بعض مواد التشريعات المنظمة للاستثمار بما يتناسب مع طبيعة وظروف قطاع الثروة السمكية، و توفير قاعدة من البيانات الموثوق فيها والخاصة بالقطاع تتضمن حجم الموارد المتاحة ومدى استدامتها، وتوفر إمكانيات التخزين والنقل والتصنيع وأسعار المدخلات والتسهيلات المتوفرة للتصدير وإمكانيات التصدير المتاحة ونوعية الأصناف والإعفاءات المتاحة على استيراد مستلزمات الإنتاج والمعدات اللازمة، وكذلك ظروف السوق المحلية.

– تشجيع فرص الاستثمار الممكنة في الدول العربية من خلال توافر الثروة السمكية خاصة الأسماك السطحية كما هو الحال في موريتانيا، المغرب، تونس واليمن، إلى جانب توافر أساطيل الصيد وورش بناء السفن والبنية التحتية للصناعة السمكية في المغرب، تونس ومصر، في ظل توافر أسواق قادرة على استيعاب كميات كبيرة من الأسماك السطحية.

– تشجيع فرص الاستثمار الجديدة عن طريق استغلال الأسماك السطحية والمحاريات ذات القيمة التجارية، ومعالجة وتصنيع الأسماك والقشريات والرخويات وغيرها من الثروات ذات القيمة التجارية في الأسواق العربية والدولية.

– الاستثمار في دراسة إمكانية استغلال الطحالب والأعشاب البحرية ذات القيمة التجارية، وتشجيع مشاريع الاستثمار في استزراع الأسماك والأحياء المائية ذات القيمة التجارية، لأنه يعتبر أحد المصادر

[1] محمد راضي حسن – مرجع سبق ذكره- على الشبكة.

الأساسية لتوفير البروتين الحيواني وبأسعار مناسبة وفي متناول الجميع، فضلا عن دوره في حماية المصايد وتدعيم المخزونات الطبيعية وتوفير فرص عمل، خصوصا أن الاستزراع أصبح أسلوبا مهما في إنتاج الكثير من أنواع الأسماك في العالم، باعتباره مصدر دخل مهم للعاملين في هذا القطاع، كما أنه يولد إيرادات من التصدير والضرائب ورسوم الترخيص ورسوم الاستثمار الأجنبي، وهناك تجارب عربية رائدة في هذا المجال أهمها تجربة مصر والسعودية. خصوصا وأن هناك مصادر مياه داخلية في مجموعة من الدول العربية منها تونس الجزائر، السودان، سوريا، العراق، مصر، المغرب، موريتانيا واليمن. إلا أن استغلالها في أغلب هذه الدول يقتصر على استغلال المخزونات الطبيعية في الأنهار وشبكة القنوات الرئيسية المتصلة بها، فضلا عن البحيرات والمنخفضات الساحلية ،بالإضافة إلى موارد أخرى في مناطق دلتا الأنهار ومصبات المياه العذبة على البحار والخلجان، ويعود النقص في مثل هذه الاستثمارات إلى مجموعة من العوامل أهمها:[1]

- نقص التمويل اللازم لقيام مشروعات متخصصة لاستزراع الأسماك والأحياء المائية.
- عدم إيلاء الكثير من الحكومات العربية الاهتمام اللازم بنشاطات الاستزراع السمكي واقتصار جهودها على الصيد وتنمية المصايد الطبيعية.
- الأمراض والآفات التي تصيب الأسماك والأحياء المائية، والنقص الحاد في الكوادر المتخصصة في تشخيص شروط تربية ونمو وعلاج أمراض الأسماك.
- نقص الأعلاف السمكية المصنعة للأسماك المستزرعة، وقلة المفرخات السمكية ذات الطاقات الإنتاجية العالية.
- قصور القوانين والتشريعات المنظمة لنشاط الاستزراع السمكي في العديد من الدول العربية.
- غياب السياسات المشجعة للاستثمار في الاستزراع السمكي، وضعف وسائل الإرشاد والتوعية وأنشطة بناء القدرات الضرورية لذلك.

لهذا لابد من الاهتمام بالاستزراع السمكي كأسلوب لاستغلال الثروة السمكية العربية لسد الفجوة الغذائية، ورفع الصادرات، من جهة أخرى[2]:

- ضرورة قيام مؤسسات التمويل العربية بتوجيه استثماراتها إلى قطاع الثروة السمكية خاصة الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الصناديق العربية المتخصصة في الاستثمار والتمويل. و قيام الشركة العربية لمصايد الأسماك بتنشيط استثماراتها في القطاع السمكي والتعاون والتنسيق وتفعيل عضويتها في الاتحاد العربي لمنتجي الأسماك.

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،ورقة حول "**الاستزراع السمكي والأمن الغذائي العربي في يوم الزراعة العربي**"، مرجع سبق ذكره، ص06.

[2] محمود راضي حسن، " **الوضع الراهن وآليات تطوير الاستثمار والتجارة الخارجية في قطاع الثروة السمكية العربية**"، مرجع سبق ذكره، على الشبكة.

- تنمية المبادلات والتجارة السمكية العربية، لأن ذلك من شأنه تصريف الفوائض للدول التي تحقق في إنتاج الثروة السمكية، وفرصة للدول التي تفتقر إليها في الحصول على هذه المنتجات بأقل تكلفة في إطار عربي تكاملي، إلى جانب تعزيز التبادل التجاري مع العالم الخارجي خصوصا فيما يتعلق بالمنتجات السمكية ذات القيمة التجارية العالية.

ثالثا– تشجيع الاستثمار في استغلال المياه الجوفية واستصلاح الأراضي: في ظل ندرة المياه التي تعانيها البلدان العربية لابد للإشارة أن هناك العديد من البلدان العربية تقوم بتوفير جزء من موارد المياه التي تحتاجها من الأحواض المائية المشتركة مع دول أخرى عربية أو غير عربية، لذلك لابد من العمل على الاستثمار في هذا المجال بشكل يخدم مختلف البلدان المشتركة في هذه الأحواض. ولكن المعوقات الرئيسية التي تواجه استثمار الأحواض الجوفية المشتركة في الوطن العربي عدم وجود مسوحات هيدرولوجية ودراسات مدققة حول هذه الأحواض، مع عدم وجود تخطيط متوازن لاستثمار هذه الموارد بين الأقطار المتجاورة، وغياب المراقبة المستمرة لاستثمار الأحواض وتطور حجم المخزون الإقليمي والتغيرات في نوعية مياه هذه الأحواض من خلال شبكات رصد إقليمية مشتركة[1]، لذلك لابد من تعزيز التعاون الإقليمي العربي في مجال استثمار الموارد المائية وفي مجال إدارة استثمار الأحواض المائية المشتركة، وعليه لابد من القيام بدراسات تفصيلية دقيقة عنها، وهنا يظهر دور الاستثمار في البحث العلمي لتوفير قواعد البيانات المتعلقة برصد الموارد المائية، الأمر الذي يتطلب المزيد من الدراسات المعمقة وبناء الهياكل المؤسسية اللازمة والهدف أن يتمخض عن هذه الدراسات مشروعات مشتركة بين الأقطار العربية للحد من مشكل ندرة المياه في نمط تكاملي، ولا يتوقف الأمر هنا بل يجب العمل على تطوير تقانات إعادة استخدام المياه أو تنقيتها، وكل هذا يتوقف على قوة المساعي العربية في التعاون في هذا المجال ومدى إشراك القطاع الخاص في هذا الجانب، وهو ما يساعد على زيادة المساحات المروية، وذلك بالاعتماد بشكل أكبر على الاستثمار في استخدام مزيج من التكنولوجيات المتكيفة مع طاقات الأراضي المحدودة والموارد المائية الشحيحة، والاستثمار في مشاريع التنمية المائية من السدود ومشاريع الري والصرف. وذلك عن طريق نشر ثقافة ترشيد استخدام المياه في الزراعة العربية، حيث تعرف البلدان العربية بسيادة أنماط استخدام للمياه تنطوي على الإسراف وهدر كميات كبيرة منها وحتى تلويثها، ولا تقتصر هذه الظاهرة فقط على قطاع بذاته، وإنما امتدت إلى كافة القطاعات المستخدمة للمياه كالزراعة والصناعة والشرب. ويرجع جانب من هذا الإسراف إلى سلوكيات فردية ومجتمعية تتعامل مع المياه كسلعة مجانية، فضلا عن إدراك مدى ندرة المياه وما تتعرض له الدول العربية من مخاطر نتيجة لهذه الندرة، وقد ساعد على استمرار هذه السلوكيات وانتشارها تجاهل السياسات المائية في أغلب

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **"كتاب الاستراتيجية العربية للتنمية المستديمة للعقدين القادمين 2005–2025 "** ، –مرجع سبق ذكره– ص83.

الأحوال لنشر ثقافة ترشيد استخدام المياه. لذلك ينبغي إدراك أن نشر ثقافة ترشيد استخدام مياه الري في الزراعة وفي مختلف المجالات الأخرى والعمل بالإرشاد المائي ضرورة ملحة لابد منها، ولكن هناك العديد من الصعوبات أهمها مجانية المياه وإمكانية حصول المزارع على المياه دون مقابل، إلى جانب قصور الهياكل المؤسسية لقطاع المياه وضعف المشاركة من قبل أفراد المجتمع في إدارة استخدام المياه، عن طريق الاستثمار في بناء القدرات وتأهيل ورفع كفاءة الموارد البشرية العربية العاملة في مجال ترشيد استخدام وتنمية وتطوير الموارد الزراعية العربية، ويساعد على تطبيق التقانات الحديثة في مجال الري، و العمل على تكثيف برامج الإرشاد والتوعية المائية خصوصا في الزراعات المروية باعتبارها عنصرا فعالا في الزراعات الحديثة، وتقديم الدعم المناسب لقيام تنظيمات مستخدمي مياه الري للاضطلاع بدور فاعل في إدارة واستخدام المياه على مستوى الحقول.

أما ما يخص جانب استصلاح الأراضي فهو لا يقل أهمية عن الجانب السابق حيث تعاني الأراضي الزراعية في الكثير من الدول العربية من قلة الخصوبة إلى جانب التدهور والتصحر بسبب الإهمال، مع وجود مساحات لا بأس بها غير مستغلة في الكثير من الدول كالسعودية، الجزائر والعراق. ورغم الجهود التي بذلك في هذا السياق فإن عمليات الاستصلاح لم تعط النتائج المرجوة مما أثر سلبا على الإنتاج الزراعي وذلك نتيجة عدة عوامل منها غياب تحديد أهداف استصلاح الأراضي، وعدم تكامل الاستصلاح في الكثير من الأحيان، وسوء اختيار بعض المناطق وعدم الالتزام بالشروط الفنية للزراعة في المساحات المستصلحة[1].

لذا لابد من الاهتمام بالاستثمار العام و الخاص في هذا المجال واستصلاح الأراضي لتوسيع الرقعة الزراعية العربية أو ما يعرف بالتوسع الأفقي في مجال الإنتاج النباتي، لأن ذلك من شأنه أن يضاعف حجم الإنتاج الزراعي ويقلل من حدة مشكلة الغذاء، ما يسمح بالاستثمار الواسع النطاق والذي يتم على مستوى مساحات شاسعة جدا توفر كم هائل من المحاصيل الزراعية، وسيكون ذلك ذو آثار إيجابية إذا خصصت تلك المساحات لإنتاج المحاصيل الأساسية ذات الاستهلاك الواسع في المنطقة العربية، وذلك ليس بالمستحيل في وجود موارد مالية ضخمة في بعض الدول العربية وأراضي تحتاج إلى استصلاح في دول أخرى، وهناك تجارب عربية في هذا الخصوص أين أصبحت بعض المحاصيل تنتج في تربة صحراوية تحت درجات حرارة عالية جدا كما هو الحال في الإمارات والسعودية.

[1] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، " **اقتصاديات الوطن العربي**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة ، عمان– الأردن ، سنة 2010، ص138.

رابعا- تشجيع الاستثمار الزراعي خارج المنطقة العربية: يعتبر التوجه نحو الاستثمار في الخارج في قطاع الزراعة من أهم الخيارات والسبل التي من شأنها أن تساهم في تقليص مشكلة الأمن الغذائي التي تعانيها المنطقة العربية. ومع الطفرة المتواصلة في أسعار مواد الغذاء، واستمرار الاتجاه التضخمي في أسعار المنتجات الغذائية والزراعية، حيث ينظر البعض إلى مردود ومستقبل الاستثمار الزراعي على المدى البعيد، نظرة تمييزية وأفضلية مقارنة بالاستثمارات العقارية والمالية والصناعية الأخرى. وفي هذا السياق هناك إمكانيات لابأس بها لقيام بعض الدول العربية – دول الخليج التي تملك موارد مالية ضخمة- بالاستثمار في الخارج في استصلاح الأراضي الزراعية في العديد من الدول واعتماد سياسة الإنتاج الواسع .

وعن الأماكن التي يمكن للدول العربية أن تقوم بالاستثمار الزراعي فيها، هناك الكثير من الدول أهمها إريتريا، السنغال، أوغندا والهند، تايلاند وأند ونسيا، فيتنام و باكستان، إيران وتركيا، ودول آسيوية أخرى ، ودول عربية أخرى بعيدة مثل أستراليا وكندا [1]. نتيجة لخصائص القطاع الزراعي فإن الاستثمار الخارجي في هذا المجال يكتنفه العديد من المخاطر، والتحديات المحتملة عند تنفيذ المشروع الاستثماري في البلد المضيف، لذلك لابد من اتخاذ مجموعة من الترتيبات والإجراءات من قبل الدول العربية لضمان عائد الاستثمارات وتفادي المخاطر، من خلال إبرام اتفاقيات تحكم العلاقة بين المستثمر والدولة المضيفة وتحدد الميزات التي يتميز بها المستثمر. وبهذا تستفيد جميع الأطراف ،فالدولة المضيفة للاستثمار تستفيد من التدفقات الاستثمارية ومن إنشاء مشروعات زراعية حديثة تجلب لها فائدة على اقتصادها، أما المستثمر العربي فسيجد فرصة لتوظيف أمواله ،وتحقيق أهداف بلده في تحقيق الأمن الغذائي في ظل مناخ استثماري جيد لابد أن يتوفر، لذلك يجب على الدول العربية التي تتمتع بموارد مالية ضخمة إبرام اتفاقيات مع دول خارج المنطقة العربية من أجل الاستثمار فيها، ولكن ذلك يتطلب القيام بدراسات الجدوى في هذا السياق والتأكد من مدى ملاءمة المناخ الاستثماري في الدولة المضيفة، وكذلك لابد على هذه الدول أن تعطي حرية أكبر لانتقال رؤوس الأموال، ومنح رخص للاستثمار للقطاع الخاص والعام ، لاسيما وأن هناك إمكانية للاستثمار في استصلاح مساحات واسعة من الأراضي، وأن يلزم المستثمر باستغلالها في إنتاج المحاصيل التي تعاني فيها الدول العربية من عجز كبير على أن تلزمه ببيع منتجاته في أسواق عربية بالدرجة.

[1] الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية ،" **الاستثمار الزراعي الخارجي استراتيجية بعيدة المدى للأمن الغذائي لدول مجلس التعاون**" ، ندوة الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون لدول مجلس التعاون لدول الخليج، مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأمانة العامة، الرياض – السعودية 01-02 نوفمبر 2008.

المطلب الثاني: فتح المجال أوسع للاستثمار في مجال الخدمات المساندة

هناك العديد من الفرص الاستثمارية المتاحة في المجال الزراعي أمام القطاع الخاص والتي ما تزال تنحصر في القطاع العام في الدول العربية لا سيما فيما يتعلق بعمليات الاستثمار المكملة للإنتاج الزراعي .

أولا– الاستثمار في البحث العلمي والإرشاد الزراعي: إن تحقيق زيادة الإنتاجية في الزراعة تمثل أولوية متقدمة في خطط وبرامج الدول لتحسين أمنها الغذائي، ويتطلب ذلك تعزيز القدرة العربية وتمكينها من مواكبة التطورات في التقانة العلمية الزراعية وتوظيفها وتطويعها مع الظروف البيئية المحلية والدولية، وتوفير الكوادر الفنية المتخصصة وتعزيز وتشجيع التعاون والتنسيق القائم بين مؤسسات البحوث الزراعية الوطنية والإقليمية والدولية بإشراك القطاع الخاص في هذا المجال بحكم تجاربه وحرصه الشديد على تحقيق نتائج مرضية لاستثماراته.

ويهدف البحث العلمي في مجال الزراعة إلى تحسين الإنتاج الزراعي واختيار أفضل طرائق الإنتاج وأكثرها اقتصادا بما يتناسب وظروف كل بلد عربي وطبيعته، إلا أن البحوث العلمية الزراعية تعاني من عدة صعوبات كما ذكرنا سابقا ، وأهم هذه الصعوبات هو نقص التمويل وعجز الكثير منها عن مواجهة التنمية الزراعية في البلدان العربية، بالإضافة إلى الافتقار إلى أسلوب لإدارة الموارد البشرية والمادية المتاحة في الوطن العربي. ويعد القطاع الحكومي الممول الرئيسي لمجالات البحث العلمي الزراعي ، حيث لا تتعدى مساهمة القطاع الخاص 3%، في حين تتراوح هذه النسبة بين 52-70% في الدول المتقدمة. ويعود غياب القطاع الخاص في هذا المجال إلى غياب الوعي بأهمية ذلك من جهة، وعدم إتاحة الفرص وتسهيل السبل من قبل الحكومات من جهة ثانية[1].

ومن هذا المنطلق لابد من تشجيع القطاع الخاص العربي إلى جانب القطاع الحكومي على الاستثمار في البحث العلمي وتخصيص جزء من أرباح الاستثمار الزراعي السنوية لتدعيم البحث العلمي، من أجل التوصل إلى إنتاج أصناف جديدة من المحاصيل عالية الإنتاج والإنتاجية، وإقناعه وتوعيته بأهمية التوصل إلى ذلك مع ضمان حقوق الملكية الفكرية، وجعل الاستثمار في مجال البحث سبيل من سبل الربح وتحسين وضعية القطاع الزراعي العربي في آن واحد من خلال تخفيض تكلفة استيراد نتائج الأبحاث من البلدان الغير عربية بأثمان باهظة وشروط مجحفة. وهناك مجالات واسعة للبحث أمام القطاع الخاص لكن لابد أن يكون مدعوما من القطاع العام أهمها الهندسة الوراثية، بيوتوكنولوجيا النبات وعلوم التربة والبيئة، الأمراض النباتية، البحث في تهجين الأصناف لإيجاد سلالات ذات نوعية ومردودية عالية، والتقنيات المتطورة التي تقلل التكاليف والاستثمار في مجال المكافحة الحيوية للآفات للحد من تلوث البيئة والمحافظة على تطبيق أنظمة

[1] أحمد سعيد إبرهيم ـ مرجع سبق ذكره ـ ص 205.

الجودة والسلامة الصحية والبيئية عن طريق اعتماد مبدأ الزراعة النظيفة الخالية من أثر المبيدات، وغيرها من مجالات البحث الزراعي.

ومن هنا يمكن للبلدان العربية أن تفتح مجالا من مجالات الاستثمار الزراعي، ألا وهو الاستثمار في ميدان البحث العلمي الزراعي وإشراك القطاع الخاص في هذا المجال، وذلك من خلال[1] :

- الاستثمار في خلق البنية التحتية الأساسية للبحث العلمية .
- العمل على الاستثمار من أجل زيادة دعم مراكز البحوث العربية الموجودة، في ظل روابط وعلاقات واضحة ومنظمة بين المراكز والمؤسسات البحثية الحكومية و محاولة التنسيق بينها وبين القطاع الخاص، وتوجيهها من أجل التكامل لتحقيق هدف البحث العلمي الزراعي.
- تأمين الباحث الذي يشكل الركيزة الأساسية للبحث العلمي من حيث الأعداد المناسب، أو من حيث العدد الكافي في التخصصات اللازمة للنهوض بالتنمية المستدامة المنشودة خاصة في المجالات التطبيقية الزراعية. حيث لا يزال متوسط كثافة الباحثين العرب في مؤسسات البحث العلمي العربية يعادل أقل من ثلث النسبة على المستوى العالمي.
- العمل على الاستثمار في تأمين المتطلبات المالية الضرورية للبحث العلمي وللأطر البحثية، وللأسف فإن ما ينفق على البحث العلمي لا يتعدى كما ذكرنا سابقا 0.2%من الناتج القومي، في حين يصل ما تنفقه الدول المتقدمة إلى 2.8%من ناتجها المرتفع .

وتدعيما لنتائج البحث العلمي في مجال الزراعة لابد من الاهتمام بجانب الإرشاد الزراعي كقناة لتوصيلها إلى المزارعين من خلال:

- تقديم خدمات متطورة من الإرشاد الزراعي المختص وذلك عن طريق خبراء شركات القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام[2].
- إعداد المرشدين الزراعيين ذوي الكفاءة والتكوين العالي.
- تطوير نظم وإعادة هيكلة مؤسسات الإرشاد الزراعي العربية في إطار عربي تكاملي يلائم ظروف ومعطيات كل بلد عربي، مع الاستفادة من التجارب السابقة والرائدة، واقتراح التعديلات الملائمة لرفع الكفاءة.
- تطوير وسائل الاتصال وأساليب الإرشاد الزراعي، بالاعتماد على الأساليب الإرشادية المستحدثة عوضا للأساليب التقليدية.

---

[1] إبراهيم أحمد سعيد ـ مرجع سبق ذكره ـ ص 585 .

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " **استراتيجية التنمية الزراعية العربية للعقدين القادمين 2005 ـ 2025**"، مرجع سبق ذكره، ص123.

ثانيا- الاستثمار في بناء المخزون الاستراتيجي: إن تطوير السعات التخزينية للاحتياطي الغذائي العربي يعد مطلبا ضروريا يسمح بضمان استمرار إمدادات الغذاء والحد من أثر تقلبات أسعار الغذاء العالمية لاسيما في المدى القصير، ويستلزم الأمر إعداد قاعدة بيانات جيدة تتضمن الاحتياجات الغذائية ورصد تغيرات الأسعار ومتابعة الظروف المحيطة ، ويتطلب ذلك تقوية العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص، لذلك يعتبر الاستثمار في بناء مخزون غذائي قومي عربي شكلا مهما من أشكال الاستثمار الزراعي الذي انحصر في القطاع العام، وهذا ما يفتح مجالا واسعا لمشاركة القطاع الخاص في عمليات التخطيط والتوجيه والمتابعة وإدارة المخزونات الاستراتيجية بشكل عقلاني من خلال الحرص الذي يتميز به القطاع الخاص على تحقيق مصلحته الخاصة، ما يقلل من فرص التدخل السياسي غير المبرر في إنشاء وإدارة وتوزيع المخزونات الاستراتيجية دون أسس علمية، كما يسمح ذلك بتوفير قدر كبير من الشفافية في إدارة المخزونات على المصالح الاقتصادية والاجتماعية للمنتجين والمستهلكين على حد سواء.

ثالثا- الاستثمار في التصنيع الزراعي: يعتبر التصنيع الزراعي مجالا واعدا للقطاع الحكومي والخاص من أجل الاستثمار فيه كما أنه من الضروري على الحكومات أن تقيم مصانع زراعية متخصصة ضخمة، وتظهر أهمية التصنيع الزراعي كون العديد من المحاصيل الزراعية (الخضار، الفواكه، اللحوم، الألبان ومشتقاتها....) معظمها تخضع لعمليات التصنيع قبل وصولها إلى المستهلك أو تصديرها حيث يقوم التصنيع بدور هام جدا من خلال القضاء على الميكروبات المرضية التي تشكل خطرا على صحة الإنسان وكذلك إبطاء النشاط الميكروبي وكذلك التفاعلات الكيماوية والطبيعية التي تؤدي إلى تلف الغذاء، مما يجعل هذا النوع من الاستثمار يسمح بحفظ هذه المحاصيل لمدة أطول خصوصا في مواسم الوفرة مما يضمن للمنتج التخلص من الفائض دون خسائر تذكر حتى وإن ارتفع حجم المردود عن المعتاد ولكن الملاحظ في الدول العربية أن الكثير من المستثمرين يتعرضون لخسائر كبيرة في مواسم وفرة المحاصيل لأنهم لا يجدون أسواقا سوآءا محلية أو خارجية للتخلص من الفائض كما أن وحدات التصنيع والحفظ لا تستوعب ذلك في بعض الفترات وتعاني من البطالة في فترات أخرى، فيضطر المنتج لبيع المحصول بأقل من التكلفة أو يتعرض للتلف في حين نجد الكميات من هذا المحصول محدودة وبأسعار مرتفعة في بقية أيام السنة، وكذلك الاستثمار في اعتماد تقنيات تسمح بالاستفادة من النواتج الثانوية للتصنيع الغذائي، إلى جانب ذلك يمكن توجيه الاستثمار الخاص نحو إنتاج مستلزمات الإنتاج الزراعي كإنتاج المبيدات والكيماويات الزراعية . لذلك لابد من اعتماد :

- استراتيجية رشيدة لتفعيل دور التصنيع الزراعي من أجل مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي في كافة المراحل انطلاقا من المزرعة إلى غاية وصول المنتج إلى المستهلك، على المستوى المحلي لتشمل الاستراتيجية المستوى العربي من خلال التنسيق بين وزارات الزراعة والصناعة .

- اعتماد الدولة لسياسة توقيع عقود بين المنتجين في قطاع الزراعة ومصانع الإنتاج الزراعي لتوريدهم بالإنتاج الزراعية بأسعار مغرية تحفز المستثمر على الاستمرار في نشاطه و تحميه من مخاطر انخفاض الأسعار.
- الربط والتنسيق بين سياسات الإنتاج وسياسات التصنيع على المستوى المحلي والعربي، لأنه لا يمكن تطبيق واحدة دون التنسيق مع الأخرى، حيث بالإمكان تخصيص مساحات الزراعية لغرض إنتاج محاصيل توجه بشكل خاص لمصانع معينة.
- كما أنه يمكن اعتماد خريطة خاصة بالتصنيع الزراعي على المستوى العربي، من خلال إفصاح كل دولة عن فرص الاستثمار في تصنيع المنتجات الزراعية، وفتح المجال أما الاستثمار الخاص والعربي.
- توفير وتسهيل الحصول على تكنولوجيا الزراعة والصناعة، مما يساعد المنتج والمصنع على تعظيم العائد وتخفيض تكاليف النشاط.

ويمكن تلخيص فرص ومجالات الاستثمار الزراعي الواعدة في بعض الدول العربية في الجدول الموالي:

الجدول (4-5):إمكانات وأفاق الاستثمار الزراعي الواعدة في بعض الدول العربية

الدولة	تصنيع زراعي	تسويق زراعي	خدمات زراعية	مجالات أخرى
الجزائر	تصبير الطماطم-المربيات والعصائر بأنواعها- الصودا- مصبرات الخضر الأخرى	تسويق – استيراد وتصدير العديد من المنتجات النباتية والحيوانية.	إمكانية فتح مجالات لمؤسسات تعمل في مجال الخدمات الزراعية بأنواعها المختلفة.	
الأردن	تجفيف الفواكه- تصنيع الخضروات- تصنيع منتجات الزيتون وتعبئة زيت الزيتون	التصدير وإقامة شركات التسويق- إقامة البنية والمرافق التسويقية	إنتاج مستلزمات الانتاج- بذور محسنة وتقنيات-إنتاج الفسائل والتقاوي باستخدام زراعة الأنسجة	
الإمارات	تعبئة وتغليف التمور- تصنيع الألبان واللحوم- تعليب الأسماك المستوردة	استيراد وتسويق الخضر والفواكه، وقاية النباتات – الخدمات البيطرية.	وقاية النباتات- الخدمات البيطرية	تصنيع الأسمدة- تحلية المياه- الصناعات الغذائية
تونس	تصنيع الحليب الطازج- الألبان- تصبير الغلال والخضر ومنتجات الصيد البحري وزيتون المائدة- الطماطم- تبريد وتجميد وتجفيف منتجات الصيد البحري- عصر وتعليب زيت الزيتون- إنتاج عصير الفواكه- مذابح ومسلخ- نشر وتكييف المنتجات الغابية	إمكانات تسويق بالداخل ومجالات تصدير.	إضفاء قيمة مضافة للمنتجات النباتية والحيوانية- خدمات المخابر الفلاحية والبيطرية- تكييف البذور وتسويقها- خدمات الرش-حفر الآبار والتقنيات المائية- تركيب تجهيزات الصيد، تحاليل تكنولوجية وبيطرية.	
السعودية	حفظ وتعليب الخضر- تصنيع مشتقات الطماطم والبطاطس المجمدة والمخللات- إنتاج زيت المائدة- صناعة العجائن	إمكانات ضخمة للتسويق الداخلي والخارجي.	تقديم الخدمات الزراعية والبيطرية.	

	والبسكويت- تعليب وحفظ اللحوم- تصنيع التمور- تصنيع الأعلاف			
السودان	صناعة السكر-الصمغ العربي والأخشاب- تعليب الخضر والفواكه- الطماطم والمربيات والعصائر- مركزات الأعلاف- الغزل والنسيج- الغلال-الزيوت-الورق ومواد التغليف-تصنيع وتعليب اللحوم الحمراء- تصنيع الجلود.	إنشاء مراكز 'داد الخضر والفواكه للتصدير- التخزين المبرد والجاف-مراكز تجميع الماشية-النقل البحري- نقل الصادرات من المحاصيل الزراعية والحيوانية.	خدمات الري- الميكنة الزراعية- عمليات ما بعد الحصاد- خدمات الفرز والتدريج والتعبئة للمنتجات الزراعية- إنتاج مدخلات الإنتاج النباتي والحيواني.	تعبيد الطرق الداخلية خاصة في الأرياف- إنشاء سدود لتجميع المياه- محطات مياه الشرب والكهرباء.
سوريا	تصنيع الطماطم والخضروات- صناعة الحبوب والألبان والأجبان- معاصر زيت الزيتون – مصانع الأعلاف.	توضيب وفرز الخضار والفواكه- تعبئة وتوضيب التمور- تعبئة زيت الزيتون	إنتاج مستلزمات الري الحديث و المبيدات والأسمدة الزراعية- إنشاء مسالخ- محالج ومغازل القطن.	
مصر	تصنيع الخضر والفواكه- تصنيع وتعبئة اللحوم والأسماك- تصنيع مخلات القصب- استخلاص الزيوت وزيت الذرة.	محطات التجميع والتعبئة- محطات تجميع الأسماك- مخازن تبريد في الموانئ والمطارات.		
المغرب	تجميد المنتجات- تصنيع المشمش- الهليون-البطيخ- وقلب القوق- المصبرات- تصنيع الزيتون وزيت الزيتون.	تسويق الحبوب والقطاني- إنشاء مناطق للتبادل الحر- تصنيع الخضار والفواكه- تصدير الخضر والفواكه.	الاستثمار في إنشاء شبكة طرق عصرية ووسائل نقل بري وبحري وجوي- إنشاء مخازن وصوامع- إنشاء وسائل الاتصال في الريف.	خلق شبكة طرقات- إنشاء مولدات الطاقة الشمسية.

المصدر: خرائط فرص ومجالات الاستثمار الزراعي المشترك في المنطقة العربية الثاني لعام 2007.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك فرص عديدة للقطاع الخاص للاستثمار في القطاع الزراعي ولكن ذلك يتطلب إصلاحات واستراتيجيات على المستوى القطري والعربي.

المطلب الثالث: تفعيل دور المرأة الريفية في الاستثمار الزراعي

تؤدي المرأة الريفية دورا أساسيا في دعمها لأسرتها ومجتمعاتها من أجل تحقيق الأمن الغذائي من خلال مشاركتها في الزراعة والأعمال الريفية حيث تعمل النساء في قطاع الزراعة كمزارعات لحسابهن الخاص أو كمساعدات في مزارع أسرهن بدون أجر، وأحيانا بأجر متدن في مزارع ومؤسسات زراعية أخرى غير أنها تقدم مساهمات أساسية للزراعة وللأنشطة الاقتصادية الريفية في جميع أنحاء العالم ابتداء من المشاتل وصولا إلى المزارع الكبرى، ويتباين دورها تباينا كبيرا في ما بين الأقاليم وحتى داخل الإقليم الواحد حسب الأعراف السائدة ونمط العيش إذ تقوم بإنتاج المحاصيل النباتية على مستوى الكفاف والمستوى التجاري في نفس الوقت، كما تقوم بإنتاج محاصيل الثروة الحيوانية واستزراع الأسماك في بعض البلدان لاسيما النامية منها.

وتشير العديد من الدراسات إلى أن أكثر من نصف العمالة الزراعية أحيانا في دول العالم عائد للنساء الريفيات مقابل النصف في الدول العربية، حيث تساهم المرأة الريفية في إنتاج الغذاء بنسبة متوسط عالمي

بنحو 43%، يتراوح بين 30-60%في إفريقيا و 50%في شرق آسيا وأكثر من 20 %في أمريكا اللاتينية، بينما تصل نسبة مساهمة المرأة الريفية إلى 80% من مجمل القوى العاملة النسائية في كل من الصومال والسودان والمغرب، وتتراوح بين 45%في العراق وبين 1%في الأردن بالنسبة لبقية الدول العربية[1]. ويتركز عمل المرأة الريفية العربية في أراضي الزراعة المطرية، حيث يقع على عاتقها معظم العمليات الزراعية ابتداء من زرع الأرض إلى مرحلة القطف أو الحصاد، كما تتحمل المرأة العربية عبء أكثر من 70%من العمليات الزراعية وتنتج حوالي 90%من غذاء الأسرة، كما تعمل حوالي 16 ساعة يوميا في النشاطات الزراعية[2]. وعلى الرغم من أهمية النساء الريفيات في تحقيق الانتاج الزراعي، إلا أنهن يعانين من عدم المساواة مع الرجل في مجال العمل، وقد بينت الدراسات أنه في حال توفير متطلبات والإمكانيات المناسبة لهن فإن إنجازاتهن تكون متعادلة لتلك التي ينجزها الرجال أو أحسن.

وقد شهدت أوضاع المرأة الريفية في الدول العربية خلال السنوات الأخيرة تحسنا ملحوظا في النواحي التعليمية والصحية إلا أن هناك قصورا في المساعدات المقدمة للنساء الريفيات [3]، كما أن هناك مجموعة من المشاكل التي تعترض المرأة العربية التي مارس النشاط الزراعي مما يحد من أدائها ، أهمها[4]:

- التهميش فهي آخر المستفيدين من النمو الاقتصادي وعمليات التنمية، وغالبا ما يتم إغفالها في عمليات وضع الخطط التنموية وتوزيع الحيازات ونشر المعلومات والتعليم والتدريب على الطرق الزراعية الحديثة.
- استنزاف طاقتها وقواها في أعباء الحمل والولادة والإرضاع إلى جانب أعباء تنشئة الأطفال وإدارة المنزل والعمل الزراعي في الحقل أو البستان، والمساهمة في تربية الحيوانات التي تمتلكها الأسرة مما يعرضها لأمراض نقص التغذية والإجهاد.
- تغييب المرأة عن آلية المشاركة في اتخاذ القرار والتمثيل المجتمعي على كل المستويات، مما يضعف جهود القيادات والكوادر النسائية الريفية، ويقلل فرص حصولهن على رخص الاستثمار في القطاع الزراعي.

---

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تقرير حول حالة الأغذية والزراعة ، **"المرأة في قطاع الزراعة سد الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية"**، روما – إيطاليا 2010-2011 ، ص07.

[2] صندوق النقد العربي، لتقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011 – مرجع سبق ذكره- ص57.

[3] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010،" **الفصل الثالث حول قطاع الزراعة**" ، ص51.

[4] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " **المرأة والأمن الغذائي العربي** "، ورقة في يوم الزراعة العربية، الخرطوم- السودان سبتمبر 2010 .

- ارتفاع نسبة الأمية بين النساء في الريف العربي مع ضعف مستوى المناهج المعتمدة في تعليمها وعدم ملاءمتها لخصوصيات ووضعية المرأة الريفية، وقلة الخدمات المعيشية المتاحة للمرأة الريفية مع كثرة الأعباء العائلية[1].
- إغفال قيمة عمل المرأة فعلى الرغم من مساهمة النساء في الدخل الأسري والنشاط الزراعي، فإن الرجال يتحكمون عموما ببيع المحاصيل والحيوانات دون مكافأتها، مما يحد من إرادة المرأة في النشاط الزراعي ورفع المردودية.
- سوء التغذية، حيث يبلغ عدد النساء اللائي يعانين من سوء التغذية ضعف عدد الرجال الذين يعانون منه، وتزيد بمقدار الضعف احتمالات موت البنات نتيجة سوء التغذية مقارنة بالبنين.
- توجيه النسبة الأكبر من المشروعات والبرامج التي تستهدف المرأة العربية نحو المجالات الخدمية والصناعية ولا يحظ قطاع الزراعة إلا بنسبة 18%، مما يدل على تدني الاهتمام بالمشروعات التي تطور قدرات المرأة وتمكنها من المشاركة بفاعلية في الأنشطة الإنتاجية الزراعية.
- عدم إشراك المرأة في اتخاذ القرارات المتعلقة أو الأخذ بعين الاعتبار وضعيتها عند صياغة سياسات التنمية في المجتمع والتخطيط للمشاريع والبرامج التنموية ما يؤدي إلى عدم تلبية هذه السياسات لاحتياجات المرأة .وكذلك افتقارها إلى القوة الاقتصادية والسياسية والقانونية وعدم حصولها على الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة[2].
- قلة اهتمام سياسات الاستثمار والائتمان الزراعي لبعض الأنشطة الزراعية التقليدية التي تتخصص فيها المرأة الريفية العربية مما يزيد الفجوة بين إنتاجية المرأة وإنتاجية الرجل ويحد من دورها في الاستثمار الزراعي .
- انخفاض الأجر مقارنة بالرجال خاصة بالنسبة للعاملات الزراعيات، حيث لا تشكل نسبة النساء اللواتي يأخذن أجورا على عمل هن سوى 5%من مجموع الناشطات في الوسط الريفي .
- تدني الخدمات المقدمة لها بما في ذلك ضآلة حصولها على القروض وذلك لأسباب عديدة من أهمها عدم امتلاكها الأرض. بالإضافة إلى انخفاض مستويات التعليم بين أوساط النساء الريفيات أو انعدامه، حيث تتراوح نسبة الامية بينهن من 75% إلى 90% في بعض الدول العربية كالسودان، المغرب ومصر .

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة والبيئة في الوطن العربي** "، عمان الأردن ، أكتوبر 2003 ، ص424.

[2] المرجع سابق، ص25.

- ضعف حقوق المرأة اتجاه تملك الأرض وحرمانها من الميراث في الكثير من المجتمعات والعائلات، وصعوبة حصولها على الموارد ذات الملكية العامة. والقصور في تأمين التجهيزات والتقنيات المناسبة للمرأة الريفية، ومحدودية الاتصال بالإرشاد الزراعي والقصور في التمويل الزراعي.

وقد بينت الدراسات أنه في حال توفر المتطلبات والإمكانيات المناسبة لهن فإنجازاتهن تكون متعادلة لتلك التي ينجزها الرجال وأحسن، إذ لابد من الاهتمام بتفعيل دورهن في النشاط الزراعي وتشجيع استثماراتهن سواء الصغيرة التي تريدها ربات البيوت أو التي تمتلكها سيدات الأعمال، من خلال[1]:

- رفع مستويات التعليم وسط النساء الريفيات حيث تبين بما لا يدع مجالا للشك أن زيادة المعرفة تعني زيادة الإنتاج. وخلق تعاونيات زراعية للمرأة الريفية، حيث تمثل التعاونيات الزراعية وسيلة مثلى لتنمية المرأة في الريف.
- تمكين المرأة من الوصول و الحصول على الموارد مثل الأراضي و المياه و القروض و التقانات الزراعية. وتعزيز دور التنظيمات النسوية ومنظمات المجتمع المدني في إدماج المرأة العربية في الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي.
- إطلاق برامج إرشادية و تدريبية زراعية خاصة بالمرأة الريفية العربية العاملة في الحقول وفي المشاتل والحدائق المنزلية و العمل على رفع مستويات وعيهن وخبرتهن الإنتاجية و تطوير قدراتهن من خلال إكسابهن معارف و مهارات زراعية حديثة.
- إظهار دور المرأة الريفية العربية في الإحصائيات و السياسات و البرامج من خلال انتهاج طرق التخطيط التشاوري و التشاركي بينها وبين الرجل في إطار متكامل.
- توفير الخدمات الصحية و الإرشادية لهن عن طريق الجمعيات و الوحدات و تشجيع النساء الريفيات على الاتصال بتلك الجمعيات. والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لهن، حيث تعيش المرأة الريفية واقعا أليما رغم الجهود التي قامت و تقوم بها معظم الدول العربية في هذا المجال.
- بذل المزيد من المساعي في مجال توعية المرأة الريفية حول الغذاء و الصحة و تنظيم الأسرة وتربية الأولاد و ترشيد الاستهلاك. حيث تشير الإحصائيات إلى وجود نحو مليار شخص من ناقصي التغذية، وأن أكثر من ثلاثة ملايين طفل يموتون كل سنة من جراء نقص التغذية قبل أن يكملوا عامهم الخامس بسبب الإهمال ونقص الغذاء.
- إشراك المرأة في خطط وبرامج التنمية الزراعية الريفية، ومن الواجب أن تغطي التنمية احتياجات النساء وتطلعاتهن الطويلة الأجل، و منح هن سلطة حقا في اتخاذ القرارات الاستثمارية. وإيلاءها

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**المرأة والأمن الغذائي العربي**"، مرجع سبق ذكره- ص425

اهتماما عربيا ومحليا خاصا، ينطلق من كون المرأة الريفية هي التي تتحمل معظم أعباء العمل في الحقل والمنزل، كما أنها الأكثر تأثرا بنتائج نقص وسوء التغذية الأمر الذي يحفزها للعمل على توفير الغذاء الضروري على الأقل على مستوى أسرتها .

- خلق قنوات اتصال بين النساء الريفيات العربيات وسيدات الأعمال اللائي ينشطن في القطاع الزراعي من أجل تبادل المعارف والاستفادة من التجارب والخبارات في الميدان. ومنح الحقوق اللازمة للنساء المزارعات دون التمييز بين المرأة و الرجل مما يحفزها على الإنتاج أكثر.
- تمكينها من الوصول والاستفادة من البنى التحتية للاقتصاد والموارد الإنتاجية، لأن ذلك يقتصر على الرجال في معظم الأحيان.

يمكن أن تؤدي المرأة دورا هاما من خلال مساهمتها في توفير الغذاء الضروري لعائلتها، والمساهمة في تقليص الفجوة الغذائية، لكن لابد من تهيئة الظروف الملائمة لتمارس نشاطها باستمرار واحترافية.

المبحث الرابع: تشجيع الاستثمارات والمعاملات الزراعية العربية البينية

يعتبر الاستثمار العربي البني في قطاع الزراعة ضرورة ملحة بحكم تنوع الموارد الزراعية واختلافها فيما بين الدول العربية ، واكتساب المزايا النسبية في توزيع هذه الموارد دون الاستفادة منها في تحقيق الأمن الغذائي وسد الفجوة الغذائية .

المطلب الأول: واقع الاستثمار الزراعي العربي البيني

يعبر الاستثمار العربي البيني عن تلك التدفقات الرأسمالية التي يكون مصدرها رجال أعمال عرب أو مؤسسات عربية معنوية من خارج الدولة العربية المضيفة والتي يتم توظيفها في مشاريع استثمارية خاصة أو عامة أو مختلطة تدار على أسس تجارية . وعلى الرغم من توفر الشروط الطبيعية والاقتصادية والمالية والبشرية في الدول العربية إلا أن الاستفادة منها في الاستثمار والتعاون البيني العربي ضعيفة[1]، ويظهر ذلك من خلال معدل الاستثمارات العربية البينية الذي لم يبلغ بعد الحجم المطلوب سوآءا في ضوء الاحتياجات التمويلية للدول العربية، وكذلك بالنظر لإمكانيات الدول العربية الاستثمارية أو مقارنة بأداء بعض التكتلات الاقتصادية الأخرى[2] ، حيث لم يتجاوز معدل الاستثمار العربي البيني 6% من الناتج الإجمالي في أحسن الأحوال .

كما يغلب على توظيف رؤوس الأموال العربية في التعاون البيني طابع الإعانات الحكومية الثنائية، وهي تشكل نسبة 85 إلى 90%. كما أن حصة المؤسسات المالية العربية من 450-700 مليون دولار في السنة ، لا يستفيد منها القطاع الخاص إلا قليلا، ويعود ذلك إلى مجموعة من المعوقات يمكن تلخيصها في النقاط التالية[3]:

- معوقات ترتبط بعوامل اقتصادية ومالية تنجم عن استمرار هيمنة القطاع العام على العديد من الأنشطة الاقتصادية، وعدم وجود منافذ تمويلية تقابل احتياجات المشاريع الاستثمارية، وعدم نضج بعض الأسواق المالية العربية فيما يتعلق بالتمويل المتوسط والطويل الأجل .
- معوقات ترتبط بعوامل بنيوية ذات العلاقة بالبنى التحتية من خدمات نقل ومواصلات وموانئ ومطارات واتصالات، وتأسيس مناطق صناعية وطاقة ومياه وصرف صحي وتخزين وغيرها.
- معوقات ترتبط بالعوامل التشريعية تتمثل في غياب قانون موحد وشامل ينظم الاستثمار في جميع الدول العربية، إضافة إلى التزام بعض الحكومات العربية المضيفة بالاتفاقيات المبرمة مع المستثمرين.

---

[1] علي قندح، " **دور القطاعين العام والخاص في تحفيز الاستثمار العربي البيني** "، المؤتمر الأول لتفعيل وتحسين الاقتصاد العربي المشترك من تنظيم المكتب الإقليمي لاتحاد المصدرين والمستوردين العرب ، عمان- الأردن أبريل 2010.

[2] المؤسسة العربية للاستثمار وضمان الصادرات، **"تقرير مناخ الاستثمار 2011** "، الخرطوم- السودان 2012، ص 136.

[3] المرجع سابق، ص 138.

- معوقات ترتبط بعوامل تنظيمية وإدارية وإجرائية، خاصة في حالة تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار، واستمرار تعقيد الإجراءات الحكومية المتعلقة بتراخيص الاستثمار.
- معوقات ترتبط بتوافر الكوادر البشرية المؤهلة علميا وعمليا فيما يتعلق بالخبرات الفنية والإدارية اللازمة لتشغيل المشاريع الاستثمارية.
- معوقات خاصة بنقص ودقة المعلومات وعدم سهولة الحصول عليها أو عدم دقتها أو عدم صدورها بشكل منتظم في عدد كبير من البلدان العربية.

أولا – تطور الاستثمار الزراعي البيني: تعد الاستثمارات الزراعية العربية البينية ضئيلة جدا مقارنة بأهميتها في تحقيق الأمن ا لغذائي في المنطقة العربية.

الجدول(4–6): تطور الاستثمارات الزراعية العربية البينية **الوحدة:** مليون دولار

السنـــــــــة	تدفق الاستثمارات الزراعية البينية	نسبة الاستثمارات الزراعية البينية إلى جملة الاستثمارات البينية %
2005	160.00	1.94
2006	735.5	11.6
2007	1314.00	30.50
2008	1000.00	4.0
2009	1620	3.8
2010	1050	2.9
2011	1008.87	4.1
2012	102.0	0.3
2014	00	0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية أعداد مختلفة ، تقرير التنمية الزراعية 2007.

تعتبر نسبة الاستثمارات الزراعية البينية ضئيلة، ما عدا سنة 2007 حيث بلغت هذه النسبة أعلى بنحو 30.50%، محققة معدلا إيجابيا مقارنة بالسنة السابقة و بنسبة 11.6% و1.94%سنة 2005.ويعود ارتفاع هذه النسبة سنة 2007 إلى ارتفاع استثمارات كل من السعودية، الإمارات والكويت في بعض الدول العربية أهمها مصر والسودان كدعم لاستراتيجية التنمية التي اعتمدتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ولكنها تراجعت بشكل تدريجي في الفترات الموالية بسبب الأوضاع غير المواتية لذلك، بدليل أنها آلت إلى الصفر سنة 2014.

ثانيا– التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية: على الرغم من هيمنة قطاع الخدمات على تدفقات الاستثمار العربي البيني، فإن الصورة سوف تتغير عند دراسة موقف كل دولة على حده وخاصة الدول العربية الأقل نموا، حيث تتركز التدفقات في قطاع الصناعات الاستخراجية في بعض الدول أو أحد القطاعات الخدمية الفرعية في دول أخرى ، ولكن الوضع العام يمكن توضيحه من خلال الشكل الموالي:

الشكل(4–1) : توزيع الاستثمار البيني حسب القطاعات

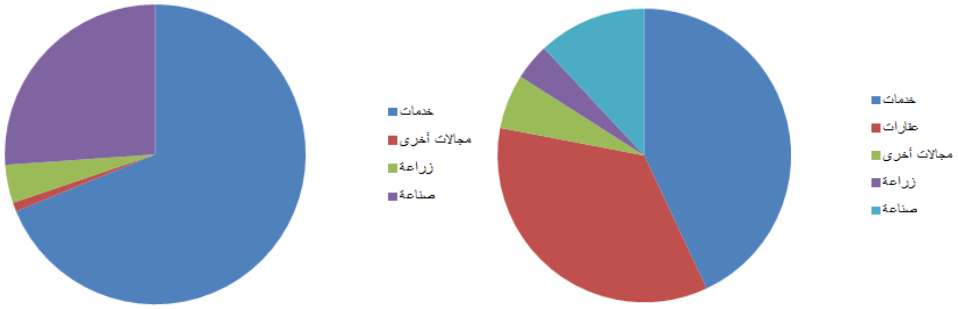

توزيع الاستثمار البيني على القطاعات لسنة 2008 توزيع الاستثمار البيني على القطاعات لسنة 2011

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول(4–6) .

نلاحظ من خلال الشكلين أن الاستثمارات العربية البينية تركزت بشكل أساسي على قطاع الخدمات بنسبتي 43% و69%في سنتي 2008–2011 على التوالي. ثم قطاع الصناعة والعقارات، أما قطاع الزراعة فلم يحظ سوى بنسبتي 4% و4.1% في سنتي 2008و2011 على التوالي وهذه النسب تعكس حقيقة مفادها أنه رغم الجهود المبذولة من قبل البلدان العربية من أجل تشجيع الاستثمار الزراعي وإرساء مبدأ التعاون في هذا المجال لتحقيق الأمن الغذائي العربي إلا أن هذه الجهود لم تسفر عن نتائج ملموسة على أرض الواقع. بدليل أن التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية سجلت في سنة 2012 النسب التالية 69.4 %بالنسبة لقطاع الخدمات، 30.3 %لقطاع الصناعة مقابل 0.3 % لقطاع الزراعة[1] وقد آلت قيمة هذه الاستثمارات إلى الصفر في سنة 2014 حسب تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية.

شهد قطاع الزراعة اهتماما استثماريا بعد أزمة الغذاء سنة 2008، من قبل أطراف العملية الاستثمارية في الدول العربية سواء الحكومات التي لديها إمكانات وفرص للاستثمار الزراعي ولاسيما مصر والسودان، سوريا والجزائر، السعودية، المغرب وغيرها، وكذلك من قبل عدد من الشركات العربية المتخصصة

[1] اعن اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية للبلدان العربية ،"**التحولات الجديدة في خارطة الاستثمار العالمية والعربية الفرص والتحديات** "، النشرة الاقتصادية العربية ، العدد 05،سنة 2014، ص31.

في هذا المجال ، وفيما يلي أبرز التطورات على صعيد الاستثمار العربي البيني في المجال الزراعي موزعة حسب الدول[1]:

- **مصر**: نجحت الحكومة التي ضخت نحو ملياري دولار في مشروع توشكي في التفاهم مع الشركات العربية المستثمرة في المشروع على تسريع وتيرة أنشطتها ولاسيما بعد الهدوء النسبي قضية حصة مصر من مياه النيل وخصوصا شركتين من السعودية هما الراجحي للاستثمار الزراعي والمملكة للتنمية الزراعية، كما أنها طرحت على أعضاء الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي سنة 2014 مشروع الاستثمار في حوالي 60 ألف فدان في السودان.
- **السودان**: وقعت اتفاقيات لتأجير أراض زراعية مع مجموعة من البلدان العربية من بينها الكويت، السعودية ومصر والأردن لزراعة القمح والذرة بصورة رئيسية، ولكن تلك الاتفاقيات لم تتجسد في أرض الواقع لغياب المناخ الاستثماري الملائم لذلك.
- **الجزائر**: وجهت الحكومة الجزائرية دعوة للمستثمرين الأجانب من بينهم العرب لاستئجار أراض زراعية، كما أعلنت الحكومة السعودية في ماي 2010 عن أن بعض الشركات الخاصة الزراعية السعودية تعتزم الاستثمار في الجزائر والسودان بشكل خاص حيث تجاوزت استثماراتها الزراعية خارج حدودها 13 مليار دولار، خصوصا أن الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني أعلنت أنها تتوجه أساسا للاستثمار في الخارج ولكن لحد الساعة بالنسبة للاستثمار في الجزائر لم يتجسد ذلك، رغم أن الإنتاج الزراعي فيما يخص الخضار والفواكه حقق فائضا يحتاج إلى استثمارات تسويقية وتصنيعية من أجل حفظه تتميز بها بعض الدول كالسعودية وسوريا.
- **سورية**: طرحت في مارس 2010 مشروع المنطقة الاقتصادية الخاصة الزراعية ،السياحية الصناعية في منطقة – الغاب- بمساحة 140 ألف هكتار للمستثمرين بعد توقيع اتفاقية بين وزارة الزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والفاو لتنفيذ المشروع في مدة 15 شهرا يتم خلالها وضع الدراسات التنفيذية لكل الأنشطة، إلا أن ذلك لم يكن ممكنا نظرا لتدهور الأوضاع السياسية والأمنية على أراضيها.
- **قطر**: استثمرت 500 مليون دولار على 100 ألف هكتار خلال الفترة (2007-2008) في السودان لإنتاج القمح والأرز كما أعلنت عن نيتها في توسيع استثماراتها في هذا البلد في المستقبل، كما تستثمر دول الخليج أيضا في البلدان العربية المجاورة كالأردن والمغرب في مجال التصنيع الزراعي والثروة السمكية [2].

---

[1] المؤسسة العربية للاستثمار وضمان الصادرات –تقرير مناخ الاستثمار 2011 في الدول العربية — مرجع سبق ذكره- ص 135

[2] Centre International de Hautes Etudes Agronomiques Méditerranéennes ,Convoitises sur les terres agricoles mondiales ,"**Les pays arabes au cœur du débat**." , Octobre 2010 / p 5 .

ثالثا– التوزيع الجغرافي: بالنسبة للاستثمارات البينية العربية في قطاع الزراعة فإن البيانات المتاحة عنها أكثر ندرة وأقل شمولية من حيث عدد الدول. ولقد تراجعت هذه الاستثمارات بدرجة غير مسبوقة حيث بلغت قيمتها في سنة 2006 حوالي 6.3مليار دولار بنسبة 11.6% ، رغم أنها ارتفعت سنة 2007 إلا أن ذلك لم يستمر، من إجمالي الاستثمارات البينية لإحدى عشر دولة عربية فقط.

الجدول(4–7): التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات العربية البينية **الوحدة**: بالمليون دولار

القطاع	الأردن	تونس	الجزائر	مصر	اليمن	الاجمالي
الخدمات	37.3	98.8	5.235.4	537.5	6.2	5915.3
الصناعة	225.8	8.9	110.4	45.1	0.6	300.5
الزراعة	1.8	--	--	191.0	24.6	217.4
أخرى	--	13.3	--	369.2	--	382.5
إجمالي	264.9	120.9	5.345.8	1.052.6	31.5	6815.6

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية2011.

إن عدد الدول أعلاه لا يعبر سوى عن عينة صغيرة من الدول العربية وهذا لنقص الإحصائيات عن باقي الدول كالسودان والصومال والمغرب وموريتانيا وغيرها لدى الهيئات والمؤسسات الرسمية، ولكن يمكن قراءة بعض الحقائق من خلال هذا الجدول ، مفادها أن الاستثمارات الزراعية لا تمثل سوى نسبة قليلة في هذه الدول ما عدا اليمن، كما أن الجزائر لم تستقبل أي استثمار زراعي عربي رغم أن هناك عوامل تدفع لذلك أهمها مساعي الدولة لاستصلاح الأراضي واعتماد سياسات زراعية لاستغلال بعض المساحات في الصحراء، وكذلك الحال بالنسبة لتونس، في حين يستأثر قطاع الخدمات بحصة الأسد في كل من تونس، الجزائر ومصر. في الوقت الذي آلت فيه نسبة الاستثمار الزراعي العربي البيني إلى الصفر سنة 2014، هناك استثمارات عربية في قطاع الزراعة وفي مختلف الأنشطة في دول غير عربية، فالسعودية تمتلك استثمارات في إثيوبيا، السنيغال، روسيا، الفليبين، الأرجنتين، مالي، نيجيريا والنيجر في حين تنحصر استثماراتها في الدول العربية على السودان، مصر وموريتانيا. أما الإمارات تمتلك استثمارات في كل من غانا، باكستان، ناميبيا، رومانيا، إسبانيا وتنزانيا أما استثماراتها في المنطقة العربية متواجدة في السودان، الجزائر، المغرب، مصر فقط، وهناك استثمارات قطرية في كل من كمبوديا تركيا، البرازيل، فيتنام، باكستان، الهند، غانا، إندونيسيا، الفلبين وأستراليا، كما تستثمر الكويت في كمبوديا، لاوس والفلبين، أما البحرين وعمان تمتلكان استثمارات في الفلبين [1]، رغم وجود مجالات للاستثمار في المنطقة العربية إلا أن

[1]مركز الدراسات الدولية والإقليمية ،كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون، دراسة حول" **استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في الأراضي الزراعية بالخارج** "الدوحة –قطر ، سنة 2014،ص05.

الاستثمارات الزراعية العربية خارج المنطقة ضئيلة وعليه يمكن العمل على جلب رؤوس الأموال العربية الموجودة في الخارج عن طريق اتخاذ مجموعة من التدابير التي من شأنها تحقيق ذلك.

المطلب الثاني: سبل تفعيل الاستثمار الزراعي العربي البيني

يعتبر القيام بتحفيز الاستثمار العربي البيني في مختلف القطاعات باعتبارها متكاملة تخدم بعضها البعض أمرا ملحا من أجل تحقيق الأمن الغذائي، حيث يرى الكثير من الاقتصاديين أن السودان وحدها يمكن أن توفر الغذاء لكل الشعوب العربية إذا ما استغلت مواردها بشكل لائق، إذ يسميها البعض سلة الغذاء العربي وهي مثال قوي عن إمكانية خلق استثمارات زراعية عربية بينية و إلى جانبها دول أخرى كمصر والمغرب، الجزائر وموريتانيا، ويمكن أن تضم إليها مجموعة من البلدان ، ولكن لا يمكن ذلك إلا من خلال[1]:

أولا – العمل على المستوى الإقليمي العربي: لا يمكن لاستراتيجيات تشجيع الاستثمار الزراعي من أجل تحقيق الأمن الغذائي أن تتحقق إلا عن طريق إيجاد وتعزيز التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، خصوصا أن الوطن العربي يمتلك الشروط الضرورية لتحقيق هذا التكامل من تباين في الموارد الإنتاجية وتباين في مستويات النمو ، ووحدة اللغة والدين والتاريخ، ولن يكون ذلك ممكنا إلا من خلال:

- على الدول العربية أن تبذل جهودا أكبر و الاستمرار في بناء شراكات وتكتلات إقليمية عربية من خلال إبرام المزيد من الترتيبات الثنائية والإقليمية، على غرار دول مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي واتفاقية أغادير وغيرها.واستكمال المشروعات العربية البينية لتحقيق التكامل الاقتصادي وعلى رأسها منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى باعتبار الاتحاد الجمركي العربي الموحد هو الخطوة التالية في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي.
- تطوير وتفعيل الأطر الحاكمة والمساعدة على خلق التعاون العربي في مختلف المجالات الاقتصادية وخصوصا الاستثمار والتجارة وتبادل العمالة، ولاسيما اتفاقيات تشجيع الاستثمار العربي البيني وفي مقدمتها، وتدعيم اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية واتفاقية تسوية منازعات الاستثمار في البلدان العربية.
- تعزيز الاستفادة من قدرات مؤسسات التمويل العربية في تطوير البنية التحتية العربية وبرامج تحسين بيئة أداء الأعمال، حيث بلغ المجموع التراكمي للعمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية والتي تضم البنك الإسلامي للتنمية وصندوق أبو ظبي للتنمية وصندوق النقد العربي .

[1] تقرير المؤسسة العربية للاستثمار وضمان الصادرات، **"تقرير مناخ الاستثمار 2011"**– مرجع سبق ذكره، ص 139.

- تشجيع الشركات العربية الكبرى على مواصلة دورها في تعزيز الاستثمارات العربية البينية بإنشاء المزيد من المشروعات المتنوعة في المنطقة العربية، ولاسيما المشروعات العربية المشتركة الكبرى وفي مقدمتها مشروعات الربط البري، البحري والجوي. وإيجاد آلية تحسن من قدرة كافة الدول وخاصة الدول العربية الأقل نموا على اجتذاب حصص أكبر من الاستثمارات المباشرة مع توزيعها بنمط أكثر عدالة فيما بين الأقاليم الداخلية لكل دولة على حده.
- تفعيل محكمة الاستثمار العربي للحفاظ على حقوق المستثمرين، ودعوة المستثمرين إلى اللجوء إليها حيث تعمل تحت مظلة الجامعة العربية من أجل تعميق العدالة وحماية الاستثمارات العربية المحلية أو الخارجية، وحل النزاعات بأقل تكاليف ممكنة .
- بذل المزيد من الجهود في تشجيع حرية انتقال العمالة فيما بين البلدان العربية ولاسيما من دول الفائض إلى دول العجز.
- تعميق التعاون بين الغرف التجارية العربية التي شهدت تراجعا في الفترة الأخيرة وانخفض تمويلها للاستثمارات المشتركة والمشروعات البينية بشكل يكشف خللا كبيراً. وتفعيل دور الغرف العربية الأوروبية والاستفادة من تلك الغرف لدعم القضايا السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية.
- تيسير تمويل التجارة البينية وتخصيص نسبة كافية من صناديق التنمية والصناديق السيادية لتمويل استثمارات القطاع الخاص وتحفيز مشاركته في مشاريع البنية الأساسية والأمن الغذائي ومشاركة القطاع الخاص في القرارات الاقتصادية.
- تشجيع المؤسسات والجهات الدولية والإقليمية والقطرية العاملة في مجال تقديم الضمانات للمستثمرين والمصدرين في الدول العربية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية على تكثيف أنشطتهم، خصوصا وأن دورها في الظروف الاستثنائية أثناء الأحداث السياسية حينما تتراجع درجات الثقة واليقين، ويصبح أكثر أهمية.
- العمل على إيجاد استراتيجية عربية في التنمية الزراعية تدعم مسارات التكامل الزراعي العربي وتتضمن إقامة المشاريع الإنتاجية الضخمة وتنفيذ مخزون قومي استراتيجي من السلع الغذائية الرئيسية[1].

[1] إبراهيم أحمد سعيد ـ مرجع سبق ذكره ـ ص 608 .

ثانيا – على الصعيد التشريعي: هناك عدة إجراءات يمكن اعتمادها على مستوى التشريعات الخاصة بالاستثمار ، نذكر منها[1]:

- وضع إطار تشريعي واضح وعادل من أجل تحفيز الاستثمار المحلي والعربي والأجنبي.
- وضع إطار مؤسسي واصح وشامل يسمح بوضع آليات واضحة تقلل من الروتين وتتابع عمليات الاستثمار ويقوم بمتابعة قانون تشجيع الاستثمارات الأجنبية ومنها العربية، بالإضافة إلى وضع قائمة بالمشاريع المحتملة في كافة القطاعات الاقتصادية التي تسهل التعاون العربي في هذا المجال.
- التقليل من المخاطر غير التجارية في الدولة المضيفة وأهمها مخاطر التأميم والمصادرة والحروب والاضطرابات العامة، بالإضافة لتقليل المخاطر التنظيمية مثل مخاطر التسعير وتراخيص البيئة والسلامة، علما أن معظم الدول العربية لديها تشريعات توفر ضمانات لرأس المال العربي والأجنبي ضد التأميم والمصادرة والاستيلاء والحجز.
- إصلاح النظام القضائي وإرساء قواعد حماية حقوق الملكية الفكرية والمادية، مع توفير الحماية القانونية للمستثمر المحلي والأجنبي، وإتباع أفضل الممارسات الدولية في فض المنازعات التجارية.
- إصدار قوانين تتصف بالشفافية الإدارية التي لا تحتمل أكثر من تفسير أو تأويل [2]، ما يسمح بحماية المستثمر من الثغرات القانونية.

ثالثا: على مستوى السياسات الاقتصادية المحلية: تعتبر السياسات الاقتصادية المحلية من العوامل الداعمة للاستثمار الزراعي وانتقاله بين الدول العربية ، لذلك لابد من [3]:

- اعتماد آليات وسياسات لتحقيق التنوع القطاعي للاستثمارات العربية البينية بحيث لا تقتصر على قطاعات معينة مثل الصناعات الاستخراجية ومجالات الخدمات بل تمتد إلى قطاعات أخرى مثل الزراعة والصناعات التحويلية وأساليب الحفظ والتخزين ، مما يسمح بالاستفادة على مجال واسع من الاستثمار العربي البيني.
- سعي الحكومات العربية لخلق التكامل بين القطاع الخاص والعام لتحسين صورة الاقتصاد ومؤشرات أدائه الكلية بما فيها معدلات النمو والتضخم والتناغم فيما بين السياسات النقدية والمالية وسعر الصرف، من أجل تحسين مؤشرات النمو الاقتصادي ومستويات الإنتاج ومستويات الدين العام، ومستوى الأسعار

---

[1] تقرير المؤسسة العربية للاستثمار وضمان الصادرات، "**تقرير مناخ الاستثمار 2011**"- مرجع سبق ذكره، ص 140.

[2] أحمد إبراهيم سعيد ـ مرجع سبق ذكره ـ ص 608.

[3] تقرير المؤسسة العربية للاستثمار وضمان الصادرات، "**تقرير مناخ الاستثمار 2011**"- مرجع سبق ذكره، ص 141.

وغيرها، إلى جانب تحسين مؤشرات الأداء الخارجي مثل مؤشرات الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وبنود حركة رؤوس الأموال ومستوى الاحتياطات الدولية وغيرها من المؤشرات.

- دعم المجتمعات العربية الريفية من خلال توجيه الاستثمارات نحو المشاريع المتوسطة والصغيرة التي يمكن أن تمس الوقع الاجتماعي والاقتصادي بشكل مباشر[1].

- الاهتمام بإشراك القطاع الخاص لإنجاز المشروعات المشتركة سوآءا في القطاع الزراعي أو في القطاعات الأخرى المكملة، لاسيما القطاع الخاص الخليجي كونه يمتلك إمكانيات مادية ومالية ضخمة إلى جانب الاستثمارات العالمية الضخمة، وتوجيهه نحو الأرياف العربية ، والمناطق الزراعية ذات الخصائص الاستثمارية المميزة. وإزالة العقبات التي تعترضه ومنحه الدعم اللازم وتنويع الحوافز والإعفاءات المقدمة له، والعمل على عرض فرص الاستثمار للقطاع الخاص المحلي والأجنبي لاسيما في مجالات الاستثمار المشترك والمشروعات العربية المشتركة وتشجيعه على القيام بدوره في عملية التنمية الاقتصادية. لأنه يمكن للمزارعين الخواص أن يلعبوا دورا رئيسيا في استراتيجية زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي، غير أن استثماراتهم لن تكون كافية ما لم يهيئ القطاع العام مناخا مناسبا للاستثمار الزراعي فالمتطلبات الأساسية معروفة جدا ولكن يتم تجاهلها في الغالب الأعم[2].

فضعف الحكومات وغياب دور القانون وارتفاع مستويات الفساد وحقوق الملكية غير آمنة، والضرائب المرتفعة المفروضة على الزراعة بالنسبة للقطاعات الأخرى، وعدم توفير بنية تحية وخدمات عامة كافية في المناطق الريفية، جميعها يزيد من التكاليف والمخاطر المرتبطة بالزراعة وتقلل من الحوافز التي تجذب الاستثمار في هذا القطاع، إذ يجب على الحكومات أن تستثمر في بناء المؤسسات والقدرات البشرية الضرورية لدعم بيئة تمكينية للاستثمار الزراعي[3].

- وعلى صعيد البنية التحتية لابد من العمل على تطوير المشاريع الاستثمارية للبنى التحتية المتمثلة في الطرق وا والجسور والموانئ ووسائل النقل بأنواعه وشبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطوير مشاريع الربط البري والبحري والجوي والكهربائي فيما بين الدول العربية.

- تعزيز البنية التحتية الرقمية باستخدام التطبيقات الحديثة للاتصالات وتقنية المعلومات، عن طريق تطبيق السياسات التي منشأها نقل التقنيات المتقدمة والمهارات الإدارية والفنية المصاحبة للمشاريع الاستثمارية ، واعتماد مبدأ المنفعة المتبادلة بين الشركات العربية التي لديها القدرة على الابتكار، التدريب

---

[1] أحمد إبراهيم سعيد ـ مرجع سبق ذكره ـ ص 609.

[2] تقرير المؤسسة العربية للاستثمار وضمان الصادرات، "**تقرير مناخ الاستثمار 2011**"- مرجع سبق ذكره، ص 140.

[3] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، " **الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل**" – مرجع سبق ذكره–ص.15

وفاء بالمعايير الدولية وبين الشركات الصغيرة الحجم التي تحتاج إلى التزود بأساليب الإدارة السليمة والتقنيات الحديثة.

المطلب الثالث: تشجيع التجارة الزراعية العربية البينية

تمثل التجارة العربية الزراعية البينية شكلا من أشكال الاستثمار الزراعي، ولها أهمية كبيرة في البنيان الاقتصادي بالنسبة للكثير من الدول العربية بشكل خاص حيث من خلالها يتم تبادل صادرات الدول العربية كما أن عمليات التصدير والاستيراد في حد ذاتها شكلا من أشكال الاستثمار التي تساعد على زيادة حجم المنتجات الزراعية وما يرتبط بها، ويتم اعتماد الوطن العربي علي هذا الجانب من الصادرات في توفير بعض أو جزء من واردات السلع والمنتجات الغذائية التي لا تتوفر محلياً، وعلي الرغم من العجز المستمر في الميزان التجاري الزراعي للدول العربية نظراً لتفوق جانب الواردات علي الصادرات كما أشارت البيانات الإحصائية والتقارير الاقتصادية من البيانات السابقة إلا أنه يمكن تحقيق التنسيق في تجارة المحاصيل الزراعية بين الدول العربية وذلك من خلال الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها بعض الدول العربية في إنتاج تلك المحاصيل الزراعية.وتختلف الميزة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية من بلد لآخر، حيث بينت الدراسات أنه يمكن الاستغناء إلى حد كبير عن الواردات الغذائية الأجنبية ، إذ تتميز دول المغرب العربي بميزة نسبية في إنتاج الحمضيات والطماطم والبطاطا والثروة السمكية والحبوب كالقمح والشعير، بينما تتميز دول واد النيل بميزة تنافسية في إنتاج الثروة الحيوانية والقطن، والطماطم، البطاطا، السمسم، الفول السوداني والأرز. أما دول المشرق العربي فلها ميزة في إنتاج القمح وبعض الخضروات، الفواكه والزهور، بينما تتميز دول الخليج العربي بإنتاج الأسماك وبعض أصناف الخضروات والتمور، بالإضافة إلى تربية الأغنام والدواجن، وبالتركيز على دراسة التركيب السلعي للصادرات الزراعية العربية لكل قطر على حدى يتبين أن الدول العربية وعلى الرغم من تشابه هياكلها الإنتاجية والتسويقية تميل إلى التخصص في بعض الصادرات دون غيرها، ويظهر ذلك من خلال الجدول الموالي :

الجدول (4-8): الميزة التنافسية للدول العربية في المنتجات الزراعية

الدولة	المنتجات التي تكتسب فيها ميزة تنافسية
الجزائر	– الخضار والفاكهة، زيت الزيتون، الزيتون، التمور.
الأردن	– طماطم، زيوت، المعلبات الغذائية، الخضار والفاكهة، الحلويات، الألبان، العسل، بيض، التفريخ، اللحوم المصنعة، زيت الزيتون، الزيتون والمخللات .
الإمارات	– محاصيل الحبوب، الزيوت النباتية، الخضر والفواكه، الأغنام، الأسماك، الألبان ومنتجاتها.
البحرين	– الزيوت النباتية، الأسماك، إعادة تصدير الخضر والفواكه.
تونس	– الأسماك، الألبان، زيت الزيتون، التمور والحمضيات.
السعودية	– الحيوانات الحية، اللحوم، الألبان ومنتجاتها ، الأسماك، الخضر والفواكه ، التمور والزيوت النباتية.
السودان	– الحيوانات الحية، اللحوم الحمراء، الحبوب الزيتية، السمسم والفول السوداني، السكر، الصمغ العربي، الجلود والقطن.
سوريا	– القطن، المعلبات والألبان، العسل، الحلويات السكرية بأنواعها، المخللات، الزيتون وزيت الزيتون، الحمضيات، الخضر والفواكه الطازجة والمجففة، الدرنات ،المربيات، القطن.
عمان	– التمور، الأسماك، بعض أنواع الخضر والفواكه ، الأغنام.
فلسطين	– الخضر والفواكه، زيت الزيتون والزيوت النباتية، الحلويات واللحوم المصنعة.
المغرب	– الحمضيات، الخضر والفواكه الطازجة، التمور، الزيتون وزيت الزيتون، الأسماك، الألبان ومنتجاتها.
لبنان	– الخضر والفواكه، العصائر، المشروبات، الحلويات ،المعلبات والمربيات، الألبان.
ليبيا	– الخضر والفواكه، الفول السوداني، التمور، زيت الزيتون، الجلود، الصوف والعسل.
مصر	– الزيوت النباتية، الفاكهة والخضروات، العصائر ، المشروبات، الحلويات، المعلبات والمربيات، والألبان، اللحوم المصنعة، لسكر، الدرنات، الأرز، الفول السوداني ، القطن والجلود.
اليمن	– الأسماك ، الخضروات والفواكه، البطاطا ، البن والأسماك.
موريتانيا	– الحيوانات الحية والأسماك بشكل خاص.

المصدر: دراسة صادرة عن **الاسكوا، "التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة، على النفاذ على الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية"** ، مرجع سبق ذكره ، ص74 .

إن توزيع المحاصيل الزراعية على كافة أرجاء المنطقة العربية وبشكل متباين مع تباين الإمكانيات الطبيعية والمالية والاجتماعية، يعد حافزا قويا لتوسيع المعاملات التجارية البينية في المجال الزراعي، من أجل سد أكبر قدر ممكن من الفجوة الغذائية على المستوى العربي وبالتالي التخفيف من شدة التبعية لأسواق الغذاء العالمية ولتقلبات الأسعار على مستواها، ناهيك عن الضغوطات التي تمارسها الدول المصدرة. إلى جانب ذلك فهو محفز على الاستثمار في قطاع الزراعة دون خوف عن طريق ضمان أسواق عربية يتم من خلالها تصريف الفائض من الإنتاج بشكل خاص وتنشيط التجارة البينية، خصوصا في ظل الاتفاقيات والتكتلات الإقليمية والدولية إلى جانب، التطور التكنولوجي الذي تشهده البشرية .

تمثل التجارة العربية البينية في المنتجات الزراعية نسبة ضئيلة لا تتجاوز 22 % من التجارة الإجمالية للدول العربية، وتتباين الدول العربية فيما بينها في الأهمية النسبية للتجارة البينية الزراعية من إجمالي التجارة الزراعية وذلك يرتبط بمدى توافر فائض من المنتجات للتصدير وبالسياسات التسويقية التي تحدد حركة التجارة الخارجية، كذلك الاتفاقيات الموقعة بين الدول لتنظيم حركة تجارة المنتجات الزراعية فيما بينها. ولكن هناك مشكل فرض الحظر على استيراد بعض المنتجات الزراعية، حيث لجأت بعض الدول العربية إلى فرض الحظر على استيراد بعض المنتجات الزراعية من بعض الدول العربية الأخرى رغم إنشاء منطقة تجارة حرة كبرى[1].

الجدول (4-9):تطور التجارة الزراعية العربية الكلية والبينية **الوحدة** : مليار دولار

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	نسبة النمو 2014-2005
قيمة التجارة الزراعية البينية 1	7.52	8.19	9.10	8.89	9.70	10.42	15.52	21.24	23.06	28.58	% 280
معدل النمو السنوي	--	8.88	11	2.26-	9.12	7.41	48.87	36.83	8.55	23.37	--
قيمة التجارة البينية الكلية 2	91.7	111.2	133.7	182.3	152	157.2	208.5	214.84	219.33	243.9	%166
معدل النمو السنوي	--	21.26	20.23	36.35	16.62	3.42	32.63	5.8	2.09	11.2	--
نسبة 1 إلى 2	8.2	3.37	6.8	4.88	6.38	6.63	7.44	9.63	10.51	11.71	--

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير أوضاع الأمن الغذائي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة .

تمثل نسبة التجارة الزراعية العربية البينية نسبة ضئيلة من حجم التجارة البينية الكلية حيث سجلت أعلى نسبة قدرت 11.2% سنة2014، وهذا لا يتماشى مع أهداف الدول العربية في سعيها لتحقيق أمنها الغذائي أو على الأقل تقليص حجم الفجوة الغذائية والتقليل من درجة الارتباط بالأسواق الخارجية للسلع الغذائية. غير شهدت التجارة العربية الزراعية البينية نموا إيجابيا خلال الفترة 2005- 2014 عدا سنة 2008 التي سجلت نموا سالبا نتيجة الأزمة الغذائية العالمية، ولكن سجلت قفزة نوعية في الفترة 2010- 2011 ومعدل نمو سنوي قدر 48.87%، ليسجل تراجعا في السنة الموالية وقد تزامن ذلك مع المرحلة الأولى لتطبيق البرنامج الطارئ للأمن الغذائي. وهناك توقعات لزيادة التجارة البينية الزراعية العربية في الفترات الجارية والقادمة في ظل الاتفاق على قواد المنشأ التفصيلية كما اتخذت خطوات فاعلة لاستكمال الإجراءات اللازمة

[1]– مجلة الصيرفة الاسلامية ،" **حجم التجارة البينية بين الدول العربية**" على الموقع :
2013/05/20 http://www.islamicbankingmagazine.org

للاتحاد الجمركي العربي بدليل أن معدلات نمو التجارة العربية البينية الزراعية السنوية أعلى من معدلات نمو التجارة العربية البينية الكلية، ولكن عموما عرفت التجارة الزراعية البينية معدلات نمو قد تؤدي إلى تقليص حجم الفجوة الغذائية العربية إذا استمرت على هذه الوتيرة في ظل المبادرات التي أطلقتها الدول العربية.

الجدول (4-11) : الأهمية النسبية للدول العربية في التجارة الزراعية البينية **الوحدة** : مليار دولار

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	متوسط الفترة 2014-2005
الجزائر	0.51	0.54	0.092	0.137	0.22	0.234	0.37	0.25	0.09	0.1	0.254
الأردن	0.533	0.613	1.656	1.225	1.664	1.774	2.03	1.69	3.13	3.23	1.756
الإمارات	0.605	0.624	--	--	--	--	1.8	1.8	1.8	1.8	0843
البحرين	0.93	0.99	0.227	0.227	0.23	0.221	0.22	0.22	0.56	0.22	0.404
تونس	0.121	0.123	0.544	0.590	0.590	0.560	0.56	0.56	0.56	0.56	0.486
السعودية	0.623	0.654	--	--	--	--	1.94	4.3	4.27	5.83	1.762
السودان	0.116	0.115	0.028	0.110	1.38	0.299	1.2	0.2	0.99	0.94	0.538
عمان	0.307	0.325	0.740	0.105	1.02	1.285	1.03	1.36	1.59	1.64	0.940
قطر	0.29	0.30	0.297	0.689	0.3	0.361	0.7	0.35	0.53	0.54	0.436
الكويت	0.117	0.124	--	--	--	--	0.56	0.52	0.52	0.49	0.233
لبنان	0.265	0.284	0.284	--	0.401	0.510	0.5	4.02	4.81	6.56	1.927
مصر	0.128	0.129	0.129	0.689	2.77	2.039	1.53	2.8	3.41	3.69	1.763
المغرب	0.159	0.168	0.297	0.297	0.4	0.583	0.46	0.51	0.56	0.5	0.436
اليمن	0.80	0.88	--	--	0.61	0.799	0.521	0.5	0.59	0.48	0.647
موريتانيا	0.116	0.131	--	--	--	-	0.46	2.0	--	--	0.676
سوريا	0.345	0.357	0.153	1.751	2.307	2.156	2.152	2.050	--	--	1.409
المجموع	5.985	6.357	4.034	5.82	11.892	10.91	16.03	23.13	23.41	26.58	13.41

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة

ملاحظة: الخانات الفارغة لم تتوفر المعطيات.

إن عمليات التصدير والاستيراد تمثل شكلا من أشكال الاستثمار تتحقق من خلاله المصلحة الخاصة للمستثمر (المستورد) والمصلحة العامة للاقتصاد وأفراد المجتمع، ولكن من خلال قراءة الجدول (4-9) نلاحظ أن المبادلات في مجال التجارة العربية البينية الزراعية ضئيل والدليل على ذلك حجم التجارة البينية الزراعية إذ تقدر قيمتها بأقل من الفجوة الغذائية التي تعانيها الدول العربية، ولكنها عرفت نموا ملحوظا خلال الفترة (2005-2014)، ولكن ذلك لا يعكس نموا كميا معتبرا نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية في هذه الفترة .

عموما عرفت التجارة الزراعية العربية البينية نموا ملحوظا من 5.985 مليار دولار إلى نحو 26.58 مليار دولار خاصة في كل من لبنان، السعودية، الأردن، مصر وعمان، فمن ناحية الأهمية النسبية فتتصدر لبنان

قائمة الدول فيما يخص المبادلات الزراعية البينية خلال فترة الدراسة بقيمة 6.56 مليار دولار ومتوسط بنحو 1.972 مليار دولار، ثم تليها السعودية بقيمة 5.83 مليار سنة 2014 وقد تصدرتا القائمة خلال الفترة 2005-2014، ثم مصر والأردن بـ 3.56 مليار و3.23 مليار سنة 2014 وبمتوسط 1.763 دولار و1.756 مليار دولار خلال نفس الفترة، ثم عمان والإمارات بـ 1.8 و16.4 مليار، وسجلت أدنى القيم في كل من الجزائر بـ 0.1 مليار دولار ولم تتجاوز في أحسن الأحوال نصف مليار دولار بمتوسط 0.254مليار خلال هذه الفترة، رغم أنها تحقق ناتج زراعي مقبول مقارنة ببعض الدول ما يدل على أنه موجه للاستهلاك المحلي، وسبب ذلك هو ارتباطها بالأسواق الأوروبية بشكل كبير وكذلك الحال بالنسبة للمغرب رغم ارتفاع ناتجها الزراعي إلا أنها لم تساهم سوى بـ 0.5 مليار دولار سنة 2014 وبمتوسط 0.436 مليار دولار خلال فترة الدراسة، أما بقية الدول فتراوحت مساهماتها في التجارة الدولية بين 0.2دولار وواحد مليار دولار، وهي قيم ضئيلة وغير مرضية قياسا بحجم الواردات الزراعية التي تشكل الفجوة الغذائية التي تأتي من خارج المنطقة العربية، ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل يمكن تلخيصها في حزمة من القيود أهمها حسب تقرير نشره الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية من خلال استبيان نشره سنة 2013-2014 :

الجدول رقم (4-11) : الأهمية النسبية للقيود على التجارة العربية البينية (نسبة الردود)

القيد	النسبة المئوية
طول مدة العبور	52.81
ارتفاع تكلفة النقل في بلد المنشأ	51.69
صعوبات الدخول	47.19
القيود الفنية	46.07
القيود المالية	44.94
عدم توفر العفاء الجمركي الكامل	38.20
قيود التراخيص	32.58
الاحتكار	21.35
مراقبة الكميات	20.22

المصدر: تقرير الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية 2014 .

نلاحظ أن نسب الردود السلبية كلها تتجاوز 20%، وهي نسب مرتفعة خاصة ما تعلق بطول مدة العبور حيث يهدر 40%من وقت الرحلات التجارية في الدول العربية، كما أن تكلفة النقل تصل في بعض الأحيان إلى 80%من قيمة السلع في حين لا تتجاوز نسبتها 20%على المستوى العالمي، وهذه النسب لا

تعكس الدور المنوط بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تهدف إلى التقليل من هذه القيود قدر الإمكان، وتتمثل هذه القيود:

- تباين النظم الاقتصادية والمالية بين الدول العربية ولا سيما على المستوى التشريعي والتنظيمي والإداري والمؤسسي، ونقص المعلومات المرتبطة بهذه النظم، فضلا عن نقص المعلومات المتعلقة بالأسواق وأنماط الاستهلاك والمواصفات والمقاييس[1].
- اشتراطات المواصفات وتعددها للمنتج نفسه وتغييرها دون إشعار مسبق أحيانا، والتشدد في الاشتراطات والاجراءات الصحية والبيئة ، وكذلك ارتفاع تكاليف التحاليل المخبرية وتضارب نتائجها، وطول الوقت اللازم لشهادة المطابقة إلى جانب ضعف الخبرات في آليات العمل التكاملي وتضارب المعاملات والاجراءات [2].
- القيود الكمية وغير الجمركية التي تفرضها الدول العربية كالقيود الفنية والتي تتضمن الاشتراطات والمواصفات كاللاصقات وشهادة المنشأ، والمعايير والمواصفات خاصة على المنتجات الغذائية الزراعية، بالإضافة إلى القيود الإدارية وكثرة الوثائق وإجراءات التخليص الجمركية، وإجراءات فحص العينات، والقيود النقدية والمالية كتعدد أسعار الصرف وإجراءات الائتمان، إلى جانب حصر الاستيراد بمؤسسات تابعة للقطاع العام وعدم التزام الدول العربية بالرزنامة الزراعية وفقا لمنطقة التجارة العربية الكبرى [3].
- ضعف القدرة التنافسية للصادرات العربية مقارنة مع الواردات من الدول الأخرى بسبب جودة المنتجات الزراعية العربية التي تعتبر ضعيفة أمام المنتجات الأجنبية[4]، لأن معظم الاقتصاديات العربية مرتبطة بالأسواق الكبرى مع الأوروبية والأمريكية، إلى جانب التزامها بالاتفاقيات الدولية المنظمة إليها، ما يؤدي إلى دخول الواردات الأجنبية بشكل واسع الأمر الذي يحد من حجم التجارة العربية البينية .
- لجوء بعض الدول العربية إلى فرض الحظر على استيراد بعض المنتجات الزراعية لبعض الدول الأعضاء الأمر الذي يحد من حركة التجارة الزراعية البينية، بالإضافة إلى بعض الاستثناءات التي تطلبها بعض الدول لمختلف أنواع القيود الجمركية وغير الجمركية لأن بعض الدول تبالغ في طلب الاستثناءات.
- تشابه الهياكل الاقتصادية للدول العربية والخلل في الهيكل الإنتاجي لها مما أدى إلى التخوف من فتح الأسواق العربية على بعضها البعض، بسبب انخفاض الأهمية النسبية لقطاعات الإنتاج السلعي وهو ما

---

[1] رانيا الدروبي ـ مرجع سبق ذكره ـ ص 222.

[2] المرجع نفسه، ص 222.

[3] سرحان أحمد عبد اللطيف سليمان،" **اقتصاديات التجارة الخارجية الزراعية العربية**"، رسالة دكتوراه الفلسفة في العلوم الزراعية ،كلية الزراعة بكفر الشيخ ، جامعة طنطا- مصر سنة 2013، ص250.

[4] رانيا الدروبي ـ مرجع سبق ذكره ـ ص 223.

يتطلبه الجانب الزراعي، على الرغم من التنوع الكبير الذي تتمتع به قاعدة الموارد الزراعية، لا تزال صادرات الموارد الأولية تمثل النسبة الأكبر من صادرات الدول العربية.

- تخلف وضع المؤسسات التسويقية الخاصة بالتسويق والترويج للسلع المنتجة في الوطن العربي تعكس تأثيراتها في ضعف التبادل التجاري ومحدوديته وتتجلى ببدائية الخدمات التسويقية وعدم مطابقتها للمواصفات لعالمية، بسبب ضعف شبكة النقل وكذلك الأمر فيما يتعلق بعمليات الخزن والتبريد وتبادل المعلومات التسويقية.
- ضعف مقومات تسهيل حركة التجارة بين الأعضاء كالاتصالات ووسائل النقل سواء البري أو البحري، وهو ما تتطلبه التجارة الزراعية البينية ، لأن المنتجات الزراعية تتأثر سريعة التلف لذلك يتطلب وسائل متطورة وسريعة ، بالإضافة المعاملات الممارسة في نقاط العبور كالتأخير وصعوبة الإجراءات وغيرها.
- التمييز في فرض الضريبة على المنتجات المستوردة بنسب تختلف عن النسب المفروضة على المنتج المنتجات المحلية، كما تفرض الدول العربية رسوما وضرائب ذات أثر مماثل على السلع المستوردة من الدول العربية ويعتبر ذلك من المعوقات الرئيسية التي تحول دون تنمية المبادلات التجارية البينية لاسيما الزراعية.
- نقص الموارد المالية اللازمة لتمويل التجارة الزراعية العربية البينية، فالتمويل يلعب دورا مهما في دفع الأنشطة والمشروعات التي تعزز التبادل التجاري بين الدول العربية عن طريق أساليب التمويل التسويقي للصادرات ، وفي ظل نقص رؤوس الأموال اللازمة لذلك في بعض الدول العربي ، ورغم توفر بعض المؤسسات التي تسعى لذلك إلا أن الدور الذي تلعبه غير كاف لتنمية التجارة البينية وتطويرها[1]، وهناك مجموعة من الاعتبارات لابد أن تأخذ بعين الاعتبار حول علاقة التجارة بالأمن الغذائي، أهمها[2]:

- تأثير مستوى التجارة في العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد حالة الأمن الغذائي والتغذية لدى السكان ومستويات الفقر واللامساواة وأسعار الغذاء والموازنات الحكومية.
- تؤثر التجارة في بنية السوق وتنمية البني التحتية والإنتاجية وتركيبة النواتج الزراعية وتنوع المنتجات الغذائية وجودتها وسلامتها ومكونات النظم الغذائية، كلها تؤثر على توفر الغذاء والاستفادة منه واستقرار إمداداته.
- تطرح التجارة تحديات ومخاطر ينبغي مراعاتها في صنع القرارات السياسية، لذلك لابد من أخذ الحيطة والحذر بشأن التجارة وإلا ستضر بالأمن الغذائي .

---

[1] إبراهيم محمد، " **أهمية التجارة الخارجية في خدمة التنمية الاقتصادية في الوطن العربي** "خلال المدة 1994-2002"، مجلة الادارة والاقتصاد، بغداد- العراق، العدد 8008/70 ، ص170.

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "**حالة أسواق السلع الزراعية 2015-2016**" - مرجع سبق ذكره- ص 17.

ونظرا للاعتبارات السالفة الذكر لابد من الارتقاء بحجم التجارة الزراعية العربية البينية، وبسبب المعوقات والمشاكل مازالت التجارة العربية الزراعية ضئيلة رغم أهميتها في التقليل من حجم الفجوة الغذائية التي تعانيها المنطقة العربية، ولكن هناك آمال في توسيعها وتنميتها وتذليل العقبات التي تواجهها من خلال :

-استغلال الميزة النسبية لكل دولة وتخصص كل دولة في إنتاج مجموعة من المحاصيل والمنتجات الغذائية بأقل التكاليف الممكنة، وذلك من خلال إعادة النظر في توزيع الموارد الزراعية والمالية بين الدول العربية.

-تفعيل دور منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى التي ما تزال انجازاتها دون المستوى المطلوب بسبب العراقيل التي تخلقها الدول العربية في التعامل التجاري، وضمان حرية انتقال الأفراد ورؤوس الأموال[1].

- العمل على التنسيق بين الدول العربية في مجالات الإنتاج وفقا لمبدأ التخصص في إنتاج المحاصيل الزراعية وتوجيه السياسات الزراعية في نفس السياق، وتبني مبدأ تقسيم العمل بين البلدان العربية كل حسب إمكانياتها وخصائصها ، خاصة ما يرتبط بعمليات ما يعد الحصاد والتصنيع والتعليب والحفظ وغيرها.

- العمل على توفير قاعدة معلومات وخرائط متكاملة عن فروع الإنتاج الموجودة في الدول العربية وطاقاتها.

- إزالة القيود والعراقيل الإدارية والقانونية التي تحد من حجم المعاملات التجارية بين الدول العربية عن طريق التنسيق في وضع التشريعات والقوانين التي تحكم المبادلات بينها، وتضمين اتفاقيات التجارة العربية ببنود ومواد تهدف إلى تحقيق التكامل في الجوانب الإنتاجية والتسويقية والتصنيعية، إلى جانب تضمينها بالميزات الجمركية والتجارية وذلك لتفادي حدوث التشابه في القواعد الإنتاجية الزراعية وتمكين الدول العربية من توفير السلع اللازمة للتبادل التجاري الزراعي البيني.

- تطوير الهياكل التحتية الضرورية لتوسيع نطاق المبادلات التجارية البينية العربية بما فيها الاتصالات والنقل وشبكات الطرق البرية ، لأن تطوير أساليب النقل حلقة مهمة للتجارة العربية البينية الزراعية، مما يسمح للسلع العربية الاستحواذ على مساحات متزايدة في الأسواق العربية.

- زيادة وتنمية دور المؤسسات التمويلية العربية في مجال تمويل التجارة البينية الزراعية كصندوق النقد العربي والبنك الإسلامي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي مع توجيه القدر الكافي من التمويل لتشجيع التبادل التجاري العربي في مجال الزراعة للتقليل من حجم العجز في هذا المجال.

[1] رانيا الدروبي - مرجع سبق ذكره - ص 225.

- جعل القيود غير الجمركية أكثر وضوحا وشفافية من أجل العمل على إزالتها وذلك من خلال تحقيق الانسجام في القوانين والتشريعات المطبقة في كل دولة عضو[1].

- دعم وتحفيز الأنشطة والمشروعات الخدمية الإنتاجية والتسويقية القطرية والمشتركة لاسيما التي تهدف إلى تعزيز التكامل الزراعي العربي، بما فيها الخدمات الزراعية والتسويقية والمشاريع الخاصة بإنتاج مستلزمات الإنتاج الزراعي، من أجل تلبية الطلب العربي على هذه الخدمات والمستلزمات بأسعار مناسبة، الأمر الذي من شأنه دعم وزيادة التبادل التجاري لهذه المستلزمات والخدمات الزراعية بين الدول العربية، ما يساعد في تطوير حجم المنتجات الزراعية العربية وزيادة صادراتها الزراعية سوآءا الخارجية أو البينية.

من خلال الاعتماد على التجارة العربية البينية وتطوير العلاقات العربية في القطاع الزراعي والغذائي يمكن التقليص من حجم الفجوة الغذائية والتقليل من عبء فاتورة الغذاء التي أصبحت تتزايد سنة بعد أخرى.

[1] رانيا الدروبي ـ مرجع سبق ذكره ـ ص 225.

خلاصة

نظرا للوضع الغذائي المقلق الذي تعيشه الدول العربية يعتبر الاستثمار الزراعي المدخل الرئيسي الذي يسمح بتوفير الغذاء بالكميات التي تغطي حاجيات الشعوب العربية، ولكن تنوع الموارد بين دول المنطقة ووجودها بوفرة في بعض المناطق لا يكف، بل لابد من خلق بيئة مواتية للاستثمار وتحسين أوضاع مناخ الاستثمار بشكل عام والزراعي بشكل خاص لأنه مسألة مهمة في اتخاذ قرار الاستثمار، لاسيما وأن مناخ الاستثمار السائد في الدول العربية لا يشجع على الاستثمار خاصة في القطاع الزراعي لما يكتنفه من معوقات ومخاطر .

وهناك فرص واسعة لتشجيع الاستثمار الزراعي لاسيما الخاص نظرا لحرص المستثمرين الخواص على تحقيق أقصى عائد ممكن، من خلال تشجيع صغار المزارعين وتمكينهم من الوصول إلى الأسواق التي تشهد منافسة غير مواتية لهم وتوفير التمويل لضمان استمرار أنشطتهم، كذلك هناك فرص الاستثمار في الثروة السمكية التي تزخر بها المنطقة العربية من تربية وتعليب وحفظ، وإقامة لمصايد اصطناعية إلى جانب فرص الاستثمار في الخدمات المساندة من بحث علمي، تصنيع غذائي، وتسويق وغيرها من الأنشطة المكملة لعملية الإنتاج، دون أن نهمل دور المرأة العربية الريفية في النشاطات الزراعية حيث تسهم بشكل واضح في عمليات الإنتاج خصوصا في المزارع العائلية، لذلك لابد من تشجيعها هي الأخرى وتوعيتها هي الأخرى، لاسيما وأنها تعيش حالة التمدن السلبي الذي أدى بها إلى إهمال الكثير من الأنشطة في الكثير من الدول العربية .

ولكن تشجيع الاستثمار الخاص على المستوى المحلي لا يكف في ظل التباين في الموارد لذلك لابد من تشجيع الاستثمار الزراعي العربي البيني الأمر الذي يسمح باستغلال الميزة النسبية في امتلاك الموارد لكل دولة وخلق تكامل بين هذه الموارد وذلك يتطلب إزالة مجموعة المعوقات التي تواجهه هو الآخر سوآءا على مستوى الأقطار أو على المستوى الإقليمي، لأن الاستثمار البيني في قطاع الزراعة ما يزال ضعيفا جدا رغم المبادرات الكثيرة التي أبدتها الدول العربية ولكن ذلك يحتاج إلى إرادة قوية، مما يسمح بسد جزء مهم من احتياجات الغذاء للدول العربية من داخل المنطقة الأمر الذي يقلل تكلفة الاستيراد ويخفف التزاماتها اتجاه الدول المصدرة، ولكن ذلك يجب أن يكون مدعوما بتشجيع التجارة الزراعية العربية البينية التي تسمح بحركة السلع الزراعية العربية بأدنى التكاليف وأبسط الإجراءات في حال التزام الدول العربية بما تبديه في العديد من المناسبات.

خاتمـــــــة عامـــــــــــة

الخاتمة :

إن موضوع الأمن الغذائي حساس جدا خصوصا في ظل ارتفاع أسعار الغذاء ومستلزمات إنتاجه، ولكن تبقى مشكلة توفير الغذاء مرتبطة بموارد الاقتصاد ومدى استغلالها بشكل عقلاني من خلال استثمارها لإنتاج هذا الغذاء ، وبناءا على الاشكالية التي طرحناها والفرضيات التي بنيناها توصلنا إلى ما يلي:

- **اختبار الفرضيات**

وقد توصلنا من خلال بحثنا إلى النتائج حول الفرضيات التي انطلقنا منها على النحو التالي:

- بخصوص الفرضية الأولى والتي مفادها أن الاستثمار الزراعي من العوامل المحددة للأمن الغذائي، لأنه يقوم على أساس الإمكانيات والموارد الزراعية بالدرجة الأولى، وعليه يمكن القول أن المستويات العالية للاستثمار الزراعي تعكس الوضع الغذائي الجيد من خلال توفير الغذاء اللازم، فقد توصلنا من خلال بحثنا إلى أنه تمتد أهمية الاستثمار الزراعي في الاقتصاد إلى أبعد من هذا، من خلال زيادة معدلات النمو الاقتصادي كونه يساهم في قيمة الناتج الاجمالي للدولة، وزيادة معدلات التوظيف وفرص العمل، والمساهمة في تحسين وضعية الميزان التجاري من خلال زيادة حجم الصادرات الزراعية وتوفير الموالد الأولية للصناعات المحلية، كما يظهر أثر الاستثمار الزراعي بشكل واضح في استقرار المجتمعات الريفية وتقليل معدلات النزوح إلى المناطق الحضرية وذلك بتحسين مستوى المعيشة
- أما بخصوص الفرضية الثانية والتي مفادها أن الدول العربية لها من المقومات والخصائص ما يجعلها في منأى عن استيراد غذائها من الخارج إذا ما استثمرت، وبالفعل تمتلك المنطقة العربية قاعدة موردية زراعية هائلة من شأنها أن تمثل دعامة أساسية للاستثمار في القطاع الزراعي من أجل إنتاج ما يكفي من الغذاء في الدول العربية، منها الطبيعية كتنوع المناخ بحكم المساحة الشاسعة الذي ساهم في التنوع النباتي والحيواني بين مختلف دول المنطقة، وكذلك الأراضي الزراعية جزء منها مستغل وآخر قابل للاستصلاح، والمياه حيث تتوزع هذه الموارد بشكل متباين بين الدول العربية غير أن هناك مشاكل عديدة تطرح فيما يخص هذا المورد، وكذلك الموارد البشرية الشابة مقارنة ببعض الأقاليم، ولكن تعاني هذه الموارد من مجموعة من المشاكل أدت إلى ضعف الإنتاجية بشكل عام في قطاع الزراعة في ظل غياب التنسيق بين السياسات الزراعية و نقص الموارد المالية المخصصة لاستغلالها وتحسينها.

-أما عن الفرضية الثالثة والتي مفادها أن مشكلة الأمن الغذائي في الدول العربية تعود إلى عدة عوامل أهمها ضعف الاستثمار الزراعي، وزيادة عدد السكان وارتفاع مستويات الدخل والمعيشة التي تؤدي إلى المزيد من الاستهلاك المفرط مما يدفع لاستيراد الغذاء أكثر وقد توصلنا من خلال بحثنا أن هناك عوامل أخرى تساهم في تفاقم مشكلة الغذاء كالفجوة التقنية، عدم ملاءمة السياسات الزراعية، غياب الوعي الاستهلاكي وارتفاع الفاقد إلى جانب ضعف البحث العلمي والارشاد الزراعي كلها عوامل تؤثر على كمية المحاصيل الزراعية وتجعلها دون المستوى المطلوب لتلبية احتياجات سكان المنطقة العربية من الغذاء.

- أما بخصوص الفرضية الرابعة والتي مفادها أن هناك آفاق ومجالات واعدة لخلق فرص استثمارية في المنطقة العربية من شأنها التقليل من مشكلة الأمن الغذائي العربي، بالفعل هناك العديد من المجالات المرتبطة بالقطاع الزراعي والتي تعاني من قصور الاستثمار فيها، لذلك لابد من تشجيعها لتحسين الوضع الغذائي في الدول العربية، كما أن هناك

إمكانية لقيام استثمارات زراعية عربية مشتركة ومعاملات تجارية بينية في ظل التباين في توزيع الموارد الزراعية بين الدول العربية، إلى جانب إمكانية الاستثمار خارج المنطقة العربية .

نتائج الدراسة:

- هناك تباين من حيث توزيع الموارد الزراعية بين الدول العربية ، فهناك مجموعة الدول التي تتوفر على الموارد الطبيعية من مساحات زراعية ومصادر مائية وموارد بشرية بشكل كبير، ودولا أخرى تتوفر على رؤوس الأموال الضخمة، ودولا تتوفر على كل هذه الموارد ولكن بكميات متوسطة، وهذا ما يسمح بخلق تكامل بين هذه الموارد واستثمارها داخل المنطقة العربية لتقليل حجم الفجوة الغذائية .
- رغم التباين الواضح في حجم الموارد الزراعية بين الأقطار العربية إلا أنها يتميز بعضها بشكل عام بالشح كالموارد المائية التي تعتبر مهمة جدا في إنتاج المحاصيل الزراعية، حيث يقل نصيب الفرد العربي من المياه عن المتوسط العالمي.
- تتجسد مشكلة الغذاء في الدول العربية في مجموعة من المظاهر أهمها ارتفاع جحم الفجوة الغذائية بشكل مستمر ، لاسيما بعد أزمة الغذاء 2006-2008 التي أثرت بشكل بالغ على الوضع الغذائي للكثير من الدول العربية، وما يزيد الوضع تعقيدا هو تركيبة هذه الفجوة حيث تتكون في أغلبها من سلع غذائية أساسية لا يمكن الاستغناء عنها كالحبوب وكل هذه السلع عرفت ارتفاعا في أسعارها، وكذلك مؤشرات الاكتفاء الذاتي ونصيب الفرد منه في الكثير من الدول العربية لا يطمئن، في نفس الوقت تتباين مساهمة كل دولة عربية في هذا العجز الغذائي .
- ضآلة حجم الناتج الزراعي العربي مقارنة بالناتج الاجمالي، ويعود ذلك إلى ضآلة حجم الاستثمار الزراعي في الكثير من الدول العربية ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب.
- رغم وضعية الأمن الغذائي العربي المزرية لكن نلاحظ أن هناك عزوفا عن الاستثمار في قطاع الزراعة ويرجع ذلك إلى ضعف الارادة الحكومية للدول العربية في هذا المجال وهو ما ينعكس في تردي أوضاع مناخ الاستثمار وضعف السياسات الزراعية التي لا تشجع على الاستثمار الزراعي في ظل المخاطر التي يتميز بها هذا النوع من الاستثمارات.
- إن حالة العجز الغذائي التي تعيشها الدول العربية تعود بالدرجة إلى حالة التجزئة وغياب التكامل بينها في استثمار الموارد الزراعية المتوفرة في المنطقة، في ظل المتغيرات والمستجدات التي يعيشها الاقتصاد العالمي في ظل (تنامي التكتلات والاقاليم الاقتصادية واتفاقيات منظمة التجارة العالمية وتذبذب أسعار الغذاء)، وهو ما ينعكس في ضعف الاستثمار العربي البيني في مجال الزراعة وكذلك ضآلة التجارة العربية الزراعية البينية، مما يجعل المنطقة العربية منفذا وسوقا للغذاء للدول الاجنبية والتي لم تستطع توفيره ذاتيا مما يجعلها أكثر تبعية لأسواق الغذاء وما ينجر عن ذلك من آثار سلبية في الجوانب الأخرى .
- رغم حالة الانكشاف الغذائي التي تعيشها الدول العربية ، إلا أن الاستثمارات في القطاع الزراعي والغذائي لا تزال بعيدة عن المستوى المطلوب ، ودون الحد المناسب لتنشيط هذا القطاع ليلبي الاحتياجات العربية من الغذاء و يحقق هدف الامن الغذائي، ويعود ذلك إلى مجموعة من الاسباب منها غياب مناخ الاستثمار

الملائم وضعف تطبيق السياسات الزراعية، إلى جانب ضعف العناصر المساندة كالبحث العلمي و التدريب الارشاد الزراعي وضعف البنية التحتية الجاذبة للاستثمار، وكذلك عدم ملاءمة التشريعات والقوانين للاستثمارات الزراعية.

ويعود تفاقم مشكلة الغذاء في الدول العربية إلى مجموعة من الأسباب أهمها :

- تدهور الموارد الزراعية باستمرار وقلة إنتاجيتها في ظل استخدام الأساليب التقليدية من قبل المزارعين في أغلب الدول العربية.
- عدم فعالية قطاع الزراعة الذي يعاني من مشاكل عديدة منها صعوبة التمويل والولوج إلى الأسواق، إلى جانب الممارسات غير المدروسة من قبل المزارعين، وضعف نظام التدريب والتعليم بين المزارعين.
- ضعف السياسات الزراعية، وغياب التنسيق بينها مما يتسبب في الكثير في اندثار العديد من النتائج المحققة من خلال سياسة ما بسبب سياسة أخرى.
- تدني مستوى الاستثمار الزراعي بسبب السياسات الزراعية القائمة و غياب مناخ الاستثمار المواتي، وقلة اهتمام حكومات الدول العربية بهذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى.
- نقص المعلومات الكافية عن فرص الاستثمار الزراعي، وإقامة المشاريع الزراعية بصورة ارتجالية، دون دراسات جدوى تحدد حجم الأسواق والاحتياجات بسبب ضعف وتخلف الهياكل الزراعية والمؤسسات الت يتنشط في مجال الزراعة خاصة ما يتعلق بأنشطة التصنيع والتسويق.
- ضعف الاستثمارات والمعاملات الزراعية العربية البينية بسبب العراقيل والقيود التي تضعها الدولة فيما يخص انتقال رؤوس الأموال .
- تردي الإنتاج الزراعي بسبب تردي الأوضاع الاجتماعية للمزارعين وانخفاض دخولهم ما أدي إلى الهجرة من الأرياف والتخلي عن استثمار في الحيازات الصغيرة التي تساهم في توفير جزء مهم من الغذاء لأصحابها.
- ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية، وتنامي كميات الواردات الغذائية من جهة ثانية لمجابهة النمو السكاني.

هناك الكثير من المساعي العربية المشتركة لتحقيق هدف الأمن الغذائي بعد أزمة الغذاء التي هزت العالم سنة 2008 م من خلال مجموعة من المحاولات أهمها استراتيجية التنمية العربية المستديمة لمدة عقدين والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي والتي كان محتواها عبارة عن إنشاء مجموعة من المشروعات الاستثمارية الزراعية في مجموعة من الدول العربية حسب إمكانيات وحاجيات كل دولة، ورغم الانجازات المحققة في هذا الاطار إلا أن ذلك غير كاف بدليل أن هناك بعض المشروعات الاستثمارية الزراعية معدة للتنفيذ ولكنها تحتاج إلى تمويل، كما أن ذلك لم يحدث نموا ملحوظا في حجم الناتج الزراعي لهذه البلدان.

❖ التوصيات

إن الاستثمار الزراعي يعتبر الأداة الأساسية التي يجب الاعتماد عليها لتحقيق الأمن الغذائي لأي دولة مهما ارتفع دخلها من القطاعات الأخرى، لأنه حتى لو ارتفع دخل الدولة إلا أنها قد تواجه مشكلة الحصول على الغذاء

بالنوعية الجيدة وبالشروط التي تلائمها خاصة في حالة الأزمات، من خلال توفير الإنتاج الزراعي والغذائي بالكميات الضرورية الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض حجم الواردات كما ونقدا، وتحسن وضعية الميزان الزراعي وتقليص حجم الفجوة الغذائية، وبذلك فإن اهتمام الدول العربية بالاستثمار الزراعي وإزالة معوقاته أمرا حتميا لتحقيق غاية الأمن الغذائي الذي يمثل هاجسا خطيرا على أمنها الاقتصادي والسياسي، إلا أنه ما يزال ضئيلا ومن هذا المنطلق يمكن طرح مجموعة من التوصيات:

-اعتماد سياسات ملائمة و توفير مناخ الاستثمار الملائم والبيئة التمكينية لجذب الاستثمار المحلي أو العربي البيني في قطاع الزراعة، لأن توفير مناخ استثماري موات أمر لا يمكن الاستغناء عنه، وذلك من خلال صياغة شروط وقوانين الاستثمار وتوفير الضمانات الكافية للمستثمرين بوضع الآليات التي تضمن حرية انتقال الأموال والأرباح للمستثمرين العرب بين أقطار الدول العربية، واعتماد التشريعات والسياسات الضريبية في المجال الاستثماري وتسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير لتخيض التكاليف وربح الوقت والجهد.

-تشجيع الاستثمار الزراعي الخاص، من خلال تقديم تحفيزات وتسهيلات في الاستفادة من رخص الاستثمار وتقديم ضمانات من شأنها أن تحفز الخواص على الاستثمار في القطاع الزراعي، وإتاحة الفرصة لمشاركة هذا القطاع في المشروعات الزراعية دون شروط تعجيزية أو تفضيلية مع تقديم ضمانات كافية تسمح للمستثمر بإقامة مشاريع دون تخوف أو تردد من المخاطر التي قد يتعرض لها المروع الزراعي.

-تفعيل دور مؤسسات العمل العربي المشترك المعنية بالأنشطة الزراعية بدعم من الحكومات العربية، ما يسمح بالتنسيق بين الدول العربي فيما يخص إمكانياتها واحتياجاتها الزراعية والغذائية.

-زيادة فعالية الاستثمار العربي المشترك من قبل القطاع العام والخاص والمختلط في نفس الوقت، وإعادة تقييم دور المشروعات الزراعية الكبرى سوآءا المحلية أو المشتركة من الناحية المالية والاقتصادية والبشرية لاتخاذ قرارات لتطويرها وتحسين كفاءتها الانتاجية للارتقاء أكثر بحجم الإنتاج الزراعي. والعمل على إقامة مشاريع عربية زراعية على أسس إقليمية مشتركة (بين دولتين فأكثر أو بين دول المنطقة) على أساس مراعاة الحجم الاقتصادي المناسب والاستفادة من مزايا الحجم والانتاج الكبير.

-اعتماد الاستثمار الزراعي الواسع النطاق في المنطقة العربية، وتوجيه هذه الاستثمارات نحو السلع الغذائية الأساسية التي تدخل في تشكيل الفجوة الغذائية بنسبة كبيرة، الأمر الذي يساعد على تقليل فاتورة استيراد الغذاء وتقليل الضغوط المفروضة على الدول العربية للحصول على غذائها.

-تخطيط الاستثمار الزراعي وتحديد أهدافه وترتيب الأولويات بالعمل على توجيه الاستثمار لإنتاج السلع ذات الاستهلاك الواسع من قبل المستهلكين المحليين والعمل على الاختيار الأمثل بين أنواع الاستثمار الزراعي التي تمكن من إنتاج المحاصيل الأساسية ذات الاستيراد الواسع من قبل الدول العربية كالحبوب ومنتجات الألبان وغيرها .

-تشجيع وتنمية دور المنظمات غير الحكومية على الاستثمار وخاصة التعاونيات واتحادات المنتجين وغيرها في مجالات الزراعة المختلفة، بدءا من استصلاح الأراضي وصولا إلى مراحل التسويق والتخزين، وضمان التنسيق بينها وبين الحكومات والوزارات المعنية بقطاع الزراعة.

– بذل جهود أكبر لجذب الفوائض المالية العربية لاستثمارها داخل المنطقة العربية، وتوجيه جزء معتبر منها للقطاع الزراعي واستخدام الوفورات المالية للدول العربية النفطية لإنشاء المشاريع الزراعية في الدول العربية الأقل نموا أو التي تفتقر إلى الموارد المالية، وتفعيل دور مؤسسات التمويل العربية القطرية والإقليمية في مجال تقديم القروض والمساعدات الفنية ودعم الأسعار والتسهيلات للقطاعات والمشروعات الزراعية المختلفة .

–رسم وتحديث الخرائط الاستثمارية الزراعية في الدول العربية من أجل صورة واضحة عن فرص الاستثمار الزراعي في الدول العربية وربطها بهدف تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية، وذلك بحصر ونشر مجالات الاستثمار في قطاع الزراعة وإتاحتها للراغبين في الاستثمار وتوفير المعلومات وتوفير المعلومات والاحصاءات الاقتصادية والفنية لهم.

– خلق تفاعل بين المؤسسات والمنظمات العربية التي تنشط في هذا المجال وبين القطاع الخاص لاتخاذ قرار الاستثمار الملائم، وبين البنوك المختصة في تمويل المشروعات الزراعية. وكذلك العمل على إنشاء صندوق عربي مشترك يتخصص في تمويل الاستثمارات الزراعية المنتجة للمواد الغذائية لا سيما الاساسية ومشروعات الصناعات الغذائية .

–العمل على إنجاح الجهود العربية القائمة في إطار تحسين وضعية الزراعة العربية والأمن الغذائي، وذلك بالتزام الجدي للحكومات العربية بما جاءت به اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة وفتح المجال أمام الإنتاج الزراعي العربي والارتقاء بحجم التجارة الزراعية البينية، والاستثمار الزراعي البيني.

–توجيه حجم معتبر من الدعم و النفقات العامة لغرض الاهتمام بالاستثمار في التنمية الريفية والبنية التحتية المستخدمة في إنتاج وتداول المواد الغذائية خاصة في المشروعات الحيوية المتعلقة باستصلاح الأراضي، الطاقة الكهربائية، وسائل النقل، إمدادات الري، وغيرها من البنى التحتية المهمة للقطاع الزراعي، وتبني سياسات تسمح جذب المستثمرين لإنشاء وتنفيذ مشروعات إنشاء صوامع للتخزين للأغذية الاستراتيجية كالقمح والأرز.

–تطوير القطاع المالي بوضع إطار تنظيمي للتمويل الزراعي وتيسيره، وتطوير رأس المال العامة ووضع أدوات للتخفيف من حدة المخاطر التي يتميز بها قطاع الزراعة، وإمكانية الحصول على الائتمان من جانب المزارعين المحليين.

–الاهتمام بالاستثمار في البنية التحتية من أجل استخدامها في إنتاج وتخزين السلع الاستراتيجية وتداول السلع الغذائية كالصوامع ،وكذلك إنشاء الطرق ، الموانئ، وتشجيع القطاع الخاص في هذا السياق.

–ضرورة ترقية الأرياف العربية من أجل الحد من الهجرة الريفية من خلال توفير مختلف الخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية، ووضع سياسات خاصة بأنشطتهم المحدودة كتقديم الدعم وضمان تسويق المنتوجات وغيرها من السياسات، مما يشجع سكان الأرياف وخاصة النساء على البقاء في مناطقهم ومزاولة أنشطتهم.

–الاهتمام بالاستثمار في البحث العلمي في ظل التطور الذي يعيشه العالم والذي يسمح برفع عائد المشروعات الزراعية من خلال رفع إنتاجية عناصر الإنتاج الزراعي.

–تشجيع إقامة مراكز ومعاهد تدريب وإرشاد مشتركة في المجال الزراعي للاستفادة من تجارب الدول، سوآءا من قبل القطاع العام أو الخاص.

–ضرورة اعتماد الاستثمار الزراعي على استخدام تكنولوجيات وتقنيات تتلاءم مع الموارد المتاحة في الدول العربي، والمتكيفة على مع طبيعة الأراضي الزراعية وشح الموارد المائية ، وتكثيف استخدام المكننة الزراعية في الحراثة والحصاد وصيانة المحاصيل المزروعة وحفظها.

-تشجيع الاستثمار في إنتاج مستلزمات الإنتاج الزراعي لتقليل تكاليف استيرادها من الأسواق الدولية بأسعار مرتفعة.

-العمل على المحافظة على الموارد الزراعية الموجودة في المنطقة العربية عن طريق اعتماد سياسات التنمية المستديمة، ووضع تشريعات وضوابط للمحافظة عليها أثناء استغلالها في عمليات الاستثمار الزراعي، مما يسمح بالمحافظة على إنتاجيتها وبقائها للأجيال المقبلة.

-خلق شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، لأن الاستثمار العام في الزراعة ضروري لتعزيز دور الاستثمار الخاص في هذا القطاع، لأن التفاعل الإيجابي بين الطرفين يسمح بوصول كل طرف إلى الأهداف التي يطمح إليها كل طرف، وكذلك خلق تفاعل وتكامل بين أهداف السياسات الاقتصادية وبين خطط الاستثمار الزراعين تعزز بعضها البعض بدلا من أن تكون متعارضة وإلا تعرض الاستثمار الزراعي لخطر الإهدار.

❖ آفـــــاق الدراسة:

إن بحثنا هذا لم يتناول سوى جانبا بسيطا من موضوع حساس جدا ألا وهو موضوع الأمن الغذائي ، الذي يشغل اهتمام الدول العربية- أفرادا وحكومات - في البحث في كيفية تحقيقه وعليه وانطلاقا من بحثنا هذا يمكن طرح بعض الأفكار لصياغتها كإشكاليات في المستقبل.

- الثورة الزراعية كبديل للثروة النفطية في المنطقة العربية.
- انعكاسات ثورات الربيع العربي على الأمن الغذائي العربي .
- أهمية استغلال الثروة السمكية في الدول العربية لتحقيق الأمن الغذائي .
- أهمية الاستثمار في البحوث الزراعية لرفع إنتاجية المحاصيل الزراعية.

قائمـــــــــة المراجـــــــع

الكتب

1. إبراهيم بيبلي أحمد العليمي،" **عناية الاقتصاد الإسلامي بالزراعة على المستويين النظري والعملي** "، الطبعة الأولى، التركي للكومبيوتر والطباعة، طنطا – مصر، سنة 2002.
2. إبراهيم مصطفى، أحمد رمضان نعمة الله ومحمد أحمد السريتي، "**اقتصاديات الموارد والبيئة**"، الدار الجامعية، الاسكندرية – مصر، طبعة 2007 .
3. أحمد أمين بيضون، "**الأمن الغذائي في العالم العربي**"، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتدقيق، لبنان - بيروت، الطبعة الأولى2001 .
4. الصادق عوض البشير، "**تحديات الأمن الغذائي**"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة - قطر 2009.
5. إيمان عطية ناصف، " **اقتصاديات الموارد والبيئة**"، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية-مصر، طبعة 2007.
6. بيرتون إي، سوانسون وآخرون، "**تحسين الإرشاد الزراعي**"، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الفاو– ترجمة وتوجيه إدارة الإرشاد والتعليم والاتصال، 2005.
7. جلال الملاح، " **تخطيط و تقييم المشروعات الزراعية** "، دار المريخ، الأردن - عمان، طبعة 2000.
8. جواد سعد العارف، " **الاقتصاد الزراعي** " دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن – عمان، طبعة 2009.
9. رحمن حسن الموسوي، "**الاقتصاد الزراعي**"، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن – عمان، الطبعة الأولى 2013.
10. سالم توفيق النجفي، "**سياسات الأمن الغذائي العربي حالة الركود في اقتصاد عالمي متغير**"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان – بيروت، الطبعة الأولى 2013.
11. سوزان وفيق العاني، " **علم الإقتصاد الزراعي** "، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن – عمان، طبعة 2005.
12. صبحي القاسم ، سالم اللوزي وآخرون، " **تحديات الأمن الغذائي العربي** "، ندوة الأمن الغذائي العربي في ظل التطورات الإقليمية والدولية، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان – الأردن 2010.
13. صبحي عبد الفتاح القاسم، " **واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله**"، مؤسسة عبد الحميد شومان، الاردن - عمان ، الطبعة الأولى 2010.
14. صلاح عباس، " **التنمية المستدامة في الوطن العربي**"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية – مصر، 2010.
15. عادل يوسف عوض و آخرون، " **الإقتصاد الزراعي**" – مؤسسة رؤية ، الإسكندرية – مصر ، طبعة 2011.
16. عبد المطلب عبد الحميد، " **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**"، مجموعة النيل المصرية – الإسكندرية – مصر، الطبعة الأولى 2003.
17. علي جدوع الشرفات " **مبادئ الإقتصاد الزراعي** "، دائرة المكتبة الوطنية، المملكة الأردنية الهاشمية – عمان، الطبعة الأولى 2006.
18. علي قندح، " **دور القطاعين العام والخاص في تحفيز الاستثمار العربي البيني**"، المؤتمر الأول لتفعيل وتحسين الإقتصاد العربي المشترك من تنظيم المكتب الإقليمي لاتحاد المصدرين والمستوردين العرب، الأردن – عمان، أبريل 2010.

19. فلاح سعيد جبر، "**انعكاسات العولمة على تحرير التجارة على الصناعة العربية**"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الطبعة 2001.

20. فوزية غربي، "**الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي مع دراسة حالة الجزائر**" – الناشر مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الاولى بيروت 2010.

21. محمد السيد عبد السلام، "**الأمن الغذائي للوطن العربي**" ، سلسلة كتب شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون /الناشر عالم المعرف، الكويت العدد 230 .

22. محمد حمدي سالم، "**ارتفاع الأسعار وأزمة الغذاء العالمية**"، دراسة بعنوان تحديات الأمن الغذائي العربي، مؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن – عمان، 2009.

23. محمد رفيق أمين حمدان، " **الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق** "، دار وائل ، عمان– الأردن، الطبعة الأولى 1999.

24. محمد عبيدات، "**التسويق الزراعي**" دار وائل، عمان – الأردن، الطبعة الأولى 2003.

25. محمد عمر الطنوبي، "**الإنتاجية الزراعية بين البحث العلمي و الإرشاد الزراعي**"، الناشر منشأة المعارف، الاسكندرية – مصر، 1995 .

26. محمد عمر حماد أبو الدوح، " **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية** "، الدار الجامعية– الجزائر، الطبعة 2003.

27. محمد كامل ريحان و محمد سيد شحاته، " **التسويق الزراعي**"، مركز التعليم المفتوح جامعة عين شمس – مصر، 2008.

28. محمد محمد على إبراهيم، "**الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات**"، الدار الجامعية، الإسكندرية– مصر، الطبعة 2003-2002.

29. محمود الأشرم، "**التنمية الزراعية المستدامة، العوامل الفاعلة**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت –لبنان، 2008.

30. منذر خدام، "**الاقتصاد الزراعي**" ، منشورات وزارة الثقافة، دمشق – سوريا 2000 .

31. منير اسماعيل أبو شاور، أمجد عبد المهدي مساعدة و محمود يوسف عقله، " **مقدمة في الاقتصاد الزراعي**" ، مكتبة المجتمع العربي، الطبعة الأولى 2011

32. هاشم علوان السامرائي، " **إدارة الاعمال المزرعية**"، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان– الأدن، الطبعة 2008.

رسائل دكتـــــوراه

1. رفعت محمد الصغير أحمد، "**نقل التكنولوجيا في ظل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية لجولة أورجواي وأثره على القطاع الزراعي في مصر**"، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في اقتصاديات التجارة الخارجية عام 2000 – كلية التجارة و إدارة الاعمال – جامعة حلوان .

2. عبد الكريم بعداش، "**الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996– 2005**"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2007-2008 .

3. علا محمد علي الخواجة ،"**دراسة تحليلية للعوامل الأساسية المؤثرة في مشكلة لأمن الغذائي** " ، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة القاهرة ، مصر 1995.

4. غردي محمد، "**القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**" – أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية – جامعة الجزائر -3- 2012 .

5. فايز جاد الله المقداد، "**التنمية الزراعية لإنتاج أهم محاصيل الحبوب في الوطن العربي**" ، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الزراعية – جامعة عين شمس – مصر 2009.

6. فوزية غربي، "**الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة منتوري محمد قسنطينة – الجزائر، 2007-2008 .

7. محمد بن محسن بن صالح العولقي، "**دراسة تحليلية للفجوة الغذائية في البلدان العربية**"، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد ، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية – جامعة حلوان، 2009.

8. مقدم عبيرات ، **" التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة "،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2002/2001.

المجلات، المؤتمرات والملتقيات

1. إبراهيم أحمد سعيد، " **أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي ؛ الاقتصاد الزراعي واقعا طبيعيا وبشريا**" مجلة دمشق – المجلد 27 العدد الثالث + الرابع ، 2010 .

2. إبراهيم صديق علي، "**دور التمويل والتأمين ضد المخاطر الزراعية في التنمية الزراعية**"، ورقة عمل مقدمة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية – ورشة عمل حول إمكانية تعميم خدمات التأمين الزراعي في الوطن العربي – مصر، أبريل 2009.

3. بيرتون إي –سوانسون وآخرون، "**تحسين الارشاد الزراعي**" ، تقرير لمنظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة الفاو، ترجمة وتوجيه إدارة الإرشاد والتعليم والاتصال القاهرة – مصر 2005.

4. اللجنة الإقتصادية الاجتماعية لغربي أسيا، "**التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية**"، الامم المتحدة ، نيويورك 2005 .

5. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**دراسة حول خرائط وفرص الاستثمار في الدول العربية**"، الجزء الأول – الخرطوم 2007.

6. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**المؤتمر القومي حول الاستثمار والتجارة في قطاع المصائد والأسماك**"، الخرطوم 2009.

7. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ورشة عمل حول "**إمكانيات تعميم خدمات التأمين الزراعي في الوطن العربي**"، القاهرة – مصر، أبريل2009 .

8. أوصالح عبد الحليم، "**الاستثمارات البيئية ودورها في تحقيق الاقتصاد الأخضر للدول العربية**"، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو خلال الفترة 2001-2014 .

9. بن تفات عبد الحق، "**دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي**" ، مع الإشارة إلى حالة الصناعات الغذائية الجزائرية – مجلة الباحث العدد 09 -2011 .

10. حسين عبد المطلب الأسرج، "**تفعيل دور التصنيع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي**" ،مجلة إيكونوميكات، العدد الثاني22، فبراير 2013 ، القاهرة- مصر على الشبكة.

11. رانية الدروبي، " **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآثارها في التجارة العربية البينية والزراعية بشكل خاص**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 23 العدد الأول، 2007.

12. رانية ثابت الدروبي، "**واقع الأمن الغذائي في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم والاقتصادية والقانونية ، سوريا- دمشق، المجلد 24، العدد 2008 .

13. زهير عماري و أسامة عامر، "**دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية"؛ دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000- 2012**" ، يوم دراسي حول القطاع الفلاحي بين تحديات الاكتفاء الذاتي ورهان الأمن الغذائي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف- 04 جوان 2014.

14. سعد طه علام، "**الآفاق والامكانات التكنولوجية في الزراعة المصرية**"، المجلة المصرية للتخطيط، الناشر معهد التخطيط القومي ، القاهرة- مصر العدد 01 .

15. صالح العصفور، "**السياسات الزراعية في الدول العربية**"، سلسلة دورية خاصة بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط – الكويت، العدد 21، سبتمبر 2003 .

16. عادل قرطاس، " **استشراف مستقبل الزراعة في الوطن العربي لسنة 2025 – بناء المؤسسات والبنية التحتية للإنماء زراعي أفضل** "، المؤتمر القومي حول مستقبل الزراعة وإنتاج الغذاء في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السودان – الخرطوم 1997.

17. عوض خليفة موسى، "**التعاون الإفريقي في تحقيق الأمن الغذائي**"، معهد دراسة الكوارث واللاجئين، ندوة ملتقى الجامعات الإفريقية، يناير 2006.

18. فاروق اسماعيل أحمد، "**الآثار الاقتصادية للاستثمار في الإرشاد الزراعي**"، مؤتمر الإرشاد الزراعي وتحديات التنمية الزراعية في الوطن العربي، مركز جامعة القاهرة للمؤتمرات 1998 .

19. كبير سمية، " **أداء التجارة الخارجية العربية البينية**" ، مجلة شمال إفريقيا، العدد 05 – جامعة الشلف.

20. محمد براق و حمزة غربي، " **التوجهات الرئيسية لاستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين 2005-2025** "، الملتقى الدول الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22 و 23 نوفمبر 2011 .

21. محمد بيبلي، " **مفاوضات منظمة التجارة العالمية ، هل ستستفيد الدول النامية من تفاهم جديد**"، مجلة الرسالة الإخبارية – سوريا، العدد 08 - 2005.

22. محمد صالح دمبري، " **سياسات الإنتاج والممارسات التجارية في السوق العالمية للمنتجات الغذائية** " ، المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة، الجزائر1995.

23. محمد رشراش وآخرون، "**التمويل الزراعي** "، ورقة عمل مقدمة للاجتماع الخاص بالاتحاد الإقليمي للائتمان الزراعي في الشرق الأدنى و شمال إفريقيا"، 1995.

24. محمد سمير مصطفى، "**الفقر و المؤسسات و التنمية في الوطن العربي**"، أعمال المؤتمر السنوي الثامن للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة – مصر ،19-20 أبريل 2008 –الناشر الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

25. منى شمايخي وآخرون، "**التطورات وقضايا برنامج الدوحة التي تهم الدول العربية بوجه خاص في سياق الأهداف الإنمائية للألفية**"- مؤتمر الأمم المتحدة ، نيويورك جنيف 2007.

26. مهدي محمد القصاص، " **الأمن الغذائي قضية أمن قومي**"، المؤتمر الدولي لجامعة الزقازيق تحت عنوان العلوم الاجتماعية وصورة مستقبل المجتمع، أبريل 2009.

27. نوال نعمة، "**تقييم واقع الأمن الغذائي العالمي من منظور للشرق الأدنى** "، منتدى السياسات الزراعية دمشق بالمركز الوطني للسياسات الزراعية، 2005

تقارير والدراسات:

1. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي**"، الخرطوم – السودان 2012.
2. "**تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن** "، ورقة عمل مشتركة مقدمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، السودان – الخرطوم، 2009 .
3. تقرير البنك الدولي، "**الزراعة من أجل التنمية**"، تقرير عن التنمية في العالم ، واشنطن 2008.
4. التقرير السنوي للهيئة العربية للإنماء والاستثمار الزراعي لسنة 2004.
5. التقرير السنوي الهيئة العربية للإنماء والاستثمار الزراعي 2013.
6. التقرير السنوي للهيئة العربية للإنماء والاستثمار الزراعي 2015 .
7. التقرير السنوي رقم 08 للإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، "**استشراف الآفاق الاقتصادية العالمية والعربية 2015-2016 في ظل تزاحم التحولات والمتغيرات**" ، أبريل 2015 .
8. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008 .
9. التقرير العربي الاقتصادي الموحد 2012 .
10. .التقرير العربي الاقتصادي الموحد 2015.
11. المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2005.
12. المنظمة العربية للتنمية الزراعية إعلان " **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآثارها في التجارة العربية البينية والزراعية بشكل خاص**" قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1317 بتاريخ 2006 .
13. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2007 .
14. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2008 .
15. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**الخطة التنفيذية الإطارية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي**" 2009.
16. المنظمة العربية للتنمية الزراعي، "**تحسين الأمن الغذائي في البلدان العربية**"، يناير 2009.

17. المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،"**دراسة قومية حول سياسات الدعم الزراعي في الدول العربية**"، السودان – الخرطوم، ديسمر 2009.
18. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2009 .
19. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**ورشة عمل حول إمكانيات تعميم خدمات التأمين الزراعي في الوطن العربي**"، القاهرة – مصر، أبريل 2009.
20. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**دراسة تطوير سياسات ونظم المخزون الاستراتيجي من الحبوب والبذور الزيتية والزيوت النباتية**"، السودان – الخرطوم 2009.
21. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2010 .
22. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2011 .
23. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**دراسة حول آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي**"، الخرطوم – السودان 2012.
24. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2012.
25. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " **الاستزراع السمكي والأمن الغذائي العربي**"، ورقة مقدمة عم المنظمة يوم الزراعة 27 سبتمبر 2013.
26. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2013 .
27. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2014 .
28. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " **الاجتماع الأول للجنة التوجيهية لاستراتيجية التنمية ا لزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005–2025** "، الخرطوم أوت 2015.
29. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " **الاجتماع التنسيقي الرابع لضباط اتصال الدول الأعضاء في البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي**"، الخرطوم ، أكتوبر 2015.
30. المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية 28.
31. المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية 29.
32. المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية 30.
33. المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية 31.
34. المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية 32.
35. المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية 33.
36. المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية 34.
37. تقرير عن منظمة التجارة العالمية للإدارة المركزية لشؤون المنظمة العالمية للتجارة .،" **مفاوضات السلع الزراعية في إطار منظمة التجارة العالمية 2005** "، وزارة التجارة الخارجية والصناعة ـ جمهورية مصر .
38. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بيرتون إي –سوانسون وآخرون، " **تقرير حول تحسين الإرشاد الزراعي**"، ترجمة وتوجيه إدارة الارشاد والتعليم والاتصال 2005 على الشبكة .
39. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تقرير التنمية الدولية حول "**الزراعة من أجل التنمية**" 2008.

40. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، " **تقرير حول تحسين الأمن الغذائي في البلدان العربية**"، يناير 2009.

41. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،"**تقرير حول الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل**"، روما – إيطاليا 2012. .

42. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ،" **تقرير حول حالة أسواق السلع الزراعية 2015–2016**."

43. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008.

44. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011 .

45. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2012 .

46. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2013 .

47. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014.

48. الهيئة العربية للإنماء والاستثمار الزراعي، " **خارطة زراعية استثمارية عربية لتنفيذ مشاريع زراعية كبرى**" 2012.

49. الهيئة العربية للإنماء والاستثمار الزراعي،" الكتيب التعريفي بالهيئة 2014"، سنة 2014.

50. مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، "**مستقبل غامض، الأمن الغذائي الخليجي بين إشكاليات الواقع وتحديات الطموح**"، مؤسسة قطر 2014.

51.

مراجع باللغة الأجنبية

1. " Afrique verte, **2008 crise alimentaire mondial ou effondrement du pouvoir d'achat**", ,2008
2. Calvin Miller – Sylvia Richter –**Agriculture Fund For Developing Contries** / FAO – ROM 2010.
3. Centre International de Hautes Etudes Agronomiques Méditerranéennes ," **Convoitises sur les terres agricoles mondiales – Les pays arabes au cœur du débat**", . N°61 Octobre 2010.
4. Lydia Zepeda , "**Agriculture investment and productivity in developing countries**" Economic and Social Developement Paper of Food and Agriculture Organisation of the United Nation, Rome 2001,p**05**.
5. "**Food outlook global market analysis**" /www.Fao.org.
6. "**High food prices**,**The what who of and how of proposed policy action** "Internatoinal Food policy Research Institue ; policy Review .May 2008
7. Michel Ranelli ,"**Organisation Mondial du Commerce** ", Edition Marketing ellipses Décembre1994.

8. . Word Trad Organiszation" **The Doha Declaration explained**"

9. . Word Trad Organiszation", **The Doha Declarationexplained** "

10. The Word Bank, word development report ,"**Agriculture For Development** " Washington 2008..

11. The Word bank , "**food price surge could mean** ",http/ workbank.org.

مواقع على الشبكة

1 - لمنظمة العربية للتنمية الزراعية www.doad.org.

2 محمود ياسين – الموسوعة العربية – على الشبكة -http://www.arab ency.com/index.php?module 2012/03/06.

3 الهيئة العربية للإنماء والاستثمار الزراعي - http://www.aaaid.org/arabic/AAAID_ID.htm .

4 - استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستديمة – موسوعة التكامل الاقتصادي العربي الإفريقي http://www.enaraf.com/enaraf.com/pg

5 استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين - http://www.aoad.org/strategy .

6 **أخبار المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية"**، على موقع منظمة الأغذية والزراعة: http://www.fao.org/news/story/ar/item/373012/icode/ 2015/02/04.

7 يحيى بكور عطية الهندي وآخرون –حلقة نقاش حول أزمة الغذاء في سوريا في مواجهة الجفاف، ندوة الثلاثاء الاقتصادية – الجمعية العلوم الاقتصادية – المنعقدة 26-05-2009 دمشق http://www.mafhoum.com/syr/articles_09/amnghiza.

8 حسين عبد المطلب الأسرج – **الأمن الغذائي العقبات والتحديات** http://www.karianet.org/ مايو2012.

9 إضاءات حول التنمية المستدامة www.un.org/ar/sustainablefuture/stories_sdhig.

10 عادل محمد خليل- على الطريق إلى هونغ كونغ- www.ik .ahram.org.

11 نيقولا بولارد – مجموعة العشرين قوتهم ليست قوتنا- www.mag.org .

12 إبراهيم زعبر – هونغ كونغ ، مؤتمر منظمة التجارة العالمية، الهوة تزداد اتساعا بين الشمال والجنوب- www.syrianc.org.

13 حيازة الاراضي والتنمية الزراعية – مصلحة السياسات الاقتصادية والاجتماعية لمنظمة الاغذية (الفاو) http://www.fao.org/docrep.

14 علي هادي عبد الله حدادي، "مناخ الاستثمار في الوطن العربي، الواقع والعقبات"، hppt :faculty.ksu.edu.sa.

15 خليل حسن، "السياسات الزراعية في الدول النامية"،
./http://drkhalilhussein.blogspot.com
.https://www.aaaid.org/ar/sectoral-distribution 16
.http://www.fao.org 17
18 عياد جلول ،"دور القطاع الخاص في تحقيق الأمن الغذائي العربي"، على الموقع
https://groups.google.com/forum/?fromgroups&hl=ca#!topic/fayad6
19 **صندوق أبو ظبي نظرة شمولية** " على الموقع
https://www.adfd.ae/ar-sa/ABOUTADFD/Overview/Pages/Ke